

دور خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

(كيسنجر وبريجينسكي أنموذجاً)

الدكتور
نصّار الربيعي
دكتوراه فلسفة في الدراسات الدولية

MA'NA
معنى للنشر والترجمة
PUBLISHING & TRANSLATION

دار الكتب العلمية
للطباعة | النشر والتوزيع

خبراء السلطة في
الولايات المتحدة الأمريكية

خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية

دور خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

(كيسنجر وبريجينسكي أنموذجاً)

الدكتور
نصّار الربيعي
دكتوراه فلسفة في الدراسات الدولية





اسم الكتاب: خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية

اسم المؤلف: د. نصّار الربيعي

الطبعة الأولى 1439هـ/ 2018م

عدد الصفحات: 584 صفحة

الناشر: دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع. العراق - بغداد

الرقم الدولي: ISBN: 978 - 9933 - 570 - 02 - 6



Iraq I Baghdad I Mutanabi Street
Mob. 07819141219 I 07702931543
e.mail:darktbalmya@yahoo.com



الإهداء

إلى:

كل رجل دولة أو خبير سلطة يؤمن بالرضا النسبي
نتيجة التضحية والتنازلات المتبادلة وإنَّ إنسانية
الإنسان هي وحدها التي تمثل عنده الرضا المطلق
أُهدي جهدي المتواضع هذا

نصار الربيعي

المقدمة

تُعدّ عملية صنع القرار السياسي الخارجي لأي دولة من الموضوعات الأساسية التي عن طريقها يتمظهر السلوك الخارجي لها، والذي يعبر عن مواقفها العملية إزاء القضايا التي تحكم علاقاتها مع الدول الأخرى سواء أكانت تصارعية أم تعاونية أم تنافسية، وإن عملية صُنع وصياغة القرار السياسي لا بدّ لها من صنّاع للقرار، ولا بدَّ للصنّاع أن يكونوا معًا خبراء ورجال دولة في صياغتهم للقرار الذي يتم إتخاذه وتنفيذه وتموضعه كسلوك خارجي للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى.

إنّ صنّاع القرار، رجال الدولة، خبراء السلطة، لا يتحركون في منطقة فراغ، وإنّما تُمارس نحوهم، وخصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية أدوارًا مؤثرة متنوعة ومختلفة من حيث صنع القرار السياسي تخطيطًا، واختيارًا، وتنفيذًا، إذ تعود أهمية المؤثرات المتنوعة والمختلفة في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي إلى الحياة السياسية المفتوحة للمؤثرات المختلفة، لذا فهي تُعدّ عملية معقدة تحكمها من ناحية الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية حتى في سياستها الداخلية، ومن ناحية أخرى تأثير نقل المعلومات وتحليل مضامينها والمرتبطة بالتطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات، خصوصًا (ثورة المعلومات) ما بعد العصر الصناعي في موجتها الثالثة، وتمظهر معالم مجتمع تلك الموجة.

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع لاسباب عدة، أهمها تحديد مفهوم لـ (خبراء السلطة)، والمدى الذي يتضمنه ذلك الوصف، فضلاً على إمكانية جدولة وتصنيف

النُخب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجاتهم المختلفة من ناحية المنصب والخبرة، والتي يجمعهما معًا تحديد المسئولية، والتي تمنحهم القدرة على صناعة واختيار القرار السياسي الخارجي ضمن حدود تلك المسئولية والصلاحيات المرتبطة بها.

إن تلك الجدولة أو التصنيف المتدرج وفقًا للمسئولية والخبرة والصلاحيات المرتبطة بها هو الذي يُبرز ويحدد مفهوم (خبراء السلطة)، وذلك عن طريق قدرتهم وفعاليتهم في الإسهام بصناعة وإعداد وإتخاذ القرار السياسي، لذا تكمن أهميتهم بانّهم يمثلون الحلقة الضيقة جدًا بأعدادهم المحدودة، ويعدّون صناع مخرجات القرار السياسي الخارجي في صياغته النهائية، وإعداده للتنفيذ بعد تنوع وتعدد وتشابك مدخلاته، وهو ما يفسر بالمحصلة: التعقيد الذي يتصف به صنع القرار السياسي الخارجي وإتخاذه وتنفيذه، والذي يمكن إختزاله بعبارة مقتضبة ألاّ وهي: القدرة على التأثير وممارسة النفوذ.

وتنطلق أهمية الكتاب من أن الحركة السياسية هي عبارة عن سلوك بأدوات مختلفة، والسلوك الخارجي لأي دولة إنّما ينطلق من اعتبارات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، والتفكير الاستراتيجي ما هو إلاّ الدمج ما بين الهدف والوسيلة، وخبراء السلطة هم عقول وفكر ذلك الدمج، والدراسات النظرية في العلاقات الدولية لم تركز ولم تصنف في دراسة مستقلة لدور خبراء السلطة في عملية صنع الأفكار والقرارات وعملية الاختيار والتنفيذ، بل ليس هناك معنى محدد ودلالات معينة تميِّز ذلك المفهوم. ويأتي هذا الكتاب في تناوله احداث تتميز بحيويتها، فضلاً على إثارة الكثير من الجدل في دور خبراء السلطة كرجال دولة في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي، ومدى تأثرهم وتأثيرهم في رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ويرى المؤلف في هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجينسكي هما من أبرز تلك العقول كرجال دولة، الذي إستمر انعكاس تأثيرهم وعطائهم لعقود في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي.

وللمتخصص في مادة السياسة الخارجية يتحتم عليه تمييز تقليدي (كلاسيكي) بين السياسي والدبلوماسي وخبير السلطة، إذ يعتقد ان خبير السلطة يعدّ القرار السياسي، والسياسي يختار القرار من بين أكثر من نموذج واحد، والدبلوماسي يتولى التنفيذ فقط، ويعتقد أيضًا انّ خبير السلطة يعكس التزام معين ومسئولية محددة أقرب إلى أن تكون إدارية تفرض استعدادًا وثقافة من نوع معين. ولكن تبيَّن لنا في كتابنا انه في الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لتنوّع مسئوليات خبراء السلطة وتباين إمكانياتهم والتناقض في آرائهم، وخصوصية مصادر صنع الأفكار والقرارات السياسية، وطبيعة بنائها المؤسساتي سواء أكانت مؤسسات حكومية أم غير حكومية، وآلية تفاعل ذلك الكل، وتأثيره المتبادل تبرز اشكالية الكتاب، وان السؤال المركزي للاشكالية الذي يطرحه المؤلف عن طريق دراسته يكمن في: هل أن التناقض في آراء خبراء السلطة، والتباين في إمكانياتهم الذاتية، وقربهم وبُعدهم من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لهُ تأثير في عملية صنع القرار السياسي، ووحدة إتخاذه وتنفيذه؟

إذ يمكن تجزئة تلك الاشكالية أو السؤال المركزي إلى مجموعة من المشكلات عِبرَ الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مفهوم خبراء السلطة، وكيفية تصنيفهم كرجال فكر ودولة ضمن النُخب السياسية؟

2- ما التأثير المتبادل للبنية المؤسساتية الأمريكية الحكومية وغير الحكومية في خبراء السلطة؟

3- ما تأثير الصراع الدائر بين خبراء السلطة بمختلف درجاتهم ومكانتهم في دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي وتنفيذه؟

4- ما مدى تأثير كل من: هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجينسكي في عملية صنع القرار

السياسي الخارجي كخبراء سياسة وسلطة؟

وتظل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية معقدة على الرغم من أن رئيس الدولة هو الذي يُعين خبراء السلطة: كوزيرّي الخارجية والدفاع ومستشار الأمن القومي، إلاّ أنّ التواصل والتنسيق بين خبراء السلطة مع بعضهم البعض لا يتم بشكل إنسيابي.

وفي ضوء ذلك ينطلق الكتاب من الفرضيتين أدناه:

الفرضية الأولى: مهما تناقضت آراء خبراء السلطة وتباينت مواقف إداراتهم واختلفت طبيعة ادوارهم في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، فإنّ رئيس الدولة يضمن التوازن الديناميكي في استجابة كل تلك القوى المتناقضة في آرائها والمتباينة في مواقفها والمختلفة في طبيعة أدوارها لوحدة إتخاذ القرار والتنفيذ الجمعي له.

الفرضية الثانية: يتوقف دور خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي على إمكانياتهم الذاتية، وطبيعة علاقتهم مع رئيس الدولة، وان طبيعة التصورات الإستراتيجية والتوجهات والمواقف الفكرية والسياسية لكل من هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجينسكي تؤكد على الدور المتميز والمنفرد الخاص بهما، والذي عكسته إمكانياتهما في صناعة القرارات السياسية، وتأثيرهما في معالجة مختلف القضايا والتحديات.

إذ يحاول المؤلف عن طريق دراسته، وعِبَرَ مطالب المباحث في فصولها الخمسة إثبات هاتين الفرضيتين من عدمها.

ولأغـراض التحقق من الفرضيات السابقة، لشمولها مواضيع مختلفة، ومراحل تاريخية متعددة، ووحدات دولية متنوعة ومتباينة في إمكانياتها وقدراتها. فقد اعتمدنا على عدة مناهج رئيسة هي: المنهج التاريخي، لمتابعة المراحل التاريخية المتتابعة للأحداث، والمنهج التحليلي/لتحليل دور خبراء السلطة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وذلك المنهج الذي من الممكن أن نعرّفه: بإنّه عملية

تعريف وتقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل، وبتعبير آخر هو: تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد الدراسة، فهو يُعدّ وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، ومنهج صنع القرار السياسي الخارجي، والذي يدرس الدولة عن طريق صنّاع قراراتها، وخصوصًا دراسة دور كيسنجر وبريجينسكي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي فضلاً على المنهج المقارن/للمقارنة بين عقول وأفكار وأدوار خبراء السلطة، والمنهج النظمي/عن طريق دراسة البنية المؤسساتية للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الابعاد الداخلية والخارجية.

ولغرض الاجابة عن الاسئلة المنبثقة من السؤال المركزي لإشكالية الدراسة، والتحقق من صحة فرضيتَّيْها، فقد تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول، فضلاً على المقدمة والخاتمة.

حيث تناولنا في **الفصل الأول**: الإطار النظري في ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول مفهوم خبراء السلطة، في حين تناولنا في المبحث الثاني مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية. أما المبحث الثالث فقد تم فيه توضيح عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

أما **الفصل الثاني**: فقد تم فيه التطرق إلى دور المؤسسات بعملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي في ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول المؤسسات التنفيذية في خمسة مطالب: تناولنا في المطلب الأول مؤسسة الرئاسة. أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه مجلس الأمن القومي، وفي المطلب الثالث تحدثنا عن وزارة الخارجية، وفي المطلب الرابع تطرقنا إلى الحديث عن وزارة الدفاع (البنتاغون)، وفي المطلب الخامس عمدنا إلى توضيح وكالة المخابرات المركزية. أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى المؤسسة التشريعية: الكونغرس الأمريكي: (مجلس النواب، ومجلس الشيوخ)، في حين وضحنا في المبحث الثالث المؤسسات المؤثرة في السلطتين: التنفيذية والتشريعية وقد تناولناه في خمسة مطالب، وذلك على وفق الآتي: المطلب

الأول افردناه إلى مجلس العلاقات الخارجية، وفي المطلب الثاني تناولنا بالشرح مراكز الأبحاث الأمريكية (Think Tanks)، اما في المطلب الثالث فقد خصصناه للمجمع الصناعي العسكري، وفي المطلب الرابع تكلمنا فيه عن الأحزاب السياسية، وفي المطلب الخامس ولجنا في بيان اللوبي اليهودي.

أما **الفصل الثالث**: والذي جاء بعنوان: دراسة عن خبراء السلطة. فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث، وعلى أساس الآتي: حيث تناولنا في المبحث الأول دراسة عامة عن خبراء السلطة. أما المبحث الثاني، الذي حمل عنوان: دراسة عن خبراء السلطة في اثناء الحرب الباردة. فقد تناولناه في مطلبين: تضمن المطلب الأول خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق (جون كينيدي)، فيما حوى المطلب الثاني خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق (رونالد ريغان). أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان: دراسة عن خبراء السلطة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتناولنا فيه بالمطلب الأول دراسة عن خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق (جورج دبليو بوش)، وفي المطلب الثاني عمدنا إلى دراسة تضمنت خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي السابق (باراك أوباما).

أما **الفصل الرابع**: والذي حمل عنوان: دور هنري كيسنجر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي. فقد تناولناه في ثلاثة مباحث، وكما يلي: تضمن المبحث الأول السيرة الذاتية والتطور الفكري لكيسنجر في أربعة مطالب: المطلب الأول تحدثنا فيه عن السيرة الذاتية لكيسنجر، والمطلب الثاني إرتأينا انّ نتكلم فيه عن كيسنجر واستراتيجية الحرب المحدودة، اما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه كيسنجر وسياسة الترابط، والمطلب الرابع خصصناه لكيسنجر ونظرية الدومينو. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى كيسنجر وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك في أربعة مطالب: المطلب الأول بحثنا فيه كيسنجر وسياسة الانفتاح على الصين،

والمطلب الثاني وظفناه لكيسنجر وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي، والمطلب الثالث كيسنجر ومفاوضات إنهاء الحرب الفيتنامية، والمطلب الرابع سلطنا الضوء فيه على كيسنجر ودوره في وضع أسس السلام المصري – الإسرائيلي. والمبحث الثالث تضمن أيضًا ثلاثة مطالب تحدثنا فيها عن الجانب الفكري لكيسنجر عِبَرَ أهم مؤلفاته، حيث تناولنا في المطلب الأول كيسنجر كخبير سياسة، وفي المطلب الثاني كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع، وفي المطلب الثالث كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الضيق.

وأخيْرًا تم دراسة دور بريجينسكي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي في **الفصل الخامس** بثلاثة مباحث: حيث تناولنا في المبحث الأول السيرة الذاتية والتطور الفكري لبريجينسكي في أربعة مطالب: المطلب الأول خصصناه للسيرة الذاتية لبريجينسكي، والمطلب الثاني تحدثنا فيه عن بريجينسكي ونظرية الضرب أسفل الجدار، أما المطلب الثالث فقد أفردناه لنتكلم فيه عن بريجينسكي ونظرية قوس الأزمات، في حين المطلب الرابع ركزنا فيه على بريجينسكي واللجنة الثلاثية. والمبحث الثاني الذي حمل عنوان: بريجينسكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وقد تناولناه في أربعة مطالب: المطلب الأول خصصناه لبريجينسكي وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين الشعبية، والمطلب الثاني كان عن بريجينسكي وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي، فيما عمدنا في المطلب الثالث إلى الحديث عن بريجينسكي وإيران، والمطلب الرابع جعلنا فيه الكلام عن بريجينسكي وافغانستان. أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الجانب الفكري لبريجينسكي عن طريق أهم مؤلفاته في ثلاثة مطالب: حيث تطرقنا في المطلب الأول لمفاهيم بريجينسكية خاصة ذات أبعاد سياسية وإستراتيجية، وفي المطلب الثاني تناولنا نتاجه الفكري في اثناء الحرب الباردة كخبير سياسة وخبير سلطة بالمعنى الموسع، وفي المطلب الثالث وضحنا نتاجه الفكري بعد انتهاء الحرب الباردة كخبير سلطة بالمعنى الضيق.

الفصل الأول

الإطار النظري

المبحث الأوّل
مفهوم خبراء السلطة

ليس بإمكان من يدرس العلاقات الدولية أن يصل إلى نتيجة مُرضية إذا لم يكن قد عرف من قبل كيف يستكشف الإطار التاريخي؟ ان المجتمعات هنا موجودة في الزمان أكثر مما تكون موجودة في المكان، وكما يفيد الوضعيون باستمرار متكرر: إنّ الدولة لم تكن في يوم من الأيام، إلاّ تجمعًا من أفراد، وصورتها القومية يُجددها الوعي (لتجربة) تاريخية مشتركة بين الجميع، وتلك التجربة هي التجربة الوحيدة التي تمتلكها أية أمة، وهي الدرس الوحيد الذي تستنتجه بذاتها، وكما يُقال: ان (التاريخ) هو ذاكرة الدولة[1].

إنّ الأمة الأمريكية فريدة من نوعها نتيجة طبيعة التكوين التاريخي للمجتمع الأمريكي الذي قام منذ تأسيسه على الأفكار والابتكار لرجال جاءوا من دول متفرقة ذو نشاط عقلي بعثه فيهم التنافس التجاري، مدعومًا بالتحرر الايجابي من ضغط الإفرازات السلبية للإِرث التقليدي لأوطانهم الأصلية، أي انّ منطلقها هو: الفاعلية (الديناميكية) الأوروبية المجرّدة من ضغط الثقافات التقليدية، فهو نتاج انبعاث تفاعل حضاري، وذلك من حيث إنّ الثقافات تتلاقى كذلك تتلاقى الآراء والعادات والعقائد المتباينة، وينشأ عن إختلافها إحتكاك، ويبدأ التفكير المنطقي السليم.

استلهم واضعوا الدستور الأمريكي الأباء المؤسسون (Founding Fathers) مبادئ وأفكار الفلاسفة والمفكرين من أفلاطون وأرسطو إلى جون لوك ومونتسكيو، التي تجسدت عن طريق الخبراء ورجال الدولة والفقهاء والمفكرين في مجموعة من الوثائق والتي عُرِفَت باسم الاتحادي (الفيدرالي)، والتي أصبحت الأساس الذي

1– هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة: د. علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1984، ص398.

بُنيت عليه القواعد الأولى للدستور الأمريكي، وتم وضعها بمؤتمر فيلادلفيا[1] في العام 1787.

لقد استمدت نظرية الدستور الأميركي من مبادئ لوك، ومشاريع مونتسيكو، والتي كانت منتشرة بصفة خاصة بين الأميركيين المهاجرين. فقد كان أولئك يرون في الشكل المصطنع بتشكيل حكوماتهم التي قامت: إما على أسس تعاقدية أو تجمعية أمثلة ممتازة للعقود الاجتماعية. فقد حصرت حكوماتهم سلطانها بصورة عامة ضمن النطاق الذي عدّه (لوك) الدائرة الخاصة للسلطة المدنية، وكانوا فوق ذلك كله معتادين تمامًا، وتحت شروط حياة الرواد التي عاشوها على قدرٍ كبير من الحرية الفعلية، ومن عدم تدخل الغير؛ لذلك وبصورة بديهية بدت لهم مثل تلك الحكومة طبيعية عقلية وإلهية، وعندما فرض الاتجاه الميركانتيلي في التجارة بعد طرد الفرنسيين قيودًا حدّت حريتهم الاقتصادية، فإنّهم رأوا انفسهم يجابهون حكومة بدت وكأنها عازمة على تقييد حقوقهم الطبيعية والتقليدية، وعند ذلك برزت جميع القوى المتنوعة التي أدت إلى نشوء الاختلاف القومي بين الولايات المتحدة الأمريكية والوطن الأم (الأصلي) بقيادة المصالح التجارية التي تجشمت اكبر الخسائر من جراء سياسة المحافظين. إذا فالأدلة التي سوغت ثورة قام بها الانكليز يمكن أن تدعم ثورة أخرى، وعلى ذلك استند (وطنيو) عهد الثورة الأميركية بصورة طبيعية إلى افكار (لوك)[2] المقبولة لتسويغ إجراءاتهم المتتابعة ضد الحكومة الانكليزية التي كانت

1– وضم مؤتمر فلادليفيا الذي عُقِدَ في يوم الاثنين الثاني من آيار نُخبة من السياسيين ورجال القانون لم يسبق ان اجتمع مثلها في مناسبة أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، أو في غيرها حتى لقد وصفهم (توماس جيفرسون): بأنهم (مجموعة من أنصاف الآلهة).
An Assembly of Semi Gods وقد ضمت تلك المجموعة معظم الساسة ورجال الدولة والقانون الذين لمعت اسماؤهم خلال الثورة ومعركة الاستقلال، وقد بلغ عددهم (74) مندوبًا.
راجع: د. داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي: بين النص الدستوري والواقع العملي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2011، ص35.

2– جون لوك (1632 – 1704): اعتقد الكثيرون لمدة طويلة ان لوك كتب أشهر مقالتين سياستين نشرتا ←

تتدخل في أمورهم. وحين شرع (جفرسون) بكتابة (اعلان الاستقلال) لم يكن عليه إلاّ أن يسطر الافكار التي كان يأخذ بها جميع المفكرين قائلاً: « لم اعتمد على كتاب أو نشرة في اثناء كتابته (أي إعلان الاستقلال) ولم اعّد بانّ من مهمتي إختراع أفكار جديدة برمتها، أو أبتدع شعور لم يعبر عنه قط من قبل...، ولا أن أعثر على مبادئ جديدة، أو أن ابتدع حججًا جديدة لم يقل بها أناس من قبل على الأطلاق، بل إن أضع قُبالة الجنس البشري المضمون العام للموضوع بألفاظ واضحة ثابتة بحيث تحظى بموافقته »[1]. لقد كان يقصد منه أن يكون تعبيرًا عن العقل الأميركي... فكل قوته تعتمد إذن على العواطف المنسجمة التي كانت سائدة في حينه، سواء أجرى التعبير عنها بالأحاديث أم الرسائل أم المقالات المنشورة، أم في الكتب الأولية عن الحقوق العامة ككتب أرسطو وشيشرون ولوك وسدني... وغيرها. وهكذا كان ذلك الإعلان دعوة جديدة إلى حق الثورة التي دافع عنه لوك بحماسة فائقة، على الأسس نفسها التي ساقها لوك في أدلته[2].

إن ذلك التأثير للافكار، والتميّز في الادوار ينعكس ويتموضع عمليًا عِبرَ تأثير النُخب، لا سيِّما النخب السياسية على عمليات صنع القرارات المهمة، فالنخب السياسية تُمثل القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسة دون ربط

← في عام 1696 بعنوان (مقالتان عن الحكومة) Two Treatises of Government تأييدًا لثورة 1688. وكان لجون لوك دور كبير غير مباشر في الثورة الأمريكية إذ إن كتابه (مقالتان في الحكم المدني) كان محط اعجاب الأمريكيين، وكانت من ضمن آرائه في الكتاب أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة والحرية ويجب على الشعب تغيير الحكومة أو تبديلها في حالة عدم حفظها لحقوق الشعب وحريته. وقد ساهمت أرائه في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا آرائه وقرروا تنفيذها. ومن أشهر عباراته الفلسفية: « الأفكار الجديدة هي موضع شك دائمًا... وتتم مقاومتها غالبًا... لسبب إنها لم تصبح شائعة بعد ». يُنظر: جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص212.

1– جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة: الدكتور جورج طعمة، دار الثقافة ببيروت، ج1، (بلا)، ص499 – 500.

2– المصدر نفسه، ص501.

النخبة بالافضلية والتفوق، أيْ أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية افضل ما في المجتمع. إذن فكل من هم في السلطة أو مقربون إليها يدرجون كنُخب سياسية، هذا فضلاً على القوى الأخرى التي تقع خارج بناء المؤسسة الحكومية: كالأحزاب السياسية ومراكز الابحاث وجماعات الضغط واصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار. إذاً هناك نخب سياسية داخل الحكم، ونخب سياسية خارجه، الأولى يُطلق عليها نخب (سياسية حكومية)، والأخرى يُطلق عليها نخب (سياسية غير حكومية)[1].

إن التاريخ الأمريكي حافلٌ بانواع مختلفة من النُّخب[2]، فبعضها اقليمي والبعض الآخر محلّي؛ وبعضها يقيس مقامه بالثروة، والبعض الآخر يستمد تفوقه من السياسة؛ والبعض من يعتمد على خبرةٍ مهنية ودينية وتربوية، في حين يعتمد البعض الآخر على التأثير الذي مارسوه في جماعاتٍ إثنية وعرقية محدَّدة، وفي تلك المرحلة كانت هنالك النخُّب التي تسعى إلى استخدام ثرواتها الاقتصادية لاكتساب

1- عياد البطنيجي: ((النظام السياسي الأمريكي في أزمة النخب السياسية))، مجلة السياسة الدولية، العدد (174)، مؤسسة الأهرام، اكتوبر 2008، ص12.

2- والجدير بالذكر: إنّ كلمة (نُخبة) استعملت في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوّق معيَّن، وامتّد استعمالها فيما بعد ليشمل الاشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة: كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء، وإن أول استعمال معروف لكلمة (النُخبة) في اللغة الانكليزية، هو ذاك المذكور في (قاموس أوكسفورد للغة الانكليزية)، والذي يرجع إلى العام 1823، إذ كانت تلك الكلمة تطلق على فئات اجتماعية معينة غير أن ذلك المصطلح لم يستعمل استعمالاً واسعًا في الكتابات السياسية والاجتماعية بأوروبا حتى مدة متأخرة من القرن التاسع عشر، بل إنه لم يصبح كذلك في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 1930، عندما انتشر عبر نظريات النخبة، وبشكل خاص عبر كتابات فيلفريدو باريتو) .ViIfredo Pareto ت. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص5).

نفوذ وطني سياسي[1]. ولكن كما يرى آل جور[2]، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون): «أصبحت فكرة حكم الذات محتملة بعد ظهور الصحافة المطبوعة، وتوزعت المعرفة بفضلها على الأفراد على نطاق واسع، ونشأ سوق للأفكار يقوم على سلطة العقل. وما إن أصبح في الإمكان مناقشة القرارات بحرية، بدأ العقل يحل محل الثروة بوصفه المصدر الرئيس للسلطة»[3]. وأفكار النخب السياسية هي بالفعل أدوات سياسية قوية، فالجموع يمكن تحريكها أو تضليلها أو حشدها بوساطة الأفكار. ويمكن للقادة السياسيين استخدام الأفكار للتحريك أو للتضليل أو لخدمة طموحات شخصية، ويمكن للمستشارين والخبراء استخدام الخبرة لتحدي السلطة، أو الحصول على الحظوة أو لتحسين فهمنا للسياسة والشئون الإنسانية. وقصة كل واحد من المفكرين القدامى والخبراء المحدثين هي غالبًا قصة البحث عن الطموح، وليس من المدهش أن العلاقة بين الخبير والقائد كانت دائمًا إشكالية تثير الأسئلة بخصوص من يحكم من؟[4]. وقد أشار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق

1- ستيفن فرايزر، وغاري غرستل، الطبقة الحاكمة في أمريكا: تأثير الأثرياء والنافذين في دولة ديمقراطية، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص22.

2- آل جور نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الاسبق (بيل كلينتون) للمدّة ما بين العام 1993 وحتى العام 2001، وكان مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، وخسر الانتخابات الرئاسية في العام 2000، على الرغم من فوزه بأصوات الناخبين، وآل جور حاليًا كاتب وناشط بيئي حاز على جائزة نوبل لنشاطه في مجال تغيّر المناخ في العام 2007. آل جور – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:.https://ar.m.wikipedia.org.wiki

3- آل جور، هجوم على العقل: كيف تضلل سياسات الخوف والسرية والثقة العمياء عملية صنع القرار الحكيم وتهبط بمستوى الديمقراطية وتعرّض أمريكا والعالم للخطر، ترجمة: د. نشوى ماهر كرم الله، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2009، ص118.

4- جيمس الآن سميث، سماسرة الأفكار، ترجمة: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص21.

ومستشار مجلس الأمن القومي الأسبق (هنري كيسنجر)[1][2] إلى تلك الإشكالية كخبير سلطة بالمعنى الموسع[3] بوضوح إلى أن معظم السياسات الخارجية التي ذكرها التاريخ بشكل بارز في أي بلد انطلقت من قادة واجهوا معارضة من الخبراء، وفوق كل ذلك أن من مسئولية الخبير ان يفعل المألوف، واما مسئولية القائد فهي تجاوز المألوف والسمو عليه، وما تحتاج إليه وزارة الخارجية هو: القيادة القوية الرصينة معتمدة على فلسفة للعالم، مسترشدة باحساس من معرفة الغرض، وانّ الدوران الحلزوني المتكرر في الاتجاه يضعف معنويات الخدمة الخارجية كما يضعف معنويات الأمم الأجنبية، والقيادة غير القادرة بوضوح على فهم تعقيدات السلطة أو التي تكون بحاجة دائمة إلى إيجازها بخصوص أكثر القضايا أهمية تظهر للعيان أكثر التأكيدات على انحياز الخدمة الخارجية وضيق نظرتها، وان التطهير بالجملة الذي يحظى عادة بالمناداة به لن يكون له نفعًا، وان وجود مجموعة بديلة تقبل التميزات نفسها التي تلقى جذورًا لها في نهاية المطاف بمجتمعنا وتاريخنا. ولكن في ظل وزراء خارجية اقوياء – مثل: دين اتشيسون – تكون الخدمة الخارجية أداة قوية، وتكون في ظلهم جميعًا أداة مخلصة موالية.

أما من الناحية التاريخية، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد نشأت مجموعات السياسة الخارجية كخبراء في الحرب والسلام للبحث والنقاش في السياسة الخارجية والشئون الدولية، حيث نشأت مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي[4]: «لدعم اسباب السلام بين الدول »، والتعجيل بإنهاء الحرب العالمية، وتشجيع عملية تسوية

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف: مذكرات هنري كيسنجر، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد (8)، المجلد الثاني، 1984، ص726.

2– يُنظر ص297، السيرة الذاتية لهنري كيسنجر.

3– يُنظر، مخطط تصنيف النُخب السياسية، ص31.

4– وقد تصدّر اندرو كارنيجي أول مؤسسة كبرى من ذلك النوع، وهي (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي) بتقديم منحة قدرها (10) ملايين دولار في العام 1910، وطبقًا لما جاء في لوائحها التنظيمية.

الأمور الدولية بالطرق السلمية عن طريق: (الدراسة العلمية لأسباب الحرب، فضلاً عن الطرق العملية لتجنبها)، وفي تزعمها لتلك المساعي ضمّت المؤسسة مجموعة من المشاهير المتخصصين في الشئون الخارجية، ومن بينهم: وزير الخارجية الأسبق والسناتور في الكونغرس عن نيويورك (إلياهو رووت Elihn Root) الذي أصبح أول رئيس للمؤسسة، وكذلك أصبح جون دبليو فورستر وهو وزير خارجية سابق أيضًا عضوًا في اللجنة التنفيذية[1].

وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بفعاليتها وتأثيرها في النظام السياسي الدولي، ولذلك يتمتع مفكرو ومقررو السياسة الخارجية بالقدرة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي، والميزة الأخرى تكمن في إحتواء المؤسسات المعنية بها أعداد وفيرة من اصحاب العقول المبدعة والمتفاعلة والقادرة على إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في أنطقة انتشارها، والذي يُسهم في تنمية تلك القدرة الإبداعية المأسسة والتنظيم اللذان تتميز بهما المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تولد من تلك المأسسة ميزة خاصة تنفرد بها الدول ذات النفوذ والفعالية في سياساتها الخارجية، ألاَ وهي النفوذ الكبير لموظفي الدرجتين: الثانية والثالثة في إتخاذ القرارات المتشعبة والمتعددة الأبعاد، والمتعلقة بمساحات وأقاليم عدة ومختلفة في العالم[2].

حيث يشكل الاعتماد على الجامعات والخبراء في المعاهد المتخصصة سبيلاً للسياسيين لتجنب البيروقراطية التي يتجه سلوكها في الغالب للتركيز في أنماط محددة من ردود الفعل إزاء التطورات وإصدار تقييمات ومواقف تتلائم مع وضعها داخل الإدارة، وتميل في الجوهر للمحافظة عليه، وإخضاع المسئولين السياسيين بحكم

1– توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أميركا، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015، ص79 – 80.

2– هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص13.

تعيينهم لمدد زمنية محددة إلى ميولاتهم، الأمر الذي يفقد المؤسسات السياسية روح المبادرة والرؤية البعيدة إزاء الاحداث[1].

إن الأكاديميين والخبراء المعروفين في المجالات العلمية المختلفة سرعان ما يتم استقطابهم من الهيئات والجماعات السياسية إلى حقل العمل السياسي والدبلوماسي. فعلى سبيل المثال ومن ضمن أصل (22) منصبًا تنفيذيًا في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلنتون الثانية تم تعيين ثلثها من شخصيات علمية وأكاديمية سبق لهم ان تولوا وظيفة التدريس بالجامعات، وكان مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق (ستانفيلد تيرنر) في عهد الرئيس (جيمي كارتر) قد أشار إلى أهمية ذلك: بانّ على المخابرات المركزية ان تركز في غير السياسيين بعملية تحليل المعلومات وتقويمها، لا سيِّما من الأكاديميين: كعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وغيرهم؛ وذلك لأن المهم ليس جمع المعلومات بقدر ما هو تحليل تلك المعلومات وطرق الاستفادة منها[2].

إذ تتميز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: بانّ القرار السياسي يُصنَعْ فيها، في ساحات المناقشات المفتوحة، وهي معترك ينزل فيه جميع الأطراف – المسموح لها باستخدام كل ما لديها من مال، ووسائل إقناع لتطرح افكارها، وتحشد وراءه كل ما تملك من قوة ضغط وتأثير في محاولة فرضه – وهم من اعضاء المراكز البحثية (Think Tanks) من المختصين بالشئون الدولية، والمسئولين السابقين في البيت الأبيض، ووزراء الخارجية والدفاع، وبجانبهم جماعات المصالح الاقتصادية، وجماعات الضغط، وهو وضع تسمح به طبيعة النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وصفه الأستاذ الأمريكي (إدوارد كوردان) أستاذ العلوم السياسية: بأن ما نص عليه الدستور الأمريكي من جعل صناعة السياسة الخارجية عملية مشاركة لا تنفرد بها السلطة التنفيذية ليس في

1– منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربية – الأوروبي، 1997، ص273.

2– المصدر نفسه، ص273.

الحقيقة دعوة للمشاركة بين الأطراف، بل هو دعوة للصراع من أجل السيطرة على السياسة الخارجية. وقد ينتهي الأمر إلى تقسيم أو توزيع للنفوذ بين تلك الأطراف[1].

وتمثل مدد انتقال الحكم خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية مناسبات مثالية لرسم برامج عمل السياسة الخارجية الأمريكية، إذ يطلب المرشحون إلى الانتخابات المشورة من عدد كبير من المثقفين من أجل تحديد المواقف السياسية بخصوص عدد من القضايا الداخلية والخارجية، ويتبادل المرشحون إلى الرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين، ويختبرونها خلال مسار الحملات الرئاسية؛ لأن تلك الأفكار الجديدة التي تولد عن طريق الخبراء هي بمثابة تصورات تمثل طريقة عمل جديدة ينظر بها صانعو السياسة الخارجية إلى العالم، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تغيير في المصالح القومية الأمريكية وفهمها، والتأثير في الترتيبات بالنسبة للأولويات، وتوفر خرائط للعمل[2]. فعلى سبيل المثال كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ومستشار الأمن القومي الأسبق (هنري كيسنجر) يعد خطابات (نيلسون روكيفلر) فيما يخص السياسة الخارجية، وكانت خطبه التي حوت من الأفكار ما لم تحتو عليه خطب أخرى مماثلة، ولم يكن أحد يُعير إهتمامًا إلى تلك الخطب في بادئ الأمر، إلاّ أنّها سرعان ما جذبت إليها الانتباه لما تحويه من افكار جديدة في المجال الدولي. ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن يصبح كيسنجر مستشارًا سياسيًا لنيلسون روكيفلر، ولم يكن غريبًا أيضًا ان يضع له البرنامج السياسي الخارجي لمشروع حملته الانتخابية للرئاسة في العام 1968، بل اصطحبه إلى مؤتمر الحزب الجمهوري بميامي في العام نفسه في محاولة للفوز على الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) في ترشيح الحزب الجمهوري له كمرشح للرئاسة، وعندما أحس روكيفلر بانّ الأمور تتجه بالاتجاه

1- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة-كوالالمبور-جاكارتا، 2001، ص9.

2- د. إنجي مهدي، دور مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (199)، يناير 2015، ص38.

المضاد، وان احتمالات فوز نيكسون اصبحت كبيرة، وعلى الرغم من ذلك، فإنّه دفع بافكار كيسنجر إلى مؤتمر الحزب الجمهوري، وهو يقول: « إنّ من يفوز بالترشيح سيفوز بهنري إلى جانبه ». وقد أعجب (ريتشارد نيكسون) ببرنامج (روكيفلر) في السياسة الخارجية، وهو البرنامج نفسه الذي وضعه كيسنجر فعرض عليه ان يعمل مستشارًا له لشئون الأمن القومي[1].

وتعبر الإرادة في العلاقات الدولية عِبَرَ السياسة الخارجية للدول المتضاربة في اهدافها ومصالحها، لا سيِّما في الولايات المتحدة الأمريكية عن عقل وفكر صنّاع القرار من قادة ورجال دولة أو خبراء سياسة أو خبراء سلطة حكوميين وغير حكوميين، ولا تعبر تلك الإرادة عن المُثُل، وإنّما معيارها يكون الربح والخسارة عبرَّ الغلبة. إن إرادة الدول هي الأفكار نفسها في سيرها وتسلسلها وتكاملها. وفي ذلك المجال قال ول ديورانت، وهو يتحدث عن اسبينوزا: «ان الإرادة والعقل شيء واحد بعينه؛ لأن المشيئة فكرة طال بقاءها في الشعور، ثم تحولت إلى عمل، وكل فكرة تصير عملاً ما لم تؤخرها فكرة معارضة، والفكرة نفسها هي المرحلة الأولى لعملية عضوية متجددة يتممها العمل الخارجي »[2].

إن الإمكانيات التي تمتلكها الدول هي نزوات تحرك إرادة القادة وصنّاع القرار، وهي التي تجردهم (أي الإمكانيات) من العقلانية في التصرف باتجاه اتخاذ القرارات السياسية. ففي السياسة الخارجية للدول ليس هنالك إرادة مطلقة، وإنّما هي ارادة حرة نسبيّاً ومسيَّرة بأسبابها، وان الإمكانيات على الأرض هي التي تستنطق إرادة القادة وصنّاع القرار.

وقد لحظ المؤلف في دراسته لخبراء النُخب السياسية في الولايات المتحدة

1– أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي: فيتنام – الوفاق الدولي – أيلول الأسود – حرب اكتوبر 73، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص38 – 39.

2– ول ديورانت، قصة الفلسفة، ط3، ترجمة: الدكتور فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، 1975، ص222.

الأمريكية: ان من الخبراء من يقوم بصنع الأفكار، ومنهم من يقوم بصنع القرار واختياره، ومنهم من يقوم بعملية التنفيذ، لذا يرى المؤلف ضرورة وجود تصنيف لخبراء النُخب السياسية الأمريكية يُبرز لنا تحديدًا لمفهوم (خبراء السلطة) يرتكز على معيارين، هما:

- **المعيار الأول: خبراء حكوميون وغير حكوميين.**
- **المعيار الآخر: حجم تخويل المسئولية والصلاحيات المرتبطة بها وطبيعة المنصب الحكومي كمناصب عليا رفيعة أو مناصب دنيا.**

وقبل عرض مخطط تصنيفنا الخاص لخبراء النُخب السياسية الأمريكية، نوضح أن ما نقصده في هذا الكتاب من توظيف لمصطلح (خبراء السلطة)، نقول إنّه مفهوم مركب ومتداخل من جهة، ومفهوم مزدوج من جهة أخرى، فهو **كمفهوم مركب ومتداخل** يعني إنّه لا يمكن الفصل بينهما، لأن خبراء السلطة كنُخب سياسية بالمعنى الخاص هم رجال السلطة الذين يمتلكون إرادة التغيير بدرجات، والسلطة كمؤسسات وآليات للتغيير هي وسائلها، لأنه مفهوم ينطلق من ضمن المنظور المؤسساتي للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى يكون من ضمن المنظور التفاعلي للمؤسسات كافة الحكومية وغير الحكومية، وتلك هي إرادة الافراد التي تستمد قوتها من مرجعيتها المؤسساتية، وهي قوة التغيير التي ترتكز على التكامل في عمل المؤسسات عن طريق تخويل الصلاحيات كوسيلة لصناعة وإتخاذ القرار السياسي، أيْ أن مفهوم (خبراء السلطة) في الولايات المتحدة الأمريكية يرتكز على مستويين متداخلين، هما: مستوى المرتكز العام ومستوى المرتكز الخاص لخبراء السلطة، فالمرتكز العام هو البنية المؤسساتية بكونه النظام السياسي الأمريكي الذي ينبثق منه، وعن طريقه المرتكز الخاص الذي يتمثل بخبراء النخب السياسية الحاكمة (رجال الدولة) بمختلف مستوى الصلاحيات الممنوحة لهم، **وكمفهوم مزدوج** يُقصد به: التعبير معًا عن توظيف افكار رجال الدولة كمتغير مستقل، وعن

وظائف مؤسسات الدولة كمتغير تابع، وبعبارة مقتضبة: هي المسئولية المؤسساتية، والمسئولية هنا تتعلق بالصلاحيات الممنوحة لرجال الدولة، والمؤسساتية تتعلق ببنية النظام السياسي الأمريكي، مؤسسات الدولة تمثل الإمكانيات، وخبراء السلطة كنخب سياسية، التي يفرزها النظام السياسي الأمريكي تمثل تخويل الصلاحيات التي تمنح القدرة لرجال الدولة في استخدام تلك الإمكانيات لصناعة وإتخاذ القرار السياسي. وباختصار شديد، وكتعريف دقيق لمصطلح (خبراء السلطة) في الولايات المتحدة الأمريكية كحلقة متكاملة، **نقول: إنّه يعني قوة الأفكار التي يتم تبنيها، والخبرات التي يتم توظيفها بوساطة رجال السلطة، وتوظيفها للتعبير عن وظائف الدولة، وتحقيق مصالحها واهدافها**[1].

فعلى حد تعبير صادق الأسود[2]: ان النظام السياسي يحدد عادة مجالات ممارسة السلطة[3] ومراكزها وصلاحيات أو إختصاص الذين يشغلونها، وتنظم القواعد الدستورية عادة سير عمل المؤسسات وأسلوب العمل السياسي. ولكن الأفراد والهيئات – الذين يطلق عليهم عادة تعبير وكلاء السلطة – يستخدمون إلى جانب ممارسة السلطة بالمعنى الضيق للعبارة – أي إتخاذ القرارات – وسائل أخرى غير التي تنص عليها القواعد الدستورية للحصول على نتائج مجزية في عملهم.

1– بَيَّن هنري كيسنجر مفهوم (الخبير) بصراحة تامة على حد تعبير نعوم تشومسكي: ان الخبير هو الشخص القادر على الحصول على اجماع الرجال الذين في السلطة، وإذا ما كان لدى المسئول الرفيع تلك القدرة بالفعل، فإنّه عندئذ يكون كخبير مسئول في المسائل الخارجية، فذلك هو الجوهر. نعوم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1997، ص108. وكذلك يُنظر في خاتمة الكتاب ص518.

2– الدكتور صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1990، ص159.

3– ضمن منظور مؤسساتي (السلطة) هي: عبارة تدلّ إما على الدولة مقابلةً مع المواطنين أو المجتمع المدني، أو على الحكام في الثنائي (سلطة/معارضة)، أو على مجموعة المؤسسات الدستورية في العبارة: السلطات العامة. راجع: غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005، ص235.

لذا نرى (تالكوت بارسونز) يربط مفهوم (السلطة) بالبنية، يعرف السلطة بِعدّها: القدرة على ممارسة بعض الوظائف لفائدة نظام اجتماعي مأخوذًا بكليته. ويضيف على ذلك: بأن السلطة هي قدرة وحدة اجتماعية في تنظيم جماعي على ضمان تنفيذ الالتزامات عندما تكون تلك الالتزامات قد اكتسبت صفة الشرعية. لكونها تعبر عن أهداف جمعية بحيث يعاقب من يمتنع عن القيام بها، وبغض النظر عن الهيئة التي توقع العقاب[1].

والجدير بالذكر إذا كان التكنوقراط يتخذون القرار حسب إجراءات موضوعية ومعايير محسوبة تضمن توظيف الوسائل على أحسن وجه في خدمة الأهداف عن طريق مؤسسات يُديرها علماء متخصصون وبإشراف المستشارين، فإن الأهداف أو المصلحة الإستراتيجية نفسها لا تحددها اللجان التكنوقراطية، فتلك العملية تتم على أعلى المستويات وتصبح جزءًا من العقد الاجتماعي الذي يستند إليه المجتمع ككل[2]؛ وذلك لأن التخصص الذي تتميز به المعرفة العلمية والعملية الخاصة بالتكنوقراطي تتعزز أكثر عبر المؤسسات التعليمية التي يتم فيها تلقي مثل تلك المعرفة، وبعبارة أخرى: إنّ التكنوقراطي يتلقى معرفته في مؤسسات تعليمية خاصة. مما يطبع تلك المعرفة بطابع التخصص العالي[3].

فرؤية اعضاء النخبة الحاكمة لمصالحهم، والمصالح الفعلية التي يحاولون الحفاظ عليها، والإطار الرمزي الذي يدركون عن طريقه تلك المصالح، والعقيدة السياسية والدينية التي تستند إليها شرعية النخبة تسُهم كلها بشكل أو بآخر في تحديد تلك

1- ي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، ص136.

2- د. عبد الوهاب المسيري، سر النفوذ الصهيوني (مقدمة للترجمة العربية)، في كتاب: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، جون ميرشايمر وستيفن والت، ترجمة: وجدان رسمي بسيوني، دار الفرجاني، طرابلس – القاهرة – لندن، 2006، ص4.

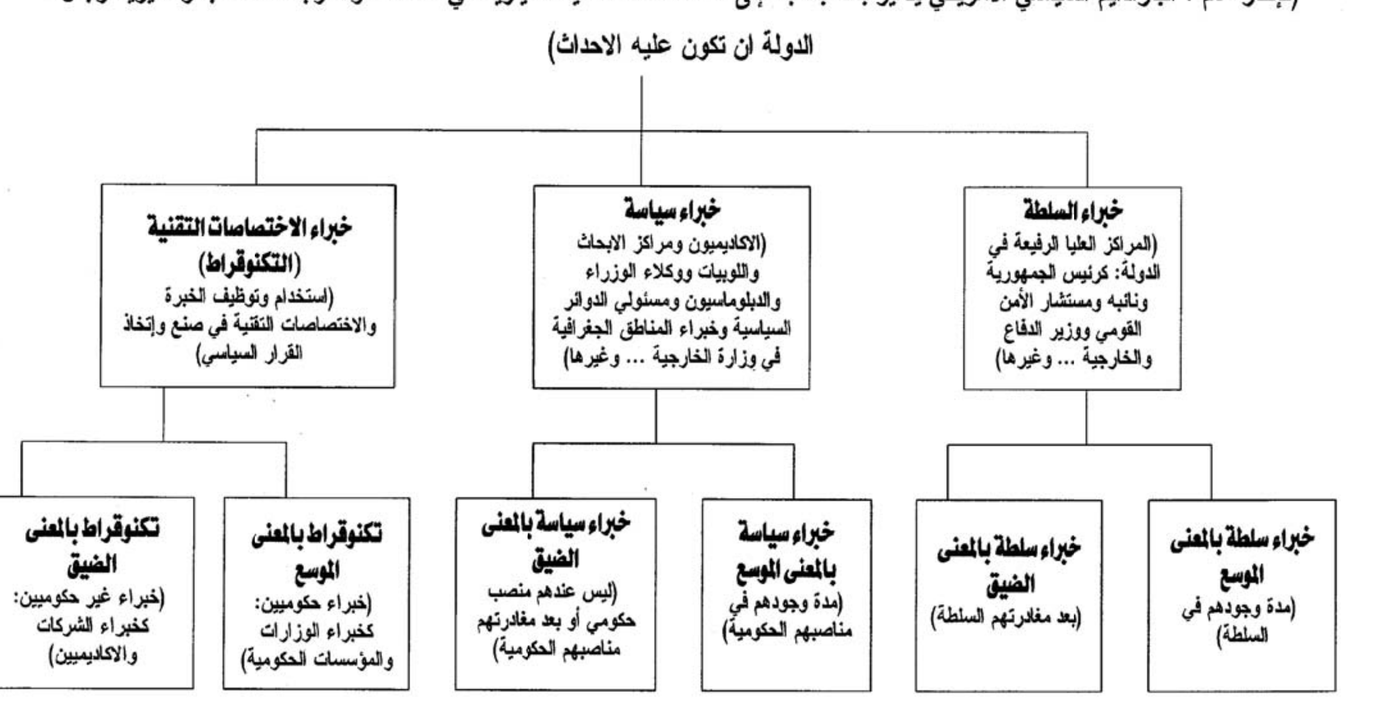
3- د. عبد الرضا الطعان: « التكنوقراط ونمط رأس المال المعرفي »، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (37)، 19 تموز – كانون الأول 2008، ص68.

المصلحة. فما يرى أعضاء النخبة إنّه مصلحة الدولة العليا قد يكون مصلحتهم هم كجماعة أو طبقة، لا يمثل بالضرورة مصلحة الدولة ككل أو مصلحة أغلبية اعضاء المجتمع، وما قد يكون رشيدًا من وجهة نظر إنسانية عامة قد لا يكون رشيدًا من وجهة نظر أصحاب القرار[1]، وهناك دائما بعض التوتر بين المعيَّنين في وظائف سياسية – الذين يؤلفون الفريق المختار من الرئيس كالوزراء – والمسئولين في وظائف حكومية دائمة. فلدى هؤلاء واجب مهني يُحتم عليهم أخذ توجيهات من الرئيس. ولكنهم ربما لا يدعمون سياساته عن طريق قناعاتهم الشخصية. فبعض المسئولين المحترفين الذين اختزنوا كميات كبيرة من الخبرة والمعرفة ينشأ لديهم آراء وأساليب ثابتة تجعلهم يقاومون كل توجيه من المسئولين المنتخبين أو المعيَّنين الذين يعملون لديهم، ومن جهة المعيَّنون السياسيون – بإدراكهم قصر ولايتهم في الوظيفة – غالبًا ما ينفد صبرهم من الأساليب البيروقراطية[2].

أما تصنيفنا الخاص لخبراء النُخب السياسية فيمكن توضيحه بالمخطط رقم (1) الآتي:

1– د. عبد الرضا الطعان: ((التكنوقراط ونمط رأس المال المعرفي))، ص5.

2– دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار: من داخل البنتاغون تحت عنوان: الحرب ضدّ الإرهاب، تعريب: سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010، ص49.



مخطط رقم -1- خبراء النخب السياسية الأمريكية (تصنيف المؤلف)

فكما هو واضح في مخطط تصنيف خبراء النُخب السياسية: إنّ خبراء السلطة بالمعنى الموسع وخبراء السلطة بالمعنى الضيق لا يتعلق باختلاف الإمكانيات، وإنّما يتعلق بان لديه منصب حكومي رفيع من عدمه، فهنري كيسنجر هو خبير سلطة بالمعنى الموسع من توليه منصب مستشار الأمن القومي حتى خروجه من منصب وزارة الخارجية في مدتي حكم الرئيسين: ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، أي بمعنى: إنّه رجل دولة يُسهم بعملية صنع القرار السياسي وتحديد الاختيار، أي ممارسة المهنة السياسية عمليًا باطار المسئولية الحكومية، وهو خبير سلطة بالمعنى الضيق ما بعد مغادرته المنصب وحتى الآن، وكذلك يُعّد كيسنجر خبير سياسة بالمعنى الضيق على وفق تصنيفنا لكل نتاجاته الفكرية ما قبل منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي للرئيس نيكسون، وقبل تعيينه كمستشار للرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي، بمعنى: إنّه رجل التنبؤ الذي يقوم بوظيفة تقديم بدائل للحركة السياسية، وبعد تعيينه كمستشار للرئيس الأمريكي الأسبق كيندي الذي وضع عن طريقه قدمه في البيت الأبيض، ومستشارًا لثلاث لجان عامة (لجنة الأمن القومي ولجنة نزع السلاح ومؤسسة راند)، أصبح خبير سياسة بالمعنى الموسع.

وقد غيّر كيسنجر كأحد خبراء السلطة بالمعنى الموسع نظرته إلى دور خبراء السياسة بالمعنى الضيق بعد أن اكتسب تجربته في الحكومة: كمستشار للأمن القومي، وكوزير للخارجية، إذ قال: « قبل أن اعمل كمستشار لكيندي كنت اعتقد مثل اغلب الأكاديميين إنّ عملية صنع القرار عملية فكرية بحتة، وأن كل ما يجب على المرء أن يفعله أن يمشي إلى مكتب الرئيس، واقناعه بمدى صحة أحد الآراء. وقد اكتشفت بعد ذلك: ان ذلك المنظور غير ناضج وخطر كما انّه معوِّق بصورة واسعة، والمناقشات التي ترتكز على الخبرة الحقيقية ليست إلا أحد وجوه الاقناع في العملية الكلية لصنع القرار، والتي كانت مهمة مع أهمية الحسابات العقلية والسياسية »[1].

1- جيمس آلان سميث، سماسرة الافكار، مصدر سبق ذكره، ص421.

وكذلك بالنسبة إلى زبيغنيو بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق على عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، فهو خبير سياسة قبل تسلمه منصب مستشار الأمن القومي في العام 1977 في عهد الرئيس جيمي كارتر، وخبير سلطة بالمعنى الموسع مدة عمله كمستشار للأمن القومي الأمريكي للرئيس كارتر، وخبير سلطة بالمعنى الضيق بعد مغادرته منصبه كمستشار للأمن القومي.

أما جوزيف ناي كمثال. فقد شغل عدة مناصب رسمية، منها مساعدًا لنائب وزير الخارجية لقضايا الأمن والعلوم والتكنولوجيا، ورئيسًا لفريق الأمن القومي لقضايا نزع السلاح النووي بين العامَّي (1977 – 1979)، ورئيسًا للمجلس القومي للمخابرات بين العامَّي (1993 – 1994)، ومنصب مساعد وزير الدفاع لقضايا الأمن الدولي بين العامَّي (1994 – 1995)، فهو خبير سياسة بالمعنى الموسع طيلة وجوده في تلك المناصب الحكومية، أي بمعنى إنّه صانع للفكرة من ضمن الدوائر الحكومية السياسية لصنّاع القرار، ويشغل ناي الآن منصب غير حكومي، وهو رئيس المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، فهو خبير سياسة بالمعنى الضيق، بمعنى إنّه صانع للفكرة من خارج الدوائر السياسية الحكومية كأكاديمي أو ضمن دراسات مراكز البحوث.

وكل خبير سلطة هو خبير سياسة، ولا يشترط أن يكون كل خبير سياسة هو خبير سلطة؛ وذلك لأن دور خبير السياسة هو صنع الأفكار، ودور خبير السلطة، وبخاصة بالمعنى الموسع هو صنع القرار واختياره، وخبير السلطة من جهة ليس مجرد من بنيته الفكرية المسبقة، فهي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي، ومن جهة أخرى أيضًا ليس مجرد من انتماءه ومصالحه الشخصية في المؤسسات والشركات التي يعمل بها.

وللانصاف يمكن لنا القول: بانّه ليس هناك احتكار مطلق لخبراء السلطة في صناعة القرار السياسي الخارجي. ففي الوقت الذي تنفرد فيه تلك النخبة بذلك

الدور تجري حوله مناقشات واسعة في عدد كبير من مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية والدوائر المختصة من حكومية وغير حكومية. فعلى سبيل المثال، فإنّ فكرة (الردع النووي) التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كسياسة رسمية في أواخر الخمسينيات كانت قد استخلصتها من كتاب هنري كيسنجر: (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية)، وكان ما زال وقتها أستاذاً بجامعة هارفارد، كما أن سياسة كارتر للسلام في الشرق الأوسط التي قامت على جمع الرئيس السادات ومناحيم بيغن في كامب ديفيد، كان كارتر قد استخلصها من دراسة أجريت بمعهد بروكنز في العام 1975، بعنوان: نحو السلام في الشرق الأوسط[1].

حيث يُعّد خبراء الشئون السياسية أو الإستراتيجية في مراكز الأبحاث (Think Tanks) سواء كانوا متعاقدين أم غير متعاقدين مع الحكومة خبراء سياسة بالمعنى الضيق، إذ لا يرتبط مفهوم الخبير السياسي كما هو الحال في الخبير الفني التقني (التكنوقراط) بالإحاطة التامة والمعرفة بالموضوع ذات العلاقة، وإنّما يتطلب منه تحليل ما هو موجود لاستشراف ما سيكون في إطار استشراف إحتمالي، والذي يتمثل بصياغة عدة احتمالات مستقبلية، ولصنّاع القرار دراسة واختيار القرار المناسب، لذا يشترط في الخبير بالشئون السياسية أن يكون محلل سياسي، ولديه تحليل منطقي بالموضوع الذي يريد ان يصنع منه أرضية لاختيار قرار سياسي.

إذ يرى نعوم تشومسكي في بحثه موضوع المثقفين (الخبراء) في الولايات المتحدة الأمريكية: أن نستحضر التمييز ما بين: «المثقفين التكنوقراطيين ذوي الاتجاهات السياسية» و(المثقفين ذوي الاتجاهات القيمية)، فالمثقفون التكنوقراطيون ذو الاتجاهات السياسية هم الأخيار الذين يساعدون النظام ويثيرون اسئلة مزعجة، وإذا ما عارضوا الحكومة في شيء فإنّهم يفعلون ذلك استنادًا إلى خلفية (براغماتية)،

1- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص106، كما سيتم توضيح ذلك في مطالب المباحث.

مَثَل الجانب الأكبر من (النخبة الأمريكية المثقفة)، إذ تُعّد اعتراضاتهم التي يثيرونها بين الحين والآخر (تحليلاً سياسيًا صارمًا) بالمقارنة مع (الأخلاقية) أو (الطوباوية الحالمة) التي يوصف بها الذين يعارضون المسار السياسي معارضة مبدئية. أما بالنسبة للمثقفين ذوي الاتجاهات القيمية الذين يكرسون أنفسهم للانتقاص من قدرة الحكومة وتحدي السلطة وفضح المؤسسات الرسمية وإظهار لا شرعيتها فأولئك يشكلون وفقًا لحكم الباحثين لدى اللجنة الثلاثية[1]: « تحديًا للحكومة الديمقراطية يحمل في طياته خطورة كامنة على الأقل توازي تلك التي شكلتها في الماضي الزمر الارستوقراطية والحركات الفاشية والأحزاب الشيوعية »[2].

إذ يحدد الدكتور أحمد النعيمي خبراء السلطة بمفهوم ضيق، وهو حسب تصنيفنا خبراء سياسة بالمعنى الضيق، إذ يرى: إنّ خبير السلطة هو ذلك المتخصص الذي يدعى من جانب السلطة الحاكمة ليقدم له معونته وخبراته، مع إفتراض إنّه لا ينتمي إلى تلك السلطة لا حزبيا ولا عقيديا، بل من المصلحة عدم انتمائه، وإلاّ فقد القدرة على التجرد وعدم التمييز. فهل تفتح له جميع مصادر المعلومات؟ الإجابة بـ (نعم) تفرض نفسها نظريا؛ لأنه لا يمكن ان تطالب الطبيب بالعلاج والتشخيص دون أن يسمح له بأن يفتقد جميع أجزاء الجسد موضع العناية، ودون أن نثق في شخصه فنرفع الحجاب عن الماضي والحاضر. ولكن ليس من حق الطبيب ان ينشر ما حصل عليه من معلومات بأي شكل كان، وإلا خضع لطائفة العقاب. هكذا خبير السلطة يجب أن يخضع لقواعد صارمة مماثلة، وخبراء السلطة أعدوا إعدادًا منهجيًا يسمح لهم بالتنبؤ بالأحداث وبقياس التصرفات، ومن ثَمَّ ببناء نماذج للسياسة الخارجية[3].

1- راجع: الفصل الخامس، المبحث الأول، المطلب الرابع، بريجينسكي واللجنة الثلاثية، ص424

2- نعوم تشومسكي، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة: عمر الأيوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1984، ص17 – 18.

3- الدكتور أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة انموذجًا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص51.

إذ يرى المؤلف: إنّ خبير السياسة بوصفه مفكر، وخبير السلطة بوصفه مفكر ورجل دولة ينطلقون من المنظومة الفكرية التي يؤمنون بها، والبيئة التي هُمْ نتاجها، والسياق التاريخي الذي يعيشون فيه، لذا يمكن أنّ نلحظ الخلافات الحادة للمفكرين ورجال الدولة الذين ينتمون إلى المدرسة نفسها في العلاقات الدولية، ومن هنا تكمن أهمية ذلك التصنيف بالنسبة لخبرة النخب السياسية وتنوع أدوارها، والتي سيتم توظيفها في كتابنا عن طريق وضع أفكارهم بسياقها التاريخي بين النظرية والتطبيق؛ لأن ترجمة الأفكار إلى فعل في الواقع يحتاج إلى سلطة، وان الدور النهائي لعملية التغيير يكمن في خبراء السلطة بالمعنى الموسع كرجال دولة وصنّاع قرارها السياسي، فخبراء السلطة بالمعنى الموسع هم المصب الذي تصب فيه جميع الروافد التي يمثلها الخبراء سواء أكانوا خبراء سياسة بمختلف مكوناتهم أم خبراء سلطة بالمعنى الضيق؛ لأنهم يمثلون السلطة التي تقوم بعملية التغيير، انّهم سلطة التغيير.

ومهما يكن من أمر درجة (الموضوعية) التي تسود السياسة الدولية، فإنّ القرارات تُتخذ فيها من أفراد واعين ومدركين للتعدد الظاهر لمجالات الاختيار، وهو ادراك ينبع من التجارب التي مروا بها خلال حقب صعودهم سلم السلطة[1]؛ لأن ما هو ممكن ليس مستقلاً عما نعتقد انه ممكن، فإمكانية حدوث تلك التطورات في العالم العملي تعتمد على فهمها بطريقة خيالية بوساطة الأشخاص الذين يجعلون العالم العملي يعمل[2].

إذ يرى المؤلف: إنّ الاختلال الذي يصيب النظام السياسي الدولي، إما أن يكون ناتج من اختلال في التوازن الداخلي لرجل الدولة أو خبراء السلطة بالمعنى الموسع، أو نتاج اختلال بنية النظام الدولي، أيْ أن رجل الدولة يكون أسير إما لمؤثرات نتاج

1– هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، في كتاب مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، إعداد: د. حسين شريف، كتاب الساعة، القاهرة، 1973، ص31.

2– آن ماري سلوتر، نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص13.

ذاته أو نتاج القلق الناتج من اختلال بنية النظام الدولي. مما يخلق حالة من اللاتوازن الديناميكي الديالكتيكي الذي هو عبارة عن الاضطراب الذي يصيب مكوّنات أو بنية النظام السياسي الـدولي، أي إمكانيات الـدول وتصورات وفكر صنّاع القرار فيها. فقد يُحاول رجل الدولة إعادة ذلك التوازن، وهو لا يتحرك في منطقة فراغ، وإنّما يصطدم بمحاولة رجل دولة آخر أو خبير سلطة بإعادة ذلك التوازن وفقًا لتصوراته، لذا فديناميكية السياسة الخارجية عن طريق صنّاع القرار السياسي الخارجي للدول عبر التاريخ جعل من إعادة توزيع القوى في النظام الدولي عملية معقدة ومستمرة ومتميزة ومتغيرة[1]، وتتمثل بعدد من القوى يضيق بعضها ويتسع بعضها الآخر، وتكتسب قوى جديدة وتنتفي أخرى، والنفي ليس نفيًا ميتافيزيقيا، بل نفيًا ديالكتيكيا بمعنى الحد من بعض القوى واحتوائها؛ **لأن تغير أو تعديل أو اعادة التوازن لبنية النظام السياسي الدولي عند صنّاع القرار يكمن في ادراكهم للفارق ما بين الواقع كما هو موجود، والواقع كما هو مطلوب، أي إدراك الفارق عند صنّاع القرار (كخبراء سلطة بالمعنى الموسع ورجال دولة) ما بين الصورة الذهنية الفوتوغرافية كواقع للمجتمع الدولي كما هو قائم، والصورة الذهنية الزيتية التي يرسمونها لما ينبغي أن يكون عليه ذلك الواقع.**

فالخبرة تقدم العلاج لمستقبل أطول واكثر تنوعًا، ويمكن أن نرى المستشارين الخبراء يعرفون مع الرؤساء وسياساتهم أكثر من نواب الرؤساء، أو أعضاء الوزارة والمشرعين مثلما كان ماك جورج باندي مع الرئيس كينيدي، وهنري كيسنجر مع الرئيس نيكسون، وبريجينسكي مع الرئيس كارتر، وان العلاقات الشخصية دائمًا ما تشكل العلاقة التي تربط المعرفة بصنع القرار السياسي[2].

وفي لقاء لهنري كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع كمستشار للأمن القومي

1- ينظر ملحق الكتاب ص559.

2- جيمس آلان سميث، سماسرة الافكار، مصدر سبق ذكره، ص41.

ووزير للخارجية في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في تشرين الثاني من العام 1973، في اعقاب حرب تشرين الأول مع الصحافي محمد حسنين هيكل، إذ قال كيسنجر: «إن الفرص لا تجيء إلى الناس. ولكن الناس يذهبون إلى الفرص. لقد كان ما افعله الآن في خيالي دائمًا كان حلمي – دعني أقول رغبتي – أن أحوّل تصوراتي السياسية إلى حقائق... لا تنسى أن تصوراتنا السياسية لا تجيء إلينا من المجرد، وإنما تجيء إلينا من دراسة التاريخ... إن التاريخ لا يكرر نفسه، ذلك اعتقادي. ولكن أوافق مع الفيلسوف » سنتيانا: «بأن الذين لا يدرسون التاريخ هم وحدهم المحكوم عليه بتكراره »[1]. وقد استطرد كيسنجر وهو يخاطب محمد حسنين هيكل: «هل تستغرب إذا قلت لك إنني كنت طول عمري أتصوّر أنني سأقوم بما أقوم به الآن... الأفكار في حد ذاتها لم تكن هي شاغلي، وإنما شاغلي كيف توضع هذه الأفكار أمام اختبار التطبيق، وهذا بالطبع يحتاج إلى القوة، ويخيل اليّ أن طلبها والسعي إليها كانا طول الوقت في دمي، ولا أعرف كيف بدأ ذلك عندي، ولا متى؟ إن كلاً منا يمر بثلاثة أطوار فكرية ونفسية: أن يعد الواحد منا نفسه لدورٍ ما، ثم إن يكون عنده ما يقوله عندما يمسك بفرصته، وأخيرًا يكون التحدي الذي يواجهه هو: كيف يؤدي دوره، وبأي اسلوب في إطار الواقع وظروفه؟! »[2].

وسبق لهنري كيسنجر كخبير سياسة بالمعنى الضيق أن كتب عن رجل الدولة (خبير السلطة) في أطروحته بالدكتوراه في العام 1954؛ عالم أعيد بناؤه – كاستليري وميترنيخ واعادة بناء السلام (1812 – 1822)، والتي تم نشرها في العام 1957، وتم ترجمتها للعربية بعنوان: درب السلام الصعّب، إذ قال كيسنجر: من المعلوم أن اية سياسة لا تتقرر تبعًا لحماس عابر، لأن المحافظة على العالم يجب أن تكون

1– محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة التاسعة، 2013، ص99.

2– المصدر نفسه، ص99.

موضع إهتمام رجال الدولة أكثر من اهتمامهم بالسيطرة عليه. ولكن كيف يمكن ارضاء المتعصب أو النبي بتلك الكلمات؟ إن رجل الدولة يعيش زمنه وهمه مقاومة المصاعب التي تعترض البنيات التي أقامها. أما الرسول ففي الخلود يعيش. والخلود ليس له حدود زمنية، وهاديه مندمج في رؤياه للعالم. فإذا التقى هذان النمطان من البشر كانت المأساة، لأن رجل الدولة يحاول حتمًا أن يعود برؤى الرسول إلى الابعاد الواضحة. أما الرسول فإنّه ينظر إلى البْنيات الزمنية بمنظار الضوابط السامية العلوية. ففي نظر رجل الدولة يُعدّ النبي تهديدًا؛ لأن الرغبة في العدالة المطلقة تناقض العدالة الزمنية. أما رجل الدولة فيمثل بالنسبة إلى النبي ثورة على الحقيقة؛ بسبب أن محاولة قصر العدالة على ما هو ممكن التحقيق تعني: انتصار الممكن على الكوني الشامل، والمفاوضات هي جوهر الاستقرار بحسب رأي رجل الدولة، لأنها تعني: إمكانية التوفيق بين المطالب المتنافرة، كما أنها تعترف بإمكانية وجود شرعية ما، والمفاوضات هي رمز النقص بحسب رأي الرسول، ودوافعها المغرضة تحول دون تحقق السعادة الشاملة، فليس من المصادفة أن يعتقد القيصر بإنّه غير مفهوم، وأن يحذره الملوك الآخرين دائمًا. فبالنسبة إلى أولئك يتطلب الأمن القبول بحدود معقولة. أما الكسندر فيريد رفع شأن الواقع. ولكن كاستلري ومترنيخ يريدان على الرغم ممّا بينهما من فوارق إقرار مجتمع يتسع لجميع التناقضات، والقيصر يريد الكمال الآني[1].

فمن الطبيعي – كما يقول كيسنجر – أن ينتقد مترنيخ مفهوم بأنّ حكمة رجل الدولة تتلخص بمعرفة تحديد الوقت الذي يجوز فيه تقديم التنازلات: «إن مفهومي (مترنيخ) لفن الحكم هو العكس، وبرأيي أن القيمة الحقيقية لرجل الدولة هو أن يحكم بحيث يتجنب وضع نفسه في مقام من يضطر إِعطاء تنازلات». وقد أكد ذلك المفهوم نفسه في العام 1969، بكتابهِ (السياسة الخارجية الأمريكية)؛ فرجل الدولة يحرك الواقع، وانه يشعر بأنّه مسئول عن كل ما يحدث ويطرأ، سواء كان حدثًا طيبًا

1– هنري كيسنجر، درب السلام الصعّب، مصدر سبق ذكره، ص234.

أم سيئًا، وانه يرتاب في الطبيعة البشرية، ويؤمن بأنها السبب في خيبة آمال الكثير؛ بسبب الحسد والطمع والعنف، وهو لذلك يميل إلى الاحتراس من الفشل بقدر الامكان، ويحاول تفادي بعض التجارب لا لأنه يخشى نتائجها في حالة النجاح. ولكن لأنه يشعر بّأنه مسئول عن آثارها في حالة الفشل، وهو يرتاب فيمن ينفذون السياسة الخارجية، لأن التاريخ قد علمه عدم الثقة بنصائحهم. أما (النبي) Prophet (صاحب الرسالة)، فهو يهتم بما هو (صحيح وعادل)، وليس بما هو ممكن، ويؤمن بالحلول التامة، ويعطي للهدف أهمية اكبر مما يعطي للرسائل، كما يؤمن بقابلية الإنسان للكمال، واسلوب عمله يتجاوز الزمن، ولا يرتبط باي وضع، وهو يعارض التقدم على مراحل، إذ يرى فيه نوعًا من التسامح الضار أو غير المقيد للاوضاع الراهنة، وهو على استعداد للمجازفة بكل شيء في سبيل كل شيء؛ لأن الرؤية بالنسبة إليه هي الحقيقة الأساسية، والغريب إنّه أكثر تشددًا من رجل الدولة؛ بسبب ايمانه بالطبيعة الإنسانية، إذ يمثل (صاحب الرسالة) عهدًا من التمجيد والحماس، وتتم فيه إنقلابات كبرى ومنجزات واسعة. ولكن تتم فيه أيضًا النكبات[1].

وكتب أيضًا هنري كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع عن رجل الدولة في مذكراته سنوات العصف الصادرة في العام 1982، والتي تغطي مدة عمله مع الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد كوزير للخارجية ومستشار للأمن القومي، وكوزير للخارجية فقط: ما معنى الحياة السياسية؟ وكيف يقوّم المرء اتجاها ما في السياسة الدولية؟ فحتى في أفضل الأوقات ليس هناك حكم أكثر ضعفًا من تقويم المغزى من اعمال رجل الدولة. فالتاريخ لا نهائي بالمقارنة مع الحياة الإنسانية، والرؤية الإنسانية أكثر قصرًا حتى من ذلك، وفي العادة ما تصطدم الحكمة التقليدية بضرورات التاريخ، خاصة في أوقات الاضطراب العظيم، ولا يكون رجل الدولة قد أقام بناءً حقًا إلاّ إذا ادرك اتجاه الأحداث، وان يضعها في خدمة أغراضه. ولكن

1- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص46.

مجاله محدود للقيام بتلك المهمة. فإذا حدد نفسه بالمسير مع التيار، فإنّه يغدو فورًا لا علاقيا، وإذا تجاوز مقدرة شعبه، فإنّه سيدمر سفينته، وإذا كانت السياسة هي فن الممكن فإنّ المكانة الرفيعة تعتمد على الذهاب إلى حدود الممكن نفسه، ورجال الدولة العظام يضعون نصب اعينهم أهدافًا عالية غير أنهم يقيّمون بغير انفعالية نوعية المادة الإنسانية والطبيعية التي يتعين عليهم ان يعملوا معها. أما الزعماء الماديون، فإنّهم يكتفون بازالة الخلافات أو الاحراجات، ورجال الدولة يخلقون، في حين الزعماء الماديون يستهلكون، ويقنع الزعيم المادي بتلطيف البيئة وليس تحويلها، إذ يجب أن يكون رجل الدولة ملهمًا ومعلمًا، وإنّه لسعيد ومبارك ذلك الشعب الذي يستطيع زعماؤه ان ينظروا في عين القدر دون أن يجهلوا. ولكن أيضًا دون أن يحاولوا اداء دور له. وفي ميدان السياسة الخارجية نجح نيكسون بطريقته الخاصة في اختيار مقابلته مع القدر، وفهم حول ماذا كان يجري الرهان في العالم[1].

إن رجل الدولة أو خبير السلطة بالمعنى الموسع بتعبيرنا لا يتحرك في منطقة فراغ يملأها حيث يريد أو يتمنى وفقًا لافكاره وتصوراته الخالصة، لأنه يواجه دائمًا جمود الوسائل المتاحة، نظرًا لأن الدول الأخرى ذات السيادة ليست بالواقع عناصر سهلة التكييف، بل هي قوى لا بد من تضبيطها وتصويبها، لذا لا يمكن الحكم على رجل الدولة إستنادًا لافكاره وتصوراته فقط، لأنه بخلاف ما هو عليه حال الفيلسوف مجبر على ترجمة رؤيته إلى أفعال أو اقوال مادية، ورجل الدولة يعلم إنّ مقتضيات الأمن تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية، وباختلاف البنيات الداخلية في كل بلد، ووسيلته في الدبلوماسية التي هي فن تأسيس العلاقات الدولية على اتفاقات تفاوضية أكثر من بناتها على الإكراه المادي، وعلى تحديد حقل العمليات التي تتوافق فيه الأماني الخاصة مع الإرادة العامة، إذ تقوم الدبلوماسية على الإقناع وليس على الإكراه، وهي تفترض وجود إطار معين: إما عن طريق الاعتراف بمبدأ المسوغ

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص2013.

الشرعي، أو نظريا عن طريق التأويل المماثل للعلاقات بين دولة ودولة، وهو أمر صعب التحقيق جدًا[1].

وكمثال على طريقة تحليل وتوقعات خبراء السلطة بالمعنى الضيق بعد تجربة وخبرة كرجال دولة تم توجيه سؤال مشترك في ربيع العام 2008، إلى كل من برنت سكوكروفت الذي عمل مستشارًا للأمن القومي الأمريكي مع رئيسين أمريكيين من الحزب الجمهوري جيرالد فورد وجورج هربرت ووكر بوش، وزبيغنيو بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الديمقراطي (جيمي كارتر): هل من الحكمة أن ننطلق بتنفيذ خططنا في تنصيب نظام دفاع صاروخي بجمهورية التشيك وبولندا – وهو مقترح قدمته إدارة بوش، فأثارت به حفيظة بوتين والقيادة الروسية – هل ستطور تلك العملية من اهداف أمريكا، أم إنها ستجلب عليها الأضرار؟

وأجاب سكوكروفت مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش كخبير سلطة بالمعنى الضيق: يحيرني ذلك المشروع إنّه في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس انّنا لا يمكننا السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية ظاهريًا تنشيء دفاعًا ضد تلك الأسلحة، مما يعني جليًا: افتراض امتلاك تلك الأسلحة، ومن ثَمَّ فالحيرة تساورني فيما يخص تلك التعبئة، كما أنه ليس واضحًا لديَّ ما إذا كان الهدف هو الدفاع عن أوروبا أم الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا لم تكن التكنولوجيا المستخدمة مختلفة فلست على يقين من أنه يمكن تحقيق الاثنين في الوقت ذاته. ومما يدعم رأيي بقوة اتجاهنا الاخير في ذلك الصدد، والذي تمثل في أن نجعل الروس يتقبلون فكرة التعامل مع نظام الدفاع الصاروخي[2].

أما بريجينسكي فقد أجاب عن السؤال كخبير سلطة بالمعنى الضيق: أشعر انني في موقف حرج، إذ إن مؤسسة صنع السياسة هنا في واشنطن تطلب مني الترويج لفكرة

1– هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، مصدر سبق ذكره، ص392.

2– Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, America and the World, Moderated by: David lgrnatius, Amember of the Perseus books group, New York, 2008, P. 192.

الدفاع الصاروخي لدى البولنديين والتشيك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يأتي البولنديون والتشيك إليَّ طلبًا للنصيحة بشأن كيفية التعامل مع تلك القضية، لذلك فأول ما أقوله للبولنديين والتشيك هو بصورة جوهرية: إنّه في مصلحتكم أن تكونوا حليفًا قريبًا للولايات المتحدة الأمريكية، فإذا شعرت الأخيرة بقوة فعليكم التكيف (Accommodate) معها. ولكن عليكم أن تكونوا عمليين فيما تقومون به، وذلك يعتمد إلى حد كبير على السياق السياسي، فإذا حبذ حلف شمال الأطلسي مثل ذلك النظام، ووافقت روسيا الاتحادية عليه، فليس هناك مشكلة حقيقية إذا يمكنكم عقد اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تحصلون على تعويض قد يكون في صورة تحديث قواتكم المسلحة، وتبرز الصعوبة إذا ما توانى حلف شمال الأطلسي، وإذا ما وقفت دول أوروبا الغربية ضد ذلك النظام، وإذا ما عارضته روسيا الاتحادية بشدة – وهي في الواقع تصدر لنا تهديدات – ولكن عليكم الاستمرار فيه إذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب فيه فعلاً، كما يجب أن تحصلوا على التزامات تعويضية (Compensatory Commitments) من الولايات المتحدة الأمريكية، وبأنه إذا ما كانت التهديدات الروسية ستؤخذ على محمل الجد، أو إذا ما كانت هناك عقوبات سياسية واقتصادية من جهة الروس، فإنّكم ستحصلون على تعويضات. هذا الأمر أصبح بالغ التعقيد، إذ إن من المفهوم أن الولايات المتحدة الأمريكية غير متحمسة لتقديم تلك الضمانات ثنائية الأطراف، وذلك يمثل موقفي التفاوضي الرسمي، والآن عندما اتقمص دور الخبير الاستراتيجي بالسياسة الأمريكية، فينتابني شعور بالحيرة إلى حد ما، وهو الشعور نفسه لدى برنت سكوكروفت. إننا نقول أن النظام المقترح في آخر نسخة له يهدف إلى الدفاع عن الأوربيين. ولكن الأوروبيين لا يطلبون منا مثل تلك الحماية. أما ثانيًا فإنّ النظام الذي ينبغي نشره غير موجود، كما أن التهديد الذي سينشر ذلك النظام لمواجهته غير موجود أيضًا، لذلك لا أرى داعيًا للتسرع إليه[1].

1– Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, America and the World, P. 192 – 193.

المبحث الثاني
مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

يعِّرف مارسيل ميرل السياسة الخارجية بانّها: «ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مُشكلات تطرح ما وراء الحدود». من ذلك التعريف نستطيع ان نستنتج بأنّ السياسة الخارجية هي: قرارات وافعال، فهي قرارات؛ لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، وأفعال؛ لأنها تعالج مشكلات تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي إلاّ مبادئ وافعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة، والسياسة الخارجية تتضمن الافعال الخارجية المتخذة من صانعي القرار بهدف تحقيق اهداف بعيدة المدى واهداف قريبة المدى، وان الفعل مقيد من الأوضاع المدركة لمصلحة ما يسعى صانع القرار إلى تحقيقه[1].

وإحدى الخصائص المهمّة للسياسة الخارجيّة التي تميّزها عن السياسات العامّة هي: أنَّ ميدان عملها يتكون من حيّز لا تتحكم بجزء كبير منه، وإذا كانت المجالات التي تُمارس فيها السياسات العامة الأخرى تندرج في اطار السيادة الإقليمية المطبوعة بنظام قانوني محدّد، فإنّ ميدان العلاقات الدولية هو وسط فوضوي جزئيًا، ويمتاز بمراكز قوّة متعدّدة ومتنافسة، ومن ثَمَّ بالمجابهة بين سيادات مختلفة لم تستطع ايّ سلطة التحكّم بها كلّها[2].

إنّ التفاعل الذي يحدث بين أهداف السياسات الخارجية للدول يؤدي إلى بروز ثلاثة أنماط رئيسة من العلاقات المتبادلة، هي: النمط التعاوني، والنمط الصراعي،

1- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مطبعة جامعة بغداد، (بلا)، ص12.

2- فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص72.

والنمط التنافسي. فالدولة عندما تستقر على أهداف خارجية محددة، فإنّها تسعى إلى تغيير أو إلى دعم ومؤازرة مواقف الدول التي لسياساتها الخارجية علاقة بتحقيق تلك الأهداف، وعلى قدر استجابة تلك الدول لما يراد منها ان تفعله أو لا تفعله، إذ يتحدد نمط العلاقة بين تلك الأطراف سواء اتخذ ذلك طابعًا تعاونيًا أم صراعيًا أم تنافسيا[1].

بذلك المعنى، فإنّ لكل وحدة دولية دورًا في النسق الدولي يصير أحد علامات سياستها الخارجية، ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسة، هي[2]:

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي. ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسة التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة. فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيس لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم تصورًا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومن ذلك دور الوساطة الدولية، أو دور الحليف المخلص)، أو دوافع صراعية (ومن ذلك دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية).

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة إدارة وظيفته في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي (كدور تصدير الثورة العالمية)، وأدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن في ذلك النسق (كدور رجل الشرطة العالمي).

1- K.J. Holesti, International Politics: A Framework for Analysis, PP. 146 – 147; نقلًا عن: د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011، ص155.

2- د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، القاهرة – تونس، 2001، ص48 – 49.

إذ يرى مارسيل ميرل[1]، إنّه إذا كانت السياسة الخارجية هي: «فن قيادة علاقة دولية ما بغيرها من الدول»، فإنّ الدبلوماسية هي: «القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد، من خلال عمل منهجي ويومي، عن طريق المفاوضات، أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض أو بين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية».

تُعدّ السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية للدولة، والدبلوماسية هي وجهها التنفيذي، إذ تتطلب الدبلوماسية خبراء دبلوماسيين أحرار التصرف. وأما السياسة فهي من اختصاص أكثر سلطات الدولة مسئولية بما فيها السلطة التشريعية، والدبلوماسية هي تنفيذ السياسة لا إعدادها[2].

وقد ربط والتر راسل ميد، وهو أحد اساتذة العلوم السياسية الأمريكيين البارزين، وعضو المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، وعلى نحو مبتكر أربعة تقاليد في السياسة الخارجية الأمريكية يبدو أن الأمريكيين كانت لهم عبر القرون بوصفها صور من التاريخ الأمريكي في النظر إلى السياسة الخارجية تعكس أساليب تتناقض مع، واحيانًا تتكامل مع أساليب النظر إلى السياسة الداخلية كذلك، فأتباع هاميلتون (Hamiltonians) يرون ان التحالف القوي بين الحكومة والأعمال التجارية الضخمة هو مفتاح الاستقرار الداخلي، والعمل المؤثر في الخارج، وظلوا يركزون لمدة طويلة في حاجة الأمة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل ايجابي. في حين يؤمن أتباع ويلسون (Wilsonians) بأنّ على الولايات المتحدة الأمريكية التزام أخلاقي، كما أن لها مصلحة قومية مهمة بنشر القيم الديمقراطية والاجتماعية

1- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص328.

2- كينث تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، في كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ط2، باشراف روي مكريدس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966، ص58.

الأمريكية في أنحاء العالم لخلق مجتمع دولي سلمي يقبل حكم القانون. أما اتباع جيفرسون (Jeffersonians) فيتمسكون بضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أقل إهتمامًا بنشر الديمقراطية في الخارج، وعليها ان تهتم بحمايتها في الداخل، وكانوا يشككون – تاريخيا – في سياسات أتباع هاميلتون وأتباع ويلسون التي تُدخل الولايات المتحدة الأمريكية في تحالفات خارجية بغيضة أو التي تزيد من مخاطر الحرب. وأخيرًا هناك مدرسة شعبية ضخمة اطلق عليها (الجاكسونية) Jacksonian تؤمن بأنّ أهم أهداف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية على السواء ينبغي أن تكون السلامة الشخصية والرخاء الاقتصادي للشعب الأمريكي: «إياك أن تطأني بقدمك!»، كان ذلك بمثابة تحذير الحية ذات الأجراس المكتوب على راية المعركة الثورية لأتباع جاكسون المؤمنين بأنّ على الولايات المتحدة الأمريكية ألاّ تبحث عن معارك خارجية. لكن عندما تبدأ أمم أخرى حروبًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، يتفق رأي الجاكسونيين مع مقولة الجنرال دوجلاس ماك آرثر (لا بديل عن النصر)[1].

ويعتقد والتر راسل ميد بأنّ تلك المدارس الأربع هي التي شكلت الموقف الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية من القرن الثامن عشر إلى القرن الواحد والعشرين، وتتساوى أهميتها في عهد جورج دبليو بوش مع ما كانت عليه من أهمية في عهد جورج واشنطن، وتدل الشواهد التي يراها ميد على أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت وستظل مستمدة من الآراء المتعارضة لتلك المدارس وجدالها لمدة طويلة، فعلى الرغم من ذلك، واعتقاده إنّه ليس هناك مدرسة من تلك المدارس الأربع يمكن الاستغناء عنها، إلاّ أنّه في ترجيحه واختياراته بين تلك المدارس، فإنّه يعدّ ان صوت المدرسة الجيفورسونية هو الذي ينبغي على السياسة الخارجية الأمريكية أن تستمع إليه حاليًا،

1– والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيّرت العالم، ترجمة: الدكتورة نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2005، ص15.

ويستند ميد في تفضيله هذا إلى أن الجيفورسونيين يعتقدون: أن اعظم خطر يواجه الولايات المتحدة هو عواقب التوسع الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتصدر: ان الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تسرف في فرض هيمنتها، وأن تصر على عولمة مبادئها سواء أكانت مُثُلاً ويلسونية، أم قيّمًا تجارية هاميلتونية، وأن نرى ما تحقق في ممارسات دول أخرى[1].

وفي مقالته بمجلة الشئون الخارجية آذار/نيسان/2011، حزب الشاي والسياسة الخارجية الأمريكية يرصد والترسل ميد الجذور التاريخية للحركة الشعبوية الأمريكية التي تعود إلى المرحلة الاستعمارية. وبحسب ميد، فإنّه عادة ما تعاود تلك الحركات ظهورها عند انتشار شعور عام بالاستياء من النخبة المميزة اجتماعيًا واقتصاديًا، مع تفاقم الشكوك تجاه دوافع وممارسات النخبة الحاكمة، وينسب ذلك التيار الشعبوي الأمريكي المسمى بـ (الجاكسونية) إلى الرئيس الأمريكي اندرو جاكسون، والذي استغل الزخم الشعبوي السائد في العام 1830، بإعادة تنظيم النظام الحزبي، وتوسيع رقعة المشاركة الشعبية في الانتخابات[2].

لقد حان الوقت الآن كي نعتمد على تقاليدنا - كما يرى ناي - ونجمعها بطريقة مختلفة. فنحن بحاجة إلى نزعة جيفرسونية أكثر ونزعة جاكسونية أقل. فالويلسونيون عندنا محقون بشأن أهمية التحول الديمقراطي في السياسة العالمية على المدى البعيد. ولكنهم بحاجة إلى تعديل فقدان صبرهم بمزيج جيد من الواقعية الهاملتونية. وباختصار، فإن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية سوف يعتمد على تطويرنا لتفهم أعمق لدور القوة الناعمة، وتطوير توازن أفضل للقوتين الصلبة والناعمة في سياستنا الخارجية، وتلك ستكون القوة الذكية. لقد فعلنا ذلك من قبل، ونحن قادرون على

1- الدكتور السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص195.

2- كارن أبو الخير: ((الشعبوية تعود إلى المجتمعات الغربية))، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص173.

فعله مرة أخرى[1].

وسبب الحاجة إلى النزعة الجيفرسونية في السياسة الخارجية الأمريكية هو تزايد نزعة معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القليلة الماضية التي وصلت أعلى قمة من العداء للولايات المتحدة الأمريكية شهدناه منذ زمن طويل على حد تعبير الدبلوماسي المحنك توماس بيكرينغ في العام 2003[2].

وقد سارت الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها على سياسة خارجية ذات وجهة واحدة، ونشأة حول تلك السياسة فلسفات متعارضة، ونشبت حولها اختلافات بين الفئات التي يتألف منها الشعب الأمريكي، واعتمدت في تطبيق تلك السياسة في الميدان الدولي إجراءات فردية متناقضة ومتضاربة. ولكن وجهتها ظلت مع ذلك واحدة، وظل لها نمطها الخاص الذي امتازت به، والذي أملته المصالح التي درجت الولايات المتحدة الأمريكية، على الدفاع عنها في الميدان الدولي[3].

إن الأهداف الخارجية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها على مستوى العالم اجمع هي تحقيق المصالح القومية الأمريكية العليا. لكن مداخل تحقيق تلك المصالح مختلفة ومتباينة، لذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صيانة أهداف وأولويات تتماثل مع كل دول العالم، وتعكس الاختلالات والمشكلات والأزمات التي تُعانيها الأمم وفي كل القارات على الرغم من اختلاف كل منهما، وان ابرز اهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية على مستوى النظام الدولي

1– جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص214 – 215.

2– المصدر نفسه، ص187.

3– هانس مورغنثاو، السنّة الأمريكية في السياسة الخارجية، في كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، باشراف روي مكريدس، ترجمة: الدكتور حسن صعب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1966، ص349.

يمكن إيجازها بالآتي[1]:

- نشر النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتبني اقتصاد السوق والانفتاح.
- نشر الديمقراطية والحرية في جميع انحاء العالم، ووفقًا للأدراك الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، فإنّ ضمان أمنها واستقرارها ورفاهيتها لا يتحقق إلاّ مع نشر الديمقراطية في العالم، وحماية حقوق الإنسان.
- الحد من انتشار الأسلحة فوق التقليدية.
- القضاء على الإرهاب أو (الجماعات الإسلامية المتطرفة).
- التوظيف الأمثل في التواصل مع الشعوب، والتأثير الثقافي عبر تكنولوجيا الاتصال والاعلام في نشر الثقافة والانموذج الأمريكي.

إن تلك الأهداف والأولويات تجعل الدبلوماسية الأمريكية دبلوماسية (تدخلية) في العالم تعمد للنفاذ في بؤر التوتر والاختلاف حتى يمكن التحكم بتلك الصراعات إلى جانب الوسائل الأخرى، ولتكون الدبلوماسية الوجه الحسن للسياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب الوسيلة العسكرية، خاصة في حالات حق التدخل الإنساني[2].

وفي تعليقه على أهمية الجهاز البيروقراطي والدبلوماسي لوزارة الخارجية في أداء مهامها، وخصوصًا السفارة الأمريكية في الخارج، قال (جورج شولتز) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (1982 – 1989) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان: بأن أكثر من نصف المعلومات السرية التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتستثمرها في التقارير والتحليلات التي تقوم السفارات الأمريكية الموجودة حول العالم بإرسالها إلى واشنطن. لذا قيل أيضًا بانّ العاملين في السفارات الأمريكية هم أعين وآذان أمريكا في الخارج، وهم الفئة التي تجسد

1– د. أسامة مرتضى: ((الدبلوماسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين))، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، العدد (14)، 2009، ص92.

2– المصدر نفسه، ص93.

(الذاكرة المؤسسية) في عملية إدارة السياسة الخارجية[1].

وكإطار عام، فإنّ السياسة الخارجية الأمريكية هي عملية متدفقة يُديرها صانعو السياسة في ضوء اهداف شبه ثابتة. ولكن تحت أوضاع متغيرة، إذ يحاول صانع السياسة بقدر الإمكان ان يتدخل في تلك الأوضاع أو يتحكم فيها، ويضبط حركتها لكي يسهل عليه تحقيق القسط الأكبر من أهدافه شبه الثابتة، وإن السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد، وإنّما يشترك في صنعها كل من الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونغرس، ويستعين كل أولئك بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية، ويراعون القوة النسبية لجماعات المصالح وجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق (مادلين أولبرايت) كخبيرة سلطة بالمعنى الضيق في مقالها بالواشنطن بوست بتاريخ 8 نيسان 2006، والمعنوَّن A Realistic Idealism: إلى أنّ السجال بين الواقعية والمثالية في الشئون الخارجية يشبه حركة البندول، وتنقله من طرف إلى آخر، ذلك لأن أيا من الطرفين غير مستدام، فالسياسة الخارجية الناجحة يجب أن تبدأ بالعالم كما هو إِنما مع العمل من أجل أن يكون كما تريده. ففي عالم بمثل ذلك التعقيد يجب التخفيف من حدة المبادئ ولو كانت نقية في بعض الأحيان[3].

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل صامد، عمان، 1990، ص37.

2– هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في كتاب: صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، تحرير وتقديم: أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، نيسان 2008، ص71.

3– تيري ل. دييل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: د. وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص166.

وتتصف السياسة الخارجية الأمريكية بمجال واسع النطاق يشمل كل مكونات النظام الدولي من جهة، والتأثير المتبادل ما بين مؤسساتها من جهة أخرى، وتتميز بالنزعة البراجماتية؛ بسبب سعيها الدائم والمستمر من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، لا سيِّما الحيوية منها.

إن الصراع على السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية قد لا يكون واضحًا في أي من مجالات النشاط الحكومي أكثر مما هو عليه في مجال السياسة الخارجية، فالرئيس يقف في جهة، والكونغرس في جهة أخرى، ووفقا للمادة الثانية من دستور الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّ الرئيس يمتلك سلطات عدة في الشئون الخارجية تتضمن:

- سلطة الرئيس التنفيذية.
- سلطة قيادة القوات المسلحة.
- سلطة كبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين.

وباختصار فإنّ الرئيس يعتمر على الأقل ثلاث قبعات مختلفة في مجال السياسة الخارجية: فهو الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين[1]. وتتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالتخطيط المسبق والمرن، وانّ المرونة تكمن في: الترقب لما يحدث في الواقع عن طريق التعامل مع الحقائق الموجودة فعلاً على الأرض، فهي تستوعب ما هو كائن كأداة وآلية لتحقيق ما ينبغي أن يكون، وهي ليست صناعة ايديولوجية دوغمائية، وانّما ترتبط دائمًا بإمكانيات الواقع، واستثمار تلك الإمكانيات بإطار براغماتي لتحقيق اهداف السياسة الخارجية المخطط لها مسبقًا.

والسياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على مفهومَّي: المصلحة القومية وعالمية القيم الأمريكية، ومصلحتها القومية تمثل سياستها الخارجية على المدى القريب، والقيم تمثل سياستها الخارجية على المدى البعيد، ومصلحتها تتغلب دائمًا على قيمها

1- الدكتور فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص19.

من حيث إن المصلحة القومية لديها تمثل ثوابت السياسة الخارجية التي لا يمكن تأجيلها من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للقيم أن تحد منها؛ لأنها دائما – أي القيم – مؤجلة لمصلحة المصالح القومية الأمريكية، حتى الاستراتيجيات الأمريكية التي يتم وضعها بالتوازن ما بين المصلحة القومية وقيمها العالمية تجري عليها تغييرات جذرية لمصلحة المصالح الأمريكية على حساب قيمها.

لذا ترى (كوندوليزا رايس)[1] مستشارة الأمن القومي الأسبق ووزيرة الخارجية الأمريكية الاسبق كخبيرة سلطة بالمعنى الموسع في العام (2008)، وهي تتحدث عن هدف التحول نحو الديمقراطية، والتحديث في الشرق الأوسط الكبير: ان من الأمور التي تجعل من تحقيق ذلك الهدف أمرًا أكثر تعقيدًا، ان مستقبل الشرق الأوسط يرتبط بالكثير من مصالحنا الحيوية الأخرى، وهي: أمن الطاقة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والدفاع عن الاصدقاء والحلفاء، وحل الصراعات القديمة، والحاجة إلى كسب شركاء على المدى القصير – وهم الأهم – ضمن إطار الصراع العالمي ضد التطرف الإسلاموي العنيف. لكن إفتراض إنّ علينا ان ندافع إما عن مصالحنا الأمنية أو مُثلنا الديمقراطية ينطوي على مغالطة، إذ لا بد من التسليم بأن مصالحنا ومُثلنا تتضارب احيانًا على المدى القصير، والولايات المتحدة الأمريكية ليست منظمة غير حكومية، وعليها ان تحقق التوازن بين الكثير من العوامل في علاقاتها بالدول كافة. لكن ضمان الأفضل لأمننا – على المدى الطويل – هو نجاح مُثلنا؛ أي الحرية، وحقوق الإنسان، والأسواق المفتوحة، والديمقراطية، وسيادة القانون.

وقد حدد (ويليام بيري) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (شباط من العام 1994 – كانون الثاني من العام 1997)، في ولاية الرئيس الأسبق (بيل كلنتون)، ثلاثة معايير لتحديد إنّ هنالك كان خطر يهدد المصالح الحيوية الأمريكية

1– كوندوليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، دراسات عالمية، العدد (77)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص21.

والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1- إذا كان يهدد بقاء الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها الرئيسين.

2- إذا كان يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية المهمة.

3- إذا كان يشكل خطرًا نوويًا مستقبليًا[1].

وفي المعنى نفسه يرى السناتور لي هاملتون الذي عُرِفَ عنه إنّه يُعدّ واحدًا من أكثر أعضاء الكونغرس فهمًا وخبرة بالسياسة الخارجية الذي اختتم مدة الـ (17) عامًا التي أمضاها في الكونغرس قبل تقاعده عن ذلك الدور في كانون الأول العام 1998، بكلمة ألقاها في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، إذ أوضح: إنّ مصطلح (المصالح الحيوية) لا ينفصل عن عملية صناعة السياسة الخارجية، والتي ترسم اساسًا من أجل حماية تلك المصالح والتوفيق بين مكوناتها حتى لا يحدث أي تضارب فيما بين تلك المكونات بصورة تلحق في النهاية ضررًا بتلك المصالح أو تؤدي إلى شلل السياسة الخارجية وفقدانها أي تأثير أو فاعلية في أداء ادوارها[2].

إذ يرى المؤلف: إنّ حتمية تعبير السياسة الخارجية الأمريكية عن مصالحها الحيوية، هي وجود حقيقي تتموضع بشكل عملي، وذلك يعني إنّ القيم والمُثُل وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية ليست وجود حقيقي في ذاتها، وإنّما وسيلة أو آلية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لذاتها بوصفها أداة يتم توظيفها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وفقًا لمصالحها، وانّ تغليب المصلحة القومية على القيم في السياسة الخارجية الأمريكية هو الذي يفسر لنا التباين والتناقض في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأحداث سواء أكانت متزامنة أم متتابعة أم بين الدول أو الأقاليم، وعند تلك النقطة لا يمكن اغفال العامل الخارجي في

1- تقرير من اعداد مكتب شئون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية (أيار 1995)، في كتاب: توجهات أميركية تجاه الشرق الأوسط، اعداد وتحرير: جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1995.

2- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص183.

السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق تكييف ذلك العامل مع اهدافها، وتوظيف إمكانياته وفقًا للمصلحة القومية الأمريكية عِبَرَ تحديد الأدوار لحلفائها الذين يدورون في فلكها، لذا نرى إزدواجية المعايير بالمواقف الأمريكية للأحداث المتماثلة باختلاف الأماكن وتزامن الزمان، أو باختلاف الأزمنة وتماثل المكان.

فقد أشار (هنري كيسنجر) إلى ذلك الموضوع، وتحت عنوان: (الأخلاق والبراغماتية) في كتابِهِ (سنوات التجديد) بالقول: جاء جيرالد فورد للرئاسة عندما وصلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى حدودها. فقد ترأس عند الانهيار التام للهند – الصينية الذي نتج عن قرارات إتخذت قبل وقت طويل من رئاسته. ولكن فيتنام كانت رمزًا وليست سببًا للصدمة الوطنية لحقبة السبعينيات التي ظهرت نتيجة للفجوة ما بين القناعات التاريخية المتعلقة بمهمة الولايات المتحدة الأمريكية والتحديات العملية لبيئة دولية. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في الجزء الأكبر من تاريخها قادرة وقوية بدرجة كافية، وبعيدة عن بقية العالم لتثبت الافتراض: بأنّها الوحيدة من بين جميع الدول الكبرى في العالم التي كان لديها الخيار بالإلتزام أو عدم الالتزام بدور دولي، وإذا اخترنا الالتزام فسنكون قادرين على أن نتجاوز ضمن إطار زمني محدد أي تحدٍ يستدعي تدخلنا، مع تقدم الحرب الباردة تبيَّن أن الفرضيتين خاطئتان إلى حد كبير. فقد رأينا انفسنا متورطين في نزاعات بأجزاء من العالم لا يستطيع معظم الأمريكيين تحديد أماكنها على الخريطة أما لأنها مجهولة، أو لأنها تتطلب جهودًا لا يبدو لها نهاية، وبذلك المعنى فإن اضطرابات أواخر الستينيات والسبعينيات احدثت ثورة، وكانت حرب فيتنام رمزًا لعالم لا يسمح بالتهرب من أجوبة نهائية أو التهرب من حقائقها. وقد اتخذ شكل تلك الثورة الطابع التقليدي الأمريكي ليس كبحث لفهم أفضل لظهور عالم جديد، بل كجهد لإرغامه على التلاؤم مع مبادئنا الأساسية أو قوتنا[1].

1– هنري كيسنجر، سنوات التجديد: المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة: الدكتور هشام الدجاني، ←

فقبل الحرب العالمية الأولى كان الرئيس الأمريكي الأسبق (تيودور روزفلت)[1] الذي تولى الرئاسة الأمريكية خلفًا للرئيس الأمريكي الأسبق (ماكينلي)[2] الذي أُغتيل، يرى: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ القوة الأعظم المحتملة. وقد اعتمد مفهوم (سياسة خارجية) مستندًا إلى نحوٍ غير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارات جيوسياسية إلى حد كبير، وتبعًا لها - للسياسة الخارجية تلك - كان من شأن الولايات المتحدة الأمريكية مع قطع القرن العشرين شوطًا، أن تلعب طبعة عالمية للدور الذي كانت بريطانيا تؤديه في القرن التاسع عشر، وهو: دور صون السلم عَبرَ ضمان التعادل، باسطة جناحيها على البحار المشاطئة لاورآسيا، ومرجحة كفة الميزان ضد أي قوة مهدّدة بالسيطرة على أي منطقة استراتيجية[3].

← العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2009، ص944.

1- تيودور روزفلت: الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (1901 – 1909)، من الحزب الجمهوري. كان روزفلت أصغر رئيس يحكم الولايات المتحدة الأمريكية، وهو في سن لم يتعدّ الثلاثة والأربعين عامًا. ففي عهده تم بناء اعظم مشاريعه، والمتمثل بقناة بنما في أمريكا الوسطى، والتي تربط ما بين المحيطين: الهادي والأطلسي، وفي السياسة الخارجية كان روزفلت (يحمل عصا غليظة) – على حد تعبيره – فعندما رفضت حكومة بنما عرضه بتخصيص ارض لشق القناة، شن روزفلت إنقلابًا ضد الحكومة. لكن سرعان ما وافق حكام بنما الجدد على شروط الولايات المتحدة الأمريكية. توفي بشكل مفاجيء في كانون الثاني من العام 1919، إثر إصابته بنوبة قلبية. راجع: أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006، ص172، 180 وصموئيل كرومبتون، رؤساء أمريكا، شركة المتلقى للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص96، وص 98.

2- ويليام ماكينلي: الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية (1897 – 1901)، من الحزب الجمهوري. كان توقيع تعرفة دينغلي في العام 1897، والتي تُعدّ أعلى تعرفة كمركية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وأول التدابير الرئاسية التي قام بها ماكينلي. ويعرف عنه إنه بدأ بتسريع توسّع نشاط الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج أمريكا الشمالية، والذي أدّى ببلده إلى السير نحو المكانة العالمية. تم انتخابه إلى ولاية ثانية في العام 1900، وتم اغتياله في أيلول من العام 1901. راجع: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص165 – 171.

3- هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص243.

وبنظر روزفلت لم تكن السياسة الخارجية سوى فن جعل السياسة الأمريكية متناغمة مع توازن القوى العالمي بتحفظ وحزم، موجهة الأحداث بما يخدم المصلحة الوطنية – القومية، إذ كان يرى الولايات المتحدة الأمريكية – النابضة بالحياة اقتصاديًا، والبلد الوحيد غير المبتلى بمنافسين إقليميين خطرين، والقوة الأطلسية والباسفيكية على السواء بامتياز – كما لو كانت في وضع فريد يؤهله لـ (الإمساك) بالفُرَص المؤاتية التي تمكّننا من أن تكون لنا كلمة في تقرير مصائر المحيطات شرقًا وغربًا[1].

فمنذ قرن مضى ذكر الرئيس الأمريكي الأسبق (تيودور روزفلت) – بجرأة – ان: « عصر الأطلسي يشهد الآن أوج تطوره، ولا بد من أن موارده ستنضب بسرعة، استجابة لمتطلبات ذلك التطور، وأن عصر الهادىء – الذي قُدر له أن يكون الأقوى على الاطلاق – لا يزال في بداية تطوره ». وقد كانت أوروبا قائدة عصر الأطلسي، ومن بعدها أميركا، وستكون الصين وحدها قائدة عصر المحيط الهادىء[2].

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تواجه وقائع جديدة تاريخية بخصوص النظام العالمي فقد انتصبت أمم جديدة ذوات تواريخ وثقافات مختلفة على خشبة المسرح مع رحيل الاستعمار. فيما صار طابع الشيوعية أكثر تعقيدًا وتأثيره أوفر غموضًا، فضلاً على ظهور حكومات وعقائد مسلحة رافضة لمفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية حول النظام على المستويين المحلي والدولي اطلقت تحديات شديدة العناد، حيث باتت حدود القدرات الأمريكية مكشوفة على الرغم من وفرة تلك القدرات المعروفة.

وكانت عمليات تصدي الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الوقائع قد طرحت

1– هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ص245.

2– باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص349.

اسئلة لم يكن قد سبق لها ان طُرحت على الولايات المتحدة الأمريكية: هل السياسة الخارجية الأمريكية تُعدّ قصة ذات بداية ونهاية، منطوية على إمكانيات انتصارات نهائية حاسمة؟ أو أنها سيرورة إدارة وصقل سلسلة ابدية من التحديات المتكررة؟ وهل ثمة أي محطات أخيرة هدف للسياسة الخارجية، أو أن تلك السياسة الخارجية عملية إنجاز أبدية عدم الاكتمال؟

وفي ردها على تلك الأسئلة خاضت الولايات المتحدة الأمريكية سجالات بالغة القسوة زاخرة بالألام، وتعرضت لانقسامات داخلية بخصوص طبيعة دورها العالمي. وقد كانت تلك الوجه المعكوس لنزعتها المثالية التاريخية. عِبرَ صوغ مسألة دور أمريكا العالمي بوصفها إختبارًا، وكمالاً أخلاقيًا، عاقبت نفسها – على نحو مفرط أحيانًا – جراء التقصير، متوقعة نوعًا من التتويج النهائي لمحاولاتها – في مجالات السلم والديمقراطية والعالم القائم على سيادة القانون التي تنبأ بها الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون كثيرًا ما جعلها تبدو منزعجة من آفاق سياسة خارجية مرتدية ثوب مسعى دائم لأهداف طارئة عابرة، ومع تأكيد جُل رؤساء الجمهورية بإصرار ان مبادئ كونية شاملة، في حين لا تتوفر البلدان الأخرى إلا على مصالح وطنية – قومية، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تخاطر بتطرفَي المبالغة في التوسع والانكفاء المُحبَط[1]، ولا بد من التأكيد في ذلك المجال إنّه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن نظرية السياسة الدولية، فالسياسة الخارجية تعني من حيث جوهرها القدرة والصلاحية على جعل الآخرين ينفذون ذلك الذي تريده، أو بتعبير أدق تطويع لإرادة الآخرين، ونظرية السياسة الدولية تُعدّ محصلة لمجموعة من السياسات الخارجية في حقبة زمنية معينة أو بخصوص معضلة محددة[2].

1– هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص272 – 273.

2– الدكتور أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية انموذجًا، مصدر سبق ذكره، ص41.

إذ يرى المؤلف: إنّ التغيُّر النوعي في النظام السياسي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، يعني: المزيد من التعقيد بالنسبة للسياسة الخارجية؛ بسبب الاستقطاب الأيديولوجي باطار الثنائية القطبية، والتعقيد يحتاج إلى تطوير انماط جديدة من التفكير والإدراك لاستيعاب تلك التطورات النوعية في ما هو كائن والمتمثل بالوضع الراهن إلى ما ينبغي أن يكون (تفكير تعديلي) لاحداث (الاستقرار)، وتلك هي مهمة رجال الدولة كخبراء سلطة بالمعنى الموسع، وكذلك خبراء السياسة ومراكز الابحاث.

في حين يؤكد هنري كيسنجر على أن الحاجة إلى نظام دولي شرعي ما زالت كبيرة كما في السابق، وان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحذر أي عودة غير مضمونة إلى (المثالية) الويلسونية، إذ يقول: إنّ (التقليد الأمريكي) المسيطر يرى السياسة الخارجية على أنها طريقة لحماية وتوسع الحرية الفردية والرفاه فقط، ويقول أيضًا: إنّ ذلك التقليد يشير إلى إتجاهين متناقضين وسيئين. ردة الفعل الأولى هي الانسحاب الانعزالي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في الشئون الدولية حتى تحسن مؤسساتها الديمقراطية أكثر فأكثر، وتصير بمنزلة المنارة بالنسبة إلى بقية الشعوب، وردة الفعل الأخرى والأكثر حداثة هي الانخراط في حملات صليبية من أجل الديمقراطية حول العالم كوسيلة لتحويل النظام السياسي الدولي القديم إلى نظام سياسي دولي عالمي يرتكز على الديمقراطية والتجارة الحرة والقانون الدولي، في عالم كهذا، وسيكون السلام هو النتيجة الطبيعية للعلاقات بين الشعوب والامم، ولن يأتي نتيجة ميزان قوى مطواع وظالم وغير مستقر في أغلب الأحيان، ويقول كيسنجر: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، في الجزء الأكبر من تاريخها قد اختارت المسار الأول، أي الانعزال. ولكن خلال النصف الثاني من القرن العشرين سيطر المسار الأمريكي الثاني، أي الحملات الصليبية الدولية، إذ يعدّ ان السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة كانت ذات نزعة أخلاقية متطرفة وغير متناسقة

بما فيه الكفاية مع وقائع موازين القوى[1].

وقد جاء انتصار الحرب الباردة مصحوبًا بتناقِض خِلْقي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائبة على الغوص في اعماق روحها بحثًا عن القيمة الاخلاقية – المعنوية لجهودها على نحو يصعب الاهتداء إلى نظير تاريخي له. إما أن الأهداف الأمريكية فقد كانت متعذرة التحقيق، أو ان الولايات المتحدة الأمريكية اخفقت في اعتماد استراتيجية متناسبة مع إمكانية بلوغ تلك الأهداف فسيسارع النقاد إلى عطف تلك النكسات على عيوب أخلاقية وفكرية، يُعانيها قادة الولايات المتحدة الأمريكية. أما أرباب التأريخ فقد يستنتجون إنّها – النكسات – مشتقة من العجز عن حل نوع من التأرجح بين القوة والدبلوماسية، بين الواقعية والمثالية، بين السلطة والمشروعية، والمختَرِق لمجمع المجتمع من بابه إلى محرابه[2].

إن السبب من تعدد تلك المفاهيم إزاء السياسة الخارجية يكمن في غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، والتي تعزى إلى الأسباب الآتية: الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية، والتفاعلات الدولية، وانعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، فضلاً عن تحديات أكاديمية عدة تجابه بناء مثل تلك النظرية، وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى، وحدود الموضوع التي اضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية[3]. ولكن على الرغم من غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، فإنّ السياسة الخارجية الأمريكية تتميز حسب ما يرى (ميد) بانّها ترتكز على توازن وتضاد الآراء والقيم المتنافسة، فهي سيمفونية كاملة، أو تحاول أن تكون أكثر من كونها عزفًا منفردًا، وفي معظم الأحيان يبدو أن تلك

1– مارتن غريفيش، خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص63 – 64.

2– هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص272 – 273.

3– الدكتور أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص23.

الحالة المشوشة لا يمكن أن تكون أساسًا لسياسة سليمة طويلة الأجل. لكن التاريخ يعلمنا شيئًا مختلفًا. فقد استعرضت الولايات المتحدة الأمريكية في الخلاف حول السياسة الخارجية من العام 1949 إلى العام 1989، وهي مدة كان كل عنصر أساس في تلك السياسة موضع بحث، إلاّ أنه عن طريق ذلك كله التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بهدف استراتيجي مركزي. فقد احتوت الاتحاد السوفييتي، وتسببت في انهيار النظام الشيوعي الأوروبي دون خوض حرب نووية[1].

إن سيمفونية (ميد) الكاملة لا تصمد قبالة الحقائق التاريخية، وذلك بسبب عدم قيام وزارة الخارجية بدور رئيس في مجال المخابرات الذي كان من العوامل الرئيسة التي اسهمت في فشل وزارة الخارجية بالقيام بدور رئيس في مجال الشئون الخارجية بصفة عامة. لقد فشلت وزارة الخارجية الأمريكية لكي تكون الموجه الرئيس وقائد الاوركسترا للسياسة الخارجية الأمريكية، بسبب ما أطلق عليه اتشيسون: «العصيان المدني في وزارة الخارجية » وعدم قدرة أو عدم رغبة عدد كبير من المسئولين تبني نظرية شاملة للسياسة الخارجية الأمريكية. ولقد سيطر على أعضاء السلك الدبلوماسي الأمريكي رأي محدود وأكثر راحة بالنسبة لدور الأداء والقيادة، إلاّ أنّه من الانصاف القبول: بأنّ سيطرة الاهتمامات العسكرية، وسيطرة هيئة البيت الأبيض على عملية صنع السياسة الخارجية قد فرضت صعوبات بالغة قُبالة إمكانية نجاح وزارة الخارجية في القيام بدور رئيس في ذلك المجال. فقد اسهم تخلي وزارة الخارجية عن القيام بدور رئيس في مجال المخابرات ليقوم به المتخصصون في ذلك المجال إلى جانب العسكريين اسهام كبيرة في إضعاف قدرة تلك المؤسسة على القيام بدور قيادي في السياسة الخارجية الأمريكية ككل[2].

1- والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرّت العالم، مصدر سبق ذكره، ص72.

2- بروسترك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: د. ودودة عبد الرحمن بدران، مراجعة: شويكار محمد زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، 1991، ص136.

ووفقا لما تقدم، **يتفق المؤلف** مع ما ذكره (جانيس ج. تيري)[1]: بأنّ المسرحيات المغنّاة أو الاوبّرا هي مزيجٌ متناغم من عناصر متعددة متباينة في الظاهر (المقطوعة الموسيقية، النص، المغنّون، إعداد المسرح، الاوركسترا، قائد الاوركسترا، مديرو المسرح، الدعاية، بيع التذاكر، والبروفات)، إذ تنشأ السياسة الخارجية الأمريكية أيضًا من تفاعل معقد بين عدد من الدوائر الحكومية تشمل: الرئيس، ووزارة الخارجية، والبنتاغون، والسي آي أي (CIA)، والكونغرس، ومجلس الأمن القومي (NSC). فمنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونغرس بصورة عامّة، وارتفعت وتيرة تدخّل الرئيس ومستشاريه المقرَّبين ومجلس الأمن القومي بصفة خاصة الذي كان نفوذه كبيرًا لدرجة إنّ زبيغينيو بريجنسكي عدّه مسئولاً عن (هندسة) السياسة الخارجية التي تنفذها وزارة الخارجية ببهلوانية.

إذ يرى المؤلف: إنّ قوة المؤسسات في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيرها المتبادل في صناعة القرار السياسي الخارجي جعل منها دولة طواطم[2]**، أي**

1– جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006، ص13 – 14.

2– أخذت كلمة (طوطم) عن الأوجيبوا، وهي: لغة الغونكية يتحدث بها هنود البحيرات الكبرى في امريكا الشمالية، وهي بمعنى: علاقة محض اجتماعية (قرابة أو صداقة) قائمة بين شخصين، وتتخذ كل عشيرة لقبا مستمدًا من إحدى فصائل الحيوان (بيار بونت وميشال إيزار: معجم الاثنولوجيا والانتروبولوجيا، ترجمة: د. مصباح العمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص635)، تنسب العقيدة الطوطمية، أو النظام الطوطمي،(Totemism) ، إلى الطوطم(Totem) ، والطوطم اصل حيواني أو نباتي أو معدني. تتخذه عشيرة أو قبيلة ما رمزًا يميزها عن بقية العشائر والقبائل، ويسمى افرادها به كافة لاعتقادهم انّه جدهم المقدس وحاميهم، أو انه مرتبط برباط ديني مع جدهم. وقد يشعر افراد العشيرة أو القبيلة: إنّهم يرتبطون بـ (الطوطم) الذي يقدسون برباط غامض، ويؤلفون معه وحدة اجتماعية (كلايد كلوكهون: الإنسان في المرآة: علاقة الانثروبولوجي بالحياة المعاصرة، ترجمة: د. شاكر مصطفى سليم، المكتبة الأهلية، 1964، ص132). وقد درس ماكلينان الأصول الأولى للطوطمية، إذ انتهى إلى أنها تمثل بعض بقايا الأنيميزم، (أي الايمان بانّ الظواهر الطبيعية الحية وغير الحية على السواء مزودة بارواح أو لها نفوس يمكن أن تؤثر في المجتمع الذي يعيش في كنفها). أما ويليام روبرتسون سميث، فقد ذهب إلى أن الناس تتخذ لها طواطم؛ لأنها تتوقع ←

بمعنى طوائفية مؤسساتية ذات اهداف سياسية مشتركة تجمع فيما بينهما مثلما يُعبر الطوطم عن رمز مقدس مشترك يجمع ما بين اسرة أو عشيرة بإطار علاقة محضة اجتماعية كقرابة أو صداقة. فموجود في الولايات المتحدة الأمريكية طوطم للرئاسة، وطوطم للكونغرس، وطوطم لوزارة الخارجية، وطوطم للبنتاغون، وغيرها من الطواطم، بل هنالك طوطم للعائلة وطوطم للفرد، لذا فالقرار السياسي الخارجي الأمريكي هو ذلك الكل المعقد الناتج عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي الطوطمي المتموضع عبر التاريخ الأمريكي، ولكنه يتميز باتجاه عام سائد يهيمن عليه في كل حقبة تاريخية، كما سيتم توضيح ذلك أكثر في موضوع صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي، أي بمعنى ان الأمريكيين يعتزون بتراثهم السياسي، ويعتمدون المبادئ التي سار عليها الآباء المؤسسون. أما الوسائل، فهي جديدة وبنت بيئتهم.

وأوضح إيان بريمر بكتابه الصادر في العام (2015)، والموسوم بـ: « القوى العظمى... ثلاثة خيارات للدور الأمريكي في العالم »: ان الولايات المتحدة الأمريكية طبقت ثلاث استراتيجيات في سياساتها الخارجية خلال القرن الماضي، هي[1]:

أولاً: استراتيجية (الاستثناء الأمريكي) على المستوى العالمي، أو بمعنى آخر: استراتيجية: « الولايات المتحدة الأمريكية التي لا غنى عنها »، ويعود تاريخها إلى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، وهي تقوم على أساس التحالفات والتدخلات العسكرية، وتوفير السلع الرئيسة، إذ يعتقد بريمر إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تعدّ تمتلك التأثير اللازم للقيام بذلك الدور أكثر من ذلك، فالرأي العام الأمريكي غير راغب فيه، لا سيّما إذا تعلق الأمر بحرب مع الصين الشعبية أو مع روسيا الاتحادية.

← ان تعود عليها تلك الطواطم بالخير (جون سكون وجوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة: أحمد زيدان وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص522).

1- أحمد محمود مصطفى: « القوى العظمى... ثلاثة خيارات للدور الأمريكي في العالم »، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (202)، اكتوبر 2015، ص187.

ثانيًا: استراتيجية (إدارة الولايات المتحدة كشركة)، إذ يرى بريمر إنّ تلك الاستراتيجية تقوم على حساب ما تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية، وسبل تقليل التكلفة، وتعظيم المنافع؛ لأنها لا تستطيع ان تواجه كل التحديات الدولية، ومن ثَمَّ يجب أن تكون الأولوية للدفاع عن المصالح الأمريكية المهددة حول العالم دون فرض قيمها، لذا يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ان تساعد حلفائها بالسبل التي تهدف إلى تحقيق أمن وازدهار الشعب الأمريكي، إلاّ أن بريمر يعترف بانّ تلك الإستراتيجية لن تنجح، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست شركة، ولا يمكنها التصرف بذلك المنطق.

ثالثًا: استراتيجية (الاستقلال الأمريكي)، والتي تهدف إلى تقليل الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها الدولية بشكل كبير، وان تتمحور حول الداخل أولاً، وأن تخفض من نفقاتها العسكرية على حاملات الطائرات، والأمن الوطني، والاستخبارات، وحماية فضائها الاليكتروني، فضلاً على منح الولايات المتحدة الأمريكية للصين الشعبية وروسيا الاتحادية فضاءً استراتيجيًا ومناطق نفوذ، وتتوقف عن كونها الضامن الأمني، والملاذ الاخير لمنطقة حلف شمال الأطلسي واليابان، فضلاً عن انسحابها بشكل تام من منطقة الشرق الأوسط.

وفي نهاية تناول إيان بريمر للاستراتيجيات الثلاث الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية، رأى المؤلف إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لديها استراتيجية واضحة لسياساتها الخارجية خلال الربع الأخير من القرن الماضي، مشيرًا إلى أن دورها تلخص في كونه رد فعل ومتابعة لتنامي النفوذ الروسي والصيني على الساحة الدولية.

والجدير بالذكر إنّه بعد أن توقف نسبيًا ترديد مصطلح: « أمريكا الدولة التي لا غنى عنها » رددته (مادلين أولبرايت) كثيرًا عقب توليها منصب وزيرة الخارجية (1997/1/23 – 2001/1/20)، في ولاية (بيل كلينتون) الثانية، وبعد أن تأكد لهم

إنّ هناك دولا أخرى لا غنى عنها في مواجهة قضايا إقليمية لها بُعد ثقافي لا تستوعبه الولايات المتحدة الأمريكية أو تفهمه، بل إن هنري كيسنجر نفسه له تعبير يعكس ذلك الوعي بشكل في غاية الدقة. قال فيه: ما نرجوه أن تكون أمريكا في القرن القادم واحدة من مجموعة قوى دولية متساوية، أيْ أن رجاءه كان في التساوي، وليس في التفوق والهيمنة[1].

والحق يعبر مبدأ (عدم الاستغناء المتبادل) عن جوهر القوة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهو إنّه مهما كانت قوة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّها لا تستطيع النجاح في حل مشكلة كبرى أو تديرها بدون تعاون البلدان الكبرى الأخرى، (مثل: الصين الشعبية والهند وروسيا الاتحادية وألمانيا والمملكة المتحدة) كشركاء تامين، وان تلك البلدان متزايدة القوة، ولا تستطيع أن تنجح في حل مشكلات أساسية بدون الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عبّر (برنت سكوكروفت) مستشار الأمن القومي الأسبق عن تلك الفكرة جيدًا في العام 2007، إذ قال: « إنه لم تبد... أي قوة أو كتلة أخرى... القدرة على حشد المجتمع العالمي للأضطلاع بالمشاريع الكبرى للعصر الراهن. إننا الولايات المتحدة الأمريكية، نعمل كعامل حفار...، والعالم لن يقبل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية – ولكن بدون قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تحقيق الكثير »[2].

إذ يرى المؤلف: ان ما يميز الفكر الاستراتيجي الأمريكي عن غيره، انه مرن وذو ابعاد ودلالات حركية وفاعلية (ديناميكية) عالية، ولا يهمل ابدًا البُعد المستقبلي، انه يستوعب ما هو كائن، وإعادة توجيه مساراته باتجاه ما ينبغي أن يكون، وهو يرتكز على مفهوم (القوة) بمعناها الموسع، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي

1- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص38.

2- ليزلي جيلب، قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: كمال السيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ص114.

القوة الوحيدة التي تمتلك مقومات القوى الثلاث مجتمعة: (القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة التكنولوجية والمعلوماتية). وانّ أغلب سلوكها في سياستها الخارجية هو تأكيد للمبدأ الكيسنجري (نسبة إلى هنري كيسنجر): التلويح باستخدام القوة هو أفضل من استخدامها فعليًا، مع توفر القدرة على استخدامها. ويضاف لها توظيفها لمقومات القوة الناعمة، لا سيّما العقوبات الاقتصادية، وذلك لا يتحقق إلاّ إذا كان للدولة هيبة، كما يرى (روبرت غيلبن)[1] إنّ الهيبة في العلاقات الدولية هي المكافئ الوظيفي لدور السلطة في السياسة الداخلية، لأن المهم في حكم النظام الدولي هو الترتيب الهرمي للهيبة بين الدول، وترتبط الهيبة ارتباطًا وثيقًا بمفهوم (القوة). لكنها متميزة عنه، في حين أن القوة تشير إلى قدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، وانّ الهيبة (المكانة) تشير بالدرجة الأولى إلى سمعة القوة، أي إلى تصورات الدول الأخرى لاستطاعت دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك، والهيبة والقوة تُعدّان من مقومات السياسة الخارجية الأمريكية السايكولوجية والمادية، لذا فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق اهدافها في السياسة الخارجية عن طريق توظيفها السايكولوجي لهيبتها بِعدّها سمعة قوتها، وكذلك توظيفها المادي الفعلي لإمكانيات قوتها.

وعن دور النُخب السياسية من خبراء سياسة وخبراء سلطة، وتأثيرهم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجياتها، سنأخذ مثالان هما: استراتيجية الاحتواء لجورج كينان[2] في اثناء الحرب الباردة، وسياسة الولايات المتحدة

1– روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسات العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص50.

2– جورج كينان: ولد جورج كينان في العام 1904، وأصبح معروفًا بعد نشر مقالته في العام 1947، بمجلة شئون خارجية تحت اسم السيد أكس(Mr. x) ، إذ حذر فيها بالنوازع التوسعية لدى الاتحاد السوفييتي، والحاجة إلى (احتوائها)، والتي لقيت صدى ايجابيًا في الولايات المتحدة الأمريكية قاد إلى تعيينه رئيسًا لجهاز التخطيط السياسي الذي أُنشأ حديثًا آنذاك في وزارة الخارجية، وتبنت السياسة الخارجية الأمريكية سياسة الاحتواء (Policy of Containment) بعد الحرب العالمية الثانية. توفي ←

الأمريكية في آسيا بعد انتهاء الحرب الباردة عن طريق افكار خبراء السياسة في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن، فإستراتيجية الاحتواء وصيانة المنظومة الأمنية الأمريكية تبلورت باوضح صورها في الفكر الاستراتيجي للسفير جورج كينان (George Kennan) الذي يرجع له الفضل في ابتداع مصطلح الاحتواء (Containment) وفلسفتها الأمنية في اثناء مدة تعيينه كأول مدير لقسم التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية (أي كخبير سياسة بالمعنى الموسع)، إذ أشرف على التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في المدة من العام 1945 وحتى العام 1949.

وقد تبلورت رؤية كينان الاستراتيجية من واقع الأوضاع الجيوبوليتيكية التي طغت على التخطيط الأمني الأمريكي ابتداءً من العام 1944، فقد أدرك كينان: إنّ التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية يكمن في احتمال ظهور قوة مهيمنة تستطيع فرض سيطرتها على مراكز القوى في قارتَّي: أوروبا وآسيا تمكنها من تحويل تلك الموارد إلى قوة صناعية – عسكرية يمكن عندئذ توجيهها ضد القارة الأمريكية أو على الأقل توظيفها لتنظيم عزلة الولايات المتحدة الأمريكية سياسيًا واقتصاديًا عن طريق حرمانها من أي منفذ على المحيط الحيوي الشرقي. ومما عمق من تلك المخاطر هو الفراغ الأمني الواسع في كل من أوروبا وآسيا نتيجة هزيمة قوات المحور، إذ ايقن كينان ان مصدر انكشاف المصالح الأمريكية لا ينبع من القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي، وإنّما من انهيار الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في اليابان وأوروبا الغربية[1].

وقد تم بناء الاطار النظري لسياسة الاحتواء بالصورة التي اقترحها كينان على إجراء تحليل لاهداف الاستراتيجية السوفييتية، وتحديد الطريقة التي كانت تنظر

← كينان في 17 آذار من العام 2005. راجع: مارتن غريفيش، خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2008، ص67؛ وكذلك د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار...، مصدر سبق ذكره، ص525.

1– كريم حجاج: ((ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم))، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (127) يناير 1997، ص67.

بها إلى الغرب الرأسمالي الذي عدّته العائق الرئيس في وجه الانتشار الشيوعي. وفي ذلك يقول كينان: «ان الاستراتيجية السوفياتية كانت في حالة جس نبض دائم، وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها والضغط عن طريقها، واستخدامها كنقطة وثوب نحو احداث مزيد من التغيير الذي يتواءم وأهداف مخططهم البعيد المدى »[1]، ويضيف ان تلك الاستراتيجية كانت تتمتع بخاصية المرونة، كما قامت على افتراض أنّ حركة التاريخ كانت في جانبها، وإنها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ اهدافها، وان احتواء الاتحاد السوفييتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه كان من الممكن أن يصنعا أثرين أساسيين في الوقت نفسه، هما:

1- مقاومة التوسع السوفياتي، والحيلولة دون ابتلاع دول جديدة.

2- إنه تحت الضغط الغربي المستمر، سيضطر الشيوعيون إلى التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية العالمية[2].

وفي كتابه - أي كينان - الذي صدر في العام 1951: « الدبلوماسية الأمريكية: 1900 - 1950 »، وهو عبارة عن محاضرات ألقاها بجامعة شيكاغو خلال العام الأول لتركه خدمة وزارة الخارجية يطرح سؤالًا محددًا: « ما السبب بفشل سياسة أمريكا الخارجية في النصف الأول من القرن العشرين؟ ويرجع كينان ذلك الفشل إلى النفور الفطري الأمريكي من اتخاذ مواقف محددة لمشكلات محددة، وسعي السياسيين الأمريكيين المتواصل لبلوغ صيغ عالمية أو نظريات يغلفون بها، ويبررون تصرفات خارجية، وكذلك الكراهية الأمريكية للتمييز بين المواقف، نتيجة للولع بالتوصل إلى معيار عام يحكم مختلف المواقف والأوضاع عندما يتم

1- د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، مؤسسة الابحاث العربية ش. م. م، بيروت، 1985، ص213.

2- المصدر نفسه، ص214.

اتخاذ القرارات المهمة بشكل تلقائي، وليس طبقًا لملابساتها وضروراتها واوضاعها المحيطة بها، وبالمفهوم نفسه هناك ولع أمريكي لإلحاق اهمية عالمية لقرارات كانت ضرورية لأسباب محددة أو عابرة))[1].

أما الأفكار التي طرحها خبراء السياسة الأمريكية فيما يخص السياسة الأمريكية بآسيا، والتطبيق الفعلي لتلك السياسة تجاه عدد من الدول الآسيوية الرئيسة. فقد اقترح العاملون في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن في دراسة منظومة من السياسات التي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية اتباعها لتحقيق مصالحها الحيوية والمهمة في آسيا.

أما فيما يخص المصالح الحيوية الأمريكية فقد أوصى الباحثون في تلك الدراسة بتبني السياسات الآتية[2]:

1- البحث عن فرص جديدة لتعزيز الزعامة الأمريكية في منطقة آسيا – المحيط الهادي.
2- تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع اليابان.
3- العمل مع جمهورية الصين الشعبية لإعداد اجندة ايجابية مشتركة، وإطار عمل مفيدًا للطرفين لدمج الصين في الانظمة الاقتصادية والسياسية والأمنية.
4- إتخاذ خطوات لزيادة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالتعاون مع كوريا الجنوبية.
5- إعداد استراتيجية قائمة على دمج جنوب شرق آسيا.
6- الإعداد لبدء حوار أمني مع شمال شرق آسيا يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين الشعبية، وروسيا الاتحادية، والكوريتين.

1- دكتور نبيل راغب، حكماء السياسة الأمريكية، المكتبة العالمية، القاهرة، 2011، ص61.

2- د. محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 1997، ص131.

7- تعزيز العمل القائم حاليًا في المنبر الإقليمي التابع لرابطة جنوب شرق آسيا في مداولاته الإقليمية والأمنية.

وقد تَمَثَل الواقع العملي لافكار الخبراء والمختصين والمسئولين عن السياسة الخارجية الأمريكية الآسيوية عن طريق ما يلي[1]:

1- نتج عن تلك السياسة التوصل إلى حل لمشكلة القاعدة العسكرية الأمريكية في أوكيناوا، وإِعادة انتشار القوات الأمريكية مع احتفاظها بقدراتها الاستراتيجية الملائمة للقيام بمهامها.

2- تقوية التحالفات الأمريكية التقليدية في آسيا، حيث ازداد حجم التبادل التجاري مع كوريا الجنوبية إلى (50) بليون دولار في العام 1995.

3- أما السياسة الأمريكية تجاه الصين الشعبية، فعلى الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهتها الإدارة الأمريكية للسياسات الصينية في مجال حقوق الإنسان ومبيعات السلاح، إلاّ أنّ الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) أيد منح الصين وضع الدولة الأكثر رعاية من الناحية التجارية.

4- تقوم السياسة الأمريكية تجاه مناطق النزاعات الساخنة في آسيا على أساس السعي إلى تحقيق الاستقرار، وتخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتصارعة.

5- اتجهت السياسة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة إلى اعادة تكوين تحالفات جديدة، وإعادة النظر في تحالفات سابقة كما هو الحال بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه الهند وباكستان.

6- تركز السياسة الأمريكية في القارة الآسيوية على تقوية العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول الاسيوية، لا سيّما الدول الناهضة إقتصاديًا.

7- تقوم السياسة الأمريكية على إمكانية حل المنازعات الإقليمية الآسيوية في الإطار الآسيوي.

1- د. محمد سعد أبو عامود، السياسة الأمريكية في آسيا، ص132 – 133.

8- تقوم السياسة الأمريكية في آسيا على السعي إلى طي الخلافات الأمريكية مع بعض الدول الآسيوية خلال الحرب الباردة.

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهت السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، فيرى هنري كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الضيق، ان السبب الاعمق للصعوبة التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين بتطوير استراتيجية متماسكة للعالم تحظى فيها بدور مركزي جيد جدًا، وهو وجود ثلاثة اجيال مختلفة ذات ثلاث مقاربات مختلفة جدًا للسياسة الخارجية تتنازع فيما بينها بشأن الدور الأمريكي، وتلك القوى المتنازعة، هي[1]:

- المحاربون القدامى بالحرب الباردة في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الذين يسعون لتكييف خبراتهم مع أوضاع الألفية الجديدة، وأنصار حركة الاحتجاج على فيتنام الذين يسعون لتطبيق دروسها على نظام العالم الجديد الناشئ؛ وجيل جديد شكلته تجارب تجعل من الصعب عليه استيعاب مفاهيم جيل الحرب الباردة أو مفاهيم المحتجّين على فيتنام.
- وسعى استراتيجيو الحرب الباردة إلى إدارة صراع القوى النووية العظمى بسياسة احتواء الاتحاد السوفياتي. فقد أشار كيسنجر إلى أن فيتنام هي التي شقّت اللّحمة بين الإيديولوجية والاستراتيجية، وتلك اللحمة التي ميّزت تفكير ما بات يُعرف اليوم باسم (الجيل الأعظم)، فعلى الرغم من أن مباديء الامتياز الأميركي لا تزال تحظى بتأكيد كل المشاركين في النقاشات المحلية للسياسة الخارجية، إلاّ أنّ تطبيقها على الحالات المحسوسة أخذ يخضع لنزاع عميق ومتواصل.
- أما جيل ما بعد الحرب الباردة، فيرى كيسنجر إنّ العولمة الاقتصادية ليست بديلاً

1- هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط2، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003، ص18 – 22.

للنظام العالمي، على الرغم من أنها يمكن أن تكون من مكوّناته المهمّة. فنجاح الاقتصاد المعولم بحدّ ذاته سيولّد اضطرابات وتوترات داخل المجتمعات وفيما بينها على السواء. ما يفرض ضغوطًا على القيادة السياسية للعالم. وفي تلك الأثناء تخضع الدولة الأمة، والتي تبقى وحدة المساءلة السياسية إلى إعادة تكوين في كثير من انحاء العالم على أساس اتجاهين متناقضين في الظاهر، هما إما بالتفكك إلى مكوّناتها الإثنية، وإما بالذوبان في تجمعّات إقليمية أكبر. وما دام القادة الوطنيون لجيل ما بعد الحرب الباردة يواجهون حرجًا في وضع مفهوم غير اعتذاري للمصلحة القومية المتنوّرة، فسوف يحصدون شللاً متزايدًا لا سموًّا أخلاقيا، ولا ريب في أن أي مفهوم للمصلحة القومية يجب أن يُستنبط من عباءة التراث الديمقراطي للبلاد، والاهتمام بحيوية الديمقراطية في كل انحاء العالم لكي يكون أمريكيّاً بحق.

أما زبيغنيو بريجينسكي فيرى إنّ السؤال الأساس يدور حول ما إذا كان في وسع الولايات المتحدة الأمريكية ان تتبّع سياسة خارجية حكيمة ومسئولة وفعّالة – سياسة تتجنّب مخاطر ذهنية الحصار، ومع ذلك تتماشى مع المكانة التاريخية الفريدة لأمريكا بوصفها القوة الأعظم في العالم، ويجب أن يبدأ السعي وراء سياسة خارجية حكيمة بإدراك إِن (العولمة) تعني في جوهرها التكافل العالمي، ومثل ذلك التكافل لا يضمن المساواة في المكانة، ولا حتى المساواة في الأمن بين جميع الدول. لكنه يعني إنّه ما من دولة تتمتع بالمناعة التامة من عواقب الثورة التكنولوجية التي زادت بدرجة كبيرة من قدرة الإنسان على ارتكاب أعمال العنف، ومع ذلك عزّزت أواصر الصلة التي تجمع بشكل متزايد بين البشر[1].

والحق (كما يرى بريجنسكي): إنّ الشك الخطر الذي يكتنف المستقبل يتعلق باحتمال أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة عظمى غير قادرة على استخدام

1– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص9.

قوتها أو غير مستعدة لذلك الاستخدام. فهل ستتحول أمريكا إلى قوة عنيفة؟ إذ تشير استطلاعات الرأي العام إلى أن أقلية صغيرة فقط (13 بالمائة) من الأمريكيين تساند الرأي القائل أن: «الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العظمى الوحيدة المتبقية يجب أن تظل الزعيمة البارزة للعالم في مجال حل المشكلات الدولية»، في حين تفضل الأَغلبية الساحقة (74 بالمائة) قيام أمريكا: «بنصيبها العادل من الجهود المبذولة لحل المشكلات الدولية إلى جانب الدول الأخرى»[1].

إذ يتفق المفكرون وخبراء السياسة الخارجية الأمريكيون على أن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقد حتى اليوم رؤية متكاملة وقاطعة لدورها بالعالم في المرحلة القادمة، وانها تواجه الاحداث بقرارات تصدر على أساس يوم بيوم، وحسب الأوضاع التي تواجهها، وتستعير احيانًا سياسات وتوجهات تنتمي إلى مبدأ (الاحتواء) وأوضاع حقبة الحرب الباردة، فتأتي تلك السياسات والتوجهات فاقدة المفعول؛ لأنها تمثل مفتاح اعتادوا ان يفتحوا به قفلاً، وما زالوا يحاولون أن يفتحوه به، وعلى الرغم من أن القفل قد تغير، ولم يعدّ القفل القديم في ذلك المكان، أو ان الولايات المتحدة الأمريكية في غياب تلك الرؤية تدخل في تجارب لاختبار صلاحية سياسات تحمل مسميات جديدة، إذ يعترف الكثيرون ممن كانوا اطرافًا رئيسة في ساحة مأزق فقدان الاتجاه والهدف المحدد الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها منذ انتهاء الحرب الباردة، بإنهم لم يستطعوا بعدُ الوصول إلى مبدأ يحل محل (الاحتواء)، قالها ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون في وصفه للمرحلة الحالية للنظام العالمي بانّها مرحلة إنتقالية يصعب فيها وضع تصور يستمر في المستقبل قبل أن تتبلور أوضاع العالم ومواقع القوى المؤثرة فيه[2].

1- زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ط3، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012، ص258.

2- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص34.

المبحث الثالث

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

إن عملية صنع القرار تشير إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في رسم السياسات العامة، فعملية صنع القرار تُعدّ بمثابة الوظيفة الرئيسة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية وقد تقوم الأخيرة في اختيار البديل المناسب عِبرَ المناقشة والمفاضلة.

وقد برز في ذلك الحقل (ريتشارد سنايدر)، إذ عدّ أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية تكمن في عملية صنع القرار، وفحوى تلك النظرية: هو ان الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زمانًا ومكانًا وموضوعًا، وذلك يعني أن صانع القرار السياسي، سواء أكان على مستوى الحركة أم على مستوى التنبؤ لا بد أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف[1].

فعملية صنع القرار السياسي تُمثل المستوى الثاني من مستويات السياسة الخارجية (المستوى الأول: وضع أو صياغة السياسة الخارجية، والمستوى الثالث: عملية تنفيذ السياسة الخارجية)، وانّ القرار السياسي هو التصميم الارادي السلطوي بقصد تصفية مشكلة معينة عن طريق التلاحم الحركي بموقف معين. وبعبارة أخرى إنّ القرار السياسي في مدلوله الحقيقي يعني[2]:

1- ارادة أو عمل إرادي من جانب السلطة يتجه نحو معانقة الواقع.
2- ويفترض وجود مشكلة معينة تحددت زمانًا ومكانًا وموضوعًا.
3- القرار، من ثَمَّ هو تصميم ارادي يعني الانتقال من الاطار المجرد الذي يمكن أن

1- الدكتور أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة أنموذجًا، مصدر سبق ذكره، ص209.

2- د. حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص132.

نصفه بانّه عالم الغايات والأهداف إلى الواقع الذي تستطيع ان تحدده بانّه مشكلة أو عقبة أو صعوبة واجهت الحركة السياسية، وتعيين تصفيتها.

إن عملية صنع القرار السياسي تكون أكثر اتساعًا من القرار، لأن القرار هو تعبير عن المخرجات التي ترتبط بالموقف. اما عملية صنع القرار، فهي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات، فضلاً على التفاعل بينهما، والحركة هي أكثر إتساعًا، حيث يصير القرار أحد عناصرها، وتصير عملية صنع القرار إحدى مراحلها[1].

وتتضمن عملية صنع القرار مجموعة من الخطوات يمكن بيانها على النحو الآتي[2]:

1- وجود الحافز، فقد يكون نتيجة لمتغيرات في البيئة الطبيعية، أو سلوك معين تقوم به قوة ما، أو أي مشكلة تتطلب حلاً.
2- إدراك صانع القرار للحافز، فما لم يدرك صانع القرار الحافز، فإنّه لن يكون له تأثير، وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية، فإنّ ادراك الحافز هو عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار للحافز، ويمثل الإدراك مناسبة صنع القرار.
3- تحديد المشكلة وبلورتها، فعندما تنشأ مناسبة صنع القرار تبدأ عملية البحث عن المعلومات بهدف التعرف إلى الفرص والتهديدات المحتملة، وتتم تلك المرحلة في النظم الديمقراطية عِبرَ التعامل الصريح مع الرأي العام وقنوات المعلومات المفتوحة.
4- مرحلة تفسير المعلومات، ويقصد بتلك المرحلة، رفض أو قبول مصداقية المعلومات وربطها ببعضها، وإعطاؤها معنى معينًا يتعلق بالموقف.
5- مرحلة البحث عن البدائل، وقد تأخذ تلك المرحلة إحدى طريقتين:

1- د. حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، ص133.

2- د. بسيوني إبراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات 57، أبو ظبي، 2002، ص16 – 17.

الأولى: البحث عن البدائل المتاحة، وتحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، وذلك هو الانموذج الرشيد.

والأخرى: البحث عن البدائل التي تتفق مع النسق العقيدي لصانع القرار، ومع خبرته وتصوراته المسبقة، ولذلك ترفض البدائل التي تتعارض مع ذلك النسق، إذ يطلق على تلك الطريقة الانموذج المعرفي.

6- مرحلة تنفيذ القرار، وتبدأ تلك العملية عقب اتخاذ القرار، وتتطلب هي الأخرى سلسلة من القرارات التي يصدرها الجهاز الإداري.

7- مرحلة تقويم القرار، وأهم المعايير التي يخضع لها التقييم هو حالة المعلومات ودرجة اكتمالها، ودرجة المشورة في اتخاذ القرار، ودرجة تحقيق القرار للهدف منه.

إن عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية ليست بسيطة، لأن هناك عوامل تحيط بها يمكننا ايجازها بالآتي[1]:

1- طبيعة الأوضاع الموضوعية التي تدفع إلى صنع قرار معين.

2- طبيعة القيم المتضاربة في كل مرحلة يمر بها صنع القرار.

3- العلاقة المتبادلة بين تلك القيم، وبين تقاليد المؤسسات التي يتم في داخلها القرار.

4- تأثير الأبعاد الثقافية والطبيعية والمصلحية لصانعي القرار في اختيارهم النهائي للقرار.

5- تأثير البيئة الداخلية في صانعي القرار.

6- تأثير الخبرات والمهارات الموجودة في صانعي القرار.

هناك عدة طرق لتفسير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، ينظر إليها (وليام كواندت)[2] - وهو من كبار المحللين - من أربع زوايا متميزة، وإن كانت

1- الدكتور أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية انموذجًا، مصدر سبق ذكره، عمّان، 2012، ص222 - 223.

2- وليام كواندت: هو من ابرز خبراء الولايات المتحدة الأمريكية في شئون الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي. عمل مساعداً لبريجنسكي مستشار الامن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر،

متكاملة في اغلب الاحيان، وهي[1]:

1- منظور المصالح الإستراتيجية أو القومية الذي هو في الاغلب أكثرها استخدامًا والذي يؤكد النظرة العالمية.

2- منظور السياسة المحلية الذي يؤكد دور جماعات الضغط والكونغرس والرأي العام في رسم السياسات.

3- منظور السياسة البيروقراطية الذي يؤكد دور الفرع التنفيذي والمتخصصين في تشكيل السياسات وتنفيذها.

4- منظور القيادة الرئاسية الذي يؤكد النظرة القائلة بأنّ الرئيس ومستشاريه المقربين هم الذين يرسمون السياسة العالية المستوى، ويفترض ذلك المنظور إنّ السياسة الخارجية ليست من صنع قوى مجردة، بل هي من صنع افراد.

هنالك أربع مدارس نظرية أساسية مختلفة[2]. تسعى لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، والمدرسة الأكثر شهرة ونفوذًا هي تلك التي تستخدم مفهوم (الفاعل الرشيد)، حيث تفترض تلك المدرسة إنّ عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية منظمة ومتماسكة ورشيدة، ولا يتخللها مطلقًا أي من أشكال الفوضى والتنافس والنزاعات التي تتخلل عملية صنع السياسة الداخلية، فالبدائل المختلفة تتم دراستها على اعلى المستويات وفقًا لحسابات دقيقة للمكاسب والخسارة،

وأسهم في التوصل إلى اتفاقيات (كامب ديفيد)، وهو حاليًا كبير الباحثين في مؤسسة بروكنجر، ومن اشهر كتبه: (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967).

1- William B. Quandt. Decade of Decision Policy toward the Arab – Israeli Conflict, 1967 – 1976 (Berkeley, Calif: University of California Press, 1977), P. 3.

نقلًا عن: د. مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر، في كتاب: السياسة الأمريكية والعرب، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص48 – 49.

2- د. منار الشوربجي، مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011 – 2013، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (196) أبريل 2014، ص11 – 12.

وبناء على المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، يتم النقاش بخصوصها داخل الإدارة. لكن متى اتخذ الرئيس القرار، فإنّ الكل يسعى لانجاح عملية التنفيذ.

أما المدرسة الثانية في دراسة صنع القرار الخارجي فتؤكد على الانموذج البيروقراطي في صنع القرار، فهي ترى إنّ الهيئات والمؤسسات والوزارات المختلفة ليست مجرد تروس في آلة الفاعل الرشيد، وإنّما هي مؤسسات لها أدوارها، وممارساتها ورؤاها الخاصة بشأن السياسة الخارجية، فليس سرًا نشوب الصراع المؤسساتي الدائر باستمرار بين مراكز صنع القرار الخارجي الأمريكي.

أما المدرسة الثالثة، فهي تتبنى انموذج (العملية السياسية)، أي انّها ترى إنّ السياسة الخارجية يتم صنعها عِبرَ تفاعل جماعات المصالح وجماعات الضغط بشأن قضايا السياسة الخارجية، فجماعات المصالح وجماعات الضغط ومراكز الفكر تسعى بانتظام لحشد الرأي العام بشأن قضايا السياسة الخارجية، ويرتبط بالعملية السياسية أيضًا مقايضة الأصوات في الكونغرس، أي مقايضة قضية من قضايا السياسة الخارجية بقضية من قضايا السياسة الداخلية، فعلى سبيل المثال استطاع الرئيس الأمريكي الأسبق (كارتر) ان يحصل على صوت النائب (دنيس ديكونسيني) لمصلحة معاهدة قناة بنما، مقابل شراء وزارة الدفاع لفائض النحاس في الولاية التي يأتي منها النائب حتى تتحسن أوضاع صناعة النحاس في الولاية.

أما المدرسة الرابعة، والتي يتبناها الخبراء في دراسة الكونغرس، وهي التي ترى الدستور الأمريكي بمثابة (دعوة للصراع) بين الرئيس والكونغرس في مجال السياسة الخارجية، وتسمى بالتفاعل المؤسسي بين الكونغرس والرئاسة، فالكونغرس هو الذي في يده التمويل للسياسة الخارجية والداخلية، ومن ثَمَّ فهو الذي يستطيع ان يوقف تدفق الأموال عن مشاريع الرئيس.

وحسب رأي وزير الخارجية الأمريكي الاسبق (كولن بأول) إنّ عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تُعدّ وظيفة عاكسة لطبيعة شخصية الرئيس الأمريكي.

فعند تسلمه للسلطة يقوم كل رئيس أمريكي بتعيين كبار موظفيه ومستشاريه، فضلاً على تعيين وزيرَّي الدفاع والخارجية، كما أنه يحدد الادوات التي يتم اللجوء إليها لتنفيذ أجندته الخارجية[1].

إذ يرى بريجينسكي كخبير سلطة بالمعنى الضيق في رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رجل الدولة الأول، إنّه موجود في القيادة شيء من الشخصية، وشيء من العقل، وشيء من التنظيم، وشيء مما يدعوه ميكيافيلي (فوروتونا)، أي التفاعل الغامض بين القدر والحظ. وفي النظام الأمريكي، حيث هناك فصل بين السلطات، السياسة الخارجية هي المجال الذي يمتلك فيه الرؤساء أعظم سلطة تقدير شخصي، فلا يُحسّ بمجد الرئاسة وفخامتها وسلطتها في أي مجال بقدر ما يُحسّ بها في ميدان السياسة الخارجية. فكل رئيس يفتنه ويسحره امتلاكه بمفرده مثل تلك السلطات الخاصة، فضلاً على قدرته الوصول إلى معلومات لا يصل إليها أحد غيره، وثمة إغراء خاص للاضطلاع بمهمة رجل الدولة العالمي، وبخاصة رجل الدولة العالمي الأول[2].

لذا أناط الدستور الاتحادي برئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية تولي السلطة التنفيذية، والذي نص على انّه ستخوّل السلطة التنفيذية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية... وتتمتع الرئاسة بمهمة سامية في النظام الدستوري الأمريكي. فقد وصفت: إنّ واضعي الدستور إتخذوا خطوة جريئة عندما مزجوا بين هيبة الملك، وسلطة رئيس الوزراء في وظيفة انتخابية واحدة هي رئاسة الدولة، وان ذلك المنصب يُعدّ اعظم منصب على وجه الأرض[3].

1– كيندل سكوت: «ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية»، مجلة السياسة الدولية، العدد (178)، مؤسسة الاهرام، اكتوبر 2009، ص143.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأميركية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص14.

3– د. داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي: بين النص الدستوري والواقع العملي، مركز الكتاب ←

وقد اعتقد الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون)[1] أن المؤسّسين (Founders) (اعضاء المؤتمر الدستوري الأمريكي في العام 1787)، قد وضعوا دستورًا نيوتنيًا (Newtonian Constitution) أكّد على الضوابط والتوازنات في مواجهة النموّ والتغيّر، وعلى وجه التحديد فقد خلقوا منصبًا رئاسيًا مقيّدًا إلى درجة لا بأس بها. لكنه اعتقد أيضًا إنّ المنصب خضع تدريجيّاً لعملية تحوّل على أيدي شاغليه في مختلف الأوضاع التي واجهوها. فابتداءً من جورج واشنطن، ومرورًا بتوماس جيفرسون واندرو جاكسون وابراهام لنكولن وغروفر كليفْلَنْد، رأى وودرو ويلسون انّ (عملية التحوّل) تُعدّ مصدر قوة للرئيس لم يتصورها واضعو الدستور[2].

والجدير بالذكر إنّ فشل أول تأسيس كان عندما بدا الاتحاد كونفدراليًا ضعيفًا تم إقراره في العام 1781، لذا كانت الرئاسة نفسها بمؤتمر فلاديلفيا في العام 1787، من بين أكثر الابداعات تجريبية. فقد ساد (بصفة عامة) إدراك ان هناك حاجة إلى قيادة أكثر فاعلية. لكن هل يمكن تحقيق ذلك الهدف مع التمسك بمراقبة تمنع الطغيان؟ فقد كان الهدف النهائي لذلك هو الحكم، وليس مجرد السيطرة، وتمثل الحل في

→ الأكاديمي، عمان، 2011، ص40.

1– وودرو ويلسون: هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامي (1913 – 1921)، من الحزب الديمقراطي. تخرج في جامعة برنستون العام 1879، وأصبح فيما بعد رئيسًا لها، وهو الذي قاد بلاده في الحرب العالمية الأولى، وكانت مساهمته الشخصية في قيادة الحرب لرغبته في السعي إلى السلم. ولم يستخدم لذلك الهدف مبادرات دبلوماسية مختلفة فقط، بل إعلانه للنقاط الأربع عشرة في كانون الثاني من العام 1918، وحصل على جائزة نوبل للسلام في العام 1920، تثمينا لجهوده من أجل السلام العالمي، توفي في شباط من العام 1924. ينظر: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص187 – 196؛ وصموئيل كرومبتون، مصدر سبق ذكره، ص187 – 190. وكذلك: Lain Mclean and alistain Mcmillan, Oxford Concise dictionary of Politics, Oxford University Press, New York, Second edition, 2003, P. 574.

2– ديفيد كيه. نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1997، ص29.

الفصل بين السلطات من أجل دعم الوحدة والحفاظ عليها، تلك المقولة في فيلادلفيا تقدم أساسّاً لفهم الحكومة والسياسة الأمريكية[1].

إذ ترى (كيندل سكوت)[2] الباحثة في معهد الأمن العالمي بواشنطن، إنّ التنسيق بين مختلف اللاعبين المؤثرين في صنع السياسة الخارجية، ومعرفة أي القرارات يمكن انجازها تُعدّ الوظيفة الأساسية التي يقوم بها الرئيس، وعلى عكس دوره على المستوى المحلي، فإن الرئيس الأمريكي له مطلق الصلاحية ليس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية فقط، وانما أيضًا في إدارة العملية ذاتها، والتدخل بشكل مؤثر إذا لزمت الحاجة لذلك، وهو امر قد يكون له مردود سلبي وايجابي في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، فإنه خلال إدارة الرئيس الأسبق (جورج دبليو بوش)، فإنّ ثمة مؤشرات كثيرة على أن عملية صنع القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية كانت غير فعالة.

وفي النظام السياسي الأمريكي يُعّد الرئيس المحرك الأول للسياسة الخارجية، وهو الجهة التي تتحمل في النهاية مسئولية صنعها وإدارتها. أما الكونغرس فيقوم في العادة بتحديد اطر تلك السياسة وتوفير الدعم المالي لتنفيذها، ففي حين يتحرك الرئيس في مجال السياسة الخارجية بدافع المسئولية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية، واحيانًا جريًا وراء طموحاته الشخصية، يتحرك رجال الكونغرس بناءً على مصالح الولايات التي يمثلونها، وتحت ضغط مجموعات العمل السياسي، وغالبًا لتعزيز طموحاتهم الرسمية[3].

إن للرؤساء عدة طرق وإستراتيجيات لتفادي أو تحوير اعتراضات الكونغرس، وبالذات فإنّهم قد يلجأون لطرق غير المعاهدات، مثل الاتفاقات التنفيذية[4] لعمل

1- تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ترجمة: محمد أحمد السيد حرفوش، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص14.

2- كيندل سكوت: ((ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية))، مصدر سبق ذكره، ص143.

3- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص219.

4- ينظر ص115، دور مؤسسة الرئاسة في صنع القرار السياسي الأمريكي.

الالتزامات الدولية، وعادة لا تتطلب الإتفاقات التنفيذية موافقة الكونغرس، فعلى الرغم من – الناحية النظرية – ان الاتفاقات التنفيذية من المفترض أنّها تستعمل للشئون الصغرى بين الحكومات مع ترك المواضيع الرئيسة إلى المعاهدات. ولكن لم يتم تحديد الخط بدقة بين الحدود.

والحق: إنّ هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى سمو المؤسسة التنفيذية على الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يمكننا إيجازها بالآتي[1]:

1– تحتكر المؤسسة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية جمع المعلومات الخاصة في القضايا الإستخبارية والدبلوماسية والدفاع والتجارة.

2– إن القضايا الخاصة بالتجارة الدولية، ومعرفة التاريخ الدبلوماسي، والأمور الخاصة بالشئون الثقافية والعسكرية بحاجة إلى معرفة تخصصية نوعية، وفي ذلك المجال، فإنّ المؤسسة التنفيذية لها القدرة في كيفية الوصول إليها.

3– قدرة المؤسسة التنفيذية في اتخاذ القرار، ولا سيّما في مجال الأمن القومي، وبدون التشاور مع الكونغرس، فهناك امثلة متعددة تعزز ذلك الرأي. ففي الرابع من حزيران العام 1950 قرر (ترومان) مستخدمًا سلطاته الطارئة مساعدة كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية بدون استشارة الكونغرس، ودخول ايزنهاور في عام 1954 بالتزامات كبيرة مع حكومة ديام بفيتنام من دون استشارة الكونغرس، فضلاً عن ابرام كيندي إتفاقية امنية مع لاوس من دون معرفة الكونغرس، وقيام جونسون[2] في ربيع العام 1965، بإرسال (22,000) جندي أمريكي

1– الدكتور احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجًا، مصدر سبق ذكره، ص93 – 96.

2– ليندن جونسون: هو الرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامي (1963 – 1969)، عن الحزب الديمقراطي. تولى الرئاسة بعد اغتيال (جون كيندي) عام 1963، ويُعدّ من اهم قادة الحزب الديمقراطي، والمسئول عن تصميم المجتمع العظيم وذلك بإصداره تشريعات ليبرالية، من ضمنها قانون الحقوق المدنية. وفي ولايته ازداد عدد جنود الولايات المتحدة الأمريكية بفيتنام من (1600) جندي أمريكي في العام 1963 إلى (550000) جندي في أوائل العام 1968، وقد ←

إلى جمهورية الدومينكان من دون موافقة الكونغرس، واستمرار نيكسون بغزو كمبوديا في العام 1971، وتجنب التشاور مع الكونغرس في المشكلات الخاصة بالحرب، وتخطيط كارتر في العام 1980، لعملية كبيرة من أجل إنقاذ الرهان الأمريكيين بطهران من دون اعلام المؤسسة التشريعية.

أما من الناحية النظرية البحتة، فإنَّ النظام الرئاسي الأميركي يجعل السياسة الخارجية أمرًا منوطًا برئيس الجمهورية وحده، وباستقلالية مطلقة مختلفًا بذلك عن بقية أنظمة العالم الديمقراطي التي قد ترتبط فيها السياسة الخارجية بالسلطة التشريعية ولو في حدها الأدنى. أما من الناحية العملية، فإن الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تصطدم بعاملين أساسيين مرتبطين إلى حدٍ بعيد بتركيبتَّي النظام السياسي الأمريكي، وهما: السلطة التشريعية والرأي العام، ولتوضيح كيف ان هذين العاملين استطاعا، وفي مدد متباعدة من وضع خطوط واضحة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية سنسوق بعضًا من الأمثلة: معاهدة فرساي وعصبة الأمم وحرب فيتنام، فمع أن أيا من الرأي العام الأميركي والكونغرس لا يستطيع ممارسة السياسة الخارجية مباشرة؛ كونها من حق الرئيس، إلاّ أنهما اسهما في خلق الاوضاع والمناخات التي تُملي على الرئيس ما يجب اتخاذه خوفًا من الاصطدام بالكثير من المعوقات. مما يجعل هامش المناورة قُبالته ضيقًا. إن لم نقل محصورًا بتوجهات الكونغرس والرأي العام الأميركي[1]. ولكن العلاقة بين الرأي العام، وعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية هي عملية معقدة، إذ يمكن

← تم انتخابه كرئيس في العام 1964، تدهورت شعبيته بعد العام 1966، وإنهارت فرصه في الانتخابات نتيجة الاضطرابات في حزبه، فاضطر للانسحاب من سباق الانتخابات في العام 1968، توفي في العام 1973. ينظر: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص251 – 260؛ وكذلك:

Richard Vallelly and Others, Encyclopedia of U.S Politcal History, New York, Congressional Quarterly Press, 2010, P. 223.

1– د. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية: هل تستطيع (USA) أن تضمن السلام العالمي؟، ط2، دار الخيال، بيروت، 2005، ص76.

تلخيص ذلك بالعوامل الآتية[1]:

1- إن صانعي القرارات قد يضعوا نصب اعينهم اتجاهات الرأي العام في بعض الاحيان، ويستغنون عن تلك الإتجاهات في أحيان أخرى، إيمانًا منهم بأن مثل تلك الاستغناء يحقق فائدة كبيرة في نطاق السياسة الخارجية.

2- يتصف الرأي العام بعدم إهتمامه بأمور السياسة الخارجية، ولا ينطبق ذلك الأمر على المجتمعات المتخلفة فقط، فالمواطن لا يهتم إلا بمشكلاتهِ، وهناك إتجاه عام في كثير من الدول المتقدمة: بأن السياسة الخارجية لها نطاق مستقل لا يتناوله إلا صفوة قليلة من الناس تكون هي المسئولة عن مناقشة وتحليل ابعاده.

والحق كما يرى الأستاذ أحمد النعيمي: ان هناك بعض الاسباب التي تفسر التأثير المتواضع للرأي العام بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية[2]:

1- عرضية إهتمام الرأي العام بأمور السياسة الخارجية، وعلاقة ذلك بأزمات دولية خاصة.

2- التأثير السريع للرأي العام الأمريكي بروءسائهم في السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، وقبل حادثة استيلاء الطلاب الإيرانيين على السفارة الأمريكية بطهران في تشرين الثاني من العام 1979، كانت نسبة تأييد الرئيس كارتر التي حصل عليها تبلغ (82٪) من تأييد الرأي العام في أثناء معالجته لتلك القضية.

3- وفي ذلك المجال مارس الرئيس (ايزنهاور) ضغطًا على الكيان الصهيوني في العام 1956، للأنسحاب من سيناء دون مبالاة على عدم قيام ذلك الرأي بإنتخابه بعد شهر من ذلك، وقد فاز في الانتخابات بجدارة.

1- الدكتور احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية انموذجًا، مصدر سبق ذكره، ص434 – 435.

2- المصدر نفسه، ص416 – 417.

ويحدد الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون)[1] ثلاثة عناصر أساسية تحتاجها السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه بدونها ستتفتت عملية اتخاذ القرار، وستكون الأجهزة البيروقراطية أشبه بالعجلات التي لا يجمع بينها محور للحركة، فهي ستستمر في الدوران. ولكنها ستمضي كل منها في اتجاهها، وأهم ما في الأمر هو إنّها لن تزود الرئيس بالمعلومات والمشورة التي يحتاج إليها لاختيار التحركات التكتيكية السليمة، ويمكن اجمال تلك العناصر الثلاثة بالآتي:

1- إنّها تحتاج إلى قائد قوي – رئيس قادر على أن يستخلص من مستشاريه أفضل ما عندهم – ويستطيع ان يستقصي المعلومات الأساسية من الوزارات، ويستطيع أن يصل إلى حكم وتقدير للشئون الخارجية بنفسه.
2- يتعين على الرئيس أن يعين في مناصب وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير وكالة المخابرات المركزية أفرادًا قادرين على قيادة إدارتهم لا السير وراءها، وأولئك الذين يشكلون الجهاز الدائم لموظفي وزارات الخارجية والدفاع والمخابرات المركزية لديهم وسائل تفكير ثابتة تؤدي إلى انحراف تحليلاتهم وتوصياتهم، وهم خبراء في متابعة روءسائهم.
3- يتعين على الرئيس أن يحتفظ بنظام قوي لمجلس الأمن القومي. فبعد جلسات الاستماع الخاصة بقضية إيران – الكونترا، أصبحت الحكمة الشائعة بين أساطين السياسة في واشنطن أن مستشار الأمن القومي والعاملين معه قد تضخمت قوتهم أكثر مما ينبغي، ولا بد من تخفيض منزلتهم حتى لا تزيد عن مجرد عرض الأوراق. وقال البعض صراحة: «يجب أن تعود وزارة الخارجية إلى ممارسة المسئولية الكاملة عن السياسة الخارجية»، ولا يستطيع الرئيس المقبل ان يقع في خطأ أكبر من اتباع تلك النصيحة، فالرئيس يحتاج إلى مستشار أمن قومي

1- ريتشارد نيكسون، 1999 نصر بلا حرب، اعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، ط4، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996، ص185 – 186.

قوي يستطيع ان ينظم عملية اتخاذ القرار، وأن يبلور الخيارات السياسية، وأن يلزم الجهاز البيروقراطي بالعمل في الاتجاه الذي يريده، فإذا كان الرئيس يوجه السياسة بما يتخذه من قرارات، فإنّ الجهاز البيروقراطي هو الجبهة التي يحتك فيها إطار السيارة باسفلت الطريق، وإذا لم يكن هناك مستشار للأمن القومي يراقب تنفيذ قرارات الرئيس بعينين يقظتين كعيني الصقر، فسيواجه الرئيس قدرًا من الانفصال بين ما يريد أن يتحقق وما يتحقق بالفعل.

إنّ عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تُعدّ محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية متأثرة في ذلك بمجموعة من المتغيرات، كالخصائص القومية والنظام السياسي والنسق الدولي والمتغيرات الموضوعية والبيئة النفسية للقائد السياسي وغيرها، فتلك المتغيرات لا تنتج أثرها بطريقة تلقائية. ولكن يقوم صانعو السياسة الخارجية بالتكيف مع المتغيرات التي (يرون) إنّها تؤثر في دولتهم، ومحاولة التأثير في تلك المتغيرات بشكل يتفق ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه موقع دولتهم في النسق الدولي، ومن ثَمَّ، فإن صنع السياسة الخارجية هو محصلة للمتغيرات الموضوعية والنفسية، وبذلك المعنى يُعدّ صنع السياسة الخارجية متغيرًا تابعًا[1].

إن توقعات صانع القرار السياسي الخارجي للمتغيرات التي تطرأ على الرغبات المتصارعة في مسرح الأحداث تجعل من المشكلة السياسية ليست مشكلة مجردة قائمة بذاتها تتحرك ذاتيًا داخل اطار من صنعها. فلو كان الامر كذلك لأصبحت المشكلة سهلة خالية من التعقيد، وان أي مشكلة سياسية تتسم بالتشعب، وتؤثر فيها الرغبات المتعارضة للأطراف المتعددة، فضلاً على الأوضاع التي تعيش فيها تلك الأطراف، والعوامل التي تؤثر في اتخاذها القرار، منها ما هو داخل ارادتها، ومنها ما هو خارج عن مقدرتها، وغير ذلك من العوامل الكثيرة. وان كل تلك العوامل

1- الدكتور محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص449.

متغيرة غير ثابتة، فتشعب المشكلة السياسية أمر حقيقي، إذ لها جوانبها العسكرية والاقتصادية والنفسية والدبلوماسية، وتلك عوامل غير ثابتة، بل تتأثر على الدوام ببعضها، فأي تغير في الجانب العسكري يؤثر من ثَمَّ في الجوانب الأخرى بشدة أو لينا، كما أن أي ضعف أو قوة في الجانب الاقتصادي يؤثر بغيره من الجوانب وهكذا، وتلك الجوانب المتشعبة متغيرة غير ثابتة[1]. فقد قال الرئيس الأمريكي الاسبق (وودرو ويلسون) في محاضراته بجامعة كولومبيا: «إن الحكومات من صنع الساسة أنفسهم...، فالحكومة ليست كيانًا مؤلفًا من مجموعة من القوى العمياء (ولكنها) في صميمها مجموعة من الناس...، وهي على ذلك الأساس ليست آلة، وإنّما كائن حي، ومن ثَمَّ فهي لا تخضع لنظرية الكون، وإنّما تحكمها نظرية (الحياة العضوية)، وبعبارة أخرى يخضع كيانها لنظرية داروين وليس لنظرية نيوتن »[2].

ويرى هنري كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع إنّ المستلزم الأساس لمناظرة قومية مثمرة هي في أن يقدر صانعو السياسة ونقادهم تقديرًا حسنًا وجهة نظر كل منهم، وان يحترموا اغراض كل منهم، وعلى صانع السياسة إنّ يفهم ان الناقد يكون مجبرًا التأكيد على النواقص حتى يتحدى الافتراضات والاعمال المدفوعة بتحريض. ولكن بالمقابل ينبغي على النقاد الاعتراف بالتعقيد والغموض الكامن في خيارات صانع السياسة، ويجب على صانع السياسة ان يُمني نفسه بافضل ما يمكن تحقيقه وليس بافضل ما يمكن تخيله، وعليه ان يعمل في ضباب معرفة غير تامه، ومن دون المعلومات التي ستتوفر فيما بعد للمحلل، وذلك يُعرف - أو ينبغي عليه ان يعرف - إنّه مسئول عن عواقب الكارثة، وعن مزايا النجاح على السواء، وربما يكون عليه ان يُسوغ بعض الأهداف ليس لأنها ستكون غير مستحبة إذا ما تم بلوغها، بل

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص222.

2- ثيودور سورنسن، اتخاذ القرارات في البيت الأبيض، تقديم: جون كيندي، ترجمة: محمد سعيد، مطبعة المعرفة، (بلا)، ص21.

لأن مخاطر الفشل تزيد من المكاسب الكامنة، وعليه ان يسلك غالبًا الطريق بالتدريج بقدر ما يفضل التحقيق الفوري، وعليه أيضًا ان يتوصل إلى تسوية مع الآخرين، وذلك يعني إلى حد ما: ان عليه المساومة مع نفسه[1].

وذلك لأن فهم كيفية صنع السياسة الخارجية يتطلب تحديد الهيكل الذي تُصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع عِبرَ السياسة الخارجية. يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية. أما عملية صنع السياسة الخارجية، فإنّها تشمل: نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة بميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف، حيث تُعدّ السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذًا في ميدان صنع السياسة الخارجية، والسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورًا رقابيًا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية[2].

إن عملية صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية تتم على وفق أسس ومعايير ترتكز أولاً على قواعد نسقية – مؤسسية تتجلى في المؤسسات السياسية والجماعات والدوائر المؤثرة، والأدوار السياسية التي تشكل حصيلة تداخلها وتضافرها، وهي تتم ثانيا بناء على المعايير السياسية التي ينبني عليها مفهوم الديمقراطية: القواعد الدستورية والتنظيمية، والإدراك المعرفي للمشكلات السياسية المطروحة، والاستشارة والمشاركة في الانجاز، والاتصال والابعاد الرمزية والإعلامية، وتلك كلها تخضع أيضًا لمعايير تتصل بخصوصيات الموارد الإنسانية والبشرية التي تنجز العملية التقريرية: الجوانب النفسية للأشخاص الذين يتولون

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف، مصدر سبق ذكره، المجلد الثاني، ص731.

2– الدكتور محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص453.

القيام بوظائف الدولة ومهمة اتخاذ القرارات، وقدراتهم وكفاءاتهم في تدبير العملية السياسية[1].

وقد كان لكل من الخوف والقلق دومًا دورًا أساسيًا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، فالخوف كما يرى (آل جور)[2] نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) موجود بصفة دائمة وعامة في كل مجمع بشري، وهو جزء طبيعي في الحالة الإنسانية، وكان دومًا عدوًا للعقل. وقد كتب الفيلسوف ومعلم فن الخطابة الروماني لاكتانتيوس: «الخوف والحكمة لا يجتمعان في مكان واحد».

فيما يعدّ بريجنسكي[3] القلق المرتبط بانعدام الأمن هو قدر العديد من البلدان منذ قرون، وكتب: إنّ مفهوم (الأمن القومي الشامل) قد أصبح خرافة الآن. ففي عصر العولمة لا يمكن التوصل إلى الأمن الشامل والدفاع الشامل، والمسألة الحقيقية تكمن في الآتي:

ما هو مقدار انعدام الأمن الذي يمكن أن تتعايش معه الولايات المتحدة الأمريكية فيما تقوم بتعزيز مصالحها في عالم يتزايد تشابكًا وتفاعلاً؟ إن انعدام الأمن، وإن يكن مقلقًا كان ولا يزال قدر العديد من البلدان الأخرى منذ قرون. أما بالنسبة إلى أميركا، فلم يعدّ هناك خيار: يتعين أن يكون في الإمكان التعامل مع انعدام الأمن بالطرق السياسية، وإن يكن ذلك أمرًا كريهًا على الصعيد الاجتماعي، لذلك - كما يرى بريجنسكي - من الضروري أن تعترف القيادة الأمريكية بأن الأمن في ذلك العصر المتميز بالوعي السياسي ومواطن الضعف الدولية المشتركة قبالة وسائل إلحاق الدمار الشامل المتقدمة تكنولوجيا لا يتوقّف على القوة العسكرية وحسب، بل أيضًا على مناخ الرأي السائد، والتعريف السياسي للعواطف الاجتماعية، ومراكز

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص278.

2- آل جور، مصدر سبق ذكره، ص44.

3- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص27.

البغض المتعصِّب[1].

إذ يرى المؤلف: إنّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو مشارك في صنع القرار السياسي بشكل فعّال عن طريق اختياره المسبق لإدارته وفقًا لتصوراته ورؤيته المستقبلية للأحداث، وكذلك عِبرَ صلاحياته الدستورية يكون هو المسئول عن اختيار القرار المناسب من بين المشاهد (السيناريوهات) البديلة المختلفة، لذا فهو يمثل محصلة لخبرة خبراء السلطة والسياسة بالمعنى الموسع (صنّاع القرار، ودوائر صنع القرار)، وخبراء السلطة والسياسة بالمعنى الضيق، وذلك عن طريق تتويج جهودهم سواء أكانت تلك الجهود عِبرَ مؤسسات حكومية أو غير حكومية، فرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عملية صنع القرار واختياره يعمل برأسين في جسد واحد: رأس يمثل (القنطرة) الذي يربط بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الحكومية (مثل مجلس الأمن القومي والخارجية والمخابرات المركزية والبنتاغون والكونغرس)، وغير الحكومية (مثل مراكز البحوث وجماعات الضغط واللوبي الإسرائيلي والرأي العام الأمريكي) والرأس الآخر هو عصارة فكره وخبرته وقناعته في إختيار القرار المناسب بالسياسة الخارجية من بين مجموعة الخيارات التي تم صناعتها وصياغتها.

وعن طريق دراسة كل انموذج من الأنماذج المذكورة سابقًا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي على حدة، إذ نلحظ اهمال الصراع بين مؤسسات صنع القرار أو التوافق بينها أو وحدة التنفيذ، ويبقى القرار يحتاج إلى محصلة مختلف المؤسسات في صناعته وفردية الاختيار من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ارادته لا تتحرك في منطقة فراغ يملئها حيث يريد وإنّما تتقيد بإدراكه لإمكانيات تمرير القرار، أي بمعنى إنّه يتسم بالمرونة عِبرَ ادراك رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للحركة الديناميكية في تبادل وتكامل الأدوار للأنماذج المختلفة في صنع القرار السياسي الخارجي، ومن الممكن للرئيس ان يستخدم مفهوم المدرسة (س) في اختيار

1- زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص32.

القرار، ويترك مفهوم المدرسة (ص)، ومن الممكن لرئيس آخر انّ يستخدم مفهوم المدرسة (س) في موضوع، ويستخدم مفهوم المدرسة (ص) في موضوع آخر، ورئيس آخر يستخدم في موضوع واحد مفهومَّي مدرسة (س) و(ص) معًا، وبمعنى أدق إنّ صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي تتم بوساطة توازن بين عدة حلقات أو دوائر تضيق عند بعض الرؤساء كما هو الحال مع الرئيس (جورج دبليو بوش)، وتتسع عند رؤساء آخرين، وهو الأغلب، **لذا فإنّ عملية صنع القرار وإتخاذه، والمتعلق بصلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لا تنبثق من فراغ، وإنّما هو محصلة ذلك الكل المتباين والمتناقض، لأنه تتكامل في شخصية الرئيس ثلاثة ابعاد في عملية صنع واختيار القرار السياسي الخارجي، والتي تتجلى بالآتي: الفكرة الذاتية التي هي نتاج تكوينه العقلي، ومشاركة الآخرين كخبراء ومؤسسات في عملية صنع القرار، وتفرده في اختيار القرار بوصفه إمبراطور في إمبراطورية لا يمتلكها، وذلك هو الفارق الذي يفرقه عن الإمبراطور بمفهومه التقليدي، لأن الدور المهم بالنسبة لرجال الدولة أو خبراء السلطة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وإتخاذه يكمن في التوصل إلى نوع من الاتفاق أو حل وسط ينبثق من مطالب مختلفة ومتعارضة.**

وقد أشار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (جون كيندي) إلى ذلك بوضوح في العام (1963): ان رئيس الجمهورية هو في كل وقت أكثر الناس تعريضًا للآراء والمشورات المتعارضة والأفكار الطنانة على أن تلك الآراء والنصائح ضرورية لعملية اتخاذ القرار، فهي لا تعطي للرئيس ما يحتاج إليه من معلومات وأفكار فحسب، وإنّما تضع قُبالته أيضًا احتمالات وحدود القرار المطلوب، ومن ثَمَّ فإن الرئيس الحكيم يستمد قوته وبصيرته من الشعب، ومع ذلك فهو في نهاية الأمر يقف وحده في انتظار القرار الذي يتعين عليه اتخاذه. ولقد أجمل الرئيس الأمريكي الأسبق (أندرو جاكسون) وصف ذلك الموقف بقوله: « لقد عودت نفسي على تقبل آراء

الآخرين بالاحترام. ولكنني مسئول دائمًا عن اتخاذ قراراتي بنفسي))[1].

وقد كان الفيلسوف الاغريقي (هوميروس) على حق عندما قال: ان تعدد الرؤساء أمر سيىء[2] ولكنه كان على خطأ عندما قال: ليت الصراع يختفي من بين الألهة والناس، إذ إنه لم يدرك إنّه كان يدعو بذلك لدمار العالم. فلو استجيب لدعائه ذلك لفنيت الأشياء جميعًا[3].

يرى المؤلف: انه لو استقرأنا التاريخ، واستنطقنا كل جزئياته كما هو كائن في الواقع وليس كما يجب أن يكون، وعبر عشرات الألوف من سنين وجود الإنسان العاقل على الأرض لرأينا: إنّ سنوات السلم محدودة ومعدودة؛ لأن الرغبات هي غرائز مختبئة في اعماق الإنسان لا بدّ ان تنطلق؛ لأن امكانيات الواقع هي محركات نزوات صنّاع القرار كخبراء سلطة بالمعنى الموسع.

ويرى المؤلف أيضًا: إنّه في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي يجب أن نفرق ما بين الادراك كوسيلة بِعدّهِ إدراك ما هو متموضع، والادراك كغاية بوصفهِ ما ينبغي ان يتموضع، فالإِدراك[4] في صنع القرار السياسي الخارجي هو

1– ثيودور سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص9 – 10.

2– برتراند رسل، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، ترجمة: د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة، 62، الكويت، ج1، 1983، ص46.

3– ول ديورانت، قصة الفلسفة: من أفلاطون إلى جون ديوي حياة وآراء أعاظم رجال الفلسفة في العالم، ط3، ترجمة: الدكتور فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، 1975، ص102.

4– ثمة انموذجان رئيسان يخصان عملية اتخاذ القرار من منظور علم النفس السياسي، هما: انموذج الإدراك وانموذج الدوافع، إذ يذهب انموذج الإدراك إلى أن عملية اتخاذ القرار العقلاني كثيرًا ما تشوهها أوجه القصور في الإدراك الانساني عند معالجة المعلومات;Festinger 1957, 1964 Jervis 1976a) (Molsti 1976 Lebow 1981، ولكي نكون أكثر تحديدًا، نقول: إن التحيز في الإدراك هو نتاج لبنية اعتقاد قد توطدت سلفًا، وكثيرًا ما يهيأ صانع القرار لتقبل ومعالجة المعلومات التي تتفق وتوقعاته في الوقت الذي يرفض فيه أهمية المعلومات التي لا تتسق مع تلك المعتقدات(Jorvis 1976a) ، وعندما يواجه صانع القرار ذلك معلومات جديدة عليه تتناقض مع ما يعتنق من معتقدات، فإنه يعيد تأويلها أو يغيرها أو ينكرها أو حتى يتجاهلها، ومن الجائز أن تتبدل بنية معتقدات الشخص تبدلًا سطحيًا، غير أن ←

وظيفة معرفية لفهم واستيعاب ما هو كائن سواء أكان منظور أم متوقع للامكانيات الذاتية للولايات المتحدة الأمريكية، وإدراك لإمكانيات القوى الظاهرة والقوى الكامنة للدول الأخرى ذات العلاقة بالقرار السياسي الخارجي، سواء كانت تلك القوة الكامنة: القوة غير المعلنة التي يجب ادراكها أم الامكانيات غير المستغلة التي لم تتكشف بعد؛ **لأن الادراك في العلاقات الدولية بعملية صنع القرار السياسي الخارجي لا يقتصر على ما هو معروف، وانما أيضًا ما نتوقعه من تحريك للقوة الكامنة للدول الأخرى ببعدَّيها: السري غير المعلن والكامن غير المستغل.**

ويرى المؤلف كذلك أن الإدراك عند صانعي القرار السياسي الخارجي الاميركي يتحرك في وسطين هما:

أولاً: الوسط السايكولوجي: ويمثل هذا الوسط التكوين العقلي والنفسي المسبق لصانع القرار، أي منظومته المعرفية والوعيوية، واتجاهاته وإرادته وطبيعة توتراته، لأنها بمجملها تمثل وسطه السايكولوجي الذي يتحرك فيه وعن طريقه بالوسط الواقعي كما يدركُهُ[1].

← التغيرات الكبرى في المعتقد لا تحدث إلا بعد تجمع عدد من الأدلة يكفي لدحض المعتقدات القائمة سلفًا) .(Jervis 1976a) فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الازمات بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص21).

1- لكل انسان خزين عقلي يتضمن ما يحويه من أقيسة لجانبي العقل: الوعي والمعرفة، أي منظومته الوعيوية ومنظومته المعرفية، والذي يتفاعل مع كل معطى ذهني أو موضوعي، فهو جهاز الادراك عند الإنسان الذي يعطي معنى للاحساس، وهو تكوين جدلي مرتبط بسلسلة التطور العضوي والعقلي لدى الإنسان الفرد، والتاريخي للمجتمع الذي يحيا فيه، ويكون المعنى مرتبط بتوظيف الخبرة، حتى يمكن أن نسمي الإنسان بالكائن الذي يعطي معنى للاحساس، لأن المنبه الحسي هو مجرد منشط للطاقة الداخلية للخزين العقلي للانسان، وتلك الأقيسة في الخزين العقلي تمثل أحكام الإنسان العقلية لشتى الموضوعات التي يتعامل معها، وان الشيء المطلق هو وجود ذلك الخزين العقلي للانسان بشكل نسبي، وتلك الأقيسة ليست مناطق طوبوغرافية في داخل الخزين العقلي للإنسان معزولة بعضها عن البعض الآخر، بل مناطق ديناميكية مرنة يُعاد النظر بمفاهيمها باستمرار، وهي تمثل انطباعات حقائق العالم الموضوعي كما هي بالواقع في ذهن الإنسان بجانبها المعرفي، وتمثلاته الذهنية كوعي ذاتي لسلوكيات ذلك العالم، وانّ المشكلة الجوهرية للخزين العقلي كوعي جدلي تشكّل وتكوّن عبّر التاريخ ←

وتتفاوت آراء المحللين بخصوص تقويم دور المتغيرات الشخصية كالاستعدادات النفسية والأَنساق العقدية الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية، فمنهم من يرى أنّ معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار، وربما تفسر تلك النتائج أكثر من أي عامل آخر بمفرده، فيما يرى محلل آخر من وجهة نظره الخاصة بأنّ الخصائص الشخصية ذات اهمية محدودة نسبيًا بالتأثير في نتائج قرار السياسة الخارجية، والواقع ان صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسين تؤثر في نتائج قرارات السياسة الخارجية، لأن الدولة ليست إلا كيانًا قانونيًا مجردًا تقوم جماعة معينة باتخاذ القرارات باسمه[1].

وقد أوضحت الدراسة التي أجراها هولستي عن جون فوستر دالاس - الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الأمريكي في عهد ايزنهاور - الدور الذي يمكن أن تلعبه تصورات صانع القرار في عملية صنع السياسة الخارجية، فعن طريق تحليل مضمون التصريحات الرسمية المتاحة التي أدلى بها دالاس بخصوص الاتحاد السوفييتي اكتشف هولستي: ان دالاس كان لديه تصور ثابت عن الاتحاد السوفييتي على انه مصدر للشر في النسق الدولي. وقد أدى نسق دالاس العقدي إلى تصوره بانّ الاتحاد السوفييتي مال إلى تخفيف حدة عدائه للولايات المتحدة الأمريكية فقط عندما انخفضت امكاناته مقارنة بالإمكانات المتوفرة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

← الذاتي للإنسان الفرد، والموضوعي للمجتمع الذي يحيا فيه، هي درجة تطابق أو اختلاف العلاقة ما بين الوعي التطابقي كما هو موجود في الواقع، والوعي المستقبلي (البَعْدي) كما هو مطلوب في الذهن، أي عند الاختلاف يعني ذلك: وجود صورة ذهنية مفارقة للواقع. يُنظر: نصّار الربيعي، تكوين العقل الجدلي: نظرية في التكوين التاريخي للبنية العقلية كوعي ومعرفة: محصلة التعددية الفاعلية الجدلية في تفسير النمو النفسي والارتقاء العقلي للفرد والمجتمع والتاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص30 - 31.

1- الدكتور لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: الدكتور محمد بن احمد مفتي والدكتور محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص15.

2- المصدر نفسه، ص35.

أما الباحث السياسي هارفي ستار فقد أكمل بحثًا تجريبيًا مماثلاً عن هنري كيسنجر وضح فيه الشيفرة العملية له في كتاباته الأكاديمية، حيث وجد أن إدارة حرب فيتنام، الذي نسق هنري كيسنجر الجزء الأكبر منها بين عامي 1969 و1973، كان منسجمًا مع شيفرة كيسنجر العملية ومع مفهومه للنتائج المقبولة على نحو متبادل فقد أراد أن يفاوض على انسحاب متبادل للقوى الخارجية ويتجنب التفاوض على البنية الداخلية لفيتنام الجنوبية. واستخدام قوة كافية، استعملت مع شروط سلام سخية، وهكذا كانت فيتنام الشمالية في مواجهة تسوية سلمية جذابة مقابل خيارات يصعب تقبلها – المأزق أو التصعيد[1].

والحق: إنّ الأفكار قد اتخذت شكل الايديولوجيا، والتي قد تؤدي دورًا أكثر مباشرة وسيطرة في فن إدارة الحكم. فقد كان العديد من قادة الحكومات الاشتراكية والشيوعية يقرون: بأنهم يعملون في مجال السياسة الخارجية بهدي من مبادئ كارل ماركس ولينين، وكان جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق (دوايت آيزنهاور)، يقول دومًا: إنّه يستطيع ان يتوقع السلوك السوفياتي؛ بسبب ما لديه من معرفة كثيرة التفاصيل بمؤلفات ماركس ولينين[2]. وقد لخص سدني فيربا العلاقة بين الشخصية والموقف في السياسة الدولية بالمعطيات الآتية[3]:

1- كلما كان صانع القرار منفعلاً مع الموقف زادت فرص التأثيرات النفسية والانفعالات غير العقلانية.

2- وكلما توفرت لصانع القرار معلومات وافية من الموقف في السياسة الدولية

1- كارين. أ. منغست وإيفان م. أريغون، مباديء العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية – دمشق، 2013، ص246 – 247.

2- تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص145.

3- Sidney Verba, Assumptions of Rationatiry in Modes of the International System In Klaus Knorr and Sidney Verba ed، The International System: The Oretical Essays, Princeton, 1961, PP. 93 – 117.

انحسر دور التأثيرات اللاعقلانية في السلوك.

3- وكلما كانت قابلية وفن صانع القرار رفيعتين في التعامل مع الاحداث الدولية كانت قراراته بعيدة عن التأثيرات اللاعقلانية.

4- وكلما أولى صانع القرار قيمة عالية للعقلانية ابتعد بقراراته عن الانعطاف اللاعقلاني.

5- وإذا وثق الفرد بانّ لديه قدرة للتحكم بالاحداث، فإنّ تعامله معها من زاوية التأثير الشخصي ستكون أقل.

6- وكلما كان اعتقاد صانع القرار إنّه يتحمل مسئولية قراراته زاد تحسسه بالقيود الداعية إلى تنقية القرار من الانفعالات النفسية.

ويرى المؤلف: إنّ تصورات صانع القرار لا يمكن تجريدها من تكوينه العقلي؛ لأنها تمثل تجربته وخبراته المتراكمة هو بالذات، لأن العقل يتشكّل ويتكوّن عبرَّ التاريخ، فهو تطور جدلي تاريخي للإدراك، أي تحديث مستمر للروابط المعبرة عن الحاجات بين المجموعات البشرية. ولكن تعقيده يكمن في تقولب مجالات ادراكية متنوعة ومتناقضة في مسارها الجدلي الطويل (أي المجموعات البشرية)، والتي جعلت من حرية الإنسان نسبية وليست مطلقة، أي بمعنى عدم إمكانية تجريد نفسه من التشكيلات التكوينية القبلية المعطاة في ذهنه كصورة ذاتية للواقع المصاغ الذي هو في حدّ ذاته تموضعات لوعي بعدي سابق[1][2].

فعلى حد تعبير هيجل الذي يرى إنّ تفسير التاريخ إنّما يعني تصوير انفعالات

1- نصّار الربيعي، تكوين العقل الجدلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص16.

2- ان الحركة السياسية دلالة على وجود موازنة قلقة لقوى كامنة تطلب واقع موضوعي جديد؛ لأن الاطار العام للواقع المصاغ الذي يمثله الوعي التطابقي للوضع الراهن أضيق من أن يستوعب نضج ونمو تلك المتطلبات التي يمثلها الوعي المستقبلي (البعدي)، والذي يعبر عن تلك الامكانيات الجديدة المتاحة، والتي هي القوة الضاغطة التي تجعل من بعض الدول دول تعديلية وليست دول وضع راهن؛ لأنها غير قانعة عن طريق رجال الدولة أو خبراء السلطة بمكانتها غير المتناسبة مع إمكانياتها.

البشر أو الكشف عن عواطف الإنسان وعبقريته وقواه الفعالة التي تلعب دورها في المسرح الكبير[1][2].

ثانياً: الوسط الواقعي: يمثل هذا الوسط كل القوى والدوائر والمؤسسات والوحدات والأوضاع والنظام السياسي الموجودة في الحقل الإدراكي لصنّاع القرار، وهي عوامل إما أن تكون مسرّعات أو معوّقات في صناعة القرار السياسي وإتخاذه وفقًا لامكانية التنفيذ.

إذ يرى الدكتور لويد جنسن[3] ان هناك من يقلل دور المتغيرات الشخصية، ويؤكد على القيود المفروضة على صانع القرار، كالقيود التي تنبع من الدور الذي يؤديه صانع القرار، والإيديولوجية، والتقاليد، والبيروقراطية، والبرلمان، فضلاً على العديد من القيود التي تأتي من البيئة الدولية؛ لأن تلك السياسة لا بد ان تصنع في إطار هيكل سياسي معين يؤثر بدوره فيها، فالعقائد الوطنية والأوضاع الاجتماعية تؤثر في صياغة اهداف السياسة الخارجية، وفي بلورة نظرة نخبة السياسة الخارجية الكلية إلى العالم الخارجي.

ويرى المؤلف: إنّ الوسط الواقعي الذي يتحرك فيه صانع القرار السياسي

1- جورج هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ، العقل في التاريخ، ط3، ترجمة: إمام عبد الفتاح امام، دار التنوير للطباعة والنشر، ج1، 1983، ص82.

2- فالذات (أي ذات سواء أكانت ذات عارفة أم ذات فاعلة) لا تنقل الواقع الموضوعي كما هو في الواقع، وإنما كما تتمثله هي في الذهن، وذلك التمثل هو التكوين الذاتي، والذي يمثل الفهم الذاتي لما هو موجود فعلًا، فهو درجة وعمق ادراك الذات للعقل الموضوعي (الواقع كما هو) بوصفه فهم بالمعنى العريض، والفهم الذاتي بوصفهِ عقل بالمعنى الضيق، تلك العملية (التمثيل الذاتي للواقع عند صانع القرار) لا تمثل عملية التفكير ككل، وإنّما تتضمن حركة ذاتية للفهم من الواقع إلى الذهن فقط (الذات العارفة أو الذات الواعية)، وهي تكون بمثابة سؤال فقط أو علامة استفهام ذهنية ذاتية تمثل نصف عملية التفكير، والتفكير ككل لا يكون تفكيرًا ما لم يتم تنقيط ذلك الاستفهام، والذي يتضمن حركة ذاتية للفعل من الذهن إلى الواقع (الذات الفاعلة) بوصفه (أي التفكير) تفعيل موضوعي لقوة الإمكان الذاتية. راجع: نصار الربيعي، تكوين العقل الجدلي، مصدر سبق ذكره، ص17.

3- الدكتور لويد جنسن، مصدر سبق ذكره، ص15 – 25.

الخارجي الأمريكي، والذي لا يمكن تجاوزه يتمثل بجانبين: فهو من جانب يمثل البنية الطوطمية للنظام السياسي الأمريكي الموجود بالفعل، ومن جانب آخر يتمثل بطبيعة التكوين التاريخي المتفرد للأمة الأمريكية، **وبعد التحليل الدقيق نلحظ ان صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي خاضع لطبيعة نظامها السياسي ولقوى قهرية متموضعة في المجتمع: كأنساق مؤسساتية ومجتمعية يتحتم على صانع القرار التكيف معها أو مراعاتها أو التوفيق فيما بينها**، حيث موجود في النظام السياسي الأمريكي، كما ذكرنا سابقًا طوطم للرئيس، وطوطم للبنتاغون، وطوطم للخارجية، وطوطم لمجلس الأمن القومي، وطوطم للكونغرس، وغيرها من الطواطم، في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي لا يقف صانع القرار السياسي عند حدود ما يدرك، وانما يجب أن يعطي معنى لما يدرك، وتموضع ذلك المعنى في إنجاز وفعل، مع تحديد المسئولية المسبقة لاتخاذ القرار، لأن لكل صانع قرار خزين عقلي (أقيسة الوعي والمعرفة) يمثل عنده جهاز الادراك، والذي يعطي معنى للاحساس، وهو تكوين جدلي مرتبط بسلسلة التطورين: العضوي والعقلي لدى الإنسان الفرد، والتاريخي للمجتمع الذي يحيى فيه.

والحق (كما يرى كيسنجر): إنّ الذي يتخذ القرار لا يستطيع ان يتجاهل الحالة النفسية لمعاونيه؛ وعلى الرغم من أنه يمسك بزمام السلطة؛ فإنّه يستحيل عليه في أغلب الأوقات تشديد قبضته عليهم من دون أن يعرض تصرفاتهم للخطر؛ بل أحيانًا لا تكون لديه العوامل الضرورية للتدخل، وتصبح إدارة الجهاز البيروقراطي بالنسبة إليه معضلة كبيرة تتأثر باهتمامه، وينتج عن ذلك أن يصير الوضع شكلاً من الديمقراطية الإدارية بحيث يعكس اتخاذ القرار عادة وغالبًا نقطة الاتفاق العام أكثر مما يعكس الاقتناع المرتكز على أساس وطيد، وعندئذ تستطيع المتطلبات الداخلية البيروقراطية التغلب على الأهداف الموضوعة التي كانت سببًا في خلقها، وذلك الوضع هو ما يحدث في الدول الشيوعية، حيث تصل المؤسسات إلى الذروة أكثر مما

يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

هنا يبرز تساؤل مركزي هو: ما الاطار المرجعي الذاتي المغذي لصانع القرار في إعطاء المعنى أو الفهم المستقبلي لما هو موجود؟ وبتعبير آخر: أين تكمن المرونة في صناعة وإتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي في وسط تلك الطواطم المؤسساتية؟

والحق **كما يرى المؤلف**: إنّ من اهداف الدراسة الاجابة عن ذلك السؤال، وببساطة شديدة، إنّه في الوقت الذي يمثل فيه القرار السياسي الخارجي الأمريكي ذلك الكل المعقد الناتج من طبيعة النظام السياسي الطوطمي الأمريكي المتموضع عبرَّ التاريخ الأمريكي، فإنّه يتميز باتجاه عام سائد يهيمن عليه في كل حقبة تاريخية، يتمثل بفردية الاختيار للقرار السياسي المناسب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من بين مجموعة السيناريوهات المطروحة كبدائل، ووحدة التنفيذ من الجميع بعد الاختيار. **ان وحدة التنفيذ تعني في القرار السياسي الخارجي الأمريكي انتهاء للتوازن الميكانيكي بين المؤسسات (الطواطم) في مرحلة صنع القرار إلى محصلة أو توازن ديناميكي في مرحلة إتخاذ القرار، والمتمثل بصلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تذوب فيه الارادات والرؤى المختلفة في إطار واحد يتموضع كليًا بالفعل عند التنفيذ، وذلك هو سبب وعلة استمرارية استقرار النظام السياسي الأمريكي، ومرونته منذ أكثر من قرنين، لأن ذلك الفعل يختزن وحدة الإرادة العامة.**

ويرى المؤلف: إنّ هناك جملة من الحقائق تغطي بعضها موضوع صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وبعضها الآخر موضوع إتخاذ القرار، وغيرها تنفيذ القرار. لذا يستنتج المؤلف مفهوم بنائي وفقًا لما تم شرحة في تفسير وفهم صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي واختياره: **مفهوم محصلة صنع القرار وفردية الاختيار ووحدة التنفيذ.** ذلك المفهوم يمثل محصلة التفاعل الواقعي وعلة استمرارية النظام السياسي الأمريكي لاكثر من قرنين، وباختصار، **فإنّ القرار السياسي الخارجي**

1- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص26.

الأمريكي يتميز بأنّه:

- مؤسساتي الصنع والاعداد (مؤسسات النظام السياسي الأمريكي الحكومية وغير الحكومية).
- أحادي الاختيار (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية).
- وحدة التنفيذ (كل المؤسسات تسهم بالتنفيذ بعد إتخاذه).

وبتعبير ديالكتيكي تمثل عملية صنع القرار الأطروحة، وتمثل فردية الاختيار الطباق، وتمثل وحدة التنفيذ التركيب. تلك الحركة الديناميكية الديالكتيكية يمكن أن نطلق عليها في عملية إعداد محصلة لصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي **بالبنيوية الديالكتيكية**، وتلك تنبع من طبيعة البنية المجتمعية وبنية النظام السياسي الأمريكي، حيث لحظ المؤلف وجود ثنائية فيما يتعلق بوجود المرجعية النهائية من عدمها، وهي وجود تلك المرجعية النهائية الثابتة والمستقرة في النظام المجتمعي الأمريكي، والمتمثلة بحرية الفرد المطلقة، وحرية رأس المال والنظام الرأسمالي، وعدم وجود مرجعية نهائية ثابتة في النظام السياسي الأمريكي، ويستنتج المؤلف إنّ عدم وجود مرجعية نهائية ثابتة للنظام السياسي الأمريكي في ظل مرجعية نهائية ثابتة ومستقرة هو مصدر قوة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن البنيوية الديالكتيكية هي بنيوية من ناحية القوى المؤسساتية الموجودة في النظام السياسي الأمريكي، وهي ديالكتيكية من ناحية المرونة في تبادل الادوار للقوى المهيمنة في النظام، وفي وحدة التنفيذ للنظام كله، فهي قوى متباينة في طبيعة الدور والموقف، **لذا فالتغيير الذي يحدث في النظام السياسي الأمريكي لا يحدث في بنية أو هيكلية النظام السياسي الأمريكي، وإنّما في ادوار ومواقف مكوناته. توازن القوى في البنية ليس توازن ميكانيكي، أي بمعنى إنها ليست مؤسسات منعزلة متعددة الإرادات في نتيجتها، وإنّما توازن ديناميكي بمعنى إنها تنتهي بمحصلة موقف وإرادة موحدَّة قابلة للتنفيذ، فهو قنطرة يمثلها رئيس الدولة وليس ميزان ذو كفتين تتوزع**

فيه القوى المؤسساتية، وبتعبير أدق اتخاذ القرار بعد صناعته هو إتخاذ موحّد يكتسب استجابة جمعية عند التطبيق، أي يتمثل بوحدة التنفيذ.

إنّ كل تعقيدات بنية مؤسسات النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وتناقضاتها تنتهي في التنفيذ عند إتخاذ القرار السياسي، وهنا تكمن مرونة النظام السياسي الأمريكي، **لذا يرى المؤلف إنّ أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الرئاسي الأمريكي سيؤدي حتمًا إلى انهيار النظام السياسي الأمريكي، لأنها الإرادة الموحِّدة للقرار السياسي، وانهيار تلك الارادة سيؤدي إلى تدفق وتمظهر الارادات المختلفة وتناحرها واستقلالها، أي بمعنى سيأخذ التوازن الميكانيكي للمؤسسات استقلاليته، وليس التوازن الديناميكي الذي تذوب فيه الإرادات المختلفة بـالإِرادة الموحِّدة، لذا فإنّ أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ستُمثل على المدى البعيد كعب أخيل[1] بالنسبة لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوية وموحدّة؛ فوحدة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها معلقة بين قوسين: (صلاحيات رئيس الدولة).** والحق: ان ما موجود فعلاً الآن عند الاختلاف والتباين لا يؤدي إلى إقالة أو إقصاء المؤسسة، وإنّما إقالة أو إستقالة رئيسها برئيس جديد يذوب في التوازن الديناميكي.

وانّ الولايات المتحدة الأمريكية تُدرك ذلك جيدًا، لذا فإنّ نائب الرئيس غير المنتخب يحل محل الرئيس في حالة شغور ذلك المنصب؛ نتيجة إقالة أو استقالة أو اغتيال الرئيس، بكل الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس المنتخب، مثالها الرئيس جيرالد فورد نائب الرئيس نيكسون بعد استقالته.

ولا تكمن القوة في النظام السياسي الأمريكي بوجود ايديولوجية قوية، وإنّما تكمن في قوة التدرُّجْ الهرمي بالبناء المؤسساتي للنظام السياسي على الرغم من وجود

1- يعود اصل مصطلح (كعب اخيل) إلى الميثولوجيا الأغريقية، والمصطلح يشير إلى نقطة ضعف مميتة على الرغم من كل القوة التي يمتلكها الشخص، والتي إن إصيبت تؤدي إلى سقوطه بأكملهِ.
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/كعب_أخيل

كل تلك المؤسسات الطوطمية في بنية النظام.

فإذا حللنا القرار السياسي الخارجي الأمريكي (موشوريًا) نستطيع ان نحدد دور المؤسسات إلى الوانها المختلفة المؤيدة والمعارضة، وتحديد حجمها واوزانها. ولكنها كلها تسهم في وحدة القرار وتنفيذه، مثلما تسهم الوان الطيف الشمسي بإنتاج اللون الأبيض.

فالمؤثرات الداخلية عادةً ما يكون لها دور حاسم في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، لأن السياسة لا تولد في فراغ اجتماعي على أن نكون حذرين من المبالغة في اهمية نفوذ جماعات المصالح، وفي ذلك السياق يطرح (شبلي التلحمي)[1] فرضية مقنعة مُؤداها:

«عندما يتعلق الأمر بالقضايا الدولية المرتبطة بالامن والمصالح الاقتصادية، فإنّها هي التي تهيمن على سلوك الدولة بغض النظر عن ما هية نظام الحكومة الداخلية »، والولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف عن غيرها في ذلك المجال، فمن بين فروع الحكومة كلها تميل الرئاسة لأن تكون متوافقة مع السياق الأوسع للمصالح القومية الأمريكية والحاجة إلى نظرة شاملة لحماية تلك المصالح، ففي حين يحاول كل فرع من فروع الحكومة أن يكون له مخططه الخاص مثلاً بشأن المنطقة العربية، فإنّ الرئيس هو الذي يقرر في النهاية طبيعة السياسات والمبادرات الأمريكية ومداها[2].

إن العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار تطرح بدورها خيارات متغيرة نتيجة لتغير الأوضاع الداخلية للدولة والأوضاع الخارجية التي تحيط بها، فالبنية الداخلية للدولة

1– أستاذ جامعي في العلوم السياسية. أمريكي من اصل فلسطيني، ويعمل مديرًا لبرنامج دراسات الشرق الأدنى، وأستاذًا مشاركًا للعلوم السياسية بجامعة كورنيل، وأستاذًا زائرًا لدراسة السياسة الخارجية بمؤسسة بروكنجز. راجع: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية على الموقع:
http://www.ecssr.com/ECSSR/Print/prf.jsp? Lang=ar & prfid=lprotile/profiles – 1314.xml.

2– الدكتور فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مصدر سبق ذكره، ص36.

وتغيير ميزان القوى بين مؤسساتها وطبيعة المشكلات التي تؤثر في الفرد والمجتمع، والحالة النفسية التي يعيش فيها افراد المجتمع، ومدى تعمق عدالة الأغراض محل الصراع، كل ذلك عرضة للتغييرات المستمرة، وكذلك الحال مع الأوضاع الخارجية إذ عادة ما تتغير شبكة العلاقات بين الحلفاء من حين إلى آخر؛ نتيجة تأزم أو انفراج الموقف الدولي في مكان آخر أو لتباين الأهداف بين الأصدقاء واختلافها وربما تضاربها[1] حتى تغيرّ نظام الحكم للدولة الحليفة يؤثر جذريًا في اتخاذ القرار، وذلك عندما كان شاه إيران حليف الولايات المتحدة الأمريكية في السلطة قبل العام 1979، حيث دعمت واشنطن بقوة برنامج الأسلحة النووية الايراني. فمعيار الادعاء اليوم يكمن في أن إيران ليست بحاجة إلى القوة النووية، حيث كتب هنري كيسنجر في صحيفة واشنطن بوست في العام 2005: « بالنسبة لدولة نفط رئيسة، مثل إيران، فإنّ الطاقة النووية هي تبديد للموارد »، في حين عندما كان كيسنجر وزيرًا للخارجية للرئيس جيرالد فورد منتصف السبعينيات من القرن الماضي أكد على أن: « إدخال القوة النووية سوف يوفر الاحتياجات المتنامية لاقتصاد إيران، ويحرر الاحتياطات النفطية المتبقية لتصديرها أو تحويلها إلى بتروكيمياويات »، وفي العام 2005، سألت (دافينا لينز) من صحيفة الواشنطن بوست كيسنجر بخصوص تغيير رأيه، فأجاب كيسنجر بصراحته المعهودة: (لقد كانت دولة حليفة)[2].

وقد تحدث كيسنجر عن ذلك بوضوح: بانّه لا يستطيع في خيارات السياسة الخارجية التخلي أبدًا عن الأمن القومي الأمريكي من أجل الفضيلة، وإن أي محاولة في النظر إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية كإدارة لشئون العالم، واستخدامها لفرض خياراتها، إذ مَثَلَ ذلك الموقف قد ينظر إليه من العالم على انه موقف هيمنة،

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص223.

2- نعوم تشومسكي، مداخلات، ترجمة: محمود برهوم ونوال القصار سرياني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص159.

ومن ثَمَّ يواجه بالمعارضة، وانّ الاعتماد الشديد على قيم الولايات المتحدة الأمريكية، والإعتماد الشديد على قوتها قد يطيحان بالقيم التي تدير سياستها، لذلك السبب هنالك صعوبة تجاه السياسات الخارجية التي تصوغها الايديولوجيات، ذلك أن الإيديولوجيات تميل إلى قيادة المجتمعات كأنظمة دولية تفوق طاقاتها، وانّ الانقسام الثنائي المزعوم للبراغماتية والأَخلاق يبدو خيارًا مضللاً، فالبراغماتية بدون عنصر أخلاقي تقود إلى فعالية فوضوية، أو وحشية، أو ركود، وانّ الإيمان الأخلاقي غير المقترن بإحساس من الواقعية يؤدي إلى الاستقامة الجامدة، والتعصب وزوال جميع القيود والتحفظات، لذا ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون براغماتية دومًا فيما يتعلق بأمنها القومي، ولا تتخلى عنه أبدًا من أجل الفضيلة[1].

ولبريجينسكي موقف مناظر لموقف كيسنجر من حيث إنّ بريجنسكي عارض الحرب على العراق في العام 2003، وأدان تلك الحرب قُبالة الملأ، وعدّها خطأ عملاقًا في السياسة الخارجية الأمريكية، وبإنّها فضيحة تاريخية واستراتيجية وأخلاقية، وانها تدمر شرعية الولايات المتحدة الأمريكية في كل انحاء العالم، وسوف تفاقم اللاإستقرار في المنطقة. لكن الأغرب والمريب هو تصريح لبريجنسكي في العام 1980، والحرب العراقية – الإيرانية كانت في مهدها: « ان المعضلة التي ستعانيها الولايات المتحدة الأمريكية من الآن وصاعدًا هي: كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش الحرب بين العراق وإيران، وتستطيع أمريكا عن طريقها تصحيح حدود سايكس – بيكو »[2].

1– هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص951.

2– محمد سويفي عبد الله، بريجينسكي وشيطنة سياسات أمريكا في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2013، ص174.

الفصل الثاني

دور المؤسسـات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

يتكون النظام السياسي من العديد من المؤسسات الاجتماعية التي تُعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن ذلك المجتمع والعمل على تنفيذها، وقرارات النظام السياسي ترتكز عادة على الشرعية العسكرية، والمتمثلة بفرض الخضوع لها بالقوة، وشرعية النظام قد تتباين بقدر كبير. فعلى سبيل المثال كانت شرعية النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية عالية جدًا، وقد انخفضت بقدر ملموس خلال حرب فيتنام المدة التي تلتها. وضعف شرعية النظام قد يكون سببًا في تحطيم المؤسسات السياسية وفشل السياسة العامة. وقد يكون فشل السياسة سببا في تراجع شرعية النظام[1].

إنّ كل نظام سياسي لديه مؤسسات أو وكالات أو (بُنى)، مثل الأحزاب السياسية، والبرلمانات، والدوائر الحكومية والمحاكم، والتي تقوم بأنشطه محددة، أو تنجز (وظائف)، والتي بدورها تمكن النظام السياسي من صياغة وتطبيق سياساته، وان كل من البنية والوظيفة هما مفاهيم أساسية في النظام السياسي؛ لأنه عن طريقهما يمكن معرفة كيف تؤثر السياسات في بيئتها الطبيعية والإنسانية، وكيف تتأثر بها[2]. ففي الشئون الداخلية يفرض الدستور وجود سلطة تنفيذية يحيط بها كونغرس تصعب السيطرة عليه بطبعه، ومحكمة عليا يستحيل إلى حد ما معرفة ما تشعر به أو تفكر فيه، والإقتصاد يكون في أيدي المستثمرين والمديرين والمستهلكين، وكذلك أيدي بنك الاحتياط الفيدرالي (إن لم يكن بالدستور فمن المؤكد بالتشريع والممارسة).

1– جابربيل إيه. الموند وجي. بنجهام باويل الأبن، السياسات المقارنة في الوقت الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص16.

2– المصدر نفسه، ص17.

وتتمتع الولايات بسلطة كبيرة، وجزء كبير من المجتمع المدني – الدين والصحافة والثقافة الشعبية والفنون – خارج سيطرة الرئيس، وهو ما اراده المؤسسون: شخص يتولى مسئولية البلاد. ولكن لا يحكمها، إلاّ أنّه عندما تواجه الولايات المتحدة الأمريكية العالم عِبرَ سياستها الخارجية، لا يكون هناك شخص أكثر نفوذًا من شاغل البيت الأبيض[1].

إن هناك من يعدّ بأن النظام السياسي الأمريكي جعل عملية إتخاذ قرار السياسة الخارجية مثل الميزان، وذلك بالسماح لمجموعة من الأطراف بأن تتداخل كلها مع بعضها بحيث يلقي كل منها بما لديه من تأثير في القرار المطلوب، فإذا رجحت إحدى الكفتين، فإن القرار يتخذ، وانّ من أهم تلك الأطراف: الرئيس، والكونغرس، والرأي العام، وقوى الضغط، وجماعات المصالح، والقوى الاقتصادية، وبسبب تلك العملية أصبحت قوة الرئيس نابعة من قدرته على الاقناع، وذلك الاقناع – حسب التعبير الذي استخدمه (تشارلز جونز) أستاذ العلوم السياسية بجامعة وسكنسون – قائم بدوره على الثقة، وهي الثقة التي تآكلت، فالرئيس حسب النظام الأمريكي يحتاج دائمًا كلما اراد أن يمرر قرارًا للسياسات الخارجية ان يقنع الكونغرس أولاً، والرأي العام ثانيًا، ويصبح الرئيس معوقًا سياسيًا لو انه فقد القدرة على الاقناع، وينتقل ذلك المرض من ثَمَّ إلى الدولة ذاتها، فتكون قدرتها على أن تمارس دورها كأقوى دولة في العالم قد تآكلت[2]، **لذا نرى: إنّه على الرئيس أن يتميز بصفة التكييف الجمعي للقرار الذي يختاره عن طريق نقله من مرحلة التوازن الميكانيكي إلى مرحلة التوازن الديناميكي من جهة، وقوة الارادة في إتخاذ القرار وتنفيذه من جهة أخرى**[3].

1– جورج فريدمان، الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، ترجمة: أحمد محمود، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016، ص61.

2– عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص170.

3– وأيضًا راجع رأينا، ص100.

وقد أدت المؤسسات في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهمًا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، سواء أكانت مؤسسات تنفيذية أم تشريعية، أم مؤسسات حكومية وغير حكومية، وهو ما سيتم دراسته في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأوّل

دور المؤسسات التنفيذية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

المطلب الأول

مؤسسة الرئاسة

قدم الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون) (خلال المدة من العام 1913 – وحتى العام 1920)، والذي يُعدّ أحد اشهر رجال الفقه الدستوري الأمريكي تعريفًا للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مرتكزًا في ذلك على رجحان ميزان رئيس الجمهورية في مجال السلطة التنفيذية، فقد عرفه: أنه: «النظام الذي يتقرر فيه لرئيس الجمهورية الرجحان في كفة ميزان السلطات، وأن النظام الأمريكي يوصف: بأنّه رئاسي؛ لكون الرجحان فيه للرئيس على سلطة البرلمان»[1]، وعن طريق ما تقدم يمكن القول: إنّ الدستور الأمريكي في العام 1787، أقام نظامه السياسي على أساس وجود رئيس منتخب من الشعب يرأس السلطة التنفيذية بإدارتها المتعددة، ويكون في الوقت ذاته مستقلاً عن السلطة التشريعية (الكونغرس) وغير مسئول قُبالته[2]، وتكمن المكانة البارزة التي يتمتع بها الرئيس في علاقته بالكونغرس بالتحول الجوهري الذي طرأ على وظائف الدولة منذ القرن التاسع عشر، وبتزايد أهمية السياسة الخارجية[3].

1– حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي: دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص283.

2– المصدر نفسه، ص283.

3– إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص163؛ والكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ←

إن سلطات الرئيس ومركزه يكسبانه مزايا كبيرة في التعامل مع الرجال الذين يريد إقناعهم، وكل سلطة هي ميزة له بالدرجة التي يكون فيها الآخرون بحاجة إلى سلطاته. فمن الفيتو إلى التعيينات، ومن العلنية إلى إعداد الميزانية، وغير ذلك من مسائل تتكون منها قائمة طويلة، فإنّ رئيس الجمهورية يسيطر على معظم المواقع الممتازة في النظام السياسي الأمريكي. فمن دون استثناء تقريبا يُدرك الرجال الذين يشاركون في حكم هذا البلد إنّه في وقت ما وبدرجة ما يتوقف قيامهم بأعمالهم، ومن ثَمَّ تحقيق أطماعهم في رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، وإن حاجتهم إلى ما يعمل الرئيس أو خوفهم مما يعمل لا بد وأن يتكرر وإن لم يكونا مستمرين بالفعل، وإن حاجتهم أو خوفهم هو الميزة التي ينعم بها[1].

إذ يُعدُّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رئيس الدولة الفعلي في مدة ولايته الانتخابية المحددة دستوريًا بأربعة أعوام، وتنبثق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها عن طريق السلطات الممنوحة للرئيس، والتي تشكل بمجموعها الإدارة الفيدرالية للدولة الأمريكية، أو ما يطلق عليه بـ (مؤسسة الرئاسة) التي خضعت في الحقب الزمنية المختلفة إلى عملية تطور وإعادة تشكيل مستمرين. وإذا جعل الدستور صلاحية الإدارة بيد الرئيس، فإنّ المعطيات السياسية والاقتصادية والدولية سوغت الحاجة إلى التوسع أو إعادة هيكلة المؤسسات التنفيذية بصفة عامة[2].

← الجزء الأول، ط4، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص343 – 347.

1– ريتشارد نيوستادت، سلطة رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة، ترجمة: الدكتور راشد البراوي، مؤسسة سجل العرب، 1963، ص59.

2– د. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص4.

ويترتب على خاصية ومدة الجهاز التنفيذي التي يتميز بها النظام الرئاسي الأمريكي النتائج الآتية[1]:

1- يُعدّ الوزراء في النظام الرئاسي الأمريكي مجرد مساعدين لرئيس الدولة ومنفذين لإرادته ورغباته؛ لأنه صاحب السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية والعملية. وهو ما يترتب على حتمية تنفيذ الوزراء لسياسة الرئيس دون معارضته.

2- في النظام الرئاسي الأمريكي غير موجود ما يسمى بـ (مجلس الوزراء)، ولا يكوّن الوزراء مجلسًا له إرادة جماعية مستقلة أو اختصاصات محددة، أي انّ كل وزير يعدّ رئيسًا إداريًا لوزارته يخضع خضوعًا تامًا لرئيس الدولة، وإذا ابدى أحد الوزراء رأيًا في مسألة معينة بناءً على طلب الرئيس، فإنّ ذلك الرأي لا يعدو أن يكون رأيًا استشاريًا غير ملزم قد يأخذ به الرئيس وقد يطرحه جانبًا وفقًا لارادته، وهو ما جعل الفقهاء يطلقون على الوزراء في النظام الأمريكي مصطلح (سكرتيرين) أو (أمناء).

3- جميع اختصاصات السلطة التنفيذية يتم مباشرتها من الرئيس وحده وليس عن طريق وزرائه، كما يتولى تعيين الوزراء وعزلهم؛ ونتيجة لذلك فإنّ المسئولية الوزارية تقوم لكل وزير على حدة قُبالة رئيس الدولة وحده، ومن ثَمَّ فلا تقوم المسئولية الجماعية للوزراء كما هو الحال في النظام البرلماني.

وقد جرى الاعتراف رسميًا في العام 1937، بمشكلة إمداد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالمزيد من المساعدة، وجاء في خلاصة تقرير لجنة للإدارة الإدارية[2]

1- حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص346 – 347.

2- كتبت لجنة براونلو (Brownloe) في العام 1936، بتقريرها الشهير عن تنظيم الإدارة: ((ان الرئيس يحتاج إلى المساعدة))، ومنذ ذلك الحين إنهالت (المساعدة) على منصبه على شكل أو صورة تسهيلات وظيفية من كل نوع، وكان ذلك التطور من الوضوح بحيث اطلق الباحثون عليه عبارة: ((الرئاسة التي تحولت إلى منظمة)). ريتشارد نيوستادت، مصدر سبق ذكره، ص215.

ما يلي: «الرئيس في حاجة إلى مساعدة»، وأُنشأ المكتب التنفيذي للرئيس بعد ذلك بعامين، وتمخض ذلك العمل في جوهره عن مقر مؤسسي يتكون من: عدد من الوحدات تسهل جمع المعلومات والسيطرة على السياسة، ومع مرور الزمن تحتم ان يتوسع المكتب التنفيذي للرئيس في وظائفه وموظفيه. فقد أُنشأ، مثلاً البيروقراطية من أجل السيطرة، وتحول العدد القليل من المستشارين في المكتب إلى مئات كثيرة من الموظفين المنظمين في مجالات السياسة الرئيسة التي تمثلها برامج الحكومة الاتحادية[1].

وللمكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي دور في النظام السياسي الأمريكي، إذ تم إنشاء ذلك المكتب في العام 1939، ضمن خطة إعادة تجميع المؤسسات (Reorganisation Act)، وبموجب الأمر التنفيذي (8248)، والصادر في 18 أيلول من العام 1939، أقر الرئيس الأمريكي الأسبق (فرانكلين روزفلت)[2] إنشاء المكتب التنفيذي وحدد وظائفه. وقد استمر الرؤساء الأمريكيون اللاحقون في إستخدام الأوامر التنفيذية والمبادرات التشريعية لإعادة تنظيم المكتب التنفيذي، ولجعل تركيبته متفقة وأهداف المكتب التنفيذي في أن يدعم الرئيس بالمجالات الآتية:

1- يجعل المكتب التنفيذي الرئيس على علم تام بأمور الدولة.
2- يساعد المكتب التنفيذي الرئيس في حل المشكلات الطارئة والتخطيط للمستقبل.
3- يقدم المكتب التنفيذي المعلومات للرئيس قبل إتخاذ القرارات.

1- تشارلز جونز، مصدر سبق ذكره، ص136.

2- فرانكلين روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامين (1933 – 1945)، عن الحزب الديمقراطي. كان روزفلت في حياته رجلاً سياسيًا وموضوع نقاش. اتهمه المحافظون بأنه قيّد حقوق الولايات والأفراد، وأصبح شيخًا عن الحزب الديمقراطي 1911، وعُين وكيل وزير البحرية في ولاية الرئيس ولسون، أصيب بالشلل في العام 1921، أقعده مدة عن السياسة، وبعد أن استعادت أطرافه جزءًا من نشاطها عاد إلى العمل السياسي. فاز في انتخابات العام 1932، على منافسه الجمهوري هومز، وأعيد انتخابه أربع مرات، أصيب بأزمة قلبية مات على أثرها في العام 1945. يُنظر: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص217 – 226؛ وللمزيد من التفاصيل يُنظر: Alan Brinkley, Franklin Delano Roosevelt, Oxford university Press, 2010.

4- يساعد المكتب التنفيذي الرئيس باعداد البحوث في المشكلات السياسية وتقديم البدائل.

5- يبت المكتب التنفيذي في الأمور المشابهة التي قد سبق للرئيس إتخاذ قرار فيها، ويتألف المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي من عدد كبير من الوكالات التابعة له، لذلك سوف تنتقي وكالات معينة لبحثها؛ نظرًا لأهميتها وخطورتها لمنصب الرئاسة الأمريكية[1].

فالرئاسة كمؤسسة لصنع القرار لا تشتمل على الرئيس فقط، وإنّما تشتمل أيضًا على ما يسمى مجازًا (البيت الأبيض)، واسمه في الأصل (المكتب التنفيذي للرئيس). وقد أدى التوسع في ذلك المكتب التنفيذي، والتوسع في دور الرئيس إلى التوسع في دور الرئاسة ككل ذلك ما أدى إلى زيادة سلطة الرئاسة، خاصة في الشئون الخارجية، وهناك عاملان أساسيان يؤثران في دور الرئاسة بعملية صنع القرار، وهما: النظام الدولي والإطار السياسي. فالنظام الدولي سواء كان ثنائي القطبية أم أحادي القطبية يفرض خيارات وتحديات محددة على السياسة الخارجية، كما يطرح رؤية لدور الدولة في المجتمع الدولي والسياسات الممكن إتباعها، كما يطرح شرعية (أو عدم شرعية) لسلوك الدولة، وذلك بالطبع يؤثر في قدرة الرئاسة على إقناع باقي المؤسسات بقراراتها وسياساتها. أما الإطار السياسي فهو يوضح كيف أن وجود نظرية مثل (نظرية الاحتواء) قدمت إطارًا شرعيًا لكثير من القرارات السياسية التي يصعب اتخاذها الآن في غياب ذلك الإطار الشرعي، زيادة على ذلك، فإنّ وجود سياسات حربية أو اقتصادية قد يقدم إطارًا شرعيًا لسياسة خارجية، ومن ثَمَّ يؤثر ذلك في العلاقة بين عوامل صنع القرار[2]. والجدير بالذكر: « إن الأطر عبارة عن

1- د. داوود مراد حسين، مصدر سبق ذكره، ص111.

2- نانيس مصطفى خليل: « الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية »، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (127)، يناير 1997، ص80 – 81.

بنى ذهنية تشكِّل الكيفية التي نرى بها العالم؛ ونتيجة لذلك فإنّها تشكِّل الأهداف التي ننشدها، والخطط التي نخططها، والكيفية التي نسلك بها، وهو ما يُعدّ ناتجًا جيدًا أو سيئًا لأفعالنا. ففي السياسة تشكّل الأطر التي تتبناها سياساتنا الاجتماعية والمؤسسات التي نشكّلها لتنفيذ السياسات، ومن ثَمَّ فإن تغيير أطرنا يشكِّل تحديًا لكل ذلك، فإعادة التأطير هو تغيير اجتماعي »[1].

أما فيما يخص سلطة الرئاسة، فإنّ الدستور يخول الرئيس الأمريكي سلطة واسعة في المجال الدبلوماسي، فهو الذي يحدد برنامج السياسة الخارجية، ويبرم الاتفاقات والمعاهدات الدولية، ويقوم بعملية التفاوض مع الـدول، وتعيين السفراء، والاعتراف بالدول الأخرى، واعتماد السفراء الأجانب بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الدستور يقيد القرار الدبلوماسي للرئيس بموافقة ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ في حالة عقد المعاهدات، وإقرار المجلس في ما يخص قرارات تعيين السفراء الأمريكيين بالخارج، والاعتراف بالدول الأخرى، إلاّ أنّ الرئيس يكون بمنأى في الواقع عن مراقبة مجلس الشيوخ لقراراته في مجال السياسة الخارجية باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية، ويعني الاتفاق التنفيذي اتفاق بين الرئيس الأمريكي ودولة أجنبية له قوة القانون، وتشكل تلك الاتفاقات النسبة الغالبة من الاتفاقيات التي تبرمها الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأجنبية[2]. فبين العامَّي (1946) و (1974)، تم عقد أكثر من (63000) اتفاقية رئاسية مقابل (411) معاهدة فقط، والمعاهدات تعقد من الرئيس. ولكنها تحتاج إلى موافقة الكونغرس، ومن المتعارف عليه: إنّ السلطة التنفيذية تسعى بصورة غير رسمية إلى أخذ المشورة من مجلس الشيوخ، في حين على العكس من ذلك تتجاوز (الاتفاقيات الرئاسية) الكونغرس

1– جورج ليكوف، لا تفكر في فيل: الخطاب السياسي بين المحافظين والتقدميين، ترجمة: طارق النعمان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص23.

2– منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص171.

بما يسمح للسلطة التنفيذية بممارسة الرقابة على السياسة الخارجية بدون الخوف من تدخل الكونغرس[1].

والحق إنّ الاتفاق التنفيذي (Executive Agreement) الذي يعرِّفه بعض الفقهاء بانّه: «الاتفاق الذي يتم بوساطة الرئيس أو بوساطة شخص من قبله، وتحت إشرافه ليكون ملزمّاً للولايات المتحدة الأمريكية » يُعدّ من أهم وأخطر السلطات التي يتمتع بها رئيس الدولة بالولايات المتحدة الأمريكية في المجال الخارجي، لأنها تمكن الرئيس من إبرام اتفاقيات سريعة مع الدول الأخرى تكون ملزمة لها دون الحاجة إلى مراعاة القواعد الشكلية المتطلبة في ابرام المعاهدات، والمتمثلة بالحصول على مشورة مجلس الشيوخ، والموافقة على ابرام تلك الأخيرة، وليس هناك نص في الدستور الأمريكي يقضي باختصاص رئيس الدولة بإبرام الاتفاقات التنفيذية مع الدول الأخرى، إلاّ أنّ الفقه الدستوري الأمريكي ابتدع ذلك الاختصاص من روح النصوص التشريعية التي تحدد سلطات الرئيس واختصاصه[2]، وان الرؤساء الأمريكيين الذين شغلوا منصب الرئاسة قد نظروا إلى سلطاتهم الدستورية بوجهات مختلفة، وفي ذلك الاتجاه يمكن التمييز بين نظريتين، الأولى ويتزعمها الرئيس الأسبق تيودور روزفلت (1901 – 1909)، وهي النظرية الموسعة للرئاسة ومؤداها: «ان الرئيس بصفته ممثلاً للأمة يقوم بأداء كل ما تتطلبه رفاهية الأمة مما لم يحضر عليه الدستور اداؤه صراحة ». وقد وضع الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت (1933 – 1945) تلك النظرية موضع التنفيذ، إذ طلب من الكونغرس الموافقة على منهجه لمواجهة الأزمة الاقتصادية[3] التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية في

1– د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مصدر سبق ذكره، ص72.

2– حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص352 – 353.

3– الأزمة الاقتصادية: يعدّ الكثيرين ان المدى الزمني للكساد العظيم قد امتد عشر سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية – فيما بين العام 1929، وحتى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعبئة للحرب ←

أواخر العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين. أما النظرية الأخرى فهي نظرية الرئيس الأسبق ويليام هوارد تافت (1909 – 1913) ومؤداها: «ان الرئيس لا يستطيع ان يمارس إلا السلطات التي يمكن أن تستند إلى سند معقول من نصوص الدستور أو تستفيد منها ضمنًا بحسبانها ضرورية لتنفيذها»[1]، وكان (إي. بندليتون هيرنج)[2] على حق عندما قال: أقمنا منصبًا للرئاسة يتمتع بسلطة كبيرة. لكننا جعلنا التحقيق التام لتلك السلطة يتوقف على التأثير، وليس على السلطة القانونية.

والحق، ان الدستور الأمريكي لم ينص صراحة على تميز مؤسسة الرئاسة، إلاّ أنّ تفسير الرؤءساء لصلاحياتهم، وعدم اعتراض المحكمة العليا بوصفها أعلى سلطة قضائية على ذلك هو ما أفضى إلى أن تتميز مؤسسة الرئاسة، وان عدم اعتراض المحكمة العليا بدا وكأنه تميز دستوري لمؤسسة الرئاسة[3].

ويتمتع رئيس الدولة في النظام الرئاسي الأمريكي بدور بالغ الأهمية سواء كان ذلك فيما يخص رسم السياسة الخارجية وتحديدها وتنفيذها واقعيّا على النحو الذي جعل سلطته في ذلك المجال تتفوق وتتميز عن سلطته في المجال الداخلي، ويمنح الدستور الأمريكي للرئيس سلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية، وذلك عن طريق الصلاحيات الدستورية أو الصلاحيات التي نشأت عن طريق العُرف

← العالمية الثانية في العام 1940، وقد بلغ هبوط الناتج القومي الإجمالي من (104,4) مليار دولار في منتصف العام 1929، إلى (55,6) مليار دولار في ربيع العام 1933، وفي العام 1933 كانت البطالة قد عمت نسبة تكاد تبلغ 25 بالمائة من القوى العاملة المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. يُنظر: إي. راي كانتربري، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص296 – 297.

1– د. داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي، مركز الكتاب الكاديمي، عمان، 2011، ص40 – 41.

2– E. Pendleton Herring, Presidential Leadership, Publisher: Rinehart and Company, New York, January 1940, PP. 2 – 3.

3– د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص14.

الدستوري، وإن كان الدستور لا يمنحها لرئيس الدولة وحده، وإنّما يشارك معه في ذلك الكونغرس بصفة عامة، ومجلس الشيوخ بصفة خاصة، وذلك عملاً على عدم تركيز تلك السلطة في يد رئيس الدولة وحده، فجعلوا له سلطة العمل في ذلك الشأن، وللكونغرس ومجلس الشيوخ خصوصًا سلطة الرقابة عليه في ذلك[1].

والحق لقد حاول الكونغرس الأمريكي فرض الرقابة على السلطة التنفيذية، وتأكيد سيطرته على إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج بعد التورط الأمريكي في ستينيات القرن الماضي في فيتنام. ولكن محاولاته تلك لم تنجح، وكان من أهمها محاولة صدور قرار سلطات الحرب في أواسط السبعينيات، إذ يدور محتوى ذلك القرار بخصوص الفقرة التي تنص على أنّ على الرئيس أن يُنهي استخدام القوات المسلحة خلال مدة (60) يومًا، ويمكن للكونغرس في أي وقت إصدار قرار بمجلسيه يأمر الرئيس بسحب القوات الأمريكية من إحدى مناطق النزاع الفعلي أو المحتمل. والحق إنّ قرار سلطات الحرب لا يقيد الرئيس، وإنّما يمنحه فرصة التدخل العسكري في أي مكان كان لمدة ستين يومًا. ناهيك عن صعوبة اجباره على سحب القوات العسكرية الأمريكية الذي يُعدّ مرفوضًا شعبيًا[2].

إن الصراع على السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية هو أوضح ما يكون في مجالات السياسة الخارجية، فالرئيس وإن كان له ثلاث سلطات؛ (كونه الرئيس التنفيذي والقائد العام للقوات المسلحة، وكونه كبير الدبلوماسيين)، إلاّ أن الكونغرس ينازعه على تلك الاختصاصات، ومثالها: إصداره قانون سلطات الحرب، ففي حين يحاول كل فرع من فروع الإدارة أن يكون له مخططه الخاص بشأن الشئون الدولية، فإنّ الرئيس هو الذي يقرر في النهاية طبيعة السياسات والمبادرات ومداها[3].

1- حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص346 – 347.

2- د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص29 – 21.

3- د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص24.

فالرئيس (كما يرى بريجينسكي) هو: النقطة البؤرية الضرورية من أجل تحديد المصلحة القومية في عالم محفوف بالأخطار، ومن غير المُفيد أن يحاول الكونغرس صياغة أسس السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا إذا أخذنا في الحسبان المصالح المتعارضة للمجموعات الإثنية والمهنية المختلفة، والحكومة المنظّمة بطريقة هرمية، والخاضعة في النهاية للرئيس وحدها يمكنها القيام بذلك – ومن أجل الأمن القومي يتعين عليها فعل ذلك[1].

لذلك اتجه واضعو الدستور الأمريكي بمؤتمر (فلادلفيا) في العام 1787، إلى ايجاد نوع من التعاون والتوازن بين السلطات الواسعة للرئيس ورقابة الكونغرس على النحو الذي يجعل كلا السلطتين قادرة على دفع السلطة الأخرى، ودرء مفسدتها، وخلقوا بذلك المبدأ المعروف في النظام الرئاسي، وهو: (الضوابط والموازنات)، ومن ثَمَّ أصبح الرئيس لا يستطيع حل الكونغرس، فضلاً على عدم مسئولية الرئيس سياسيًا قُبالة الكونغرس، ومنح الرئيس حق الاعتراض التوقيفي لكي يستطيع ان يوقف بعض اعمال الكونغرس ومن جهة أخرى منح مجلس الشيوخ بعض الاختصاصات السياسية التي تؤدي دورًا كبيرًا في مراقبة اعمال رئيس الدولة[2]. ويوضح الجدول (2) الآتي سلطات الرئيس والمراقبة في الكونغرس وفقًا للبنود الدستورية[3].

1– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص225.

2– حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص411.

3– تشارلز جونز، مصدر سبق ذكره، ص51 – 52.

جدول (2)

الرئاسة المنفصلة: سلطات الرئيس والمراقبة في الكونغرس (البنود الدستورية)

السلطات	المراقبة في الكونغرس
حق نقض مشاريع القوانين	إعادة النظر في القوانين، وإقرارها بموافقة ثلثي اعضاء المجلسين
عدم التوقيع على مشروع قانون	يصبح قانونًا في غضون عشرة أيام (تستثني منها أيام الأحد)
عدم التوقيع، وتأجيل جلسات الكونغرس	لا يتم الاستعانة بالكونغرس
القائد الأعلى للقوات المسلحة طلب رأي الوزارة	إعلان الحرب ورفع الروح المعنوية للجيش ودعمه، وتوفير الدعم اللازم للبحرية، وتنظيم القوات البرية والبحرية، واستدعاء الميليشيا وتنظيمها وتسليحها وفرض النظام عليها. ليس هناك اشتراط
تأجيل الأحكام ومنح العفو	لا يتم الاستعانة بالكونغرس
إبرام المعاهدات	مشورة ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين وموافقتهما
ترشيح السفراء والوزراء العموميين والقناصل وقضاة المحكمة العليا وتعيينهم	مشورة مجلس الشيوخ وموافقته
استقبال السفراء	ليس هناك اشتراط
ملء المناصب الشاغرة في اثناء انحلال مجلس الشيوخ	لا يتم الاستعانة بالكونغرس
إلقاء خطاب حالة الاتحاد	ليس هناك اشتراط
التوصية بمشاريع للكونغرس	ليس هناك اشتراط. (لكنها تتطلب موافقة الكونغرس لتصبح قانونًا)

السلطات	المراقبة في الكونغرس
الاجتماع بالمجلسين أو أحدهما، وفض الاجتماع في حالة الاختلاف	لا يتم الاستعانة بالكونغرس
الاخلاص في تنفيذ القوانين	ليس هناك اشتراط
ترشيح نائب للرئيس في حالة فراغ المنصب (التعديل الخامس والعشرين)	أغلبية الأصوات في المجلسين

المصدر: تشارلز جونز، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ترجمة: محمد أحمد السيد حرفوش، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص51 – 52. (معلومات جمعها المؤلف من بنود دستور الولايات المتحدة الأمريكية).

إذ يُعدّ الرئيس الأمريكي هو اللاعب الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية، وهو المسئول الأول عن إدارة وتنفيذ الشئون الخارجية لبلاده، ويساعده في ذلك مجلس الأمن القومي في وضع السياسة الخارجية، وفي تزويده بالخبرة والمعرفة والاستشارات اللازمة والضرورية، والتي من شأنها أن توفر آلية صنع وتنفيذ مفردات تلك السياسة، إذ تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بشخصية الرئيس ومقدرته وفلسفته وطريقة تفكيره في أي مرحلة من مراحل إدارته للبيت الأبيض، وبذلك تعكس السياسة الخارجية لمسات الرئيس الشخصية وتوجهاته في التعامل مع تفاصيل تلك السياسة[1]، ومهما بلغت الثغرات في المعلومات التي يتلقاها الرئيس، ومهما كانت مشاغله، ومهما كانت القيود التي تفرضها عليه تعهداته السابقة، ومهما قلت موارده من المعرفة، فلا بد للرئيس أن يتخذ قراراته[2]. وبديهي أن يكون لخبراء السلطة تأثير مباشر في تحديد الأولويات وترتيبها في مسائل السياسة الخارجية،

1– د. صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، شركة الاحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015، ص26. وينظر: الدكتور ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص162.

2– ثيودور سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص71.

وكيفية تصوير تلك المسائل والمعلومات التي تقدَّم للرئيس لمساعدته على الاختيار بين البدائل المتاحة للتعامل مع الأزمات، إذ يتراوح حجم ذلك التأثير من مستشار إلى آخر[1]. ولكن مهما تعددت مصادر المشورة، فإنّه عندما تحين اللحظة الحاسمة، لحظة مواجهة الحقيقة، لا يكون هناك مجال لتعدد الآراء، ولا يبقى سواء شخص واحد يتخذ القرار بمفرده، ويتحمل مسئوليته، ذلك الشخص هو رئيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ويرى المؤلف إنّه عندما نستقرأ مواقف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ونستنطق جزئياتها فلا يمكن وصف ارادة الرئيس بانّها ارادة مطلقة، وكذلك لا يمكن وصفها بأنّها إرادة نسبية. ولكن يمكن وصفها بانّها ابعد عن النسبية واقرب إلى المطلقة؛ لأنها محددة بعوامل موضوعية قهرية تختص بطبيعة منصب الرئاسة ذاته، وأهمها طبيعة وآلية العملية الانتخابية، مع الايحاء بانّ قبول تلك العوامل هي من متبنيات الرئيس ذاته أو هي عقيدته. تلك المرونة في الحركة ما بين نسبية ومطلقية ارادة الرئيس لا تختص بقوة العوامل أو المؤثرات الموضوعية، وإنّما بقوة الإرادة الذاتية للرئيس[3].

المطلب الثاني

مجلس الأمن القومي

مجلس الأمن القومي هو الوكالة الرئيسة داخل الحكومة الأمريكية المختصة بصياغة السياسات الخارجية والأمنية الرفيعة المستوى، وتنسيق عمل الإدارات المختلفة المعنية بصنع تلك السياسات، وهو يمثل منبرًا يناقش فيه الرئيس الأمريكي

1– فرانك هارفي، تفسير حرب العراق: نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الادلة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص133.

2– ثيودور سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص73.

3– راجع: البنيوية الديالكتيكية، ص100.

للشئون الخارجية والأمنية مع كبار مستشاريه، وعن طريق جمع أولئك المستشارين في لجنة واحدة يسهل التنسيق بين انشطتهم، وتأسس المجلس بموجب مرسوم الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق ترومان في العام 1947[1]؛ وذلك بسبب تزايد المشكلات مع الاتحاد السوفييتي في ذلك العام (1947)، وظهور الحاجة لوجود جهاز مركزي يتولى مهام تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قام الكونغرس بإصدار قانون الأمن القومي، وبموجب ذلك القانون تم إنشاء (مجلس الأمن القومي) و(وكالة المخابرات المركزية)، واعادة تشكيل وزارة الدفاع على اسس مركزية. ولقد استهدف الجزء الأول من القانون إنشاء جهاز تابع للرئاسة يكون في مقدوره رسم سياسة خارجية متعددة الجوانب والأهداف، وقادرة على حماية مصالح أمريكا القومية. أما الجزء الثاني فقد استهدف إنشاء جهاز لجمع المعلومات السرية، والتنسيق بين اجهزة المخابرات المتعددة، وتقديم التقارير والتوصيات للرئيس لمساعدته على صياغة وإدارة سياسة أمريكا الخارجية، واستهدف الجزء الثالث تحقيق التكامل بين الفروع المختلفة للقوات المسلحة، وإخضاعها لقيادة مركزية، كما تُشير الدراسات المختلفة، وأظهرت أساليب وأدوات تعامل أمريكا مع الحرب العالمية الثانية الحاجة لإنشاء تلك الأجهزة، وذلك من أجل تجاوز سياسة رد الفعل، والاضطرار إلى اللجوء في الترتيبات المؤقتة، وهي السياسة التي طغت على مواقف وتصرفات الحكومة الأمريكية في اثناء تلك الحرب[2]، إذ يُعدّ مصطلح (الأمن القومي)[3] الإقرار بأنّ قضايا الدفاع والمخابرات والدبلوماسية هي قضايا مترابطة

1- بول روبنسون، قاموس الأمن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص194.

2- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص60.

3- يرى د. حامد ربيع: إنّه لا يجوز ان يختلط مفهوم (السياسة الخارجية) بنظرية الأمن القومي؛ لأنها تمثل الحد الأدنى الذي تستطيع دولة معينة ان تسمح به في حماية وجودها الذاتي، ويرى كذلك: ان الأمن القومي لا يتجه نحو السياسة الخارجية فقط، بل يتناول أيضًا السياسة الداخلية، وهكذا نرى: ←

ومتكاملة، وان اللجوء إلى استخدامها هو استخدام لأساليب متعددة لخدمة هدف واحد هو حماية وتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القومية، لذا جاء قانون الأمن القومي ليُقيم الأجهزة القادرة على تحقيق التناسق والتكامل المطلوبين بين المؤسسات الحكومية المعنية، وليحدد الأطر لكيفية صناعة سياسة أمريكا الخارجية من ناحية أخرى، وكان صدور القانون بمثابة اعتراف بدور الرئاسة في إدارة السياسة الخارجية وبقدرتها دون غيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى على رسم سياسة متعددة الجوانب والأهداف، وقادرة على حماية مصالح أمريكا القومية[1].

أما تاريخيًا، فقد كانت آلية صناعة القرار في السلطة التنفيذية للولايات المتحدة الأمريكية تتبع واحدًا من ثلاثة أنماذج عامة توصف بمصطلحات: (الآلية التنافسية لصناعة القرار، والآلية الجماعية، والآلية الرسمية)، يتولى الرئيس تحديد نمط آلية صناعة القرار على وفق الخيارات المفضلة لديه لأسلوب الإدارة، وينطبق مصطلح (آلية صناعة القرار) على الكيفية التي يختار بها الرئيس الحصول على معلوماته وتوصيات مستشاريه، وليس على الكيفية التي يصنع بها القرار فعليًا. وقد استخدم الرئيس الأمريكي الأسبق (فرانكلين روزفلت) الآلية التنافسية لصناعة القرار، حيث كان يعتمد تشجيع المنافسة والتعارض بين أقطاب حكومته بحيث تصل إلى مكتبة القرارات المهمة، وكان يحرص على الاطلاع على جميع وجهات النظر، وعلى اكبر قدر من المدخلات. أما الآلية الجماعية لاتخاذ القرار، فهي تعتمد على وجود فريق متفاهم بحيث يشعر كل فرد في الفريق بالارتياح تجاه الآخر، ومع أن الرئيس يظل الشخص الأول بين اعضاء الفريق المتساوين، فإنّ ذلك الانموذج يشجع على تبادل الافكار بحرية وانفتاح بين اعضاء الفريق، وقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق

← ان الأمن القومي بجانب القيادة يصير كل منهما من ناحية معينة أداة من أدوات الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. يُنظر: (د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، بلا، ص29).

1- المصدر نفسه، ص61.

(جون كيندي) يستخدم ذلك الإنموذج، حيث تبين إنه مناسب لشخصيته، وكذلك كان الرئيس يشارك في التفاصيل ويتمتع بالخبرة الشخصية، فضلاً على أن السمات الأربع: (التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض) في البيئة الإستراتيجية الحديثة دفعت على نحو متزايد وباطراد الرؤساء نحو تبني أسلوب الآلية الرسمية، إذ يعتمد ذلك الأنموذج على البنية الرسمية الحازمة المصممة لضمان رفع القرارات المهمة والمعلومات الجوهرية إلى الرؤساء، في حين يتم حل القضايا الصغرى ضمن اطار البيروقراطية بوساطة قرارات تتَّخذ على مستويات أدنى، ومع أن الرؤساء استخدموا ترتيبات مختلفة قليلاً، وأعـادوا تسمية وترميم الإجـراءات لتتلائم واسلوبهم وخياراتهم المفضلة، فإنّ الآلية الرسمية لا تزال جوهريًا على حالها، والآلية الرسمية هي المعروفة باسم مجلس الأمن القومي (NSC)[1].

أما فيما يخص نوع المسائل التي تحال إلى البيت الأبيض ليتخذ فيها قراراته، فليس هناك طابعًا معينًا يحدد نوع تلك المسائل، وفي ذلك المجال قال الرئيس الأسبق ايزنهاور للرئيس الأسبق كيندي، وكان على حق في قوله ذاك: «لن تُحال إليك مسائل سهلة بوصفك رئيسًا للجمهورية؛ لأن المسائل السهلة تحسم عادة على المستويات الأقل »[2]، حيث يجري في البيت الأبيض: « تشحيم العجلات التي يصدر عنها الصرير »[3].

وقد استطاع مجلس الامن القومي إثبات وجوده كأهم مركز لصنع القرار السياسي الخاص بالقضايا الدولية والأمنية، والمهمة الأساسية للمجلس تقوم في

1- هنري إي. إكسيليس، البيئة المحلية، في كتاب: الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تحرير: هاري أر. يارغر، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة 43، أبو ظبي، 2011، ص173 – 174.

2- ثيودور سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص32.

3- المصدر نفسه، ص33.

العادة على جمع المعلومات التي تصله من وزارة الدفاع والخارجية والمالية والتجارة ووكالة المخابرات المركزية وتحليلها وتنسيقها والتوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وتشمل مهام المجلس التأكد من صحة البيانات المختلفة، خاصة السرية منها، وتحديد الفرص المتاحة للتحرك على الساحة الدولية، وتعريف النواقص في السياسات المعتمدة، وتقديم المشورة للرئيس بناءً على دراساته وقناعاته، خاصة في اثناء الأزمات الدولية الطارئة، لذا يُعدّ مجلس الأمن القومي أهم الأجهزة التي يعتمد عليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لإمداده بالمعلومات الدقيقة والكافية عن القضايا الأمنية والمشكلات الدولية، إلاّ أنّ ذلك لا يعني إنّ المجلس قام باستمرار بدور صانع السياسة الخارجية، أو انه أصبح المرجع الذي لا ينازع بشأن القضايا الدولية والأمنية؛ وذلك لأن علاقة المجلس بوزارة الخارجية إتصفت باستمرار بالتنافس وتنازع الصلاحيات[1].

إن مجلس الأمن القومي وهيأته يُعدّان من أهم الهيئات الاستشارية التي يرجع إليها الرئيس الأمريكي في المسائل الخاصة بالسياسة الخارجية والأمن القومي، زيادة على الرئيس ونائبه، حيث يضم ذلك المجلس: وزراء الخارجية والمالية والدفاع، ويحضر جلسات ذلك المجلس رئيس أركان القوات المسلحة ومدير وكالة المخابرات المركزية بصفة استشارية، فضلاً على ذلك يتم تعيين رئيس مجلس الأمن القومي بقرار من الرئيس نفسه، ومن غير حاجة إلى أخذ موافقة الكونغرس. ولعل أسماء الشخصيات التي عملت في وظيفة رئيس مجلس الأمن القومي خير دلالة على الوزن الكبير الذي يتمتع به ذلك الرئيس في السلطة التنفيذية الأمريكية. فعلى سبيل المثال تم تقليد (هنري كيسنجر) في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيسكون، وزبيغينو بريجنسكي في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر ذلك المنصب[2]، وفي

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص62.

2- إميل هوبنر، مصدر سبق ذكره، ص167.

عهدهما أصبح مستشار الأمن القومي أهم من المجلس نفسه، مما حول المجلس إلى جهاز في خدمة المستشار وليس في خدمة الرئيس الأمريكي؛ لذلك أصبح مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، خاصة كيسنجر في عهد نيكسون لسان حال الرئيس والمستشار الأول له في مجال السياسة الخارجية والقضايا الأمنية. فعلى سبيل المثال قام كيسنجر باستغلال موقعه بالقرب من الرئيس نيكسون في اثناء حرب اكتوبر في العام 1973، بتقوية مركزه لدى إسرائيل، وكسب ثقة بعض الحكام العرب، خاصة الرئيس أنور السادات، إذ في حين وعد الإسرائيليين بالتجاوب مع طلباتهم وإرسال الإمدادات العسكرية التي كانوا بحاجة إليها، حاول إيهام بعض العرب: بأنّه قام بتأخير نقل المعدات الحربية إلى إسرائيل، وذلك طبعًا من أجل الحفاظ على علاقته ومصداقيته لدى بعض الحكومات العربية[1]. وقد كان دور كيسنجر كمستشار للأمن القومي القيام بمهمة مزدوجة أولاهما القيام بدور (ساعي البريد) في توجيه الخيارات المرفوعة إلى مكتب الرئيس أو منه إلى هيئة مجلس الأمن القومي لإعادة تحليلها ثانية، وثانيتهما أن يقوم بدور مستشار الرئيس في قضايا السياسة الخارجية كلّما استعان الرئيس بآرائه. عبّأ كيسنجر، لمساعدته في أداء دوره المزدوج ذلك، هيئة مكافحة من الخبراء في السياسة الخارجية، وكانت الهيئة، رغم روابط كيسنجر بجامعة يتوافر فيها عدد كبير من الأساتذة الأكفاء. غير مستوردة بالجملة من كامبردج، بل جاءت مزيجًا من الإمكانات البشرية ذات الخبرات المهنيّة المتنوّعة. فقد استخدم عددًا من المثقفين من خارج ملاك الحكومة. ولكن معظم الذين استعان بهم كانوا من ضمن اطار البيروقراطية: بعضهم من موظفي البنتاغون ذوي التوجه السياسي، وبعض العاملين في وزارة الخارجية من ذوي المراس سواء كانوا من الموظفين أم المنظّرين أم التقنيين من بقايا العهود السابقة. وقد اختارهم كيسنجر لكفاءاتهم لا لمواقعهم السياسية[2]،

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص65.

2- مارفين كالب، وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975، ص53 – 54.

فضلاً على مستشار الأمن القومي بوصفه هو المنسق بين الأجهزة المختصة، لذا فإنّ قوته مستمدة من العلاقة التي تربطه برئيس الدولة، وهو على اتصال يومي بالرئيس. لكي يوجز له الخطط المهمة؛ بعدِّهِ مصب المعلومات الرئيس الذي باستطاعته ان يؤثر في مجرى الأحداث، ويتولى مستشار الرئيس لشئون الامن القومي مهام (مكتب التخطيط) (Planning Board)، والمنسق بين المكاتب ومجلس الأمن القومي، لذلك باستطاعته ان يثير بعض القضايا ذات الشأن التي يراها جديرة بالنقاش، وعليه عند بعضهم وظيفة المستشار تلك تفوق وتطغى في اغلب الأحيان على وظيفة وزير الخارجية، إذ يُعزى ذلك للعلاقة بين المستشار والرئيس، ويتفاوت الرؤساء في مدى اعتمادهم على مجلس الأمن القومي، فعندما تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي الرئاسة في العام 1961، سعى ألاّ يكون ذلك المجلس جهاز بيروقراطي يضع نفسه في قمة العمل السياسي، وإنّما ينبغي أن يكون مجلس الأمن القومي ميدانًا للقاء والعمل السياسي، وللقاء الأصدقاء بين الرئيس ومستشاره لمواجهة المشكلات السياسية، ووضع الحلول الناجعة لها[1]. وقد اعتمد الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون على مجلس الأمن القومي بدرجات متفاوتة، غير أن الاتجاه العام كان نحو ازدياد أهمية دور المجلس، وزيادة عدد أعضائه المساندين لسياسة حكومة البيت الأبيض[2].

حيث تم تصميم مجلس الأمن القومي والهياكل المساندة له بقصد رفع المعلومات والقرارات التي يجب إتخاذها في نهاية المطاف على مستوى البيت الأبيض، ولكي يقوم المجلس بمهامه، ثمة عدد من الموظفين الدائميين، وتم إنشاء عدد من اللجان، ويتولى الرئيس مهمة تنظيم موظفي مجلس الأمن القومي، وتحديد عدد اللجان، ونوعها، وأهدافها، وذلك يُعدّ أحد مهامه الأولى في المكتب البيضاوي، فضلاً على

1– د. داوود مراد حسين، مصدر سبق ذكره، ص120.

2– هاري أر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة (43)، أبو ظبي، 2011، ص176.

أنّ مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، والموظفون المساعدون لأعضاء مجلس الأمن القومي يُعدّون جزءًا من المكتب التنفيذي، ويتمتعون بمزايا الشخصيات التنفيذية في تعاملهم مع الكونغرس[1].

إن علاقة الرئيس بمستشاره لشئون الأمن القومي من جهة، ومدى رغبة البيت الأبيض في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل مباشر من جهة أخرى، حددت مدى انخراط المجلس في صنع السياسة الخارجية، وطبيعة دوره في إدارة بعض جوانبها المهمة والسرية، فمثلاً اتجه كل من الرئيس نيكسون والرئيس كارتر إلى تولي مهام إدارة السياسة الخارجية بشكل مباشر، إذ قاما بالاعتماد على مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي اعتمادًا كبيرًا. فقد قام نيكسون بتكليف هنري كيسنجر باداء مهمة بدء الحوار مع الصين الشعبية، واعتمد عليه في إدارة المفاوضات السرية مع حكومة فيتنام الجنوبية. أما كارتر فقد كلف زبيغنيو بريجنسكي بعد استلام الحكم مباشرة في العام 1977، بإعادة تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، وتحديد أهدافها للسنوات الأربع الآتية، كما اسند إليه فيما بعد مهمة شرح سياسة الرئيس في مجال العلاقات الدولية للشعب الأمريكي[2]، وفي المقابل إتجه الرؤساء ايزنهاور وجونسون وفورد إلى الابتعاد عن الخوض في ملابسات إدارة السياسة الخارجية، حيث تركوا أمر تلك القضايا لوزراء الخارجية، لذلك يمكن القول أنّ اتجاه الرئيس الأمريكي إلى إدارة الشئون الخارجية بنفسه يصاحبه في العادة تألق نجم مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، وتراجع أهمية وزير الخارجية، وفي المقابل يصاحب ابتعاد الرئيس عن تولي مهام إدارة السياسة الخارجية بشكل مباشر تزايد أهمية وزير الخارجية ودور وزارة الخارجية، وتراجع أهمية مجلس الأمن القومي ورئيسه، إذ تُشير التجربة

1– هاري أر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ص177.

2– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص62.

الأمريكية إلى تراجع أهمية مستشاري الرؤساء ايزنهاور وجونسون وفورد لشئون الأمن القومي، وتألق نجم وزراء خارجيتهم جون فوستر دالاس، دين رسك، وهنري كيسنجر على التوالي، كما تشير أيضًا إلى تراجع أهمية وزراء الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل: وليام روجرز وسايروس فانس خلال مدَّتي حكم الرئيس نيكسون وكارتر، وتصاعد أهمية كل من: كيسنجر وبريجينسكي مستشاري الرئيس لشئون الأمن القومي[1].

إذ يرى هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق: إنّ مواصفات وظيفة مستشار الأمن القومي لا يمكن ترجمتها إلى مسئوليات لوزير الخارجية بالسهولة التي يمكن أن يعتقدها بعض أصحاب المناصب، وذلك لأن مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي يُعدّ من خلق الرئيس نفسه، حيث يعمل كليًا بتخويل من الرئاسة، فهو يترأس هيئة مجهرية صغيرة من الموظفين، إذ تُعدّ مهمته كما هي مصممة أصلاً لتقديم النصح للرئيس فيما إذا كانت الوكالات والوزارات الخاصة بالشئون الخارجية في الحكومة قد وضعت قُبالته المعلومات والفعاليات الملائمة، وفي العادة يقوم المستشار الأمني بما هو أكثر من ذلك طبعا. فقربه الموقعي من المكتب البيضاوي يغري الرئيس باستخدام مستشاره الأمني كي يكون حلال مؤتمن للمشكلات (ولعل علماء النفس سيفسرون يوما ما السبب الذي يجعل القرب الموقعي من المكتب البيضاوي يعطي المرء مثل تلك المزية على موظفين لا يبعدون أكثر من مسافة عشر دقائق في السيارة)، وبالمقابل فإنّ المستشار الأمني إنّما هو إنسان يبحث كغيره عن المكانة، ولا يختلف إلاّ في كونه يعي إنّ سلطته تعتمد على مقدرته في اظهار نوع فريد من الفائدة والنفع، وما دام ان مسئوليته الوحيدة هي تلك التي يكلفه بها الرئيس، فإنّ بوسعه أن يأخذ الأمر من (زاويته الكبيرة)، فهو قادر على عرض تحليلاته الجيبولوتيكية دون أن يحجبه عن ذلك سيل المشكلات التفصيلية والملحة

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص63.

التي تكون دائمًا من نصيب وزير الخارجية، وإذا ما كانت لديه المهارة الكافية، فإنّ باستطاعته ان يضع نفسه بالنقاشات البيروقراطية في موقع قريب من ميول الرئيس، تلك الميول التي تكوّن لديه الفرصة في العادة أن يعرفها بشكل أوثق من منافسه في منطقة فوغي بوتوم[1][2].

والجدير بالذكر فقد كانت المعنويات لدى موظفي مجلس الأمن القومي تحت رعاية كيسنجر عالية جدًا، إذ إنهم ينظرون إلى انفسهم بمثابة نخبة تم اختيارها بدقة بالغة ليس على أساس المحسوبية التي تلي الانتخابات، وانما كانت حصرًا على أساس خبرتهم في الشئون الدولية، وفي إعداد السياسة الخارجية، فثمانية من موظفي المجلس البالغ عددهم ما يقارب الثلاثين، كانوا يحملون شهادات الدكتوراه، وثمانية آخرون كانوا قد عملوا في وزارة الخارجية، كما أن ستة آخرين هم موظفون سابقون منذ عهد إدارة جونسون. وقد طُلب منهم الاستمرار في مناصبهم، وجاء البعض منهم من البنتاغون، وآخرون من وكالة المخابرات المركزية والوسط الاكاديمي، وكان العديد منهم ديمقراطيين يحملون كراهية عميقة تجاه الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون). لكن كيسنجر اقنعهم منذ البداية بانّ مجلس الأمن القومي في عهده سيكون فوق الانتماءات الحزبية[3].

أما بريجينسكي فقد أشار إلى أن هناك جانب يستحق الذكر فيما يخص مستشار الأمن القومي، فالغالبية العظمى من الناس لا تدرك حجم الاوراق الآتية إلى الرئيس من الناس، ولا تدرك حجم الاوراق الآتية إلى الرئيس من وزير الخارجية ووزير الدفاع، ووكالة المخابرات المركزية، فضلاً على ما يأتي من المجلس العامل

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف، مصدر سبق ذكره، ص705.

2– فوغي بوتوم: الحي في واشنطن الذي يقع فيه مبنى وزارة الخارجية.

3– سيمور هيرش، ثمن القوة: سنوات كيسنجر في البيت الابيض، ترجمة: العميد خالد إسماعيل الصفار والعميد عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، (بلا)، ص61 – 62.

مع مستشار الأمن القومي، ومن المشكلات التي تواجه المستشار هي أن لا يكون مجرد ساعي بريد، لأن الأوراق تأتي من وزير الخارجية، وعليها عبارة تقول: خاص بالرئيس (For the President)، وذلك لا يمكن التصرف فيه، لذا يجب أن تكون لديه قدرة مع موافقة الرئيس ان يميز بين ما يجب أن يذهب للرئيس مباشرة، وما يمكن أن يتعامل معه نيابة عن الرئيس في ثقة من أنه يعرف باسلوب أو آخر تفكير الرئيس[1].

المطلب الثالث

وزارة الخارجية

منذ تأسيس وزارة الخارجية الأمريكية في العام 1789، وانّ وزير الخارجية يُعدّ الموظف الأعلى في الحكومة، والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية، حيث تعود وزارة الخارجية الأمريكية الحديثة إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون (روجرز) لعام 1924[2]؛ ونتيجة لذلك القانون فقد أصبح

1ـ Zbigniew Brzezinki, Brent Scowcroft, Op. Cit، P. 264.

2ـ لفتت صحيفة الواشنطن بوست إلى أن قانون (روجرز) اسس جهاز الخارجية الأمريكي في العام 1924 ليكون جهازًا محترفًا للدبلوماسية قائم على أن يحظى بميزات، وان الهدف الاساس من وراء ذلك القانون الذي أجازه الكونغرس، والذي أدى إلى دمج العمل الخارجي، والعمل القنصلي تحت مظلة وزارة الخارجية هو: وقف الممارسة التي كانت سائدة عندئذ، والتي ترى في منصب السفير، واحدة من المكافآت السياسية التي يقدمها الرؤساء لمؤيديهم. ففي مذكرة بتاريخ 16 مايس من العام 1925، أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى أن التعيين السياسي لمنصب السفير يجب أن ينحصر في عدد محدود من الأشخاص الذين يمكن أن يقدموا إضافات حقيقية للعمل بالوزارة. راجع:
د. احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار، مصدر سبق ذكره، ص533؛ ومحجوب الباشا، سياسة التمكين في الخارجية الأمريكية بتاريخ 20 شباط 2014 على الموقع:
http://www.hurriyatsudan.com/?p=143616.
وصحيفة الدستور بتاريخ 17 كانون الثاني من العام 2014، واشنطن بوست: الرؤساء الأمريكيون يتعدون على دور وزارة الخارجية، على الموقع:.http://www.dostor.org/178524

للولايات المتحدة الأمريكية، ولأول مرة سلك دبلوماسي (محترف)، وان السلك الدبلوماسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية معيّن على أساس الكفاءة، وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية[1].

حيث تُعدّ وزارة الخارجية من أهم الوزارات في الإدارة الأمريكية، فهي الجهاز التنفيذي الذي يتولى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وإدارة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدبلوماسي[2]، إذ يقوم بمساعدة وزير الخارجية في أداء مهامه جهاز بيروقراطي ودبلوماسي مكوَّن من عدد من الموظفين يبلغ (28) ألف و (53) موظف؛ منهم (1167) موظفًا في السلك الدبلوماسي، و (7802) من رعايا دول أجنبية، و (8784) موظف في السلك المدني[3]. أما تقليديًا، فإنّ كل من: وزارة الخارجية ووزارة الدفاع مرتبطتان بالقوة العسكرية، إذ تعطي القوة العسكرية دورًا للدبلوماسية، والدبلوماسية تحاور القوة العسكرية لتخرج بنجاح سياسي. ولكن كلاً من تلك الأطراف يبالغ في الدفاع عن الأشياء التي يعدّها منطقة نفوذه، وتظهر نزاعات معرقلة بين الوزراء والمؤسسات[4]، حيث تحاول وزارة الخارجية على العكس من وزارة الدفاع ومجلس الامن القومي جعل السلطة التنفيذية تستجيب للديناميات الإقليمية المعقدة، وإلى افضل السبل لمعالجتها، وعلى سبيل المثال فيما يتصل بالصراع العربي – الإسرائيلي فقد دعت وزارة الخارجية منذ البداية إلى حل شامل يأخذ بالحسبان مصالح مختلف الخصوم ومخاوفهم وحقوقهم، وليس مصالح

1– د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، مصدر سبق ذكره، ص57.

2– د. هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي (1967 – 1973)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص152.

3– وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع: /https://ar.m.wikipedia.org/wiki الويكيبيديا.

4– ماري أر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجع محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص173.

إسرائيل فقط، وكذلك فإنّ وزارة الخارجية حذّرت من النظر إلى الصراع كجزء من الصراع بين الشرق والغرب، مؤكدّةً بدلاً من ذلك على جذوره المحلية[1].

فقد تعرض (جيمس بيكر) وزير خارجية الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش لعاصفة من الاتهامات، حتى لقد زعم بعضها ان بيكر كان معاديًا للسامية بعد أن تحدى حكومة الليكود أن تظهر حسن النية في (عملية السلام)، وكان الهدف هو وضع بيكر في موضع الدفاع وتخويفه، وعلى الرغم من أن جورج هربرت ووكر بوش هرع لمساعدته، إلاّ أن كلاهما تعلّم الدرس؛ إنّ أي محاولة لمواجهة إسرائيل تكلّف غاليًا[2].

حيث ينقسم الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية إلى قسمين، هما[3]:

الأول: المكاتب الإقليمية التي يتركز عمل كل منها على منطقة جغرافية معينة: كمنطقة افريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهاديء، وأوروبا وأورآسيا، وجنوب ووسط آسيا، والنصف الغربي من الكرة الأرضية، وتضطلع تلك المكاتب المتخصصة بمسئوليات إقليمية بحسب كل منطقة.

الآخر: نائب وزير الخارجية الأمريكية وخمسة وكلاء، إذ إنّ النائب هو الشخص الثاني بعد وزير الخارجية، وأما الوكلاء الخمسة، فهم:

1- وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية والشئون العامة وشئون التعليم والثقافة.
2- وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية، وهو المسئول عن المكاتب الإقليمية، ومكتب المنظمات الدولية، ومكتب مكافحة المخدرات.
3- وكيل وزارة الخارجية لشئون الاقتصاد والطاقة والزراعة، وهو المشرف على مكتب شئون الاقتصاد والطاقة والزراعة.

1- د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص64 – 65.

2- المصدر نفسه، ص67.

3- د. اسامة مرتضى، مصدر سبق ذكره، ص91 – 92.

4- وكيل وزارة الخارجية لشئون الإدارة، وترتبط به ثلاث مهام، وهي: الشئون القنصلية والموارد البشرية وإدارة عمليات المباني الأجنبية.
5- وكيل وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ومكتب المحيطات والبيئة، ومكتب الأمن الدبلوماسي.

وعلى الرغم من أنه يفترض من الناحية النظرية أن تكون وزارة الخارجية هي المسئولة عن الشئون الدولية، فإنّ وظائفها عادة ما يتم التعدي عليها من دوائر تنفيذية أخرى. وقد واصل الخبير والدبلوماسي الأمريكي جورج كينان تركيزه في دراسة وتحليل قضية العلاقة بين السياسة الداخلية الأمريكية وممارسات الدبلوماسية الأمريكية، لدرجة انها جعلته يصل إلى نتيجة مؤداها: (المفارقة المأساوية) أو (التناقض المأساوي)، ويفسر كينان المصطلح بانّ الموظف الدبلوماسي يُربى على الاعتقاد بانّه يخدم المصالح القومية للبلد ككل في علاقاتها الخارجية، وعلى الرغم من ذلك الاعتقاد، فإنّه يرى نفسه يعمل لبشر ليس ذلك هو اهتمامهم الأساس، والذي يتمثل أساسّاً في الشئون الداخلية والمصالح التي يدافعون عنها، والتي لا يمكن عدّها وطنية أو قومية على الإطلاق؛ لأنها تتناقض دائمًا مع متطلبات دبلوماسية وطنية وعقلانية، وكانت النتيجة إنّ الدبلوماسية الأمريكية نادرًا ما تدار في اتجاه اهدافها الواضحة التي غالبّاً ما تطمسها المصالح الراهنة والآنية للقائمين على إدارتها[1].

والجدير بالذكر ليس بلا معنى أن نعلم أنَّ كل وزراء الخارجية الأمريكية كانوا من العام 1953 إلى العام 1990، مرتبطين مباشرة أو مداورة بالشركات النفطية الكبرى، والحال ليس مدهشًا أن يكون رهان النفط محدّدًا وحاسمًا في اتخاذ القرار الأمريكي، إذ ينبغي وضع الهجوم الأمريكي على العراق في ذلك النطاق من المنظار الغربي - الأمريكي[2]، حيث كان جون فوستر دالاس المستشار القانوني لشركة

1- دكتور نبيل راغب، مصدر سبق ذكره، ص70.

2- بيشال بوغنون - موردان، اميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: خليل ←

ستاندرد أويل، مديرًا لمؤسسة روكيفلر، وكان كريستيان هرتر (1959 – 1961)، مرتبطًا بشركات روكيفلر، وذلك عن طريق مؤسسة السلم العالمي التي كان يديرها دين رايسك (1961 – 1969)، وكان هنري كيسنجر (1973 – 1977)، عضوًا في مجلس مؤسسة الأخوة روكيفلر للعلاقات الخارجية، في حين كان سايروس فانس (1977 – 1980)، مدبّرًا، ثم مديرًا لشركة روكيفلر، وعضوًا في الشركة الثلاثية، ومن العام 1981 إلى العام 1982، كان الكسندر هيغ مدير تشاز مانهاتان بنك؛ وكان جورج شولتز مديرًا لشركة برشتل المرتبطة بشقرون وغولف أويل، في حين كان جيمس بيكر سكرتير الدولة في عهد جورج هربرت ووكر بوش، ممثلاً لشركة حقوقيي هوستون التي تخدم الشركات النفطية الكبرى، وكانت تملك عائلته حصصًا في شركات إكسون مبايل وستاندرد أويل إلى جانب شركات أخرى[1].

وبموجب الدستور الأمريكي – خلافًا للمملكة المتحدة – ثمة دور لمجلس الشيوخ في تعيين وزير الخارجية، إذ لا بد ان يوافق المجلس رسميًا على أي تعيين جديد لمنصب وزير الخارجية، ومن الطبيعي توقُّع أن يكون الشخص المعيَّن قادرًا على إرضاء مجلس الشيوخ من حيث درايته وخبرته في التعامل مع الشئون الخارجية، حيث تتمتع وزارة الخارجية في ظل النظام السياسي الأمريكي بحصيلة من الخبرة، وأن وزير الخارجية مُتوَّقع منه ببساطة ان ينفِّذ سياسة البيت الأبيض بإخلاص، ويتمثل أحد التعقيدات التي يتسم بها النظام السياسي الأمريكي في أنّ الوزارات المنافسة – لا سيِّما وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي – قد لا تتفق مع وزارة الخارجية، وتسعى إلى الترويج لسياساتها الخاصة المفضَّلة[2].

← أحمد خليل، دار الساقي، بيروت، 2002، ص162.

1– بيشال بوغنون – موردان، اميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ص280.

2– بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013، ص21 – 22.

والجدير بالذكر إنّ السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية هي صناعة النخبة، وليست احتكارًا للمؤسسة الرسمية بحكم طبيعة النظام السياسي الأمريكي، وسماحه لأطراف عدة بأن يكونوا شركاء في تلك العملية، حيث إن النخبة تمارس دورها بصورة يومية ومنتظمة، وانّ المناقشات لا تتوقف بحثًا عن تلك الصياغة، وفي تيارها تطرح الأفكار والبدائل والخيارات، وكلها تتناول القيم الأمريكية بشكل عام، وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج بشمولها. ولكن النتيجة المنطقية لتلك العملية عندما تصل إلى ذروة تفاعلها أن تلقى بانعكاساتها على كل جوانب صناعة السياسة الأمريكية، وتدفع بالدم الجديد في كل الشرايين[1].

المطلب الرابع
وزارة الدفاع (البنتاغون)

إنّ وزارة الدفاع الأمريكية التي أُنشئت في العام 1947، والمسماة كذلك بـ (البنتاغون)؛ لأن مقرها في مبنى مضلع خماسي بواشنطن، وهي نظريا لا تقوم بأي نشاط دبلوماسي. لكن الاستخدام المتصاعد من الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد بالقوة واللجوء إليها يجعل وزارة الدفاع الأمريكية فاعلاً تتزايد أهميته أكثر فأكثر في السياسة الخارجية، والوزارة توظف مليونَّي مستخدم (ثلثاها من العسكريين)، وتؤلف مع مؤسسات قطاع التسلح: « المجمع العسكري – الصناعي »: (6٪) من الناتج الوطني الأجمالي الأمريكي، وعلى الرغم من وحدة الجيوش برعاية وزير الدفاع في العام 1947[2]، فقد عاودت أشكال المزاحمة البيروقراطية بين القوات البرية

1- عاطف الغمري، مصدر سبق ذكره، ص185.

2- تأسست وزارة الدفاع في تموز من العام 1947، وبمقتضى القانون (253) أدمج الكونغرس وزارتَّي الحربية والبحرية في وزارة واحدة سميت بـ (وزارة الدفاع).

والقوات الجوية والبحرية[1].

إذ يمتلك رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة والسلطة المطلقتين على الجيش الأمريكي، والذي يُعدّ القوة الجبارة والأكثر تقدمًا تكنولوجيًا في العالم، ويمتلك جيش الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (10) آلاف رأس نووي، ويتألف من أكثر من (2,5) مليون جندي في صفوف الخدمة والاحتياط، ولديه وجود فاعل في أكثر من (130) دولة حول العالم[2].

وتُعدّ وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسئولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة، وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، والتي يبلغ عددها ما يقارب (350) قاعدة، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية وبعض الدول الصديقة أيضًا، حيث إن المعارف التكنولوجية الحديثة أصبحت اليوم تؤدي دورًا مهما، واحيانًا حاسمًا في تحديد مستوى اعداد الجيوش للقتال، ومدى قدرتها على مواجهة الأعداء، فإنّ وزارة الدفاع أصبحت تشارك أيضًا في عملية الرقابة على تصدير المعارف التكنولوجية والفنية للخارج، خاصة ما كان يخص منها الأمور العسكرية[3]، وفي العام 1952، أنشئت (وكالة الأمن القومي) (National Security Agency)، ومقرها بفورت ميد بولاية ميريلاند بقرار رئاسي سري لم يكشف النقاب عنه إلاّ في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، عندما صدر أول كتاب عن تلك الوكالة تحت عنوان: « وكالة الأمن القومي: قصر الأحجيات »، وهي وكالة الاستخبارات الاشارية وأمن المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم باعتراض الاشارات الالكترونية مستخدمة منصات أرضية وبحرية وجوية وفضائية، كما لها محطات

1– مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأميركية، تعريب: حسين حدير، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص112.

2– د. احمد نوري النعيمي: « البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية »، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (45)، كانون الأول 2012، ص21.

3– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص38.

خارج الولايات المتحدة الأمريكية كتلك الموجودة في منويث هيل ببريطانيا، وبما أنّها تُعَدّ اكبر المؤسسات الاستخباراتية الأمريكية وأشدها سرية، فهي تُعدّ جزءًا من وزارة الدفاع. ولقد كُلفت تلك الوكالة بالتنسيق بين اجهزة المخابرات العسكرية، والقيام بجمع المعلومات السرية، واليوم تقوم الوكالة بجمع المعلومات بوساطة الأقمار الصناعية والأجهزة الالكترونية، حيث يتم اعتراض الرسائل الالكترونية والمكالمات التلفونية التي تعبر الأجواء في الدول المختلفة وتحليلها وتخزينها[1]، وفي العام 1961، أنشئت (وكالة مخابرات الدفاع) (Defense Intelligence Agency) كجهاز تابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وخلال مدة وجيزة أصبحت تلك الوكالة على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أخذت تنافس وكالة المخابرات المركزية، وتقوم تلك الوكالة بجمع وتحليل المعلومات السرية، وبخاصة العسكرية منها، والتنسيق بين الأجهزة المختصة بالعمليات والاعمال التجسسية ضمن وزارة الدفاع وفروع القوات المسلحة المختلفة[2].

إذ يرى (فواز جرجس) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة لندن، إنّ هناك بعض الأساطير التي يجب التصدي لها، وإحدى تلك الأساطير هي ان وكالة المخابرات المركزية هي المحور الرئيس للمخابرات الأمريكية. ولكن في الحقيقة، فإنّ تلك الوكالة تسيطر على نحو 15 بالمائة من الموظفين العاملين في مؤسسة الاستخبارات والميزانية المخصصة لها فقط، بل إن وكالة الأمن القومي تتمتع بموارد تفوق بكثير تلك التي تتمتع بها شقيقتها المشهورة، حيث إن ميزانيتها تفوق بخمس إلى سبع مرات ميزانية وكالة المخابرات المركزية، وان وكالة الأمن القومي هي الذراع الرئيس لجهاز المخابرات في مجال التقاط المعلومات، حيث إن لديها (4000) برج وصحن

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص68.

2- بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص193؛ ود. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص68.

للتنصت حول العالم، ولا يتضمن ذلك الأقمار الصناعية، وهي أيضًا بيت لأكبر تجمع للمترجمين من اللغات الأجنبية في العالم[1].

حيث تحتل المؤسسة العسكرية مكانة خاصة داخل اجهزة صناعة القرار الأمريكي، سواء بكونها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية أم في علاقتها بالكونغرس، وفي إطار ارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية: كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال والنخب التكنوقراطية والعلمية، فضلاً على مقتضيات وجودها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم. أما دستوريًا فيُعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وهي سلطة ليست رمزية كما هو الحال في النظم البرلمانية، فالرئيس يتخذ شخصيًا القرارات الآمرة لكل جندي أو ضابط أو قائد اركان في القوات المسلحة الأمريكية: البحرية والجوية والبرية، ويكون الرئيس مسئول عن وضع وحالة القوات المسلحة وعن الاستراتيجيات الدفاعية والخطط البعيدة المدى، ويعين الرئيس كبار موظفي وزارة الدفاع وقيادات القوات المسلحة، إذ يُشارك وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة في اجتماعات مجلس الأمن القومي، كما يشارك فيها مساعدوهم في الأقسام المتخصصة بالنسبة لوزارة الدفاع وقيادات الأركان بالنسبة لهيئة الأركان، ويُسهم موظفو الدفاع والقوات المسلحة في مناقشة وبلورة الاختيارات والبدائل في مجال السياسة الخارجية[2].

وإذا كانت إسهام المؤسسة العسكرية في صناعة القرار العسكري تُعدّ محورية، فإنّ دورها في القرارات السياسية ذات الطابع الدبلوماسي أو الاقتصادي لا يقل في أهميته، وذلك بناءً على الأسس الآتية:

1- د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص44 – 45.

2- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص215.

- إن مفهوم الأمن القومي الأمريكي يرتكز على الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية: كمعطيات استراتيجية وثابتة تعكس مصالح وأهداف ثلاث قوى رئيسة، هي:
  1- البيروقراطيون العسكريون.
  2- أصحاب المال والبنوك.
  3- أرباب الصناعات.

  ذلك أن دور أرباب تجارة المدافع والأسلحة التقليدية، والذين كانوا يوجهون القرارات الخارجية، وخصوصًا خلال الثلاثينيات شبيه بدور المجمع العسكري - الصناعي في الستينيات.
- إن تطور المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط تاريخيًا بتطور البنيات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية، حيث تظهر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات الاقتصادية داخليًا وخارجيًا في مستوى الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية داخل الولايات المتحدة الأمريكية[1].
- كما تُسهم إدارة القيادات العشر في بلورة الخطط العسكرية والميدانية، وهي معنية أكثر بالجانب التنفيذي، فهي التي تنفذ العمليات العسكرية بناءً على القرارات السياسية التي تتخذ على مستوى الرئاسة، حيث تتألف قيادة القيادات العشر من الوحدات الآتية: (قيادة الأطلسي، القيادة المركزية، القيادة الأوروبية، قيادة القوات، قيادة الباسفيك، القيادة الحكومية، قيادة الفضاء، قيادة العمليات الخاصة، القيادة الجوية والإستراتيجية، قيادة النقليات)، ويُعدّ وزير الدفاع صلة الوصل بين الرئيس وقادة القيادات العشر، كما يتلقى القادة الخطط والاستراتيجيات العسكرية عن هيئة الأركان المشتركة التي تكون موجودة بالبنتاغون، في حين يتوزع وجود القيادات داخل الولايات المتحدة الأمريكية

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص218 - 219.

وانحاء العالم، ويساعد وزير الدفاع في ممارسة سلطة الرئاسة على إدارة الدفاع القومي[1].

إذ يُعدّ وزير الدفاع مساعد الرئيس الأمريكي في كل ما يخص الدفاع والأمن القومي، وقد اضحت وزارة الدفاع من الحلقات المهمة في صناعة القرار الأمريكي، حيث تتوزع الوزارة على ثلاثة صنوف من الأسلحة البرية والبحرية والجوية مع عشر فرق عسكرية متجحفلة موزعة في انحاء العالم، فضلاً على هيئة الاركان المشتركة التي ترتبط بوزير الدفاع وبرئيس الجمهورية[2].

ففي ولاية (جورج دبليو بوش) الأولى، كان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع على اعتقاد بانّ القوات المسلحة الأمريكية في حاجة إلى تغييرات واسعة تؤهلها لمهام إمبراطورية – لم يعدّ ممكنا تركها للتطور الطبيعي في ممارسة القوة – وكان على نحو وآخر يشعر: بأنّ القيادات الأمريكية لم تستفد بالقدر الكافي من السقوط السوفييتي، ولم تحسن من ثَمَّ استغلال فرصته؛ والسبب إنّها (تاهت) في ثماني سنوات من (المظاهر والشكليات) أيام إدارة بيل كلينتون، والنتيجة في تقديره تكمن بالآتي:

1- إن الجيش لم يعدّ كما كان خاضعًا للقرار المدني السياسي، وإنّما تخيل بعض جنرالات كلينتون (كما يسميهم) أن لهم في القرار النهائي دورًا وكلمة، وكان في تقدير رامسفيلد ان القوات المسلحة لا بد أن يتأكد خضوعها للقرار السياسي.

2- وفي تقديره – رامسفيلد – أيضًا إنّ رئاسة اركان الحرب المشتركة تداخلت أكثر من اللازم في (مناورات السياسة)، خصوصًا في الكونغرس، وغاصت بالفعل في علاقات متشعبة بحجة تسهيل حصولها على طلباتها من الاعتمادات والمشاريع، وفي مقابل ذلك جاملت مجلس الشيوخ والنواب بالمنشآت التي يمكن أن تُقام في

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص215 – 216.

2- د. هشام الغريري، صنع القرار في السياسة الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد (18)، 2001، ص22.

دوائرهم الانتخابية أو تزول. وقد اكتشف رامسفيلد إنّ هيئة اركان الحرب لها مكتب اتصال دائم بالكونغرس، في حين أن وزارات أخرى – لا تقل أهمية في صنع القرار السياسي عن هيئة الأركان – ليس لها مثل تلك المكاتب بما في ذلك وزارة الخارجية.

3- وكان رامسفيلد يَلْمَحْ نفوذًا زائدًا لرؤساء الأركان وكبار القادة في مجال الاعلام[1].

إن الرئيس المنتخب (جورج دبليو بوش) فوَّض وزير الدفاع رامسفيلد في كل ما يخص القوات المسلحة، وحين سأله الجنرال شيلتون رئيس هيئة الأركان المشتركة عما إذا كان يقصد بقوله أن رئيس هيئة الأركان المشتركة ليس له حق الاتصال مباشرة بالرئيس؟ رد عليه رامسفيلد قاطعًا: «ان ما فهمه الجنرال شيلتون صحيح»، وحين حاول شيلتون أن يُذّكِّر وزير الدفاع بأنّ رئيس هيئة الأركان المشتركة هو المستشار العسكري الأول للرئيس، رد عليه رامسفيلد: إن ذلك أيضًا صحيح. لكن رئيس الأركان يعطي ما لديه لوزير الدفاع، وذلك قرار الرئيس الجديد، وهو رجل له في إدارة الدولة منطق يختلف عن غيره، (والاشارة واضحة إلى إدارة كلينتون)[2].

ولقد سبق وأن أشار هنري كيسنجر إلى الإشكالية ذاتها في: «ان البنتاغون قد انكوى بنار ما عدّه تدخل من الخبراء الاستراتيجيين المدنيين في الستينيات، ولن يرحب بعملية مراجعة على مستوى عالٍ لتخطيطه». «ففي العام 1971، بعثت استفسارًا إلى وزارة الدفاع أسأل فيه عن السبب الذي يجعل الأسلحة السوفييتية أقل تكلفة من الأسلحة الأمريكية. وقد ظل ذلك السؤال قيد الدراسة خمس سنوات، وإلى ما بعد خروجي من الحكومة، والمصير نفسه كان من نصيب طلب قدمته لمراجعة شاملة لإستراتيجية واحتياجات القوة البحرية، وفي كلتا الحالتين اعترضت

1- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط3، دار الشروق، 2004، ص330.

2- المصدر نفسه، ص332.

هيئة الاركان المشتركة على مبدأ أن تخضع خططها للمراجعة من مسئول خارج وزارة الدفاع، ولم ننجح إلا عندما أصبح (جيمس شليزنجر) وزير الدفاع في العام 1973، بالحصول على مراجعة الأهداف لقواتنا الإستراتيجية التي طلبناها عام 1969. وعند ذلك الحين كان نمو القوات الإستراتيجية السوفييتية قد حدد بشدة من خياراتنا »[1].

أما فيما يخص الدراسات التي يقوم بها البنتاغون للاسهام في عملية صنع القرار السياسي، فإنّه في شهر كانون الثاني من كل عام يقوم المحللون بمعهد الدراسات الإستراتيجية في الكلية الحربية التابعة للجيش الأمريكي بإجراء تقويم للتوجهات المحلية والدولية على مدار العام الحالي وما بعده في إطار تحديد السياق الاستراتيجي الذي يستعين به المخططون العسكريون والسياسيون والمسئولون عن عملية صنع القرار، وان ذلك المعهد يسترشد في تقويمه بالتحليلات الإستراتيجية الدولية التي يقوم بها خبراؤه في وضع خططه البحثية، وفي ضوء الأدوار والمهام التي تقترحها قيادة الجيش للمستقبل؛ مما يساعد ذلك على تركيز الجهود الرامية في تنفيذ البرنامج الاستراتيجي الخارجي للمعهد[2]. وفي دراسة لوزارة الدفاع الأمريكية نشرت في العام 1993، تحت عنوان: (التخطيط الدفاعي 1994 – 1999)، والتي جاء فيها أن المكانة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لا بد من أن تكون كافية لتثبيط سعي الدول الصناعية المتقدمة عن (تحدي زعامتنا)، وكذلك لردع: « الاطراف المنافسة المحتملة عن أن تطمح إلى أن تؤدي دورًا أوسع نطاقًا أو دورًا عالميًا »، وفي الوقت نفسه تعين على الولايات المتحدة الأمريكية ان: « تحافظ على

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف، مصدر سبق ذكره، ص424.

2– ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد (13)، أبو ظبي، (بلا)، ص7.

المسئولية البارزة المتمثلة بمعالجة الاخطاء التي يمكن أن تهدد مصالحنا، بل ومصالح حلفائنا واصدقائنا، أو تلك التي يمكن أن تزعزع العلاقات الدولية))[1].

ففي العام 1983، سبق وأن قامت وكالة استخبارات الدفاع بتمويل أربع دراسات مهمة عن الوطن العربي، حيث تم الاعلان عن تلك الدراسات، وتكليف بعض الجهات بإعدادها بصفة سرية تقريبًا. وقد استهدفت الدراسة الأولى التعرف إلى إمكانية مجلس التعاون الخليجي، وتحديد احتمالات تطوره إلى كتلة سياسية واقتصادية وعسكرية فاعلة ذات نظام دفاع مشترك ونظام كمركي موحد وموقف متماسك، خاصة في مجال سياسة إنتاج وتصدير النفط. أما الدراسة الثانية فقد استهدفت التعرف إلى احتمالات قيام وحدة سياسية بين سورية والعراق، وتقويم اثر مثل تلك الوحدة على التوجهات السياسية للبلاد العربية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. والدراسة الثالثة استهدفت تقويم إمكانيات الضفة الغربية من الناحيتين: السياسية والاقتصادية مع التركيز في تاريخ الضفة السياسي وقياداتها التقليدية وإمكانياتها على دعم دولة فلسطينية. أما الدراسة الرابعة والأخيرة فقد اتجهت إلى دراسة القوى العاملة في الأقطار العربية بما في ذلك المرأة، وتحديد حجمها وتركيبها ونوعيتها، وذلك حتى العام (2000)، إذ تدل عملية القيام بتلك الدراسات على أن اهتمامات وزارة الدفاع الأمريكية تتجاوز بكثير الأمور العسكرية والفنية، وتشمل بين أشياء أخرى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها الدول الأجنبية ذات الأهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية[2].

1– عمرو ثابت: ((الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي))، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (41)، 2001، ص45.

2– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص39.

المطلب الخامس
وكالة المخابرات المركزية

من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الإستراتيجية الأمنية الاستخبارية الاستباقية هي: إقامة هيئة الاستخبارات في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، ففي العام 1947، سن الكونغرس قانون الأمن القومي، والذي تضمن: إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وخولها جملة من الصلاحيات الاستثنائية، فهي تقدم الاستشارات لمجلس الأمن القومي في قضايا نشاط المخابرات، وتقدم التوصيات للمجلس فيما يتعلق بتنسيق الخطوات الاستطلاعية للهيئات الحكومية جميعها التي لها علاقة بذلك، ومساعدة أجهزة المخابرات جميعها على وفق الكيفية التي يجري بها تنسيق العمل بين تلك الأجهزة من مجلس الأمن القومي[1]، حيث يُعدّ آلان دالاس أهم مؤسسي الجاسوسية الأمريكية، إذ انّه الرجل الذي عُهِدَ إليه بإنشاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إلاّ أنّه، ونتيجة لبعض الأخطاء فقد أبعده الرئيس ترومان، وأحل محله الجنرال فالتر سميث، ومع مجيء ايزنهاور رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية أعاد آلان دالاس رئيسًا للوكالة، ودعمه ايزنهاور في موقعه بوجود أخيه جون فوستر دالاس وزيرًا للخارجية، وتم عزل آلان دالاس من رئاسة الوكالة من الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي، كما يُعدّ دالاس صاحب اطول مدة امضاها أي مدير مخابرات أمريكية في منصبه على مدى تاريخ الوكالة حتى يومنا هذا[2]. وحتى العام 2004، كان رئيس (CIA) يُعرف بـ (مدير المخابرات

1– د. ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص110.

2– رمزي المنياوي، (CIA) ذراع الشيطان: السجل الدامي لرأس الافعى الأمريكية، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2015، ص70.

المركزية)، ولم يكن مسئولاً عن إدارة (CIA) فحسب، وانما كذلك عن تنسيق عمل دوائر الاستخبارات بأكملها. ولكن بعد اخفاقات المخابرات فيما يخص هجوم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول العام 2001، وأسلحة الدمار الشامل العراقية تم إلغاء منصب مدير المخابرات المركزية بمرسوم إصلاح المخابرات، ومنع الإرهاب الصادر في العام 2004؛ وتم استحداث منصب جديد هو: مدير المخابرات القومي الذي تولى دور تنسيق مدير وكالة المخابرات المركزية، إذ يُعرف رئيس الـ (CIA) الآن بـ (مدير وكالة المخابرات المركزية)، الامر الذي يعكس حقيقة ان صلاحياته قد اختصرت إلى قيادة عمل الـ (CIA) نفسها[1].

خمسة مكونات لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والتي هي أربع مديريات ومكتب مدير وكالة المخابرات المركزية، ولكل من تلك المديريات رسالتها وثقافتها ونصيبها من العمل الخاص بها، ونادرًا ما اطلعت مديرية ما على تقارير المديرية الأخرى المعنونة إلى مدير وكالة المخابرات المركزية، وانّها جميعًا كفرق رياضية متخاصمة، كل منها تدخل في تنافس صامت مع الأخرى لعلها تفوز بالأموال المخصصة للوكالة أو أن تثير الاهتمام إليها أو أن تحوز منصبًا ساميًا لها؛ لإدراكها بانّها الأهم بين تلك المديريات، حيث تضم كل مديرية من تلك المديريات الأربع فروع داخلية منفصلة، وذات طبيعة يتفرد فيها كل فرع عن الآخر[2]. فمديرية المخابرات مسئولة عن تحليل وتوزيع المخابرات من المصادر كافة؛ ومديرية العمليات تتولى تنفيذ عمليات جمع المعلومات الاستخبارية البشرية فيما وراء البحار، وهي مسئولة أيضًا عن الاعمال السرية؛ وتقوم مديرية العلوم والتكنولوجيا بتنفيذ البحث والتطوير الفني، والبحث عن طرق لتطبيق التكنولوجيا (التقنيات) على مشكلات المخابرات. أما مديرية

1– بول روبنسون، قاموس الأمن القومي، مركز الامـارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص47 – 48.

2– رونالد كيسلر، داخل السي آي أي :CIA المخابرات المركزية الأمريكية، ترجمة: مالك فاضل البديري، ط3، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، ذ 1998، ص16 – 17.

المساندة فتتولى الخدمات الإدارية لـ (CIA)، وتقيم لـ (CIA) أيضًا علاقات وثيقة مع وكالات المخابرات الأجنبية، مثل جهاز المخابرات السري البريطاني[1]، فضلًا على أن مدير وكالة المخابرات المركزية ونائبه يُعينان بقرار سياسي[2].

إنّ أهمية وضع وكالة المخابرات المركزية داخل عملية صنع القرار السياسي يتحدد بإنّها تشكل الجهاز التنفيذي الأكثر أهمية وفعالية داخل عملية صناعة القرار الأمريكي، وفي مختلف مراحل القرار السياسي إعـدادًا ودراسة وتقريرًا ومتابعة للقرار وتنفيذًا[3].

إنّ الوكالة بأدائها السري[4] تُعدّ الحلقة الأهم في عملية صنع قرارات الإدارة الأمريكية، ويأتي تأثيرها من أن اجتماعات مجلس الأمن القومي تبدأ بملخص تقرير الوكالة الاستخباري، الذي يلقيه رئيسها، كما أن الرئيس الأمريكي يبتدأ يومه في الغالب بالاطلاع على تقرير الاستخبارات، وما يعطي للوكالة مكانتها، كثرة مصادر معلوماتها، الداخلية والخارجية، فضلاً عن مراكز الابحاث التابعة لها، وفي العموم تتلخص مهام الوكالة في الوظائف الثلاث الرئيسة الآتية، وهي[5]:

1– بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص48.

2– رمزي الميناوي، مصدر سبق ذكره، ص13.

3– منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص211.

4– صدر قانون العام 1990، والذي حدد إجازة الاعمال الإستخباراتية إجراءات قانونية جديدة لتنفيذ العمليات السرية. وقد أدخل قانون إجازة العمليات الإستخباراتية لعام 1991، تعديلات على قانون مراقبة الاستخبارات لعام 1980، بإشتراطه عددًا من الإصلاحات إدخالها على نتائج التحقيقات الرئاسية بشأن العمليات السرية، إذ طلب ان تتم كتابة، وألا تكون لها تأثيرات ارتجاعية، وأنها لن تخول أحدًا بأي إجراء سينتهك القانون الفيدرالي أو الدستور، وأنها يجب أن تحدد أي طرف ثالث (دولة أجنبية) لها علاقة بالعملية السرية، وقدمت تلك النتائج إلى لجنتَي الاستخبارات في المجلسين. يُنظر: د. احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار...، مصدر سبق ذكره، ص581.

5– الدكتور عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص126 – 127.

- تقديم المعلومات في الميادين السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لدائرة القرار في مجال الامن القومي.
- تقديم التحليلات والتقديرات للأوضاع السياسية والاستراتيجية في مختلف الدول بناءً على طلب دائرة صنع القرار، أو في حالة حصول طارئ يتطلب ذلك.
- القيام بأعمال سرية في الخارج، وذلك لتنفيذ اهداف سياسية واستراتيجية محددة في إطار استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبأمر أو تفويض من رئيس الدولة.

والجدير بالذكر إنّه يتم إسهام اجهزة المخابرات بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية في العادة عن طريق كتابة تقرير يومي، وإرساله إلى مكتب الرئيس كل صباح كما ذكرنا سابقًا، وإرسال نسخة منه إلى كل من: نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، في إثناء الازمات وفي أوقات الطواريء، حيث تقوم الوكالة بتعديل تقريرها اليومي، وتحديث ما تحتويه من معلومات كل بضع ساعات، وذلك يعكس قدرتها الهائلة على تتبع التطورات الدولية، ومدى ما تضعه الحكومة على تقاريرها من أهمية، إذ يُعدّ مدير وكالة المخابرات المركزية رئيس مجموعة الأجهزة العاملة في مجال الاستخبارات والتجسس، لذلك تأتي مساهمة الأجهزة الأخرى في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية عِبرَ اسهامها في جمع وتحليل المعلومات التي تصل إلى وكالة المخابرات المركزية[1]، وفي كتاب ألفه (ستانفيلد تيرنر) مدير وكالة المخابرات المركزية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر قال: « إن على المخابرات المركزية ان تركز على غير السياسيين في عملية تحليل المعلومات وتقييمها، وبخاصة من الأكاديميين: كعلماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وغيرهم؛ وذلك لأن المهم ليس جمع المعلومات بقدر ما هو تحليل تلك المعلومات وطرق الاستفادة منها ». وقال

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص71.

أيضًا إن: « عمل السياسيين في السفارات غالبًا ما يثير الحساسية، والحصول على المعلومات بالنسبة لبلد مثل أمريكا مهم للغاية، فالولايات المتحدة دولة ذات نشاط عالمي، فهي تحاول التواجد في كل بقعة من العالم »[1].

إن طبيعة ودور انشطة المخابرات في مجالات السياسة الخارجية والدفاع تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، إذ يمكن القول أنّ الجميع يشتركون في مثل تلك الأنشطة، ومثل تلك المشاركة تدعو إلى التنافس بين المتخصصين وغير المتخصصين، إلاّ أنّه يمكن القول أيضًا انّ انشطة المخابرات تتسم معظمها بالسرية، وتتطلب درجة كبيرة من التقدم التكنولوجي، وتقوم بها مجموعات متخصصة وإن كانت متنافسة مع بعضها البعض، وفي كثير من الاحيان يتم الخلط بين انشطة المخابرات والأنشطة الحكومية الأخرى التي تشترك معها في عدد من السمات وإن اختلفت معها من حيث الهدف، فهناك فارق كبير بين العمل الرسمي والمحلي والقانوني المتخصص الذي يتم في ظله جمع وتحليل وتقديم معلومات عن الدول الأخرى، وبين الاعمال غير الشرعية، والتي يتنصل من تبعتها المسئولون، مثل اغتيال القيادات الأجنبية، وتخطيط وتوجيه العمليات الحربية السرية، والإغارة على المنشآت الدبلوماسية والعسكرية الأجنبية، واختراق حدود الدول الأخرى[2]. فالوكالة لم تكن مجرد أداة أو وسيلة لتنفيذ سياسات أو عمليات محددة، بل شكل ذلك تمحورًا داخل اجهزة صناعة القرار السياسي الأمريكي عن طريق إسهاماتها الفعالة في صنع السياسة الخارجية، وكانت اداة فعالة لتنفيذ سياسة (الدومينو) التي انتهجتها الحكومة الأمريكية في الستينيات، وهي تقوم على دعم الأنظمة المهددة من الشيوعية، وكان من ابرز تجلياتها حرب فيتنام التي تورطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب خطأ في التقديرات

1– منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص210.

2– بروستر ك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: د. ودودة عبد الرحمن بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص127 – 128.

التي قدمتها الوكالة بناءً على عمل بيروقراطي روتيني لم يراعِ جملة من العناصر في تحديد معالم القرار السياسي، وتوجيه اهدافه ومتابعة جميع حلقاته تنفيذاً وتقييماً[1]، إذ يشير (وليم كولبي) مدير وكالة المخابرات المركزية في العام 1974، إلى أسلوب الإدارة الذي اتبعه المدير الأسبق للوكالة الذي كان يستغل عمليات الفصل فيما بين الأطر التنفيذية بالوكالة، حيث كان كل رئيس لقسم من الأقسام يرفع إليه تقاريره مباشرة، وكان كل قسم لا يعلم بما يقوم به القسم الآخر، كما كشف ضلوع الوكالة في فضيحة (ووترغيت)[2][3]. ويسلط المدير الأسبق للوكالة (ايدغار هوفر) في مذكراته الأضواء على جهود الوكالة لاختراق الحدود الكوبية، وتنفيذ عمليات عسكرية ضد النظام الشيوعي الجديد، وكيف انتهى إلى نزال العسكري الذي تم في العام 1961، بجزيرة الخنازير آنذاك إلى الفشل، إلاّ أنّ الوكالة سيكون لها دور حاسم في كشف منصات صواريخ نووية سوفيتية بكوبا، والذي سيستند إليه الرئيس الأسبق كيندي في قراره بمحاصرة كوبا إلى أن اضطرت الحكومة السوفييتية للتراجع[4].

1– منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص204 – 205.

2– د. سمير التنّير، أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص59.

3– فضيحة ووترغيت: رشح الحزب الجمهوري (ريتشارد نيكسون) لولاية ثانية في العام 1972، وقد فاز بالانتخابات بفارق كبير عن خصمه الديمقراطي (جورج ماكغفرن)، إلاّ أنّه وخلال المعركة الانتخابية حاول مساعديه التدخل بالحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي، حيث تمكن البعض من الدخول إلى غرف الماكينة الانتخابية للجنة الحزب الديمقراطي الموجودة في (ووترغيت) بواشنطن، وأظهرت التحقيقات التي أجرتها هيئة من مجلس الشيوخ، وبعدها محكمة العدل بأنّ البيت الأبيض كان متورطاً بالعملية. وقد أدت الفضيحة إلى استقالة نيكسون في 9 آب من العام 1974، وبتاريخ 8 أيلول من العام نفسه منحه خلفه (جيرالد فورد) عفواً عاماً عن كل جرائمه التي من الممكن أن يكون قد ارتكبها خلال مدة رئاسته. يُنظر: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص268. و Lain Mclean and Alistair Mcmillan, Op. Cit، P. 566.

4– منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص204.

إذ يروي (جورج تنيت) رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق (1997 – 2004): انه في اعقاب احداث 11 أيلول 2001، رفعنا على الفور إجراءات جمع المعلومات الاستخبارية، إذ تخلينا عن الانموذج البيروقراطي؛ بسبب عيوبه التي تتعلق بالوقت، وقد كانت المخابرات المركزية بحاجة إلى الحصول على التقارير الفورية من الميدان، للحصول عليها قررنا التخلي عن الإجراءات المتبعة، وكنا نقوم بتقوية مفرزتنا في باكستان على مدار الساعة[1].

وقد تعرضت اجهزة المخابرات الأمريكية لانتقادات شديدة، وذلك لفشلها في توقع أو منع احداث 11 أيلول 2001، على الرغم من ميزانيتها الضخمة البالغة (30) مليار دولار سنويًا، بل أيضًا فشلها في تقديم دلالة تُثبت تورط (ابن لادن) وتنظيم القاعدة في تلك الهجمات. وقد تحدث البعض على ضرورة استقالة (جورج تينيت) رئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA)، في حين ذكر البعض الآخر: إنّه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991، ووكالة المخابرات المركزية غير قادرة على بلورة رؤية وسياسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والاخطار الجديدة التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وكذلك أوصت لجنة ألفها الرئيس (جورج دبليو بوش) للقيام بمراجعة شاملة لأجهزة المخابرات، وتولى رئاستها (برنت سكوكروفت) مستشار الأمن القومي الأسبق بضرورة إصلاح أحوال تلك الاجهزة، كما أوصت بنقل ثلاثة أجهزة للمخابرات تابعة لوزارة الدفاع، ووضعها تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية؛ وهي وكالة الأمن القومي المسئولة عن عمليات التنصت، ومكتب المراقبة القومي المسئول عن بناء وتطوير وإدارة أقمار التجسس الصناعية، ووكالة الصور والخرائط القومية التي تتولى عملية الصور

1– جورج تنيت، في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي آي إيه، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص201.

2– د. محمد مصطفى كمال، احداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (147)، يناير 2002، ص58.

التجسسية والخرائط، وتبلغ ميزانية الاجهزة الثلاثة (15) مليار دولار، أي نصف ميزانية اجهزة المخابرات كافة، وقد انتهى الأمر إلى استحداث منصب جديد هو (مدير المخابرات القومي) ليتولى تنسيق ميزانية وكالات المخابرات، والعمل مع وكالات المخابرات المختلفة لتحديد الأولويات[1].

1- د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص127 – 128.

المبحث الثاني
المؤسسة التشريعية (الكونغرس الأمريكي: مجلس النواب ومجلس الشيوخ)

الكونغرس كلمة إنكليزية تعني (مؤتمر)، وهو ما كان يطلق على المجالس التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المجلس التشريعي في الدولة الاتحادية؛ لذلك فالكونغرس هي التسمية التي تطلق على المجلس الذي يتولى السلطة التشريعية، وهو في الولايات المتحدة الأمريكية مؤلف من مجلسين، هما: مجلس النواب ومجلس الشيوخ[1].

فتاريخيًا، أنشأت بنود الاتحاد الكونفدرالي حكومة مركزية تتكون من مجلس واحد، وهو ما يسمى بـ (المؤتمر)، أي الكونغرس، والذي كانت الولايات تتمتع فيه بصوت واحد، وكانت القرارات المهمة تستلزم موافقة تسع ولايات. أما تعديل المواد الاتحادية فيتطلب موافقة الولايات الثلاث عشرة كافة، وكان ذلك عند بداية تكوين الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الكونغرس في ظل الاتحاد الكونفدرالي اقرب ما يكون إلى المجلس الاستشاري الذي يعكس وجهات نظر الولايات أكثر من إلى حكومة الأمة الواحدة، علمًا: ان الكونغرس كان يقوم بمهام السلطة التنفيذية، وان دور الرئيس فيها كان يقتصر على رئاسة الكونغرس[2].

والكونغرس أيضًا هو: الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، حيث يُعدّ المؤسسة الدستورية الأولى من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور (المادة الأولى 10 فقرات)، كما صدرت عدة تعديلات تهم اختصاصاته. ويحدد الدستور الفيدرالي طبيعة تكوين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث يمثل مجلس النواب

1- د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص71.

2- د. ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، مصدر سبق ذكره، ص41.

السكان على أساس التمثيل العددي، والذي يضم (435) عضو. وتدوم الولاية النيابية سنتين، اما مجلس الشيوخ فيتساوى فيه تمثيل الولايات، حيث ينتخب الناخبون في كل ولاية شيخين بغض النظر عن عدد السكان، وعدد اعضاء مجلس الشيوخ (100) عضو (شيخ = Senator)، وتدوم مدة العضوية في مجلس الشيوخ ستة اعوام، يجدد ثلثهم كل سنتين، ويخول الدستور الأمريكي الكونغرس سلطات تقريرية في المجالات الدستورية والتشريعية والدبلوماسية، ومراقبة الإدارة، فضلاً على بعض السلطات التحكيمية[1].

إن المقاعد في مجلس النواب تم تحديد عددها بـ (435) منذ العام 1913، وإن تلك المقاعد يُعاد توزيعها على الولايات بعد التعداد السكاني الذي تُجريه الولايات المتحدة الأمريكية كل عشر سنوات؛ فتعداد سكان العام 1990، كان قد أدى إلى إعادة توزيع (19) مقعدًا نيابيًا حصلت عليها الولايات الجنوبية من الولايات الشمالية في المقام الأول، وتم في سياق الانتخابات النيابية العائدة إلى العام 2002، إعادة توزيع (12) مقعدًا ثانيةً بين الولايات المختلفة وعبر الزمن، ولا بد أن تؤدي إعادة التوزيع تلك إلى تغيرات مهمة فيما لدى الولايات المختلفة من حصص في مقاعد مجلس النواب، فنيويورك مثلاً صارت في العام 2007، تحتفظ في مجلس النواب بتسعة وعشرين مقعدًا نيابيًا من أصل خمسة وأربعين مقعدًا كانت لها في العام 1950، إلاّ أن الخسارة التي لحقت ببنسلفانيا في المدة الزمنية ذاتها كانت أعظم؛ فبنسلفانيا لم تعدّ تمتلك في مجلس النواب إلاّ تسعة عشر مقعدًا من المقاعد الثلاثة والثلاثين التي كانت في حوزتها العام 1950[2].

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص176.

2- إميل هوبنر، مصدر سبق ذكره، ص104 – 105؛ والكسيس دي توكفيل، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص340، وص 343.

وقد تتنوع سلطات الكونغرس، فعلى الرغم من أن أهم سلطة للكونغرس هي التشريع، إلاّ أنه يمتلك العديد من السلطات الأخرى يمكن إجمالها في النقاط الآتية: أولها السلطة التشريعية، وهي تُعدّ الوظيفة الأساسية للكونغرس، ثم تأتي السلطة الدستورية التي يؤدي الكونغرس عن طريقها دورًا جوهريًا في تعديل الدستور، وما يترتب عليه من تبعات، وان للكونغرس من ناحية أخرى سلطة انتخابية، إذ يقوم بإحصاء المرشحين لمنصب الرئيس، وكذلك أصوات (الهيئة الانتخابية)، ولمجلس النواب الحق في انتخاب الرئيس في حالة عدم نجاح مرشح ما من الحصول على الأغلبية الكافية، شريطة ان يمثل كل ولاية صوتًا واحدًا فقط، وإذ خول الدستور الكونغرس بعض الصلاحيات القضائية للحفاظ على استقامة ونزاهة الموظفين التنفيذيين، حيث يُحق للكونغرس بناءً على ذلك أن يقدم أعضاء السلطة التنفيذية كافة، وعلى رأسهم رئيس الدولة ونائبه إلى المحاكمة[1].

إذ يتم اختيار رئيس مجلس النواب (The Speaker) عن طريق حزب الأغلبية عندما يجتمع في مؤتمر حزبي عشية انعقاد الكونغرس الجديد[2]. أما رئيس مجلس الشيوخ، فيقضي الدستور الأمريكي انّ يتولى نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رئاسة مجلس الشيوخ، وهو ليس عضوًا فيه، ولا يصوت إلا في حالة تعادل الأصوات. أما فيما عدا المناسبات الشرفية فهو نادرًا ما يرأس جلسات مجلس الشيوخ، ويكون دوره شرفيًا أكثر مما هو حقيقي. لكن مع ذلك لا يخلو دوره من أهمية، لا سيّما عندما يكون هناك تصويت متقارب على القضايا المهمة. ففي تلك الحالة يحرص قادة الحزب على ضرورة حضور نائب الرئيس لكسر التعادل في الأصوات[3].

1- د. ميلاد ممتاز منسي، الكونجرس الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص25 – 26.

2- David Kazak and John D. Marcartony, Congress and Public Policy, the dousey Press, U.S.A، 1982, P. 143.

3- د. نصر محمد علي، النظام الحزبي وصناعة القرار الأمريكي، المركز الثقافي للطباعة والنشر، ←

وقد تمر مشاريع القوانين بأربع مراحل داخل المجلسين حتى تتخذ الصفة القانونية، وذلك على وفق الآتي: المرحلة الأولى/ويتم فيها تقديم مشروع القانون، إذ يقوم في هذه المرحلة عضو أو أكثر من أحد المجلسين بتقديم مشروع قانون ما. أما المرحلة الثانية/فتتركز بخصوص أعمال اللجان، إذ أنه بعد تقديم مشروع القانون يتم توجيهه إلى اللجنة المختصة بالنظر في ذلك النوع من المشاريع، وللّجنة الحق في رفض المشروع. أما إذا قررت الموافقة عليه فإنّها توجهه بعد ذلك إلى اللجان الفرعية المنبثقة منها، إذا ما اشتملت على مثل تلك اللجان الفرعية، وتسلك المشاريع مرحلتين داخل اللجان، مرحلة جلسات الاستماع، ثم مرحلة الجلسة المغلقة، ثم تلي تلك المرحلة مرحلة ثالثة هي المناقشات العلنية، فبعد نظر اللجان المختصة في مشاريع القوانين، وإصدار تقريرها فيما يخص تلك المشاريع، فإنّ التشريع ينتقل، من ثَمَّ إلى لجنة الإجراءات في مجلس النواب، والتي توجهه بدورها إلى المناقشة العلنية داخل المجلس. أما في مجلس الشيوخ فليس هناك نظير لتلك اللجنة، إذ يقوم بدورها في تنظيم إجراءات النظر في مشاريع القوانين قادة المجلس ذاته، وعادة ما يتم في المرحلة تعديل المشاريع، ومن ثَمَّ الموافقة عليها أو رفضها بأكملها. أما إذا تمت الموافقة على مشروع قانون ما، فإنه يرسل إلى المجلس الآخر ليمر بالخطوات السابقة نفسها، وإذا حاز مشروع القانون على موافقة كل من المجلسين على النسخة نفسها دون أي تعديل، فيتم إرساله للرئيس للتصديق عليه، أما إذا كانت هناك اختلافات بين النسختين، وذلك في حالة إذا ما أدخل أي من المجلسين تعديلات على المشروع، فإنه يتم توجيهه إلى لجنة يطلق عليها: (اللجنة المؤتمرية/Conference Committee)، إذ تؤلف تلك اللجنة من ثلاثة اعضاء من مجلس النواب، يعينهم رئيس المجلس (The Speaker)، وثلاثة اعضاء من مجلس الشيوخ يعينهم نائب الرئيس، وعادة ما يكون أولئك الأعضاء من اللجان التي نظرت للمشروع، إذ تنحصر وظيفة تلك

→ بابل، 2014، ص45.

اللجنة في توفيق نسختَّي المشروع المختلفتين في صيغة واحدة، تحظى بقبول الأغلبية في كلا المجلسين، وتكمن الصعوبة في أن تقرير تلك اللجنة لا يمكن تعديله، بل إما قبوله أو رفضه من المجلسَّين، وبعد موافقة المجلسَّين على المشروع لا يبقى إلا مرحلة التصديق، والتي يتم إرسال المشروع خلالها إلى الرئيس للتصديق عليه، ومن ثَمَّ يصبح ذلك المشروع قانونًا قابلاً للتنفيذ[1].

والجدير بالذكر إنّ سبب عدد اعضاء مجلس الشيوخ ثابت لا يتغير، على أساس شيخين لكل ولاية يكمن في الحاجة التي تمت حينها لترضية الولايات الصغيرة التي خافت من طغيان الولايات الكبيرة، وإذا ما تم تمرير مشروع يضر بمصالح تلك الولايات في مجلس النواب، فإنّ شيوخ الولايات الصغيرة يستطيعون إذا ما تكاتفوا أن يعطلوا التصديق على المشروع؛ ومن ثَمَّ فإنّ هناك فرصة للموازنة بين مطالب الولايات الكبيرة والصغيرة، فتلك الصيغة هي التي ساعدت على إنجاح مؤتمر العام 1787، والذي كان الأساس لبلورة الدستور الأمريكي[2].

ويتمتع مجلس الشيوخ المؤلف من عضوين من كل ولاية بامتيازات خاصة بالمقارنة مع مجلس النواب، هي صيغة ضم الولايات الاتحادية إلى نهج السياسة الخارجية على الصعيد الاتحادي، إذ تقع على مجلس الشيوخ مسئولية تثبيت تعيين المسئولين الرئيسين في الإدارة (بمن فيهم مسئولي السياسة الخارجية والجيش والمخابرات... وغيرها) وعليه التصديق على المعاهدات (بأكثرية الثلثين)، الأمر الذي يسمح بتغيير السياسة الخارجية الأمريكية بصورة لها دلالتها (على سبيل المثال: رفض المصادقة على معاهدة فرساي أو معاهدة حظر التجارب النووية)، ومع ذلك، ومن أجل تفادي صلاحية مجلس الشيوخ فقد ضاعفت السلطة التنفيذية الأمريكية من الاتفاقيات التنفيذية التي لا تحتاج إلى مصادقة مجلس الشيوخ.

1- د. ميلاد ممتاز منسي، مصدر سبق ذكره، ص30 – 31.

2- د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص72.

ولا يتردد الخبير الدبلوماسي (جورج كينان) في نقده سلبيات الكونغرس، خاصة في مجال إليات إصدار القرار، إذ إن العضوية في المجلس لا تعني: الانحياز إليه بصرف النظر عن أي اعتبار، وانما تعني في المقام الأول: نقده بهدف تصحيح اعوجاج مساراته، إذ يشير ذلك إلى أن اشتراك الكونغرس في عملية صنع القرار لا يقلل من خصوصية القرار فقط، وإنما يصيب تلك العملية بدرجة عالية من الجمود وعدم المرونة؛ خاصة إذا كان الموضوع المطروح لاتخاذ القرار من النوع الفني المعقد والمتشعب، ويحتاج إلى فحص علمي دقيق وليس مجرد إبداء رأي سياسي عابر، وذلك من شأنه أن يجرد صانع السياسة من إمكانية المبادرة وميزة المفاجأة والقدرة على الاستجابة الحساسة والسريعة لما هو غير متوقع، ويضاعف من تلك السلبيات بل الأخطار: إن الكونغرس في نظر كينان معرض أكثر من الجهاز التنفيذي للتأثر، بل الأنقياد لقوى الضغط والأقليات الحريصة على التأثير في السياسة الخارجية لمصلحة إهتماماتها الخاصة المحدودة[1].

إذ يرى (آل جور) نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون: ان الكونغرس بمجلسيه – النواب والشيوخ – يشهد تناميًا لدور المال المتنامي في عملية إعادة الانتخاب المقترنة، وتراجعًا كبيرًا للنقاش والتشاور العقلاني، وذلك مناخ يؤدي إلى انتشار الفساد المؤسسي. فالفضيحة التي تورط فيها عضو جماعة الضغط (جاك أبراموف)[2]، والحقت به الاتهامات ليست سوى قمة جبل جليدي عملاق يهدد

1– د. نبيل راغب، حكماء الساسة الأمريكية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص71.

2– يُعدّ أحد اكبر صناع جماعات الضغط الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتبط اسمه بتمويل حملات أعضاء الكونغرس الانتخابية، وتم الكشف عن طريق رسائل اليكترونية ووثائق ومقابلات مع مساعديه السابقين: إنّه قام بإدارة كيانات سياسية واقتصادية متشابكة؛ لكسب المال ومحاولة الاستفادة والحصول على نفوذ له ولعملائه عِبَرَ علاقته بالمشرعين واعضاء الكونغرس بادر كبار الساسة في واشنطن، وفي مقدمتهم الرئيس (بوش/الابن) برد المبالغ المشبوهة التي كان ابراموف وشركائه قد تبرعوا بها لدى الحملات الانتخابية لأولئك الساسة. راجع الرابط:
http://elaph.com/web/Newspapers/2006///120664.htm?sectionarchive = Newspapers.

سلامة الهيئة التشريعية الحكومية بأسرها، وثمة خطوات تتخذ في الكونغرس للحد من هذا الخطر. وقد نادى الاصلاحيون مرارًا باصدار قوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى التحكم في قدر الأموال، والتي يمكن للأفراد والجماعات إعطاؤها للمرشحين، كما نادوا بتجريم أشكال معينة من ذلك الفساد الذي إتخذ طابعًا مؤسسيًا[1].

وانّ أشهر ما في الكونغرس الأمريكي (كما يرى ذلك السناتور (بول فندلي) ممثل ولاية إلينوي في الكونغرس الأمريكي لمدة اثنتين وعشرين سنة) اللجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشئون العامة (إيباك). فما أن يذكر ذلك الاسم قُبالة أي شخص في الكابيتول هيل (أي مبنى الكونغرس بواشنطن) ممن يتعاطون بسياسات الشرق الأوسط، حتى يتجهّم وجهه إن لم نقل يمتقع، فإيباك هي صاحبة السلطة الغالبة بين المجموعات الضاغطة (اللوبيات) بواشنطن[2]، وليست إيباك هي مجرد جزء من اللوبي الإسرائيلي، وإنّما من ناحية التأثير المباشر في السياسة العامة هي الأهم بكل وضوح. ففي السنوات الأخيرة عمقت ووسعت نفوذها، وإن ايباك تتحكم فعلاً بكل تصرفات (الكابيتول هيل) بشأن السياسة الشرق أوسطية، حيث يكاد جميع اعضاء مجلس الشيوخ والنواب يطيعون بلا استثناء أوامر تلك اللجنة، لأن معظمهم يُعّد إيباك الممثلة المباشرة في مبنى الكابيتول لقوة سياسية قادرة على إنجاحهم أو القضاء عليهم في الانتخابات[3].

أما فيما يخص سلطة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الاتفاقيات التنفيذية كوسيلة يلجأ إليها الرئيس إذا رفض مجلس الشيوخ الموافقة على تلك

1– آل جور، مصدر سبق ذكره، ص121.

2– بول فِندلي، مَن يَجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، الطبعة السابعة عشر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2004، ص59.

3– بول فِندلي، مَن يَجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، الطبعة السابعة عشر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2004، ص60.

الاتفاقيات في شكل معاهدات؛ وذلك لأن الاتفاق التنفيذي[1] لا يستلزم قانونًا للحصول على موافقة مجلس الشيوخ. وقد حدث في العام 1905، إذ رفض مجلس الشيوخ الموافقة على معاهدة اقترحها الرئيس الأمريكي الأسبق تيودور روزفلت مع (سانتو دومينغو)[2] تتعهد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بضمان استقلال تلك المستعمرة مقابل تولي الولايات المتحدة الأمريكية إدارة كمارك (سانتو دومينغو)، ولما عرضت المعاهدة على مجلس الشيوخ رفضها. فقام الرئيس بعقد اتفاق تنفيذي في موضوع المعاهدة ذاته[3].

1- راجع ص115.

2- عرفت هذه المستعمرة بذلك الاسم منذ نشأتها إلى استقلالها، وتُعرف الآن باسم (جمهورية الدومينيكان)، وعاصمتها (سانتو دومينغو).
(سانتودومينغو ـ.https://ar.m.wikipedia.org.wiki)

3- حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص352.

المبحث الثالث
المؤسسات المؤثرة في السلطة التنفيذية والتشريعية

المطلب الأول
مجلس العلاقات الخارجية

في نهاية الحرب العالمية الأولى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى العظمى، ومع ذلك فقد ظلت الحكومة الفيدرالية ضعيفة إداريًا، ولم يكن لديها ما يكفي من قدرة تنظيمية ولا موظفين لدعم التخطيط الواسع للسياسة الخارجية. وقد كان تخطيط السياسة الخارجية ومناقشتها يقع بصورة متزايدة ضمن شبكة من النُخب التي تعمل خارج الحدود الرسمية للحكومة، وكان في مركز شبكة العمل تلك مجموعة من مستشاري الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون تشتهر باسم الاستعلام (أو التحري أو البحث/Inquiry)، وفي العام 1918، ضم ويلسون عددًا من مقترحات اعضاء (فريق البحث) إلى خطابة ذي الأربعة عشر بندًا، والمح موافقته على إنشاء (عصبة الأمم)[1]. وقد برزت تلك المجموعة عندما تمت دعوة عشرين عضوًا منهم لمرافقة وودرو ويلسون إلى مؤتمر السلام بباريس في العام 1919، وتمكن أولئك الموفدون الأمريكيون من إنشاء منظمة أو هيئة مكرسة: «لفهم معمق للسياسة الخارجية الأمريكية والشئون الدولية »، وفي العام 1918، تأسست جماعة مماثلة للسياسة الخارجية، وهي نادٍ نخبوي خاص بمحامين ورجال أعمال من نيويورك تقوم بإدارة إلياهو رووت وهو وزير خارجيه أسبق لمناقشة مختلف جوانب الشئون الخارجية. وقد اتصل اثنان من الوفد الأمريكي برووت، وسألاه إذا كان

1– توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أميركا، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص81.

مستعدًا لدمج مجلسه للعلاقات الخارجية مع الهيئة التي أنشأها الموفدون الأمريكيون إلى مؤتمر السلام بباريس، ومع موافقة رووت دمجت الجماعتان واتحدتا في مجلس العلاقات الخارجية في 29 تموز من العام 1921[1]، ان ذلك التحالف بين المجموعتين نشأ على أساس تكامل الموارد، وكما يفسّر المؤرخ بيتر جروس (Peter Grose) ذلك الاندماج بالقول: كان الاندماج حالة: « تلاقي الخبرة الأكاديمية والحكومية مع المصالح التجارية العملية ». وقد تمكن (فريق البحث) من تقديم التجربة والخبرة الدبلوماسية وصلات رفيعة المستوى، لكنهم لم يقدموا أموالاً، وانّ: « رجال القانون والبنوك... استطاعوا اختيار مصادر تمويل محدودة. ولكنهم كانوا يحتاجون بشدة إلى وجود جوهر فكري وحركة وصلات »[2].

وكان خبراء المجلس يرون إنّه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إعداد نفسها للقيام بدور أوسع في مجال العلاقات الخارجية، وعليه فقد كرست مجموعة خبراء المجلس جهودها لإعداد دراسات وأبحاث استهدفت تقديم فهم واسع ومعمق للسياسة الخارجية الأمريكية والشئون الدولية عن طريق التبادل الحر للأفكار، ومن أجل إدامة التواصل الفكري مع الطبقة المثقفة وبقية شرائح المجتمع فقد اصدر المجلس دوريته المشهورة (Foreign Affairs) المتخصصة في الشئون الخارجية، وراح المجلس يعقد العديد من الندوات الفكرية والمؤتمرات والجلسات الحوارية التي تناولت مختلف الشئون الداخلية والدولية المستمرة، والتي حضرها قادة دول زائرين وأكاديميين، وكذلك مسئولين في الإدارات الأمريكية[3].

1– دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟: تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص239.

2– توماس ميدفيتز، مصدر سبق ذكره، ص82.

3– د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: THINK TANK، مطبعة شركة الاحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015، ص78.

ولمجلس العلاقات الخارجية بنك معلومات مصغر يتكون من أساتذة جامعات واختصاصيين بارزين في الشئون الدولية، حيث يتولى ذلك البنك المعلوماتي مهمة إعداد الكتب والتقارير السياسية المتخصصة[1]. أما الرسالة الرئيسة لمجلس العلاقات الخارجية فتتلخص بـ: « رعاية فهم أمريكا للدول الأخرى – شعوبها، وثقافاتها، وتواريخها، وآمالها، ونزاعاتها، وطموحاتها – وبذلك تكون خدمة أُمتنا عبر الدراسة والمناظرة »، حيث يسعى المجلس إلى انجاز تلك الرسالة باتباع ثلاثة أهداف، هي: أولاً، تحسين فهم الشئون العالمية، وتقديم أفكار جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، وثانيًا، تحويل المجلس إلى منظمة قومية حقيقية، وثالثًا، ايجاد وتربية الجيل التالي من قادة السياسة الخارجية والمفكرين[2].

حيث يُعدّ مجلس العلاقات الخارجية بمثابة منتدى يضم الصفوة من رجال الاعمال الأثرياء ورجال الفكر ممن يهتمون بمشكلات العلاقات الدولية وكبار رجال الحكومة والجيش ذوي الخبرة في ذلك المجال إذ يقوم أولئك داخل منتداهم بعقد اجتماعات يدعى إليها الأشخاص ذوو المكانة الممتازة من رؤساء الحكومة والمسئولين ورجال الصحافة لإلقاء المحاضرات وعقد الندوات لبحث موضوعات خاصة، كما يشرف المجلس على حلقات دراسية متعددة تبحث في موضوعات تهتم بالشئون الخارجية، ثم يصدر المجلس نتيجة دراساته في كتب ورسائل[3]. وقد كان لذلك المجلس فضله الكبير على كيسنجر في الوصول إلى ما وصل إليه من سلطة، وجاء هو نفسه يقر بذلك في العام 1961، بمقدمة كتابه: « ضرورة الاختيار – آفاق السياسة الأمريكية »[4]، حينما يقول: « منذ خمس سنوات اعطاني مجلس العلاقات

1– د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ص78.

2– دونالد ابلسون، مصدر سبق ذكره، ص239 – 240.

3– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص65.

4– The Necessity for Choice – Prospects of American Policy.

الخارجية فرصتي الأولى للعمل في حقل العلاقات الخارجية...، واستمرت علاقتي به وثيقة بعد ذلك، وازداد اعجابي به بمرور الوقت »[1].

وكان مجلس العلاقات الخارجية – وما زال – مؤسسة خاصة تضم عددًا ضخمًا من كبار الشخصيات المهتمة بأحوال العالم في الولايات المتحدة الأمريكية، وقائمة اعضائه هي قائمة الرجال الأقوياء في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالذات ما يعرف إصطلاحًا باسم (المؤسسة الشرقية)، وهي الأرستقراطية المالية والاقتصادية والسياسية فوق قمة المجتمع الأمريكي، ومعظمهم من ولايات الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية[2].

فضلاً على أنّ اعضاء مجلس العلاقات الخارجية يجتمعون دوريًا عبر سلسلة من التجمعات الدراسية والنقاشية، وعندما نشروا أفكارهم علنيّا كان ذلك عن طريق وسيلتين أساسيتين، هما: الأولى، سلسلة من التقارير والكتيبات السياسية التي كتب أعضاء المجلس معظمها، وكانت أحيانًا تضم محتوى كتبه باحثون من الخارج، والأخرى، صحيفة المجلس شئون خارجية (Foreign Affairs) والتي انطلقت في أيلول من العام 1922، وكان رئيس تحريرها ارتشيبالد كاري كوليدج (Archibald Cary Coolidge)، أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد، والعضو الأساس (بفريق البحث)، وكانت مجلة الشئون الخارجية (فورين أفيرز) والتي تميزت بمقالات رجال الدولة والباحثين المتخصصين في السياسة الخارجية، ومن بينهم عدد من وزراء الخارجية ونظرائهم من الـوزراء الأجانب تركز في القضايا الاقتصادية والتجارية المتصلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عصبة الأمم المثيرة للجدل والاستعمار في افريقيا[3]. وقد لعب مجلس العلاقات الخارجية دورًا كبيرًا في اعداد

1– The Necessity for Choice – Prospects of American Policy, P.65.

2– محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، ط9، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص106 – 107.

3– توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في اميركا...، مصدر سبق ذكره، ص82 – 83.

الدراسات خلال مدة الحرب الباردة، وكانت سياسة الاحتواء (Containmment Policy) قد ظهرت بفضل الدراسة التي تقدم بها أحد أعضاء مجلس العلاقات الخارجية جورج كينان[1].

حيث يُعدّ مجلس العلاقات الخارجية من اقوى المجالس تأثيرًا في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم اجهزة ذلك المجلس ثلاثة، هي:

1- ما يُعرف باسم (الحلقة الأولى) أو (الحلقة العقائدية العالمية)، والتي ترأسها هاميلتون فيش آرمسترونج، وهو نفسه مؤسس ورئيس تحرير مجلة (الشئون الخارجية)، وتضم الصفوة المختارة التي تدين بـ (العقيدة العالمية).

2- مايُعرف بـ (الحلقة الثانية (أو) حلقة المال) التي تضم اقوى رجال البنوك والممولين في (الوول ستريت)، والتي ترأسها نيلسون روكيفلر في الوقت الذي يرأس فيه دافيد روكيفلر مجلس العلاقات الخارجية، حيث يعتقد المجلس إنّ تأثير رأس المال في العلاقات الإنسانية له تأثير الأسلحة المدمرة في العلاقات الدولية نفسه.

3- مجلة الشئون الخارجية، وهي الناطقة بلسان هذا المجلس، ولتلك المجلة تأثير خطر في أوساط المثقفين الذين يعدّونها ذات اتجاه ثوري، وهي تركز دائمًا في الانتقاص من التقاليد الوطنية والقومية، وتمجد في الاتجاهات العالمية التي يحلو لها ان تسميها (القومية العظمى) (Super nationalism)، وتحارب الاتجاهات (الانعزالية) التي تظهر بين وقت وآخر في محيط السياسة الأمريكية بالترويج للاتجاهات (العالمية)، وتبشر بتعبيرات غامضة بقرب نهاية (السيادة القومية)، وان تلك المجلة تؤثر تأثيرًا خطرًا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية. إذن ذلك المجلس يمتلك أدوات قوية للتأثير، والتي يمكن إيجازها بالآتي: (الفكر، والقوة المالية، ووسيلة النشر)[2].

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص67.

2- المصدر نفسه، ص68 – 69.

إن ميزة مجلس العلاقات الخارجية: إنه مهتمًا بكلٍ من وظيفة صنع الجماعات التي قامت بها مراكز الأبحاث الأولى لقطاع معين من النخبة الأمريكية، وللأسس العقلية لتلك المشاريع. ولنذكر على سبيل المثال المجموعة المتنافرة من المحامين والصحفيين، حيث أصحاب البنوك والباحثين الذين أسسوا (مجلس العلاقات الخارجية) في العام 1921، وبدلاً من وصف أولئك المؤسسين بأنّهم النخب التي أنشأت وسيلة للقوة الطبقية (متنكّرة) في صورة مموّل أو خبير سيكون الأمر أكثر دقة أن نصف المشروع بأنّ أتاح: « إيجاد صورة جديدة من الخبرة ». فعلى سبيل المثال: ان مجلة (مجلس العلاقات الخارجية) شئون خارجية تُوصف بانها افضل أداة يمكن لخبراء السياسة الخارجية الطموحين عن طريقها إيجاد لغتهم الخاصة ومعاييرهم الخاصة في الحكم ومخزونهم المعرفي، ومن ثَمَّ يشكّلون أنفسهم بوصفهم خبراء من نوع جديد. من ذلك لم يكن (مجلس العلاقات الخارجية) مجرّد أداة لحشد القوة الطبقية، وإنما أيضًا بوصفه حقلاً من حقول المعرفة يمكن أن تنشأ فيه صورة جديدة من الخبراء، وبصورة أعم يمكننا القول: إن مجلس العلاقات الخارجية والمؤسسات المماثلة كانت حيّزًا يمكن أن تصاغ فيه (القيم النسبية) لوسائل القوة المختلفة – المال والمعلومات والمؤهلات ورأس المال الاجتماعي وغيرها – أن تتقرر بعد نقاش طويل. وقد تشكّلت التحالفات بين اعضائها (عن طريق) استخدام العقلانية المتزايدة في الأمور السياسية[1].

1– توماس ميدفيتز، مصدر سبق ذكره، ص101 – 102.

المطلب الثاني

مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks

أمست مراكز الأبحاث الأمريكية (Think Tanks) ومؤسسات البحث العلمية تؤدي دورًا مهمًا في الحياة السياسية الأمريكية بصورة عامة، وفي عملية صنع القرار السياسي بصفة خاصة، فالإدارات الأمريكية تلجأ في الكثير من الأحيان إلى تلك المؤسسات من أجل اعطاء المشورة، والتوصية حيال العديد من القضايا الدولية ذات الصلة المباشرة بالمصالح القومية الأمريكية واستراتيجيتها الأمنية، والفضل في ذلك يعود للنخب الثقافية التي تتسابق إلى ضم تلك المراكز والمؤسسات البحثية، إذ تشكل توصياتهم وأبحاثهم ودراساتهم خلفية فكرية مهمة لدوائر صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وتتعدد الصيغ والأساليب التي تلجأ إليها تلك المؤسسات البحثية بالتأثير في الحياة السياسية. فالنخب القيادية في تلك المؤسسات تعمل على طرح أفكارها ومجمل تصوراتها الفكرية حيال مجمل القضايا السياسية والإستراتيجية عبر وسائل الاعلام وعبر جلسات الاستماع التي تنظمها لجان الكونغرس الأمريكي، إذ تشكل تلك النخب حضورًا فاعلاً في اجتماعاتها[1].

وان مراكز الأبحاث، هي نتاج عملية طويلة من النمو المؤسسي، وإعادة تحديد الانتماءات. وقد أصبحت الأدوات الأساسية لربط الممارسة السياسية بالممارسة الفكرية في الحياة الأمريكية، إذ نتج عن تكاثرها خلال الأربعين عامًا الماضية تشكيل مساحة مؤسسية أخرى تقع عند تقاطعات المجالات الجامعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية[2].

1- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية(Think Tank) ، مصدر سبق ذكره، ص26.

2- توماس ميدفيتز، مصدر سبق ذكره، ص23.

ويُعدّ تعريف أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويست أونتاريو (دونالد ابلسون)[1]، هو التعريف الأكثر تداوًلا، حيث عرفها بانهّا هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الإيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسة بالتأثير في الرأي العام والسياسات العامة.

ووفقًا لريتشارد هاس الدبلوماسي والسياسي الأمريكي، ورئيس مجلس الشئون الخارجية منذ تموز العام 2003 – وفي السابق مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية للولايات المتحدة، والمستشار المقرب من وزير الخارجية الأسبق كولن بأول – ان مراكز الأبحاث تشير إلى مؤسسات مستقلة متصلة بالسياسة، وهي تسد فراغًا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة، وعالم الحكم من جهة أخرى؛ ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون في احيان كثيرة النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة انفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم عن الابتعاد قليلاً عن الشئون اليومية لاعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك، كان أول اسهامات مراكز الأبحاث المساعدة على سد الفجوة بين عالمّي الأفكار والعمل[2].

إذ يُعدّ (ريتشارد هاس)، إنّ مؤسسات الفكر والرأي توفر من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسة. فهي تُوَلِّد كما يقول تفكيرًا جديدًا لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزًا لايجاد تفاهم مشترك بخصوص الخيارات السياسية المختلفة،

1– دونالد أبلسون، مصدر سبق ذكره، ص27.

2– د. اندى مهدي: «دور مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (199)، يناير 2015، ص38.

وتثقف المواطنين الأميركيين عن العالم، وتوفّر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين[1].

إن الوظيفة الرئيسة لمراكز الأبحاث تقديمها بحوث السياسة العامة والتحليلات المتعلقة بها، فهي تعمل على ما يبدو بشكل مستقل عن الحكومة أو الأحزاب السياسية، إذ تتلخص تلك الوظيفة بتمكين صناع القرار من فهم القضايا ذات لاهتمام على المستويين: المحلي والدولي، ومن ثَمَّ اتخاذ القرارات المناسبة في التعامل معها[2]. أما من الناحية العددية، حيث تُعدّ أمريكا الشمالية مقرًا لما يقرب (34٪) من مراكز الأبحاث في العالم، تليها أوروبا الغربية وآسيا، في حين تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ما يقارب (5٪) من مراكز البحوث في العالم، إذ تعزى أسباب الاعداد الهائلة لمراكز البحوث في أمريكا الشمالية، ولا سيِّما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى انفصال السلطات، ولا مركزية نظامها السياسي، وضعف البيروقراطية فيها، والذي أدى إلى اتاحة العديد من المنافذ لتمرير مشورة السياسة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بثقافة خيرية رفيعة المستوى من شأنها حث الأفراد الأغنياء، أمثال: بيل جيتس وجورج سوروس على تقديم الدعم المالي لمراكز الأبحاث[3].

فعلى مستوى العالم هنالك ما يقارب (6305) مراكز ابحاث (Think Tanks)، وان (1984) من تلك المراكز موجود في الولايات المتحدة الأمريكية، وما يقارب

1- ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني 2002، ص2؛ على الموقع الالكتروني:
http://www.ikhwanweb.Com/uploads/trans/NZXkP6TXEBMX23F.Pdf.

2- James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the united States: Academics, Advisors and advocates, Taylor Q Francis elibrary, U.S.A، 2007, P. 7.

3- الدكتور جيمس ماكجان، تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات (138)، أبو ظبي، 2011، ص12.

(374) من تلك المراكز تتمركز في العاصمة واشنطن، فضلاً على ذلك هنالك مركز ابحاث واحد على الأقل أو أكثر في كل ولاية أمريكية، حيث تستمد تلك المراكز البحثية قوتها من استقلالها المالي، ولا مركزية النظام في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فعلى الرغم من تعدد مراكز الأبحاث وتنوّع توجهاتها ووظائفها يمكن أن تصنف إلى ثلاثة اقسام من حيث إن تكون مؤسساتها تابعة أو مستقلة، والتي تكون على أساس الآتي[2]:

1- مركز البحوث والدراسات، والتي تدعمها الإدارة الأمريكية والنخبة السياسية.

2- مراكز البحوث والدراسات المستقلة.

3- مراكز البحوث والدراسات التي تدعمها جماعات الضغط الصهيونية.

وقد قام مؤخرًا كلا من كينت ويفير وجيمس ماغان (Kent Weaver and James McGann) بتصنيف انواع مراكز الأبحاث إلى عدة مجاميع وفقًا للاختصاصات التي تضطلع بمسئوليتها ونوعية الأبحاث والخبرة التي تقدمها في إطار السياسية الأمريكية، فاستنادًا إلى ويفير هناك ثلاثة انواع من مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، هي[3]:

1- مراكز ابحاث بمثابة جامعات بدون طلبة.

2- منظمات بحثية تعاقدية.

3- مراكز ابحاث داعية.

أما ماغان فقد صنف مراكز الأبحاث إلى سبع مجاميع، هي:

1- مراكز أبحاث أكاديمية.

1- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص29.

2- ادوارد سعيد، الاستشراق والسلطة، ترجمة: كمال أوديب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص394.

3- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص36.

2- مراكز أبحاث تخصصية.
3- مراكز أبحاث تعاقدية/استشارية.
4- مراكز أبحاث داعية.
5- مراكز أبحاث مؤسساتية لتقديم الاستشارات السياسية.
6- مراكز أبحاث تعني بشئون التثقيف ودور النشر.
7- مراكز أبحاث تابعة للدولة.

إن الاستقلال الرسمي لمراكز البحوث لا يترجم دائمًا إلى استقلال معرفي، لأن تأثير مراكز الأبحاث الأولى في الأمور السياسية كان يعتمد كليًا على الدعم المادي من رجال الاعمال واعتراف السياسيين، إذ يمكن أن نرى توضيحًا جيدًا لتلك النقطة في تاريخ مجلس العلاقات الخارجية، والذي شهد تأثيره نموّاً نتيجة ضعف قدرة الحكومة الفيدرالية الأمريكية على تخطيط السياسة الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية. ففي أيلول من العام 1939، بدأت وزارة الخارجية شراكة سرية مع (مجلس العلاقات الخارجية) لتنفيذ بحث عن الدول الأجنبية والسوق، فرسم مساعد وزير الخارجية جورج إس. ميسر سميث (George S. Messersmith) خطة المشروع، والمعروف باسم (قسم دراسات الحرب والسلام)، بالاشتراك مع اثنين من مديري (مجلس العلاقات الخارجية)، وهما: هاميلتون فيش ارمسترونج (Hamilton Fish Armstrong)، ووالتر مالوري (Walter Mallory). وقد أمدتهم شركة كارنيجي ومؤسسة روكيفلر آنذاك بمساعدات مالية في ذلك الجهد، فقدّمت كارنيجي (356) الف دولار، وطوال السنوات الخمس المقبلة، ونتج عن مشروع دراسات الحرب والسلام مئات المذكرات السياسية السرية للغاية، والمرتبطة بالآثار المتوقعة للحرب على الأمن والتجارة والمال والعلاقات الجيوبوليتيكية. فعلى سبيل المثال طرحت

دراسة عن آسيا بعد الحرب: انه في واقعة هزيمة اليابان يمكن أن تصبح الصين الشعبية سوقًا كبيرة للصادرات الأمريكية، وموردًا للمواد الخام في الوقت نفسه[1].

وقد شَكَلَ مشروع دراسات الحرب والسلام الذي أطلقه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية خلال سنوات إدارة فرانكلين روزفلت، أي قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة (بدءًا من العام 1939)، الخطة الرئيسة للنظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب، وهو نظام تصبح فيه الولايات المتحدة الأمريكية (القوة المهيمنة)، وخرج المشروع بتصور إمبريالي للمصالح القومية الأمريكية، وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب، وممّا نصت عليه تلك الدراسات إنّ الامبريالية الأمريكية ستحاول جاهدة تنظيم إمبراطورية عالمية وإدارتها، وبأن النجاح التام لتلك المحاولة سيعمل على جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في العالم، وسيتيح لها الهيمنة على أجزاء شاسعة من العالم، خالقا بذلك الإمبراطورية الأمريكية[2].

وفي اجتماع عقد بتاريخ 9/ تشرين الأول من العام 1940، تحدث ليو بوسفولسكي (Leo Posvolski) كبير مخططي وزارة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب، معربًا عن موافقته على الخطة الأولية لمجلس العلاقات الخارجية فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكية على العالم. فقد كان يعتقد إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا يجب أن تكتفي بالنصف الغربي من العالم كمنطقة نفوذ، وكان من رأي بوسفولسكي إنّ على الولايات المتحدة الأمريكية الذهاب إلى الحرب لكسب المزيد من المناطق لممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي[3].

1– توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أميركا، مصدر سبق ذكره، ص100 – 101.

2– عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص118.

3– عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد، ص120.

إذ تُعدّ سلسلة مذكرات مشروع دراسات الحرب والسلام التي أعدّها مجلس العلاقات الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية أحد المصادر الوثائقية الواضحة، ويشتمل المشاركون في ذلك المشروع على عينة واسعة من (النخبة المتخصصة بالعلاقات الخارجية) التي تربطها بالحكومة والشركات الرئيسة روابط وثيقة، إذ تُعنى تلك المذكرات في: «احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية في عالم تعتزم أن يكون لها فيه قوة مطلقة (ويـأتي في مقدمة تلك الاحتياجات إنجاز برنامج اعادة تسليح على وجه السرعة في العام 1940)، وفي السنوات الأولى للحرب قام الافتراض: بأنّ جانبا من العالم سيخضع للسيطرة الألمانية، لذلك اقتصرت المهمة الرئيسة على تطوير» سياسة متكاملة لتحقيق التفوق الأمريكي في المجالين العسكري والاقتصادي ضمن العالم غير الخاضع للسيطرة الألمانية: «بما في ذلك اعداد خطط» لضمان تقييد أي ممارسة للسيادة تقوم بها الدول الأجنبية من شأنها أن تشكل تهديدًا للمنطقة العالمية الضرورية للأمن والازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة ونصف الكرة الغربي[1].

وقد كانت هذه الدراسة دقيقة في اعداد مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وخروجها من عزلتها وهيمنتها على العالم، وفي الواقع، إنّ الفراغ الجيوبوليتكي في حالة عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة بعد العام 1945، كان سيُملى من تطورين أساسيين لم يكن أيًا منهما ماثلاً بعد العام 1919، فمن الناحية الأولى، كان الاتحاد السوفييتي قد اقترب جيوبوليتكيا من إيران واليونان، وبذلك أصبحت تركيا تحت ضغطه المباشر وصولاً إلى نفط الشرق الأوسط، وفي الشرق كان احداث الصين وفيتنام والوجود السوفياتي في كوريا الشمالية تنذر بالخطر بعدما أصبحت اليابان قوة إقليمية محطمة وتحت الاحتلال الأمريكي، وبعبارة أخرى إن شرق وجنوب شرق آسيا كانت تغلى بالتطورات الداخلية التي تهدد المصالح

1– نعوم تشومسكي، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص26.

الأمريكية في المحيط الهادئ. فقد دأبت تلوح في الميدان تطورات في وسع الاتحاد السوفييتي أن يرتكز عليها، وينطلق في توسيع نفوذه[1].

وكان للحرب العالمية الثانية أثار مهمة في ابداع المعرفة الألصق بالجهود العسكرية نفسها وتطبيقها، فبين العامَّي (1940 – 1945)، ارتفعت نفقات الأبحاث الفيدرالية والتنمية خمسة عشر ضعفًا؛ لأن الحكومة طلبت أموالاً للمساعدة من المهندسين وعلماء الرياضيات والعلماء في إيجاد أدوات تقنية وأسلحة جديدة. وقد نشأت عدة مراكز أبحاث جديدة جراء ذلك التحالف في رابطة بين الحكومة ومجال الاعمال التجارية والأكاديمية، وكان من بينها: مركز التحليلات البحرية في العام (1942)، وشركة مترو في العام (1958)، ومعهد هادسون في العام (1961)، ولكن المنظمة التي يفترض إنّها رمز أساس في تلك الحركة هي: مؤسسة الأبحاث والتطوير (راند)، والتي اتخذ اسمها من عبارة (الأبحاث والتطوير). وقد سعى (مشروع راند) (كما كان يُعرف بالبداية في العام 1943)، إلى الارتقاء بقدرات البلاد الحربية في ضوء النضال المتزايد ضد الشيوعية، وبحسب ما جاء في ميثاقها، كان على (راند) السعي لوضع: « برنامج للدراسة والبحث في موضوع الحرب بين القارات على اتساعه...، بهدف الخروج بتوصيات بالأساليب المفضلّة للقوات الجوية وأدواتها لذلك الغرض »[2].

إذ يمكن أنّ نُشير هنا إلى نظرية (الصدمة والرعب) التي ظهرت لأول مرة في العام 1996م، في كتاب لمؤلفين أمريكيين إجتمعت عندهما الصفتين: الأكاديمية والعسكرية، ويعملان معًا في مؤسسة (رانـد) (Rand) للأبحاث التي تقدم استشاراتها لجهاز المخابرات، وهما: كل من (هارلان أولمان) و(جيمس وود) في

1– كاظم هاشم نعمة، استراتيجيات الهيمنة الأمريكية، 1924 – 1989، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص91.

2– توماس ميدفيتز، مراكز الأبحاث في أميركا، مصدر سبق ذكره، ص91.

كتاب حمل عنوان (الصدمة والرعب)، وفيه يذكر المؤلفان إنّ حروب المستقبل ستدار أساسًا بالاعلام أكثر من أي سلاح آخر، وأن نشر الرسالة الإعلامية على أوسع نطاق سيربك العدو ويشتت قدراته، ويحقق النصر النهائي[1]، حيث تُدير مؤسسة راند مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط (CMEPP) الذي يركز في التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتقني في الشرق الأوسط، وذلك بهدف جعل ذلك المجتمع (أكثر امنًا ووعيًا ورفاهية)[2].

لقد أدت مراكز الأبحاث الأمريكية دورًا في غاية الأهمية بتزويد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية والسياسيين وأصحاب القرار بالاستشارات والخبرة السياسية، حيث تعتمد جميع الإدارات الأمريكية على مراكز الأبحاث في الحصول على الخبرة والمشورة اللازمة التي هم بحاجة إليها خلال مراحل إدارتهم للبيت الأبيض، وكان الرؤساء يعتمدون على مركز واحد أو أكثر من أجل الحصول على الاستشارة والنصيحة المطلوبة، فغالبًا ما يعتمد الرئيس الأمريكي على شخص أو عدة أشخاص من تلك المراكز ليمدوهم بما لديهم من خبرات ومعرفة في القضايا التي يحتاج الرؤساء فيها إلى استشاراتهم وخبراتهم لتكون سندًا لهم في إدارة شئون الدولة والحكم، وانّ دراسات ونتائج أبحاث مراكز الأبحاث كانت ولا تزال تشكل خلفية فكرية مهمة في صنع السياسات الأمريكية المتعاقبة، كما أن مخرجات تلك المراكز البحثية ادت دورًا مهمًا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي[3]، فضلًا على الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث في تقديم أفكار جديدة لكبار الرسميين الحكوميين، فإنّها تقدم أيضًا مجموعة كبيرة من الخبراء للخدمة في الإدارات الجديدة، وفي فرق

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص116.

2- المصدر نفسه، ص119.

3- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، المنطلقات النظرية والابعاد الفكرية للسياسات الأمريكية وصنع القرار، مطبعة شركة الأحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015، ص159.

الموظفين التابعة للكونغرس، إذ تُعدّ تلك الوظيفة بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، وان انتقال السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي إلى استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة، أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية. وتساعد مراكز الأبحاث الرؤساء والوزراء على سد ذلك الفراغ. فقد قام – على سبيل المثال – الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر)[1] بعد انتخابه في العام 1976، بتعيين الكثير من خبراء مؤسسة بروكنجز، ومجلس العلاقات الخارجية في حكومته، وبعدها بأربع سنوات توجه (رونالد ريغان)[2] إلى مؤسسات أخرى لتشكيل هيئة خبرته ومستشاريه في مؤسسة هيريتيج، ومؤسسة هوفر، ومعهد إنتربرايز الأمريكي، كما اتبع الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) في تعيين الخبراء والمستشارين في حكومته بالولايتين النمط نفسه. وقد استمر ذلك العُرف في الإدارة الديمقراطية للرئيس السابق (باراك أوباما)، وكان من أبرز ممثلي المراكز البحثية في

1– جيمي كارتر: الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1977 – 1981)، عن الحزب الديمقراطي، وأحد الانجازات الضخمة في مجال السياسة الخارجية في ولايته يكمن في إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في العام 1978، بكامب ديفيد، وفي ولايته تم التوصل في العام 1979 إلى توقيع معاهدة (SALT II) مع الاتحاد السوفييتي للحدّ من تجارب الصواريخ العابرة للقارات، إذ يُعدّ كارتر أوّل رئيس للولايات المتحدة الأمريكية من الولايات الجنوبية منذ الحرب الأهلية الأمريكية. يُنظر:

George R. Lee, U.S. Presidents: Past and Present, Carson – Dellosa Publishing, 2010, PP. 125 – 127.

وأيضًا: واودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص275 – 281.

2– رونالد ريغان: الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (1981 – 1989)، كان ريغان ممثلًا فأصبح رئيسًا، وكان ديمقراطيا واصبح جمهوريًا في العام 1962، سن الواحدة والخمسين. بدأ نشاطه السياسي في العام 1947، عندما تمّ اختياره رئيسًا لنقابة ممثلي الشاشة، وفي تشرين الأول من العام 1980، هزم كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفي العام 1983، أمنّت القوات الأمريكية ازاحة النظام اليساري عن الجزيرة الكاريبية غرينادا. وقد تمكن ريغان من النجاة من قضية (إيران – كونترا) التي فجرّت في نهاية العام 1986، توفي بكاليفورنيا العام 2004. يُنظر:
صموئيل كرومبتون، مصدر سبق ذكره، ص150 – 151؛ واودو زاوتر، يُنظر: مصدر سبق ذكره، ص282، ص290.

إدارته (سوزان رايس/Susan Rice) مستشار الأمن القومي، ومندوب الولايات المتحدة الأمريكية بالأمم المتحدة سابقا، وهي أحد المتخصصين بمؤسسة بروكنجز. وقد عملت من قبل في وزارة الخارجية خلال إدارة كلينتون الثانية[1].

ويختلف خبراء السياسة في خلفياتهم المهنية وأسلوبهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم، فإنهم بمجرد أن يدخلو فضاء مراكز الأبحاث تتشكل احكامهم وممارساتهم بصورة حتمية بقواعدها وقيودها الخاصة، حيث يواجه خبراء السياسة المنتسبين لمركز الأبحاث ضغوطًا معينة لاكتساب خليط معقد من المهارات وردود الأفعال التي تعكس البنية العامة لمجالهم، وبعبارة أخرى: إن الخبير السياسي الانموذجي – المثالي هو من يرتقي بالأنواع القطبية الأربعة (ان هوية كل مؤسسة في فضاء مراكز الأبحاث مع تفرّدها التام، يمكن أن تظل متحققة إلى حد بعيد؛ بسبب تركيبة علاقاتها بأقطاب المجالات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية) عن طريق مزج فكر باحث جاد بمعرفة إجرائية، وقدرة على توقع القضايا السياسية (الساخنة) بدراية اللاعب (الخبير بالطرق)، ورغبة أحد أصحاب المشاريع في (بيع) سلعة ما، وموهبة في (التحدث بنبرة لاذعة)، وكتابة نصوص دقيقة مدفوعة الأجر لمتخصص في الإعلام، من ذلك، ينبغي أن يكون الخبير موجود، مثل مركز الأبحاث نفسه في صورة (جماعية)[2].

ومن الأمثلة على بعض مراكز الأبحاث، والتي ادت دورًا في اتخاذ قرارات للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) حيال العراق، نذكر ما يلي:

- **مركز أمريكان انتربرايس** American Enterprise: حيث يصنف المركز على انه تابع فكريًا للمحافظين الجدد. وقد كان للمركز دور مهم في تخطيط سياسة الرئيس (جورج دبليو بوش) تجاه العراق، حيث خدم أكثر من (20)

1– د. إنجي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص38 – 39.

2– توماس ميدفيتز، مصدر سبق ذكره، ص57.

شخصًا من أعضاء المركز القدماء في مواقع مختلفة في إدارة الرئيس بوش وفي اللجان الحكومية. وقد أصدرت جماعة أمريكان انتربرايس المختصة بالعراق (Iraq Planning Group) تقريرًا بعنوان: (اختيار النصر: خطة للنجاح في العراق)، والذي تضمن: مقترحًا بإرسال المزيد من القوات الأمريكية للعراق في العام 2007، وبتاريخ 2007/1/10 أعلن الرئيس (جورج دبليو بوش) استراتيجيته الجديدة تجاه العراق، والتي أطلق عليها اسم إستراتيجية التغيير (Strategy of Change)، والتي أشير إليها لاحقًا بـ (Surge Policy)، والقاضية بمضاعفة القوات الأمريكية في العراق.

- **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية** Center For Strategic and International Studies (CSIS): وقد تخصص هذا المركز في الشئون الدولية منذ تأسيسه في العام 1964، ويصدر المركز دورية علمية (Free Report) تُعنى بالشئون الخارجية والدراسات الدولية، وأسهم المركز في مساندة وتمويل لجنة مجموعة دراسات العراق (Iraq Study Group) التي كلفتها الإدارة الأمريكية في المدة المتأخرة من إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) من أجل البحث في الملف العراقي، وتقديم استشاراته بشأن وجود القوات الأمريكية بالعراق. وقد تألفت لجنة خاصة (Independent Comission) برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر/James Baker) ولي هاملتون Lee Hamilton الذي كان رئيس مركز ابحاث ويلسون، وصدر عن اللجنة تقريرًا موسعًا بخصوص العراق عُرِفَ بتقرير بيكر – هاملتون (Baker Hamilton Report) الذي اقترح إنسحاب منظم للقوات الأمريكية من العراق على عكس ما ذهب إليه مركز أمريكان انتربرايس وخبرائه، كما تضمن تقرير اللجنة مقترح: خلق علاقات إيجابية مع دول الجوار – إيران وسوريا[1].

1- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص81 – 82.

وإن ابرز توصيات ذلك التقرير قد جرى اعتمادها حتى دون الإعلان عنها، ولا سيِّما إذا عرفنا أن أحد أبرز المشاركين في صياغة التقرير تولى وزارة الدفاع خلفًا لرامسفيلد الذي اضطر للاستقالة، وفي واقع الأمر: ان توصيات التقرير شكلت أساسًا إطار الاتفاق الأمني في العديد من جوانبه، والذي جرى التحضير لإنجازه خلال شهر آب من العام 2008[1].

والجدير بالذكر إنّ من بين أمناء مجلس المركز (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية) كل من: هنري كيسنجر، وزبيغنيو بريجينسكي، وسكوكروفت الذين شغلوا كلهم مناصب عليا في الإدارات الأمريكية السابقة، وكانوا جزءًا مهمًا من عملية صنع القرارات واتخاذها بوصفهم خبراء سلطة بالمعنى الموسع.

المطلب الثالث

المجمع الصناعي العسكري

المجمع الصناعي العسكري (Military Industrial Complex) فكرة ابتكرها الرئيس الأمريكي الأسبق (دوايت أيزنهاور)[2]، ثم اشتهرت بعد ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية في أثناء حرب فيتنام. وقد حذر أيزنهاور بخطاب الوداع في العام 1961، من الجمع بين: « مؤسسة عسكرية كبرى وصناعة أسلحة

1– د. احمد النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص554.

2– دوايت آيزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1953 – 1961)، عن الحزب الجمهوري. كان له دورًا عسكريًا كبيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعدّ من اهم الجنرالات الخمسة في الجيش الأمريكي. أصبح خلال الحرب العالمية الثانية القائد العام لقوات الحلفاء في أوربا، وفي العام 1951، أصبح أول قائد اعلى لقوات حلف شمال الاطلسي، ومن ثَمَّ اصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1953، واستمر في منصبه حتى العام 1961. يُنظر:

Tom Wicker, Dwight D. Eisenhower: The American Presidents series: The 34th President, 1953 – 1961, Times Books, 2014.

وكذلك، أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص235 – 243.

ضخمة))[1]، وتنسب تلك الفكرة في الأصل إلى عالم الاجتماع الأمريكي (رايت ميلز)، وفيها يزعم: إنّ الذي يسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية هو تحالف قوي جدًا من العسكريين ورجال الصناعة[2][3]، إذ يُعرّف المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية على أنه: تحالف الدولة الاحتكاري من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين والعسكريين الذين يفرض على المجتمع الأمريكي والعالم بأسره سياسة بناء الأسلحة، وتصعيد التوترات الدولية لضمان أقصى الارباح، والتوصل لأهداف تخدم مصالحه الخاصة[4].

إذ يُعدّ المجمع الصناعي العسكري من القوى الفاعلة المؤثرة في السياسات الأمريكية حيث تتجلى المكانة التي يحتلها المجمع أولاً في الموقع المتقدم الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في الانفاق العسكري الذي يفوق دول العالم قاطبة، وكذلك من حيث الميزانيات الضخمة التي تخصص للقطاع العسكري. أما عن بنية المجمّع، فإنّه يتكون من تحالف شركات الدفاع والبنتاغون، ولجان القوات المسلحة في مجلسَّي الشيوخ والنواب، فضلاً على مراكز الأبحاث المرتبطة بالبنتاغون[5]، وان الروابط الداخلية للمجمع الصناعي العسكري تُستعمل لتشجيع تضخيم الميزانية

1– بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص177 – 178.

2– د. إسماعيل صبري مقلد، مؤسسة الابحاث العربية، ط2، بيروت، 1985، ص380.

3– ان هناك من يرى: ان ايزنهاور لم يكتشف المجمع الصناعي العسكري الذي شهّر به قُبالة الرأي العام. فقد رأى علماء الاجتماع الأميركيون الخطر قبله، ومن بينهم: (رايت ميلز) في كتابهِ: (The Power Elite)من مطبوعات جامعة أوكسفورد – نيويورك في العام 1956، فالجدال الذي أثارته نظريته قد أتاح على أجلى صورة إظهار سير حركة تلك (الآلة الصناعية والعسكرية الجبارة) التي تتداخل تروسها، وسمح بقياس نفوذها وتأثيرها في حياة الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها. راجع: كلود جوليان، مصدر سبق ذكره، ص479.

4– باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (1990 – 2002)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص60.

5– د. نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص91.

العسكرية، بغية الوقوف في وجه التهديد الشيوعي الذي تتولى تقارير وكالة المخابرات المركزية المقدمة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وصحف الاثارة للتذكير به كل يوم، وغالبًا ما تضخمه في أعين القادة السياسيين والجمهور الواسع، فكلما ازدادت ميزانية البنتاغون تضخمًا ازداد عدد الشركات التي تحصل باسم خدمة المصلحة القومية على مصادر للربح، وانّ أعضاء الكونغرس يرون في ذلك فائدة، لا سيّما عندما تكون المصانع التي تعمل لاغراض الدفاع مُقامة في دوائرهم الانتخابية، إذ تُعرف الحكومة كيف تستعمل تلك الورقة لكي تجعل الشيوخ يؤيدون مشاريعها. فقد سأل الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون شيخًا (سيناتور) كان ينتقد سياسته الفيتنامية إذا كان قد كلف نفسه واستشار أناسًا أكفاء، فأجاب السناتور: «نعم لقد تحدثت مع والترليبمان»، وبكل برود رد عليه الرئيس جونسون هازئًا: «إذًا، في المرة القادمة، وعندما تحتاج لبناء سد للري ولتوليد الكهرباء في ولايتك توجه إلى والترليبمان»[1]. ان بنية المجمع الصناعي العسكري تقوم على شراكة تضم[2]:

1- مالكي الصناعات ذات الإنتاج الحربي.
2- المسئولين الحكوميين الذين لهم سلطة أو مصالح في الإنتاج الحربي.
3- النواب الممثلين لولايات تستفيد من الانفاق الحربي.

ولقد قام اتفاق كهذا بين الأوساط الحكومية وأوساط رجال الأعمال من جهة، والقادة العسكريين من جهة أخرى. وقد احتل العسكريون مركزًا بالغ الأهمية، ليس فقط بسبب وظيفتهم الحربية في بلد انتزع من عزلته، ولكن أيضًا بسبب الروابط الاقتصادية التي قامت بين البنتاغون والصناعات الخاصة، بسبب إنتاج الأسلحة[3].

1- كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: ناجي أبو خليل – الدكتور فؤاد شاهين، دار الحقيقة، بيروت، 1970، ص483 – 484.

2- د. نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص92.

3- كلود جوليان، مصدر سبق ذكره، ص478.

ذلك المجمع يشكل اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وله دور بارز في المؤسسة السياسية والقرار السياسي الخارجي الأمريكي، لذلك فقد شاعت مقولة (جارلس ويلسون) الرئيس التنفيذي لشركة (جنرال موتورز)، وهي اكبر شركة لصناعة السيارات وإنتاج قطع الغيار للأسلحة والطائرات الحربية في الخمسينيات عندما تم مفاتحته ليكون وزيرًا للدفاع في عهد آيزنهاور (1953 – 1961)، بان: ماهو في مصلحة جنرال موتورز هو في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، معبّرًا عما يمتلكه وشركته من نفوذ، ومجسدًا الروابط القوية التي تربط الشركات الصناعية ومصالحها بمصالح الدولة[1]. وقد صرح (ليندن جونسون) الرئيس الأمريكي الأسبق عندما كان نائبًا للرئيس كينيدي في حديث له قُبالة غرفة تجارة هوستون في تكساس بتاريخ 12 آب من العام 1963، بما يلي: اعتقد إنّه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون صديق للشعب الأمريكي إذا لم يكن صديق رجال الأعمال، وأعتقد كذلك إنّه لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون صديق رجال الأعمال إذا لم يكن صديقًا مخلصًا وثابتًا للشعب، وإن رجال الأعمال ورجال السياسة في مجتمعنا الحر ليسوا بخصوم طبيعيين، بل على العكس، فلا بد لنجاح كل فرد ولنجاح نظام حكمنا من الداخل كما في الخارج من العمل معًا يدًا بيد كحلفاء متفاهمين[2].

ومع توسع المجمع الصناعي العسكري يزداد بموازاته عدد الأشخاص الذين لديهم مصلحة في الحفاظ عليه، الأمر الذي يجعل من الصعب عكس اتجاه التوسع، حيث يخشى الضباط العسكريون أن يخسروا التجهيزات والترفيعات، ويخشى الأكاديميون فقدان المنح البحثية، وتخشى الصناعات الدفاعية خسارة الأرباح، ويخشى العمال أن يخسروا وظائفهم، ويخشى السياسيون في مواجهة جماعات الضغط

1– باسل محمود سلوم، مصدر سبق ذكره، ص60.

2– كلود جوليان، مصدر سبق ذكره، ص477.

ألاّ تتم إعادة انتخابهم إذا فقدت تلك الوظائف، والنتيجة هي تشويه أولويات موازنة الدولة، مما ينتج عنه عواقب اقتصادية سلبية[1]، فضلًا على ما تقدم، فإنّ قوة ذلك المجمع تكمن في أمور ثلاثة مهمة، هي[2]:

1- إن ما يقارب ثلث العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية من مهندسين وعلماء هم من أعضائه وأنصاره.

2- إن أكثر شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بما تحصل عليه أيضًا من مقومات قوى ونفوذ على الدول المصدر إليها السلاح.

3- الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والإدارة الأمريكية العاملة في قمة الهرم الأمريكي الحاكم.

تُعدّ شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martian) اكبر منتج للسلاح في العالم، إذ تتعاقد الشركة بحدود (80٪) من معاملاتها مع البنتاغون. ففي العام 2000، حصلت الشركة على ما قيمته (15) بليون دولار من العقود مع البنتاغون مضافًا إلى (2) بليون دولار لعمل تصاميم أسلحة نووية مع وزارة الطاقة، وتعد طائرة (F16) اكبر فقرة مربحة للشركة، حيث باعت الشركة أكثر من (3000) طائرة منذ منتصف السبعينيات[3].

وعلى الرغم من تأكيد ايزنهاور على الضرورة الملحة لتطور ذلك المجمع الصناعي العسكري بين العدد الضخم للمستخدمين العسكريين وصناعة ضخمة للتسليح؛ لكونها تشكل واقعًا جديدًا في التجربة الأمريكية؛ بسبب تأثيرها الاقتصادي والسياسي وحتى الروحي؛ فإنّه يرى في تحذيره بانّه: «يجب أن لا يسمح مطلقًا لهذا

1- بول روبنسون، مصدر سبق ذكره، ص178.

2- باسل محمود سلوم، مصدر سبق ذكره، ص62.

3- د. نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص95.

المركب الصناعي العسكري أن يعرض للخطر حرياتنا أو أساليبنا الديمقراطية. والحق، ان هذا الأمر غير مضمون مطلقًا. فالمواطنون المتيقظون، والمطلعون جيدًا هم وحدهم الذين يستطيعون فك هذا التشابك الحقيقي في تروس الآلة الضخمة، الآلية الصناعية والعسكرية والدفاعية، بوساطة وسائل وأهداف سليمة، بشكل يمكن فيه للأمن والحرية أن يزهرا معًا »[1]، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور قد وجه ذلك التحذير بتاريخ 17 كانون الثاني من العام 1961، في خطابهِ إلى الشعب الأمريكي أسماه (خطاب الوداع)، وكان ذلك الخطاب آخر خطاب يلقيه كرئيس قبل أن يسلم السلطة إلى الرئيس الجديد (جون كينيدي). وقد حذر في ذلك الخطاب من المجمع الصناعي العسكري وخطورة تحالفه مع الجيش على الديمقراطية الأمريكية، ومما قاله أيضًا في ذلك الخطاب:

عليَّ أن اقول صراحة ان هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية مالية سياسية وفكرية تمارس نفوذًا غير مسبوق في التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت لنشأة هذه المجموعة فإننا لا بد ان نحذر من وصولها إلى مواقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطرًا على غيره[2].

وانّ الوضع الذي حذر ايزنهاور منه عن المجمع الصناعي العسكري هو القائم حاليًا، فطبقًا لتقرير لمركز (Public Integrity Center) في واشنطن، فإنّ تسعة من ثلاثين عضوًا في مجلس السياسة الدفاعية في إدارة (جورج دبليو بوش) كانت لها علاقة وثيقة بالشركات التي حصلت على عقود عسكرية كبيرة وصلت إلى (76) مليار دولار للمدة ما بين العامي (2001) و(2002)، ومن أولئك جورج شولتز

1- كلود جوليان، مصدر سبق ذكره، ص479.

2- ثائر دوري: « سيطرة المجمع الصناعي العسكري على السلطة الأمريكية »، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مقال على الانترنيت بتاريخ 2008/2/14 www.mokarabat.com: .

كان وزيرًا للخارجية، والذي تم تعيينه عضوًا فيها عُرِفَ بـ (لجنة تحرير العراق)، في الوقت الذي يشغل فيه منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيكتل Bechtel، والتي حصلت على عقود بعدة مليارات من الدولارات في العراق، بل إن جزءًا من تلك العقود تم توقيعها قبل الغزو[1].

المطلب الرابع
الأحزاب السياسية

كان معظم القادة الأمريكيين الأوائل يخشون إلى درجة الهلع مما قد يحدث عندما ينظمّ المواطنون أنفسهم في أحزاب سياسية منفصلة، حيث اعتقدوا أن تلك العُصب ستشكل الخطوة الأولى على طريق الثورة الأمريكية الثانية، لذا يُنسب إلى جون آدامز الرئيس الأمريكي الثاني للولايات المتحدة الأمريكية بعد جورج واشنطن، بأن لا شيء يثير فيه الفزع أكثر من انقسام الجمهورية الجديدة بين حزبين كبيرين، ولكل حزب منهما قائد بذاته. وقد حذّر جورج واشنطن في خطابه الوداعي من: (الآثار المهلكة للروح الحزبية). أما توماس جيفرسون الرئيس الأمريكي الثالث للولايات المتحدة الأمريكية فقد صرح قائلاً: «إن لم يكن في استطاعتي دخول الجنة إلا برفقة حزب، فإنني لا أفكر في الذهاب إلى هناك قطعيًا »[2]، وان الانقسام الحزبي الذي نشأ في بداية التكوين الأول للدولة كان وليدًا أيضًا للأوضاع السابقة، حيث إن طبيعة تكوين الولايات المتحدة الأمريكية من ولايات متعددة أدى إلى ميلاد جناحين رئيسين الأول الذي ينادي بتقوية السلطة المركزية والدستور الاتحادي، والآخر يُطالب بتحقيق مزيد من السلطات للولايات، وحماية حقوقها المحلية كدولة قائمة بذاتها في مواجهة السلطة الاتحادية المركزية، وهو ما أدى إلى تولد النظام الحزبي

1- عبد الحي زلوم، مصدر سبق ذكره، ص365.

2- محمد جلال عناية، الفكر السياسي في أمريكا، 2004، ص83.

الحالي[1]. ان واضعي الدستور الأمريكي قد طوعوا القواعد الدستورية على النحو الذي يلائم الأوضاع القائمة فقد انشئوا سلطة تنفيذية قوية للعمل على جمع شمل الولايات المتفرقة حول المركز، وانشئوا كذلك مجلس الشيوخ للعمل على تمكين كل ولاية من التمثيل بعدد متساوٍ حتى يمكن تحقيق التوازن بينهما، كما طبقوا مبدأ (الفصل بين السلطات)، وبنوا عليه أغلب قواعد الدستور من أجل العمل عن تحقيق الديمقراطية ومنع الاستبداد، وذلك بتوزيع سلطات الدولة بين هيئات مختلفة دون تركيزها في يد واحدة مع ايجاد نوع من التعاون والتوازن بينهما، كما أن النظام الحزبي جاء للدفاع عن حقوق الدولة المركزية في مواجهة الولايات المختلفة، وضمان حقوق الأخيرة في مواجهة الأولى[2].

إذ يهيمن على العملية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية الحزبان الجمهوري والديمقراطي، وهما وريثان لأحزاب سابقة من القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر، ومع استثناءات نادرة، فإنّ هذين الحزبين الرئيسيين يُسيطران على الرئاسة والكونغرس وحكام الولايات والمجالس التشريعية في الولايات، فعلى سبيل المثال كان كل رئيس للولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1852، أما جمهوريا أو ديمقراطيًا. وقد تقاسم الحزبان الرئيسان في مدة ما بعد الحرب العالمية الأولى قرابة 95 بالمائة من الأصوات الشعبية للرئيس في المعدل، ونادرًا ما تنتخب أي من الولايات الخمسين حاكمًا لا ينتمي إلى الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، ويقتصر عدد أعضاء الكونغرس أو المجالس التشريعية في الولايات من المستقلين أو المنسبين لحزب ثالث على عدد قليل جُدًا، إذ يُعدّ الحزب الديمقراطي الأمريكي حزب الرئيس الأسبق جيفرسون، أي حزب الثورة الأمريكية، في حين يُعدّ الحزب الجمهوري نفسه

1– حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص278؛ وكذلك الفصل العاشر في كتاب الكسيس دي توكفيل، مصدر سبق ذكره، ص157 – 162.

2– حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص278.

حزب الرئيس الأمريكي الأسبق لينكولن، أي حزب الشمال المنتصر على الجنوب في الحرب الأهلية[1]. وقد أدى النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأته دورًا بالغ الأهمية في إرساء دعائم النظام الرئاسي، إذ يتجلى ذلك في الخصائص التي تتميز بها الأحزاب الأمريكية، وهي[2]:

1- غياب الأسس الايديولوجية المختلفة: ويقصد بذلك عدم وجود مبادئ وأسس خاصة لكل حزب على حدة، فلا يرتبط الحزب الديمقراطي أو الجمهوري بهدف محدد، وإنّما يجمع بينهما أساس واحد وهدف محدد هو الارتباط بالايديولوجية القومية التي تعني المبادئ الديمقراطية والأهداف والأسس العليا للمجتمع، وليس معنى ما سبق عدم وجود هدف محدد لتلك الأحزاب، فهدف كل منهما وصول فريق جديد إلى السلطة، وإن اختلفوا في الوسائل المؤدية لذلك، بيد انهم لا يهدفون إلى اتباع سياسة جديدة للحكم.

2- وجود قواعد اجتماعية متماثلة: وذلك لأن للأحزاب الأمريكية في الغالب قواعد متماثلة، فهم لا يمثلون طبقات من فئات المجتمع المختلفة. وقد كان الناخبون منذ مدة طويلة ينتمون لأحزابهم كشأن انتمائهم للدين، ومن ثَمَّ من الاستحالة عليهم التخلي عن الحزب، ولكل حزب أنصار من مختلف طبقات الشعب الأمريكي.

3- الأحزاب الأمريكية غير مركزية: ويقصد بذلك أنّها أحزاب غير قومية، وإنّما أحزاب موزعة بين مختلف الولايات. وقد أعلن أيزنهاور بأنّه ليس هناك أحزاب

1- د. خيري عبد الرزاق جاسم: ((الأحزاب السياسية: الولايات المتحدة انموذجًا))، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان التاسع عشر والعشرون، 2010، ص91.

2- حازم صادق، مصدر سبق ذكره، ص273 – 274، قارن مع: موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، 1980، ص217، 219، 226، 228، وأيضًا موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة: د. جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص285 – 291.

قومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنّما هنالك (48) حزبّاً على الصعيد القومي ينظمون في مكاتب انتخابية.

والجدير بالذكر: إنّ نظام الحزبين الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية، هو غير نظام الحزبين المعمول به في بريطانيا، إذ إن الأحزاب الأمريكية تتميز عن سواها بالآتي:

1- غياب العقيدة الايديولوجية.

2- ضعف التنظيم، (فهي أحزاب كوادر، وليس أحزاب جماهير).

وهناك ميزة أخرى يمكن ادراجها تحت مميزات الأحزاب الأمريكية، وهي: دور الأحزاب الرسمي في التعيين طبقًا لقانون الانتخاب الأمريكي، فالأحزاب الأمريكية تؤدي دورًا رسميًا في اختيار المرشحين للإنتخابات العامة، وذلك الاختيار يطلق عليه (التعيين)، إذ إن المرشحين للأنتخابات وأغلب الولايات ليسوا أحرارًا في ذلك المجال، إذ إن الأحزاب تملك رسميًا وحدها الحق في تقديم المرشحين للانتخابات العامة[1].

إن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي أحزاب أُطر، أي بمعنى إنّها لا ترتكز على الانتساب الفردي، وتتصف باللامركزية على الصعيدين: المحلي والقومي، وبذلك لا يملك مركز الحزب أية سلطات فعلية بالنسبة لفروع الحزب المنتشرة في بقية الولايات، لأن تلك الفروع تقوم بمهمة اختيار المرشحين وإدارة الحملات الانتخابية، فضلاً على أنها تقوم برسم سياسة الحزب، وتحديد مواقفه تجاه المسائل الداخلية، وطبقًا لذلك يرى بعضهم إنّه من الصواب الكلام عن (مائة) حزب على أساس أن كل ولاية أمريكية لها فرع لكل من الحزبين يشكل فرعًا قائمًا بذاته[2].

1- د. ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ص62 – 63.

2- د. داوود مراد حسين، مصدر سبق ذكره، ص86.

إذ يُعدّ الحزب بنية سياسية رئيسة في النظام السياسي الأمريكي، تستمد وضعها وشرعيتها عن طريق أدائها الوظيفي، ونسيج العلاقات الذي تقيمه بين المجتمع والنظام السياسي، وانطلاقًا من ذلك الوضع يتحدد وضع الأحزاب الأمريكية إزاء عملية صنع القرار السياسي، إذ يميل عدد من الباحثين إلى تحليل دور الحزب في تلك العملية، انطلاقًا من وظيفة التأثير، والتي تتم في مستوى الكونغرس والجهاز التنفيذي[1]، وتشكل الأحزاب الأمريكية قناة أساسية لتلقي مطالب الأفراد والجماعات: كالنقابات والجمعيات المهنية والمنظمات المحلية، ويُعدّ البرنامج الانتخابي الوسيلة الرئيسة التي تستخدمها الأحزاب لاستيعاب تلك المطالب أو الاحتجاجات والاقتراحات وبلورتها في شكل أهداف سياسية ومقترحات عملية وتفصيلية ووسائل عمل، تمثل بمجموعها البرنامج السياسي الذي يقترح الحزب تنفيذه في حالة وصوله إلى السلطة، إذ يمكن رصد وضع الأحزاب الأمريكية إزاء عملية القرار السياسي في المستويات الآتية:

- تحويل المطالب (الأفراد، الجماعات...).
- الضغط من أجل اختيارات معينة، ويتم ذلك في مستوى الكونغرس ووسائل الإعلام والرأي العام.
- توظيف الموارد القيادية والتنظيمية للحزب، وذلك لتحديد معالم القرارات السياسية على وفق الاتجاه الاستراتيجي للحزب، ويتم ذلك على مستوى الدوائر والمؤسسات التنفيذية العليا والكونغرس[2].

ولا تزال وظائف الأحزاب السياسية الأمريكية تتمحور على النحو الآتي:

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص234.

2- المصدر نفسه، ص235.

1- **تعبئة الناخبين**: يقوم العاملون في الحزب بدور حث الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، وهم يستخدمون لأجل ذلك الوسائل كافة لتسهيل مشاركة الناخبين.

2- **تعيين الأفراد في الوظائف العامة**: تبحث الأحزاب عن الأفراد الذين يتمتعون بما يؤهلهم لأن يصبح لهم جاذبية لشغل المناصب العامة، فإن فوز مرشح الحزب ما هو إلا نصر لحزب المرشح.

3- **توفير الموارد المالية للحملات الأنتخابية**: تساعد الأحزاب في جمع التبرعات حتى يتسنى لمرشحيها الحصول على المـوارد المالية اللازمة لتمويل النفقات المتزايدة للحملات الانتخابية.

4- **تثقيف الجماهير وتبسيط العملية الانتخابية**: تعمل الأحزاب على تثقيف الجماهير فيما يتعلق بالقضايا العامة المعاصرة عن طريق الخطب والمناظرات والتغطية التلفزيونية للانتخابات وما شاكل ذلك، ومن ثَمَّ تؤثر الأحزاب السياسية في الرأي العام عِبرَ تحديد مشكلات المجتمع، واقتراح الحلول السياسية لها.

5- **تجميع المصالح**: وهي التي تساعد الأحزاب على تنسيق المصالح والمطالب المشتركة لجماهير الناخبين، إذ تقوم بتشجيع التغيير السلمي والولاء للنظام السياسي عن طريق الوظيفة الشاملة التي تضطلع بها.

6- **تنظيم عملية صنع القرار**: وهي التي تعمل على تنظيم التبعية الحزبية للكونغرس والمجالس التشريعية في الولاية، ولقادة الحزب نفوذ في اختيار اعضاء المجالس التشريعية للعمل في اللجان الفرعية.

7- **الدور الرقابي للأحزاب**: يعمل الحزب عندما يكون خارج السلطة على انتقاد السياسات والقرارات التي يتخذها الحزب الحاكم، إذ يأمل حزب الاقلية دائمًا

بالتأثير في طريقة تفكير حزب الأغلبية، فضلاً على انّه يعمل جاهدًا على تحقيق فوز انتخابي في المستقبل القريب[1].

إن تأثير الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ليست على درجة واحدة بالنسبة لجميع الرؤساء الأمريكيين، على الرغم من عدّ الرئيس هو زعيم حزبه في الكونغرس والواقع إنّه كلما كان الفضل الأكبر لفوز الرئيس في الانتخابات الرئاسية يعود لشخصية الرئيس المرشح وتأثيره في الرأي العام قل تأثير الحزب فيه، فالرئيس القوي هو الذي يملك قوة الاقناع، وشخصية الرئيس القيادية لا تعتمد على قوة القوانين وحسب، بل على دعم الرأي العام وتأييده لسياسته، فالرئيس الأمريكي الأسبق (فرانكلين روزفلت) يشير إلى أن الرئاسة ليست مجرد مكتب إداري، بل (انّها المكان البارز للقيادة)، ولذلك فإنّ الرؤساء الأمريكيين لا يعدّون انفسهم ممثلين لحزبهم فحسب، بل ممثلين للأمة بأسرها[2]. فعلى حد تعبير آل جور: وكما قال ارسطو ذات يوم عن الفضيلة: إن احترام سلطة القانون كلٌ لا يتجزأ، وما دام كلاً لا يتجزأ، ستبقى بلادنا كلاً لا يتجزأ. لكن لو أن أيّا من الحزبين السياسيين الكبيرين ضللته شهوة السلطة لدرجة تجعله يتخلى عن ذلك المبدأ الموحّد، فسيتمزق نسيج ديمقراطيتنا[3].

أما فيما يخص تحليل الانتماءات الفئوية للأحزاب السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، فنلحظ كثيرًا ما تجتذب الأحزاب السياسية الناخبين استنادًا إلى انتماءاتهم الفئوية، فائتلاف الخطة الاقتصادية الجديدة – تلك التوليفة من الفئات التي ساندت الحزب الديمقراطي بعد انتخاب فرانكلين روزفلت – كان يتألف من جنوبيين بيض،

1– ياسين محمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2008، ص97.

2– د. داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص86.

3– آل جور، هجوم على العقل، مصدر سبق ذكره، ص113.

وأمريكيين حضريين من الطبقة العاملة، وخصوصًا أعضاء النقابات، وأمريكيين من أصل افريقي ويهود وكاثوليك. أما ائتلاف الجمهوريين فكان أصعب في تحديده. لكن المؤكد إنّ البيض غير الفقراء ومواطني البلدات الصغيرة والمناطق الريفية قدموا مساهمات مهمة فيه. وقد ظلت تلك الصورة أكثر من ثلاثين سنة. لكن ثمة تغيُّرات واضحة لحظت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، واستمرت حتى القرن الحادي والعشرين. لقد تراجع بكل تأكيد دعم بعض الفئات للديمقراطيين، وأبرز مثال على ذلك الفئات الجنوبيون البيض الأصليون الذين تعاطفوا مع الحزب الديمقراطي بأعداد كبيرة جدًا حتى ستينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من معارضتهم المحتملة لسياسات الحزب الديمقراطي الليبرالية، وبالأخص في مسألة الحقوق المدنية، فإن الحزب الجمهوري لم يتنافس على مناصب مهمة في الجنوب حتى ما بعد انتخاب العام 1964، لذا لم يكن قُبالة الجنوبيين البيض من يذهبون إليه إلا الديمقراطيين، وبحلول ثمانينيات ذلك القرن، كان ولاء تلك الفئة قد تغير تغيُّرًا جذريّاً، واليوم نرى الجنوبيين البيض الأصليين أمْيل إلى التعاطف مع الجمهوريين أكثر من تعاطفهم مع الديمقراطيين. وقد كان الكاثوليك جزءًا مهمًا من ائتلاف الخطة الاقتصادية الجديدة، وعزز ولائهم للديمقراطيين ترشُح (جون كيندي) وانتخابه ليكون بذلك أول كاثوليكي يُنتخب للبيت الأبيض. أما اليوم فاحتمال تعريف الكاثوليك أنفسهم كديمقراطيين لا يزيد إلا قليلاً عن احتمال تعريفهم أنفسهم كجمهوريين، وقد حصل الرئيس جورج دبليو بوش من الأصوات الكاثوليكية بنسبة اكبر مما حصل السناتور جون كيري[1]. وقد سبق لرونالد ريغان الجمهوري ان حقق فوزًا كبيرًا في انتخابات العام 1984، حيث نجح في أن يحصل من جمهور الناخبين الكاثوليك – أي من ذلك الجمهور الذي كان يلتف حول الديمقراطيين تقليديا – على 59 بالمائة من

1– إل ساندي مايسل، مقدمة قصيرة جدًا: الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص96 – 97.

الأصوات، وان فوز مرشح الحزب الجمهوري بمنصب الرئيس لا يعود إلى جاذبية الحزب فحسب، بل إلى شخصية المرشحين أولاً، والأداء السياسي الذي يتصف به أصحاب الوظائف الرفيعة في الإدارة الأمريكية ثانيًا، ومصداقية البرامج السياسية التي ينادي بها المنافس أو المنافسون ثالثًا. تلك العوامل تلعب دورًا لا يستهان به هنا، لا بل إن تلك العوامل قد تتفوق على أهمية الجاذبية التي يتمتع بها الحزب، لذا فقد استعاد الديمقراطيون في انتخابات العام 1986، الهيمنة على مجلس الشيوخ[1].

ويؤكد وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر على أن الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تُسهم بصورة فعالة في إعداد السياسة الخارجية، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهياكل الحكومية فقط[2].

إلاّ أن مستشار الأمن القومي الأسبق برنت سكوكروفت، وهو أيضًا من الحزب الجمهوري يرى في الحزبية (Partisanship) (وهو رأي أكثر دقة من كيسنجر) مسألة تكتيكية ضيقة يجب ألاّ تأخذ منحىً استراتيجيًا، ويجب ألاّ تتدخل في عمل الحكومة[3].

المطلب الخامس

اللوبي اليهودي

يشتمل كل مجتمع، ولا سيِّما في الدول الديمقراطية على منظمة تتأثر بعلاقات الدول الخارجية، ثم إنّه من الطبيعي أن يكون لمثل تلك الجماعات التي تُعرف

1– إميل هوبنر، مصدر سبق ذكره، ص109.

2– James Rosenau, N، The Scientific Study of Foreign Policy, The Free Press, New York, 1971, P. 45.

3– Zbigniew Brzezinki, Brent Scowcroft, Op. Cit، P. 273.

بـ (جماعات المصالح) أو (جماعات الضغط) أهداف ذات صبغة دولية[1]، إذ تحاول جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية، إذ يمكن التأثير في صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بوساطة تأييدها لقانون معين أو معارضتها لذلك في المراحل كافة التي يمر بها القانون، إذ إن جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات بحيث يمكن أن تؤثر في توجيه مثل ذلك التشريع لمصلحتها، زد على ذلك: ان من الممكن للمؤسسة التشريعية ان تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها قُبالة لجان البرلمان. مما يؤثر ذلك في صانعي القرار بذلك الصدد[2]، وتعد جماعات الضغط أو جماعات المصالح مجموعات سياسية رسمية تختلف عن الحزب السياسي في كونها تسعى إلى التأثير في الحكومة فقط، لا لتكون جزءًا رسميًا منها[3].

إذ تنقسم قوى الضغط بوجه عام إلى فئتين متباينتين تختلفان من حيث الوظيفة. ولكن تلتقيان من حيث الهـدف، وتعملان في اغلب الأحيان بشكل متناسق ومتكامل، إذ في حين تقوم المنظمات والجمعيات التابعة للفئة الأولى بالعمل الدءوب على اقناع صانع القرار السياسي بصوابية آرائها، وحمله على تبني وجهة نظرها، تقوم المنظمات التابعة للفئة الثانية بالعمل على شراء ولاء رجال الكونغرس، وغيرهم من المسئولين الحكوميين، وتسمى المنظمات التابعة للفئة الأولى بـ (مجموعات الضغط الخاصة) (اللوبي Lobby)، في حين تسمى المنظمات التابعة للفئة الثانية بـ (لجان العمل السياسي) (Political Action Committees) (PACS)، وان اختلاف طبيعة عمل مجموعات الضغط الخاصة عن طبيعة عمل لجان العمل السياسي جعل

1- د. احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار...، مصدر سبق ذكره، ص452.

2- المصدر نفسه، ص459.

3- ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الأسس، ترجمة: رشا جمال، الطبعة الثانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.

الأولى تختلف عن الثانية من حيث التركيب وأسلوب العمل ومجالاته، إذ يتطلب عمل الأولى تنظيمًا محكمًا، وتوظيف مختصين على درجة عالية من الكفاءة لجمع البيانات وكتابة التقارير واقامة العلاقات مع صانعي القرار السياسي واستخدام أساليب الضغط المتنوعة لحملهم على اتخاذ القرارات المستهدفة. أما عمل الثانية فيتطلب بناء الأجهزة القادرة على جمع الأموال والتفاوض مع المرشحين وتوجيه الأموال لدعم الحملات الانتخابية لمن يلتزم بتبني برنامجها والدفاع عن مصالحها، ولما كانت متطلبات تحقيق الأهداف بالنسبة لمجموعات الضغط الخاصة كثيرًا ما تستدعي شراء ولاء بعض المسئولين الحكوميين، فإنّ تلك المجموعات قامت عمومًا بتأليف لجان العمل السياسي التابعة لها، ومن ثَمَّ القيام بالنشاط السياسي الضاغط والنشاط المالي والانتخابي في آنٍ واحد[1].

إذ يرى د. عبد الوهاب المسيري: إن كلمة (لوبي) تشير بالمعنى المحدَّد والضيق للكلمة إلى جماعات الضغط التي تسجل نفسها رسميًا بوصفها كذلك، فيما تُعدّ لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) (AIPAC)[2] من أهم جماعات الضغط، ومهمتها: الضغط على المشرعين الأمريكيين لتأييد الدولة الصهيونية. أما اللوبي بالمعنى العام، فيُشير إلى مجموعة من المنظمات والهيئات وجماعات المصالح والاتجاهات السياسية التي قد لا تكون مسجلة بشكل رسمي، وهي تُعدّ إطار تنظيمي عام يعمل داخله عدد من الجمعيات والتنظيمات والهيئات اليهودية والصهيونية تنسق فيما بينها، ومن أهمها: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى والمؤتمر اليهودي العالمي، وانّ كل تلك المنظمات لديها ممثلون بواشنطن للتأثير في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، حيث تسعى إلى الضغط على الكونغرس عن طريق

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص93 – 94.

2- سيأتي تفصيل ذلك فيما يخص إيباك.

إرسال الخطابات إلى اعضائه، وغير ذلك من أشكال الضغط[1]، ويستخدم اصطلاح (اللوبي) كاختصار للائتلاف الحر المكون من الافراد والمنظمات التي تعمل بجد على تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل، واستخدامنا (كما يرى ميرشايمر ووالت في مقالهما) لذلك المصطلح ليس المقصود منه انّ نوحي بأنّ (اللوبي) هو حركة متحدة له قيادة مركزية أو أن الأفراد بداخله لا يختلفون على قضايا معينة، إذ يتكون جوهر اللوبي من اليهود الأمريكيين الذين يبذلون جهودًا مضنية في حياتهم اليومية لتطويع السياسة الخارجية الأمريكية لتعمل على دفع المصالح الإسرائيلية إلى الأمام، وتتعدى انشطتهم مجرد التصديق للمرشحين الذين يساندون إسرائيل لتصل إلى كتابة الخطابات، والإسهام المادي، ومساندة المنظمات المؤيدة لإسرائيل. ولكن ليس كل يهودي أمريكي جزءًا من اللوبي؛ لأن إسرائيل لا تُعدّ قضية مهمة بالنسبة لكثير منهم[2]، حيث تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة مقسّمة توفر طرقًا عدة للتأثير في سير السياسات، وكنتيجة لذلك يمكن للجماعات ذات المصالح تشكيل السياسات بطرق عدة مختلفة بالضغط على النواب المنتخبين، وأعضاء الفرع التنفيذي، وبالإسهام في اقامة الحملات، وبالتصويت في الانتخابات، وتشكيل الرأي العام... وغيرها[3].

ونظرًا لأن عمل اللوبي يخضع لإطار قانوني، قانون العام 1946، فإنّ هنالك بعض التقديرات لدى الكونغرس عن طريق عدد المسجلين على ذلك الأساس في صيغة: محامين، وممثلين أجانب، وخبراء في التشريع، وممثلي المستهلكين، ومندوبي الجمعيات المهنية، ومتخصصين في القضايا والعلاقات العامة، إذ يقدر عددهم ما بين

1– د. عبد الوهاب المسيري، سر النفوذ الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص1.

2– جون. ج ميرشايمر وستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية (مقالتهما)، ترجمة: وجدان رسمي بسيوني، دار الفرجاني، طرابلس – القاهرة – لندن، 2006، ص28.

3– المصدر نفسه، ص30.

(10 إلى 20) ألف جماعة لوبي. وقد أخذت أشكال عمل اللوبي صيغ أكثر دقة وتطورًا في السنوات الأخيرة بحكم التقدم الحاصل في الميادين التكنولوجي والتدبيري. فقد أشار تقرير لمجلة فورتون (Fortune) إلى أن بعض أصحاب المصالح الذين ذاقوا ذرعًا من ممارسات جماعات اللوبي خلال العقود الماضية، أصبحوا يتوخون مداخل أكثر اتقانًا للوصول إلى أصحاب القرار، والتأثير في قراراتهم، ويتجلى ذلك في دور كبار الخبراء والعلماء ومستخدمي التكنولوجيا العالية: كالمعلومات وصناعات الاتصال الحديثة، والذين يقدمون أنفسهم بشكل تقني أو معلوماتي لصاحب القرار، ويظهر ذلك على الخصوص في البيت الأبيض ومكاتب المسئولين في الحكومة، والوكالات التنفيذية الفيدرالية[1]، وان الحماية الدستورية لعمل تلك الجماعات (جماعات الضغط واللوبيات) كان لها دور كبير في انتشارها إلى الحد الذي صدرت فيه تشريعات لتنظيم عملها، لا سيّما قانون كشف اللوبي الصادر في العام 1995[2]، والذي أصبح نافذًا في كانون الثاني 1996، ويطبق على الأفراد والمأجورين الذين يمارسون الضغط على الكونغرس وموظفي الفرع التنفيذي[3]. واللوبي له نفوذ قوي على الفرع التنفيذي، وتُستمد تلك القوة جزئيًا من تأثير المصوتين اليهود على الانتخابات الرئاسية، فعلى الرغم من قلة عددهم نسبة لتعداد السكان (اقل من ٪3)، إلاّ أنهم يقومون بحملات

1– منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص242.

2– وقد تضمن هذا القانون (The Lobby Disclosure Act) ما يلي:

- من يمارس دور اللوبي هو الشخص الذي يقضي (20%) من وقته لنشاط اللوبي.
- انشطة اللوبي تتضمن إعداد بحوث وتحضيرات للتأثير في السياسة، وكذلك الاتصال المباشر بصناع القرار وكوادرهم.
- على من يقوم بالضغط (Lobbyist) أن يسجل اسمه وموكله والقضية التي يدافع عنها ومقدار تقريبي للأجور التي يتقاضاها لقاء خدماته.
- إن يقدم (Lobbyist) تقرير كل (6) أشهر، ومن يخالف ذلك القانون يدفع غرامة لا تزيد عن (5000) دولار. (المصدر نفسه، ص196).

3– د. نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص195.

ضخمة كهبات للمرشحين من كلا الجانبين. وقد أعلنت صحيفة (الواشنطن بوست) في تقدير لها ذات مرة إنّ المرشحين الديمقراطيين للرئاسة: « يعتمدون على المساندين اليهود لدعمهم بما يقارب (60٪) من الأموال »، والأكثر من ذلك أنّ المصوتين اليهود يتمتعون بمعدلات عالية لإقبال الناخبين، كما يتمركزون في الولايات الرئيسة، مثل: كاليفورنيا، وفلوريدا، وإلينوي، ونيويورك، وبنسلفانيا؛ ولأنهم يؤثرون أشد التأثير في الانتخابات الختامية، فإنّ المرشحين للانتخابات الرئاسية يبذلون أقصى ما في وسعهم لعدم معاداة المصوتين اليهود[1].

وقبل أن توجد إسرائيل كدولة، وجدت كلوبي سياسي أولاً في عواصم أوروبا، ثم في واشنطن، وكانت الصهيونية حلمًا في خيال نفر من منظري أو آيديولوجي القرن التاسع عشر في أوروبا، وقد اتفقوا على أمر واحد فحسب هو أنه لكي يعيش اليهود حياة (طبيعية) في عالم معادٍ للسامية، فلا بد لهم من قيام (دولة يهودية)[2]. فمنذ ما يقارب القرن قال المليونير العالمي هنري فورد في كتابه الذي اختفى من الأسواق فور صدوره: (اليهودي العالمي)[3]، والذي ألفه في العام (1921): إنّ هناك منظمتان مهمتان كل الأهمية بالنسبة إلى اهدافها الخفية، وإلى حقيقة ما لهما من قوة، وهما: منظمة (كهيلا نيويورك) و (اللجنة اليهودية الأمريكية)، إذ تُعد المنظمة الأولى اقوى العوامل في حياة نيويورك السياسية، وانها المنظمة التي تفرض اليوم نفوذًا ضخمًا على بقية ارجاء العالم، لأنها تصدر عن وعي وادراك برنامجًا يُعدّ مؤيدًا لليهود من

1– جون. ج مير شايمر وستيفن. م والت، اللوبي الإسرائيلي (المقالة)...، مصدر سبق ذكره، ص33.

2– إدوارد تيفنن، اللوبي: اليهود وسياسة أميركا الخارجية، ط4، ترجمة وإشراف: د. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993، ص11.

3– يرى هنري فورد مؤلف كتاب (اليهودي العالمي)، ان استخدام عبارة (اليهودي العالمي) عنوانًا لهذا الكتاب، إذ تعني تلك العبارة معنيين يشتقان منها: أولهما اليهودي حيثما كان، وثانيهما اليهودي الذي يمارس السيطرة العالمية، وان ما يستذكره العالم هو المعنى الأخير، سواء أكان ذلك عن طريق اليهود انفسهم أو عن طريق اتباعهم. يُنظر: (هنري فورد، اليهودي العالمي: المشكلة الأولى التي تواجه العالم، تعريب: خيري حماد، منشورات المكتب التجاري، بيروت، بلا، ص216).

ناحية، ومعاديًا للأغيار من الناحية الأخرى، وتلك المنظمة هي القوة المركزية، بل هي الحكومة الداخلية، التي تُعدّ قراراتها قوانين واعمالها تعبيرًا رسميًا عن أهداف اليهود، وهي تقيم الدلالة الواقعية والتامة على وجود حكومة داخل حكومة في قلب اعظم المدن الأمريكية وأقواها سياسيًا، كما أنها تؤلف الجهاز الذي تعمل عن طريقه الدعاية المؤيدة والمناوئة للأغيار، والذي يفرض اليهود بوساطة ضغطهم على بعض الأفكار المعيّنة، وذلك يعني بكلمة أخرى إنّ الحكومة اليهودية في نيويورك تؤلف الجزء الأساس في الحكومة اليهودية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحمل كلمة (كهيلا) المعنى نفسه الذي تحمله كلمة (كاهال)، وهي التي تعني (المجتمع) أو (الجمعية) أو الحكومة، وانها تمثل الشكل اليهودي للحكم في (الديبورا) أي في المنفى. فأبّان الاسر البابلي، وفي أوروبا الشرقية اليوم تمثل (الكاهال): القوة والحماية اللتين يتطلع إليهما اليهود الصادقون كحكومة لهم تقيم العدالة، و(كهيلا) نيويورك هي أقوى وأضخم اتحاد لليهود في العالم، فهي قلب السلطان اليهودي العالمي الذي تحول إلى تلك المدينة، وذلك هو معنى الهجرة اليهودية الضخمة إلى نيويورك في الحقب الأخيرة من جميع أطراف المعمورة، وهي تمثل بالنسبة إليهم ما تمثله روما للكاثوليك، وما تمثله مكة للمسلمين[1].

وتتجلى قوة اللوبي الإسرائيلي في مظهرين رئيسين: أولهما قوة موارده وضخامتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي أحرز عليها تاريخيًا بأهم مراكز التأثير في مجريات العملية السياسية:

- موارد مالية ضخمة ونفوذ في سوق المال والأعمال (وول ستريت) والشركات العملاقة في ميادين الصناعات الحربية والتكنولوجية والاسر الثرية والبنوك.
- موارد إعلامية كبيرة في مجال الصناعة الإعلامية والإنتاج السمعي البصري والسينمائي.

1– هنري فورد، مصدر سبق ذكره، ص108 – 109.

- التأثير في القنوات والهيئات السياسية: كالأحزاب والجمعيات المهنية ومراكز البحث والاستشارة.

وثانيهما: إن أداء اللوبي الإسرائيلي بحكم موارده غير التقليدية يصبح غير متوازن ولا متشابه مع نمط التأثير الذي تمارسه الجماعات الضاغطة التقليدية داخل النظام الأمريكي، ومن نتائج تلك الخاصية، أن عمله يمتد إلى نطاق أعلى قمة هرم الدولة (البيت الأبيض)، ومختلف أجهزة صناعة القرار السياسي، وهو ما يمكن أنّ نلحظه بشكل جلي فيما يتعلق بالقرار السياسي الأمريكي إزاء قضية الشرق الأوسط[1]، وإن صنّاع السياسة الأمريكية يعرفون تمامًا؛ بأنهم كلما جاهروا بمساندتهم لإسرائيل، كوفئوا أكثر في صناديق الاقتراع، وتلك النقطة تستحق التأكيد؛ لأن دعم واشنطن الرسمي لإسرائيل لا يمكن ان يفسّر ببساطة بقوة اللوبي الصهيوني وحدها، وإنما هناك تفسير أكثر تعقيدًا يجب أن يأخذ في الحسبان الدعم الواسع الذي تنتزعه إسرائيل من الجمهور الأمريكي، وهنا يكمن إنجاز اللوبي المؤيد لإسرائيل الأكثر وضوحًا وفعالية نيابة عن الدولة اليهودية، وذلك الانجاز يجب عدم التقليل من قيمته إذا وضعت في الحسبان حقيقة ان (اللاسامية) لا تزال موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية[2]، ولذلك من المُلفت أن السياسيين الأمريكيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية يحجمون عن إثارة مؤيدي الليكود في واشنطن خشية ان يتلكأوا عن دعمهم في حملات إعادة الانتخاب سواء أكان ذلك الامر حقيقة أم خيالاً، فإن لدى السياسيين الأمريكيين تصورًا مُفاده إنه من غير المفيد أن تعارض جماعات الضغط الصهيونية أو تتحداها، وفي النهاية، فإنّ التصورات تلعب دورًا حاسمًا في السياسات؛ لأنها تصبح غير قابلة للتمييز من الحقيقة[3]، لذا يرى بريجينسكي: ان ما يفسرّ الدور

1- منصف السليمي، مصدر سبق ذكره، ص243 – 244.

2- د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص103.

3- المصدر نفسه، ص109.

المتنامي لمجموعات اللوبي الإسرائيلي الأمريكي هو إنّه أصبحت قدرة مجموعات لوبي السياسة الخارجية على جمع أموال الحملات الانتخابية، واستهدافها مصدرًا من مصادر نفوذها، فحوّلت التكاليف العالية للحملات التلفزيونية في اثناء الانتخابات الدعم التمويلي المستهدف أو (معارضته) إلى أداة حاسمة لكسب النفوذ[1].

والجدير بالذكر، ان النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد كليًا على الأموال الخاصة في الحملات الانتخابية، وإحدى أعظم نقاط قوة (إيباك) هي قدرة ذلك التنظيم على توجيه التبرعات السياسية باتجاه المرشحين ممن لديهم سجل تصويت جيد على القضايا التي يؤازرها اللوبي بعيدًا عن هؤلاء الذين ليس لديهم مثل ذلك السجل، إذ يرجع تاريخ أحد الأمثلة على القبضة المحكمة التي يمارسها إيباك على الكونغرس إلى العام 2002، حينما بدأ جورج دبليو بوش يمارس ضغطًا على آرييل شارون للانسحاب من المناطق المحتلة. وقد انتفض اللوبي لاتخاذ الإجراءات، وحصل على قرارات قوية تصب في مصلحة إسرائيل، وضد الانسحاب صوت مجلس النواب بغالبية (252) صوت ضد (21) صوتًا، ومجلس الشيوخ بغالبية (94) صوتًا مقابل صوتين معارضين[2].

أما فيما يخص ابرز لوبي يهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، فتُعد لجنة الشئون العامة الإسرائيلية الأمريكية (إيباك) (American – Israel Public Affairs Committee AIPAC)، وهي جماعة ضغط مسجَّلة في واشنطن الأكثر نجاحًا. وقد انبثقت اللجنة من المجلس الصهيوني الأمريكي، وأسّسها (آي. إل. ساي كينن) في العام 1954، وكان دور اللجنة وفقًا لتفسير كينن يتجلى بـ: «إخبار الرئيس

1– زبينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: مصدر سبق ذكره، ص203.

2– سوزان جورج، اختطاف أمريكا: كيف غير اليمين الديني والعلماني تفكير الأمريكيين؟، ترجمة: د. فاطمة نصر، اصدارات سطور الجديدة، القاهرة، 2009، ص96.

بضرورة الهيمنة على وزارة الخارجية »[1]، وفي العقد الأخير من القرن الماضي، عدّت اللجنة جماعة الضغط الثانية في البلاد لجهة فعاليتها، وذلك بعد الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين (AARP) الذي يضمّ (33) مليون عضو، وهكذا فاقت اللجنة اتحادات العمال المنظمة قوةً ونفوذًا، إذ يُدرك اعضاء الكونغرس تمامًا قوة اللجنة السياسية والمالية، ويولون انشطتها إهتمامًا بالغًا[2]، وللتدليل على نفوذ الايباك الواسع واهمية دوره في توجيه سياسة أمريكا الخارجية نذكر هنا ما قالته بعض الصحف الأمريكية الأكثر توزيعًا واهمية، إذ وصفته صحيفة نيويورك تايمز: بأنّه: « أكثر قوى ومنظمات الضغط السياسي فاعلية في واشنطن »، ووصفته صحيفة واشنطن بوست: بأنّه: « القوة السياسية الأولى ليهود أمريكا »[3].

وتؤكد الباحثة الأمريكية (سيلفرمان) في دراسة أعدّتها بجامعة فرجينيا الأمريكية: ان منظمة (إيباك) اليهودية تتمتع بقدرة فائقة على التأثير في لجان الكونغرس، وانها نجحت في أن ينظر الأمريكيون إلى سياستهم تجاه الشرق الأوسط على أنها ذات أبعاد داخلية، إذ يحرص مندوبوها على حضور جلسات الكونغرس عندما تدور المناقشات حول إسرائيل وقضايا الشرق الأوسط، وبفضل (إيباك) وغيرها من المنظمات اليهودية استطاعت إسرائيل الحصول على مساعدات إضافية تقدر بأكثر من مليار دولار أمريكي[4].

وقد كانت ابحاث (ايباك) الإستراتيجية تمثل قفزة كمية في جهود اللوبي الإعلامية، ولم تكن الأبحاث موجهة إلى اعضاء اللوبي فحسب، بل إلى فريق صغير من صانعي السياسة الأمريكية في البيت الأبيض ووزارتَي الخارجية والدفاع. ففي

1- جانيس ج. تيري، مصدر سبق ذكره، ص127.

2- المصدر نفسه، ص129.

3- د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص97.

4- د. سمير التنّير، أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص37.

العام 1982، بدأت (ايباك) تنشر سلسلة من الأبحاث تدور حول قيمة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط للولايات المتحدة الامريكية ففي دراسة أصدرتها (ايباك) بعنوان **القمة الإستراتيجية لإسرائيل** أكدت فيها على أن إسرائيل ذات منافع أربع رئيسة للولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة العدوان السوفييتي، وهي:

1- إن موقعها الجغرافي الاستراتيجي في منتصف الطريق بين أوروبا والخليج العربي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بأن تصل إلى ثلاثة مسارح للعمليات، وهي الخليج والبحر الأبيض المتوسط والجبهات الجنوبية والوسطى لحلف شمال الأطلسي.

2- (الاستقرار السياسي) الديمقراطية سليمة غير معرضة للأنقلابات والثورات كالدول العربية.

3- الثقة السياسية، فالأصدقاء العرب - اليوم - كما يقول روزن قد يخرجون من الحكم غدًا. أما مصالح إسرائيل الإستراتيجية وقيم شعبها، فهي حليفة دائمة للعالم الحر.

4- إن إسرائيل هي الدولة المتقدمة سياسيًا وتكنولوجيا في المنطقة[1].

إذ تهيمن القوى المناصرة لإسرائيل على مراكز البحوث الأمريكية التي يكون لها دور مهم في تشكيل المناقشات العامة والسياسات الفعلية. وقد كوَّن اللوبي مراكز البحوث الخاصة به في العام 1985، حينما ساعد (مارتن انديك) بتأسيس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP). فعلى الرغم من أن ذلك المعهد يقلل من أهمية روابطه بإسرائيل، ويدعى بدلاً من ذلك إنّه يوفر رؤية (متزنة وواقعية) لقضايا الشرق الأوسط، إلاّ أنّ تلك ليست هي الحالة. ففي الحقيقة، ان ذلك المعهد

1- إدوارد تيفنن، مصدر سبق ذكره، ص211.

يُموَّل ويُدار من أفراد يكرسون أنفسهم بشدة لدفع جدول الأعمال الإسرائيلي قدمًا، ويمتد تأثير اللوبي في عالم مراكز البحوث إلى ماهو ابعد من ذلك المعهد[1].

وبخلاف النفوذ السياسي، فإنّ في معسكر الأيباك (AIPAC) هنالك جيش منظم جاهز للتحرك للدعاية الانتخابية للمرشح بتنظيم المؤتمرات، وتوزيع المنشورات، والمرور على البيوت، وإرسال فاكسات، وإجراء مكالمات تليفونية، وهو جيش يتحرك بتعليمات مباشرة من قيادات الأيباك[2].

وتُصدر (إيباك) نشرة اسبوعية تدعى (The Near East Report)، (تطبع منها (60) ألف نسخة يتم توزيعها على أعضاء الكونغرس في جملة من توزع عليهم)، وتُعنى بالاحداث الشرق أوسطية ونشاط مجلس الشيوخ والنواب التشريعي بشأن تلك الأحداث، إذ تسهم تلك النشرة مع جملة منشورات المجموعات الأُخرى الموالية لإسرائيل، وفي ظل غياب شبه تام لمصادر إعلام أخرى بصوغ ادراك عام للأشياء موآت لدعم إسرائيل دعمًا غير مشروط، وتلك النشرات تظهر إسرائيل بصورة إنّها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والبلد الذي يشاطر الأميركيين قيمهم، في حين أن صورة العرب والفلسطينيين فيها سلبية تمامًا (توجه معاد للعرب، إقطاعية، شراء ذمم، إرهاب...)[3].

ونتيجة لذلك التأثير، وأمام وقُبالة تلك السيطرة الصهيونية بشكل خاص على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، أخذ بعض كبار الأمريكيين، ابتداءً من فورسنال وزير الحربية في العام 1948، وويليام هو كينج الفيلسوف الأمريكي في الخمسينيات، يدعون إلى استقلال أمريكا وتحريرها من ذلك النفوذ، مما كان يعني

1- جون. ج مير شايمر وستيفن. م والت، اللوبي الإسرائيلي... (المقال)، ص36.

2- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص49.

3- د. صالح زهر الدين، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص143 - 144.

ضمنًا على الأقل: الاعتراف بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مستعمرة للصهيونية، وان جورج كينان الدبلوماسي (عميد الدبلوماسيين) والمؤرخ الأمريكي قال في مقابلة مع الـ (أس بي س) (c.b.s) في العام 1975، بأن على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ان تعلن استقلالها من (اللوبي الصهيوني)[1]، إذ ترجع قوة تأثير اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثيره في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط إلى عدة أسباب يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- إمتلاك مجمع اليهود الأمريكيين القدرات التنظيمية والمالية: إذ يُسهم اليهودي الأمريكي في الاقتصاد الأمريكي بما نسبته (10 – 12) بالمائة، والتي تعادل ست مرات ضعف نسبة عدد اليهود الأمريكيين مقارنة بإجمالي سكان الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدرها مصادر في اعلى نسبها 2 بالمائة.

2- فهم اليهود الأمريكيون طبيعة المجتمع الأمريكي والنظام السياسي الأمريكي، وقدرات السياسيين الأمريكيين، وكيفية التعامل معهم؟

3- قدرة اليهود الأمريكيين على التوظيف الجيد والفاعل للعنصرين السابقين في الضغط على مؤسسات صنع القرار الأمريكي لخدمة المصالح الإسرائيلية.

4- تركُّز اليهود الأمريكيين في الولايات الرئيسة، مثل: كاليفورنيا وفلوريدا وإلينوي ونيويورك وبنسلفانيا، مما يمنحهم قدرة بالتأثير في الانتخاب، والتي تصل إلى ما نسبته 92 بالمائة في مقابل 54 بالمائة للأمريكيين.

5- عدم وجود لوبي عربي فاعل وموحد ومؤثر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي هو غالبًا غائب أو غير مؤثر.

1- د. نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام إلى أمريكا؟، دار الموقف العربي، القاهرة، 1989، ص14.

6- استخدام المنظمات الموالية لإسرائيل (معاداة السامية) ضد من ينتقد إسرائيل، وهو ما وصفه كل من: ميرشايمر ووالت في دراستهما (مكمِّم الأصوات العظيم)[1].

ومن نافلة القول: ان اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية يتابع وبصورة ثابتة غايتين رئيستين: أولاهما، تحقيق اكبر قدر ممكن من الدعم الأمريكي الرسمي والشعبي لإسرائيل في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية والإستراتيجية، وفي ضوء المخططات الإسرائيلية المرحلية والبعيدة المدى، وبالتنسيق الدقيق مع المسئولين الإسرائيليين. أما الغاية الأخرى، فهي ضرب احتمالات التعاون الأمريكي - العربي، (إلاّ ما يصب منها في مصلحة إسرائيل) في مختلف المجالات الحساسة، وتشويه صورة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم[2].

1- عمرو عبد العاطي: ((اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/يونيو 2013))، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (446)، حزيران/يونيو 2015، ص46 – 47.

2- فيصل أبو خضرا، تاريخ النفوذ اليهودي في أميركا، ص129.

الفصل الثالث

دراسة عن خبراء السلطة

المبحث الأوّل
دراسة عامة عن خبراء السلطة

تعرَّف السياسة الدولية على أنّها سياسة تنشأ من غياب سيادة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس بها حاكم عام. وهكذا يُطلق على السياسة الدولية بانّها فوضوية (أناركية) (Anarchy)[1]، وكما تعني كلمة (ملكية) حاكم واحد، تعني كلمة (فوضوية) عدم وجود أي حاكم، إذ تُعدّ السياسة الدولية نظامًا للاعتماد على الذات، ويطلق الفيلسوف البريطاني (توماس هوبز)، والذي عاش في القرن السابع عشر على مثل تلك الأنظمة (حالة الطبيعة)[2]، وأن الافتراضات عن وجود صانع القرار العقلاني المتكامل، وعن المعلومات التامة، وعن البيئة المحايدة سياسيًا كانت كلها مجافية للواقع، بل حتى ضارة[3]. ولكن وجود إطارٍ فكريٍّ يقدّم لصانعي السياسة بوصلة تهديهم إلى تحديد الأولويات، والتي تساعد من ثَمَّ في صنع قراراتٍ لها تأثير طويل الأجل. وقد وصف (بروس روسيت) أستاذ العلوم السياسية في جامعة (بيل) ارتباط السياسة الخارجية الوثيق بالسياسة الداخلية، وكما يلي: « إن نجاح أو فشل السياسة الدولية مدفوع في حقيقة الأمر بالتطورات السياسية المحلية، وهكذا أيضًا يكون اختيار القائد الطامح للسياسة التي تقوده إلى النجاح »[4]، **إذ تتموضع محصلة خبرة خبراء السلطة بشكل عقيدة أو مبدأ، لذا استُخدِم مصطلح**

1– يُنظر ملحق الكتاب: الفوضى الدولية (Anarchy) نتاج النظام الدولي ومُنتجة للأنساق الدولية، ص559.

2– جوزيف س. ناي الأبن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: دكتور أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، (بلا)، ص17.

3– فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص21 – 22.

4– Bruce Rusett, Controlling the Sword: the Democratic Governace of National Security. (Cambridge, MA: Marvard University Press, 1990), P. 7.

(عقائد الرؤساء) لشرح وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم وسياستها الخارجية منذ رئاسة الرئيس الأسبق (جيمس مونرو)، وعلى قلّتها قدّمت العقائد خطوطاً إستراتيجية موجهة للبلاد، وأسست لدورها في السياسة الدولية. وقد زاد عددها بعد الحرب العالمية الثانية، إذ مهدت مواجهة (الحرب الباردة) مع الاتحاد السوفييتي الطريق لظهور (عقيدة ترومان) في العام 1947، و(عقيدة آيزنهاور) في العام 1957؛ وكلاهما هدفا، كل على طريقته إلى محاصرة انتشار الشيوعية، وتاليًا توسيع مدى الوصول والنفوذ العالميين للولايات المتحدة الأمريكية بعد عشر سنوات من ذلك. وقد اقترحت (عقيدة نيكسون) سياسة (العمودَين التوأَمَين) التي وفّرت تقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لإيران والمملكة العربية السعودية. وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة انطوت العقائد الرئاسية على استراتيجيات جديدة، هدفت إلى الردّ على تحديات عالم غير اعتيادي، عالم القطب الواحد[1].

في الولايات المتحدة الأمريكية يؤدي كل انتقال للسلطة إلى استبدال مئات الموظفين من كبار الموظفين أو من الدرجة المتوسطة في السلطة التنفيذية، والاهم في ذلك ما ذكرناه في موضوع مفهوم خبراء السلطة، بانّ الأهمية في تلك التعيينات تكمن فيما يخص خبراء السلطة بالمعنى الموسع عند توليهم المناصب الرفيعة في الدولة كصّناع للقرار السياسي، وما يتبعه من تعيين مستشاريهم ومعاونيهم ومدراء مكاتبهم، حيث تساعد مراكز الأبحاث والرأي الرؤساء والوزراء على عملية الاختيار، وتزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، وان من الضروري في العلاقة بين الخبير والسياسي ان يعترف كل منهما بدور الآخر، وأن يرفض القيام به بدلاً منه، وبعبارة أخرى يجب ألاّ يحاول الخبير إحلال حكمه في الجانب السياسي محل حكم المسئول عن تخطيط السياسة، كما يجب عليه ألاّ يقاومه عند ممارسته لدوره. فمن المحتمل في بعض

1- الدكتور فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي، ترجمة: د. محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص103.

الحالات أن تكون تنبؤات الخبراء أقل دقة من تقديرات خبراء التخطيط السياسي، ففي خريف العام 1962، ساد الاعتقاد بين معظم الخبراء في الشئون السوفييتية بأن الروس لن يقدموا على إقامة قواعد للصواريخ السوفييتية بعيدة المدى بأجهزتها الاليكترونية في جزيرة كوبا، وعندما وقع ما لم يكن متوقعًا لم يقل احترام الرئيس لآراء أولئك الخبراء المحترفين. ولكن الذي حدث أثبت إنّ الخبراء المعصومين من الخطأ، هم فقط أولئك الذين لم توضع تقديراتهم موضع الاختبار العملي[1].

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي واتخاذه يستلزم التفاعل والتأثير المتبادل بين عدد من الممثلين الفاعلين، وغالبًا ما يكون معقدًا وبطيئًا بالمزاحمات البيروقراطية والنزاعات حول السلطة والمصالح، وانّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بصفته رأس الدولة والسلطة التنفيذية والجيش يؤدي دورًا مركزيًا في مسار السياسة الخارجية، فيثبت الاتجاهات الأساسية، ويأخذ القرارات الأكثر أهمية، ويلتقي رؤساء الدول الأخرى وحكوماتها، ويتولى سلطة التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات، وإليه تقدم مباشرة بيانات الوزراء والقادة العسكريون ورؤساء دوائر المخابرات (المخابرات المركزية الأمريكية مكلفة بالمخابرات الخارجية منذ العام 1947، ومكتب التحقيقات الفيدرالي مكلف بالمخابرات الداخلية منذ العام 1908)، كما يُنتخب نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في (البطاقة) ذاتها التي يُنتخب فيها الرئيس، ويقوم تقليديا بدور مهم في السياسة الخارجية، حيث يشمل المكتب التنفيذي للرئيس على مجلس الأمن القومي، والذي يتألف منذ العام 1947، من المسئولين الرئيسين في السياسة الخارجية الأمريكية: (الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس لجنة رؤساء الأركان،

1- ثيودور سورنسن، اتخاذ القرارات في البيت الأبيض، تقديم جون كنيدي، ترجمة: محمد سعيد، مطبعة المعرفة، (بلا)، ص109.

ومدير دوائر المخابرات، ومستشار الأمن القومي) وقد توالت شخصيات قوية على ذلك المنصب الأخير. فعلى سبيل المثال هنري كيسنجر في عهد نيكسون[1] وفورد[2]، وبرنت سكوكروفت (في عهد فورد، ثم في عهد جورج هربرت ووكر بوش)، وزبينغيو بريجنسكي (في عهد كارتر)[3]، وبالتطبيق على ارض الواقع، فإنّ السياسة الخارجية الأمريكية تظل عملية معقدة كما ترى ذلك الباحثة بمعهد الأمن القومي في واشنطن (كيندل سكوت). فعلى الرغم من أن الرئيس هو الذي يعين مستشار الأمن القومي، ووزيري الدفاع والخارجية، فإنّ التواصل والتنسيق بين تلك الأجهزة لا يتم بشكل انسيابي أو تلقائي، فكل وزارة لديها اهتمامات وأولويات قد تكون

1– ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1969 – 1974)، عن الحزب الجمهوري. كان نائبًا للرئيس (دوايت ايزنهاور) بناءً على ترشيح الحزب الجمهوري في انتخابات العام 1952، وظل نائبًا لمدة ثماني سنوات حتى العام 1960، وفاز بالانتخابات الرئاسية في العام 1968، والعام 1972، أنهى نيكسون التدخل الأمريكي بفيتنام في العام 1973، وانطلقت في ولايته الأولى في العام 1969، محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية(SALT) ، ثم استطاع في آيار العام 1972، وخلال زيارته لموسكو التوقيع على اتفاقية تشرح لكلا الطرفين حجم وكمية الصواريخ الدفاعية ومراكزها في المستقبل. كان الرئيس نيكسون الرئيس الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية الذي طُرد من البيت الأبيض خلال ولايته الثانية، حيث تُعدّ استقالته في اثنائها أمرًا محتومًا، وذلك أثر فضيحة ووترغيت، وسوء سلوك افراد الإدارة الأمريكية. توفي في العام 1994. يُنظر:
Lains. Maclean and Others, Encyclopedia of Religion in American Politics Vol. 2, New York, Greenwood Publishing Group, 1999, PP. 173 – 174.
وكذلك: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص261 – 269.

2– جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1974 – 1977)، عن الحزب الجمهوري. فعندما اضطر نيكسون للاستقالة في 9 آب من العام 1974، خلفه فورد في منصب الرئاسة، وهو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس، ثم الرئيس من دون ترشيح وانتخاب. قد استخدم صلاحياته الفيدرالية ليمنح نيكسون عفوًا عن كل الجرائم التي ارتكبها في عهده، وخسر معركة الرئاسة ضد الديمقراطي (جيمي كارتر) في العام 1976 بفارق 2 بالمائة من الاصوات. يُنظر:
Lynda Lee Kaid and Christina Holtz – Bacha, Encyclopedia of Political Commnnication, Loncon, Sage Publications, 2007, PP. 249 – 250.
وكذلك: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص270 – 274.

3– مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، عويدان للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص108.

مختلفة عن بقية الأجهزة، كما يكون لديها أسلوب عمل خاص بها فيما قد يطلق عليه (ثقافة الوكالة)، أي الطريقة التي تفكر بها كل وزارة أو مؤسسة سيادية أمريكية، وما لم يقم الرئيس بعملية تقسيم واضحة وصارمة للاختصاصات والصلاحيات، فإنّ الصراع بين الوزارة والوكالات المختلفة يكون هو السمة الرئيسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية[1].

وتُظهر وجهة النظر العامة: ان السياسة الخارجية الأمريكية تُصنع من (الأعلى إلى الأسفل)، وتدل وجهة النظر تلك على أن القلة القليلة من السياسيين الموجودين في قمة الحكم يُعدّون السياسة الخارجية ويسوّقونها عن طريق العملية السياسية المرافقة. لكنَّ النظرة الأكثر عمقًا لصنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية تُظِهر انها تُصنع أيضًا من (الأسفل إلى الأَعلى)، وذلك عِبرَ جماعات الضغط وجماعات المصالح وممثليهم في الكونغرس، وبناءً على ذلك، تأخذ إستراتيجية الشئون الخارجية في الحسبان منذ لحظة نشأتها الأولى ما يُمكن تسويقه للرأي العام والكونغرس، كما أن هنالك عوامل عدة ثقافية وفكرية وسياسية، تُسهم بدرجات متفاوتة في عملية صنع السياسة الخارجية وإدارة الأزمات المرافقة لها[2].

والحق: إنّ تيب أونيل رئيس مجلس النواب الأمريكي الأسبق على حق في قوله، وذلك عندما قال: « كل السياسات محلية All Politics are Local بمعنى إن المسئول الأمريكي – في الحكومة أو الكونغرس – يحتاج أولاً وأخيرًا إلى دعم من ينتخبه لكي تصبح له سلطة. وهو للحصول على ذلك يفعل أي شيء بغض النظر

1– كيندل سكوت: « ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية »... مصدر سبق ذكره، ص142.

2– عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجًا)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص64.

عن أية معايير أو مبادئ أو قيم يمكن أن تحكم سلوكه. هذه هي البراغماتية كما افرزها النظام الأمريكي، ربما منذ نشوئه »[1].

وقد كان ولتر ليبمان[2] الذي اختاره الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون) سكرتيرًا لجماعة من الخبراء للإعداد للسلام بعد الحرب العالمية الأولى، والذي أسهم في وضع النقاط الأربع عشرة، يرى: إنّ تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى يجب أن تنهض على الوفاق بين القوى دون العمل على توازن القوى، لأن الوفاق مطروح دائمًا للتفاوض والتفاهم. أما التوازن فيُعدّ عملية خادعة؛ لأنها مبهمة، ولا يمكن ضبطها أو تقنينها، وكان ليبمان حريصًا على وضع الأمور في نصابها حتى لا تدخل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في متاهات هي في غنى عنها، ويجنب من ثَمَّ السياسة الدولية مواجهة عراقيل وعقبات تهدد السلام العالمي برمته. فقد كان ليبمان أول من أوضح بجلاء شديد منذ الحرب العالمية الأولى: أن قدر العالم أصبح عملة ذات وجهين لا يمكن ان ينفصلا، وهما السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والسياسة الدولية، ومن هنا كانت ضرورة مواجهة الحقائق والوقائع بعيدًا عن أية شعارات أو تهويمات[3].

إذ يرى الدبلوماسي الأمريكي، جورج كينان إنّه: « إذا كان ثمة درس عظيم، فعلينا نحن الأمريكيون أن نتعلمه، فإنّه درس عن النهج الذي تسلكه السياسة الخارجية، فحين نتناول الشئون الخارجية، فإن علينا ان نتناولها على طريقة البستاني،

1– سيمور هيرش، مصدر سبق ذكره، ص8.

2– ولترليبمان (1889 – 1974) من المفكرين الأمريكيين الرواد الذين تركوا بصماتهم واضحة في مجال الصحافة والسياسة والتاريخ والاجتماع والفلسفة والحضارة والأخلاق والدبلوماسية. ومن كتبه السياسية: دعائم الدبلوماسية (1915)، و(السياسة الخارجية للولايات المتحدة) (1943)، واهداف الولايات المتحدة من الحرب (1944)، والحرب الباردة (1947). راجع: د. نبيل راغب، مصدر سبق ذكره، ص84.

3– دكتور نبيل راغب، حكماء السياسة الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص84 – 85.

وليس على طريقة الميكانيكي، وأن نرى تطور الحياة الدولية، وكأنه عملية عضوية لا ميكانيكية »، ما يقوله كينان في ذلك الصدد يصلح لنظرية يمكن تطبيقها في كل مجالات السياسة، لأن السياسة من العلوم الإنسانية التي يمارسها بشر لا يفكرون ولا يسلكون بطريقة آلية، وإنّما تنهض العلاقات فيما بينهم على تفاعلات عضوية طبقًا لعوامل التأثير والتأثر المتبادل في شكل يُعدّ دائمًا متواصل ومتتابع، سواء كان ذلك بالسلب أم بالأيجاب، وعليهم ان يتعلموا: كيف تعمل تلك القوى والاسباب التي أدت إلى إيجادها، وأن يتخذوا منها أداة ناجحة للعمل سواء كان لهم أم لغيرهم، كما يحثهم كينان على أن يتعلموا الصبر أيضًا، وألا يتوقعوا أبدًا أن تأتيهم كل مراكز الثقل الأخرى مستسلمة لمعايير قاهرة أو مشوشة، وما أكثرها في مجال السياسة الأمريكية[1]. ويرى كينان أيضًا: بانّ المؤسسة العسكرية الاقتصادية الأمريكية في حاجة دائمة إلى خلق عدو يمنح قوة دفع متجددة لإنتاج السلاح وتطويره وترويجه في شتى أنحاء العالم، ولو لم يكن هناك السوفييت في النصف الثاني من القرن العشرين، لما كان من الضروري ايجاد ذلك العدو بأسرع ما يكون؛ حتى لا تبور تجارة السلاح الأمريكي. وقد ثبتت صحة نظرية كينان في أعقاب الحادي عشر من أيلول العام 2001، عندما تم رفع شعار (الحرب على الارهاب) بصفته العدو الجديد بعد انتهاء الاتحاد السوفييتي[2].

إن محصلة ما توصل إليه علماء السياسة الأمريكية بتصنيف روءسائهم، يدل على مدى دور الرئيس القيادي والرئيس البروتوكولي. فقد كان كل من الرؤساء السابقين، امثال:

جيمس بيوكانان (1857 – 1861)، وجيمس ماديسون (1809 – 1817)، ودوايت آيزنهاور (1953 – 1961) يريدون أن تأتي إليهم القرارات ليصادقوا عليها،

1– د. نبيل راغب، مصدر سبق ذكره، ص64.

2– المصدر نفسه، ص74.

ويطلبون من المساعدين والمستشارين اتخاذ القرار بالنيابة عنهم. فقد كان (فوستر دالاس) وزير خارجية الرئيس الأمريكي الأسبق آيزنهاور يحلق بالصلاحيات المطلقة في الشئون الخارجية، في حين كان الرؤساء (روزفلت وواشنطن وكنيدي) رجال القرار، يصوغونه ويقرّرونه في ضوء المصالح الأمريكية بعد استشارة أصحاب الاختصاص، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كنيدي)[1] يقول: «لا اريد أن تأتي إليّ القرارات لتوقيعها، إنّما أريد أن تأتي إليّ المشكلات والأزمات لأتخذ القرارات بشأنها»[2].

وثمة اختلافات مهمة بين رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في درجات التدخّل الشخصي، وكما يرى بريجينسكي فإنّ: الرؤساء الذين يتوجّهون إلى السياسة الخارجية يميلون إلى الاعتماد وبشدّة على مستشاريهم للأمن القومي، وإلى رفع شأنهم، وهم دائمًا يكونون على مقربة من الرئيس، إذ يرونه عدة مرات في اليوم، ويساعدون في تشكيل وجهات النظر الرئاسية، لذا فإنّ لمجلس الأمن القومي مكانة خاصة في البيت الأبيض بوصفه الذراع التنفيذي للرئيس في حماية الأمة والتعامل مع العالم الخارجي[3]، كما هو الحال مع الرئيس نيكسون ومستشار الأمن القومي

1– جون كيندي: الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (1961 – 1963)، عن الحزب الديمقراطي الذي إنضم إليه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي فاز بانتخابات الرئاسة الأمريكية في العام 1960، وعمره آنذاك كان (43) عامًا ضد منافسه الجمهوري نيكسون بفارق قليل، وهو أول رئيس كاثوليكي يصل إلى الرئاسة الأمريكية، إذ تُعدّ ولايته من الفترات الحرجة في اثناء الحرب الباردة لتبنيه مواقف صارمة وقوية تجاه الاتحاد السوفييتي، وفي المجالات كافة. أغتيل على يد (هارفي أوسولد) في 22 تشرين الثاني من العام 1963. للمزيد من التفاصيل، يُنظر:

Robert Dallek, John F. Kennedy, Oxford University Press, 2011.

Leonard W. Levy and Louis Fisher, Encyclopedia of the American Presidency, New York, Simon and Schuster, 1994, Vol. 1, P. 170.

وكذلك: أودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص244 – 250.

2– حسين كنعان، من وجورج واشنطن إلى أوباما، الولايات الأمريكية والنظام الدولي، دار النهار، بيروت، 2013، ص87 – 88.

3– زبيغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص14.

كيسنجر، إذ برز مستشار الأمن القومي تحت القيادة الرئاسية المباشرة، وكذلك كان الرئيس كارتر على الرغم من خبرته الأولية المحدودة في الشئون الخارجية، فإنّه رفع من شأن مستشاره للأمن القومي (بريجينسكي)، في حين يميل الرؤساء الأكثر إنشغالاً بالقضايا الداخلية إلى تفويض وزراء الخارجية بالشئون الخارجية، فيُعهد إليهم بحرية تصرّف اكبر في صياغة السياسة، ويكون لهم الدور الأول بين النظراء في فريق السياسة الخارجية للرئيس كما هو الحال مع الرئيس (فورد) ووزير الخارجية كيسنجر، وكذلك الرئيس ريغان أظهر ميلاً إلى تفويض جانب كبير من صنع السياسة إلى وزير الخارجية، وذلك بتعيين الجنرال الكسندر هيغ، ثم جورج شولتز في ذلك المنصب[1]، ويتباين تأثير وزارة الخارجية وفقًا لعلاقة وزير الخارجية مع صاحب القرار السياسي، كالحالة مع وزير الخارجية الكسندر هيغ الذي أول ما عينه الرئيس في الوظيفة المذكورة، قوبلت محاولته للحصول على النفوذ بالرفض من موظفي البيت الأبيض، والنزاع البيروقراطي الداخلي الذي اتسمت به علاقات هيغ مع مجلس الأمن القومي وموظفي البيت الأبيض كان في الغالب هو القاعدة وليس الاستثناء، وأعاد تعيين جورج شولتز في منصب وزارة الخارجية النفوذ إلى وزارته، لأن شولتز وريغان تشاركا الاحترام المتبادل، ووجهات نظر سياسية متقاربة[2]، إذ قال ريتشارد نيكسون في اثناء الحملة الرئاسية في العام 1968 إنَّه: « ما من وزير للخارجية مهم حقًا؛ فالرئيس هو الذي يصنع السياسة الخارجية »، والنصف الثاني (كما ترى (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأسبق في عهد بيل كلنتون) من الجملة صحيح. أما الأول فهراء، فما من رئيس لديه الوقت ليفعل أكثر من رسم الخطوط العريضة للسياسة باستثناء بعض القضايا، فإذا كانت وزيرة

1- زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص15.

2- د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص506.

الخارجية ضعيفة، أو غير ماهرة، أو مهملة، فستعاني السياسة، بل إنّ أكثر الرؤساء ثقة ونزوعًا إلى الدولية يريد شريكًا قادرًا في وزارة الخارجية[1].

إذ يُعدّ وزير الخارجية بمثابة المستشار الأساس للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية، وهو يلي الرئيس مباشرة في مجال الشئون الخارجية، كما أنه المسئول الأول عن الـوزارة، وهو عضو في الحكومة ومجلس الأمن القومي، وفي وحدة صنع القرار[2]، وهو المتحدث باسم الحكومة، وممثل الإدارة لدى الكونغرس فيما يخص برامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. ولكن ذلك لا يعني وجود إتفاق تام في الآراء بين وزير الخارجية والرئيس، أو ضمان حصول الأول على صلاحيات واسعة، فذلك الأمر يتوقف على قناعات الرئيس في المقام الأول، إذ تمتع جيمس بيكر في عهد الرئيس جورج هربرت ووكر بوش[3]، وكوندوليزا رايس في عهد جورج دبليو بوش (الولاية الثانية) بعلاقات طيبة وصلاحيات من روءسائهم، وكذلك الحال مع (مادلين أولبرايت) في ولاية الرئيس الأسبق بيل كلنتون الثانية؛ وخلاف ذلك كان الأمر مع وارن كريستوفر في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون (الولاية الأولى)، وكولن بأول في عهد الولاية الأولى للرئيس الأسبق بوش الابن،

1– مادلين أولبرايت، مُذكرة إلى الرئيس المُنتخب: كيف يمكننا استعادة سمعة أميركا ودورها القيادي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص43.

2– Robert K. CARR and Other's, American Democracy IN Theory and Practice. Holt Rinehart and Winston, U.S.A، 1961, P. 757.

3– جورج هربرت ووكر بوش: الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (1989 – 1993)، عن الحزب الجمهوري. أتى إلى الرئاسة بثروة هائلة من الخبرة والدراسة بالشئون الخارجية؛ كونه شغل عدة مناصب مهمة سابقة. فاز بالرئاسة في العام 1988، وفي ولايته إنهار الاتحاد السوفييتي، وفي كانون الأول من العام 1989، أمر بوش بعد مقتل جندي امريكي بإلقاء القبض على (نورييغا) رجل بنما القوي، وأمر بالحرب على العراق أوائل العام 1991، إذ تمكّن في وقت قياسي ان ينظم حلفًا دوليًا لمواجهة الغزو العراقي للكويت. خسر في انتخابات العام 1992، قُبالة منافسه بيل كلنتون. يُنظر: صموئيل كرومبتون، مصدر سبق ذكره، ص153 – 155. أيضًا وأودو زاوتر، مصدر سبق ذكره، ص291 – 297.

إذ جرى في الغالب الاستعاضة عن أغلب أدوارهم بالاعتماد على مجموعات صغيرة من المستشارين[1].

ومهما كان وزير الخارجية قويًا يبقى الرئيس هو الأقوى والعنصر المهم، لأنه هو المسئول الأول. ففي بعض الحالات يتصرف بالسياسة الخارجية حسب مصالحه الشخصية، والانتخابية والحزبية، فعندما جاء وزير الخارجية الأميركي الأسبق (جيمس بايرنز)، ومعه دين انشيسون ومعظم المسئولين في وزارة الخارجية يطلبون من ترومان عدم الاعتراف بإسرائيل، لأن ذلك إذا حصل سوف يلحق أضرارًا بالغة بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، ويخلق عداوة كبيرة مع العالم العربي، كان الرئيس آنذاك يقيس الأمور بمصالحه الانتخابية في وجه خصمه توماس ديوي حاكم ولاية نيويورك. فقال لهم: بناءً على طرحكم ما هو عدد أصوات العرب في كاليفورنيا؟ فأجابوه: بأنه ليس للعرب أصوات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقال لهم: أنا أعرف ما هو عدد أصوات اليهود، وذلك ما يهمني. ومنذ ذلك الحين عامل السياسة الخارجية أدخل على الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وأصبح السياسيون والأكاديميون يستعملون مقولة: ان السياسة الخارجية الأمريكية هي امتداد للسياسة الداخلية[2].

ويُعدّ الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان هو صاحب المبدأ المعروف باسمه (مبدأ ترومان)، الذي قام على فكرة **(القوة الضاربة)**، وهي فكرة مُفادها إعطاء الحق للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل بقوة عسكرية حين تقتضي مصالحها، وهي الخطة التي طبقت في كوريا وفيتنام وأميركا اللاتينية وغيرها، وكان الرئيس ترومان قد أعلن ذلك المبدأ في 12 آذار من العام 1947، وهو العام الذي شهد إعلان ونستون

1- د. عامر هاشم عواد، ص131؛ وراجع أيضًا د. أحمد النعيمي، عملية صنع القرار، مصدر سبق ذكره، ص513 – 514.

2- حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص87 – 88.

تشرشل الحرب الباردة من طرف العالم الحر ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتي[1]، وكانت (سياسة الاحتواء) هي أولى حلقات إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الخبير الدبلوماسي الأمريكي في الشئون السوفييتية آنذاك جورج كينان مخططها الأساس، ثم رعاها ونفذها الرئيس ترومان، وأعطاها بُعدًا ايديولوجيا يتصل بضرورة الدفاع عن العالم الحر[2]. وقد تم التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء بتطويق الاتحاد السوفييتي بجدار من الأحلاف والقواعد العسكرية على النحو الآتي:

1- حلف شمال الأطلسي في أوربا.
2- ميثاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلندا للدفاع عن منطقة الباسفيكي.
3- ميثاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
4- المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية.
5- المعاهدة الأمريكية – الصينية (الصين الوطنية).
6- ثم طورت الولايات المتحدة الأمريكية بعض المواثيق السابقة إلى حلف جنوب شرق آسيا (السيتو) الذي ضم ثماني دول، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، واستراليا، ونيوزيلندا، وباكستان، وتايلاند، والفلبين.

1- د. عبد الحسين شعبان: ((قبل وبعد الربيع العربي: الجيوبوليتيك ومفترق الطرق))، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (3)، بغداد، حزيران 2012، ص24.

2- د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001 – الجزء الثاني من الحرب الباردة إلى كارثة فيتنام 1945 – 1969، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص76.

7- حلف بغداد في الشرق الأوسط، والذي عُرِفَ فيما بعد بـ (حلف المعاهدة المركزية)، وتكون من بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان وايران، ثم إنسحب منه العراق بعد ثورة العام 1958[1].

أما على المستوى الاقتصادي فقد انتهز الجنرال مارشال فرصة احتفالية في جامعة هارفارد، فحدد في خطابه تصوره عما عُرِفَ بعد ذلك بـ (مشروع مارشال)[2]، والذي افرز فيه نتيجة ايجابية في تفهم مبدأ ترومان، وطبيعة المعونات الأمريكية التي ستكون علاجًا وليست مسكنًا، إذ تُعدّ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ليست موجهة ضد أي دولة أو نظرية بعينها. لكنها ضد الجوع والفقر واليأس والاضطراب، وهدفها كان الانتعاش الاقتصادي[3].

والجدير بالذكر: ان الإدارة الأمريكية انحرفت عن مفهوم كينان لسياسة الأحتواء (Policy Continment)؛ لتحوله إلى الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم اجمع، ومن ثَمَّ يمكنها القضاء على الشيوعية وليس مجرد احتوائها، وكم هاجم كينان ذلك التحريف لنظريته. وقد عانى ليبمان مثل ما عاني كينان من إصرارهما على عدم

1- د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة، ص77 – 78.

2- مشروع مارشال: وهو مشروع اقترحه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مارشال في 5 حزيران من العام 1947، خلال خطبة القاها في جامعة هارفارد. وقد تضمن: تقديم مساعدات اقتصادية إلى (16) دولة أوربية، من ضمنها: تركيا، ويضاف لها ألمانيا الاتحادية (الغربية)، إذ يُعرف المشروع ببرنامج انتعاش أوربا(European Recovery Programme) ، وذلك لاعادة بناء مرافقها الاقتصادية والعمرانية التي تضررت خلال الحرب العالمية الثانية. لكن الغاية الحقيقية من المشروع تكمن في الحيلولة دون امتداد المد الشيوعي والنفوذ السوفييتي إلى دول أوربا الغربية. يُنظر:
Lain Mclean and Alistair Mcmilian, Op. Cit، P. 336.

وكذلك:
Walter liqueur, Adictionary of Politics, London, Weidenfield and Nicolson, 1971, P. 332.

3- المصدر نفسه، ص83.

الربط بين نظرية الاحتواء وسياسة الهيمنة الأمريكية التي يمكن أن تُدخل العالم أجمع في متاهات لا حدود لها[1].

وفي هذا الصدد يرى هنري كيسنجر إنّ الجديد في النظام العالمي الناشيء بعد الحرب العالمية الثانية يتجلى في أن الولايات المتحدة الأمريكية وللمرة الأولى أمست عاجزة عن الانسحاب من العالم، وأضعف من السيطرة (Dominate) عليه، فهي لا تستطيع تغيير الطريق الذي ادركت من خلاله دورها عبر تاريخها، وليس لها أن تفعل ذلك، وهي يوم دخلت الساحة الدولية كانت عندئذ يافعة وقوية معًا، واستطاعت بفعل قوتها ان تصنع عالًما يتوافق ورؤيتها العلاقات الدولية (ففي الجانب الاقتصادي شكل ناتج الولايات المتحدة الأمريكي ما نسبته 35 بالمائة من إجمالي الناتج العالمي آنذاك)[2].

وقد أشار الخبير الاستراتيجي (لورانس فريدمان) (Lawrence Freed-man)، وهو يعود بنظره إلى التاريخ، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها: « ملمحان يميزانها عن القوى العظمى التي سيطرت فيما مضى من الزمان؛ وهما: استناد القوة الأمريكية إلى التحالفات لا المستعمرات، وارتباطها بأيديولوجية تتسم بالمرونة... فهذان الأمران يمثلان معًا جوهر العلاقات والقيم التي يمكن أن تعود إليها أمريكا حتى بعد أن تكون قد حمّلت نفسها ما لاتطيق »، وتجادل الباحثة (آن ماري سلوتر) (Anne – Marie Slanghter)، وهي تنظر إلى المستقبل بأن ثقافة الانفتاح والابتكار في الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على مكانتها المركزية في عالم تُكمل فيه الشبكات القوة الهرمية، وإن لم تحل محلها تمامًا، وانّ الولايات المتحدة

1- د. نبيل راغب، مصدر سبق ذكره، ص86.

2- Henry Kissinger, Diplomacy, Simon and Schuster Paperbacks, New York, 1994, P. 19.

الأمريكية في وضع جيد يسمح لها بالاستفادة من مثل تلك الشبكات والتحالفات إذا اتبعت استراتيجيات ذكية[1].

أما الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور، فقد قام بعد فوزه بالانتخابات باستدعاء عدد كبير من اعضاء مجلس العلاقات الخارجية للعمل في إدارته للاستفادة من خبراتهم واستشاراتهم في الشئون الداخلية والخارجية، وابرز خبراء المجلس الذي تم استدعاءه من الرئيس، جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) للعمل في إدارته كوزير للخارجية. ولقد كان دالاس محاميًا لشركة ستاندرد أوف أويل النفطية العملاقة (Standard of Oil Company)، وعضوًا دائمًا في مجلس إدارة شركة روكيفلر النفطية (Rockefeller Foundation) التي تمتلك شركة ستاندر النفطية. وقد تمكن دالاس من ادامة علاقة متينة بين المؤسسة والإدارة الأمريكية عن طريق موقعه كوزير للخارجية الأمريكية[2]، وفي إثناء ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور لم يكن لمستشار الأمن القومي دور فاعل، لأن وزير الخارجية دالاس كان موضع ثقة الرئيس، وكان شقيقه آلان دالاس في رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية، يعطيه المعلومات التي تساعده في إدارة الأزمات الخارجية، ولا يخفي عنه أي معلومات، ولا يحتفظ أيضًا ببعضها ليقولها للرئيس ليحصل على ثقته[3]، لذا وعند وفاة جون فوستر دالاس في العام 1959، والذي كان مخططًا للسياسة الخارجية الأمريكية، وصاحب مبدأ ايزنهاور وحلف بغداد، ترك الرئيس يحمل وحده أوزار السياسة الخارجية، لأن نائب دالاس الذي عُيِّن مكانه وزير للخارجية كريستيان هيرفر (Christian Hor-fer) لم يكن على مستوى المرحلة، لأن دالاس كان صاحب اليد الطولى في السياسة

1– جوزيف ناي، مستقبل القوة الأمريكية، في كتاب: دراسات عالمية: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 105، أبو ظبي، 2012، ص22.

2– د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص93.

3– حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما، مصدر سبق ذكره، ص76.

الخارجية لسببين مهمين؛ أولهما الصداقة الوطيدة مع الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور، وثانيهما خبرة ومساعدة أخيه في وكالة الاستخبارات المركزية، وربما كانت تلك المدة الوحيدة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تشهد الإدارة خلالها صراعًا بين وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية، ومع وفاة دالاس ظلت سياسة ايزنهاور تتبع السياق نفسه، لأن مدة ولايته الثانية كانت قد أشرفت على نهايتها[1].

وقد إتسع نطاق عمل الوكالة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور، خاصة في اثناء الحرب الكورية، وساد الانسجام علاقتها بوزارة الخارجية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى تولي آلان دالاس شقيق جان فوستر دالاس وزير الخارجية مهام مدير الوكالة، إذ على الرغم من أن الوكالة أُنشئت كجهاز يخدم مجلس الأمن القومي، ويتلقى التعليمات منه، فإنّها أصبحت في اثناء مدة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور جهازًا مكملاً لوزارة الخارجية، وأداة لتنفيذ العمليات السرية ضد الدول الأجنبية؛ لذلك اتجهت إلى التركيز في العمليات السرية، وفي مقدمتها اعمال قلب انظمة الحكم المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، واستبدالها بأنظمة حكم أكثر استعدادًا للسير في ركاب السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال قامت الوكالة في العام 1953، بقلب نظام حكم مصدق الوطني في إيران، وتغيير نظام الحكم بكوستاريكا، وفي العام 1954، قامت باسقاط حكومة غواتيمالا الشرعية المنتخبة، واستبدالها بحكومة عسكرية. أما في العام 1958، فقد نجحت في تغيير نظام الحكم بالتيبت، في حين فشلت باندونيسيا، وفي كل الحالات كانت العمليات متشابهة، والأسلوب واحد تقريبًا، والهدف كان آنذاك يكمن بإزالة انظمة حكم عُدّت عقبة في سبيل تحقيق المصالح الأمريكية[2].

1- د. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية ـ الأمريكية: هل تستطيع (USA) ان تضمن السلام العالمي، ط2، دار الخيال، بيروت، 2005، ص59.

2- د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب...، مصدر سبق ذكره، ص68.

وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية إنّ دورها في الحرب العالمية الثانية لن ينتهي بانتهاء تلك الحرب، وإنّما سيمتد إلى أمد بعيد، فإذا كانت حاجة دول أوروبا خلال مدة الحرب إلى السلاح الأمريكي شديدة، فإنّ حاجتها إلى المساعدات الأمريكية للبناء والتعمير في مدة ما بعد الحرب أشد. فالفراغ السياسي، والانهيار الاقتصادي، وحالة الفقر والضياع التي خلفتها الحرب قد قربت بين الجماهير المحرومة وأساليب الدعاية الشيوعية، فنشطت التنظيمات الشيوعية في مختلف دول أوروبا، واجتذبت إليها عددًا غير قليل من الناس بحيث لُحظ: ان أول انتخابات أُجريت بغرب أوروبا في أعقاب الحرب تمخضت عن حصول الحزب الشيوعي الايطالي على ثلث أصوات الناخبين، وفي فرنسا حصل الشيوعيون على ربع الأصوات، وهما ليسا من الدول الشيوعية[1]، لذا اعتمد مبدأ (ايزنهاور) على ما سُمي بـ (نظرية ملء الفراغ)[2]، حفاظًا على المصالح الحيوية[3] للولايات المتحدة

1– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم (1783 – 2001)، الجزء الثاني... مصدر سبق ذكره، ص99 – 100.

2– نظرية ملء الفراغ: أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ان الاتحاد السوفييتي قادر على أن تكون له ركائز في الدول حديثة الاستقلال، والتي وقعت فيما مضى ببراثن الاستعمار، وما يمثله ذلك من خطورة على المصالح الأمريكية في آسيا وأفريقيا، فخرجت بنظرية آيزنهاور المعروفة بنظرية (ملء الفراغ) لتحل محل الدول الاستعمارية القديمة في صورة جديدة، وبأسلوب مبتدع يختلف تمام الاختلاف عن أسلوب الاستعمار القديم، ويعتمد على أسلوب المساعدات الاقتصادية اعتقادًا من الولايات المتحدة الأمريكية بانّ رفع مستوى المعيشة في الدول حديثة العهد بالاستقلال، هو انجح الطرق لابعادها عن الشيوعية. يُنظر: د. حسين شريف، الولايات المتحدة الأمريكية من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص156 – 157.

3– مصطلح (المصالح الحيوية): يعود إلى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (مونرو)، الذي على وفق مبدأه المشهور عَدّ نصف العالم الغربي مجالًا حيويًا للمصالح الأمريكية، ووسع الرئيس الأسبق (ترومان) من ذلك المفهوم، فشمل حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. أما الرئيس الأسبق (كارتر) فقد ادرج في ذلك المجال أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية وافريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرقي آسيا، ثم تطور الأمر ابان حكم كارتر؛ ليعدّ العالم كله مجالًا حيويًا للمصالح الأمريكية، وخصوصًا منابع النفط في الخليج العربي، إذ يحق لواشنطن أن تصدَّ بأية وسيلة بما فيها القوة المسلحة أيَّ تطاول على المصالح الحيوية الأمريكية، راجع: د. عبد الحسين شعبان، قبل الربيع العربي، مصدر سبق ←

الأمريكية. وقد خص آيزنهاور بالذكر في مبدئه التهديد السوفييتي بإصداره التزام القوات الأمريكية، وذلك: «بتأمين وحماية الوحدة الترابية والاستقلال السياسي لمثل تلك الأمم، والتي تطلب تلك المساعدات ضد عدوان مسلح صريح من أي أمة تسيطر عليها الشيوعية الدولية»، وذلك مقرون بفراغ القوة الذي خلَّفه اضمحلال النفوذين البريطاني والفرنسي بالمنطقة، لذا فإن مشروع آيزنهاور هدف إلى إحلال الولايات المتحدة الأمريكية لملء الفراغ الاستعماري بدلاً من انكلترًا وفرنسا[1]، والموضوع المتناقض في تلك النظرية أو المبدأ: أنّ ملء الفراغ ذلك كان عن طريق التدخل العسكري والمساعدات الاقتصادية للحفاظ على استقلال الدول المستقلة[2]. وقد عبّر عن ذلك المبدأ في وقت مبكر (جون دالاس) وزير خارجيته لدى زيارته للشرق الأوسط في العام 1953، بضرورة بناء (الحزام الشمالي)، وفي جنوب شرق آسيا عبّر عنها بفكرة بناء (السدود المنيعه)[3].

وفي إيـران إنّـه وبعد اسقاط مصدّق رئيس وزراء إيـران الأسبق في 9/آب من العام 1953، وفقًا لعملية المخابرات المركزية الأمريكية التي أعطيت الرمز (أجاكس)، وُقِّع دون تأخير اتفاق نفطي بين إيران ومجموعة دول من الشركات النفطية الغربية قائم على تقاسم الحصص بنسبة (50) مقابل (50)، والذي سيصبح الانموذج المعمول به في الشرق الأوسط[4]، وفي ذلك الصدد يكتب محرر النيويورك تايمز بتاريخ 1954/8/6 الآتي: «بات هناك درس واضح للدول النامية التي تمتلك موارد غنية حول الثمن الفادح الذي يجب أن يدفعه الفرد الذي يذهب فيها بعيدًا في وطنيته المتعصبة، وربما يكون من المبالغة الامل بشدة في أن التجربة الإيرانية تمنع

→ ذكره، ص25 – 26.

1– https://ar.m.wikipedia.org/wiki/مبدأ آيزنهاور.

2– www.rehlattafakkor.com/Article.aspx? Art=178.

3– د. عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي... مصدر سبق ذكره، ص24.

4– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص3.

وصول مصدّق آخر في بلدان أُخرى، إلاّ أنّ التجربة تلك ستقوّي من عضد القادة العامَلين والأبعد نظرًا »[1].

وتجدر الاشارة إلى أن مبدأ كارتر المعروف بـ (الانتشار السريع)، هو استمرار لمبدأ ايزنهاور الذي فحواه: (إملاء الفراغ) تبعًا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية بوجه الخطر السوفييتي، والذي بموجبه يحق لواشنطن أن تتصدى بأيِّ وسيلة بما فيها القوة المسلحة (أي تطاول) على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قصده بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأسبق بـ (قوس الأزمات والعمليات الصاعقة)، والذي يعني التدخل المسلح لمجرد وجود خطر وشيك الوقوع ومحتمل يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذلك الأساس تحدّدت **(إستراتيجية الحرب ونصف الحرب)** بحسب المناطق، فالمنطقة الأولى **أوروبا**، والمنطقة الثانية هي **الشرق الأقصى**، اما المنطقة الثالثة فهي **الشرق الأوسط**، وتعني تلك الإستراتيجية: أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على شن حرب شاملة في أوروبا، وفي الوقت نفسه تستطيع ان تشن نصف حرب في أيَّ مكان من العالم، أي حرب أساسية ضد الاتحاد السوفييتي، وحرب فرعية في أي بقعة من العالم[2].

وكان سقوط الشاه بإيران في العام 1979، والغزو السوفييتي لأفغانستان في كانون الأول من العام 1979، والذي فسرته إدارة كارتر بإنّه يستهدف تهديد مصادر النفط في المنطقة، حيث أعادا سيطرة مفهوم (الحرب الباردة) من جديد على تلك السياسة، فتمَّ إعلان مبدأ كارتر في 23 كانون الثاني من العام 1980، والذي أكد فيه على: « ان أي محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر

1- د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص64.

2- المصدر نفسه، ص25؛ وكذلك راجع: د. أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار الجنان، عمان، 2010، ص209.

إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية »، وكان ذلك بمثابة تغيّر في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة بحيث أصبحت تجمع بين الوجود المباشر في المنطقة، والاعتماد على قوى إقليمية مهمة، وكان ذلك عن طريق تعزيز الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، حيث قامت إدارة كارتر بإنشاء قوات الانتشار السريع للدفاع عن دول الخليج[1]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت عن عقيدة كارتر لأول مرة في أوائل الثمانينيات، وهي العقيدة القائمة على مبدأ الاستخدام العسكري في الخليج من أجل حماية مصالحها في الدول المنتجة للنفط، ومن أجل ذلك كونت الإدارة الأمريكية ما يُعرف بالقيادة المركزية[2].

إن وجود اطارٍ فكريٍّ يقدِّم لصانعي السياسة بوصلة تدفعهم إلى تحديد الأولويات، ومن ثَمَّ تساعد في صنع قرارات لها تأثير طويل الأجل، والتي بدورها تحتاج إلى تنسيق الآراء المختلفة والمتباينة للقضايا لبلورة رؤية تصل إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بعملية اختيار القرار المناسب.

وعندما سُئل بريجنسكي[3] عن الدور الذي يقوم به كمساعد للرئيس الأسبق كارتر لشئون الأمن القومي، قال: انه مستشار الرئيس للشئون الخارجية والقضايا الأمنية، وانه المنسق الرئيس لجميع القضايا التي تصل إلى مكتب الرئيس، وتحتاج إلى قرار من وزارة الدفاع والخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية، فضلاً على ذلك: إنّه يقوم مع موظفي الجهاز بدور رائد في محاولة رسم السياسة العامة، وتحديد التوجهات الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، محاولين بذلك

1– هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي...، مصدر سبق ذكره، ص80.

2– عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية...، مصدر سبق ذكره، ص80.

3– يُنظر ص401 السيرة الذاتية والتطور الفكري لبريجينسكي.

تجاوز المشكلات اليومية والوصول إلى رسم اطار أوسع وأعم للتحرك الأمريكي في المجالات المختلفة[1].

وقد تبنى كارتر مقاربة مختلفة للأسلوب الذي اتبعه فريق (نيكسون – كيسنجر)، وشعر بانّ السرية التي احاط بها سلفه سياسته الخارجية خطأ أخلاقي، وادرك انّ السياسة الخارجية في بلد ديمقراطي تقتضي تأييد الشعب؛ إذ قال في العام 1977، وهو في نوتردام: «اعتقد اننا نستطيع أن يكون لدينا سياسة خارجية ديمقراطية، ويمكن أن يكون لدينا سياسة خارجية يؤيدها الشعب الأمريكي ولمجرد التغير، ويعرفونها ويتفهمونها»[2]. لكن أسلوب عمل كارتر في جعل السياسة عملًا ديمقراطيًا، جعله يأتي إلى إدارته في اعلى مستوياتها باشخاص هم من اقوى خصوم الرأي لما بعد حرب فيتنام، مستعينًا باشخاص لديهم افتراضات مختلفة كليًا بخصوص اسلوب العمل في العالم، مثل وزير الخارجية (سايروس فانس)، ومستشار الأمن القومي (زبيغنيو بريجنسكي)؛ لكونه لايملك الخبرة الكافية (أي كارتر) في إستراتيجية الشئون الخارجية، وليس لديه آراء ثابتة، إذ رأى الرئيس نفسه غير قادر على تحقيق ترابط منطقي للمفاهيم بين آرائهما المتناقضة كثيرًا، فكانت النتيجة أن وقعت إدارته في حرب مع نفسها، وبافتقار مطلق إلى ترابط إستراتيجي[3]، وكان لكارتر على الدوام عقلان يفكران له بشأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية، هما: (زبيغنيو بريجينسكي) مستشاره للأمن القومي، بولندي المولد، والآخر صاحب نهج المحامي المثالي (سايروس فانس)، وزير خارجيته، إذ كان يختار رأي أحدهما، ثم الآخر. لكنه نادرًا ما دمج رأي الاثنين معا في سياسة شاملة متماسكة[4].

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب...، مصدر سبق ذكره، ص65 – 66.

2– تيري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص207.

3– المصدر نفسه، ص207.

4– ليزلي جيلب، قواعد القوة، مصدر سبق ذكره، ص56.

وكان الرئيس الأسبق كارتر قد إتهم هنري كيسنجر (وعن طريقه ريتشارد نيكسون) بالتضحية بالقيم الأمريكية الحقيقية على مذبح التعبير السافر عن توازن القوة، إذ يرى كارتر ان القوة هي القيم[1][2]. والجدير بالذكر إنّ الرئيس (جيمي كارتر)، وهو يخوض انتخابات الرئاسة أدان الـ (CIA) بوصفها (عارًا وطنيًا)، وما ان أصبح في السلطة حتى انتهى به الأمر إلى أن يوقع على عدد من أوامر الاعمال الخفية، موازٍ للعدد الذي اصدره نيكسون وفورد، والفارق انه قام بها باسم (حقوق الإنسان)[3].

لقد جاء ريتشارد نيكسون إلى الرئاسة وهو يحمل افكارًا وتصورات جديدة كان لها أكبر الأثر في تغيير اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية بعد العام 1969. ففي خطاب التنصيب قال نيكسون: ان اعظم شرف في التاريخ هو الفوز بلقب (صانع السلام)، وذلك اللقب ينطبق الآن على الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها الفرصة لقيادة العالم خارج المشكلات، وإلى هضاب السلام الآمنة، وأضاف نيكسون: انه بعد مدة من المواجهة نحن ندخل الآن عهد المفاوضة[4].

وفي تقرير نيكسون إلى الكونغرس في 18 شباط من العام 1970، وتحت عنوان: (إستراتيجية جديدة للسلام) تناول المسألة الفيتنامية، وشرح السياسة الأمريكية تجاه فيتنام في اطار مبدأ نيكسون المعروفة باسم (نظرية جوام)، ولخص نيكسون نظريته أو مبدأه في ثلاثة بنود، هي:

1- ليزلي جيلب، قواعد القوة، مصدر سبق ذكره، ص28.

2- يذكر مؤلف الكتاب ليزلي جيلب: إنّني عندما حاورت كارتر على نحو غير رسمي، وليس للنشر بوصفي مراسلًا لنيويورك تايمز في نهايات الانتخابات الأولية للديمقراطيين في العام 1976، وسألته عمن يعتقد: إنّه أقدر مفكر في السياسة الخارجية في البلاد، رد قائلًا: كيسنجر (المصدر نفسه، ص28).

3- تيم وايز، إرث من الرماد، تاريخ: ((السي. آي. أيه))، ترجمة: انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص485.

4- عبد العزيز العجيزي: ((الصراع السياسي في فيتنام بعد اتفاقية السلام))، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهارم، القاهرة، العدد (32)، ابريل 1973، ص129.

1- إن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل ملتزمة بكل الاتفاقيات والمعاهدات المشاركة فيها.

2- إن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم حماية المظلة النووية إذا ما هددت قوة نووية حرية دولة حليفة، أو دولة يعد بقاؤها حيوي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب آسيا.

3- في حالة انواع أخرى من العدوان، ويقصد غير النووي، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تقدم العون العسكري والاقتصادي المطلوب والمناسب. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد على قيام الدولة المعتدى عليها بتوفير القوات اللازمة للدفاع عن نفسها، أما فيما يخص فيتنام فقد حدد نيكسون الأهداف الأمريكية بالبحث عن سلام يقبله جميع الاطراف، ويكون سلامًا عادلاً، ومن أجل الحصول على ذلك السلام، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسلك طريقين: الأول طريق المفاوضات، والآخر طريق الفتنمة، والفتنمة ليست إلا تطبيقًا لنظرية (مبدأ) نيكسون بفيتنام الجنوبية، بحيث يتحقق الانسحاب الأمريكي من هناك، وتحل محل القوات الأمريكية قوات تابعة لفيتنام الجنوبية[1].

فبعد انتخاب الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، واستلامه السلطة في العام 1969، قام بإعادة تنظيم مجلس الأمن القومي وتقويته، وربط أجهزة المخابرات به. ويبدو ان تجربة نيكسون كنائب للرئيس خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور، وهي المدة التي شهدت اكتمال بناء ذلك المجلس، وحدوث تنسيق كبير بين الخارجية ووكالة المخابرات المركزية قد اقنعته بحتمية إعادة بناء وتأهيل تلك الأجهزة للقيام بدور فاعل في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّ قيام كيسنجر بتولي مهام رئاسة مجلس الأمن القومي ومسئوليات

1- عبد العزيز العجيزي: ((الصراع السياسي في فيتنام بعد اتفاقية السلام))، ص129 – 130.

التنسيق مع اجهزة المخابرات واتجاهه إلى استخدام صلاحياته لتعزيز سلطاته وتقوية نفوذه داخل أجهزة الدولة وخارجها اضعف استقلال تلك الأجهزة، ومن ثَمَّ قدرتها على الإسهام في صنع السياسة الخارجية بصورة حيادية[1]، وكان الرئيس نيكسون قد أشار في رسالته للكونغرس بخصوص (حالة العالم) إلى انه قرر إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي بحيث يمثل الجهاز الرئيس الذي يقوم رئيس الجمهورية عن طريقه ببحث مسائل السياسة الخارجية. وقد ركز الرئيس نيكسون في الدور المهم الذي يضطلع به المجلس في توفير إمكانيات مواجهة تحديات السبعينيات، وأن الأمر يستلزم تحقيق عدة شروط تمكن المجلس من القيام بمسئولياته في ذلك الصدد، وتتمثل بـ: المعالجة الخلاقة (Creative)، والتخطيط المنظم (Systematic Planning)، وتوفير الحقائق اللازمة، وتوفير البدائل، والتخطيط الخاص بالأزمات، وتنفيذ السياسة[2]. ففي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون، وبعد اختيار كيسنجر مستشار الأمن القومي ضعف الاعتماد على المستشارين من خارج المجلس، وزاد الاعتماد على مجلس الأمن القومي، لذلك أخذ المجلس يقوم بدور كبير في صنع السياسة الخارجية، ودور اكبر في اتخاذ القرارات الرئيسة، خاصة في اثناء الازمات، وفي مواجهة الاحداث الطارئة، وفي الوقت ذاته أصبح رئيس المجلس أهم المتحدثين باسم الرئيس فيما يخص قضايا الأمن القومي، والشخص الذي أوكلت إليه المهام الخاصة والاتصالات السرية؛ لذلك كان كيسنجر مبعوث الرئيس نيكسون لبدء الحوار مع الصين الشعبية، وإجراء المفاوضات مع زعماء فيتنام الشمالية، والوسيط الذي تولى مهمة التفاوض لعقد اتفاقات فك الاشتباك بين القوات الإسرائيلية من جهة، والقوات المصرية والسورية من جهة أخرى، بعد حرب تشرين الأول

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب...، مصدر سبق ذكره، ص69 – 70.

2– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001، الجزء الثالث: من كارثة فيتنام إلى ريادة حرب النجوم 1969 – 1989، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص97.

العام 1973[1]، فمن المعروف أنّ هنري كيسنجر وقت إن كان مستشارًا لشئون الأمن القومي للرئيس نيكسون كان على خلاف حاد ومستمر مع وليم روجرز وزير الخارجية في ذلك الوقت، ونجح في أن يجمع بين يديه كل خيوط السياسة الخارجية بحيث أصبحت وزارة الخارجية الأمريكية لا تقوم إلا بدور ثانوي، بل حينما تحرك وليم روجرز في العام 1970، وتقدم بمشروعه المعروف بـ (مشروع روجرز)، وهي مبادرته المشهورة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي قتلها كيسنجر وهي في المهد، وكان يردد عن روجرز: «أنا لا أعمل بأسلوب روجرز الذي لايؤدي إلى نتيجة، فهو يقدم للأطراف مشاريع نابعة من فراغ، وليس هذا اسلوبي»، وكان روجرز يعلق على أسلوب هنري كيسنجر بقوله: «ان هنري كيسنجر يريد ان يلعب بالأزمات لا أن يحلها»[2].

ويرى ريتشارد هاس في العام (2007)، ما من رئاسة أمريكية من الرئاسات الثلاث: (جورج هربرت ووكر بوش، وكلينتون، وجورج دبليو بوش) التي اعقبت الحرب الباردة نجحت في الكشف عن سياسة خارجية شاملة أو عقيدة خاصةٍ بالأمن القومي، فإدارة جورج هربرت ووكر بوش تحدثت عن (نظام عالميٍّ جديد). ولكنها لم تقدّم أبدًا تعريفًا لفحواه، وإدارة كلينتون تحدثت عن توسيع دائرة الديمقراطيات. ولكنها عجزت إطلاقًا عن وضع ذلك المشروع في طلب سياسة خارجيةٍ متماسكة، والمحاولات التي جرت لكي تنسب إلى ولاية جورج دبليو بوش الأولى (عقيدة بوش) كانت قاصرة، لأنه كانت هناك سياسة متماثلة أقل مقابل مزيج يدعوا إلى مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية والضربات الوقائية وأحادية القطب[3]،

1- د. محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص38.

2- المصدر نفسه، ص38.

3- ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص45.

ولذلك فإنّ أحادية القطب استُبعِدَت كعقيدة للأمن القومي، فما من بلدٍ واحدٍ، مهما كان قويًا، يستطيع أن يتعاطى بنجاحٍ بمفرده مع التحديات عابرة الأمم[1].

وكان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش قد تحدث عن ظهور نظام عالمي جديد في الحادي عشر من أيلول العام 1990، مشيرًا إلى أن ذلك النظام تسوده الحرية والسلام لكل الشعوب، بل إنه قد ردد مصطلح (النظام العالمي الجديد) (New World Order) من آب العام 1990، حتى آذار من العام 1991، نحو (347) مرة في مناسبات مختلفة[2]، ويمكن رصد ثلاث ظواهر حددت شكل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي: بروز عناصر القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، وقيام الصين الشعبية كمركز للنمو الاقتصادي العالمي المبني على أجور ضئيلة، وظهور الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية كبرى متكاملة؛ ولا سيِّما بعد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في الأول من كانون الثاني العام 1999[3]، فضلًا على ذلك أن تأثير الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم أصبح كبيرًا جدًا، إذ زادت من حالة الاعتماد المتبادل بين الدول، ومن ثَمَّ عملت على التقليل من دوافع الاستخدام المتطرف لمبدأ السيادة الوطنية، وهو ما أدى وفقًا لنظرية الاعتماد المتبادل إلى خلق اقتصاد مدول يتقاطع مع التنظيم الدولي القائم على (السيادات الوطنية)، ويتطلب الاقتصاد المدول هيكلًا سياسيًا يتفق معه، ولذلك فهو يدفع نحو تآكل مؤسسة الدول القومية وبروز هياكل سياسية جديدة تماثل الشركات متعددة الجنسية، والتي أصبحت إحدى وحدات النظام الدولي[4]،

1– ريتشارد ن. هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ص46.

2– جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي، 2014، ص33.

3– جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ص43.

4– د. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص55.

وحتى ربيع العام 1990 (رئاسة جورج هربرت ووكربوش)، كانت المناقشة الكبرى ما زالت جارية في واشنطن تتجاذبها الاجتهادات والتقديرات، وفي ذلك الوقت ظهر في مجلس الأمن القومي الأمريكي رأيان، هما:

1- رأي يمثله (الحمائم) من دعاة التحفظ (وزير الخارجية بيكر، ومستشار الأمن القومي سكوكروفت، ورئيس الأركان بأول)، ومجمله: ان السيادة الأمريكية المطلقة على العالم مستحيلة، والأفضل منها قبول سيادة نسبية تسمح بوجود شركاء آخرين بأنصبة محدودة، خصوصًا مع الأوروبيين، وفي إطار حلف شمال الأطلسي بعد اعادة تنظيمه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة تتناسب أكثر مع ضرورات ما بعد الحرب الباردة.

2- ورأي آخر يمثله (الصقور) دعاة الاندفاع، ومنطقهم: «ان الولايات المتحدة الأمريكية لِمَ تتحمل - وحدها - بمسئوليات الحرب الباردة وأعبائها، لكي تقبل الآن شراكة تزاحمها على جوائز النصر، خصوصًا من أوروبا التي بدأت في سياسة التقارب مع الاتحاد السوفييتي (كما فعلت فرنسا على عهد ديغول وحلفائه)، أو حاولت استرضاءه كما فعلت ألمانيا بسياسة التوجه شرقًا أيام المستشار ويلي برانت ومن حذو حذوه حتى هيلموت كول»[1].

وفي ذلك السياق يرى بريجينسكي أن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة هيكلة النظام العالمي الجديد من الناحية الشكلية تفرض التصدي لعناصر وتساؤلات ذات أهمية محورية على الصعيد الجيوستراتيجي: هل سيبقى الاتحاد الأوروبي الحليف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية في ظل استمرار الجدل، وربما الخلاف مع فرنسا وألمانيا بخصوص طبيعة التهديدات والمخاطر العالمية ومستوياتها؟ - مثال ذلك فضيحة التجسس الأمريكية التي اكتشفت أوائل آب العام 2013، على بعض

1- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغـارة على العـراق، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص121.

الحلفاء الأوروبيين، ولجأ المتهم فيها إلى روسيا الاتحادية – ومتى يمكن استيعاب روسيا الاتحادية في المجتمع الأوروبي؟ وكيف يمكنها المساعدة في تعزيز الاستقرار في أورآسيا[1]؟

وقد سخّر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش، وجيمس بيكر وزير خارجيته، وبرنت سكوكروفت مستشاره للأمن القومي قوتهم الدبلوماسية لكي يتم تجميع الأسلحة النووية التي كانت مخزونة من قبل في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي، وفي الأرض الروسية، كما عملوا مع السوفيت على اجراء انتخابات بنيكارغوا، أدت إلى هزيمة حلفاء السوفييت هناك (الساندنيستا)، وبدأوا عملية واعدة وإن كانت قصيرة الأجل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، شملت تقريبًا: كل الأطراف في المنطقة، وكذلك اطرافًا خارجية مهمة. لقد أدرك كل من: بوش وبيكر وسكوكروفت: ان الولايات المتحدة الأمريكية لديها القوة ليس للاملاء، وإنّما لجعل الأشياء تحدث عن طريق الدبلوماسية[2].

إن النظام العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش يشبه بشكل ملفت رؤية الاستقرار الدولي التي تمسك بها الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) في العقدين الأوليين من القرن العشرين. وقد فشلت بالطبع تلك الرؤية في عشرينيات القرن العشرين، إذ يمكن الجدال بأنّ خليفتها في أواخر القرن العشرين قد فشلت بالفعل في تحويل العلاقات الدولية من عالم نزاعات إلى عالم تعاون[3]، وإن إعادة التقسيم الجيوسياسي للعالم وفقًا للمتطلبات المستجدة في التطور الاقتصادي الرأسمالي في مرحلته العولمية،

1– جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص129.

2– ليزلي جيلب، مصدر سبق ذكره، ص61 – 62.

3– مارتن غريفيش، خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية، مركز الخليج للإبحاث، أبو ظبي، 2008، ص183.

إنّما مقرر لها أن تنجز في الغالب تحت غطاء قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي يرتبط بقانون الحرب (حق التدخل الانساني)، وكذا ضمن ماتصطلح عليه الولايات المتحدة الأمريكية بـ (الحرب الشاملة على الإرهاب)[1].

ومع غياب التهديد السوفييتي وضرورة التعاطي معه استعادت الولايات المتحدة الأمريكية قسمًا كبيرًا من قدرتها على الاختيار خلال التسعينيات في تقرير أي المصالح تريد دفعها للأمام، وهي حرية أتاحت للرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون أن يسعى وراء فرص مابعد الحرب الباردة، وعمل فريق الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون على انقاص أولوية مصلحة الأمن لصالح مصلحة الازدهار، فأنشأ كلينتون مجلسًا جديدًا باسم (المجلس الاقتصادي الوطني) تكون مهمته تنسيق الجوانب الدولية لإعادة تنشيط الاقتصاد، وفي الوقت نفسه اطلق برنامجًا شاملاً لخفض عجز الميزانية والاستثمار العام في أول خطاب لدخول حالة الاتحاد[2]. وقد تميزت ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون من سابقتها، بأن اتجاه صنع القرار الاستراتيجي مال من النواحي العسكرية نحو القضايا الاقتصادية، بل إنه اختار كادرًا للبيت الأبيض أكثر بُعدًا عن القضايا الإستراتيجية العسكرية، ويرجع ذلك إلى السجل المعادي للحرب لدى الرئيس المنتخب، والمهم ان علاقة الرئيس كلينتون مع القيادات العسكرية، وتلك الداعية إلى اعتماد الاستراتيجيات العسكرية، وتقوية مؤسساتها بدأت متوترة، وقد نجح كلينتون في خفض العجز في الميزانية من (255) مليار دولار في العام 1993، إلى (22) مليار دولار في العام 1997، ثم وصل بالفائض بالميزانية الأمريكية في العام 2000، إلى (2,4 بالمائة) من اجمالي الناتج القومي، أي إلى (236) مليار دولار، في حين بلغ العجز بإدارة جورج دبليو بوش

1- سلوى بن جديد: (فوضى النظام السياسي الدولي للرأسمالية النيوليبرالية)، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (182)، اكتوبر 2010، ص38.

2- تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص277.

في العام 2004، إلى (421) مليار دولار، أي 3,6 بالمائة من اجمالي الناتج القومي الأمريكي[1]، وان دوافع الرئيس كلينتون لم يكن لها صلة بالسياسة الخارجية، إلّا أنه ادرك وتفهم أكثر مما فعل رئيس أمريكي غيره في حقبة ما بعد الحرب البارده، أهمية الاداء الاقتصادي في القوة الأمريكية، كما أدرك جيدًا كيف أن العولمة آخذة في تغيير طريقة تكوين الثروة القومية[2]. وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين العامي (1990) و (2000)، القوة المتفردة فعليًا بقيادة الوضع العالمي، وذلك بسبب حالة الفراغ الهائلة التي خلفها تفكك المعسكر الشرقي. وقد تزامن ذلك مع (ثورة المعلومات) الثورة التكنولوجية الثالثة، وظهور عالم الانترنيت والفضائيات العابرة للقارات ضمن سياق تمدّد حركة العولمة التي عمل الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون على تسريع وتيرتها[3]. ان الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون يُعدّ من أشد المنظرين والمبشرين بحتمية العولمة، وبدور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي والمهيمن، إذ صرح بذلك في أكثر من مؤتمر ومنتدى عالمي، ومن اقواله في ذلك الشأن: «العولمة ليست شيئًا يمكننا صده أو إيقافه، وإنما المكافئ الاقتصادي لقوة طبيعية، مثل (الريح والماء) لايمكننا تجاهله، كما أنها لن تغادرنا»، ويقول كذلك في مكان آخر: «العولمة هي العقيدة الطبيعية للهيمنة العالمية»[4]؛ لأنها ليست مجرد آلية من إليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضًا وبالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، والعولمة نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد ونظام عالمي يشمل كل مجالات الحياة من مال وتسويق ومبادلات واتصال وفكر.

1- د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص256.

2- تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص356.

3- د. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2011، ص36.

4- سهيل رستم، جذور العولمة الأمريكية، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، 2010، ص284.

ومع وصول الرئيس كلينتون إلى الحكم في العام 1993؛ عدلت الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة توازن القوى التي إتبعتها طيلة العقد الماضي بين العراق وإيران، ووضعت سياسة جديدة تسمى (سياسة الاحتواء المزدوج) ضد العراق وإيران معًا، وتقر تلك السياسة بوجود خطر إيراني إلى جانب استمرار الخطر العراقي على المصالح الأمريكية الحيوية بمنطقة الخليج[1]، لذا ترى وزارة الدفاع الأمريكية إنّ العراق وإيران هما اكبر خطرين على ضمان انسياب النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، وتخشى من أن تنافسهما على الهيمنة على المنطقة، والذي قد ينتقل خطره إلى دول شبه الجزيرة العربية؛ ولذلك يبين تقرير مكتب شئون الأمن القومي بوزارة الدفاع الأمريكية في آيار 1995، بأن سياسة إدارة الرئيس كلينتون تعمد إلى احتواء كلا الخطرين في وقت واحد (الاحتواء المزدوج)[2]. ان التصريحات الأمريكية الرسمية أجمعت على أن مصادر التهديد الرئيسة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية تتركز أساسًا في كل من إيران والعراق، وفي ذلك الصدد أكد وليام بيري وزير الدفاع في إدارة كلينتون على أن كلا من إيران والعراق يمثلان تهديدًا مباشرًا لشركاء الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيين بالمنطقة، وقد وصفهما بأنهما دولتان راديكاليتان متنافستان في كل شيء تقريبًا، إلاّ أنّهما تتفقان في شيءٍ واحد هو اتباعهما سياسات تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة، كما أنهما تمثلان تهديدات خطرة لإسرائيل ولشركاء الولايات المتحدة الأمريكية الأساسيين، مثل: السعودية والكويت، وغيرهما من دول الخليج المعتدلة، وهما تعارضان السلام مع إسرائيل، فضلاً على

1– خلال جلسات الاستماع التي تلت تولية جيمس وولسي رئاسة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (1993 – 1995)، في ولاية بيل كلنتون الأولى اعلن قائلًا: ((بعد أن حاربنا التنين على مدى خمس وأربعين سنة، وتمكنا من قتله، وجدنا أنفسنا في غابة مليئة بالأفاعي السامة)). راجع: فرانك دانينو، (CIA): حكاية سياسية (1947 – 2007)، ترجمة: عبير المنذر، الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص249.

2– تقرير مكتب شئون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية (آيار من العام 1995)، في كتاب: توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص59.

امتلاكهما أسلحة كيمياوية وبيولوجية ونظم صواريخ بالستية وتطويرهما لها[1]. ان وزارة الخارجية في إدارة الرئيس كلينتون بدأت تخسر مواقعها لمصلحة اجهزة تنفيذية أخرى، إذ يعتمد الرئيس كلينتون على مستشاريه من مجلس الأمن القومي أكثر من اعتماده على وزارة الخارجية لصنع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، والحق، إنّ مستشار كلينتون الخاص في مجلس الأمن القومي مارتن آنديك[2] هو الذي استنبط سياسة (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران، وليس وزارة الخارجية. وقد أثّر أنديك كثيرًا كذلك في موقف الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون من (عملية السلام) العربية الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن مسئولي وزارة الخارجية قد عبروا ضمنيًا عن عدم ارتياحهم لسياسة (الاحتواء المزدوج)، فإنّهم قد شعروا بأنهم عاجزون عن عمل أي شيء بخصوصها[3]. لقد أكد آرثر لوري المسئول السابق في وزارة الخارجية على أن سياسة كلينتون للاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وإعلانه اللاحق في العام 1995، عن مقاطعة تجارية تامة لإيران قد تأثرت بتكتيكات اللوبي والضغوط السياسية من أصدقاء إسرائيل، وكذلك فقد رسم علاقة سببية بين قوة الحملة المعادية للإسلام، واتساع نطاقها في الولايات المتحدة الأمريكية، والحملة المنظمة التي تقوم بها إسرائيل واللوبي المؤيد لها في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالطريقة نفسها شكت مجلة إيكونوميست (Economist) من أن كلينتون يعتمد جزئيًا على المعلومات التي تقدمها إسرائيل، ويغتنم المناسبات الانتخابية ليظهر تصلبًا

1– هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، من كتاب: صناعة الكراهية...، مصدر سبق ذكره، ص86 – 87.

2– مارتن انديك: خبير في شئون الشرق الأوسط، وسفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية في اسرائيل لدورتين (1995 – 1997) و(2000 – 2001)، ويشغل أخيرًا مدير مركز (سابان) للدراسات الشرق أوسطية، وقبل تعيينه سفير عمل مساعدًا خاصًا للرئيس كلينتون وكبير مديري شئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي. يُنظر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016، مارتن اندريك على الرابط:.http://www.ecssr.com/EGSSR

3– د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص65.

شخصيًا بشأن قضية الإرهـاب[1]، فبعد مرور عدة أعوام على تطبيق إستراتيجية (الاحتواء المـزدوج)، ومراجعة نتائجها في أواخر تسعينيات القرن العشرين مع مراعاة الفروق بين الدول المعنية عند وضع السياسات، أدرك صناع القرارات والمستشارون في الولايات المتحدة الأمريكية الحاجة إلى مراجعة تنقيحية من أجل الوصول إلى (احتواء تمييزي)، إذ تقوم التغييرات المقترحة على الافتراض بأن الثنائية ربما أدت إلى ربط مصير إيران والعراق، ما أدى ذلك إلى خلق ضغوط قد تُسهم إلى حد بعيد في ربطهما معًا، وبشكل يزعزع الإستراتيجية الأمريكية في العملية، إذ تهدف المنهجية التمييزية إلى فك الرابطة بين مصيرَّي الدولتين مع افتراض الاستفادة من العداوة السابقة بينهما، كما تسعى إلى التغلب على (الخلل المنطقي) الذي كان متأصلاً في الاحتواء المزدوج، والمتمثل بافتراض إنّه يمكن احتواء الدولتين في الوقت ذاته مع المحافظة على أهداف الإستراتيجية الأمريكية ومحددها[2].

1– د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، ص112.

2– عمر ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (41)، أبو ظبي، 2001، ص16.

المبحث الثاني
دراسة عن خبراء السلطة في أثناء الحرب الباردة

المطلب الأول
خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق جون كيندي

ورث الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي الذي استلم السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية العام 1961، أوضاعًا دولية معقدة وصعبة أجبرته على اتباع سياسة الشدة والتصعيد في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وفي التعامل مع القضايا الدولية، فخلال حملته الانتخابية شن هجومًا على المعسكر الشيوعي، وطالب بأن يكون الدعم اكبر لمنع امتداد ونفوذ ذلك المعسكر إلى القارة الأمريكية، لا سيِّما بعد الثورة الكوبية في العام 1959، ومثلت الثورة الكوبية التحدي الاكبر للإدارة الأمريكية الجديدة، لا سيِّما بعد أن أصبحت كوبا قاعدة مهمة للاتحاد السوفييتي عسكريًا وأيديولوجيًا، فضلاً على تحديات أخرى، إذ ازدادت حدة المواجهة بخصوص مسألة برلين منذ العام 1958، واستمرت في عهد كيندي، ثم ازدادت طلعات طائرات التجسس الأمريكية فوق الأراضي السوفييتية، والتي افتضح امرها بعد اسقاط السوفييت لإحدى تلك الطائرات من نوع (U2) فوق الأراضي السوفييتية في مايس من العام 1960، أي قبل عدة أشهر من بدء ولاية كنيدي[1].

إذ يرى الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي: إنّ رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية جهاز هائل ظاهر للعيان وإن اكتنفه بعض الغموض، فهو هائل،

1– د. موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914 – 1991، ط2، دار ابنانا للدراسات والطباعة والنشر، بيروت، 2015، ص131.

لأنه يمثل مصدر القرار الأخير في النظام السياسي الأمريكي، وهو ظاهر للعيان؛ لأن القرار لايمكن ان يصدر في فراغ، فرئاسة الجمهورية هي المركز الذي يتعرض دائمًا لتأثير الضغوط والمصالح والاتجاهات الفكرية في البلاد، وانّ مكتب رئيس الجمهورية هو القلب الذي تنجذب إليه بالضرورة العناصر كافة التي يكون لها الدور في صنع القرارات القومية. اما غموضها فيرجع إلى أن المراقب لايمكن ان ينفذ ببصره إلى لبس القرار النهائي الذي يتخذ، بل كثيرًا مايصعب على صانع القرار ذاته ان ينفذ إلى أعماقه[1]، ويضيف جون كينيدي: تقول الحكمة القديمة إنّ الحكم عملية إختيار، وإِننا لانستطيع الهرب من الاختيار بين الأمور، وعليه فإنّ رئاسة الجمهورية في صميمها هي المقدرة على اتخاذ القرارات التي تجمع بين الحكمة والحسم، والتي تبنى على المعلومات الكافية الصحيحة، ومن ثَمَّ فإنّ تحليل الطريقة التي تصنع بها قرارات رئيس الجمهورية هو السبيل إلى إدراك لب المهمة الضخمة التي تنهض بها رئاسة الجمهورية[2].

ولم تكن كلمة مراكز الأبحاث شائعة عندما تم انتخاب كينيدي، إلاّ أنّ الصحفيين لحظوا وجود مجموعة ممن يسمون انفسهم بـ (مصانع التفكير) على طول طريق ماساتشوستيس – كان كينيدي عضو مجلس الشيوخ عنها – وكان معهد بروكينجز أكثرها شهرة، فقد أقام مركزًا جديدًا للدراسات المتقدمة في العام 1960، وهو مبنى ضخم من دائرة ديبونت. ففي تقرير لجريدة الواشنطن بوست بخصوص الافتتاح الرسمي للمركز بعد اسبوعين من الانتخابات فقط، وفي مقال افتتاحي مشجع عبر عن الأمل في أن: «رجال المعرفة والافكار قد تولوا حكومتنا مرة أخرى»، وكانت الواشنطن نيوز على درجة كبيرة من الاحترام في وصفها لتلك المسالة تحت العنوان الرئيس: (المثقفون يرون الجانب المشمس)، وفي أقل من عام فيما بعد وصفت

1– ثيودور سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص7.

2– المصدر نفسه، ص8.

الايكونوميست باحثي معهد بروكينجز: بأنّهم (خبراء كيندي الجاهزين)، ورحبت بـ (تقارب المثقف من الحكومة) بوصفه ملامح مميزة للإدارة الجديدة[1].

وحينما تولى جون كيندي الرئاسة بعد هزيمته لريتشارد نيكسون في العام 1960، اعلن إنّه سيدفع بـ (الجبهة الجديدة) إلى واشنطن، وكان يقصد دفع المثقفين من جامعاتهم إلى مراكز صنع السياسة والمساعدة في اتخاذ القرار، فاختار (ماك جورج باندي) مستشار له لشئون الأمن القومي، و(آرثر شليزنجر) مساعدًا خاصًا للرئيس، واصبح (هنري كيسنجر) مستشارًا لثلاث لجان مهمة[2]، والجدير بالذكر ان تلك الفرص المتاحة عند كيسنجر انقلبت عنده خيبة أمل بسياسة الرئيس وشخصه. فقد كان الرئيس غير ملّم بمحدودية القوة. سريع التعهد بالمساعدات الأمريكية. ورومانسي النظرة في تقديره لجبروت الولايات المتحدة الأمريكية، ورأى كيسنجر في تلك المواقف والتصرفات تغليبًا للوهم على الواقع، والذاتية على التحليل الموضوعي. وقد نشب خلاف في الرأي بخصوص مشكلة برلين الحساسة عندما رفع السوفييت فجأة الحائط المشهور (حائط برلين) في آب من العام 1961، وكان كيسنجر منزعجًا؛ لأَنه سبق وان حذّر مرارًا من التساهل الذي يؤدي إلى ازدياد وضع برلين سوءًا، وكان بناء الحائط في نظره (أي كيسنجر) فعل عدوان يجب ردعه حتى لايتصاعد إلى حرب عالمية، في حين رأى كيندي كما اسرّ إلى معاونيه في الحائط اداة استقرار للوضع في أوروبا الشرقية، وحاول كيسنجر الوصول إلى الرئيس لتبادل وجهات النظر. ولكن باندي مستشار الأمن القومي كان يحول دون ابداء مساعدة له إزاء معارضته للرئيس تمامًا، كما أخذ يتصرف كيسنجر في السنوات اللاحقة مع معاونيه. ولكن كيسنجر حسب رأي بعض مستشاري كيندي تحول إلى معارض من

1- جيمس آلان سميث، سماسرة الأفكار...، مصدر سبق ذكره، ص237.

2- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص35.

داخل البيت، مما جعل كيندي يشير إليه بانه بات (مزعجًا قليلاً)[1]، وترك كيندي في نفس كيسنجر مشاعر مزدوجة من الانبساط والانطواء، وعند اغتيال كيندي قال كيسنجر إنّه لو أُتيحت للرئيس الراحل ولاية ثانية لكان قاد البلاد: اما إلى قمم العظمة أو إلى حضيض الكارثة[2].

وقد جلب حكم كيندي عهدًا جديدًا من حيث العقيدة السياسية والشخصيات السياسية فقد أهـاب الرئيس بأشخاص من الحزبين معًا ليساعدوه، فتجاوز شخصيات صالحة للاختيار لمنصب وزيـر الخارجية، مثل ادلاي استيفنسون والسناتور فولبرايت، وعين بدلا عن ذلك، دين راسك الذي كان رئيسًا لمؤسسة روكفيلر، والذي جمع بين المواهب القضائية والإدارية، واصبح روبرت إس ماكينمارا وزيرًا للدفاع، وكان رئيسًا لمجلس إدارة شركة فورد للسيارات، وتولى الجمهوري دوجلاس ديلون، والذي عمل تحت أمرة أيزنهاور وزارة الخزانة[3]، إذ يروي دين راسك وزير الخارجية الأمريكية الأسبق: إنّه عندما عُيِّن وزيرًا للخارجية، ولم يكن يعرف الرئيس كيندي، وعندما استدعاه إلى مكتبه، وعرض عليه الأمر، قال دين لكيندي: لماذا اخترتني أنا بالذات، في حين الأخبار تقول إنّك سوف تختار السناتور فلبرايت، فأجابه كيندي: «اخترتك لأنني قرأت في مجلة شئون خارجية مقالاً لك تقول فيه كيف يمكن للسياسة الخارجية ان تحصن الرئيس وتجعله قويًا، فأعجبت بوجهات نظرك، ولهذا السبب اخترتك»[4]، وكان كيندي يعتمد على مستشاره لشئون الأمن القومي (ماك جورج بوندي)، ووزير الدفاع ماكينمارا أكثر من اعتماده على وزير الخارجية ديك راسك، وذلك لعدم ثقته في كفاية وفاعلية الخارجية،

1- مارفين كالب وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975، ص44 – 45.

2- المصدر نفسه، ص29.

3- د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العام 1783 – 2001، الجزء الثاني...، مصدر سبق ذكره، ص399.

4- حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص76.

واستمر الرئيس كيندي في الحصول على معلومات من خارج نطاق القنوات الحكومية، وذلك لعدم ميله للاعتماد على هيكل صارم لصنع القرار يقيد خياراته السياسية، وكان الأساس المنطقي لاتجاه الرئيس كيندي في اعتماده على المجمع العلمي لاعتقاده: أن الأكاديميين غير مرتبطين بالولاء المؤسس بارتباط الموظفين الحكوميين نفسه، فضلاً على كون المجمع العلمي اختصاصيًا بالمعلومات وتحليلها والتوصل لاستنتاجات بصددها، وعليه يُعدّ الأكاديمي غير السياسي، فبوسع الأول التوصل إلى منظور مستقل لعملية اعداد القرار السياسي الخارجي[1]، وقبل عقود من إنبثاق مصطلح (القوة الناعمة) أسس الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي فرق السلام ليرى العالم وجهًا مختلفًا للولايات المتحدة الأمريكية[2]. وقد قام الباحثون في السياسة الخارجية بمعهد بروكنجز بعمل دراسة عن الأمم المتحدة والتطور الاقتصادي الدولي والإدارة الأمريكية لبرامج المساعدة الخارجية، وعلى الأخص في أمريكا اللاتينية بعد بدأ كيندي تحالفه من أجل التقدم، وكانوا آنذاك مهتمين أيضًا في تدريب القادة السياسيين والمدراء في الدول النامية، وقضاء عدة سنوات في مشروع استشاري بفيتنام فضلاً على ذلك، فقد حللوا دورًا للتعليم في الدول الأقل تقدمًا[3]. فالتحالف من أجل التقدم هو مشروع للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية. وقد اقيم المشروع في العام 1961، وأحاطته الحكومة الأمريكية بدعاية ضخمة قصدت منها اظهار الدور الكبير الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بتنمية مجتمعات أميركا اللاتينية، وكان ذلك المشروع

1- د. داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص121.

2- هيلاري كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين، في كتاب: دراسات عالمية: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، أبو ظبي، 2012، ص43؛ وراجع أيضًا عن موضوع فرق السلام: د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص563 – 569.

3- جيمس آلان سميث، سماسرة الفكر...، مصدر سبق ذكره، ط2، ص242.

بناءً على اقتراح عدد من اساتذة الجامعات المتخصصين في شئون أمريكا اللاتينية ممن استعان بهم كيندي في التخطيط لبرنامج السياسة الخارجية التي ستنتهجها الإدارة الديمقراطية الجديدة[1].

ففي العام 1958، أكد جون كيندي عندما كان عضوًا في مجلس الشيوخ على انه يجب ألاّ تكون غاية برنامج الولايات المتحدة الأمريكية لمعونة أمريكا اللاتينية هو شراء حلفاء، وإنّما تعزيز نصف الكرة الأرضية الغربي كعالم حر وديمقراطي، وبعد أن صار رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية أنشأ كيندي التحالف من أجل التقدم، وهو مشروع لعشر سنوات يحقق لأمريكا اللاتينية ما فعله مشروع مارشال لأوروبا الغربية، مشروع يكون: «ثورة سلمية على نطاق نصف الكرة الأرضية... جهدًا تعاونيًا واسع النطاق لاشبيه له في الضخامة وسمو الغرض لإشباع الحاجات الأساسية لأهل أمريكا اللاتينية في البيوت والعمل والأرض والصحة والمدارس»، ولتحقيق ذلك تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة أولية قدرها بليون دولار مع وعد ببلايين أخرى في المستقبل[2].

ويرى نعوم تشومسكي إنّ التحالف من أجل التقدم قد كشف نظامًا للاستغلال والقمع ظل موجودًا لمدة طويلة، فالتحالف من أجل التقدم كان جزءًا من برنامج كيندي فحسب، والذي كان يُعدّ الجزرة (الإغراء) حسب سياسة العصا والجزرة، أما العصا فقد كانت عبارة عن تغير مهمة أو بعثة أميركا اللاتينية العسكرية، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أساسية، وتغير مهمتها من الناحية الدفاعية إلى الأمن الداخلي. وقد تلاعبت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق ايزنهاور

1– د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص716 – 717.

2– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال...، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص409 – 440.

بتلك الفكرة، إلاّ أنّها لم تكن قادرة على الوصول لنتيجة. بيد ان إدارة الرئيس كيندي فعلت ذلك في العام 1962[1].

أما سياسة إدارة كيندي العربية فقد أقامتها على أساس من الحاجات التنموية والعملية بدلاً من الاعتبارات الايدولوجية، وعلى العكس من سابقه الرئيس دوايت آيزنهاور، فإنّ كيندي قد ميّز بين قومية العالم الثالث والشيوعية. فقد عَدَّ كيندي ان الحكومات القومية أكثر قدرة على مواجهة التحدي الشيوعي من الأنظمة القديمة التي حلت محلها؛ لذلك فبدلاً من مواجهة الرئيس جمال عبد الناصر في حرب اليمن أقام كيندي علاقات وثيقة مع الزعيم المصري، وأبدى إهتمامًا فائقًا بالتنمية الاقتصادية بمصر، ووقع اتفاقية اقتصادية بعيدة المدى مع مصر في تشرين الأول من العام 1962، والتي بموجبها وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد مصر بما قيمته (431,8) مليون دولار من المساعدات الغذائية للاعوام المالية (1963) و (1964) و (1965)، ان أحد أسباب النجاح الجزئي لمنهج كيندي يكمن في: إهتمامه بالحاجات المحلية، وليس العالمية. فقد كان لكيندي دور مهم في وضع سياسات لاتضحي بالقضايا الإقليمية على منهج الحسابات العالمية[2].

لقد كان من أولى الاهتمامات التي حرص عليها الرئيس الأمريكي الأسبق كيندي بعد استلامه منصب الرئاسة هو تصعيد السياسة المعادية لكوبا، والتي بدأها سلفه ايزنهاور عندما قرر قطع العلاقات الدبلوماسية معها قبل ثلاثة أسابيع فقط من تولي الرئيس كيندي الرئاسة، لذا فقد رأى الرئيس الجديد إقامة مجموعة من الخطط المُعدة من إدارة الرئيس السابق ايزنهاور، الامر الذي أدى إلى وقوعه تحت ضغوط كبيرة

1- نعوم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، حوارات اجراها معه: ديفيد بارساميّان، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص184.

2- د. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب...، مصدر سبق ذكره، ص27 – 28.

لإقرار تلك الخطط بأقرب وقت[1]، حيث في العام 1961، قطعت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات الدبلوماسية مع كوبا، وبدأت تمارس عمليات سرية للإطاحة بكاسترو ونظامه، حيث قررت وكالة المخابرات المركزية ما عُرِفَ بغزو (خليج الخنازير)، وهو ما عزز المأزق والشكوك الكوبية، وادى إلى توجه كوبا إلى الاتحاد السوفييتي، وعقد اتفاقيات سرية مع موسكو لإقامة قواعد صواريخ في الجزيرة، وهو ما اكتشفته الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1962، وأطلقت مواجهة دامت (14) يومًا كادت فيها القوتان والعالم تدخلان في مواجهة نووية[2].

وكانت أزمة الصواريخ الكوبية حدًا فاصلاً في تاريخ العلاقات بين القوتين العظميين لما بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانت أكثر أزمات تلك المدة المحملة بإمكانية الانفجار، وقد استمدت الأزمة تلك المكانة من أنها نقلت معنى الحرب والمواجهة النووية من مستوى التصور الذهني المجرد إلى الواقع والإمكانية الملموسة، وجعلت الإحساس حيًا بأنّ كل البشرية لها مصلحة مشتركة في منع الحرب النووية، وفي ذلك الموقف بدت تلك المصلحة اعلى من المصالح المتوخاة[3].

إن دور اجهزة الاستخبارات في صناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية جاء عن طريق جمع المعلومات السرية عن أوضاع وقيادات وتوجهات الدول الأجنبية، والقيام بتحليل تلك المعلومات، وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الأمن القومي، والقيام أحيانًا بتخطيط وتنفيذ العمليات السرية. خلال المدة

1- د. موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر...، مصدر سبق ذكره، ص133.

2- د. السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي – الإيراني تساؤلات دولية وعربيًا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (202)، اكتوبر 2015، ص89؛ وكذلك راجع: جيمس دورتي وروبرت بالستغرام، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 1985، ص330 – 331.

3- د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة... الجزء الثاني...، مصدر سبق ذكره، ص382 – 383.

مابين العامي (1960 – 1961)، فقد عجزت وكالة المخابرات المركزية في تقويم الأوضاع في كوبا، ومن ثَمَّ تقدير حجم المقاومة التي واجهتها قوات الغزو التي حاولت الاستيلاء على الحكم والاطاحة بكاسترو. ولقد نتج عن ذلك فشل عملية الغزو التي عُرِفَت باسم عملية (خليج الخنازير)، وتراجع أهمية الوكالة بالقيام بتوجيه الانتقادات لها، إلاّ أنّ العام 1962، شهد نجاح تلك الوكالة في اكتشاف قواعد الصواريخ السوفييتية بكوبا، وتحديد مواقعها، ومن ثَمَّ استعادتها لما كانت قد فقدته من أهمية في مجال جمع المعلومات السرية وتحليلها والمساهمة في صنع السياسة الخارجية؛ وبسبب اصرار الرئيس كيندي على إزالة تلك القواعد، وسحب الصواريخ من كوبا حتى لو أستلزم الأمر خوض حرب ضد الاتحاد السوفييتي قامت القيادة السوفييتية، والتي كان يقودها حينذاك (نيكيتا خروتشوف)، باعادة الصواريخ إلى الأراضي السوفييتية[1]. وقد خدعت (CIA) نفسها بالاعتقاد أن السوفييت لن يرسلوا أبدًا أسلحة نووية إلى كوبا. وهي الآن، وقد شاهدت تلك الصواريخ، تبقى عاجزة عن إدراك الذهن السوفييتي. وقد اشتكى الرئيس الأمريكي الأسبق كيندي في 16 تشرين الأول 1962 من: « إنني لا أستطيع فهم وجهة نظرهم، الأمر عُدّ لغزًا لعينًا بالنسبة إلي، فأنا لا أعرف ما يكفي بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي »[2]، لذا طلب الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي ان يتم تحضير ثلاثة مخططات لشن الضربة العسكرية: الأول، لتدمير منشآت الصواريخ الذرية بواسطة طائرات سلاح الجو أو البحرية؛ والثاني لشن هجوم جوّي أكبر بكثير؛ والثالث لغزو كوبا واحتلالها، إذ قال: « إنّنا سنقوم بالتأكيد بالرقم واحد، وسنتولى إزالة تلك الصواريخ »[3]، وبعد سلسلة

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص9.

2– تيم واينر، إرث من الرماد: تاريخ: (ايس. أي. أيه)...، مصدر سبق ذكره، ص273.

3– المصدر نفسه، ص274.

اجتماعات متواصلة خرج الرئيس الأمريكي الأسبق كيندي من الاجتماع تاركًا على الطاولة خيارين عسكريين: أما هجومًا مفاجئًا على كوبا، أو إجتياحًا عارمًا تامًا[1].

وقد حدثت مواجهة بين المندوبين السوفييتي والأمريكي في مجلس الأمن، حين عرض ستيفنسون (المندوب الأمريكي) صورًا فوتوغرافية للصواريخ السوفييتية بكوبا، وطلب من زورين (المندوب السوفييتي) أن يجيب بـ (نعم) أو (لا) عما إذا كانت تلك القواعد قائمة، فرفض المندوب السوفييتي أن يجيب عن ذلك السؤال قائلًا: ((إنّه ليس في محكمة أمريكية، وأنت لست مدعيًا عامًا، ولن أجيب عن أسئلتك))[2].

وأسهمت القنوات الخلفية في حسم ازمة الصواريخ السوفييتية بكوبا، وفي عدم نشوب الحرب العالمية الثالثة، إذ بعد أن ظلت الرسائل تتردد بين الرئيسين: الأمريكي جون كيندي والزعيم السوفييتي خروتشوف فيما كان العالم يكتم انفاسه ترقبًا، كانت الصواريخ السوفييتية على مقربة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إتخذ كيندي قرارًا بفرض حصار بحري على كوبا. وفي ظل تلك الاجواء قام الزعيم خروتشوف بإرسال رئيس المخابرات السوفييتية (كي. جي. بي) إلى واشنطن الكسندر فومين لزيارة صحفي أمريكي يدعى (جون سكالي)، وكان فومين قد إلتقى به من قبل بعد انقضاء أربعة ايام للأزمة، وفي غضون خطر يتصاعد من لحظة إلى أخرى سأل فومين الصحفي الأمريكي سكالي فيما إذا كان يعتقد: بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستوافق على عدم غزو كوبا إذا سحب السوفيت صواريخهم وطائراتهم القاذفة. وقد

1– تيم واينر، إرث من الرماد: تاريخ: (ايس. أي. أيه)...، مصدر سبق ذكره، ص275.

2– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة... الجزء الثاني...، مصدر سبق ذكره، ص477.

برهنت تلك الرسالة التي نقلها الصحفي إلى البيت الأبيض على أنها كانت نقطة تحول جوهرية في الأزمة[1].

وفي العام 1961 (وعندما أصبح ماكينمارا وزيرا للدفاع في ولاية كيندي) كانت لدى الاتحاد السوفييتي ترسانة صغيرة جدًا من الصواريخ عابرة القارات، غير إنه كانت لديه القدرة التكنولوجية والصناعية التي تمكنه من توسيع تلك الترسانة توسيعًا جوهريًا في الاعوام التي تلي ذلك، ولم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية الدلالة على أن الاتحاد السوفييتي قد خطط بالفعل تخطيطًا تامًا لاستخدام تلك المقدرة. ولكن على المخطط الاستراتيجي الأمريكي ان يعدّ في حساباته لأسوأ الحالات غير المحتملة، وألاّ يقنع بالأمل، ويعدّ لمجرد ماهو أكثر احتمالاً، حيث إنه لم يكن في استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية التأكد من نيّات السوفييت أو ما إذا كانوا سيقومون بتحقيق تقدم كبير في الأسلحة الإستراتيجية، ومن ثَمَّ فقد إتخذت من القرارات ما أدى إلى تفوقها الحالي في الروءس وحجمها التدميري[2]، وكان هنري كيسنجر قد استشعر بوجود ما أسماه بـ (فجوة الصواريخ)؛ لأنه أراد ان يخلق فجوة رادعة لتلك الفجوة في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، و (فجوة الصواريخ) تعني تفوق الاتحاد السوفييتي في عدد الصواريخ، والذي هو حادث الآن (كما يرى كيسنجر)، والذي سوف يستمر لمدة أربع سنوات تالية (من العام 1961 إلى العام 1965)، وهناك من ينكر (فجوة الصواريخ)، ويؤكدون انها من صنع خيال هنري كيسنجر[3]، غير أن الرئيس كيندي ووزير دفاعه ماكينمارا حرصا على أن يخفيا عن الشعب الأمريكي عدم وجود فجوة الصواريخ، وفي خلال الشهور الستة

1– د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص561 – 562.

2– روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ملحق (2) في كتاب: الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص862 – 863.

3– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص102.

الأولى بعث كينيدي بثلاث رسائل للكونغرس يطلب زيادة قدرها بليون دولار في انفاقات الدفاع يخصص جزء كبير منها للأسلحة الإستراتيجية ونتيجة لذلك، وعند وفاة كينيدي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت تفوقًا ساحقًا على الاتحاد السوفييتي في الصواريخ عابرة القارات، وصواريخ بولاريس، وخلقت بذلك عدم توازن خطر في سباق التسلح[1].

المطلب الثاني
خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي
الجمهوري الأسبق رونالد ريغان

تمكن الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان من الفوز على الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في انتخابات الرئاسة الأمريكية بفضل الدور الذي قام به خبراء ومستشاري مراكز الأبحاث التي اعتمد عليهم ريغان، والذين ساعدوه في تحويل افكاره المحافظة إلى برنامج عمل سياسي جلب اهتمام الناخب الأمريكي الذي اصطدم بفشل كارتر في ميدان السياسة الخارجية على أكثر من صعيد[2]، وبعد فوز الرئيس الأسبق ريغان في انتخابات الرئاسة الأمريكية كافأ الفريق الاستشاري الذي رافقه طيلة المدة السابقة الانتخابية، وكان من بين الذين تم اختيارهم آلان جرينسبان: كرئيس لمجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي، وجورج شولتز وزيرًا للخارجية، وكاسبر واينبيرغر وزيرًا للدفاع، وريتشارد إلين مستشارًا للأمن القومي الأمريكي[3]. وفي عهد الرئيس رونالد ريغان تراجعت أهمية مجلس الأمن القومي

1- د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال...، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص385.

2- د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها...، مصدر سبق ذكره، ص102.

3- المصدر نفسه، ص105.

ووزارة الخارجية، وتضاءل مركز مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، ومنصب وزير الخارجية أيضًا، ومن الأسباب الرئيسة التي ادت إلى ذلك: إتجاه ريغان إلى تبني سياسة خارجية بسيطة لاتحتاج إلى تحليل أو تفسير من ناحية، والقيام بتعيين اصدقائه في المناصب الحكومية الرئيسة من ناحية أخرى، وقيام أولئك خاصة العاملين منهم في البيت الأبيض بتشكيل جدار عازل حول الرئيس حال دون وصول الجديد من الأفكار والاشخاص إلى مكتبه، وكما قال دونالد ريغان مدير مكتب الرئيس خلال المدة (1985 – 1987)، كان دوره بمثابة دور رئيس الوزراء، وحلقة الوصل بين الرئيس والمسئولين الحكوميين الآخرين كافة، بمن في ذلك مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، لذلك تميزت تلك المدة بكثرة شكاوي المسئولين الحكوميين الكبار، ومنهم وزير الخارجية، ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي من عدم القدرة على الوصول إلى الرئيس، وقلة الاحتكاك به، وتبادل الآراء والافكار معه[1].

والجدير بالذكر، إن السبعينيات قد شهدت قلق حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الأوروبيين حيال التفكك والصراع داخل الإدارة الأمريكية، وبين المسئولين فيها بخصوص الكثير من القضايا، والثمانينيات ستحسم مدى أمكان إنقاذ التضامن العقائدي بين أولئك المسئولين. فقد أصبح واضحًا ان ثمة خلافات جذرية تُظهر بين وقت وآخر بين وزيري الدفاع والخارجية، أو بين وزير الخارجية وكبار معاونيه، الأمر الذي يوحي: بأن الإدارة الأمريكية أصبحت أقل كفاءة مما هو مفروض لزعامة العالم الغربي، وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية علاج الوضع في الثمانينيات لمواجهة مايكتنفها من أخطار، خاصة خطر التوسع السوفييتي[2].

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب...، مصدر سبق ذكره، ص66.

2– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001، الجزء الثالث: من كارثة فيتنام إلى ريادة حرب النجوم 1969 – 1989، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، ص897.

وفي عهد الرئيس ريغان عادت الرئاسة إلى الاعتماد على المستشارين. ما أدى ذلك إلى تراجع الاهتمام برأي الخارجية، وقوى تبعًا لذلك دور مساعدي الرئيس العاملين في البيت الأبيض؛ وبسبب ذلك قام وزير الخارجية (شولتز) بالمطالبة بأنّ يكون لوزير الخارجية مكتبًا في البيت الأبيض لتسهيل عملية الوصول إلى الرئيس، وبذلك أخذ شولتز يخلط بين أهمية سماع الرئيس لرأي الخارجية، ورغبته الشخصية في أن يكون بالقرب من الرئيس، وكما يشير تاريخ أمريكا الحديث لم يقم أي رئيس باهمال الخارجية واختصار دورها مثلما فعل الرئيس ريغان، إذ في حين أدار عملية بيع الأسلحة الأمريكية لإيران دون استشارة وزير الخارجية ودون اطلاعه على التفاصيل، قام بتعيين ما يقارب (40٪) من سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج من أصدقائه الشخصيين ومؤيديه السياسيين دون أن تكون لغالبيتهم العظمى معرفة سابقة بشئون السياسة الخارجية[1]. ولم يكن وصول رونالد ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة أمرًا عاديًا، نتيجة تنافس بين شخصين وحزبين تشهده الولايات المتحدة الأمريكية على أربع سنوات منذ نشأتها. كان أيضًا انتصارًا لا سابق له لتيار ايديولوجي قوي النبرة، صِدَامي، متشعّب المدارس، غني بالوسائل يسّمى احيانًا بـ (اليمين الجديد)، أو بتيار (المحافظين الجدد) أو أيضًا بـ (التيار القومي الجديد)، أو أسماء أخرى[2]، لذا انطلقت توجهات الرئيس ريغان في مجال السياسة الخارجية من مبدأ معاداة الشيوعية والاتحاد السوفييتي، واتجهت إلى ضرب حركات التحرر الوطنية في العالم الثالث، وعملت على تقويض مقومات انظمة الحكم الأجنبية التي رفضت التبعية للسياسة الأمريكية، بناءً على تلك الفلسفة استنبط ريغان عصا سحرية قوامها مضمون ومشتقات كلمة (عسكر)، واتجه إلى استخدامها للتعامل مع القضايا

1- د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب...، مصدر سبق ذكره، ص38.

2- د. غسان سلامة: ((الايديولوجيا والسياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحاليّة))، مجلة المستقبل العربي، العدد (29)، تموز 1981، ص108.

الدولية كافة. في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبرت تلك العصا السحرية عن نفسها بتوجيه مبالغ طائلة للأنفاق على الجيش، وبناء العديد من الأسلحة الجديدة، ومنها: محاولة تطوير تكنولوجيا حرب النجوم، وفي أمريكا الوسطى أشارت تلك العصا بإرسال مستشارين عسكريين ومعدات عسكرية إلى السلفادور وجواتيمالا، وقيام القوات الأمريكية بغزو جزيرة غرينادا، وتغيير نظام الحكم فيها. أما في الشرق الأوسط، فإنّ تلك العصا امرت بإمداد إسرائيل بالمعونات العسكرية والمعدات الحربية وتكنولوجيا السلاح، وإرسال قوات البحرية إلى لبنان، والاعتداء عسكريًا على ليبيا، وإرسال الأسطول الأمريكي إلى الخليج، وبيع إيران أسلحة بطريقة سرية، وامداد باكستان والمجاهدين بافغانستان بالسلاح والمعونات العسكرية. ولقد حدث ذلك كله دون قيام إدارة الرئيس ريغان خلال المدة مابين العامين (1981 – 1987)، بمبادرة سياسية جادة لحل أي من مشكلات أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط أو آسيا أو افريقيا[1].

ففي خطبة الوداع قال الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان: لقد كنا نهدف إلى تغيير الأمة، وبدلاً من ذلك فقد غيرنا العالم، وتفصل مدرسة ريغان دعواها بالقول: إن حملته الايديولوجية ضد الاتحاد السوفييتي وقادته أنزلت ضربة الموت بالنظام السوفييتي، وأن الغرب كسب الحرب الباردة الأيديولوجية مؤكدًا تفوقه، ووراء ذلك التفكير كانت تكمن فلسفة ايديولوجية عميقة للتاريخ وفهم للسياسة بوصفها حربًا بين الأفكار والاعتقاد، مثلما اعتقد لينين إنّ الافكار أكثر قوة من المدفع، وجعل ذلك التفكير أيضًا اعضاء مدرسة ريغان ينتقدون أصحاب المدرسة الواقعية من أمثال جورج كينان، وليبمان، ومورغنثاو وكيسنجر، كون ان افكارهم تمثل سوء فهم للاتحاد السوفييتي، كما رأوا في برنامج كيسنجر للوفاق بين الشرق والغرب مساوقة اخلاقية بما كان يعني نزعًا للسلاح الايديولوجي من جانب واحد، وعلى

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص66.

المستوى العسكري لخصت مدرسة ريغان رأيها في أثر البناء العسكري الأمريكي، وخصوصًا مبادرة الدفاع الاستراتيجي على التطورات السوفييتية بالقول إنّه وضع الاتحاد السوفييتي وقادته قُبالة خيارين كلاهما صعب: فإما مجاراة البناء العسكري الأمريكي إلى حد الأفلاس، أو عدم مجاراته، وبذلك يفقد ادعاءه الوحيد الذي يجعل منه قوة عظمى، وهي القوة العسكرية، بل ذهبت تلك المدرسة إلى أن عملية البناء العسكري الأمريكي التي تولتها إدارة ريغان كانت هي العامل المساعد الذي اعطى بُعدًا جديدًا للنقاش، والذي كان قد ظهر في نهاية عهد بريجينيف بالمعاهد والمراكز البحثية، بل المؤسسات العسكرية والعلمية: بان الاتحاد السوفييتي مهدد إلى أنّ يصبح من مناطق العالم الثالث اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو المفهوم الذي جرى مناقشته علنًا بعد مجيء غورباتشوف[1].

وفي خطاب الرئيس الأسبق رونالد ريغان في الأول من أيلول العام 1982، إذ قال فيه: «كان من الضروري معالجة قضيتين رئيستين. الأولى، التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي يمثله الاتحاد السوفييتي والدول العميلة له، والذي اتضح على خير وجه في الحرب الوحشية بافغانستان، والأخرى عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. أما فيما يتعلق بالتهديد السوفييتي، فقد قمنا بدعم جهودنا بهدف تطوير سياسة مشتركة مع اصدقائنا وحلفائنا لردع السوفيت وعملائهم عن القيام بمزيد من التوسع بالمنطقة، والتصدي له إذا لزم الأمر »[2].

وفي خطاب ريغان الشهير عن مايسمى بـ (إمبراطورية الشر) خلال مؤتمر عقده القساوسة في آذار من العام 1983 في فلوريدا، قال رونالد ريغان: « أدعو الجميع للتصدي لإغراء الكبرياء، إغراء قد يحثكم على الترفع عن المعركة، والإقرار بأنّ

1– د. السيد أمين شلبي، هل كان رونالد ريغان مسئولًا عن نهاية الحرب الباردة؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد (158)، اكتوبر 2004، ص55.

2– د. حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال...، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص935.

الذنب يقع على الطرفين، فتتجاهلون من ثَمَّ الوقائع التاريخية والدوافع العدوانية لإمبراطورية الشر... إغراء يجعلكم تكتفون بالقول إنّ التهافت على التسلح مجرد سوء تفاهم، ما يجعلكم تقفون على الحياد في الصراع ما بين الخير والشر... والخطأ والصح... أظن أننا ستتمكن من رفع التحدي...، فالشيوعية ليست سوى فصل إضافي وحزين من كتاب تاريخنا... فصل تُكتب صفحاته الأخيرة تحت ناظرينا »، ولم يمر شهران حتى اطلق ريغان مبادرة (الدفاع الإستراتيجية)، وهي عبارة عن مشروع طموح يهدف إلى حماية الولايات المتحدة الأمريكية من الصواريخ السوفييتية، وذلك عن طريق مجموعة من الأنظمة على الأرض وفي الفضاء...، وسرعان ما بدأت الصحف تتناقل أخبار (حرب النجوم)[1]. وقد أشار بيرنشتاين البولوني الأصل، (مثل البابا)، وكاتب سيرة البابا يوحنا بولس الثاني، حيث انه جرى تكريس الاتحاد المقدس في حزيران من العام 1982، خلال الزيارة التي قام بها ريغان للكرسي الرسولي، فقد اعلن الرئيس في وقت لاحق قائلاً: « أدركنا أن خطأً فادحًا قد ارتكب في يالطا، ووجدنا أنه علينا ان نتحرك... وحزب التضامن هو السلاح المثالي في حربنا هذه »[2]. والجدير بالذكر، ان بولندا شكلت إحدى نقاط الضغط الأساسية في أوروبا، خاصة بعد اعلان الاحكام العرفية فيها العام 1981، لذا قرر الرئيس ريغان التدخل ببولندا بوساطة الـ (CIA) التي حظيت بدعم الفاتيكان التام، فاستنادًا إلى أقوال ويليام كلارك، مستشار الأمن القومي في عهد ريغان عن أهمية تلك المهمة: « كان الحبر الاعظم والرئيس يؤمنان بانهما مكلفان بمهمة روحية، فقد كانا يشاطران

1– فرانك دانينو، CIA: حكاية سياسية 1947 – 2007، ترجمة: عبير المنذر، الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص217 – 218.

2– المصدر نفسه، ص217.

الرأي نفسه لجهة ارتكاز الشيوعية الملحدة على الأكاذيب، وبعد أن يدرك الجميع حقيقة ذلك، ستنهار الشيوعية لامحالة))[1].

أما المؤرخ والدبلوماسي الأمريكي والخبير المختص في الشئون السوفييتية (جورج كينان) فقد عالج ادعاء مدرسة ريغان بقوله: إن الادعاء بانّ أي حكومة لديها القدرة والقوة للتأثير بشكل حاسم في التفاعلات الداخلية ببلد كبير آخر هو ببساطة ادعاء طفولي...، أو أن أي قوة عظمى لديها، مثل ذلك النفوذ على التطورات الداخلية لقوى أخرى...، واتساقًا مع موقفه التقليدي الناقد للتركيز الأمريكي في القوة العسكرية بالتفاعل مع الاتحاد السوفييتي، أنكر كينان: أن يكون البناء العسكري الأمريكي في الثمانينيات له تأثير كبير في التغيرات التي حدثت في ذلك البلد، بل ربما ادى بالعكس إلى الاسهام في تقوية المتشددين داخل القيادة السوفييتية، ومعارضتهم واعاقتهم للاصلاحات التي كان يحاولها غورباتشوف، وذهب كينان إلى أن تطويع الاتحاد السوفييتي، إنّما كان في المقام الأول؛ نتيجة قوى تفاعلت داخل المجتمع السوفييتي، وكان من أهمها - في رأيه - فقدان الشعوب السوفييتية للوهم بخصوص قدرة نظام دولتهم على توفير المزايا الاجتماعية والمادية التي وعد بها، وعدم رضا الأقليات الأثنية عن خضوعها للأغلبية الروسية، وتزايد وعي تلك الشعوب بالأوضاع خارج بلادها، وبالفجوة التي تفصلها عن الأمم المتقدمة في الغرب، كل تلك الأوضاع في رأي كينان هي التي جعلت القادة السوفيت يستخلصون أن إصلاحًا جذريًا هو وحده الذي يحول دون تدهور وضع الاتحاد السوفييتي ومكانته[2].

وقد أصبح مجلس الأمن القومي في عهد ريغان جهازًا للتنفيذ، وأداة لإدارة العمليات السرية كعمليات بيع الأسلحة لإيران، ومساعدة قوات الكونترا؛ وذلك

1- فرانك دانينو، CIA: حكاية سياسية 1947 - 2007، ص216.

2- د. السيد أمين شلبي: ((هل كان رونالد ريغان مسئولًا عن نهاية الحرب الباردة؟))...، مصدر سبق ذكره، ص56.

بعد أن كان الرئيس قد ألغى عمليًا الحاجة للتخطيط في مجال السياسة الخارجية، وفي الواقع كانت إدارة ريغان أقل الإدارات الأمريكية نشاطًا وانجازًا في مجال العلاقات الدولية على الرغم من بقائها في الحكم لمدة (8) سنوات متتالية، وهي مدة تجاوزت مدد حكم كل الرؤساء الذين عاشوا في البيت الأبيض منذ العام 1960، ولولا اتجاه الاتحاد السوفييتي تحت قيادة غورباتشوف إلى شن حملة جادة لتخفيف حدة التوتر الدولي، وإيجاد حلول سياسية لبعض المشكلات والحروب الإقليمية لانتهت مدة حكم ريغان على الأغلب دون انجازات تذكر في مجال السياسة الخارجية[1].

ومن التحديات الكبرى التي واجهت الرئيس الأسبق رونالد ريغان، اندلاع فضيحة (إيران – كونترا) في تشرين الثاني من العام 1986، عندما تكشفت معالم تورط إدارة ريغان ببيع أسلحة سرًا إلى إيران مقابل المساعدة في اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، وفي الوقت ذاته استخدام ارباح صفقات السلاح تلك في تمويل دعم عسكري سري للمتمردين النيكاراغويين[2].

وقد شكلت صفقة البيع تلك الحلقة الأولى من فضيحة سياسية هي الاكبر منذ فضيحة ووترغيت، فعلى الرغم من أن القانون يحظر على الـ (CIA) دعم الثوار في نيكاراغوا، إلاّ أنّ إدارة ريغان لم تصرف النظر عن مشاريعها[3]، حيث في العام 1986، تم الكشف عن تورط للسي آي أي (CIA) في صفقات سرية لبيع أسلحة لإيران بترتيب من إدارة رونالد ريغان، وتحويل اموال تلك الصفقة إلى ثوار الكونترا المتمردة ضد حكومة الساندينيستا بنيكاراغوا، ولم يكن ذلك العمل مفتقرًا إلى غطاء رسمي.

1– د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص67.

2– رونالد كيسلر، داخل السي آي أي :CIA المخابرات المركزية الأمريكية، ط3، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص269؛ وللمزيد من التفاصيل بخصوص (إيران – غيت) راجع: د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية، 1979 – 2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص279 – 286.

3– فرانك دانينو، :CIA حكاية سياسية...، مصدر سبق ذكره، ص226.

فقد صرح ريغان في العام 1985، قائلاً عن متمردين الكونترا: « إنهم إخوتنا، هؤلاء المقاتلون من أجل الحرية، إنهم المعادل الأخلاقي لآبائنا المؤسسين، وللرجال والنساء الشجعان في المقاومة الفرنسية، ونحن لانستطيع التخلي عنهم، لأن ذلك الصراع ليس صراعًا لليمين ضد اليسار، بل هو صراع للحق ضد الظلم »[1]، وعلى الرغم من حظر الكونغرس بيع الأسلحة إلى إيران، والوعد الذي قطعه ريغان بعدم التفاوض مع الإرهابيين، سُمح لمستشاره الخاص في جهاز الأمن القومي (روبرت ماكفارلين) بمتابعة القضية. وقد رأى وزير الدفاع (كاسبر واينبرجر)[2]، وأحد مستشاريه المقربين منه الجنرال (كولن بأول) الفكرة سخيفة وغير منطقية تمامًا مثل الأصل في اجراء مفاوضات مع القذافي في ظل أجواء هادئة، كما قال الأول للثاني. ولكن (يوليم كايبس) رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مابين العامي (1981 – 1987)، أيد الفكرة التي ما لبث أن اعتمدها الرئيس ريغان لأهمية موقع باكلي[3]، كما جاء على لسانه عقب لقائه العاصف مع عوائل الرهائن. وقد تولى ما كفارلين الاشراف على المقايضة، وجرى بيع عشرات الصواريخ إلى طهران بوساطة الـ (CIA)[4]، ولأهمية موقع باكلي ذكرت في واشنطن اقتراحات متنوعة من أجهزة الاستخبارات المختلفة بما يمكن القيام به لانقاذ باكلي، إذ كان فحوى أحد

1– أشرف شتيوي، سقوط الـ(CIA) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص92.

2– وزير الدفاع في ولاية ريغان الثانية، أدين بالحنث باليمين (الكذب) في اثناء الادلاء بشهادته قُبالة الكونغرس والمحققين الحكوميين بخصوص قضية (إيران – كونترا) التي تورطت فيها إدارة الرئيس رونالد ريغان، وكان على واينبرجر أن يمثل قُبالة محكمة العام 1993، على الرغم من اعلانه بأنّه بريء، إلاّ أنّ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج هربرت ووكر بوش عفا عنه في العام 1992. انظر: http://ency.kaaomb.com.

3– كان أحد الرهائن (ويليام باكلي)، والذي يتمتع بمنصب مهم، رئيس مكتب الـ (CIA) ببيروت، وانه يتمتع بخبرة ثلاثين عامًا من العمل الميداني في ثلاث قارات مختلفة. تم اختطافه؛ بسبب اهماله لبعض القواعد الامنية. يُنظر: (فرانك دانينو، :CIA حكاية سياسية...، المصدر نفسه، ص224).

4– فرانك دانينو، :CIA حكاية سياسية...، مصدر سبق ذكره، ص225.

الاقتراحات يتضمن: رش مساحات كبيرة من بيروت الغربية بنوع غير سام وقصير المفعول من الغاز المفقد للحركة، ثم ارسال فريق خاص يقوم بعملية الانقاذ: وقد رُفِض ذلك الاقتراح بسرعة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قبل ذلك بقليل قد اعترضت. (ولكن بصوت خافت) على استخدام العراق للغاز السام ضد إيران، ثم كيف يمكن تحديد مفعول الغاز على المنطقة التي بها الرهائن؟ وماذا سيكون رد فعل السوفيت – ناهيك عن حلفاء أميركا إذا تسبب الغاز في إغماء موظفيها؟ كما كانت أصداء ذكريات فيتنام قد عادت إلى داخل إدارة ريغان عندما وصلت أخبار مزعجة عن مقتل أحد اعضاء منظمة (حزب الله) ببيروت؛ نتيجة تعذيبه بآلة صعق كهربائي على يد أحد المتحمسين من رجال وكالة المخابرات المركزية الذي تم استدعاؤه فورًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفصله من الوظيفة، إلاّ أنّ ذلك الحادث أعطى إيران وحزب الله مبررًا آخر لتصعيد الضغط على باكلي، وأي رهينة أخرى يختارون معاملتها بتلك الأساليب نفسها[1]. وقد دخل الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان) في صراع كبير مع الكونغرس بخصوص تقديم المساعدات للكونترا. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك تؤيد الثوار بنيكاراجوا. ولكن الكونغرس رفض طلب الرئيس ريغان. وهناك من يرى أن السبب الوحيد لقضية (إيران – كونترا)، والتي ضمت أرباحًا من مبيعات أسلحة سرية إلى إيران استعملت سرًا لمساعدة كونترا نيكاراغوا هو: ان الرئيس قد غير مستشاري الأمن القومي أكثر من مرة[2]. وقد حاول الكولونيل (أوليفر نورث) من مجلس الأمن القومي في وضع خطة معقدة لتفادي تلك المشكلة، إذ تكمن الخطة في أنّ واشنطن تبيع السلاح لإيران، شريطة

1– جون كوولي، الحصاد: حرب أميركا الطويلة في الشرق الأوسط، ط5، ترجمة: عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص218 – 219.

2– د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة...، مصدر سبق ذكره، ص565.

أن تطلق إيران سراح الرهائن الأمريكيين بلبنان. أما عائد تلك الصفقة السرية فمن الممكن استثمارها لمصلحة ثوار الكونترا بنيكاراغوا، وبعملية سرية أيضًا[1].

وقد اكتشف (أدوين ميز) المدعي العام في 24 تشرين الثاني من العام 1986، وجود مذكرة توضح خطة (أوليفر نورث)، وفي اليوم الذي تلاه، قدم استشارته للرئيس ريغان بأهمية الإعلان عن تلك الخطة فورًا حتى لايتهم بالتستر على نورث. وقد اتصل الرئيس بمستشار الأمن القومي وابلغه خطة نورث. ولكن مع ذلك امتدح ريغان أوليفرنورث، ووصفه بالبطل، في حين أن الادميرال جون بويند مستشار الأمن القومي إستقال بعد أن أحاطت به الفضيحة المدوية[2].

وذكر (جورج شولتز) وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق ريغان بمذكراته بإنّه شاءت الأقدار أن أوقع على أول اشارة عن مقايضة للسلاح بالرهائن عندما علمت ان مستشار الأمن القومي (روبرت ماكفارلين)، وعددًا من موظفي مجلس الأمن القومي أرادوا إرسال اسلحة إلى إيران في محاولة لإطلاق سراح رهينة أمريكية محتجزة، وبتورط إسرائيلي، ودخلت في أربعة صراعات رئيسة ما بين أواسط العام 1985، وخريف العام 1986، من أجل إيقاف صفقة كتلك، وشعرت في كل مرة – أو تم التأكيد لي – أن وجهة نظري هي المسيطرة، غير أن الأمر لم يتوقف، ولم استطع القضاء على خطره على الرغم من جهودي[3]، ويردف شولتز قائًلا: « وفي اجتماعين إثنين مع الرئيس ومستشارين رفيعي المستوى، عارضين بيع كمية من السلاح إلى إيران، سواء أكان ذلك مرتبطًا باطلاق سراح الرهائن أم لم يكن، وأيدني بذلك واينبرغر (وزير الدفاع) كل التأييد، ودافعت عن وجهة نظري قائلاً

1– د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة...، مصدر سبق ذكره، ص566.

2– المصدر نفسه، ص567.

3– جورج شولتز، اضطراب ونصر (مذكرات)، ج1، الخيوط الأولى، ترجمة: محمد محمود دبور، ومحمود العابد، عمار جولاق، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994، ص276.

أن إخبار مسئولي الخارجية بشيء ما تم التصرف بخلافه سينتهك سياستنا الخاصة بنا، ويدمر كرامتنا، ويكسبنا احتقار الجميع بمن فيهم الإيرانيون، وتورطت في القضية شخصيات مريبة حاولت خداعنا لتنفيذ مآربها الخاصة ››[1]. وفي واقع الأمر، أراد ماكفارلين بوصفه مستشارًا للأمن القومي أن يصبح (كما يرى شولتز وزير الخارجية) مثل وزير الخارجية الأسبق (هنري كيسنجر)، فيحقق اشياء عظيمة وإستثنائية. ولكن بصورة غير معلنة، وكما حقق كيسنجر: ‹‹ الانفتاح على الصين الشعبية، كانت لماكفارلين فكرة تحقيق انفتاح على إيران ››، واراد مكفارلين تحقيق ذلك الانقلاب بطريقة سرية بعيدًا عن تدخل مجلس الأمن القومي، ومن ثَمَّ يقدم للرئيس النجاح في إعادة إيران إلى صف الدول الغربية[2].

والجدير بالذكر ان الشيخ هاشمي رفسنجاني بعد اعترافه بحدوث قضية (إيران – غيت) عدّها من مفاخر العمل الدبلوماسي، عندما صرح قائلاً: ‹‹ إنها كانت ضرورية لنا؛ بسبب سياق الحرب وضروراتها، إلاّ أنّها أيضًا كانت خيارًا واعيًا من جانبنا، ومبادرة اطلقناها نحن، وظلت تحت سيطرتنا في تفاصيلها كافة، وعندما أُقيِّمها الآن أُصنِفها كجزءٍ من مفاخر العمل الدبلوماسي. لكن الوضع السياسي الملوث هو الذي يسمح أحيانًا للبعض أن يقول ما يشاء دون حساب، في تلك المبادرة إستطعنا إيجاد إنشقاق حقيقي في الإدارة الأمريكية، وأزمة ظلت تلاحقهم لسنوات، وإقتربت من أن تتحول إلى فضيحة تشبه فضيحة ووترغيت مع نيكسون، وبالمقابل فقد إستطعنا أن نحصل على إمتيازات عدة، كما أنها أفادتنا سياسيًا بشكل جيد، ولم ندفع ثمنًا سوى مساع حثيثة لإطلاق سراح رهائن غربيين كانوا محتجزين بلبنان، إذ كنا نعتقد: بأنّ البُعد الإنساني للقضية كان يتطلب تدخلنا؛ لأننا لم نكن

1– جورج شولتز، اضطراب ونصر (مذكرات)، مصدر سبق ذكره، ص277.

2– المصدر نفسه، ص314.

مرتاحين لوجود رهائن. إستطعنا الحصول على إحتياجاتنا من صواريخ تاو وهوغ والتجهيزات الضوئية لرإداراتنا دون أن ندخل في ضرورات المفاوضات المعروفة»[1].

1– محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص98 – 99.

المبحث الثالث

دراسة عن خبراء السلطة بعد انتهاء الحرب الباردة

المطلب الأول

دراسة عن خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق جورج دبليو بوش

استهل المرشح الرئاسي (جورج دبليو بوش) مهماته بإيلاء الشئون السياسية الخارجية قدرًا أدنى من الاهتمام، وبصفته مديرًا تنفيذيًا سابقًا لإحدى الشركات النفطية، ومن ثَمَّ حاكمًا لولاية تكساس. فقد دخل بوش طرفًا في تعاملات كبيرة مع المكسيك في مجال الطاقة، وقضايا يمكن وصفها بـ (العابرة للحدود)، وبخلاف ذلك فقد كان يفتقر إلى خبرة واسعة أو حضور قوي إزاء ما يخص الشئون الدولية، ومع انه ربما كان قد تبنى آراء وافكار تتسم بشيء من الوضوح والاتقان، إلاّ أنّه أثبت امتلاكه قدرة فطرية فائقة المستوى على تطبيق مقولة: «أي شيء باستثناء (سياسات) كلينتون (Anything But Clinton)»، على حد تعبيره، وعن طريق عمله مع مستشاري حملته الانتخابية، ومن بينهم كونداليزا رايس، فقد تمكن من صقل تلك النزعة رغبة في العودة إلى تبني مقاربة على درجة كبرى من الواقعية[1]. لقد آمن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش وكونداليزا رايس مستشارته للأمن القومي أولاً، ووزيرة خارجيته بعد ذلك في ولايته الثانية بأن اكبر اخطاء كلينتون تمثلت بتركيز القوة الأمريكية في قضايا ليس لها شأن يذكر، مثل البوسنة والصومال وكوسوفو، في حين تغاضى عن

1- مايثو رودس، الولايات المتحدة الأمريكية: الزعامة مابعد القطبية الأحادية، في كتاب: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جرايمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص178 – 179.

التهديدات الجديدة الناشئة عن قوى كبرى صاعدة، مثل: بكين وموسكو، وفي تفكير إدارة بوش كانت تلك القوى الكبرى هي الوحيدة التي تستطيع الحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية. لكن الفريق كان يضيف دائمًا اسم الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) بقدر كبير في جلساته الخاصة، وكان ينتظر الوقت المناسب للكشف عن ذلك السر الصغير[1].

وبعد أحداث البرجين التوأمين في 11 أيلول من العام 2001، اتخذ جورج دبليو بوش خطوة حاسمة باتجاه تنفيذ إستراتيجية أمريكية جديدة بالقيام بضربات وقائية مسبقة، وذلك أساس العقيدة العسكرية التي حملت اسمه، وحسب تلك العقيدة، فإنّ أي دولة أو شركة تقوم بإنتاج أسلحة التدمير الشامل أو تستخدمها سوف تتعرض للضربات الوقائية العسكرية على وفق (العقيدة الاستفزازية) تلك، ويحق للولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع أي تهديد يشكل خطرا عليها وبذلك الشكل حصل تحول في السياسة الخارجية الأمريكية يكمن في: الانتقال من إستراتيجية الردع التي كانت متبعة في عهد (الحرب الباردة) إلى إستراتيجية جديدة هي الضربات العسكرية الوقائية المسبقة الخاصة للقرن الواحد والعشرين؛ لذلك فإن الدولة الأعظم في العالم وضعت نهاية للنظام العالمي الذي كان سائدًا حتى تلك اللحظة، وإن راديكالية من ذلك النوع تتبنى عقيدة بوش لايمكنها ان تتوافق مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ولا مع القانون الدولي الذي استغرق التوصل إليه أكثر من مائة عام، لذلك فإنّ الحروب الاستباقية لاتحترم القانون الدولي إلا في نواحٍ محددة جدًا، وفيما يخص الدفاع، فقط عندما يكون هنالك تهديد بالاعتداء بشكلٍ مباشر[2]، إذ تُعدّ الحرب الوقائية من المبادئ المحورية في عقيدة بوش، والتي تستند

1- ليزلي جيلب، مصدر سبق ذكره، ص66.

2- ف. ي. كَرَ لوف، (إمبراطور كل الأرض) أو خفايا (النظام العالمي الجديد)، ترجمة: م. منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2007، ص493.

في جوهرها إلى الرغبة في ضمان السيطرة للولايات المتحدة الأمريكية، على اعتقاد مُفاده: ان الولايات المتحدة الأمريكية لاتستطيع الاعتماد على الردع للدفاع عن نفسها ضد التهديدات التي يشكلها الإرهاب الدولي والدول الفاشلة، إذ يرى مؤيدو تلك العقيدة، أن حجم تكاليف العقود عن العمل اللازم أعلى بكثير من حجم تكاليف العمل الوقائي، وعندما قال نائب الرئيس الأمريكي الأسبق (ديك تشيني): إنّه يجب ضرب العراق قبل إمتلاكه أسلحة نووية، كان من الواضح إنّه يستحضر عقيدة الحرب الوقائية، وخلافًا للحرب الاستباقية، وهي التي تُشن عندما يكون هناك هجوم وشيك؛ فإن الحرب الوقائية هي استخدام القوة ضد دولة هدف قبل أن تشكل خطرًا محدقًا؛ وذلك يعني ضمنًا ان الأدلة التي تؤيد العمل الوقائي غالبًا ما تكون مبهمة في احسن الأوضاع، أو يمكن تفنيدها في أسوأ الأوضاع، وعلى حين يعد القانون الدولي (الحرب الاستباقية) عملاً مشروعًا للدفاع عن النفس، فإنّه لايمكن القول نفسه عن الحرب الوقائية، وان منطق الحرب الوقائية هو ما يبرر غزو العراق بوصفه اللحظة الرمزية التي سقطت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن كونها دولة مسيطرة تتحمل مسئولية المحافظة على النظام إلى قوة امبريالية تصحيحية ترغب في تغيير قواعد اللعبة[1].

إنّ قسم من عقيدة جورج دبليو بوش كانت قد عرضت بخطابه في حفلة تخرج الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست - بوينت بتاريخ 1 حزيران من العام 2002، في خطابه عرض بوش ثلاثة اتجاهات رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية يكمن بالآتي:

- حماية العالم من تهديدات الإرهابيين والدول المارقة.
- الحفاظ على السلام بوساطة إنشاء علاقات جيدة مع الدول العظمى.

1- تيم دون وكليجدا مولاج، أمريكا ما بعد العراق!، في كتاب: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، أبو ظبي، 2012، ص51.

- توسيع نشر السلام عن طريق تعاون المجتمعات الحرة في القارات كافة.

وأعلن في خطابه: إنّ إستراتيجية (ضبط النفس) التي كان معمولاً بها في حقبة الحرب الباردة ليس لها قيمة الآن في حال وجود أي تهديد من الشبكات الإرهابية التي لايمكن حصرها بدولة أو شعب معين، ولذلك لامخرج قُبالة الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّ تكون جاهزة لا نزال ضربات وقائية، عندما يكون ذلك ضروريًا لحماية الحرية وأرواح الناس[1]، ولكي نفهم السياسة الخارجية لإدارة بوش لا يكون التركيز في الدوافع الجاكسونية (نسبة إلى الرئيس جاكسون) لديك تشيني ودونالد رامسفيلد، أو الخلفية التكساسية لبوش، أو المؤامرة الشريرة للمحافظين الجدد. والحق، إن العامل الحاسم في سياسات بوش هو الحادي عشر من أيلول، خلال العقد الذي سبق الهجوم، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تجول في الساحة الدولية بحرية. لكن بعض القيود المحلية – المال والكونغرس والرأي العام – جعلت من الصعوبة بمكان بالنسبة إلى واشنطن تبني سياسة خارجية أحادية أو تصادمية[2] مع سقوط (البرجين التوأمين) في 11 أيلول من العام 2001، وقد تملّكت بوش عقيدة طموحة؛ ألاّ وهي: الارتباط ما بين مُثل الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون الليبرالية من جهة، وتصور محافظ جديد هجومي، ويتكأ على القوة من جهة أخرى، فضلاً على سيطرة العقيدة تلك على الإستراتيجية الأمريكية طوال سنواته في البيت الأبيض. وقد وفرّت (عقيدة بوش) الأساس الأيديولوجي لـ (الحرب الكونية على الإرهاب)، وبخاصة مطاردة القاعدة عن طريق غزو افغانستان والحرب على العراق، وفي قلب العقيدة تقوم فكرة (الحرب الوقائية)، وهي فكرة تختلف عمّا تعودته سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين، وفرضت من ثَمَّ

1– يُنظر نص الخطاب في الملحق (3) في كتاب: ف. ي. كَرَلوف، (إمبراطور كل الأرض) أو خفايا (النظام العالمي الجديد)، ترجمة: م. منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2007، ص493.

2– د. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار...، مصدر سبق ذكره، ص512.

الاستخدام الحر للقوة لإحداث التغيرين الاجتماعي والسياسي في الخارج[1]. ان احداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001، تُعدّ نقطة تحول مهمة في السياسة الأمريكية تجاه العالم، حيث عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش، والتي كان يسيطر عليها تيار المحافظين الجدد على استغلال تلك الاحداث وتوظيفها لتعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم، وإعادة صياغة النظام العالمي على وفق أسس ومباديء جديدة في العلاقات الدولية تخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، وكان ابرزها إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان بالعالم ترى فيها تهديدًا لأمنها حسب زعمها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري، وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث قيم أخلاقية تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: (من ليس معنا فهو ضدنا)[2]. وقد صّرحت شبكة سي بي أس للأخبار بأن الرئيس جورج دبليو بوش قبل أن يذهب إلى فراشه في 11 أيلول، كتب في مفكرته – نقلاً عن صحيفة واشنطن بوست في 27 كانون الثاني من العام 2002: (وقعت اليوم بيرل هاربر القرن الواحد والعشرين)[3]، وفي شهادة تحت القسم لـ (ريتشارد كلارك) رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، يذكر فيها: انه في اليوم الثاني لهجمات 11 أيلول، كان الرئيس يريد الربط بين الهجمات وصدام حسين، وروى كلارك ذلك في البرنامج الاخباري (ستون دقيقة): استدعاني الرئيس مع بضعة أشخاص آخرين إلى إحدى الغرف؛ وأغلق الباب، وقال: «أريدكم أن تعرفوا إذا كان العراق هو من قام بذلك». فقلت: «سيدي الرئيس، لقد فعلنا ذلك من قبل، وكنا نفحص هذا الأمر بدقة وبعقل متفتح؛

1– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص103.

2– عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، 2011، ص43.

3– دافيد راي غريفين، شبهات حول 9/11، أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2005، ص13.

فلم تكن هناك أي صلة »، فردَّ عليَّ قائلاً: « العراق، صدام، إكتشف إن كانت ثمة صلة ». وقد جمعنا كل خبراء مكتب التحقيق الفيدرالي – اف بي آي – وكل خبراء وكالة الاستخبارات المركزية – س آي أي – فأعدو جميعًا التقرير بوضوح، وارسلناه إلى الرئيس بوش؛ وكانت نتيجة التقرير الرفض من مستشار الأمن القومي أو نائبه؛ وعاد يحمل تأشيرة تقول: « إجابة خاطئة، تعاد كتابته مرة أخرى »[1]. والجدير بالذكر ان فكرة (الإستراتيجية الوقائية) سبق وان تحدث عنها (هنري كيسنجر) في كتابه: الأسلحة النووية والسياسة الخارجية في العام 1957، ونراه يعود إلى صفحات التاريخ لكي يستخرج منها افكاره ونظرياته، إذ بَيّنَ إلى أن الإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها ليلحظ انها اتبعت ما يسمى بـ (الإستراتيجية الدفاعية الوقائية) حفاظًا على الوضع الراهن بقيامها باعمال وقائية ضد أي نيّات تهديدية دون تردد أو انتظار[2].

وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش، استطاعت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي أن تطيح بوزير الخارجية كولن بأول لتحقيق طموحاتها الشخصية، وقد تحالفت مع المحافظين الجدد، وعلى رأسهم: نائب الرئيس (ديك تشيني)، ووزير الدفاع (رامسفيلد) في وجه وزير الخارجية الذي لم يتوافق مع المحافظين الجدد وأفكارهم المتطرِّفة، وكانوا يهابونه ويخافون منه، فالرجل كان رئيسًا للأركان، ويحمل خبرة عسكرية وإستراتيجية كبيرة، وكان يُقوِّم الأمور بموازين عقلانية بالمفهوم السياسي والاستراتيجي، ولم يقبل سياسة المحافظين الجُدد المتطرفة في غزو العراق، ويصدق كذبة ان العراق يملك أسلحة الدمار الشامل[3]. لقد كان واضحًا جدًا ماهية الجهات التي كان لها التأثير المباشر في الرئيس (بوش الأبن) مثل مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومساعده

1– آل جور، مصدر سبق ذكره، ص162 – 163.

2– أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص158.

3– حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص77.

بول وولفويتز، أولئك بشكل تام كانوا يتحكمون بمواعيد الرئيس، وان كولن بأول رأى نفسه الوحيد الذي كان يخدم في السلك العسكري وسط دائرة المقربين منه، وكذلك اعطوه دورًا غير محمود ألاّ وهو: (حمامة السلام) فيما يخص العملية العسكرية بافغانستان، أو تصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، كما ادعى المقربون من الرئيس، فلا داعي لإضاعة الوقت على ثرثرة السلام العالمي الآتية من وزارة الخارجية[1]. وقد عمل أقوى مستشاري الرئيس تأثيرًا – ديك تشيني ودونالد رامسفيلد – عن قرب مع الرئيس الأسبق نيكسون حين كان في المكتب البيضاوي، وتُظهر كل التقارير إنّ كل من: تشيني ورامسفيلد كانا من أشد المدافعين عن غزو العراق، وعن قرار إيقاف العمل بما جاء في معاهدة جنيف عن حظر التعذيب، وليس سرّا: ان كلا الرجلين كرها تقليص صلاحيات الرئيس، والتي صدرت بعد فضيحة (ووترغيت)[2]. اننا (والكلام لآل جور نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون) نعرف: إنّ تشيني – حين كان يرأس شركة هاليبورتون – قام بقدر معتبر من الأعمال التجارية مع العراق على الرغم من أنه يخضع لعقوبات الأمم المتحدة وقتها، وكذلك نعرف، (والكلام لآل جور) ان تشيني ذكر في حديث عام وجهه إلى معهد النفط بلندن في العام 1999، قبل أكثر من عام من توليه منصب نائب للرئيس الأسبق جورج دبليو بوش: انّه في العقد القادم سيحتاج العالم – من وجهة نظره – إلى خمسين مليون برميل إضافي من النفط يوميًا، وتساءل تشيني: (من أين سيأتي؟)، ثم أجاب بنفسه عن سؤاله قائلاً: «من الشرق الأوسط، والذي يملك ثلثي نفط العالم وبأدنى تكلفة، فالجائزة الكبرى لا تزال هناك»[3]. ان ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بوش – كما قال عنه سكوكروفت – لم يعدّ يستطيع التعرف إليه،

1– ف. ي. كَرَلوف، مصدر سبق ذكره، ص90.

2– آل جور، مصدر سبق ذكره، ص104.

3– المصدر نفسه، ص178 – 179.

وانه قد تحول ليس ليصبح اقوى نائب رئيس فقط، وإنما كذلك الأكثر تدميرًا من حيث شهوته لدعم السلطة التنفيذية على حساب الكونغرس والسلطة التشريعية، الأمر الذي قوض منهج التوازنات (Check and balances) الذي تأسست عليه الجمهورية، هذا فضلاً على مفاهيمه ونظرياته، مثل: نظرية (الواحد في المائة)، والتي يرى بمقتضاها إذا كان هناك شك (1٪) من التهديد، فإن ذلك التهديد يجب أن يجتز، وكذلك اسلوبه في العمل السري، ودفاعه عن التعذيب، ونفوذه الضار بشئون الدولة، وظل تشيني حجر الزاوية في المشروع المتهاوي للحرب الاستباقية، وسياسة عدم الحديث مع العدو[1]. اما دونالد رامسفيلد فقد اقترن اسمه بسجن (أبو غريب)، وهو الشخصية المستأسدة على البنتاغون والذي يكتب التدقيق الحر للمعلومات، وكما وصفه سكوكروفت فهو لغز، ومعوق، وملتو، ومراوغ، ومخادع. وقد أضرت إستراتيجية للحرب ببلاده أكثر من أي وزير دفاع آخر في الذاكرة الحية[2].

إن رامسفيلد هو اصغر وزير دفاع، واكبر وزير للدفاع عمرًا في التاريخ الأمريكي، وانه (مفتون حتى نخاع العظم) بالسياسي الأمريكي (هنري كيسنجر) الذي قال عن رامسفيلد الشاب: «انه سياسي بيروقراطي قدير وحكيم، يتميز بصفات حميدة، فهو عزيز النفس، صلب الإرادة لايستهان بقدراته»[3].

ولم تنشر إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إستراتيجية للشئون الخارجية. ولكن محورية الحرب على الإرهاب في سياسته الخارجية تجعل وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، التي نشرت لأول مرة في أيلول من العام 2002، ثم حُدِّثت في آذار من العام 2006، الوثيقة الأساسية المهمة[4]. ووفقًا لتشريع أصدره

1– الدكتور السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص170 – 171.

2– المصدر نفسه، ص199.

3– ف. ي. كَرَلوف، مصدر سبق ذكره، ص105.

4– تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص630.

الكونغرس الأمريكي في العام 1986، يطالب فيه الإدارات الأمريكية باصدار وثيقة عن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي كل أربع سنوات، وعلى اساس أن إستراتيجية العام 2002، صدرت في اعقاب احداث الحادي عشر من أيلول. فقد جاءت تعكس وقع تلك الاحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكي، وعدّها ان البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وان أهم اركان تلك الإستراتيجية هو مفهوم (الضربات الوقائية/Preemptive Strikes)، وهو المفهوم الذي بمقتضاه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تستبق الأخطار، وان تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لافشال تلك الاخطار قبل أن تتحقق. وقد فسر الرئيس بوش ذلك المفهوم بقوله: «إننا لانستطيع أن ننتظر الأخطار حتى تتجمع». وقد جاءت الحرب على العراق في آذار من العام 2003، تجسيدًا لذلك المفهوم وتطبيقًا له، الأمر الذي أثار الجدل بخصوص استمرارية تلك النظرية[1].

إن إستراتيجية الأمن القومي عند الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش التي وضعت في العام 2006، هي نفسها التي اعتمدت بعد سنة واحدة من هجمات 9/11، أي إستراتيجية العام 2002، وقد باتت أكثر مثالية من السابق، إذ تُعيد التأكيد على أن نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم هما مفتاح السلام والازدهـار، كما أنها حافظت على الأحادية، مؤكدة على استعداد البلاد للمُضي قدمًا في خططها منفردة من دون مساعدة من أحد، وكذلك اعادة التأكيد على دور العمل الوقائي، فهي (نفسها) كما كانت في العام 2002[2]، يولدَّ اختلاف الرؤى الفكرية اختلافًا في نوعية الإستراتيجية المتبعة، لذا فإنّ دور مؤسسة الرئاسة يتأثر هو الآخر بنوعية تلك الإستراتيجية. وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا انّ المثال الابرز لتأثير التوجهات الفكرية لجماعة ما في الرئيس الأمريكي بوصفه الشخص الأول في مؤسسة

1- الدكتور السيد امين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص166.

2- تيري ل. ديبل، مصدر سبق ذكره، ص47.

الرئاسة، هو مثال الرئيس (جورج دبليو بوش) الذي تبوأ كرسي الرئاسة معتمدًا مجموعة من المفكرين الذين رفضوا التيار الوسطي ليشكلوا عصب الإدارة الأمريكية بعد أن رسمت افكارهم طبيعة توجه السياسة الخارجية الأمريكية، حيث إعلاء شأن القوة العسكرية بوصفها وسيلة التغيير الأساس التي تُسهم في تحقيق الأهداف[1]، وذلك التأثير تجسد بشكل واضح بخطاب الرئيس بوش في حفلة تخرج الأكاديمية العسكرية الأمريكية (ويست – بوينت) في 1 حزيران من العام 2002: « خلال القرن الماضي اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في عقيدتها الدفاعية التي تبنتها في حقبة » الحرب الباردة: « التي تستند إلى مبدأ (الردع). ان تلك الإستراتيجية لا تزال صالحة في يومنا هذا لبعض الحالات. لكن مع ذلك فإنّ وجود تهديدات جديدة يتطلب نمطًا جديدًا من التفكير، وإن سياسة الردع – أي التدمير المتبادل – ليست صالحة لمجابهة الشبكات الإرهابية السرية على الاطلاق، تلك الشبكات التي ليس لها وطن أو شعب تدافع عنه، وان مبدأ (الردع) يصبح عديم الجدوى، ولايمكن تطبيقه في حالة إقدام بعض القادة الدكتاتوريين الذين يملكون أسلحة دمار شامل، والذين يملكون إمكانية إيصالها إلى الأهداف التي يريدون من استخدام الصواريخ أو عن طريق تسليمها سرًا إلى الجماعات الإرهابية التي ترتبط بها »[2]. وقد أشار الكاتب المصري محمد حسنين هيكل، وهو يتحدث عن ولاية جورج دبليو بوش الأولى، نقلاً عن الايكونوميست: إن النفوذ في بدايته فكرة، وفي الواقع أن الأفكار المحركة للقرار الأمريكي الآن هي ذلك السيل المتدفق من مؤسسات ومراكز الدراسات الإستراتيجية، وعلى سبيل المثال، فإنّ أحد تلك المراكز، وهو مركز (دراسات المشروع الأمريكي American Enterprise Lnstitute AEI) هو

1– د. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع...، مصدر سبق ذكره، ص339.

2– نص خطاب الرئيس بوش الابن في الملحق (3) في كتاب: ف. ي. كَرَلوف، (ابمراطور كل الأرض)...، مصدر سبق ذكره، ص509.

الذي صك وأشاع للتداول تعبير (الدول المارقة)، وهو تعبير أدبي لم يلبث ان تحول إلى إستراتيجية حرب، وأن دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع لـ (جورج بوش) في ولايته الأولى)، وكونداليزا رايس (مستشارة الأمن القومي للرئيس)، كلاهما يُعدّان من نجوم مركز (هوفر للدراسات الإستراتيجية)، وأن تشيني (نائب الرئيس)، وكذلك زوجته كلاهما من نجوم مركز (دراسات المشروع الأمريكي)، كما أن ريتشارد بيرل الذي كان رئيسًا لمجلس الدفاع القومي في وزارة الدفاع، والمعروف بوصف (أمير الظلام) هو اكبر داعية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بدءًا من الحرب على العراق، وان مراكز البحوث تلك أصبحت بذاتها حكومة الظل في أمريكا، بل وتأكد انها الحكومة الخفية التي تصوغ القرار السياسي وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة[1]، ومن المعضلات التي تواجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عملية اختيار القرار، هي الاختيار ليس بين الحيوي والمهم، وإنّما بين مصلحتين حيويتين حقًا، فالرؤساء دائمًا ما يريدون الأمرين. لكنهم نادرًا مايستطيعون تدبر ذلك. ففي العام 2006، حاول بوش دفع الهند إلى تحالف استراتيجي ضمني ضد الصين الشعبية، والاستمرار بالوفاء لسياسته في محاربة الانتشار النووي، وكان يريد جذب الهند إلى جانب أمريكا بالامتثال لمطلبها بعدم إخضاع المرافق النووية التي تديرها المؤسسة العسكرية للتفتيش الدولي، إذ تطالب معاهدة عدم الانتشار بتفتيش كل تلك المرافق، وكانت النتيجة هي ان الحكومة الهندية تجنبت علانية اتخاذ أي موقف معاد للصين الشعبية، وتم إضعاف نظام عدم الانتشار بصورة جوهرية. أما فيما يتعلق بالسياسة تجاه روسيا الاتحادية، فقد كان على بوش أن يختار بين مراهنة موسكو للحصول على مساعدتها الحاسمة ضد جهود إيران النووية من ناحية، والمضي قدمًا في نشر الشبكات الأمريكية المضادة للصواريخ

1- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط3، دار الشروق، 2004، ص272.

في شرقي أوروبا من ناحية أخرى. وقد حاول القيام بالأمرين، ومن الواضح إنّه أدرك متأخرًا جدًا ان مساندة روسيا الاتحادية بشأن إيران كانت أكثر أهمية بكثير من نشر الصواريخ المضادة، وبحلول ذلك الوقت كانت آفاق نشر مضادات الصواريخ قد اغضبت موسكو وسدت الطريق قُبالة التعاون في أي مجالات أخرى، وكان من السهل تأجيل قرار مضادات الصواريخ، حيث إن تكنولوجيتها لم تكن جاهزة، وأن إيران حسب تقدير المخابرات الأمريكية لن تكون قريبة من القدرة على إنتاج ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب اللازم للأسلحة حتى مدة تمتد من العام 2010 إلى العام 2015[1].

وتوصل ارنولد توينبي منذ (60) عامًا في مؤلفه (دراسة التاريخ) إلى أن الهدف النهائي لانهيار الإمبراطوريات هو (انتحار الحكمة السياسية)، وللأسف (كما يرى بريجينسكي) بالنسبة لمكانة جورج دبليو بوش في التاريخ، والأكثر أهمية من ذلك بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ أخيرًا كما لو أن تلك العبارة تنطبق على السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية منذ كارثة 11 أيلول، وعلى الرغم من وجود بعض التلميحات في الآونة الأخيرة إلى أن الإدارة ربما تبدأ في اعادة تقويم اهدافها، والمتبلور حتى الآن في اطار شعارات، والمتعلقة بتدخلها العسكري الفاشل في العراق، فإنّ خطاب الرئيس في 6 تشرين الأول كانت ردة لمصلحة الصيغ الديماغوجية التي استخدمها خلال حملته الانتخابية في العام 2004، لتبرير الحرب التي بدأها هو، تلك الحرب التي دافعت عنها دائرة محدودة من صانعي القرار لأسباب لم يتم الكشف عنها بأكملها بعد، وتم الترويج لها عبر شعارات ديماغوجية تعتمد على تأكيدات كاذبة قد أصبحت ذات كلفة كبيرة من حيث الدماء والأموال أكثر مما كان متوقعًا، وادت إلى انتقادات في جميع انحاء العالم في الوقت الذي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وريثة للامبريالية

1- ليزلي جيلب، قواعد القوة...، مصدر سبق ذكره، ص244 – 245.

البريطانية، وشريكة لإسرائيل في القمع العسكري للعرب[1]، وانه منذ الولاية الأولى لإدارة بوش حدث تحول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية من النمط البراجماتي إلى الأنموذج الأيديولوجي أو النظرة الأحادية للعالم، وفي ذلك الإطار عولجت قضايا، مثل الإرهاب والضربات الوقائية والمعونات الخارجية وجرى تجزئة القضية الفلسطينية[2].

إذ يرى آل جور نائب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون: « أن عقيدة الرئيس بوش الرجعية وليس ايمانه الديني، هي مصدر جموده المزعج. فمهما كانت آراؤه الدينية، فإن لديه يقينًا مطلقًا بصلاحية (عقيدته) اليمينية الصارمة، لدرجة انه لايشعر بالرغبة نفسها التي يشعر بها معظمنا في جمع الحقائق المتصلة بالمسائل الراهنة. ونتيجة لذلك، يتجاهل تحذيرات خبرائه، ويحظر معارضته، ويرفض غالبًا إعادة النظر في افتراضاته التي تتعارض مع افضل دليل متاح. وهو في الحق منفصل عن الواقع، وعدم اكتراثه هذا يعرّض سلامة الشعب الأمريكي وأمنه للخطر. لقد أبدت إدارة بوش احتقارها لأسس عملية اتخاذ القرار المنطقي، التي تعرّف انها الاهتمام الصادق بتحرير وقائع صحيحة، ثم السماح لهذه الوقائع بأن تؤدي إلى قرارات، لكن السمة المميزة لهذه الإدارة هي جهدها المنظم في ليّ ذراع الحقيقة لتكون في خدمة (أيديولوجية) استبدادية، تراها الإدارة أهم من مباديء الاستقامة الأساسية »[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي: « جورج بوش: انه فن الحكم الانتحاري...! »، جريدة الشرق الأوسط، العدد (9813)، 10 تشرين الأول 2005.

2- الدكتور السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات لدولية، مصدر سبق ذكره، ص166.

3- آل جور، مصدر سبق ذكره، ص99.

المطلب الثاني

دراسة عن خبراء السلطة على عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي السابق باراك أوباما

كان بروز باراك أوباما[1] القوي منذ أن القى الخطاب الرئيس في تموز العام 2004، في أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي الذي قال فيه: «ليس هناك أمريكا ليبرالية وأمريكا محافظة، هناك الولايات المتحدة الأمريكية، وليس هناك أمريكا سوداء، أو أمريكا بيضاء، أو أمريكا لاتينية أو آسيوية، هناك الولايات المتحدة الأمريكية، نحن واحد»[2]. لقد ورث الرئيس أوباما عن سلفه الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش وضعًا امريكيًا مترديًا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وكان مطلوب منه الخروج من تلك الأوضاع باقل الخسائر والأضرار، وان مايشغله هو ترتيب بيته الداخلي، وتحقيق وعوده للشعب الأمريكي في حملته الانتخابية. فمنذ وصوله إلى البيت الأبيض في كانون الثاني من العام 2009، لم تنقطع الاجتهادات بخصوص تحديد مبدئه أو عقيدته في السياسة الخارجية، فالبعض رأى ان سياساته هي مجرد امتداد للتيار الليبرالي الذي يؤمن بالتعاون الدولي، والجهود المتعددة الأطراف، وعدم تفضيله لاستخدام القوة العسكرية في التعامل مع المشكلات، والبعض الآخر نظر إلى سياسته الخارجية على

1– باراك حسين أوباما: هو الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، وهو أول رئيس أمريكي اسود من أصول افريقية. وتولى الرئاسة لولايتين متتاليتين من تاريخ 20 كانون الثاني من العام 2009، وحتى 19 كانون الثاني من العام 2017، نهاية ولايته الثانية، ويعد الشخصية الابرز في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يتمتع بشعبية عالية لدى فئات متعددة من الشعب الأمريكي. وقد لفت الانتباه إليه عندما حصل على نسبة (70 بالمائة) من أصوات ناخبي ولاية إلينوي في انتخابات مجلس الشيوخ في العام 2004، واصبح بذلك خامس أمريكي أسود البشرة يصل إلى مجلس الشيوخ في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن نسبة الـ (70 بالمائة) تُعدّ اعلى نسبة يحصل عليها مرشح لمجلس الشيوخ في تاريخ الولاية. يُنظر:
https://www.whitehouse.gov/administration/president – Obama.

2– د. عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص328.

أنّها مثال للواقعية والبراغماتية، والتي تنظر للعالم كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون، وتسعى لتحسينه بشكل تدريجي آخذة في الحسبان المعطيات الدولية في أرض الواقع، وفريق ثالث رأى: ان السياسة الخارجية لأوباما، تفتقد الرؤية والقيادة وتستند إلى رؤى مثالية[1]، لذا ففي الجدل بخصوص سياسة أوباما الخارجية كان السؤال المحوري هو التساؤل بخصوص ما إذا كان أوباما قد شيد وتبنى نظرية أو عقيدة أو مبدأ (Doctrine) يوجه سياسته، مثلما فعل الرؤساء الأمريكيين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث كان لكل منهم عقيدة ارتبطت باسمه وبإدارته، وفي ذلك الشأن عدّ عدد من الخبراء والمحللين، ان البيئة الدولية التي واجهها أوباما، والتطور الجاري، والتعقد في علاقات القوى لم تكن تسمح لأوباما ان يصيغ ما يمكن عدّه عقيدة أو نظرية محددة المعالم، شبيهة مثلاً بنظرية (سياسة الاحتواء) (Policy of Containment) التي تبناها الرئيس الأسبق ترومان مع بدء صراع وتنافس الحرب الباردة. غير أن محللين آخرين ينسبون إلى أوباما (نظرية) بلورها في خطابه عندما تسلم جائزة نوبل للسلام، وقال ان البناء القديم للتفكر حول الحرب والسلام ينعقد، والمطلوب الآن هو التفكير في طرق جديدة حول أفكار الحرب العادلة (Just War) والسلام العادل (Just Peace)[2].

إن إدارة الرئيس أوباما لم يستثنِ من ظاهرة الاعتماد على خبراء مراكز الأبحاث واستشاراتهم المختلفة، فالرئيس أوباما اعتمد على بعض مراكز الأبحاث، وارتبط بعلاقات وثيقة مع قادة بعض تلك المراكز[3]. وقد إتسمت مراكز الأبحاث التي لجأ إليها أوباما بسمتين أساسيتين، هما: السمة الأولى لتلك المراكز هي إنّها وسطية

1– د. محمد كمال: ((مبدأ أوباما وسياسته الشرق أوسطية))، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 201، يوليو 2015، ص70.

2– د. السيد أمين شلبي، السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، عالم الكتب، القاهرة، 2014، ص31 – 32.

3– د. صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، مصدر سبق ذكره، ص218.

(Centrist)، وبراغماتية (Pragmatic)، وتكنوقراطية (Technocrotic)، والسمة الأخرى إنّها تقدمية (Prognessive)، ومثالية (Idealist)، وناشطة (Activ-ist)، وان تلك السمتين في الواقع عكستا شخصية أوباما وطريقة إدارته للحكم ونوعية المؤسسات التي اعتمد عليها للحصول على الخبرة والاستشارات، وان تلك المؤسسات البحثية التي اعتمد عليها الرئيس أوباما كانت مليئة بالخبراء والمستشارين، فضلاً على كادر إدارته في البيت الأبيض، والذي كان من بين تلك المراكز هي:

مؤسسة بروكنغ (Brookings Foundation)، والمركز الأمريكي للتقدم The Center for American Progressive (CAP)، والمركز من أجل أمن أمريكي جديد The Center for a New American Security CNAS[1].

إنّ مبدأ أوباما – مع بساطته – هو في الواقع مبني على مجموعة من الأفكار الكبرى التي يؤمن بها الرئيس الأمريكي، والتي تحدث عنها في مناسبات مختلفة، وأهم تلك الافكار القوة الأمريكية، حيث تتعلق تلك الفكرة بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في عالم اليوم، والقوة غير مسبوقة التي تمتلكها، تلك الفكرة تبدو واضحة في كتابات بعض منظري العلاقات الدولية الذين تأثر بهم أوباما، ومنهم: ستيفن والت أستاذ العلاقات الدولية الشهير بجامعة هارفارد، إذ يرى والت أن أي مناقشة للإستراتيجية الأمريكية لا بد ان تبدأ بتعريف الوضع المميز للولايات المتحدة الأمريكية عالميًا، وإلى أي مدى تتمتع بالأمان، ولاتشعر بأدنى قلق حيال الدفاع عن نفسها ضد أي غزو خارجي أو حصار، أو ما شابه ذلك[2]، ولسبر اغوار عقيدة الرئيس أوباما، وسياساته الخارجية صدر كتاب لأستاذ الشئون الدولية بجامعة جورج مايسن الأمريكية (كولن دوك) بعنوان: «عقيدة أوباما: إستراتيجية أمريكا الكبرى اليوم»، حيث يُشير دوك في كتابه إلى أن عقيدة أوباما

1– د. صباح عبد الرزاق كبة، مصدر سبق ذكره، ص221.

2– د. محمد كمال، مبدأ أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص71.

تقوم على محورين رئيسين، أولهما، تقليل الانخراط الأمريكي في الشئون الدولية، مقابل التركيز في الداخل الأمريكي من أجل بناء الولايات المتحدة الأمريكية، وتمرير مشاريعها الليبرالية، إنطلاقًا من الاقتناع بان الحفاظ على مكانتها العالمية في ظل المتغيرات الدولية، وصعود قوى دولية جديدة تنافسها على النفوذ على الصعيد الدولي، وينطلق بالأساس من الداخل الأمريكي، وثانيهما، السعي لاحتواء الخصوم (الصين الشعبية، وروسيا الاتحادية وإيران)، وتقديم التنازلات لهم على أمل تغيير سلوكهم المعادي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي[1]، فالرئيس أوباما تجنب الحديث بشكل مباشر عن مبدئه والسياسة الخارجية خلال السنوات الماضية. ولكنه قرر أخيرًا ان يضع حدًا للاجتهادات بخصوص ذلك، وأعلن صراحة في حوار مع الصحفي الأمريكي توماس فريدمان – نُشر بجريدة النيويورك تايمز في 5 نيسان من العام 2015 – ان مبدأه يتلخص في العبارة الآتية: « الارتباط أو الانخراط (Engagement) مع الحفاظ على القدرات الأخرى »، فالارتباط يعني الدبلوماسية، أي أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للأداة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى، خاصة خصومها مع الاحتفاظ بحق استخدام الأدوات الأخرى الاقتصادية والعسكرية في حالة فشل الخيار الدبلوماسي[2]، ويرى أوباما: ان سياسة الارتباط أو الدبلوماسية يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية بشكل افضل من العقوبات أو العزلة التي لانهاية لها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخسر شيئًا من محاولة استخدام الاداة الدبلوماسية، وستظل تحتفظ بخياراتها الأخرى، وانه إذا استطاعت حل المشكلات بالطرق الدبلوماسية، فإنّ ذلك سوف يجعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في وضع افضل، وإذا ثبت ان خيار (الارتباط/الدبلوماسية)

1– عمرو عبد العاطي، إخفاقات خارجية: مؤلفات أمريكية حول تعامل إدارة أوباما مع الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد (203)، يناير 2016، ص188.

2– د. محمد كمال، مبدأ أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص70.

لايفضي إلى نتائج افضل، فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تغيِّر من سياساتها، وتبتني خيارات أخرى، وسيظل التفوق العسكري الأمريكي كما هو، وسيمثل رادعًا للدول الأخرى، إذ يؤمن أوباما: بانّ القوة العسكرية يجب ألاّ تستخدم إلا كخيار أخير، وبعد استنفاد الأدوات السياسية والاقتصادية الأخرى كافة، ويضع عددًا من المعايير لاستخدام تلك القوة، أهمها: أن تكون ضرورية (Necessary)، ومتناسبة (Proportional)، وفعالة (Effective)، وعادلة (Just)[1]. لذا فالرئيس السابق أوباما، وبخلاف سلفه الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش، والذي رفض (أن يفاوض الشر) نحت أوباما زعامته للسياسة الخارجية على وفق الخطوط التي كانت عليها أيام الرئيس صاحب الشخصية الكاريزمية (جون كيندي)، والجمهوري الوسطي (جورج هربرت ووكر بوش). لقد تعهد أوباما بالتواصل السياسي حتى مع اعداء الولايات المتحدة الأمريكية: «سوف ألتقي ليس أصدقاءنا فقط، بل اعداءنا كذلك، لأني أتذكر ما قاله كيندي، من أن لا نفاوض عن خوف، ولا نخاف من أن نفاوض»، والآن أكثر من أي وقت مضى، يقول: الدبلوماسية والارتباط ضروريان لإعادة بناء: «تحالفاتنا، وإعادة بناء علاقاتنا حول العالم، وجعلنا عمليًا أكثر أمنًا على المدى البعيد»، وأوضح أوباما بأنّ إدارة جورج دبليو بوش باعتمادها على العسكرة المفرطة، وتجنّب الاتصال المباشر بخصومها، تسبّبت بأضرار جسيمة للمصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية الأخلاقي في العالم[2]. إذًا الفكرة الأخرى التي يؤمن بها أوباما، وترتبط بمبدئه هي ان دمج الدول المتشددة (مثل إيران وكوبا) في النظام الدولي، والتعامل معها بشكل اعتيادي يكون لهما تأثير تحويلي فيها، ويقنعها بالتخلي عن توجهاتها المتطرفة مقابل التعامل معها كقوى عادية، أيْ أن التعامل معها بشكل طبيعي سوف يحولها لدول طبيعية ومعتدلة، ويدعم القوى

1- د. محمد كمال، مبدأ أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص70 – 71.

2- د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص129 – 130.

الإصلاحية داخلها، كما أن دمجها في النظام الدولي سيؤدي إلى احترامها للقواعد التي يقوم عليها ذلك النظام[1].

لقد عكست إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية المنشورة في 27 مايس من العام 2010، رؤية الإدارة الأمريكية لنفوذها عالميًا، وهي التي تهدف إلى تدعيم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدورها القيادي في النظام العالمي الجديد لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على مسارين: يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية، أما الآخر فيتمثل بالعمل على صياغة نظام عالمي يمكنه مواجهة التحديات الدولية، عن طريق إعادة النظر في المقاربات التعاونية أو التشاركية، والتحالفات القادرة على تحقيق نجاحات عالمية مع إحداث توازن بين القوتين الصلبة والناعمة، وهو ما اطلق عليه (القوة الذكية) (Smart Power)[2][3]، وفي ذلك الصدد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ولاية أوباما الأولى: اكدتُ، منذ أن وُلِّيت منصبي وزيرةً للخارجية الأمريكية، الحاجة إلى رفع مستوى الدبلوماسية والتنمية جنبًا إلى جنب مع الدفاع، وهو ماأسميه مقاربة (القوة الذكية) لحل المشكلات العالمية. بيد أن إنجاح تلك المقاربة يحتاج إلى تعزيز القوة

1– د. محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته...، مصدر سبق ذكره، ص71.

2– جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي...، مصدر سبق ذكره، ص482.

3– القوة الذكية: وهي إستراتيجية متكاملة تسعى إلى الجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. فالقوة الذكية تحتاج إلى مؤسسات متوازنة جيدة التمويل والإعداد، وأن يكون هناك نوع من التعاون والتنسيق بين مؤسسات القوة الناعمة والقوة الصلبة، ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة. راجع:
Ernest J. Wilson, Hard Power – Soft Power – Smart Power, U.S.A: SAGE Publications, 2008, PP. 116 – 118.
وقد سبق أن طرح جوزيف ناي أفكار عن القوة الأمريكية، وأعد إنّ التأثير الأمريكي على الوحدات الدولية في النظام الدولي لايعتمد على القدرات العسكرية والاقتصادية. ولكنه يعتمد أيضًا على القيم Values، ومن ثَمَّ فإنّ استمرار القدرات التأثيرية للولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى يتوقف على مدى انتشار الثقافة الأمريكية في عصر المعلومات. يُنظر: د. جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، ط2، شركة الدليل للدراسات والتدريب واعمال الطباعة والنشر، 2014، ص214.

المدنية الأمريكية وتوسيعها، كما يجب أن تتوازن تلك القوة المدنية بشكل افضل، والقوة العسكرية الأمريكية حسبما أفاد وزير الدفاع الأمريكية (روبرت جيتس) (Robert Gates) فقد قال في خطابه الذي القاه في آب من العام (2010): « يجب أن يكون هناك تغيِّر في الموقف عن طريق الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وذلك الدور في رأيي يجب أن يكون رياديًا »[1]. لقد بلورت الإستراتيجية الجديدة (إستراتيجية الأمن القومي للعام 2010)، اعتماد (دبلوماسية القوة الناعمة) بدلاً من (دبلوماسية رعاة البقر) ففي معرض تحليلها قُبالة معهد بروكينغز للإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي بينت وزيرة الخارجية الأمريكية السابق هيلاري كلينتون إنّ الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استخدام قوتها الدولية. ولكن بشكل مختلف، ولا يمكنها الاعتماد على ما وصفته بالأنموذج العسكري للدبلوماسية فقط، ولتوضيح جوهر السياسة الخارجية الأمريكية قالت: « نحن لسنا أقل قوة. لكننا بحاجة إلى استخدام قوتنا بأشكال مختلفة. فنحن الآن نتحول من الاستخدام والتطبيق المباشر للقوة إلى مزيج أكثر تطورًا يتم خلاله استعمال القوة والنفوذ بأشكال غير مباشرة، لذلك فإنّ القوة الذكية ليست مجرد شعار، وإنما في الواقع تعني شيئًا »[2][3]. وذكرت

1- هيلاري كلنتون، القيادة عبر القوة المدنية، مصدر سبق ذكره، ص25.

2- د. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مصدر سبق ذكره، ص69.

3- شرح (جون برينان) كبير مستشاري الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لمكافحة الارهاب في البيت الأبيض، والذي (تم اختياره فيما بعد لشغل منصب مدير وكالة المخابرات الأمريكية :(CIA) ان الإستراتيجية الجديدة توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتعدّ نفسها في حرب مع الإسلام، لأننا: « لم نكن أبدًا ولن نكون في حرب مع الإسلام »)، ويستهدف حديث (جون برينان) تحسين صورة السياسة الأمريكية، وترسيخ مبادئ الرئيس باراك أوباما في بناء علاقات منطقية مع العالم الإسلامي بعد أن تشوهت صورة الولايات المتحدة الأمريكية عند احتلال افغانستان والعراق، فضلاً على فضائح السجون السرية للمخابرات الأمريكية، وإساءة معاملة المسجونين في سجن (أبو غريب) و(غوانتنامو)، وإطلاق مصطلح (الفاشية الإسلامية) من الإدارة السابقة لتوصيف نمط التفكير في الأمة الإسلامية. يُنظر: (د. عبير بسيوني عرفة على رضوان، مصدر سبق ذكره، ص51).

هيلاري كلنتون وزيرة الخارجية آنذاك في العام 2009، أن: « أمريكا لايمكنها حل أكثر المشكلات الحاحًا، كما لايمكن للعالم ان يحل تلك المعضلات دون أمريكا، بل من الضرورة بمكان أن نستخدم ما يطلق عليه القوة الذكية، وهي سلسلة تامة من الآليات تحت إمرتنا »[1]، ومن أبرز امثلة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الذكية: تعاملها مع الإرهاب العالمي، والملف الإيراني، ودعم الاحتجاجات الشعبية في كل من مصر وتونس بشكل غير مباشر[2]. وقد أثارت إستراتيجية الأمن القومي التي اعلنتها إدارة أوباما في 27 مايس من العام 2010، والتي تتبنأ مبدأ (التغيير)، تساؤلين رئيسين ومفادهما: إلى أي مدى عكست الإستراتيجية الجديدة مقاربة إدارة أوباما للسياسة الخارجية الأمريكية، وهل تمثل تغيرًا في الفكر والممارسة الاميركيين مقارنة باستراتيجيتي إدارة الرئيس الأسبق (جورج دبليو بوش)، وأقطابها من المحافظين الجدد لعامَّي (2002) و (2006)[3].

وتتسم سياسة أوباما في الشئون الخارجية بالانتقائية، إذ يتحدث أوباما عن أهمية التعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويثني على القانون الدولي، ولذلك يبدو أحيانًا، وكأنه ليبرالي مؤمن بالتوجهات العالمية أو الأممية، وفي المقابل ناهض أوباما سياسة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش في العراق، والتي بدا بوضوح إنه يعدّها مخالفة للقانون والأخلاق، وهو غير مستعد للمخاطرة بالانغماس في شئون المنطقة، ما يجعله يبدو كثيرًا، وكأنه واقعي يتخذ موقف المدافع على طريقة الرئيس جورج هربرت ووكر بوش، ومن الأمور ذات الدلالة المهمة في ذلك الصدد

1– Joseph S. Nye, Jr. The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011, P. ix.

ويُنظر الترجمة العربية للكتاب:

جوزيف إس. ناي (الابن)، مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص11.

2– جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص497.

3– د. عبير بسيوني عرفة علي رضوان، مصدر سبق ذكره، ص45.

ان أوباما عندما تولى منصبه في ولايته الأولى أبقى على وزير الدفاع (روبرت غيتس)، وهو جمهوري خدم في إدارة كل من الرئيسين بوش الأب، وبوش الأبن، وأن ثالث وزير دفاع في حكومته هو عضو مجلس الشيوخ الأسبق عن ولاية نبراسكا، تشاك هيجل (Chuck Hagel)، وهو أيضًا جمهوري براغماتي[1]. وقد أشارت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ذات مرة إلى أن أوباما: «بدأ حقبة جديدة من التفاعل المعتمد على المصالح والقيم المشتركة والاحترام المتبادل»[2].

وسعى الرئيس أوباما إلى التخلص من تركة سلفه جورج دبليو بوش، والمشكلات التي تركها وراءه. ولكنه اصطدم بعاملين أساسيين، هما: العامل الداخلي الذي يتمثل بدور القوى الضاغطة ومصالحها، والعامل الخارجي الذي يتمثل بعدم تعاون أوروبا وروسيا والصين في ذلك التوجه. العامل الداخلي يتمثل بالتناقضات البارزة التي تتحكم بمجريات الأمور، والوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، ومع كل ذلك، لا أحد يستطيع بسبب التركيبة الأمريكية أن يفصل العامل الداخلي عن العامل الخارجي، فالإثنان متتّامان متكاملان[3]، لذا فإنّ سلوك أوباما من مسألة عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية إلى أفغانستان ينتسب إلى الاستمرارية البنيوية – المؤسسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وعليه فقد خضعت سياسة الشرق الاوسطية، وأكثر من أي مكان آخر في العالم لمؤثرات السياسات المؤسسية والبيروقراطية والمحلية، فالثقافة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية المعطِّلة، وهو

1– جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات 167، أبو ظبي، 2014، ص4.

2– حسين كنعان، من جورج واشنطن إلى أوباما...، مصدر سبق ذكره، ص114.

3– المصدر نفسه، ص5.

وصف يغطي دور جماعات المصالح الخاصة، وجماعات الضغط، وبخاصة مدرسة (إسرائيل أولاً) ومؤيديها[1].

وقد تأثرت إدارة أوباما كثيرًا بتوصيات تقرير (بيكر – هاملتون)[2]، وأصبح خطة عمل بالنسبة لسياساتها الخارجية، خاصة فيما يخص العراق وإيران، وكذلك لايمكن فهم ابعاد العلاقة بين مبدأ أوباما والشرق الأوسط دون الرجوع إلى مجموعة الأفكار التي طرحها ستيفن والت الأستاذ بجامعة هارفارد بخصوص السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة، والتي يبدو أن أوباما قد تأثر بها، إذ يرى والت: إنّ الحل الواضح للولايات المتحدة الأمريكية هو أن تعود إلى الإستراتيجية المتعلقة بانشاء نظام لتوازن القوى (Balance of Power) بين القوى الإقليمية[3]، وهي السياسة

1- د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص342.

2- لجنة (بيكر – هاملتون): هي مجموعة دراسة العراق، والتي تم تأليفها في 15 آذار من العام 2006، في اجتماع عقد في مبنى الكونغرس، والشخصيتان المشاركتان في رئاسة المجموعة، هما: وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر (جمهوري)، والرئيس السابق للجنة العلاقات الدولية التابعة لمجلس النواب لي هاملتون (ديمقراطي)، وتوصلت اللجنة إلى (79) توصية. وقد حثت تلك التوصيات الإدارة الأمريكية على اتخاذ أربع خطوات، وهي: سحب القوات الأمريكية من العراق، وزيادة عدد القوات الأمريكية في افغانستان، واعادة تنشيط عملية السلام العربية – الإسرائيلية، وأخيرًا اطلاق حوار دبلوماسي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ومع الحكومة السورية. (يُنظر إلى تفاصيل التقرير والتوصيات: محاور استراتيجية: التخبط الاستراتيجي في قوس النفط والازمات (خطة بوش وبيكر – هاملتون)، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، 5، بيروت، شباط 2007، ص70).

3- من المهم التمييز بين التوازنات الإقليمية من جهة، وتوازن القوى في النظام الدولي عامة من جهة أخرى. فعلى الرغم من أن المؤرخين غالبًا ما يتحدثون عن توازن القوى في القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر كما لو إنه كان يمثل مجموع العلاقات الدولية، فإنّ ذلك لم يستحل حقيقة فعلية إلا في المدّة الوجيزة التي سيطرة فيها الدول الأوربية على باقي العالم، حيث يشهد العالم اليوم عددًا من التوازنات الإقليمية التي تطغى عليها دولة أحادية القطب، وإن إحدى ابرز المسائل المتنازع عليها في دراسة العلاقات الدولية هي: العلاقة بين توازن القوى واستقرار النظام الدولي. يُنظر: مارتن غريفيش، وبتري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص156، وللمزيد من التفاصيل راجع: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، وكذلك: د. إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009.

التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في المدّة من العام 1945 إلى العام 1990، حيث كان لها الدور الموازن أو المعادل الخارجي في الإقليم، وأن العقبة الرئيسة لتلك الخطوة هي العلاقات الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية مع بعض القوى الإقليمية، مثل: مصر، وإسرائيل والسعودية، لذا يرى والت ضرورة ان تتحول تلك العلاقات من علاقات خاصة إلى علاقات طبيعية، وفي الوقت نفسه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء علاقة طبيعية إلى حد ما مع إيران تسمح بالتعاون بين حكومتّي الدولتين في القضايا ذات الاهتمام المشترك، (مثل قضية افغانستان)، والتفاوض أو الاتفاق على القضايا التي تختلف فيها الدولتان[1]، إذ يؤمن أوباما بأن إقامة نظام لتوازن القوى بالشرق الأوسط، خاصة منطقة الخليج هو الكفيل بأن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض وجودها بالمنطقة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاستقرار بها، ويقوم هذا التوازن على قوتين، هما: إيران من ناحية، والدول السُنية بالمنطقة من ناحية أخرى: (دول الخليج بالأساس، ويمكن اضافة مصر وتركيا لها)، وسيؤدي ذلك التوازن في القوى إلى منع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج، واستمرار تدفق البترول، مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقة طيبة بطرفي توازن القوى[2]. على الرغم من أن أوباما يفهم المسائل المعقدّة في الشرق الأوسط على المستوى الفكري. لكنه بدا مترددًا في مواجهة المشكلات التي تواجهه بالمنطقة، وكان بعيدًا من روحية المقدام المغامر، وفضَّل أن يحكم عن طريق الاجماع في الداخل ووفق المصالح القومية في الخارج، وبناءً على تلك الحساسيات التي تدخّل هو ومساعدوه الأقربون في صنعها للقرارات لم يكن مجهزًا نفسيًا، لأن يطبّق سياسة خارجية تغييرية مخالفة لرغبات السردية المهيمنة على السياسة الخارجية، لذا ليس من الغرابة أن يتراجع أوباما إلى الخلف من اصراره في البدء على أن إسرائيل

1– د. محمد كمال، مصدر سبق ذكره، ص72.

2– المصدر نفسه، ص73.

يجب أن توقف بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسمح لرئيس وزراء إسرائيل من أن يسجّل نصرًا سياسيًا[1]، لماذا ذلك التحوّل الدراماتيكي في موقف أوباما؟ (إنها قوة السياسات المحلية)، قالها بصراحة (زبيغنيو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي السابق للرئيس جيمي كارتر، ومن العام 2009، لم يكن أوباما القادم حديثًا قد طوّع بعد، كما صار عليه في العام 2011، عندما بدأ معركته من أجل ولاية رئاسية ثانية. أقنع أوباما ومستشاروه أنفسهم ان تحدّي الوضع المؤسسي القائم سوف يعني خسارة للأصوات، والمال – على وفق ذلك – للمنصب، ولأنه سياسي اختار أوباما أن يلعب بأمان، وأن يقدم تنازلات لجماعات المصالح الخاصة، على الرغم من أن مساعديه يقولون: انه فعل ذلك من أجل المصلحة الوطنية[2]. وقد أشار ولي نصر في كتابه الصادر في العام 2013، بعنوان: الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع (The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat). ففي ذلك الكتاب يشير (نصر) إلى أن مستشاري الرئيس أوباما كانوا من صغار السن، وغير الخبراء في السياسة الخارجية الأمريكية، وتتركز خبراتهم في الحملات الانتخابية ذات الطبيعة المتسارعة، ومن المنشغلين بالصراع الداخلي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ولعل ذلك هو السبب في تقديم (تشاك هيجل) استقالته عن منصبه كوزير للدفاع، حيث ذهبت تحليلات أمريكية إلى أن ذلك راجع إلى تهميش الرئيس لآرائه ونصائحه مقابل الاستماع إلى مستشاريه[3]. والجدير بالذكر إنّ وزير الدفاع (تشاك هيجل) الذي ينتقده الجناح

1– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط...، مصدر سبق ذكره، ص327.

2– المصدر نفسه، ص328.

3– عمرو عبد العاطي: ((رئيس متذبذب: مسئولون أمريكيون سابقون ينتقدون سياسة أوباما الخارجية))، مجلة السياسة الدولية، العدد (199)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2015، ص169. وللمزيد من التفاصيل بخصوص ذلك راجع: ولي نصر، الأمة التي يمكن الاستغناء عنها، ترجمة وتقديم: قيس قاسم العجرش، المعقدين للنشر والتوزيع، بغداد، 2016.

اليميني داخل الحزب الجمهوري، بسبب إنّه يتساهل مع إيران، ويستعجل الانسحاب من أفغانستان، ولايؤيد إسرائيل تأييدًا قويًا. ففي العام 2006، أطلق انتقادات حادة تجاه الرئيس جورج دبليو بوش في سياسته الداعمة للحرب الإسرائيلية على لبنان، وقال السيناتور الجمهوري: « يجب إنهاء الذبح المقزز من كلا الجانبين، ويجب أن ينتهي ذلك الآن، ويجب أن يدعو الرئيس بوش إلى وقف إطلاق النار فورًا... يجب التوقف عن تلك الحماقات... علاقتنا بإسرائيل خاصة وتاريخية. لكن ليس من الضروري، ولايمكن أن تكون على حساب علاقاتنا العربية والإسلامية، هذا خيار زائف، وغير مسئول وخطر ». ولقد طور – بالمناسبة – نظرية إستراتيجية مُفادها: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج على المديين، المتوسط والبعيد إلى قيادة مستقلة غير القيادة التقليدية للحزبين الجمهوري والديمقراطي[1].

1– عبد الحق عزوزي، البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الإستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013، ص30 – 31.

الفصل الرابع

دور هنري كيسنجر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

المبحث الأوّل
السيرة الذاتية والتطور الفكري

المطلب الأول
السيرة الذاتية لهنري كيسنجر

ولد (هنري كيسنجر) من أبوين يهوديين في 27 آيار من العام 1923، في بلدة (فورث Furth) من أعمال بافاريا، وهي مدينة المانية صغيرة، وقد أطلق عليه أبواه اسمًا المانيًا هو: هاينز (Heinz)، وفي العام نفسه الذي ولد فيه قام (أدولف هتلر) مستشار ألمانيا بانقلابه الفاشل في ميونيخ قبل أن ينجح في الاستيلاء على السلطة بعد ذلك بعشر سنوات مسقطا جمهورية (وايمار) ليحل محلها حكم نازي في ألمانيا. وكان ابوه لويس كيسنجر رجلاً من العائلات المتوسطة بـ (فورث). يعمل مدرسًا للغات اليونانية واللاتينية في إحدى مدارسها[1]. كان هاينز (هنري) كيسنجر خجوًلا، شديد الانتباه، حاد الطبع، ذا شخصية مستقلة، وغير ميال للاختلاط، بخلاف أخيه الأصغر والت[2].

وفي 15 آب من العام 1938، رحلت العائلة إلى لندن، ومنها إلى نيويورك، وبدأ هاينز كيسنجر بالتحرر تدريجيًا من قيود مدينة فيرث، حيث الشعور بالخوف والقلق والعزلة، وانغمر في الحياة الجديدة بواشنطن، وكأنّه سجين قد اطلق سراحه، وبمرور الأيام أخذ يتعرف إلى الكثير من العالم الجديد الذي لم يالفهُ من قبل، وقبل التسجيل في

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص16 – 17.

2– Dan Coldwell, Henry Kissinger, His Personality and Policies, North Carolina, Duke University Press, 1983, P. 26.

المدرسة غير والده اسمه من هاينز إلى هنري، واسم أخيه والت إلى والتر[1]، اكتسب كيسنجر الجنسية الأمريكية في بداية العام 1943، وقبل بلوغه سن العشرين، وفي حين كان يدرس المحاسبة في المدينة الجامعية، تلقى دعوة من الجيش للتجنيد في شباط من العام 1943، ويبدو ان الجيش وفر له فرصة كبيرة للانطلاق باتجاه عالم جديد تمكن عن طريقه إظهار طاقاته الفكرية لتحقيق طموحاته الشخصية في دولة تضع قوانين معايير الكفاءة والتفوق فوق كل اعتبار[2]، واجتاز برنامج للتدريب الخاص بالجيش الأمريكي. ما أدى إلى استثنائه من تدريبات المعركة ليتم إرساله لدراسة الهندسة في كلية لافاييت (Lafayette College) على نفقة الحكومة، وكان يدرس بطريقة تثير الاستغراب، إذ كان يتحاور مع كتبه حسب وصف صديق له في السكن يدعى جارلس كوبل، حينما ذكر: «لم يكن كيسنجر يقرأ الكتب، وإنّما بدا وكأنه يأكلهن بعينيه واصابعه وبحركاته، وهو جالس على الكرسي وهو يهمهم. لقد كان يقرأ بروية، وإذا به يصرخ بسخط (اللعنة) منتفضًا على منطقية المؤلف »[3]، وفي حين كان كيسنجر يكتب اطروحته في العام 1952، عهد إليه أستاذه وليم إليوت (William Elliot) بمنصب أتاح له اتصالات واسعة بعواصم العالم، إذ جعله القيم على دورة دراسية حملت عنوان (دورة هارفارد الدولية)، وكان يُدعى إليها كل عطلة صيف نحو (35) من المع الشخصيات الأجنبية وأكثرها نفوذًا، وذلك كجزء من حملة الحرب الباردة، وأتاحت تلك الدورة على مرّ السنين لكيسنجر ان يوثق صلاته بمئات السياسيين والمفكرين الأجانب الذين كانوا يقضون شهري تموز وآب في كامبردج وهارفرد،

1– سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصين (1969 – 1977)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب/قسم التاريخ/جامعة بغداد، آب، 2012، ص21 – 22.

2– المصدر نفسه، ص24.

3_ Walter Isaacson, Kissinger A Biography, New York, simon and Schuster, 1996, P. 41.

وكانت تلك الدورة تجري برعاية وكالة المخابرات المركزية وبشكل سري[1]. وقد فكر كيسنجر بإنشاء مجلة للحلقات الدراسية، وبمساعدة إليوت حصل على التمويل اللازم لها من صندوق الاخوة روكفلر Rockfellar Brother Fund، ومن المخابرات المركزية، وكان اسم المجلة (الملتقى) (Confluence)، وتولى كيسنجر رئاسة تحريرها، وكانت المجلة تُعدّ من وجهة نظر المخابرات المركزية اداة من أدوات الحرب الباردة التي كانت على اشدها في تلك المدة، وحينما تفجر موضوع المخابرات المركزية في العام 1967، واساءتها لاستخدام السلطات التي تمارسها كشف الستار عن تمويلها لحلقات دراسية متعددة، من ضمنها: حلقة هارفارد العالمية، وهنا انكر كيسنجر معرفته بمصدر تمويل الحلقة، إلاّ أنّ ذلك النفي لاينفعه شيئًا، إذ من الثابت إنه كان على معرفة بذلك[2]، غير أن بروز كيسنجر في مطلع الخمسينيات كمحارب صلب على الجبهة الجامعية ضد الشيوعية في الحرب الباردة، هيّأ له الانتقال إلى دوائر واشنطن. فمنذ العام 1951، عمل مستشارًا في دائرة عمليات الأبحاث في الجيش، كما أُرسل إلى كوريا لدرس تأثير الاحتلال في السكّان، وفي العام 1952، سمّي مستشارًا لهيئة التخطيط الاستراتيجي النفساني لهيئة الأركان المشتركة، وبدأ يحفزه الطموح والمواهب الارتقاء إلى المناصب[3]. إذن فإنّ التعاون المبكر بين هنري كيسنجر، وبين اجهزة المخابرات الأمريكية في ذلك الشأن لم يكن جديدًا أو مفاجئًا، بل كان في الواقع امتدادًا واستمرارًا لوظيفته التي بدأها عندما كان أحد ضباط الاستخبارات داخل إحدى وحدات الجيش الأمريكي في اثناء خدمته بالحرب العالمية الثانية. وقد كانت تلك الأجهزة قد ادركت مدى ما يتمتع به ذلك الشاب

1– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص39.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص27 – 28.

3– مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص39.

اليهودي من ذكاء وقدرة كبيرة على شرح وتفسير وتحليل القضايا والمسائل المعقدة والشائكة على نحو يثير الاعجاب[1].

أما فيما يخص يهوديته وتأثيرها في شخصيته كرجل دولة، فإنّ كيسنجر الذي كان متلهفًا للسيطرة على مرافق الدولة كافة، كان يشعر بانّ يهوديته تمثل نقطة ضعف لديه، وكتب عن رئيسه نيكسون بذلك الصدد بانه كان: «يشك في أن اصولي اليهودية قد تجعلني أميل أكثر من اللازم تجاه إسرائيل »[2].

والحق. إنّ كيسنجر ظل واعيًا دائمًا لجذوره كلاجيء يهودي من ألمانيا النازية التي مات بعض افراد عائلته في معسكرات اعتقالها، ولذلك فإنه لم يحاول قط ان يخفي أو يغلق ارتباطه العاطفي العميق بإسرائيل، ولا صداقته ومحبته لزعمائها. ولكن لكي يكسب الدعم من رئيسه نيكسون، وأعضاء إدارته البارزين الذين لم يكن التزامهم باسرائيل محموم الحماس كالتزامه. فقد صوّر لهم إسرائيل على أنها رصيد استراتيجي حيوي للولايات المتحدة الأمريكية في تنافسها مع الاتحاد السوفييتي على الصعيد العالمي. أما مصلحة إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي العربية، والمحافظة على تفوقها ضد العرب فقد قدمها كيسنجر على أنها مصلحة أمريكية لاخراج النفوذ السوفييتي من الشرق الأوسط، وهكذا تم حسب المذهب الكيسنجري اندماج غير قابل للانفصام بين اطماع إسرائيل المحلية واهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، وكان ذلك الاندماج هو الأساس لتفكيره في الشرق الأوسط عندما سيطر على إدارة الشئون الخارجية أولاً بصفته مستشارًا للأمن القومي، ثم وزيرًا للخارجية، وعندما غاص نيكسون في أوحال فضيحة (ووترغيت) صعد كيسنجر ليصبح قيصر الدبلوماسية في واشنطن، وليمارس سلطات تكاد تكون رئاسية[3].

1– هشام خضير، هنري كيسنجر رجل من البيت الأبيض، مكتبة النافذة، مصر، 2012، ص44.

2– سيمور هيرش، ثمن القوة، مصدر سبق ذكره، ص91.

3– باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ←

وقد وصفت شخصية كيسنجر السياسية بالمركبة، والتي تتسم بصفات عدة. لعلها: القدرة على ضبط النفس، والشجاعة، والديناميكية، والغش، والخداع، والواقعية، والقدرة على الاقناع، إذ تُعدّ السمة الأخيرة مفتاح شخصيته؛ لأنه شديد التأثير في النخب السياسية ممن يمارسون دورًا رياديًا مؤثرًا في قطاعات واسعة من الرأي العام، وذلك عن طريق قدرته الفائقة على التلاعب بالألفاظ وإغراقه المتلقي بخزين كبير من المعلومات، كما كان يستمتع باستخدام الافكار والمصطلحات والمفاهيم الغامضة التي تبدو غريبة على المتلقي، ويشعر بمتعة وهو يُشاهد مستمعيه، وهم يغرقون بمتاهات عباراته ومعلوماته لدرجة كانوا يشعرون بالحرج حتى من مجرد الاستفسار عما استعصى فهمه عليهم من كلام[1]، وعن مراوغة كيسنجر وتلاعبه بالالفاظ. فقد أشار (ميرشايمر)، وهو يتحدث عن كذب القادة والزعماء إلى حديث كيسنجر بعد مناقشة المشكلات الناجمة عن التوازن الاستراتيجي النووي، إذ كتب هنري كيسنجر قائلاً: ((لقد كان رد اصدقائنا في حلف الناتو على الحالة التي وصفتُها، بأنهم طلبوا إعادة تأكيد إضافي على الالتزام العسكري الأمريكي غير المتناهي. لقد جلست إلى طاولة مجلس حلف الأطلسي في بروكسل وأمكنة أخرى، وتلفظت بالكلمات السحرية التي كان لها أثر تطمين عميق، والتي سمحت للوزراء بالعودة إلى بلادهم بهاجس عدم زيادة الإنفاق على الدفاع. كما نطق من أَتى بعدي بنفس التأكيدات، ومع ذلك إذا كان تحليلي صحيحًا، فإن هذه الكلمات لايمكن أن تكون حقيقية، وإذا كان تحليلي صحيحًا، يجب علينا أن نواجه الحقيقة بأن الكلمات كانت عبثية في أن تؤسس إستراتيجية الغرب على مصداقية التهديد بانتحار متبادل))[2]. قد

← ط11، 2010، ص349.

1– Henry Paolucci, who is Kinssinger, New York, A graffon – House Publication, 1972, P. 2.

نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص63.

2– جون جي. ميرشايمر، لماذا يكذب القادة والزعماء: حقيقة الكذب في السياسة الدولية، ترجمة: ←

وصف وليم إليوت أحد ابرز أساتذة هارفارد كيسنجر بقوله: « لم أعرف طالبًا من بين مجموعة طلبة بحوث الامتياز من كان له نفاذ، وعمق بصيرة كتلك التي رأيتها في الطالب كيسنجر، وبالمقابل فإنّ تفكيره تنقصه الرشاقة بمعنى إنّه حاد، وذو نزعة عاطفية، ربما لكونه لاجئًا في الأصل، تلك النزعة التي تظهر للوجود احيانًا، كما أود أن أثني عليه بشكل عام؛ لانّه ذو عقلية متزنة جدًا »[1]. وقد تأثر كيسنجر حينما بدأ اهتماماته بالعلاقات الدولية، وهو ما زال طالبًا بهارفارد بثلاثة عوامل، هي: تأثر أولاً بالاحداث العالمية المثيرة التي كانت تدور حوله، ثم في الوقت نفسه كان لاينسى تجربته الشخصية التي مر بها، وهو طفل صغير عندما كان في ألمانيا، وكان متأثرًا فوق ذلك باحداث التاريخ التي حصر اهتمامه في دراستها وقت ان غزا نابليون أوربا[2].

وفي العام 1950، انهى دراسته الأولية في بحثه الموسوم بـ: « معنى التاريخ – تأملات في شبنجلر وتوينبي وكانت »[3]، وحاز على درجة متفوقة من إليوت. ولكن بعد سنوات تقدم باطروحته للدكتوراه التي اشتملت على بذور تفكيره الناضج المسئول، وجعل عنوانها: عالم أعيد بناؤه، كاستليري، ميترنيخ، وإعادة بناء السلام (1812 – 1822)[4]. وقد رأى كيسنجر في اطروحته أنّ التسوية السياسية التي توصلت إليها أوربا بعد خمس وعشرين سنة من الحروب النابليونية كانت من صنع كاستليري وماترنيخ[5].

← د. عبد الفتاح عمورة، مراجعة. د. منذر محمود محمد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص190 – 191.

1– Dan Caldwell, Op. Cit، P. 27.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص135.

3– The Meaning of History – Reflections on Spengler, Toynbee and Kant.

4– Aworld Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812 – 1822.

5– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص37 – 38.

ويُعدّ هنري كيسنجر أو كما يسميه رئيسه ريتشارد نيكسون (وزير خارجية العصر)[1]، حالة قليلة في عصرنا. ففيه المزيج من المفكر ورجل الدولة، وإذا كانت مؤلفاته الأولى مجرد تأملات أكاديمية تنقصها التجربة العملية، فإنّ كتاباته (الأخيرة)، خصوصًا مذكراته في البيت الأبيض تُعدّ ثمرة ناضجة ومكتملة، وفي كل ما كتب كيسنجر، فإنّه يدعو إلى أن تقام السياسة الخارجية على الأسس الواقعية والتحليل السليم للمجتمع الدولي، وألا تكون نابعة من الحماس وحده. ولقد اختار أن يكون أستاذًا لمادة (الصراع الدولي)، في طوره الأكاديمي بجامعة هارفارد[2].

وتمتع هنري كيسنجر بنفوذ وقوة لم يعرفه من قبل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أي مستشار للأمن القومي للمدّة (20 كانون الثاني 1969 – 3 تشرين الثاني 1975) أو وزير خارجية للمدّة (22 أيلول 1973 – 20 كانون الثاني 1977)، فهو ليس دبلوماسي أمريكي تقليدي، بل هو الأستاذ الأكاديمي الذي اعطى فرصة وضع نظرياته موضع التطبيق لصنع التاريخ. ولقد عرف بوزير الخارجية (الأوربي) لا من قبيل الاشارة إلى نشأته الأوربية، بل إلى اسلوبه في الدبلوماسية، ذلك بأنه حاول ان يبتعد عن الرومانسية والانفعال، وينهج نهج الواقعية. ولقد استأصل الاوهام الطوباوية من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، فهو على نقيض وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جون فوستر دالاس) الذي رفض حتى مصافحة

1– وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون في مذكراته، انه يعرف بان كيسنجر عمل لعدة سنوات مستشار السياسة الخارجية لنيلسون روكيفلر، وكذلك عرف إنّه خلال المدة قبل المؤتمر الجمهوري في العام 1968، وعندما كان كل من نيكسون وروكيفلر متنافسين للترشيح للرئاسة من الحزب الجمهوري، وعمل كيسنجر عدة تعليقات ذم فيها نيكسون، وعدّه عديم الكفاءة والأهلية في الترشيح. وذكر نيكسون أيضًا في مذكراته: بانّه قرأ كتاب كيسنجر (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية) أول ماظهر في العام 1957.
The Memoirs of Richard Nixon, Grosset Dunlap, New York, 1978, P. 240.

2– إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس – ليبيا، 1995، ص156.

شوان لاي رئيس وزراء الصين الشعبية الأسبق في مؤتمر جنيف في العام 1954، وان كيسنجر كان مستعدًا ان يفاوض أي انسان[1]. إن آراء كيسنجر النظرية هي التي قادته إلى أرفع المناصب الدبلوماسية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نجح في تطبيق معظم افكاره النظرية، وزاد عليها. ولقد ارتكزت سياسته العملية على مبدأين رئيسين، وتفرعت عنها مبادئ أخرى ثانوية. المبدأ الرئيس الأول هو استحالة السلام المطلق، وذلك ينبثق من فهمه لحقيقة مفهوم (الصراع)، ولذلك فإنّ البحث عن الاستقرار هو افضل مسالك الدبلوماسية، وإن الاستقرار قد لايكون عادلاً. لكنه على أي حال افضل ما يمكن تحقيقه بشكل متدرج. أما المبدأ الآخر فهو إمكانية استخدام القوة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، ويعتقد كيسنجر: إنّ التهديد باستعمال القوة هو افضل من استعمالها فعلاً، بشرط ان يرتبط التهديد بإرادة جادة في استخدامها. ولقد تفرع عن ذلك الكثير من المبادئ الثانوية، مثل تجريد السياسة الخارجية من المظهر الأخلاقي، وخلق نوع من الترابط بين المشكلات العالمية، وتحقيق الأهداف بتدرج، وهو ما عُرِفَ بسياسة (الخطوة خطوة). أما نظريته في الرد المرن، وهي من أكثر التطويرات التي احدثها في الميدان الاستراتيجي، فتُعدّ التطبيق الحي للبحث عن الاستقرار، وليس السلام الشامل الذي لايتحقق إلا بإرادة الآخر[2]. فبعد أن أصبح العالم أكثر تعقيدًا، وتقلصت القدرة الأمريكية على التدخل المباشر، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحولت لايجاد بدائل أخرى، وأصبح ذلك متبلورًا تقريبًا في مبدأ (نيكسون – كيسنجر) من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون ملتزمة بالحفاظ على ما أطلق عليه كيسنجر بـ (الاطار الشامل للنظام) بحيث ستتبع القوى الإقليمية اهدافها الخاصة ضمن ذلك النظام، وعني ذلك النظام بانّ تمارس القوى المحلية (دور الشرطي)، في حين يظل (مركز قيادة الشرطة) بواشنطن. وكان

1– مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص299.

2– د. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص56.

المبدأ بانّ تتولى كل من: إسرائيل وإيران تحت حكم الشاه بما كان يدعى بـ (حراس الخليج)، وتلك هي الأسس الرئيسة للدعم الأمريكي العسكري الكثيف لهما[1]، فضلاً على ذلك استطاع كيسنجر الانفتاح على الصين الشعبية بعد عزلة طويلة عنها، وصنع سياسة (الوفاق الدولي) في التعايش السلمي مع الاتحاد السوفييتي، ونجاحه في خروج بلاده من معضلة فيتنام، ودوره في تطبيق نظرية (الدومينو) في أمريكا الجنوبية.

وسنبحث تلك الأدوار في مطالب مباحث هذا الفصل، وعلى وفق الآتي:

المطلب الثاني

كيسنجر واستراتيجية الحرب المحدودة

في بداية آذار من العام 1955، تلقى كيسنجر عرضًا من خارج الوسط الأكاديمي للعمل في مجلة شئون خارجية (Foreign Affairs) التابعة لمجلس العلاقات الخارجية، ليكون مسئولاً عن إدارة ورش عمل المجلة التي عادة ما تتمحور مواضيعها حول كيفية مواجهة التحدي السوفييتي في العصر النووي بعيدًا عن وسيلة الحرب الشاملة، وكان معظم الباحثين مرتابين من جدوى استراتيجية (ايزنهاور – دالاس)[2] في الرد النووي الشامل، والذي رأوا في استجابته لأي

1– نعوم تشومسكي، تواريخ الانشقاق، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص36.

2– وهو غير مبدأ ايزنهاور: حيث بعد أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تُعيد النظر في سياستها الخارجية إزاء الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، والذي كان من نتائجه ازدياد النفوذ السوفييتي في المنطقة، وعلى ذلك وجه الرئيس الأمريكي الأسبق (ايزنهاور) رسالة إلى الكونغرس في 5 كانون الأول من العام 1957، طلب فيها تقديم المساعدة لدول الشرق الأوسط. وقد سميت تلك السياسة فيما بعد بمبدأ (ايزنهاور). وقد أيدت دول حلف بغداد ذلك المبدأ في اجتماعها الذي عقد بانقرة في 9 كانون الأول من العام 1957، مؤكدة على أهمية ذلك المبدأ لمواجهة المواقف في المنطقة، وجاء في البلاغ الرسمي تأكيد الدول الأربع على أهمية حلف بغداد وفائدته بالنسبة لشعوب ←

عدوان، وفي أي مكان من العالم مهما كان حجمه سياسة غير عملية، وتفتقر إلى المصداقية، لايمكن الأخذ بها كرد فعل للأزمات الدولية المعاصرة، ومن ذلك المنطلق سعى مجلس العلاقات الخارجية للبحث عن البدائل، وقام بتأليف لجنة علمية خاصة لدراسة ذلك الموضوع، وعرضه للمناقشة في ندوات المجلس التي تُعقد لهذا الغرض، ولما كان اعضاء تلك اللجنة غير متفرغين، فقد ارتأت إدارة المجلس اختيار كيسنجر أمينًا عامًا متفرغًا لها[1].

وكان كيسنجر معارضًا لإستراتيجية (ايزنهاور – دالاس) بشأن (الردع الشامل)، وعبر عن آرائه تلك في إحدى المقالات التي نشرها في عدد نيسان من العام 1955، بمجلة (العلاقات الخارجية) بعنوان: « السياسة العسكرية والدفاع عن المناطق الرمادية »، واعترض فيها على تلك السياسة: « فهي لاتتناسب اطلاقًا مع الصراعات المحدودة »، ويعدّ كيسنجر استخدام الأسلحة النووية استخدامًا شاملاً غير محدود أنها سياسة كل شيء أو لا شيء، وجاهر بآرائه تلك داخل اللجنة، وتبنى ضرورة ايجاد حل وسط بين سياسة (التدمير الشامل) و(الاستسلام الكامل)، واهتدى إلى أن الحل الامثل لاخراج الإستراتيجية من جمودها هو: اتباع سياسة (الردع المتدرج) (Graduated Deterence) و(الرد المرن) (Flexible Response)، والتي لاتستبعد استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في حروب محدودة، وبذلك تصبح الحرب النووية المحدودة إجراءً سياسيًا حيويًا يخرج الولايات المتحدة الأمريكية من الموقف المتجمد الذي وضعت نفسها فيه، وتهييء لها في الوقت نفسه سياسة عسكرية مرنة يمكنها التصدي بكفاءة للابتزاز السوفييتي القائم[2].

← المنطقة والسلام العالمي. راجع: د. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، 1981، ص191. وكذلك د. أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص70 – 76.

1– سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص50.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص31.

وبعد أن أنهت اللجنة أعمالها نشر كيسنجر أول كتاب له بعد الدكتوراه مستفيدًا من توثيق المناقشات والحوارات التي دارت بين المساهمين، والذي صدر في العام 1957، بعنوان الأسلحة النووية والسياسة الخارجية[1] تضمن طروحاته كافة بخصوص قضايا (الردع الشامل) و (الحرب المحدودة). وقد عُدَّ ذلك الكتاب منعطفًا في الجدل القائم حول الموضوع، محدثًا ضجة في أوساط العسكريين والسياسيين لم يحدثها كتاب مثله في الموضوع، وكان اشهر الكتب رواجًا للبيع طوال (14) اسبوعًا متواليًا بعد صدوره، حتى فاز بجائزة الرئيس ويلسون[2]. وقد ركز كيسنجر في كتابه ذلك في ضرورة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستخدام الردع النووي في نطاق محدود[3]، وذلك عن طريق شن حرب نووية محدودة التأثير في الخصم لردعه لا لسحقه، وإقناعه بانّ الخسارة في الحرب المحدودة هي أهون من الحرب الشاملة التي قد تفضي إلى نتائج كارثية غير محمودة[4]. ويرى كيسنجر في كتابه المذكور آنفًا (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية): ان الحرب المحدودة لاتعني توفر قوات حربية وعقائد فقط ولكنها تتطلب مهام أخرى من القيادة السياسية أكثر تعقيدًا مما تحتاجه الحرب الشاملة. ففي الحرب المحدودة تصبح العوامل النفسية ذات أهمية بالغة ليس في قرار خوض الحرب فحسب، بل في اثناء استمرار العمليات الحربية، إذ إن لكل جانب القدرة على تصعيد العمليات حتى تصل إلى درجة الحرب الشاملة، والذي يمنع ذلك هو ان يضع القادة القيود على النتائج التي يراد الحصول عليها بحيث لاتتجاوز إحدى النتائج الثلاث الآتية: استمرار الحرب المحدودة أو هزيمة محدودة أو ثبات في الموقف، وكلها نتائج افضل من النتائج التي تنتج عن الحرب

1– Nuclear Weapons and Foreign Policy.

2– مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص41.

3– سيتم التوسع بافكار كيسنجر المتعلقة بهذا الموضوع عند عرضنا لكتابه المذكور آنفًا، ص362.

4– سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص51 – 52.

الشاملة[1]، إذ يرى كيسنجر إنّ (الحرب المحدودة) تنحصر مهمتها في التنسيق ما بين الخطط الحربية والنشاط الدبلوماسي في نزاع عسكري يدرك اطرافه إنّ نتائجه لاتصل إلى درجة التدمير الشامل، وذلك لقناعتهم التامة باستحالة تحقيق النصر الشامل؛ لأنه عند التطبيق قد يؤثر الميل إلى التدمير في الإرادة السياسية، وذلك الإدراك بدوره يؤدي إلى أن اتخاذ إستراتيجية معتدلة لإدارة الحرب سيقلل من خطرها، ويُعدّ التهديد بالردع من دون استخدامه سمة ذلك الاعتدال[2]، لذا على القيادة السياسية ان تقتنع بانّ الانتصار الشامل أصبح مستحيلاً، وعلى الرأي العام المحلي بدوره ان يتفهم خطورة دفع المسائل للوصول إلى سراب النصر الشامل، إذ على الرأي العام الأمريكي ان يفهم إنّه بانقضاء عصر احتكاره للسلاح النووي، فإنّه لايمكن عدَّ الحرب الشاملة إلاّ كأداة اخيرة للسياسة، وانه للتعامل مع أي نزاع علينا ان نختار بين خيارين: أما الحرب المحدودة أو الجمود. فقد ولى عهد: «الحصول على كل شيء أو لاشيء»[3]، وانه لتطوير الحرب المحدودة (كما يرى كيسنجر) يجب ادراك المصالح التي لاتصل اهميتها إلى حد تهديد وجود الدولة أو بقاءها، كما أنه على صانع القرار أن يمتلك القدرة على ضبط الرأي العام المحلي إذا نشأ خلاف بخصوص ما إذا كان وجود الدولة يتعرض للخطر أم لا[4].

وعلى ذلك فسياسة الحرب المحدودة تفرض ثلاث حالات هي:

- القدرة على خلق ضغوط بدلاً من التهديد بحرب شاملة، ويتوقف ذلك على مرونة القيادة.

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص109.

2- Henry Kissinger, “Limited war: Conventional or Nuclear?” A Reappraisal, Deadallus, Vol. 8, No. 4, New York, Arms control (Fall, 1960)، PP. 801 – 805.

3- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص110.

4- د. جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص99.

- القدرة على خلق مناخ لايصبح فيه الوجود نفسه مهددًا عند أي صِـدَام، ويتوقف ذلك على مرونة الدبلوماسية.
- القدرة على السيطرة على الرأي العام المحلي، ويتوقف ذلك على شجاعة القيادة[1].

وقد شن هنري كيسنجر اعنف هجوم قُبالة المؤتمر القومي للتعليم العالي بشيكاغو على صانعي القرار السياسي بواشنطن الذين وصفهم: بمجموعة من المحامين ورجال الاعمال العديمي التخصص بالتخطيط السياسي والاستراتيجي، واستمر كيسنجر في هجومه على السياسة الدفاعية الرسمية التي عدّ ان العصر تجاوزها، إذ لايمكن اعتماد سياسة الحرب الشاملة في العصر النووي، وردد دعوته إلى الرد المرن المقيّد، وأكدّ رأيه الأساس في انتهاج سياسة الحرب المحدودة، والرادع النووي دون التورط في حرب شاملة[2].

وحتى كيسنجر المعروف بايمانه العميق بسياسة توازن القوى التقليدي[3]، جادل في العام 1957، قائلاً: «بايننا ندخل الآن عصرًا جديدًا، وإن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى... لقد غدونا نعيش الآن في عالم من الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الإنسانية»[4].

وتراجع هنري كيسنجر عن تلك الآراء صراحة في كتابهِ: «ضرورة الاختيار – آفاق السياسة الخارجية الأمريكية»[5]، والذي صدر في العام 1961، وأخذ ينادي بالحرب

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص109.

2– مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص43.

3– إنّ مفهوم (توازن القوى) مفهوم غامض، إلاّ أنّه يمكن القول بشكل عام: بانّ توازن القوى يشير إلى وضع أو اتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة أو دلالة لرجل الدولة أو هو صيغة تمثل إطارًا يتم عن طريقه الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية. راجع: جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف، مصدر سبق ذكره، ص29.

4– جوزيف س. ناي، ج. ر، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: د. أحمد أمين الجمل، ومجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000، ص157.

5– The Necessity for choice – Prospects of American Policy.

المحدودة التقليدية وتخلى عن نظريته التي نادى بها في العام 1957، والخاصة بالحرب النووية المحدودة[1]. فوجه نقدًا شديدًا لتلك النظرية. مما خلق جدلًا وانقسامات شديدة بالبنتاغون عن طبيعة مثل تلك الحرب، وكان الاتحاد السوفييتي قد زاد من مخزونه من الأسلحة النووية والصواريخ الذي أطلق عليه كيسنجر (فجوة الردع) و (فجوة الصواريخ)[2]، وهو الجدل الذي تم بناؤه على أساس التقديرات بان الاتحاد السوفييتي سينتج في المدة ما بين العام 1961، ونهاية العام 1964، صواريخ أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية[3]، ذلك الجدل دفع كيسنجر إلى أن يعيد النظر بافكاره السابقة، فكتب يقول في كتابه (ضرورة الاختيار): « منذ عدة سنوات قام المؤلف بوضع استراتيجية ذرية كأنسب سياسة ردع في مواجهة أي تهديد سوفيتي وبدأ في تلك الحقبة ان تلك السياسة كانت ملائمة للظروف القائمة وقتئذ فكان على الجميع أن يعلموا ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في استخدام الأسلحة الذرية منذ بداية أي صراع. والسبب الذي دعا إلى هذه السياسة هو مواجهة التفوق العددي للسوفييت والصين الشعبية باستخدام التفوق الصناعي الأمريكي إلى أقصى حد ممكن. وبالرغم من أن الحاجة ما زالت قائمة لقوات مسلحة بالأسلحة الذرية في حرب محدودة قادمة إلاّ أن متغيرات متعددة سببت في التحول إلى وجهة نظر جديدة باستخدام القوات التقليدية كبديل للقوات الذرية. ومعنى ذلك انه من الحيوي أن يظل السوفييت على يقين من أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتردد في استخدام الأسلحة الذرية إذا تطلب الامر ذلك، وفي الوقت نفسه، يجب أن تركز الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة على تطوير الأسلحة التقليدية للعالم الحر »[4].

1– سيتم التوسع بافكار كيسنجر المتعلقة بهذا الموضوع عند عرضنا لكتابه المذكور آنفًا، ص364.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص116.

3– هنري كيسنجر، ضرورة الاختيار، في كتاب: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص102.

4– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص116.

ويؤكد كيسنجر موقفه: «ان العمل على تطوير القوة التقليدية إلى جانب قوة الردع في آن واحد سيضع القوات التقليدية في حالة التعبئة الدائمة، لمواجهة أي موقف في أي مكان على عكس ما كان سائدًا، وذلك بتعبئتها مع بوادر اندلاع الحرب»[1]. وأكد كيسنجر في كتابه المذكور آنفًا: أن أفضل وضع للقوات الأمريكية، هو أن يصبح سلاحها التقليدي من القوة بحيث لايمكن الرد عليه إلا باستخدام السلاح النووي، ولاتوجد اسباب فنية تقنية تمنع من الوصول إلى هذا الوضع الذي، إن تحقق سيكسب الدبلوماسية مزيدًا من المرونة، ويعزز من الثقة في مفاوضات نزع السلاح[2].

وتجدر الإشارة في هذا المجال ان استراتيجية الرد المناسب كانت استراتيجية مفضلة لدى مسئولي الأمن القومي المدنيين، وهم من بقايا إدارة كيندي الذين قاموا بأكثريتهم في عهد الرئيس الأسبق (جونسون) بتوريط الولايات المتحدة الأمريكية الفعال بفيتنام، ومع تعرض تطبيق تلك الإستراتيجية عن طريق القصف المتواصل للإخفاق في إرغام الفيتناميين الشماليين على وقف حركتهم التحررية في الجنوب، أصبح مستشاروا الرئيس العسكريون الذين كانوا يؤيدون اعتماد حملة عسكرية أكثر تقليدية لتدمير قوات الدولة الخصم يتمتعون بقدر متزايد من النفوذ والتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية[3].

1– Henry Kissinger, The Necessity for Choice, New York, Harper and Row, 1961, P. 29.
نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص89.

2– Ibid, P. 77. نقلاً عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص88.

3– سيوم براون، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، تعريب: فاضل جتكر، بيروت، 2004، ص23.

المطلب الثالث

كيسنجر وسياسة الترابط

إن سياسة (الترابط) كانت تطبيقًا معاصرًا لنظريات كيسنجر في توازن القوى التي بدأ بعرضها في اطروحته لشهادة الدكتوراه في العام 1954، والتي تسائل فيها: « هل بامكان دولة ما بلوغ جميع رغباتها؟ » وأجاب عن ذلك بأنّ سعي أي دولة لتحقيق (الأمن المطلق) يبقى محل شك؛ لأنه يتعارض مع تحقيق الأمن للدول الأخرى، ومن هنا فإنّ (الأمن النسبي) أو (الأمن الناقص) هو الأمر الذي يمكن تحقيقه، فهو الأمر المعقول بالسياسة الدولية. ففي عالم اليوم يرى كيسنجر إنّ الاتحاد السوفييتي هو القوة الوحيدة القادرة على الإخلال بالميزان القائم، وهي الدولة التي قادت على الدوام قوى الاضطراب في النظام العالمي. والمطلوب هو حمل الاتحاد السوفييتي على إدراك أنّ مصالحه لاتقوم إلا ضمن توازنها مع مصالح الدول العظمى الأخرى، ومن ثَمَّ فإنّ كل مشكلة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بالمشكلات الأخرى بينهما بحيث أصبح مفروضًا إنّ التقدم لحل مشكلة ينعكس على التقدم لحل بقية المشكلات المعلقّة[1]. فالترابط (Linkage) معناهُ ان كل مناطق الانفجار في العالم مرتبطة بعضها ببعض مع كل من واشنطن وموسكو، وعلى ذلك فإن حل أي مشكلة يتوقف على ما يحدثه من توازن بين الدولتين، وليس بالضرورة على حل القضية نفسها. فحل مشكلة يتوقف على مقدار ضعف أو قوة أي من الدولتين في مناطق الاحتكاك الأخرى[2]. من ذلك إذا اراد الاتحاد السوفييتي الحصول على القروض والتبادل التجاري والتكنولوجيا من الولايات المتحدة

1– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص72.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص144؛ وكذلك فيما يخص مفهوم الترابط، راجع:
William Burr, The Kissinger Transcripts, The Top Secret Talks Beijing and Moscow, New York, The New Press, 1998, P. 9 – 10, P. 324.

الأمريكية لتحقيق آماله في التطور، وإذا ما أراد الشروع في مقايضات الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية ليحوّل جزءًا من نفقاتها الباهظة إلى الانفاق على إنتاج السلع الاستهلاكية، كان عليه ان يدفع ثمن ذلك كلّه، وإذا كان كيسنجر قد وضع الإطار النظري لتلك الإستراتيجية، فإنّ الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون كان رجل التنفيذ العملي والاهداف المحدّدة[1]. وقد ذكر نيكسون ذلك بوضوح في مذكراته: ولقد حدث خلال المرحلة الانتقالية بين انتخابي العام 1968، وتنصيبي للمرة الأولى في العام 1969، إنّ قمت أنا وكيسنجر بتطوير ما أصبح اليوم معروفًا على نطاق واسع بمفهوم الترابط. فلقد كنا قد قررنا بأنّ الأمور التي يريدها الاتحاد السوفييتي – أي العلاقات العامة الطيبة التي توفرها اجتماعات القمة، والعمليات الاقتصادية، واتفاقيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية – لن يحصل عليها بدون مقايضة، أي رأس برأس. وقد كان الثمن الرئيس الذي كنا نطلب مقايضته آنذاك، هو: الحصول على المساعدة لتحقيق تسوية في فيتنام مقابل الإعاقات القائمة في الشرق الأوسط[2].

ولم يرِ نيكسون العلاقات مع الاتحاد السوفييتي بمنظار فرضية كل شيء أو لاشيء، بل عّدها حقيبة مليئة بالقضايا المختلطة ذات القابلية المختلفة للحل، فحاول ربط جميع القضايا المتعددة ذات العلاقة بالقوتين العظميتين في اطار نهج شامل لم ينطو على التصدي التام (كنهج اللاهوتيين)، ولا على التصالح المطلق (كنهج النفسانيين)، وكانت الفكرة تنمية الميادين الممكن التعاون فيها، واستغلال التعاون لتعديل السلوك السوفييتي في ميادين اختلف فيها البلدان. وذلك ما ادركته إدارة نيكسون من كلمة (الانفراج). وقد اعترضت معوقات عدة سياسة (الترابط)

1– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص72.

2– ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة: الدكتور سهيل سكار، دار حسان للطباعة والنشر، 1983، ص381.

تلك كما سميت آنذاك، وهي ربط التعاون في ميدان معين باحراز تقدم في ميدان آخر، إذ تبين ان أحد تلك العراقيل هو الهوس بالحد من التسلح لدى كثير من الأمريكيين النشطاء، ذلك أن مفاوضات نزع السلاح في عشرينيات القرن الماضي، والتي ركزت في خفض الأسلحة لمستويات لاتهديدية، والتي فشلت لحد مريع حتى إذا جاء العصر النووي تعقد ذلك الهدف أكثر، لأن مصطلح المستوى (الآمن) للأسلحة النووية ينطوي على التناقض بحد ذاته[1]، وحين القى نيكسون خطاب الافتتاح في 20 كانون الثاني من العام 1969، وذكر فيه بأننا: « ندخل الآن عصر التفاوض بعد مرحلة المواجهة » استجاب الكرملين لذلك العرض استجابة مفاجئة، وأعلن استعداده لتبادل وجهات النظر بخصوص الحد من الأسلحة الإستراتيجية للقوتين العُظمتين إلاّ أن نيكسون وكيسنجر لم يتحمسا لذلك التجاوب، ورفضا الخضوع للضغوط التي روج لها البعض للتعجيل في بدء المفاوضات، إذ كانا يريدان ان يتم التفاوض على شكل (مقايضة) الغرض منها إقناع السوفييت بانّ مصلحتهم القومية تقضي باحتواء الحروب المحلية لا اذكاء نارها مقابل بلوغ مرحلة جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية يسودها التعاون بدل المجابهة. وقد لخص كيسنجر الموقف بقوله: « أردت التحرك على جبهة واسعة لتحقيق التوازن السليم بين المصالح، ولحمل موسكو على التعاون في حل عدد من المشكلات »، ثم عاد في أحد مؤتمراته الصحفية في 27 كانون الثاني من العام 1969، ليعلن إنّه: «يرغب في أن تقوم مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية على نحو يؤدي إلى تعزيز التقدم نحو حل المشكلات السياسية البارزة »[2].

1– هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص384.

2– آمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص145.

وهكذا تلاقت نظريات كيسنجر في توازن القوى، ورغبة نيكسون في اشراك موسكو بتسوية قضية فيتنام بحيث أصبحت استراتيجية الترابط بين المشكلات وحلها أساسًا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية إزاء الاتحاد السوفييتي، ولخص ذلك كيسنجر بقوله: «اردت التحرك على جبهة واسعة» لتحقيق (التوازن السليم بين المصالح)، ولحمل موسكو على التعاون في حل عدد من المشكلات، ورفض كيسنجر الوقوع في فخ (النيّات الحسنة) التي كان يروّج لها بعض الأمريكيين للتعجيل في عقد مفاوضات الحدّ من انتشار الأسلحة الإستراتيجية، بل على العكس أخذ يدرس التوقيت المناسب للمباشرة في مفاوضات محددّة تكون الحائل دون اغراءات النكوث عن القبول بحل المشكلات المعلّقة بين الدولتين العظميين، وكانت مهمته الأولى تكمن في: تثقيف ملاكات مجلس الأمن القومي بذلك التوجه الجديد إلى المشكلات العالمية[1]، ولم يفصح هنري كيسنجر ابدًا عن (سياسة الترابط) تلك علنًا، ورفض التفسير السوفييتي لتصريحاته بأنها تعني الضغط الذي يؤدي إلى ثني ذراع السوفيت وابتزازهم، وعلى الرغم من أن الكونغرس ووزارتي الخارجية والدفاع وأساتذة الجامعات والطلبة أخذوا جميعًا يضغطون للتجاوب مع السوفييت للدخول في مباحثات الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية، إلاّ أنّ كيسنجر ظل معارضًا لمدة (6) أشهر بأكملها؛ لأن اعادة تنظيم العلاقات بين القوتين العُظمتين عملية لاترى النور بين ليلة وضحاها، وإنّما هي عملية تقتضي اعدادًا دقيقًا[2]، إذ يعدّ كيسنجر قاريء جيوبوليتيكي يجيد قراءة موازين القوى والعلاقات التي تربط القضايا الدولية بعضها ببعض، وكيفية توظيف ذلك الترابط، والاستفادة منه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية[3]، ويرى

1- مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكرة، ص72 – 73.

2- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص145.

3- هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص100.

كيسنجر في مذكراته: إن الحوادث الطارئة في أماكن مختلفة من العالم كانت جميعها مرتبطة ببعضها، وعلى مستوى واحد تقريبًا من وجهة الاتحاد السوفييتي السياسية، والانطلاق من مبدأ تصنيف المشكلات في فئات محددّة يدعو القادة السوفييت إلى الاعتقاد: بانّ باستطاعتهم المشاركة والتعاون في أحد المجالات مكملين سعيهم في الحصول على مغانم أحادية الجانب في مجالات أخرى، وكنا نرى إنّ ذلك غير مقبول، وأدركه نيكسون في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني العام 1969، عندما أجرى أول مؤتمر صحفي، وحسب رأيه: إنّ محادثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية تكون مثمرة أكثر، فيما إذا جرت بطريقة وزمن يستطيعان مساعدتنا على ايجاد في الوقت نفسه حلاً لمشكلاتنا السياسية الحاليّة، وفي السادس من شهر شباط من العام 1968، وفي تصريح صحفي، استخدمت (أي كيسنجر) كلمة (الترابط Linkage) بوضوح: « فيما يختص الترابط بين الجو السياسي والحالة الإستراتيجية... يتمنى الرئيس... معالجة موضوع السلام في كل جوانبه، حيث تستدعي الحاجة، وليس فقط من وجهة نظر عسكرية »[1].

ويرى الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون): « ان الربط بين القضايا يحتاج إلى مهارة في التنفيذ، فلن يستطيع أي رئيس أمريكي أن يقف أمام الكاميرات ليعلن انه يعتزم ان يبقى الاتفاق المقبل بشأن الحد من الأسلحة رهينة لتراجع السوفييت في هذه القضية أو تلك، وانما يستطيع ان يفرض الربط اثناء المفاوضات غير المعلنة. ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان. وكان من نتيجة الضغط غير العلني من جانب إدارتي (أي نيكسون) أن سمح الاتحاد السوفييتي بزيادة هجرة اليهود من 400 في سنة 1968 إلى نحو 35 ألف في سنة 1973 »[2].

1- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض (1968 – 1973)، ط4، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993، ج1، ص210.

2- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مصدر سبق ذكره، ص191.

وحسب وجهة نظر كيسنجر، فإنّ الترابط كان يمكن أن يكون على شكلين: الأول، يرتكز بالنسبة لدبلوماسي على الانحياز وبتروّ إلى ربط – في حال اجراء مفاوضات – موضوعين مختلفين، مستخدمًا الواحد ليضع الأمر موضع المساومة، والآخر يعكس الحقيقة بلا تعقيد، لأن افعال أحد الشعوب الأكثر اقتدارًا في عالم مترابط هي أيضًا مترابطة ببعضها حتمًا، وتسبّب نتائج تفوق المشكلة أو الدولة ذا العلاقة المباشرة. فقد لجأت الحكومة الجديدة أحيانًا إلى استخدام كلمة (ترابط) حسب مفهومها الأول. فعندما تقدّمت، مثلاً في موضوع تسوية فيتنام، وذلك شرط مسبق لتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي فيما يخص قضايا الشرق الأوسط والمبادلات التجاريّة، وتحديد السلاح. وبعبارة أكثر دقة؛ فإنّ الترابط يعكس حقيقة وليس اتخاذ قرار إذا أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية دلائل عدم القدرة في أحد أقسام العالم: كآسيا أو افريقيا، فإنّ الثقة التي يولونها إياها يمكن أن تظهر في جهة أخرى كالشرق الأوسط مثلاً ولذلك السبب (كانت تتمسك كثيرًا ان يعّد انسحابها من فيتنام نظرية استراتيجية لا أن يحسب فشلاً)[1].

وقد بدأ كيسنجر في تطبيق سياسة الترابط، فزار موسكو، في حين كان بريجنيف يعاني كارثتين: الأولى نقص في إنتاج الحبوب، والأخرى طرد المستشارين السوفييت من مصر، وكان كيسنجر حريصًا على الاستفادة من ذلك الوضع للوصول إلى حل سريع بفيتنام، فطلب من موسكو المزيد من السعي لإقناع فيتنام الشمالية بالوصول إلى اتفاق، وأن ذلك مرتبط بتوفير احتياجات السوفييت من الحبوب، وقد وافق على قروض مجموعها (750) مليون دولار لشراء الحبوب اللازمة من الشركات الأمريكية تسدد على (3) سنوات، وتعهد كيسنجر بمنح الاتحاد السوفييتي حق الدولة الأكثر رعاية في العلاقات التجارية، إلاّ أن عددًا وافرًا من اعضاء الكونغرس أصروا على ربط ذلك الامتياز بتسهيل هجرة اليهود السوفييت، كما تم عقد اتفاق استثمار

1– هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض (1968 – 1973)، ج1، مصدر سبق ذكره، ص211.

الغاز الطبيعي بسبيريا، والذي بلغت اعتماداته ملايين الدولارات، واتفق الطرفان على منح السفن التجارية للطرف الآخر تسهيلات استخدام الموانيء، كما تعهدت موسكو بالسماح لرجال الاعمال الأمريكيين بفتح مكاتب لهم بموسكو[1]، وكان هنري كيسنجر لايمل في اثناء عمله السياسي من العمل على ربط الأحداث ببعضها، وذلك بايجاد أوضاع سهلة في بعض البلدان المتنازعة تكون بوسعها التأثير في مجرى أحداث أجزاء أخرى من الكرة الأرضية[2].

المطلب الرابع

كيسنجر ونظرية الدومينو

نظرية الدومينو (Domino Theory) هي إحدى الأطر المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية في اثناء حقبة الحرب الباردة، حيث طبقت في المواقع الحساسة بالنسبة إلى المصالح الأمريكية (كوريا، وإيران، وفيتنام، واليونان، وأمريكا اللاتينية...)، ويمكن ارجاع جذور تلك النظرية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إلى عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (ترومان)، وذلك كمحاولة لادراك التحديات المتشابكة لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والحد من العدوى الثورية التي بدأت تجتاح العالم وتحدد المصالح الأمريكية[3]. ونظرية الدومينو هي الأساس المنطقي الذي اعتمد عليه في تقرير الأولويات التي بنيت عليها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ازاء بعض مناطق العالم ذات الأهمية الإستراتيجية المتميزة للمصالح الأمنية الأمريكية، ويتمثل منطق تلك النظرية في الادعاء الذي

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص218.

2– هشام خضر، مصدر سبق ذكره، ص77.

3– د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص205.

يقوم على أساس: ان سقوط دولة في قبضة الشيوعية سيؤدي بالضرورة إلى تهديد، ومن ثَمَّ سقوط الدول المجاورة لها تمامًا مثلمّا يحدث مع مجموعة من المكعبات التي صفت رأسيا حتى إذا ما ازيح أحدها من مكانه ترتب على ذلك تساقط الواحد تلو الآخر إلى أن ينهار البناء برمته في النهاية[1]، وتقوم تلك النظرية على مجموعة من العناصر يمكن توضيحها بالآتي:

1- جميع حالات عدم الاستقرار والاضطرابات تشكل تهديدات خارجية للولايات المتحدة الأمريكية.
2- وجود علاقات متينة بين جميع الثورات داخل الدولة الواحدة وخارجها، حيث تنتقل العدوى الثورية بسرعة إلى الدول المجاورة، لذلك يجب التركيز في حركات الدومينو، وإمكانية إسقاطه للقطع الأخرى، فسقوط قطعة من الدومينو هو مثل وضع تفاحة فاسدة في برميل مليء بالتفاح، لذلك يجب التأكد من احتمال تأثير الحدث (أ) في (ب)، ومن ثَمَّ تأثير (ب) في (ج)، وهكذا دواليك.
3- في حالة سقوط إحدى الدول، فإن ذلك سيؤدي إلى سقوط الدول المجاورة بالمنطقة.
4- قطعة الدومينو الأساسية والرئيسة تكون عادة دولة كبيرة ومهمة اقتصاديًا أو استراتيجيًا أو سياسيًا أو كل ذلك معًا، ومن ثَمَّ فإنّ سقوطها سيقلب موازين القوى والاستقرار في المنطقة لمصلحة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية.
5- ونظرًا إلى ذلك التأثير المتسارع في الولايات المتحدة الأمريكية فقد فرض ذلك التحرك بفعالية وسرعة للحد من العدوى، والحيلولة دون سقوط دول أخرى في الفكر الشيوعي[2].

1- د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص191.

2- د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص206.

وعندما تأهبت إدارة ترومان للرحيل بلغت المراوغة أشدها في السياسة الخارجية الأمريكية. ففي العام 1952، صاغت وثيقة لمجلس الامن القومي نظرية (الدومينو)، وأعطتها سمة ساحقة، وهكذا وضعت الاعتداء العسكري على الهند الصينية بخطر: « متأصل بكينونة الصين الشيوعية العدائية الغاشمة » (Inherent in the Existence of a hostile and aggressive Communist china)، وادعت أن ضياع حتى بلد صغير في جنوب شرق آسيا ليفضي إلى خضوع حثيث نسبيًا أو انحياز البقية الباقية إلى الشيوعية، فضلاً على ذلك، سيقتدي خطى الانحياز إلى الشيوعية بقية دول آسيا الجنوبية الشرقية ودول الشرق الأوسط في نهاية المطاف، (مع إمكانية إستثناء باكستان وتركيا)[1].

إن التدخل الأمريكي في منطقة الهند الصينية جاء منسجمًا مع سياستها الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفيتي بمجموعة من الدول التابعة أو المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منعه من التحرك الإقليمي والدولي، وفي ضوء ذلك كتب الرئيس الأمريكي الأسبق (ايزنهاور) إلى الحكومة البريطانية في العام 1954، يقول لها: « إذا وقعت الهند الصينية في أيدي الشيوعيين، فإنّ التأثير النهائي على مواقعكم ومواقعنا الإستراتيجية العالمية سيكون كارثة؛ نتيجة لتغيير موازين القوى اللاحق في جميع مناطق آسيا والمحيط الهندي، وأعلم ان ذلك غير مقبول لنا ولكم »، كما أشار ايزنهاور بإحدى خطبه في نيسان من العام 1954: « إنّ سقوط الهند الصينية حسب مبدأ (أحجار الدومينو) سيهدد الهند واليابان واندونيسيا والفلبين »[2].

وقدر تعلق الأمر بنظرية (الدومينو)، وتطبيقها في حرب فيتنام نلحظ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد فشلت فشلاً ذريعًا لاسباب عدة لخصها هنري

1– Henry Kissinger, Diplomacy, Op. Cit، PP. 626 – 627.

2– د. موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة (1914 – 1991)، ط2، دار ابنانا، بيروت، 2013، ص201 – 202.

كيسنجر وهيرمان كان ووليام بوندي وكثيرون غيرهم من خبراء الأمن القومي الأمريكي بالآتي[1]:

1- إن استراتيجية الحرب الأمريكية بفيتنام لم تستوعب الطبيعة الحقيقية لحرب العصابات التي تختلف في أسسها وأسلوب إدارتها عن الحرب التقليدية أو الحرب النظامية، فهي لاتستهدف السيطرة على الإقليم محل الصراع، وإنّما السيطرة على السكان.

2- إن الولايات المتحدة الأمريكية خاضت حربًا عسكرية صرفة، في حين خاض الشيوعيون حربًا أيديولوجية، وفي حين استهدفت استراتيجيتها استنزافهم المادي، ركزت استراتيجيتهم المضادة في الاستنزاف النفسي والمعنوي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بسايغون.

وكان معنى ما حدث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في أن تضع اقتناعها بنظرية (الدومينو) موضع التطبيق الفعال. وقد برهنت تلك النظرية على صحة منطقها في العام 1975، عندما سقطت فيتنام الجنوبية تحت السيطرة الشيوعية، واعقب ذلك على الفور إن لم يكن في الوقت نفسه سقوط كمبوديا وملاقاتها المصير نفسه، وتعاظم النفوذ الشيوعي في لاوس، وانتعاش حرب العصابات في دولة تايلاند المجاورة[2]، ولم يتمكن ثنائي (نيكسون – كيسنجر) إلاّ في تحقيق نجاح واحد يمكن الاشارة إليه في حقل السياسة الخارجية خلال العام 1973، في تطبيقهم لنظرية (الدومينو)، وهو الإطاحة اخيرًا بسلفادور الليندي (رئيس تشيلي: 3 تشرين الثاني العام 1970 – 11 أيلول العام 1973)، والذي كان هدفًا لإدارة نيكسون ووكالة المخابرات المركزية منذ انتخابه في العام 1970، وقتل الليندي بانقلاب عسكري بأيلول في الوقت نفسه الذي

1- د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سبق ذكره، ص193.

2- المصدر نفسه، ص193.

كانت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ تعقد جلساتها للنظر في الموافقة على ترشيح كيسنجر وزيرًا للخارجية[1]. وهناك ادلة دامغة تشير إلى أن موقف نيكسون المتشدد ضد الليندي في العام 1970، كان يعود بصورة أساسية لقلقه بخصوص مستقبل الشركات الأمريكية، واعتقاده بانّ حكومة الليندي ستقوم بوضع اليد على موجوداتها[2]، وكان الرئيس الشيلي (سلفادور الليندي) قد عَرَّفَ الشركات متعددة الجنسية قُبالة الدورة التاسعة والعشرين للجميعة العامة للأمم المتحدة يوم 4 تشرين الأول من العام 1972، أي قبل سنة من اغتياله: (انها دولة داخل دولة)[3]، والجدير بالذكر إنّ الوكالات الاستخبارية، وهي المستعدة دائما لادانة انتشار الماركسية في أمريكا اللاتينية قد أوضحت أنّ الليندي لايمثل تهديدًا للأمن القومي. لكن كيسنجر اظهر قلقًا حقيقيًا بخصوص انتخاب الليندي[4]. وكانت إشارة كيسنجر إلى الاشتراكية الديمقراطية بتشيلي بعد انتخاب سلفادور الليندي رئيسًا في العام 1970، بإنّها فيروس يمكن أن ينشر العدوى، لذا ينبغي اجتثاث ذلك الفيروس، وهو ماحدث في 11 أيلول من العام 1973، وهو التاريخ الذي هاجمت فيه قوات الجنرال (بينوشيه) القصر الرئاسي التشيلي[5]. وقد حذر كيسنجر عن تأثير (الدومينو) بوضوح، إذ رأى إنّه (الانموذج المعدي)، والذي تمثله تشيلي الليندي، والذي ليس بوسعه (تلويث) أمريكا اللاتينية فحسب، بل وجنوب أوربا كذلك، ولم يكن كيسنجر يتخوف من أن تقوم الحشود التشيلية بالهجوم على جنوب أوربا، بل

1– سيمور هيرش، ثمن القوة، مصدر سبق ذكره، ص525 – 526.

2– المصدر نفسه، ص358.

3– د. احمد نوري النعيمي، عميلة صنع القرار في السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص494.

4– سيمور هيرش، المصدر نفسه، ص359.

5– نعوم تشومسكي، مداخلات، ص131.

من أن يؤدي نجاح الانموذج التشيلي إلى ارسال رسالة للناخبين الإيطاليين مُفادها ان الاصلاح الديمقراطي الشيوعي خيار قابل للتحقيق[1].

إن الانقلاب الذي اطاح بالرئيس المنتخب ديمقراطيًا سلفادور الليندي بقيادة الجنرال (بينوشيه)، خُطط له بطريقة محكمة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وادى كيسنجر دورًا مباشرًا في المؤامرة. ففي الأسابيع التي سبقت الانقلاب. عقد السفير الأمريكي (ناثانيل ديفيس)، وأعضاء وكالة المخابرات المركزية اجتماعات مع كبار القادة العسكريين في تشيلي، ومع قادة الحزب الوطني، والجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة[2][3].

والجدير بالذكر، إنّه في العام 1996، نشر الباحث الأمريكي (بول كيندي) مع باحثين آخرين مقالة مهمة بمجلة شئون خارجية، إذ بلوروا نظرية وإطارًا جديدًا للإستراتيجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، والهدف الأساس من ذلك كان إحتواء مختلف الاضطرابات الجوهرية التي يمكن أن تمس المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إطار ما يسميه الباحثون بجامعة يال (Yale) بنظرية

1– نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص110.

2– رمزي المنياوي، CIA ذراع الشيطان، مصدر سبق ذكره، ص153.

3– وقد قامت شركة Internationul Telephone and Telegragh (ITT) التي كانت تملك (70%) من الاتصالات في تشيلي بالإسهام في الإطاحة بحكومة الليندي في تشيلي العام 1973، أثر إقرارها الخاص بتأميم معادن النحاس في إطار تطبيق برنامج الوحدة الشعبية، وبالتعاون مع وكالة CIA. فقد أشارت شركة (ITT) في تقرير لها إلى الرئيس نيكسون، مبدية الخوف من نتائج فوز الليندي على المصالح الأمريكية فيها، فضلاً على ذلك، اقترحت الشركة للإدارة الأمريكية من تخصيص مليون دولار في الانتخابات التمثيلية لمصلحة الشركة الأمريكية، إلاّ أنّ نيكسون رفض ذلك الاقتراح؛ بسبب قناعته من فوز جورج اليساندري من حزب المحافظين. راجع: سيمور هيرش، مصدر سبق ذكره، ص58، وكذلك: هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص265، ود. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص518، وانظر:
https://ommahpost.Com/as – chile – egypt – as – new –/trial – for – shock – therapy.

(الدول المحورية)، والتي هي إحياء وإستمرار وإعادة تشكيل لنظرية الدومينو[1].
ان نظرية الدومينو في صنيعتها الجديدة يمكن أن تستجيب للاحتياجات الإستراتيجية الأمريكية بشكل افضل مما كان عليه الامر في اثناء الحرب الباردة، فالدول المحورية لاتحتاج إلى مساعدة ضد تهديد خارجي قادم من نظام معادٍ، بل عكس ذلك يتجلى الخطر في احتمال سقوطها بفعل عدم استقرار النظام والفوضى الداخلية، ومن ثَمَّ فالفوضى وعدم الاستقرار أصبحا يشكلان تهديدًا كبيرًا للمصالح الأمريكية على غرار ما كان عليه الامر مع الشيوعية، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسة تمييزية لفائدة الدول المحورية، فمساعدتها لتقليص فرص انهيارها سيخدم بشكل افضل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[2].

1- د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص205.

2- المصدر نفسه، ص206.

المبحث الثاني
كيسنجر وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول
كيسنجر وسياسة الانفتاح على الصين الشعبية

تُعدّ تجربة كيسنجر في اختراق المعسكر الشيوعي، وفتح العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية إحدى أهم التجارب الناجحة، حيث أمكن الكشف عن وثائق تلك القضية عبر ارشيف الأمن القومي الأمريكي الذي تم الكشف عنه في العام 2001، ومتابعة التطور التفصيلي للعلاقة، وآلية اتخاذ القرار بذلك الموضوع، وكيفية تبلور الرؤية الواقعية لدى الإدارة الأمريكية بحثٍّ وتوجيه من كيسنجر[1]. وقد بدأ كيسنجر البحث عن الوسائل المناسبة للتقارب، وبدأ يحلل الموقف عن طريق نظرته إلى الصين الشعبية من الداخل، وارسل بتاريخ 13 شباط من العام 1969، مذكرة إلى نيكسون حلل فيها الدوافع الصينية، ومدى استجابتها للطروحات الأمريكية، والتي اعتقد إنّها لاتخرج عن اطار الاحتمالات الخمسة الآتية:

1- تراكم المشكلات الداخلية للصين الشعبية، واستمرارها بها يدفع نحو التطلع لتخفيف الضغط عن طريق النجاحات التي تحققها الدبلوماسية الصينية في الخارج.
2- تزامن التراجع في الموقف العسكري لفيتنام الشمالية مع استمرار مفاوضات باريس بخصوص الأزمة بفيتنام.

1- هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص78 – 79.

3- من الممكن معرفة التحسن في الموقف الصيني كردة فعل على تصاعد وتيرة الخلاف الصيني – السوفييتي، لا سيِّما بعد اندلاع الاشتباكات بين الجانبين على ضفتي نهر يسوري (Ussri) بشمال شرق الصين الشعبية في العام 1969، وقيام السوفييت بتحشيد مليون جندي على طول حدودهما المشتركة.

4- الرغبة الجامحة لدى الحكومة الصينية في معرفة واستكشاف السياسة الجديدة لإدارة الرئيس نيكسون حديثة العهد.

5- رغبة الجانب الصيني في التخفيف من حدة الموقف الأمريكي المتشدد إزاء قضية تايوان[1].

وفي ضوء تلك الاحتمالات أوصى كيسنجر بانّ يتم تركيز نهج السياسة الأمريكية في المحددات الآتية:

1- دراسة الوضع القائم للعلاقات الأمريكية – الصينية دراسة مستفيضة.

2- دراسة طبيعة تهديد ونيّات الصين الشيوعية لآسيا.

3- التفاعل بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وسياسة البلدان الكبيرة الأخرى التي تربطها مصالح مشتركة مع الصين.

4- النظر بطرح الحلول المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال العلاقة مع الصين من حيث المسئولية والتكلفة[2].

والحق، كان لدّى نيكسون استعداد مسبق بخصوص الانفتاح على الصين الشعبية. فقد كتب مقالاً نشرته مجلة شئون خارجية في العام 1967، ذكر فيه: « ليس من السهل السماح لانفسنا ترك الصين الشعبية معزولة عن الأمم الأخرى

1- digital National Security Archive, the Document that made U.S Policy, Chadwgck – Healey Inc. Alexandria Va, 2010, Locument No. 13, PP. 1 – 2.

نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص153.

2- Ibid, P. 2.

نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، ص153.

تدفع احقادها وتهدد جيرانها، وليس من المعقول أيضًا ترك مليار من البشر على تلك الأرض يعيشون في كآبة وعزلة حقيقية، مع أنهم أكثر قدرة من غيرهم على الحياة »[1]، وأكد نيكسون موقفه ذلك بقولهِ: وعندما تحدثنا عن الصين الشعبية في العام 1969، قال الرئيس الفرنسي ديغول: « من الأفضل لكم ان تعترفوا بالصين الشعبية قبل أن تضطروا إلى ذلك نتيجة لنموها »، وكان على صواب في ذلك، فإمكانيات مليار نسمة من أكفأ شعوب العالم سوف تجعل من الصين الشعبية حتمًا عملاقًا اقتصاديًا وعملاقًا عسكريًا كذلك، وهدفنا الآن وفي السنوات الباقية من القرن العشرين يجب أن يكون الاطمئنان إلى أن الصين الشعبية في القرن الحادي والعشرين، إذ ستكون عملاقًا مستقلاً – ليس بالضرورة – مواليًا للغرب. ولكنه بالتأكيد ليس مواليًا للسوفييت[2].

وبعد قيام كيسنجر بدراسة الوضع؛ لكونه مستشارًا للأمن القومي فقد صنف الخبراء الاستراتيجيين ممن آمنوا بفكرة (الانفتاح) إلى ثلاث فرق يتفقون على أصل الفكرة، ويختلفون في التحليل، وكما يأتي:

- **الفريق الأول**: الليبراليون الذين نظروا إلى العلاقة مع الصين الشعبية على أنها غاية ثمينة بحد ذاتها، وكسب معنوي كبير للشعب الأمريكي.
- **الفريق الثاني**: يرى ان تطبيع العلاقة مع الصين الشعبية من شأنه أن يكون أحد وسائل الضغط المهمة على الاتحاد السوفييتي، إذ يعد نيكسون أحد أبرز انصاره.
- **الفريق الثالث**: نظر هذا الفريق إلى سياسة الانفتاح مع الصين الشعبية ألاّ تقتصر على تحجيم النفوذ السوفييتي فحسب، وإنّما على إقامة علاقة ثلاثية تساعد على

1– Richard Nixon, (Asia after Vietnam)، Foreign Affairs, Vol. 4, No. 1, (October, 1967)، P. 121.

2– ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مصدر سبق ذكره، ص261.

تحقيق التوازن بين القوى الكبرى لتحقيق الاستقرار. وقد تبنى كيسنجر ذلك الفريق تحت قيادته[1].

ففي الثامن والعشرين من آب العام 1969، قدم (ويليام هايلاند)، أحد العاملين في مجلس الأمن القومي مذكرة إلى كيسنجر يشرح فيها طبيعة التناقضات الصينية - الروسية، وامكانية الاستفادة منها، إذ قال هايلاند في مقدمة تلك المذكرة: «إن الخيارين المطروحين للاستفادة من التناقضات الصينية - الروسية يجدر اخضاعهما لاختبار ونقاش دقيقين، إن المقاربة أو الخيار الأول، أي عدم الانحياز إلى أي منهما يبدو أنه سينهار عمليًا خلال التطبيق. أما الآخر فيكمن في التقارب مع الصين الشعبية، والذي سيولد تداعيات على العلاقات مع السوفييت»[2]، ثم جاء دور كيسنجر ليُقوِّم الموقف بشكل استراتيجي، وليحدد الخيار بين الصين الشعبية والسوفييت، فبتاريخ 1969/9/27، لخص كيسنجر في مذكرة ارسلها لنيكسون مشهد الخلاف الصيني الروسي على الشكل الآتي:

- تشعر الصين الشعبية بأنّها مجبرة على خوض مفاوضات تحديد حدود مع السوفييت، ويعّد بأنّ محاولات السوفييت للتقارب مع الغرب هي مقدمات لحسم الموقف مع الصين الشعبية.
- ستبقى الصين الشعبية هي العنصر الأضعف وفي موقف الدفاع، محاولة تفعيل الاستفادة من علاقاتها الدولية[3].

1- Gregory D. Cleva, Henry Kissinger and the American Approach to Foreign Policy, London, Bncknell University Press, 1989, PP. 154 – 155.

2- Department of state/Foreign Relation History, 1969 – 1976, Memorandum from Willian Hyland of the National Security council staff to the President's Assistant for national Security Affairs (Kissinger) 28/2/1969.

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص85.

3- Ibid, (Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, 27/9/1969).

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص86.

وفي النهاية تم اتخاذ القرار على أساس واقعي بحت، فلم يتم اختيار الإنفتاح على الصين الشعبية، وتفضيله على تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، إلاّ أنّ نقاط الصِدَام مع الصين الشعبية والمصالح المتعارضة معها، فضلاً على قدرتها على المنافسة أقل من تلك التي مع الاتحاد السوفييتي، وبذلك يمكن الاستفادة من خطوة الانفتاح على الصين الشعبية كورقة في الضغط على السوفييت من دون النظر إلى الأوضاع الإيديولوجية بين البلدين[1]. وقد أوضح بريجنسكي ذلك، بان عملية إعادة التوجيه الداخلي الصينية جاءت متزامنة مع نوع درامي مثير من إعادة التحالف الجيواستراتيجي، لأن انفصال الصين عن الاتحاد السوفييتي وتباعدهما التدريجي وتنامي عداؤهما مالبثا أن برزا على السطح في ستينيات القرن العشرين. وقد أدى ذلك إلى تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بفرصة نادرة استكشفها الرئيس ريتشارد نيكسون أولاً في العام 1972، ثم استكملها الرئيس جيمي كارتر في العام 1978، وصولاً إلى ادخال الصين في جبهة مشتركة ضد موسكو[2]. ويرى كيسنجر إذا توصلنا يومًا إلى إطلاق سياستنا من جمود عشرين سنة، فإن كل قوة عظمى شيوعية ستطالب باقامة علاقات ثقافية معنا. وقد كان مثقفون عدة يطالبون بالتقارب مع الصين. لكن تلك الطريقة في معالجة الأمر لم تكن جماعية، وان تحسين العلاقات برأي بعض علماء الحضارة الصينية كان هدفا بحدّ ذاته، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ان تستعد لتسهيلات ضرورية خلال مدة الانتقال، وفي ذلك الشأن أرسل فريق من اساتذة هارفارد ومعهد ماتاشوسيت البارزين بتقرير إلى نيكسون بخصوص السياسة تجاه الصين، وكانوا يصرون في تقريرهم على التقرب من الصين الشعبية، وقطع

1- هادي قبيسي، المصدر نفسه، ص86.

2- زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص28.

العلاقات مع تايوان، ودعوة الصين الشعبية إلى الانضمام للأمم المتحدة[1]. ففي نيسان من العام 1971، وبعد مؤشرات غير مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية مكنتهم من شق الطريق لتأسيس حد ادنى لنوع (Some Sort) من العلاقات الدبلوماسية[2]، وفي مساء يوم من أيام ربيع العام 1971، سلم سفير باكستان إلى كيسنجر رسالة من الصينيين في حلقة تبادل الرسائل بين العاصمتين، إلاّ أنّها تميزت من سابقاتها باشتمالها على دعوة لموفد أمريكي بزيارة بكين لعقد محادثات على مستوى عال مع الزعماء الصينيين. وقد اقترحت الدعوة اسم أحد اثنين: أما روجرز (وزير الخارجية) أو كيسنجر (مستشار الأمن القومي)، وفي المساء نفسه دعا نيكسون مجلس الأمن القومي إلى الانعقاد، وطرح عليه مراجعة السياسة الأمريكية ازاء الصين من دون أن يعلم أحدًا سوى روجرز بالدعوة الصينية الأخيرة، وكان المخالف الوحيد للتقارب مع الصين نائب الرئيس (أسبيرو اغينو) الذي أخذ يدلي بتصريحات معادية للسياسة الجديدة حتى حمل على السكوت[3]. فبعد وصول الوفد الأمريكي المفاوض إلى بكين في التاسع من تموز العام 1971، كانت المفاوضات بالتأكيد (كما يرى كيسنجر) لم تخلُ من صعوبة على الرغم من قرار الطرفين على قضاء المزيد من الوقت في محاولة عرض كل منهم للآخر طبيعة ادراكه للنظام الدولي، وبخاصة التفاوض مع رئيس الوزراء تشوان لاي (Zhou enlai)[4] الذي رفض

1- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، ج1، مصدر سبق ذكره، ص270.

2- Joshna B. Freeman, American Empire 1945 – 2000: The rise of global Power, New York, Penguin Group, 2012, P. 280.

3- مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص137.

4- تشوان لاي :(zhou Enlai) عضو بارز في الحزب الشيوعي الصيني، أصبح عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية أول رئيس وزراء، وظل في منصبه حتى وفاته في 8 كانون الثاني من العام 1976، ولكفاءته اعتمد عليه الحزب في التفاوض، راجع: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص136.

كما ذكرنا سابقًا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون فوستر دالاس مصافحته في مؤتمر جنيف العام 1954[1].

ويذكر هنري كيسنجر في مذكراته بالبيت الأبيض إنّه: عندما اكملنا إنشاء الاعلان المتضمن زيارتي السّرية إلى الصين في شهر تموز من العام 1971، صرّح تشوان لاي إنّ ذلك الخبر سيهز العالم، وكان على حق. فلم يكن ذلك الخبر مثيرًا بالنسبة للعالم فقط، بل هو حدث سيغيّر بين اليوم والآخر بنية السياسة الدولية، وبعد عشرين سنة من الانعزال المر، وكان مبعوث أمريكي يضع رجله على ارض الصين العجيبة، وكان على رئيسه أن يقتفي خطاه حالاً، كل ذلك مذهلاً ومفاجيء. لكنه عُدّ مكافأة لثلاثين شهرًا من الاستعدادات الصبورة والحكيمة، والتي عن طريقها، كان كل فريق يتقدم بخطى ثابتة وباحتراس، جاسًا الأرض لاجتناب ذل الاخفاق، ومقدرًا تفهمه لكي لايوهن عزيمة، بسبب تصريح قاس، حلفائه القلقين، ولكي لايعطي اعداءه نصيبًا استراتيجيًا جديدًا[2]. وقد مهدت تلك المفاوضات الطريق لزيارة نيكسون التاريخية إلى الصين الشعبية في شباط من العام 1972، ولفت كيسنجر انتباه نيكسون قبل يومين من موعد الزيارة إلى ملحوظة مهمة، ألاّ وهي إنّ القرار السياسي في الصين الشعبية يتحكم فيه اثنان، هما: الرئيس ماو ورئيس وزرائه تشوان لاي، إذ يقوم الأول بالتخطيط الاستراتيجي للقرارات السياسية، في حين مهمة الآخر تكمن بمتابعة تنفيذها، وان لايستهان بامكانية وقدرات وكفاءة الرجلين المحنكين، لذلك اقترح كيسنجر ان يتم التعامل معهما بطريقة مغايرة مما هي عليه في التعامل مع القادة السوفييت الذين وصفهم كيسنجر بالتكنوقراطيين والبيروقراطيين من الجيل الثاني أو الثالث للثورة البلشفية[3]، إذ يُعدّ نيكسون التقارب بين الولايات المتحدة

1- Henry Kissinger, On china, New York, The Penguin Press, 2011, P. 240.

2- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، ج1، مصدر سبق ذكره، ص267.

3- Fredrik Logevall and Andrew Preston. Nixon in The World American Foreign Relation, (1968 – 1977)، New York, Oxford Hniversity Press, 2008, P. 112.

الأمريكية والصين الشعبية ربما كان هو من أهم الأحداث الجيوبوليتيكية في حقبة ما بعد الحرب[1]. وقد قلت (أي نيكسون) لرئيس الحزب الشيوعي الصيني في ذلك الوقت هواجوفنج (1976 – 1981) ببكين في العام 1976، إن هناك أوقات تضطر فيها امة عظيمة إلى الاختيار بين الإيديولوجية والبقاء على قيد الحياة. وقد وافق (هوا) على ذلك، وفي العام 1972، اختارت الصين الشعبية البقاء على قيد الحياة[2].

ولايشك أحد في الحكمة التقليدية القائلة بإنّ نهوض الصين الشعبية سترافقه على حد قول هنري كيسنجر: «إعادة ترتيب النظام العالمي بشكل جوهري، فمركز الثقل في شئون العالم ينتقل من المحيط الأطلسي، حيث ظل طوال القرون الثلاثة الماضية إلى المحيط الهاديء، وان أسرع الدول نمواً اليوم هي في آسيا، وهي تملك قدرات متزايدة لإثبات مصالحها الوطنية وفقًا لتصوراتها الخاصة»[3].

المطلب الثاني

كيسنجر وسياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتي

إنّ سياسة التعايش السلمي هي السياسة التي نادى بها (نيكيتا خروتشوف) رئيس الوزراء السوفييتي الأسبق قُبالة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شباط من العام 1956، والتي تقوم على أساس التراجع عن مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالي، والإقرار بدلاً من ذلك بإمكانية التعايش السلمي

1– ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مصدر سبق ذكره، ص259.

2– المصدر نفسه، ص259.

3– Henry Kissinger, “China: Containment won't work”، Washinghton Post, June 13, 2005, P. A19.

نقلًا عن كتاب: دونيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أميركا مكانتها في العالم، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص375.

بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة[1]، وقد قال خروتشوف في اجتماع عمالي في 10 تشرين الأول من العام 1959: «علينا أن نفهم جيدًا معنى التعايش السلمي. إنّه يعني استمرار الصراع بين النظامين القائمين. ولكنه صراع بالوسائط السلمية، ودون حرب... نحن نرى إنّه صراع اقتصادي وسياسي وفكري. ولكنه ليس صراعًا عسكريًا »[2]، وشاع بكثرة في تعبيرات العلاقات الدولية منذ بداية السبعينيات اصطلاح الوفاق الدولي والذي ينصرف مدلوله إلى الحالة التي وصلت لها علاقات الكتلتين الغربية والسوفييتية بشكل خاص، والتي أصبح الطابع المميز لها هو الاتفاق المشترك بخصوص العديد من القضايا الدولية الأساسية، وفي مقدمتها مشكلة الحرب والسلام في العصر النووي[3].

وقد افضى عضو مجلس الشيوخ السناتور (هنري جاكسون)، الديمقراطي القادم من ولاية واشنطن إلى لجنته الفرعية المعنية بالحد من التسلح بنقد لسياسة الوفاق أعدّته جماعة من الدارسين البارزين، إذ تُشير كلمة (الانفراج) أو (التعايش السلمي) في القاموس السوفييتي الراهن إلى البديل الاستراتيجي للعداء العسكري المفتوح ضد ما يدعوه السوفييت (البلدان الرأسمالية)، فهو لايتضمن: تخلي الاتحاد السوفييتي وحلفائه عن الصراع مع البلدان الغربية الحرة، فلا بد من اهتمام الصراع بأساليب غير مباشرة للتصدي باستخدام وسائل غير عسكرية موسومة بأنها (ايديولوجية) حيث يشمل ذلك المصطلح حسب التطبيق السوفييتي، التدمير والرعاية والأبتزاز السياسي والعمليات الاستخبارية[4]. ولكن الرئيس نيكسون يرى إن الجزء الأكبر من معارضة الوفاق ينشأ من سوء فهم ماهو الوفاق، وماليس هو، فالوفاق ليس اتفاقًا،

1- د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص64.

2- الإستراتيجية السياسية العسكرية، مجموعة من الباحثين باشراف العماد الدكتور مصطفى طلاس، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط2، دمشق، 2003، ص274.

3- د. إسماعيل صبري مقلد، المصدر نفسه، ص67.

4- هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، مصدر سبق ذكره، ص433.

لأن الاتفاق تحالف بين بلدان ذات مصالح مشتركة. أما الوفاق فتفاهم بين دول ذات مصالح مختلفة، وتلك هي الحالة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، إذ إننا نختلف بطرق أساسية كبيرة عنهم، ومصالحنا تتعارض بمعظمها أساسًا مع مصالحه، وستظل كذلك في المستقبل[1]، ويؤكد نيكسون بإنه لم يكن يقصد بـ (الوفاق) أن يكون بديلاً عن الحرب الباردة، فكل من الوفاق والحرب الباردة بدائل للحرب النووية بين القوتين العظميين، والهدف الرئيس للوفاق هو: تجنب تلك الحرب النووية[2].

وقد ركز هنري كيسنجر في ابحاثه واطروحاته كخبير سياسة، وقبل أن يكون كخبير سلطة بالمعنى الموسع على البحث في موضوع الاستقرار العالمي، وعن عالم يسوده السلام عن طريق دبلوماسية التفاوض والرضا الناقص الذي يتم عِبْرَ التنازلات المتبادلة، وذلك لقناعته بانّ حرب نووية بين الدولتين العُظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بات في حكم المستحيل؛ بسبب قدرة التدمير المتبادل فيما بينهما، والذي عدَّ بمثابة صمام أمان يحول دون استخدام تلك القوة التدميرية لكل طرف قُبالة الطرف الآخر، لذا يفرض خطورة التسلح النووي، وبشكل قهري على الطرفين اللجوء إلى أسلوب التفاوض لتجنب حرب كارثية[3]، إذ يرى كيسنجر: «إنّ القوتين العُظمتين في العالم تتصرفان غالبًا على طريقة أعميين مدججين بالسلاح، وهما في شقة يسعيان بتجسس، وينتظر كل منهما ضربة قاتلة من الآخر، لاعتقاده إنّه يتمتع برؤية كاملة، وعلى كل فريق ان يعلم: ان فقد الأمن والمصالحة والتفكك، هي عادة من مستلزمات السياسة، ومع ذلك فإنّ كل فريق

1- مذكرات الرئيس نكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة: د. سهيل زكار، درا حانه للطباعة والنشر، دمشق، 1983، ص406.

2- المصدر نفسه، ص406.

3- Henrry Kissinger, The New Goal of Foreign Policy, Equilibrium in American Journal of Economics and Sociology, Vol. 36, No. 2. New York, (apr. 1977)، PP. 215 – 216.

يميل أن يعزو للآخر حسن المنطق، وبُعد النظر والتلاحم، التي لايملكها هو نفسه، وبكل تأكيد فإنّه على المدى الطويل، هذان الأعميان المسلحان المحجوزان في شقة ينتهي بهما الأمر أن يثخنا بجراح بليغة – دون المجيء على ذكر تدمير الأثاث – ان ما يفرض المشكلة في العلاقات الأمريكية – السوفييتية، ليس فقط أنهما مستقرتان بين بيروقراطيتين متنافستين، تمتلك كل منهما اعتقاداتها الخاصة وظنونها. وإنّما لدى هذه البيروقراطيات مفهوم يعارض كل ما يسمى (مفاوضات))[1]، ويؤكد ((كيسنجر على أن الوفاق مع الاتحاد السوفييتي سيكون خطيرًا على وجه اليقين إذا لم يشمل استراتيجية الاحتواء. ولكن الاحتواء غير ممكن اسناده، إلاّ إذا كان مصحوبًا بمبدأ السلام، والعلاج في هذه الحالة يتم عن طريق تفادي محاولة تعريف التعايش. ولكن باعطائه محتوى يعكس مبادئنا وأهدافنا))[2]. وباختصار رفض كيسنجر الرأي الذي يحمله النقاد بان الاتحاد السوفييتي يستفيد من التنافس السلمي أكثر مما تستفيد منه الديمقراطيات، وهو رأي يائس ومخالف لما اعتقده إنّه الواقع، فهو يعكس التشاؤم التاريخي غير المبرر والإفتقار الخطر للإيمان بالشعب الأمريكي[3]، ويقدم كيسنجر تحليلاً لمفهومه لاحتواء الاتحاد السوفييتي، وإذا أخذ الغرب بالاحتواء، فإنّه (أي كيسنجر) على قناعة بأنّه (أي الغرب) سيكسب الرهان التاريخي. فقد كان النظام الاقتصادي للاتحاد السوفييتي ضعيفًا بشكل واضح. وقد خفتت جاذبيته الإيديولوجية، وأصبحت قاعدته السياسية وإمبراطوريته في موقف قلق. فخلال عمر دولته – أي الاتحاد السوفييتي – على امتداد ستين سنة لم ينجح في اقامة تعاقب شرعي منتظم للقيادة. وقد فشل النظام في التعامل بواقعية مع الرغبة في المشاركة السياسية للنخبة المثقفة والإدارية التي يحتاجها التصنيع بشكل حتمي، أو إنّه سعى

1– هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، ج2، مصدر سبق ذكره، ص300.

2– المصدر نفسه، ص382.

3– المصدر نفسه، ص484 – 485.

إلى الاستيلاء على طموحاتها السياسية عن طريق تحويل الجماعة الحاكمة إلى (طبقة جديدة) محترفة من شأنها أن تؤدي إلى الجمود[1].

وخلال العقدين الأخيرين من الحرب الباردة عقدت سلسلة من المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي تركزت معظمها في الحد من التسلح مدفوعة بالوعي بانّ الأسلحة النووية تشكل خطرًا يهدد بقاء الحضارة، وأن من واجب القوتين العظمتين الحد من تلك الأسلحة أو التخلّص منها. وقد أدت تلك المفاوضات إلى ثلاثة آراء أمريكية منفصلة: مجموعة اعتقدت ان الاتحاد السوفييتي سوف يتحول عن طريق المفاوضات (أو أنه تحول بالفعل من تلقاء نفسه)، ومجموعة رأت في الشيوعية التحدي الرئيس، إذا لم يكن الوحيد للسلام في العالم، وأنه لا يمكن الحفاظ على السلام إلا بحملة تؤدي إلى انهيار الشيوعية، ومجموعة ثالثة سعت إلى احتواء الاتحاد السوفييتي باستخدام الدبلوماسية والاستراتيجية إلى أن يحل التعب بحمى الايديولوجية الشيوعية، وبتحول الاتحاد السوفييتي من قضية ايديولوجية إلى دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية التقليدية[2]. ففي العام 1974، حدث تغيير كبير في ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية، فحتى ذلك الحين كانت المحاولات الأمريكية للتأثير في السياسات المحلية للدول الأخرى تتم عبر عمليات مموهة أو دبلوماسية هادئة، ولم يكن التدخل الرسمي في الشئون الداخلية للدول الأخرى يُعدّ مكوّنا مقبولاً في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثَمَّ تمكنت إدارة نيكسون من زيادة عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي – من أقل من الف مهاجر في السنة إلى قرابة خمسة وثلاثين ألفًا – بإغراء القادة السوفييت، مستخدمة دبلوماسية هادئة؛ لأن سياسة الهجرة كانت ولا تزال تعد على نطاق واسع شأنًا داخليًا[3].

1– هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، ص385 – 386.

2– المصدر نفسه، ص66 – 67.

3– المصدر نفسه، ص254.

والجدير بالذكر، فقد أصبح استخدام سياسة الترابط حجر الزاوية لسياسة نيكسون وكيسنجر الخارجية، وذلك بالعمل على اقناع الزعماء السوفييت بانّ مصلحتهم القومية تقضي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على الانسحاب بكرامة من الهند الصينية، وذلك مرتبط بمفاوضات الحد من انتشار الأسلحة الإستراتيجية، والمفاوضات التجارية مع الاتحاد السوفييتي[1]. وقد عقد مؤتمر القمة في 22 آيار من العام 1972 في موسكو، وتم فيه توقيع الاتفاقية الأولى للحد من الأسلحة الإستراتيجية، كما تم فيه الاتفاق الضمني غير المعلن عن ان من مصلحة الدولتين انهاء الحرب بفيتنام بسرعة، إذ كان الاتحاد السوفييتي يأمل أن يجني الكثير من الفوائد التجارية في مقابل مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على حل الأزمة الفيتنامية، خاصة وان الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب إنسحابًا كاملاً من فيتنام، وانها لاتتمسك بنظام معين بسايغون (فيتنام الجنوبية)، بل لاتعارض الاتحاد بين جنوب فيتنام وشمالها تحت حكومة شيوعية، فكل ما تطلبه مدة بعد الانسحاب حتى لا تلصق كل تلك الهزائم بها[2]، إذ يرى نيكسون: « ترفض موسكو دائما الربط الصريح بين الموضوعات، سواء كان يتعلق بالتجارة، أم بالحد من الأسلحة. ولكنهم إذا كانوا لن يأخذوا بمبدأ (الربط) فسوف يتكيفون معه، وخلال مدة إدارتي قمنا بالربط بين المحادثات الرامية إلى حظر منظومات الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، وهو أمر يعطيه السوفييت أولوية أولى، والمحادثات المتعلقة بالحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وهو أمر له أولوية رئيسة بالنسبة إلينا، ولو أننا لم نتمسك بالربط بين الموضوعين، فالأرجح اننا ما كنا سننجح أبدًا في إبرام اتفاقية سولت الأولى »[3].

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص212.

2- المصدر نفسه، ص217.

3- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مصدر سبق ذكره، ص190.

وقد كتب كيسنجر عن سبب توقيع الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون في العام 1972، على معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية يوم كان هو مستشار للأمن القومي؛ وذلك لأن إدارة نيكسون أُجبرت على العودة إلى إطار مفهوم الدمار المؤكد المتبادل بعد أن بدأت ولايتها مصممة على الابتعاد عنه؛ نتيجة لضغوط بيروقراطية، وأخرى من الكونغرس، وخلال المدة الأولى من ولايته أمر نيكسون البنتاغون بتطوير استراتيجية تركز في الأهداف العسكرية بدلاً من الأهداف المدنية[1].

ومن نافلة القول كما يرى كيسنجر: كانت سنوات (الوفاق) أكثر كرمًا ولطفًا معنا عما كانت مع خصومنا – بصرف النظر عن ادعاءات نقادنا الهائلة بعكس ذلك – وفي مذكرة ايجابية بعثتها إلى نيكسون استعدادًا لقمة 1974، كتبت: « ان القادة السوفييت حساسون تجاه التغيرات في ميزان القوى، ولن يخفقوا في إدراك أنّ الموقف الدبلوماسي لأمريكا لم يضعف في الحقيقة منذ آخر مرة رأيت أنت فيها بريجنيف، في حين أن الموقف السوفييتي قد تعرض لانحطاط في مجالات معينة في الشرق الأوسط وفي أوربا إلى حد ما وفي الشرق الاقصى، وربما اثارت النكسات وخيبة الأمل السوفييتية بعض التساؤل في موسكو حول سلامة مواصلة الوفاق مع الغرب والولايات المتحدة – غير أن التزام بريجنيف بهذا الخط العام من العمق بحيث لا يستطيع التخلي عنه بسهولة دون أن يعرض للخطر موقف سلطته الشخصية: « تبين ان هذا التقدير كان صائبًا. فقد كان بريجنيف مترددًا جدًا في الكف عن محاولته تهدئة العلاقات بين الشرق والغرب »[2].

وكان من ابرز أسباب الفشل النهائي لسياسة الوفاق في سبعينيات القرن الماضي هو الاختلاف الأساس لتصور كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بخصوص الدور الرئيس للوفاق واهدافه، وحين طور كلا من: نيكسون

1- هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ مصدر سبق ذكره، ص59.

2- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الخامس، مصدر سبق ذكره، ص1936.

وكيسنجر استراتيجية الوفاق لكي تحل محل المواجهة. فقد كان توقعهم الأساس إنّ الوفاق سيدخل الاتحاد السوفييتي أكثر فأكثر في شبكة من العلاقات مع النظام العالمي القائم، ومن ثَمَّ فإنّه سوف يتصالح تدريجيًا مع ذلك النظام، ويقبل قواعده، ويخفف توقعاته الايديولوجية بخصوص الثورة العالمية، وهو التصور الذي لم يقبله الاتحاد السوفييتي حتى في قمة ازدهار علاقة الوفاق، وعدّ إنّ دوافعه الايديولوجية لن تتأثر بسياسة الانفتاح (وهي التسمية السوفييتية للوفاق، فضلاً على تسمية التعايش السلمي)، بل ربما ستتكثف؛ وذلك لأن الاتحاد السوفييتي رأى في سياسة الانفتاح على أنّها الوسيلة لإدارة انتقال الولايات المتحدة الأمريكية من تفوقها السابق إلى دور أكثر تواضعًا في السياسة الدولية، وفي عصر من التعادل النووي[1].

المطلب الثالث

كيسنجر ومفاوضات إنهاء الحرب الفيتنامية

حظي كيسنجر في العام 1967 باحترام النخبة العليا في إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جونسون)، ومن ضمنهم الرئيس جونسون ووزير الدفاع ماكنمارا، تثمينًا لمشاركته المتميزة في عملية تبادل رسائل استغرقت أربعة اشهر بين فيتنام الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية لمبادلة وقف لعمليات قصف فيتنام الشمالية مقابل الموافقة للبدء في مباحثات سلام جدية[2]، وبحلول العام 1968، كان كيسنجر قد حصل لنفسه على سمعة واسعة بوصفه خبيرًا متخصصًا في الحرب، وسبق وأن سافر للمرة الأولى إلى فيتنام الجنوبية: كمستشار

1– د. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص25.

2– سيمور هيرش، مصدر سبق ذكره، ص31.

بوزارة الخارجية في العام 1965، وسافر مرتين اخريين في العام 1966[1]، لذا يذكر كيسنجر بانّ لديه خبرة عن القضية قد تبلورت من شهر تموز حتى شهر تشرين الثاني من العام 1967: وقد طلبت إلى حكومة جونسون القيام بدور الوسيط ليقوم ببعض الجهد للبدء بالمفاوضات، فأرسلت رسائل عن طريق مثقفين فرنسيين أثنين من معارفي كان لاحدهما ارتباطات مع الرئيس الفيتنامي الشمالي (هوشي منه) منذ العام 1940، حيث كان في ضيافته عند قدومه إلى باريس لاجراء مفاوضات مع الفرنسيين. ولقد فوجئت بالطلب إلى اصدقائي الذهاب إلى فيتنام الشمالية، واقتراح اسس لوقف القصف الأمريكي تكون بمثابة تمهيد للمفاوضات، فذهبا والتقيا (هوشي منه)، وبعد عدة أشهر قمت برحلة نظامية إلى باريس لنقل مراسلات أو لأخذ أجوبة من الفيتناميين الشماليين، وأخفقت المحاولة أخيرًا. لكنها كانت خطوة على طريق الاتفاق، الذي مهد في توصلنا بعد عام إلى وقف اطلاق النار، والبدء بمحادثات السلام[2].

وبدأت مفاوضات رسمية في مايس من العام 1968[3]، على الرغم من الاتصالات غير المباشرة، والتي سبقت بدء المفاوضات، والتي إتخذت مظهر البيانات والتصريحات التي أعلنتها حكومة فيتنام الشمالية، وجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية (الفيت كونج)[4]، وحكومة فيتنام الجنوبية من جانب آخر، وكذلك

1– سيمور هيرش، مصدر سبق ذكره، ص30.

2– هشام خضر، مصدر سبق ذكره، ص99 – 100.

3– هنالك أيضًا مفاوضات سرية، ففي آب من العام 1969، تم اللقاء السري الأول بين كيسنجر والمفوض من فيتنام الشمالية (تو)، وكما يقول الرئيس الأمريكي نيكسون في كتابهِ: امريكا والفرصة الضائعة: ((ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بصورة سرية، فإنّه لن يكون هنالك ما يمكن الاتفاق عليه في العلن، وبدون السرية لن يشعر أي طرف بحرية تقديم الصيغ لحلول وسط محتملة)). راجع: دكتورة أمل خليفة، هزيمة أمريكا في فيتنام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص81.

4– عُرفت جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية باسم (الفيت كونج)(Vietcong) ، وهو الاسم الذي اطلقه الأمريكيون على سبيل السباب لكل ثائر على النظام الموالي لهم في الجنوب، وان معناها اللغوي: ←

الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لفيتنام الشمالية خمس نقاط للتسوية، فيما كان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لحكومة فيتنام الجنوبية سبع نقاط، في حين كان للولايات المتحدة الأمريكية أربع عشرة نقطة[1]. هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التي اقترحتها الجبهة، وهي:

1- سحب القوات الأمريكية.

2- اشتراط اتفاقيات (جنيف) بشأن حياد فيتنام الشمالية والجنوبية.

3- إعادة توحيد البلاد طبقًا للرغبة التي يُبديها الشعب.

هذا في حين رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تلك النقطة التي كانت تقرر أن يكون برنامج الجبهة أساسًا للتنظيم بفيتنام الجنوبية[2]. وقد كانت تلك الشروط الأربعة بمثابة رفض للدخول في مفاوضات عقيمة، وفي الوقت نفسه شددت جبهة التحرير الوطنية من هجماتها بفيتنام الجنوبية، كما قامت فرق الكوماندوس الفيتنامية بتدمير الطائرات الأمريكية القابعة في قواعدها بالقنابل اليدوية[3].

واعلن هنري كيسنجر عن وجهة نظره في نهاية العام 1968، بمقال نشرته مجلة الشئون الخارجية عندما بدأ بالمفاوضات. وقد توصل في تلك المقالة إلى الاستنتاجات الآتية[4]:

1- إن استراتيجيتنا العسكرية غير قادرة على الوصول بنا إلى النصر.

← (الفيتنامي القذر). وقد قادت تلك الجبهة حرب العصابات ضد الحكومة بفيتنام الجنوبية الموالية للاحتلال الأمريكي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك لمواجهتها. راجع: دكتورة أمل خليفة، هزيمة أمريكا في فيتنام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص39.

1- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص79.

2- المصدر نفسه، ص84.

3- دكتورة أمل خليفة، هزيمة أمريكا في فيتنام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص55.

4- هشام خضر، مصدر سبق ذكره، ص100 – 101.

2- يجب علينا توجيه عملياتنا العسكرية نحو اهداف تؤدي إلى مفاوضات دقيقة.
3- لن يكتب البقاء لحكومة فيتنام الجنوبية إلاّ إذا قامت بإعداد منهج سياسي يتمكن الفيتناميون الجنوبيون غير الشرعيين بالاشتراك فيه.
4- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعهد للفيتناميين الجنوبيين بمسئوليات مكثفة في إدارة الحرب.
5- إذا أبدت فيتنام الشمالية تصلبًا بالرأي في المفاوضات، وإذا استمرت الحرب يجب علينا السعي في الوصول ومن جانب واحد إلى الظفر في اكبر عدد من أهدافنا.
6- علينا تركيز جهودنا أبان المفاوضات بخصوص الأمور العسكرية، ومنها: وقف اطلاق النار مثلاً تاركين للفرقاء الفيتناميين موضوع تقسيم السلطة السياسية.

وقد كانت مشكلة تحقيق السلام في فيتنام أول مشكلة أساسية تواجه (هنري كيسنجر) كمستشار للأمن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون من أجل (تهيئة ورقة التوت) التي تحقق إنسحابًا مشرفًا للقوات الأمريكية بفيتنام، ولم يكن اتصاله بالمشكلة اتصالاً حديثًا، ولم يكن ذلك الامر سهلاً على الاطلاق، فوزارة الخارجية الأمريكية ترى ان معالجة موضوع فيتنام من صلب اختصاصاتها من دون منازع، وعلى مستشار الرئيس ألاّ يتدخل فيما لايعنيه، والبنتاغون بدوره يرى ان الموضوع موضوع حرب وقتال، وكلمته في ذلك المجال يجب أن تكون العليا، وأجهزة الأمن المتعددة تريد أن يكون لها قناة خاصة تحقق لها الاتصال المباشر مع الرئيس دون عائق أو حاجز، فهي اجهزة تعمل في خدمة الرئيس، وليس في خدمة مستشاره أو مساعده، والرأي العام الأمريكي يريد انهاء الحرب التي انهكت الشعب الأمريكي، والمحافظون يتهمونه بأنه جاء ليصفي القضية التي ذهب ضحيتها آلاف من القتلى، وتصارع كيسنجر مع كل تلك الاتجاهات، ونجح في أن يمسك كل الاسرار في يده، ولم يسمح لورقة واحدة ان تتسرب للرئيس إلاّ عن طريقه[1].

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص41.

وكتطبيق لسياسته في الترابط اقنع هنري كيسنجر الرئيس نيكسون عندما تم انتخابه للرئاسة بوجود طريق مشرف للسلام بفيتنام، وأن ذلك الطريق يمر عبر موسكو وبكين. وكانت حجة كيسنجر أن مجرد إمتناع القوتين العظمتين الشيوعيتين من إمداد فيتنام الشمالية بالأسلحة سوف يجبرها على الموافقة على تسوية سلمية كحل وسط، وإن كيسنجر بصفته خبيرًا فائق البراعة في العلاقات العامة (كما يرى استيفن أمبروز) قدم تلك الخطة (سياسة الترابط) على أنها انموذج رائع للدبلوماسية الحاذقة في السياسة الخارجية، وإن الولايات المتحدة الأمريكية ستمتنع عن إسداء الخدمات إلى الاتحاد السوفييتي إلى أن تحسن التصرف في جنوب شرق آسيا بقطع فيض الأسلحة عن فيتنام الشمالية، وسوف يأتي السلام بعد ذلك[1].

أما السياسة الواقعية، فهي السياسة التي تراعي الأوضاع وتقدرها، وتبتعد عن الاماني والأحلام وتتفاداها، وتعمل جاهدة على خلق المناخ الصالح لعملها وتحركها. وقد طبق كيسنجر كل ذلك؛ فاعترف بانّ الحرب الفيتنامية لايمكن ان تنتهي بوسائل عسكرية. ولكن بوسائل سياسية على مستوى علم النفس، ورأى: إنّ إيقاف الحرب لايمكن ان يتم إلاّ عن طريق بكين وموسكو، ففتح الطريق إلى بكين واصطحبه نيكسون إلى هناك، ثم عقد معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية (سالت – 1) مع موسكو، ثم ضحى بنظام (ثيو)، ولم يعترض على توحيد فيتنام حتى ولم يتم ذلك تحت حكم شيوعي. فعل كل ذلك في سبيل انسحاب القوات الأمريكية من معضلة فيتنام[2]، وفي موضوع المفاوضات الفيتنامية. قال كيسنجر: يمكن القول: ان الولايات المتحدة الأمريكية قد حاربت في ضوء مفهوم عسكري، في حين قاتل الفيتناميون الشماليون في ضوء مفهوم سياسي. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية

1– استيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص304 – 305.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص226.

تعمل على استنزاف عدوها استنزافًا ماديًا، في حين لم يفكر الفيتناميون الشماليون إلا في طريقة لاضعاف الولايات المتحدة الأمريكية نفسيًا ومعنويًا، وكان رجال العصابات في حكم من حقق النصر ما دام لم ينهزم. اما الجيش الأمريكي فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر، ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادي الأمريكي ان تقضي على رجال العصابات، بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الأمريكيين الذين يحاربون بعيدًا عن بلادهم، في حين لم يكن عدد القتلى يهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق أرض بلادهم[1].

ففي الأشهر الأولى من العام 1969، بدت بوادر تفاؤل على الصعيد الرسمي. فقد دعي (وليم فولبرايت) رئيس لجنة الشئون الخارجية إلى البيت الأبيض، والذي كان ينتقد باستمرار الحرب بفيتنام، إذ قال ذلك الديمقراطي للرئيس نيكسون إنّه إذا ما أنهى حرب فيتنام أصبح بطلاً وطنيًا على غرار ما أصبح ديغول بعد انهائه الحرب الجزائرية، وخرج فولبرايت من مقابلته لنيكسون وكيسنجر متفائلاً بان الحل قريب، وطمأنه كيسنجر بانّ الحكومة الجديدة لن تقتفي آثار حكومة جونسون بالهند الصينية، وان الحرب ستنتهي قريبًا بحسب خطة الرئيس، وكانت لدى كيسنجر مجموعة من الاسباب حملته على التفاؤل، فمن جهة أولى ايمانه بأن سياسة الترابط ازاء السوفييت ستعطي ثمارها عاجلاً، وكان كيسنجر في تلك الاونة يجتمع سرًا إلى السفير السوفييتي في الولايات المتحدة الأمريكية دوبرينين، ويطلب منه تقليص المساعدات العسكرية السوفييتية إلى فيتنام، فكان دوبرينين يشير تلميحًا إلى أمكان المساعدة في ذلك السبيل دون تعهّد[2]، وساعد توسيع نطاق العلاقة في المجالات كافة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية على تعزيز التواصل في الجانب السياسي، ففي 2 كانون الثاني من العام 1973، وفي حديث له مع المسئولين

1- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص78.

2- مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص83 – 84.

الصينيين ألقى كيسنجر باللائمة على الجانب الفيتنامي لعرقلة محادثات باريس التي بدأت في 25 كانون الثاني من العام 1969، وأوضح للسفير الصيني إنّ ما أشيع في فيتنام الشمالية عن مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية في تعطيل سير المحادثات كلام لايمت للحقيقة بصلة، وأكد على صدق النية الأمريكية بانهاء الحرب لأهمية ذلك على التقارب الأمريكي – الصيني، وأشار إلى أن مفاوضات باريس للسلام حققت تقدمًا ملموسًا قد يوصل الجانبين إلى توقيع اتفاق نهائي لايقاف الحرب[1].

فبعد تردي المفاوضات، ووصولها إلى طريق مسدود عادت القاذفات (B – 52) لقصف فيتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية، ابتداءً من بعد ظهر 17 كانون الأول من العام 1972 وارتفع شعار نيكسون: بأنه جدد القصف في سبيل السلام[2]، واستمر القصف دون توقف لمدة 12 يومًا، وفي 30 كانون الأول، امر نيكسون بإيقاف القصف، واتصل الطرفان لبدء المباحثات، وفي 8 كانون الثاني من العام 1973، بدأت المفاوضات، وتوصل الجانبان إلى مسودة اتفقا عليها[3]، واعلن كيسنجر للصحفيين: انهيت توًا مفاوضات مفيدة، وعلي الآن رفع الأمر إلى الرئيس نيكسون حتى يقرر هو الخطوات اللاحقة، وسارت الأمور على النحو الآتي: في 15 كانون الثاني اعلن نيكسون وقف العمليات العسكرية الأمريكية الهجومية ضد فيتنام

1– سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص205 – 206.

2– كان كيسنجر – ويوافقه الرئيس نيكسون – يرى أن افضل ما يمكن التفاوض به هو ما يسمى بـ (دبلوماسية القوة)، ومعناها: استعمال القوة العسكرية بعنف لإجبار القيادة الفيتنامية على اللجوء إلى التفاوض كحل افضل، وذلك يعني: ان التفاوض ستبدأه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي في موقف الطرف الأقوى الذي يمكنه إملاء شروطه على الطرف الآخر، وكما يقول كيسنجر في مذكراته: ((إن نيكسون لم يكن يثق أبدًا بمثل تلك المفاوضات، ولم يكن يخطر بباله إن هانوي (فيتنام الشمالية) تقدم على إجراء اتفاق يرضينا إذا لم نُكابدها سلفًا هزائم عسكرية حقيقية، واتضح بعد ذلك أن وجهة نظره صحيحة)). راجع: دكتورة أمل خليفة، مصدر سبق ذكره، ص82.

3– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص221.

الشمالية، وفي 17 منه قبل (ثيو)[1] على مضض اتفاقية باريس مبديًا بعض التحفظات بخصوص الاتفاقات. وفي الثامن عشر أُعلن عن إنّ الجانبين سيستأنفان البحث في الثالث والعشرين منه توصلاً لانجاز نص الاتفاقية في صيغتها الأخيرة، وفي العشرين منه تسلم نيكسون مسئوليات ولايته الثانية، فاعلن إنّ الحرب توشك أن تنتهي، وفي الثاني والعشرين منه عاد كيسنجر إلى باريس، وفي الثالث والعشرين نجح كيسنجر وتو[2] بعد جلسة استغرقت نحو أربع ساعات بتسوية ماتبقى من تفاصيل عالقة، وتوصلا إلى توقيع اتفاق (انهاء الحرب بالاحرف الأولى، واعادة السلام إلى فيتنام)، وفي تلك الليلة ظهر نيكسون على التلفزيون ليعلن الخبر على الملأ. قائلاً ان السلام مع الكرامة قد تحقق، وفي الرابع والعشرين منه لخص كيسنجر الاتفاق للصحافيين، وبحسب رأيه ان كل الاطراف قد حصلت على بعض اهدافها، وليس هناك طرف واحد حصل على كل أهدافه، وتلك كانت معادلة كيسنجر في سياسة السلام على أساس توازن القوى. ففي الاتفاق الأخير ظفر نيكسون بعودة الاسرى الأمريكيين، وفيتنام الشمالية بانسحاب الأمريكيين من فيتنام، وثيو احتفظ بنظامه، وجبهة التحرير حصلت على بعض المشروعية في جنوب فيتنام[3]، وفي يوم 27 كانون الثاني من العام 1973، وقع روجرز وزير الخارجية الاتفاقية باسم الولايات المتحدة الأمريكية، «فكيسنجر صنع هذه المرة الحب لا الحرب»، هكذا علق وليم روجرز على الاتفاقية التي صنعها غريمه كيسنجر بعد جهد شاق[4].

1– ثيو: رئيس فيتنام الجنوبية، وكان متحالفًا مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالب بتغييرات هائلة في اتفاق السلام.

2– تو: سياسي ومحارب فيتنامي، وهو مؤسس الحزب الشيوعي في الهند الصينية. تولى مسئولية تنظيم المقاومة في جنوب فيتنام، وفي الوقت نفسه قاده البعثة الفيتنامية ما بين (1968 و1973)، لمفاوضة الأمريكيين في محاثات باريس للسلام، وتوصل مع كيسنجر إلى وقف اطلاق النار بفيتنام. رفض جائزة نوبل للسلام. راجع: http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=9742.

3– مارفين كالب، وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص191 – 192.

4– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص221.

إن نجاح كيسنجر عدّه البعض مرهونًا بقدرته الشخصية تلك التي أهلته ومكنته من تثبيت اتفاق باريس لضمان خروج آمن لقوات بلاده قبل أن يستفحل نزيف الخسائر، وبعد أن بلغ عدد القتلى الأمريكيين نحو (31) ألف قتيل إلى جانب مئات الآلاف من الجرحى والاسرى والمفقودين[1].

إذ يرى هنري كيسنجر في مذكراته: إنّه عندما تم في باريس في 27 كانون الثاني من العام 1973، توقيع إتفاقية إنهاء الحرب، واسترجاء السلام في فيتنام، كانت الاتفاقية بذلك تحقق تطلعًا قوميًا لإدارة نيكسون ونقادها على السواء. فقد أشرت الاتفاقية بالنسبة لمعظم الأمريكيين انتهاء الحرب. لكن ملايين الناس في الهند الصينية الذين عانوا وناضلوا كانوا يعرفون ان حريتهم لم تكن في وضع مستقر وثابت، وسرعان ما أثبت قادة فيتنام الشمالية ان وقف اطلاق النار لم يكن سوى خطوة تكتيكية ومحطة في الطريق نحو هدفهم بالاستيلاء على كل الهند الصينية بالقوة، وقبل أن يجف حبر اتفاقية باريس أخذوا في الإخلال بالتزاماتهم، وإنهم لم يتخلوا أبدًا عن الحرب[2].

والحق، إنّه في الهند الصينية، وفي اثناء الحرب الفيتنامية لم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تحطيم فيتنام الشمالية، في حين حدد خصوم الولايات المتحدة الأمريكية اهدافهم بانسحاب القوات الأمريكية، واسقاط حكومة فيتنام الجنوبية، وتوحيد فيتنام الشمالية والجنوبية تحت ظل جمهورية فيتنام. هنا نلحظ إنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلعب مباراة غير صفرية، في حين كانت فيتنام الشمالية تلعب على الأرض المحددة للعمليات العسكرية مباراة صفرية[3].

1– هشام خضر، مصدر سبق ذكره، ص103 – 104.

2– هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الثاني، مصدر سبق ذكره، ص484.

3– مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص28.

المطلب الرابع

كيسنجر ودوره في صنع أسس السلام المصري – الإسرائيلي

قال الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات): أرسلت حافظ إسماعيل مستشار الامن القومي عندنا، فالتقى به (أي كيسنجر) بباريس مرة في شباط، وذلك في العام 1973، وأخرى في نيسان من العام 1973، إذ قال كيسنجر: «ولكن نصيحتي للسادات أن يكون واقعيًا... فنحن نعيش في عالم الواقع، ولانستطيع ان نبني شيئًا في الأماني والتخيلات...، والواقع إنّكم مهزومون فلاتطلبوا ما يطلبه المنتصر... لا بد أن تكون هناك بعض التنازلات من جانبكم حتى تستطيع أمريكا أن تساعدكم... » ثم أضاف: «فكيف يتسنى وأنتم في موقف المهزوم ان تملوا شروطكم على الطرف الآخر... إما أنكم لاتستطيعون، وفي تلك الحالة لا بد من ايجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التي تعرضونها، وأرجو أن يكون معنى ما اقول واضحًا. فلست أدعو السادات إطلاقًا إلى تغيير الوضع العسكري، فلو أنّه حاول ذلك فسوف تنتصر إسرائيل مرة أخرى بأشد مما انتصرت في العام 1967، وفي تلك الحالة يصعب علينا ان نفعل أي شيء »، كان ذلك كلام كيسنجر في شهري شباط ونيسان من العام 1973، فقلت في نفسي لافائدة ترجى من الأمريكيين فقد استولت عليهم إسرائيل، وما زالت السياسة التي وضعها جونسون لأمريكا تفضل مصالح إسرائيل على مصالح أمريكا نفسها[1].

وانّ موقف كيسنجر ذلك ينطلق من ويتفق مع ما اتفق عليه كل المحللون الإسرائيليون (والأمريكيون) قبل تشرين الأول من العام 1973، على أن مصر وسوريا كانتا تفتقران إلى القدرة العسكرية لاسترجاع اراضيها بقوة السلاح، ومن

1– أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (بلا)، ص323.

ذلك فإنّ الحرب لن تقوم، وان الجيوش العربية لا بد ان تخسر، ومن ذلك فإنّها لن تبدأ بالهجوم. وقد كانت الفرضيات صحيحة. لكن النتائج لم تكن كذلك. فقد تلقت القوات المصرية تمارين طيلة سنوات كي تتقن تكتيك عبور قناة السويس، وعدا ذلك لم يكن لديها اية خطة عملياتية سوى البقاء مكانها. وقد نجح السادات في تحقيق غرضه الجوهري، وذلك بزعزعة الاعتقاد بحصانة إسرائيل، وبالعجز العربي، وهكذا أحدث تحولاً في الأساس النفسي للمأزق التفاوضي[1].

وعندما قامت الحرب كان واضحًا (كما يرى كيسنجر): «ان المأزق الدبلوماسي سينكسر. ولكن ذلك لن يكون بالامر السهل. وإذا حققت إسرائيل انتصارًا ساحقًا – كما توقعنا في البداية – يكون علينا ان نتفادى أن نغدو بؤرة للسخط العربي، وكان علينا ان نمنع الاتحاد السوفييتي من الظهور بمظهر المنقذ للعرب، حيث بوسعه القيام بذلك من خلال التظاهر بانّ تهديداته قد أوقفت التقدم الإسرائيلي أو باشتراكه مباشرة في الحرب، وإذا وقع ما لم يكن متوقعًا، وباتت إسرائيل في ضائقة، فإنّه سيتعين القيام بما هو ضروري لانقاذها، إذ إننا لايسعنا ان نسمح لزبائن السوفييت ان يهزموا صديقا تقليديًا. ولكن بعدما نكون قد اثبتنا عدم جدوى الخيار العسكري يكون علينا حينئذ استخدام ذلك لاعطاء زخم لعملية البحث عن السلام. وباختصار، كانت لدينا الفرصة للسيطرة على الأحداث. ولكننا كنا نجازف في أن نغدو هدفا لكل جدل »[2]. لقد كان كيسنجر يرى إنّ ربح إسرائيل حربا جديدة لن يحل المشكلة؛ لأن العرب لن يفاوضوا من موقع الهزيمة، فضلاً على الاتحاد السوفييتي الذي لن يسمح بهزيمة ثانية للعرب، لذلك فقد يتدخل، وعندها ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مجبرة هي الأخرى على التدخل لنجدة إسرائيل، ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في وضع يسمح لها التورط في أية منطقة بالعالم بعد فيتنام، وان

1– هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الثالث، مصدر سبق ذكره، ص745.

2– المصدر نفسه، ص761.

الحرب إذا ما اندلعت وأيّاً كان المسئول عن اندلاعها فقد تسبّب بقطع النفط عنها، ولم يكن كيسنجر مطمئنًا إلى أن الجانب الإسرائيلي قد سلّم بوجهة نظره، لذلك عندما كانت ترده المعلومات عن حشود عربية على الحدود كان يفترض: ان العرب يهيئون انفسهم دفاعيًا لصد أي هجوم إسرائيلي[1]. وقد طلب هنري كيسنجر من وكالة المخابرات المركزية (CIA) اعطاءه تقويمًا دقيقًا للوضع يوم الجمعة 1973/10/5، وجاء رد تلك الأجهزة بالإجماع إنّها لاتتوقع اندلاع الحرب بالشرق الأوسط في الوقت الراهن. وقد تكررت استفساراته لتلك الأجهزة ثلاث مرات في الأسبوع الذي سبق الحرب، وكانت الإجابات كلها تشير إلى استبعاد اندلاع القتال بالشرق الأوسط في القريب العاجل[2]. ولكن بدأت الحرب يوم 1973/10/6، و (عملية بدر) هو الاسم الذي اطلق على الهجوم المصري السوري على إسرائيل، حيث بدأت الحرب في الثانية بعد الظهر، وذلك بعد انقضاء أسبوعين على تسلم هنري كيسنجر وزارة الخارجية الأمريكية، وكان ذلك اليوم غير عادي، فهو بالنسبة إلى المسلمين كان يوم الذكرى الثلاثمائة والاثنين والتسعين بعد الالف لموقعة (بدر) الشهيرة، اما بالنسبة إلى اليهود كان يوم عيد الغفران (يوم كيبور)، وهو أقدس عيد عندهم[3]، وسارعت الدولتان العملاقتان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فور اندلاع القتال على الرغم من تبنيهما لسياسة الوفاق الدولي إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان استمرار تدفق السلاح والمعدات والتجهيزات الحربية إلى طرفي النزاع، والقيام في مراحل الحرب بِعدّة تحركات عسكرية من جانبها أوصلت العالم إلى شفير

1– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص220.

2– The Insight Team of the Sunday Times, Insight on the Middle East war (London: andre' Dcutsch Limited, 1974)، P. 40.

نقلًا عن: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، تشرين الأول 1974، ص21.

3– مارفين كالب وبرنارد كالب، مصدر سبق ذكره، ص215.

الهاوية[1]، ولدى صدور القرار (338) من مجلس الامن يوم 10/22، لم تكن القوات الإسرائيلية قد تمكنت بعد من قطع طرق الامداد للجيش المصري الثالث، وواصل العدو انتهاك وقف اطلاق النار حتى يكمل تلك العملية[2]. وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة السادات لارسال قوات أمريكية وسوفيتية لوضع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع بالمنطقة موضع التنفيذ. وقد عقب مصدر مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية على طلب السادات بقوله: «ان آخر شيء ترغب واشنطن ان تراه يحدث هو عودة القوات السوفييتية إلى منطقة الشرق الأوسط، والأسوأ منه هو مرابطة القوات الأمريكية بالمنطقة» فضلاً على ذلك الموقف لم تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها لاجبار إسرائيل على وقف عملياتها العسكرية، ولم تظهر ما يشير إلى أنّها تنوي القيام بمثل تلك الخطوة[3]، وعند تلك النقطة، وفي حديث سري لهنري كيسنجر مع زعماء الجالية اليهودية بتاريخ 15 حزيران العام 1975، ولم تنشر إلاّ في العام 1981، قال: لقد كنا نريد ان نؤخر (في صدور قرار) مجلس الامن حتى نتيح لاسرائيل ان تقاتل مدة (72) ساعة أخرى، وكان ذهابنا إلى موسكو اسلوبًا لجأنا إليه لنعطي إسرائيل برهة أطول، ولو أمكن للإسرائيليين محاصرة الجيش الثالث خلال الحرب لما كان للولايات المتحدة الأمريكية أي شأن بالامر. ولكننا غضضنا الطرف عنه. اما محاصرة ذلك الجيش بعد وقف القتال تحت اشراف الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّه جعل الامر معضلة لنا. ومع ذلك، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية اعلنت حتى بعد محاصرة الجيش الثالث حالة الاستنفار النووي لتردع السوفييت عن القيام بعمل منفرد[4]، إذ يؤكد كيسنجر في مذكراته أهمية اختراق إسرائيل لوقف

1- المصدر نفسه، ص183.

2- طاهر عبد الحكيم، حول حرب تشرين والتسوية الأميركية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976، ص225.

3- الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص187.

4- نصر شمالي، عصر المفوض السامي الأمريكي، ملحق (2) وثيقة اميركية، دار الحقائق، 1984، ص107.

اطلاق النار في 10/22: كانت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الأولى تتمثل بكسب الوقت، ومهما يكن ما يحمله المستقبل، فإنّ خياراتها ستزداد بالتعبئة الإسرائيلية التي سيستغرق استكمالها يومين[1]. ولقد سُئلت مرارًا (كما يقول كيسنجر): «عن أحرج لحظة مرّت عليَّ خلال سنوات خدمتي في الحكومة، وكان يصعب عليّ مقارنة ما مرّ بي من أحداث تستحق الذكر في أوضاع ثقافية وسياسية. ولكن بكل تأكيد استطيع ان أضع برأس القائمة وصولي إلى إسرائيل في 10/22 من العام 1973»[2].

ويؤكد كيسنجر بان انتهاء الحرب يعني انتهاء جميع المصاعب التي كانت تقف عائقًا في وجه السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط. وقد وصلنا في استراتيجيتنا إلى ما كنا نهدف إليه، واصبحنا نشكل العامل الرئيس في تحريك الدبلوماسية، وأخذت مصر تتحرك في اتجاهنا أيضًا، وليس ذلك فقط، بل بدأت في دعوة النظم المتطرفة نفسها، وذلك لاعادة النظر في أسس علاقاتها الدولية، والسادات نفسه دلّل على تغيير اتجاه سياسته، ولن يقبل أي تفسير لسلوكيته التي يسير بها بخطى ثابتة ورباطة جأش ووضوح. ولقد تمّ كل ذلك فيما كنا نساند صديقتنا إسرائيل ابان الحرب، وعملنا على عدم ابقائها معزولة وحيدة في خضم مفاوضات وقف اطلاق النار[3]. وكانت زيارة كيسنجر الأولى بتاريخ 1973/11/6، ومباحثاته مع انور السادات قد اسفرت عن خطوتين عمليتين، هما: الاتفاق على اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والاتفاق على وضع قرار مجلس الامن لوقف اطلاق النار موضع التنفيذ - وهو الذي عُرِفَ لاحقا بـ (اتفاق النقاط الست)، وبالفعل صدر بيان رسمي يوم 11/7،

1- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الثالث، ص767.

2- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض 1968 - 1973، ج4، مصدر سبق ذكره، ص455.

3- المصدر نفسه، ص538.

بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[1]، وخطة النقاط الست[2] شأنها شأن كل الاتفاقيات الجيدة تحتوي شيء ما لكل طرف. فقد حصلت مصر على مداد مضمون للجيش الثالث، ووجود دولي على طريق القاهرة - السويس، وأمنت إسرائيل اطلاق سراح اسراها، والراحة من الضغط بخصوص خط (22) اكتوبر. وقد سلك السادات الطريقة التي أصبحت أعرفها معرفة جيدة (أي كيسنجر)، وهي اختراق الأمور التافهة إلى الجوهريات، وتقديم تنازلات تكتيكية رئيسة، بل وحتى لاقطة للأنفاس، مقابل زخم نفسي لاعودة عنه. وقد الزمنا قبوله لمسودة مشروعنا ان نحاول تحقيق فك الاشتباك الذي كان يريده حقًا، ولانه كان مستعدًا للمساعدة في قضية خط (22) إكتوبر، وقضية اطلاق سراح الأسرى. فقد ساعدنا السادات على تهدئة المواقف الإسرائيلية المزمنة تجاه دوافعه[3].

وفي زيارته الثانية إلى مصر يوم 12/13، قادمًا من الجزائر ضمن جولة ثانية له في بعض عواصم الشرق الأوسط، أبلغ المسئولين المصريين إنّ إسرائيل ستتعهد في (مؤتمر السلام): بانّ تسحب قواتها في جبهة السويس إلى ما وراء خطوط 10/22،

1- الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص220.

2- نص اتفاق (النقاط الست) الذي وقعت عليه كل من: مصر واسرائيل يوم 11/11 على مايلي:
  1- توافق مصر واسرائيل على احترام وقف اطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الامن بدقة.
  2- يوافق كلا الطرفين على أن المحادثات بينهما ستبدأ فورًا لتسوية مسألة العودة إلى موقع 10/22 في إطار الاتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة.
  3- ستتلقى مدينة السويس الامدادات اليومية من المواد الغذائية والماء والمواد الطبية، وسيتم إجلاء جميع المدنيين الجرحى من مدينة السويس.
  4- لن تكون هناك عقبات قُبالة انتقال الامدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية.
  5- يتم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلي بنقاط تفتيش دولية، وعند نهاية طريق السويس يمكن للضباط الإسرائيليين ان يشتركوا مع الامم المتحدة للتأكد من الطبيعة اللاعسكرية للامدادات على ضفة القناة.
  6- حال قيام نقاط التفتيش الدولية على طريق القاهرة السويس يتم تبادل لجميع اسرى الحرب بما في ذلك الجرحى. راجع: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص222.

3- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الثالث، ص1065.

وان مشكلة الجيش الثالث ستحل، وان ذلك التنفيذ سيبدأ قبل نهاية السنة. وأشارت المصادر ان ذلك الوعد هو الذي دفع السادات إلى الاشتراك بمؤتمر السلام على الرغم من المقاطعة السورية[1]. وقد التقى العرب والإسرائيليون في جنيف قبل اعياد الميلاد في العام 1973، كي يتفاوضوا وجها لوجه على مستوى سياسي عال للمرة الأولى منذ ربع قرن، وتكمن أهمية المؤتمر بالحفاظ على وقف اطلاق النار، وليكون رمزًا للتوجهات نحو صنع السلام، وبخاصة لخلق اطار لفصل القوات الذي الزمنا انفسنا به[2]، وكان فك الاشتباك بالنسبة للسادات يُعدّ الخطوة الأولى[3]، إذ يمكن القول: بانّ دبلوماسية كيسنجر المكوكية بعد حرب العام 1973، والتي ساعد عليها وهيأ لها ذلك الانجذاب الشديد الذي اظهره السادات تجاه الدور الأمريكي الذي تصور ان له ثقلاً هائلاً على صنع الاحداث بالمنطقة في ظل تحييد الاتحاد السوفييتي، وتجميد حركته باسلوب نسف الجسور التي كانت تربط في السابق بينه وبين دول المواجهة الرئيسة، تلك الدبلوماسية التي طبقها كيسنجر بدهاء سعت إلى تحقيق أربعة اهداف رئيسة هي بالترتيب:

1- ضمان استمرار تدفق النفط من دول الشرق الأوسط إلى الغرب بأسعار معتدلة.
2- توثيق عرى التعاون مع دول الأوبك الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص: السعودية وإيران والإمارات، وذلك لتشجيعها على القيام بدور اكبر في اشاعة الاستقرار في المنطقة.
3- العمل على تقليص مصادر قوة ونفوذ الاتحاد السوفييتي بالشرق الأوسط، وهو ما كان يعني بمفهوم الإستراتيجية الأمريكية استبعاد السوفييت تمامًا من عملية السلام المصرية - الإسرائيلية.

1- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الثالث، ص227.

2- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الرابع، مصدر سبق ذكره، ص1238.

3- المصدر نفسه، ص1240.

4- خلق الأرضية التي تساعد على توفير أقوى الضمانات لأمن إسرائيل[1][2].

ويذكر كيسنجر في مذكراته أنّ (دبلوماسية المكوك) أضحت هي العبارة الدالة على مفاوضاتي في الشرق الأوسط - كما لو كان السفر بين العواصم قد تم اختراعه لذلك الغرض الخاص - والحق كان سيسكو (مساعد وزير الخارجية) هو الذي صاغ المصطلح عندما رأينا انفسنا نطير ذهابًا وإيابًا بين اسوان والقدس خلال الاسبوع الثاني من كانون الثاني العام 1974[3]، وللحقيقة التاريخية، فإنّ دبلوماسية كيسنجر المكوكية قد حققت ذروة انتصاراتها بمبادرة السادات في تشرين الثاني من العام 1977، ثم بعقد اتفاقات (كامب ديفيد)، ثم بالتوقيع على معاهدات الصلح المصرية - الإسرائيلية التي كانت تعني بداية تغييرا جذريًا بعيد المدى في خريطة الصراع العربي - الإسرائيلي، وفتح الباب على مصراعيه قُبالة التدخل الأمريكي النشط عن طريق ما تم تسميته بالشراكة الأمريكية الكاملة في عملية صنع السلام الدائم بالمنطقة. وقد اقترن ذلك بالترويج الواسع النطاق للمقولة التي اطلقها السادات، وزعم فيها: ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمتلك وحدها أكثر

1- د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص305.

2- يذكر موشي دايان في كتابه (قصة حياة) إنّ كيسنجر قال له: ((إنّنا قبلنا إيقاف اطلاق النيران حتى لاتسقط النظم المعتدلة، وتحل محلها النظم المتطرفة، وحتى لايتدخل السوفييت لمنع انهيار حلفائها))، ويضيف دايان إنّه من هذه اللحظة ادرك العرب إنّ أمريكا هي القادرة على فرض حل سياسي للأزمة. يُنظر: امين هويدي، كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص314؛ ويقول ديان في كتابه: ((قلت قُبالة مجلس الوزراء ان كيسنجر له فضل لا بمساعيه المكثفة والفعالة في التوسط بين العرب وإسرائيل، بل بنظرته الواقعة أيضًا...)). يُنظر: موشي ديان، قصة حياة، (بلا)، ترجمة رئاسة المخابرات العامة (العراقية)، ص584؛ ويقول ديان في كتابهِ أيضًا: ((أنا شديد التأثر بكيسنجر بحكمته ومعرفته الواسعة، وطاقته المدهشة على العمل، وقدرته على وضع الأشياء وفقًا لاهميتها النسبية، ولاشك إنّ فتح فصل جديد من العلاقات الأمريكية الصينية يستحق اعجابًا كبيرًا... تكمن ميزة كيسنجر الشخصية الفذة في أنه لايستخدم مزاياه فحسب، بل الثقل الكامل للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أسلوب في العمل لم يستخدمه الكثيرون ممن سبقوه في هذا المنصب)). راجع: المصدر نفسه، ص567؛ للمزيد من التفاصيل، راجع: المصدر نفسه، ص542، 567 - 568، 580.

3- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الرابع، مصدر سبق ذكره، ص1327.

من تسعة وتسعين بالمائة من أوراق حل النزاع، وبمعنى آخر، فإنّ فاعلية الدور السوفييتي هبطت طبقًا لذلك الزعم إلى نقطة الصفر تقريبًا[1].

والحق. فقد أتاحت سياسة (الخطوة خطوة)[2] التي دشّنها كيسنجر بين إسرائيل ومصر وفقًا لكميل منصور في كتابهِ **أكثر من تحالف** إبقاء العرب في موقع التوسّل لأطول مدة ممكنة، قُبالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك مفتاح التسوية، وأجبرت العرب على دفع أغلى ثمنٍ ممكن لواشنطن مقابل استعادة مساحات صغيرة من الأراضي، وسمحت لإسرائيل باستعادة عافيتها تدريجيًا، نتيجة صدمة الحرب، وأتاحت لها تقديرًا دقيقًا للنتائج المحتملة لكلّ خطوةٍ من خطوات كيسنجر لتستطيع القيام بردٍّ افضل على الخطوة المقبلة[3][4].

1– د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص305 – 306.

2– استغل كيسنجر مركزه بوصفه وزير خارجية لأغنى دولة في العالم، بأن قدم وعودًا عريضة خاصة بالمساعدات الأمريكية الاقتصادية والفنية لكل من مصر وإسرائيل في مفاوضات الخطوة خطوة، والتي ستتوفر للجانبين في حالة تحقيق سلام حقيقي في المنطقة. ولقد فعل الشيء نفسه في مفاوضات فيتنام. إن استعداد كيسنجر لبذل الوعود صار موضوع نكتة شاعت في إسرائيل: إذ يذهب كيسنجر لمقابلة رجل فقير قائلًا: (إنني أبغي زواج ابنك). فيجيبه الرجل الفقير: « إنني لاأتدخل في حياة ابني »، فيرد عليه كيسنجر قائلًا: « لكن الفتاة هي ابنة اللورد روث تشيلد »، (حسن، في هذه الحالة)، ثم يذهب كيسنجر إلى اللورد روث تشيلد قائلًا: (لدّي زوج لابنتك): « لكن إبنتي صغيرة جدًا على الزواج »: « لكن ذلك الشاب الصغير نائب رئيس البنك الدولي »: « حسن، في هذه الحالة »، وأخيرًا يذهب كيسنجر لمقابلة رئيس البنك الدولي قائلًا له: « لكنني لدّي شاب أود أن أزكيه لديك؛ ليشغل منصب نائب الرئيس »: « لكنني لدّي بالفعل نواب رؤساء أكثر من حاجتي »: « لكن هذا الشاب هو صهر اللورد روث تشيلد ». (حسن، في تلك الحالة). يُنظر: استيفن أمبروز: مصدر سبق ذكره، ص349.

3– Cameill Mansour, Beyond Alliance, (New York: Columbia Miversity Press, 1994)، P. 116.

نقلًا عن: مروان بشارة: (اهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي)، مجلة سياسات عربية، العدد (1)، آذار/2013، الدوحة/قطر، ص50.

4– تطرق هنري كيسنجر في مذكراته عن دوره في فك الاشتباك على الجبهة السورية، راجع: سنوات العصف، المجلد الخامس، مصدر سبق ذكره، ص1588 – 1597، 1616 – 1623، 1743 – 1749، 1828 – 1838.

المبحث الثالث
الجانب الفكري لكيسنجر عن طريق أهم مؤلفاته[1]

المطلب الأول
كيسنجر كخبير سياسة

سبق وان ذكرنا[2] إنّ هنري كيسنجر يُعدّ خبير سياسة بالمعنى الضيق على وفق تصنيفنا لنتاجاته الفكرية قبل تقليده منصب مستشار الامن القومي للرئيس نيكسون، وقبل تعيينه كمستشار للرئيس كيندي. وقد أصبح خبير سياسة بالمعنى الموسع بعد تعيينه كمستشار للرئيس جون كيندي. ففي اطروحته للدكتوراه في العام 1954، عالم اعيد بناؤه – كاستليري وميترنيخ، واعادة بناء السلام (1812 – 1822)[3]، إذ تستند نظريته إلى التاريخ، وتحديدًا لتاريخ الدبلوماسية الأوربية. وقد وضع كيسنجر انموذجين لدراسة العلاقات الدولية: الأول، هو النظام أو الانموذج المستقر، والآخر، هو النظام أو الانموذج الثوري، ويعتقد كيسنجر ان الاستقرار لاينتج عن رغبة في السلام، بل من شرعية مقبولة بشكل عام، والشرعية تعني لديه: « اتفاق دولي بخصوص طبيعة الإجراءات المستخدمة، وبخصوص الأهداف والسبل الجائزة أو المسموح بها في السياسة الخارجية »، وأنّها تعني – أي الشرعية – قبول جميع الدول العظمى للنظام الدولي[4]. وفي تتبعه (أي هنري كيسنجر) لدبلوماسية

1– تم التطرق إلى تلك المؤلفات في المباحث السابقة، وحسب مواضيعها.

2– يُنظر ص32.

3– Aworld Restored: Castereagh, Meternich and the Restoration of Peace 1812 – 1822.
وتم ترجمته للعربية من د. علي مقلد بعنوان: درب السلام الصعب.

4– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، شركة كاظمة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص82.

القوى الأوربية ما بين العامي (1812 – 1822)، توصَّل إلى أن العودة من النظام الدولي الثوري إلى النظام المستقر يعتمد على عدة عوامل، منها: رغبة مؤيدي الشرعية من أطراف النظام للتفاوض مع القوى الثورية، وفي الوقت نفسه إبداء الاستعدادات لاستخدام القوة العسكرية، وقدرة انصار الشرعية على تجنب انفجار حرب شاملة، لأن مثل تلك الحرب تهدد النظام الدولي الذي تسعى قوى الوضع القائم أو الراهن للحفاظ عليه، وقدرة الوحدات القومية – الدول – على استخدام وسائل محددة لتحقيق اهداف محددة، ولا يجب ان تجبر دولة على تقديم استسلام غير مشروط، ثم لا يجب أن تحذف الدول التي تهزم في حرب محدودة من النظام الـدولي[1]، ويرى كيسنجر في مترنيخ إنّه يتحلى بالحكمة والواقعية في منهجه السياسي ايمانًا منه بتقييد القوة ومنع انتشارها كشرط لاستقرارها، لأن ذلك سيعرضها للضياع، كما أن منطق الحرب هو: القوة المجردة من القيود، وان منطق السلام هو الوفاق الذي لايتحقق إلاّ في اطار من القيود والحدود[2].

وقد كان اهتمام كيسنجر بالشخصية التاريخية ميترنيخ؛ لكون الأخير قد اهتم بالمسائل والمعضلات التي أُضطرَّ للتعامل معها، واختار الحقبة النابليونية لاعتقاده بانّها تشبه المرحلة التي كان يعيشها، في حين أن الكتاب من الناحية الفنية يُشير في عنوانه الفرعي بخصوص دراسة ميترنيخ وكاستليري، إلاّ أنه يشير إلى الحرب، وصنع السلام، وحفظ السلام. تلك هي المواضيع التي اهتم بها كيسنجر على وجه التحديد، وكانا أيضًا (أي ميترنيخ وكاستليري) السبب في تشجيعه على دراسة العلاقات الدينامية بين السياسة الخارجية وبنية السياسة الداخلية (المحلية) من جهة، ودور الايديولوجية بالعلاقات الدولية في اثناء الحقبة الثورية من جهة أخرى[3].

1– المصدر نفسه، ص83.

2– Mishel Joseph Smith, Realist Thought from weber to Kissinger, Louisians, Louisiana University Press, 1982, P. 256.

3– Stephen R. Graubard, Kissinger Portrait of a mind, New York, w.w. norton and Com→

إذ يرى كيسنجر في أطروحته: ان السلم هو ضرورة حيوية، واننا نعي ذلك، هذا هو مايجب ان يحرك صانعي ذلك العالم الجديد[1]. فعندما يتم الاتفاق على بعض المبادئ التي لاتقبل التسوية أو المهادنة حتى ولو تعلق السلم بعدها بالمفاوضة، فإنّ استقرارًا مبنيًا على توازن القوى يصبح عندها ممكنًا على الأقل، وينتج ذلك الاستقرار، من ثَمَّ وبوجه عام، لاعن سعي نحو السلام، بل عن شرعية معترف بها من الجميع، والشرعية بالمعنى المقصود لاتعني (العدالة)، بل هي مجرد اتفاق دولي يتناول تعريف وظيفة الاتفاقات، كما يتناول أيضًا قواعد اللعبة الدبلوماسية، سواء كان ما تعلق منها بالوسائل أم بالغايات، وذلك يقتضي ان يقبل مجموع الدول الكبرى بالبنيات الدولية القائمة، ويجب أن لاتصل أية دولة على الأقل إلى حالة من عدم الرضا الشبيهة بحالة ألمانيا عقب معاهدة فرساي، فتترجم رضاها بسياسة خارجية ثورية، والنظام المعترف له بالشرعية، وإن لم تنجه الشرعية من كل الحروب، إلاّ أنّها تحد من ثقل وطأته عليه، فإذا اندلعت الحرب، فإنّها تقام باسم المؤسسات القائمة، والسلم الذي يعقبها يُرَحَّبُ به على أنه ترجمة فضلى للموافقة العامة على تلك (الشرعية)، وان الدبلوماسية في مفهومها الكلاسيكي تقوم على تقريب وجهات النظر المختلفة، وذلك عن طريق المفاوضات، وهي لايمكن ان تمارس بحسب ذلك التعريف، إلا في اطار نظام دولي مُعتَرَفٍ بشرعيته (Legitimacy)[2]. ولم ينجح نابليون في ايجاد البديل لمبدأ (الشرعية) الذي نجح في تحطيمه، فأوروبا وإن بدت كوحدة سياسية واحدة من شواطيء النيمن (Niemen) حتى خليج بسكاي (Bay of Biscay)، فإنّ تماسكها لم يكن قائمًا على الولاء والإخلاص، بل على ممارسة القوة، وان الانجازات

→ pany. lnc, 1974, P. 14.

1- هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ترجمة: د. علي مقلد، ط2، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص50.

2- المصدر نفسه، ص50.

المادية للثورة الفرنسية لم تكن أبدًا متشابهة مع ركائزها المعنوية[1]، ويوضح كيسنجر في أطروحته أسباب اختياره العام 1812، كنقطة انطلاق لتلك المحاولة التي تدل على أن أوروبا لايمكن ان تبنى بالقوة، وينتهي عند العام 1822، وهو التاريخ الذي ارتدى فيه النظام الجديد الذي انبثق من الحروب الثورية الشكل الذي دام طيلة عشرين سنة، وأفضل دلالة يمكن أن تُقدم على صفة (الشرعية) في ذلك النظام هو بالذات (الاستقرار) الذي رافقه. فقد إنضمت إليه كل الدول الكبرى، حتى إذا نشب خلاف بعد ذلك التاريخ بذلت المساعي لحله في إطار البنيات القائمة، بدلاً من اللجوء إلى الانقلابات[2]، إذ يؤكد (هنري كيسنجر) على أنّ الفضل في قدرة أوروبا الخروج من الفوضى، والعودة إلى التوازن يعود إلى رجلين عظيمين، هما: (كاستليري) وزير الشئون الخارجية الانكليزي صانع المفاوضات، و(مترنيخ) زميله النمساوي الذي طبع تلك المفاوضات بطابع الشرعية، وذلك لايعني ابدًا: إنّ النظام الدولي هو ثمرة استبصار فردي، وإن أي رجل دولة يجب أن يحاول التوفيق بين ما يراه عادلاً، وما يظنه ممكن التحقيق[3]، إذ يقدم كيسنجر في أطروحته القاعدة الذهبية التي التزم بها ميترنيخ في حياته السياسية: «ان العزلة يجب أن لاتولد فينا الخوف مادمنا لانضيع الهدف النهائي، وان الانتصار في المجال الدبلوماسي لايقوم على العلاقات الشكلية، بل على حرية العمل» وحرية العمل تعني ملكية الخيار في المبادهات بشكل يتيسر لأي خصم، وتأمين حماية أفضل من الحماية التي يؤمنها أي حلف[4]، ويؤكد كيسنجر على أن قرارات ميترنيخ لم تكن قرارات قائمة على مجرد فكرة معقدة تحركها، على الرغم من أنه يتفانى في سبيل تلك المهارة، بل اختيار

1- هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ص23.

2- المصدر نفسه، ص24.

3- المصدر نفسه، ص24.

4- المصدر نفسه، ص331.

عاقل للأسلحة التي يجب استعمالها. فكلما كانت المناورات معقدة ازداد حتمية تحول الصراع من مجال الحماس الوافي نحو مجال الدبلوماسية السرية[1]، وان ميترنيخ قد اتقن تعاليم الدبلوماسية السرية المحببة في القرن الثامن عشر[2].

ويخلص كيسنجر في اطروحته إلى أن قيمة أي رجل دولة تتعلق بقدرته على تقدير العلاقة الصحيحة بين القوى، ثم على تشغيل تلك التقديرات في سبيل الغايات التي رسمها لنفسه[3]، وان السلام الشامل بمعناه المتداول أمر مستحيل، فأقصى ما يمكن التوصل إليه هو: الاستقرار العالمي. وقد اعتمد كيسنجر في النتيجة التي توصل إليها على العودة إلى تاريخ أوربا في العشر سنوات ما بين العامي (1812 – 1822)، ومقارنته بما يحدث في العصر الحالي. وقد ارجع عدم الاستقرار في كلتا الحالتين إلى تحرك القوى الثورية: فرنسا النابليونية في القرن التاسع عشر، والصين الشعبية والاتحاد السوفييتي في القرن العشرين، والخطورة الناتجة من ثورية تلك الدول لاترجع ابدًا إلى نتائجها الداخلية، وإنّما ترجع إلى عدم احترامها لاطار الاستقرار الدولي، ولا لأنظمة الدول الأخرى[4].

ويمكن اجمال تأثُر كيسنجر بأستاذه ميترنيخ في أمرين، هما:

- تحقيق التوازن بين الكبار على أساس تبادل المصالح بينهما، مما يلزم الصغار حدودهم، فيسود الاستقرار اطول مدة ممكنة.
- الحفاظ على الاستقرار لاطول مدة ممكنة، لأن كل تغيير شر، ولايمكن للاستقرار ان يتحقق إلاّ بالحيلولة دون أن تتعرض دولة ما لاغراء استخدام

1– هنري كيسنجر، درب السلام الصعب، ص98 – 99.

2– المصدر نفسه، ص388.

3– المصدر نفسه، ص391.

4– امين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص157.

القوة في فرض سياستها، وذلك لايتأتى إلاّ بإقامة توازن الجميع بالمحافظة على بقائه؛ لأنه مبني على تبادل المصالح[1].

وبعد اطروحته للدكتوراه وفي العام نفسه من طباعتها في العام 1957، أصدر كيسنجر كتابه المهم: (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية)[2]، وعدّت صحيفة الواشنطن بوست الكتاب بانه أفضل كتاب لعام 1957[3]، إذ يرى كيسنجر في كتابه إنّه عندما تقلص الفارق في القوة بين الدولتين العظمتين، بسبب تفوق الاتحاد السوفييتي في تطوير صناعة بعض التقنيات العسكرية، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في متناول الذراع السوفييتي[4]. وهنا القى كيسنجر باللائمة على السياسة الأمريكية التي اضاعت الفرصة إبان امتلاكها للتفوق النووي قبل الاتحاد السوفييتي، بسبب افتقارها إلى النية الصادقة والعزيمة لاستخدام السلاح النووي خشية تداعياته التدميرية، الامر الذي فسح المجال قُبالة الإستراتيجية السوفييتية للحاق بركب القوة النووية الأمريكية[5]، وبعد أن تحدث هنري كيسنجر عن الردع النووي الذي وصفه بالآتي: « إن الرادع الذي يخاف اصحابه من استعماله لايعود رادعًا ». فبدأ يفكر في استراتيجية جديدة لاستخدام القوة في العصر الحديث تواجه التناقض الذي خلفته القوى النووية، وذلك التناقض يتمثل بحقيقتين: الأولى، إذا استعملنا السلاح النووي، فهو الدمار الشامل، والآخر، إذا لم نستعمل السلاح النووي، فهو الاستسلام التام. إذن لا بد أن يكون هناك طريق آخر بين هاتين الحقيقتين، أي لا بد

1- امين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص53.

2- Nuclear Weapons and Foreign Policy.

3- The Washington Post, News Paper, Oct 9, 1957.

4- Henry Kissinger, Nuclear Weapons and Foreign Policy, P. 389.

5- ibid, P. 390.

نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، ص73.

أن تكون هنالك حقيقة ثالثة[1]. وهنا ينحاز كيسنجر كليًا كما يظهر في كتابه (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية) إلى استخدام الأسلحة النووية في الحروب المحدودة، إذ يقول كيسنجر: «ان الحل العملي لمواجهة ضغوط الكرملين يكمن في إتساع سياسة الردع المتدرج له (Graduate Deterrence) أو الرد المرن (Flexible Response) التي لاتستبعد اطلاقًا استخدام الأسلحة الذرية التكتيكية في حروب محدودة. فالحروب الذرية المحدودة هي الرد الحاسم ضد القوى الذرية العالمية الأخرى أو ضد أي قوى عظمى في أمكانها تحقيق تغلب التفوق البشري على التفوق التكنولوجي. ويصبح الغرض من الحرب ليس إبادة ارادة الخصم كما كان يظن أصحاب نظرية الردع الشامل ولكنه يصبح ردع هذه الارادة عن القيام بالعدوان حينما يدرك الخصم بحساباته ان كفة الخسارة سوف ترجح كفة المكاسب وان الشروط المعروضة أكثر ملائمة من الاستمرار في المقاومة وأن تحقيق الاغراض المحدودة أضمن وأجدى من تحقيق الإرادة الشاملة. وبذلك فإن الحرب الذرية المحدودة أصبحت اجراءً سياسيًا حيويًا يخرج الولايات المتحدة الأمريكية من الموقف الجامد الذي وجدت نفسها فيه ويهيء لها في الوقت نفسه سياسة عسكرية مرنة توقف الابتزاز السوفييتي القائم»[2]، وكانت تلك الحقيقة في ذلك الكتاب مثار جدل فيما يخص دراسته بامكان حرب نووية محدودة، ويحدد الغرض منها بانّها ليس ايجاد بديل عن الحرب الشاملة. ولكنه ايجاد خيارات أوسع يمكن في نطاقها تحقيق التوازن بين الاستفزاز، والرد عليه بحيث تكون القدرة الحربية والرغبة في استخدامها في اتساق اكبر من الحالة المحدودة التي تظل فيها (الحرب الشاملة) هي الرد الوحيد[3]، ويرى كيسنجر في كتابه أيضًا

1– محمد حسنين هيكل، جريدة الأنوار البيروتية، مقالة الاسبوعي (بصراحة) في 1977/1/28، ص6.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص115 – 116.

3– آلستر بوشان، جريدة الاوبزرفر البريطانية، في 1907/9/1. نقلًا عن: أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص33.

ان مما يزيد الامر تعقيدًا ان الخلافات الدولية أصبحت كوكبية، فلم يعدّ هناك إنعزال بين المناطق المختلفة. فكل تحرك دبلوماسي أو عسكري في مكان ما ينتج عنه رد فعل عالمي[1]. والجدير بالذكر، ان فكرة (الردع النووي) التي تبنتها الإدارة الأمريكية كسياسة رسمية لها في أواخر خمسينيات القرن الماضي كانت قد استخلصتها من كتاب كيسنجر ذلك (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية)، وكان ما زال وقتها أستاذًا بجامعة هارفارد.

وفي كتابه ضرورة الاختيار – آفاق السياسة الأمريكية[2] الصادر عام 1961، اعاد النظر في آرائه[3]، والتي اصدرها في كتابه (الأسلحة النووية والسياسة الخارجية)، حيث انشغل كيسنجر في أواخر الخمسينيات في البحث عن شئون الإستراتيجية النووية. لكن افكاره بخصوص الحرب المحدودة تعرضت لانتقادات شديدة من المختصين، مبررين انتقاداتهم باعتماده على الأسلحة النووية لحل معضلة سببتها الأسلحة ذاتها[4]. مما ادت به إلى اعادة النظر في آرائه السابقة، وتجلى ذلك في كتابه: (ضرورة الاختيار)، والذي تزامن نشره مع تسلم كينيدي مسئولياته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وأبدى كينيدي اعجابه الشديد بالكتاب الذي اصدره كيسنجر، وطالبه آنذاك ان ينظم إلى فريق معاونيه بالبيت الأبيض[5]، ويؤكد كيسنجر في كتابه: «إنّ افضل وضع للقوات الأمريكية هو ان يصبح سلاحها التقليدي من القوة بحيث لايمكن الرد عليه إلاّ باستخدام السلاح النووي، ولاتوجد اسباب فنية تقنية تمنع من الوصول إلى هذا الوضع الذي إن تحقق سيكسب الدبلوماسية مزيدًا من المرونة،

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص99.

2– The Necessity for Choice – Prospects of American Policy.

3– يُنظر في هذا الفصل المطلب الثاني من المبحث الأول، ص305.

4– Morton Helperin, Limited war in the Nuclear Age, New York, John wiley Inc, 1966, P. 122.

5– هشام خضر، مصدر سبق ذكره، ص54 – 55.

ويعزز الثقة في مفاوضات نزع السلاح »[1]، وثمة مسألة أخرى ركز فيها كيسنجر بطروحاته بخصوص المفاوضات، وهي: طريقة التفاوض التي عدّها عاملاً حاسمًا لانجاحها، إذ يتوهم خطأً من يعتقد أن مجرد عقد اللقاء التفاوضي على مختلف مستوياته هو خطوة مهمة إلى الامام، إذ لا بد من الاعداد الجيد لأي لقاء متوقع، ووضع رؤية مسبقة لما سيتمخض عنه، وبسبب ذلك الاعتقاد يرى كيسنجر إنّ معظم مؤتمرات القمة بين الزعماء السوفييت والإدارات الأمريكية المتوالية تعطي قيمة حوارية تفوق بكثير النتائج المتحققة منها[2]، وبحث في الوسيلة المؤثرة لخلق الاستقرار وفرضه، وهي ربط التخطيط الاستراتيجي بالعمل السياسي، مؤكدًا على أنّ تحقيق السلام من دون تحديد صورة وشكل السلام المنشود لايتحقق إلاّ مع الأخذ بنظر الاعتبار ان مدتي السلام والحرب مدتان متصلتان لامنفصلتان سواء أكان ذلك في إدارتهما أم في نتائجهما، ولايمكن تحقيق السلام إلا بمساندة القوة الداعمة للدبلوماسية فهما وسيلتان متكاملتان[3]، إذ يرى كيسنجر إنّ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن القومي تفتقر إلى نظرية استراتيجية، وسياسة عسكرية متسقة، ومواقفها تتحدد تحت ضغط الأوضاع، وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة، وبدون احساس موحد بالهدف. أما في مجال الدبلوماسية، فإنّه بدلاً من بحث ودراسة الأهداف التي تتجه نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم بخصوص ما إذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التساهل، أو أن تجنح نحو الجمود أم المرونة، أيْ أنه لم يتم حتى الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة[4]، والمرونة دائما تُعدّ

1– Henry Kissinger, The Necessity for Choice, New York, Harper and Row, 1961, P. 76.
نقلًا عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص88.

2– Ibid, P. 99. نقلاً عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص98.

3– Ibid, P. 126. نقلاً عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص102.

4– هنري كيسنجر، ضرورة الاختيار، في كتاب: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد: د. حسين شريف، ص96.

فضيلة إذا صاحبتها العزيمة[1]، ويذهب كيسنجر إلى انه مع الاكثار في الأسلحة، وزيادة اخطار الاشتباك الذي لا بد أن يتمخض عن كارثة، فقد أصبحت المطالبة (باتصالات جديدة) لانهاء التوتر ملحة للغاية، إذ يقال إنّه ليس قُبالة أية دولة، إلاّ أن تحاول بلوغ اهدافها عن طريق المفاوضات، فالحرب الباردة يجب انهاؤها لكي تتجنب البشرية نتائج الحرب الساخنة، ويستشهد كيسنجر في كتابه بما قاله (ليستر بيرسون) الرئيس الأسبق لوزراء كندا بانّه لايمكن أن تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة الدائمة للدفاع عن مجتمعنا، فالحرب الشاملة معناها: التدمير الشامل، وعلى الرغم من ذلك، فإننّا نستعد للحرب استعداد العمالقة، ونستعد للسلم بجهود الاقزام[2]، لذا يرى كيسنجر في كتابه (ضرورة الاختيار) إنّ أهم دور يؤثر في (البنية الداخلية) للدولة، ومن ثَمَّ في سياستها الخارجية هو الدور الذي يمكن أن يقوم به المثقفون[3]، ويزداد الامر صعوبة حنيما يبدأ المثقفون في حل المشكلات داخل اللجان المتعددة التي تعمل في انفصال تام عن بعضها، ويصبح الأمر مثله كمثل لوحة يرسم الرأس فيها أحد الفنانين، في حين يرسم فنان آخر اليدين، ويقوم ثالث برسم الجسد، ولاشك ان كل فنان من أولئك سوف يتقن الجزء الذي رسمه. ولكن اللوحة كلها تُعدّ مسخًا لا معنى لها؛ لأنه على الرغم من اتقان (الاجزاء) فيها فإنّها تفتقر إلى انسجام (الكل)[4]، ويلفت كيسنجر الانتباه في كتابه (ضرورة الاختيار) إلى الوضع الاستراتيجي الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأمن: فقد أصبح ما كان يصلح في الماضي لايصلح للحاضر، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعدّ آمنة كما كانت طوال عمرها، إذ كانت تستمد أمنها من محيطين كبيرين يفصلانها

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص168.

2– هنري كيسنجر، ضرورة الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص134.

3– المصدر نفسه، ص128.

4– المصدر نفسه، ص129.

عن اليابسة في أي بقعة من بقاع العالم، ومن سخرية القدر، انّ القوة النووية التي وهبتها المناعة والامن – وقت احتكارها لتلك القوة – هي التي تسببت بعد ذلك في تهديدها، وجعلتها لأول مرة في التاريخ معرضة للهجوم، وأصبح أمنها المطلق حدثا من أحداث التاريخ[1]. وباختصار شديد، فإنّ الانجازات التي تمت في الاتحاد السوفييتي اجبرته على التراجع عن افكاره السابقة، وأوصلته إلى ضرورة الاختيار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بين (الاستسلام) الناجم عن عدم القدرة على استخدام الأسلحة النووية، و (الفناء) في حالة استخدامها، وجعلته يفكر في حلول وسط عن طريق تقييد الحروب النووية الشاملة لتصبح حروبًا نووية محدودة[2].

وفي نيسان من العام 1965، نشر كتابه: «الشراكة المضطربة – إعادة تقييم حلف الأطلسي »[3] وجه عن طريقه لوما على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا، كونها تجاهلت النمو والتقدم الذي شهدته أوروبا منذ مشروع (مارشال) الشهير بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد بات معه أمر الوصاية عليها صعبًا للغاية، ومطالبًا الولايات المتحدة الأمريكية تجنب فرض حلول أمريكية لمشكلات أوروبا، ومحذرًا من ممارسة دور (الأب الروحي) على دول العالم؛ لأن ذلك سيلقي عليها اعباء تفوق قدرتها[4]. وقد عبرّ كيسنجر عن ذلك في حديثه قُبالة عضو مجلس الشيوخ الأمريكي السيناتور فرانك كراتش بالقول: «آن الأوان ان نقلع عن أداء دور الله في الأرض، لأن ذلك ابعد من طاقتنا النفسية »[5]، إذ يرى كيسنجر إنّ العلاقة مع حلف شمال الاطلسي يتطلب الأمر بانّ الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى إعادة وصف علاقة

1– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص86.

2– المصدر نفسه، ص96.

3– The Troubled Partnership: A Reappraisal of the Atlantic alliance.

4– Henry Kissinger, Troubled Partnership, A Reappraisal of the Atlantic, West Porl, abc – Clio, 1965, P. 237. نقلاً عن: سلام فاضل حسون المسعودي، مصدر سبق ذكره، ص57.

5– Ibid, P. 229. نقلاً عن: سلام فاضل حسون المسعودي، المصدر نفسه، ص58.

التحالف، وتحديد مفاهيم (الوحدة) و(الجماعة) و(المصالح التي لاتنفصل) فعلى الرغم من امكانيات التقارب، إلاّ أنّه مما لاشك فيه ان التاريخ الغربي مليء بالمآسي، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة، أي أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها[1]، وفي 4 تموز من العام 1962، اعلن الرئيس الأمريكي كيندي تصريحه عن: «الاستقلال بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا المتحدة». وقد جاء فيه ان أوروبا المتحدة سياسيًا واقتصاديًا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة الأمريكية على قدم المساواة، وان تسهم مع الولايات المتحدة الأمريكية في المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم[2]، وأكد الموضوع نفسه مستشار كيندي للأمن القومي (ماك جورج بوندي) بالقول: «ان هؤلاء الناس ابناء عمومتنا، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين»، وهنا يقول كيسنجر: للأسف لم تمنع الثقافة الأوربية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية[3]؛ لأن الدولة تركيب انساني وعاطفي وروحي، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر إلى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التي تعيش كل دولة فيها على انفراد تختلف فيما بينها ثقافيًا واقتصاديًا وروحيًا وتاريخيًا، وتختلف في آمالها وآلامها[4]، ويشجع كيسنجر في كتابه الحوار بين واشنطن وأوروبا على أن يكون حوارًا بين شريكين على قدم المساواة، وقال في ذلك أيضًا: «فأوروبا قد كبرت بما فيه الكفاية، ولم تعد تطيق التعالي الذي يهب عليها من واشنطن، ولا الوصاية التي تريد فرضها عليها، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ألاّ تفرض الحلول للمشاكل الأوربية، لأننا إذا اعتبرنا انفسنا الوكلاء الوحيدين

1- هنري كيسنجر، الشراكة المضطربة - اعادة تقييم حلف الاطلسي، في كتاب: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص155.

2- المصدر نفسه، ص158.

3- المصدر نفسه، ص158.

4- المصدر نفسه، ص62.

للسياسة في كل مكان أو الشرطي الوحيد في العالم، فإنّ تحقيق ذلك سوف يستنزف مواردنا، ويصبح خارج قدرتنا في يوم من الأيام))[1].

وفي العام نفسه، أي العام 1965، كتب هنري كيسنجر الفصل (12)، والمعنون بـ: ((العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة))[2] ضمن كتاب (الحرب في النظرية والتطبيق)[3] فذكر فيه: لعل المشكلة الأساسية الآن في حلف شمال الأطلسي هي ان ضغوط التكنولوجيا الجديدة تتناقض تناقضًا مطلقًا، وتتعارض تعارضًا كليا مع المفاهيم الأوربية التقليدية القديمة عن السيادة الناجزة والإرادة المستقلة والحرية التامة للدولة. لقد القت تلك المشكلة بالقفاز في وجه أوربا الغربية وتحدتها تاريخيًا حقيقيًا، وتركها في مواجهة أحد الخيارين: فأما ان تتوصل دولها إلى نظام سياسي أوسع وأكبر وأشمل يضمها ويجمعها ويشدها إلى بعضها البعض بروابط أساسية قوية متينة من التعاون والتكامل والتنسيق، واما ان يشهد المعسكر الغربي الحليف تصدعًا متزايدًا وانهيارًا تدريجيًا[4]. وقد وضح كيسنجر: بان كل دولة متقدمة ترى في سياق قيامها بوضع وتخطيط استراتيجيتها إنّها تمتلك عددًا من البدائل والخيارات التكنولوجية والفنية أكثر بكثير مما تحتاجه أو تتطلبه أو حتى تستطيع عمليًا ان تستخدمه بالفعل، فيمكنها مثلاً ان تجهز صواريخها بروءس حربية صغيرة أو كبيرة، وأن تميل إلى التأكيد على القوة النووية أو القوة التقليدية، وهكذا دواليك وقس على ذلك المنوال. ولكن خيارها الحاسم وقرارها النهائي يعتمد على العقيدة الإستراتيجية التي تعتنقها أكثر من الاعتماد على التكنولوجيا

1- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص37.

2- American Strategic Doctrine And diplomacy.

3- The Theory And Practice of war.

4- هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة: حازم طالب مشتاق، منشورات دار واسط، 1987، ص85.

المتطورة التي تمتلكها[1]، ويستطرد كيسنجر قائلًا: إلّا أن العقيدة الإستراتيجية لايجوز ان تتحول أو تنقلب إلى وصفة سحرية جاهزة أو نظرية فكرية مجردة أو صيغة متعصبة ومتحجرة ومغلقة، ويتلخص دورها في: تشخيص الاخطار المحتملة والمتوقعة، وتحديد أساليب مواجهتها وطرق مقاومتها، واختيار الأهداف الممكنة القابلة للتنفيذ، والوسائل المناسبة الكفيلة بتحقيقها[2]، ويتسائل كيسنجر: ما الذي سيحدث لو أن العقيدة الإستراتيجية كانت قد غابت غيابًا تامًا، أو لو أن الدولة لم تمتلك اية عقيدة استراتيجية على الإطلاق؟ وإذا افترضنا جدلاً وتصورنا عقلاً ان ذلك الوضع كان واقعًا، فما الذي سينجم عنه ويترتب عليه؟[3]، ويجيب كيسنجر عن تساؤله بالآتي: ستنقلب حينذاك كل حادثة عابرة وظاهرة طارئة إلى حالة فريدة مستقلة ومشكلة خاصة متميزة، وستعيش الدولة على الكفاف إذا جاز التعبير أو من اليد إلى الفم، كما يقول المثل الشعبي الدارج، ومن يوم إلى يوم تتقاذفها وتتناهبها وتتجاذبها الأمواج المتلاطمة والرياح العاتية والرمال المتحركة والتقلبات الحادة، أو بعبارة أخرى: سيتعذر على الدولة أن تمتلك استعدادًا مسبقًا أو تصورًا شاملاً أو تخطيطًا مستقبليًا طويل الأجل بعيد المدى. وفي ضوء ما تقدم ستنصرف الجهود التي تبذلها الدولة إلى معرفة الحالة الراهنة التي تواجهها وتعيشها أكثر من انصرافها إلى معرفة الحالة الواجبة أو المطلوبة التي تتوخاها وتستهدفها[4].

إذ يؤكد كيسنجر على انه لايمكن للعقيدة الإستراتيجية أن تكون مفيدة وناجحة ومؤثرة إلا إذا امتلكت عددًا من الشروط والخصائص والمواصفات، فأولاً ينبغي أن تكون قادرة على كسب واحراز وتحقيق الاجماع الوطني الداخلي عن رؤية وبينة

1- هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ص45.

2- المصدر نفسه، ص45.

3- المصدر نفسه، ص50.

4- المصدر نفسه، ص50.

وقناعة، وبالأخص في أوساط الطبقات المثقفة والشرائح المتخصصة والدوائر العلمية، وبأخص الأخص في القيادات السياسية، وثانيًا ينبغي أن تكون واضحة ومفهومة للخصوم والاعداء إلى الحد الذي يلبي ويحقق حاجات وضرورات الردع الفعال، وثالثًا ينبغي أن تكون هنالك موافقة من الحلفاء والاصدقاء، ورابعًا ينبغي ان تتقدم بالتصورات المدروسة والمواقف الايجابية، وأن تقترح الحلول المناسبة للمشكلات والمصاعب التي تواجهها وتعاينها المناطق غير المنضوية إلى إحدى الكتلتين العالميتين المتصارعتين، تصديًا للفوضى العارمة الضاربة اطنابها في العلاقات الدولية[1].

المطلب الثاني

كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع

إنّ كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الموسع، يعني كيسنجر كمستشار للأمن القومي ووزيرًا للخارجية في عهد الرئيسين، ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، بمعنى: إنّه رجل دولة يُسهم بعملية صنع القرار السياسي وتحديد الاختيار، أي ممارسته المهنة السياسية عمليًا باطار المسئولية الحكومية الرفيعة المستوى. وقد كتب هنري كيسنجر عن تجربته كرجل دولة، وذلك عن طريق مذكراته الشخصية، وعن طريق الوثائق الرسمية، وما كتبه الآخرون عنه.

ففي العام 1979، أصدر كتابه: (White House Years)[2]، وقال كيسنجر عنه: كتابي هذا عرض للسياسة الخارجية طوال الولاية الأولى الرئاسية لـ (ريتشارد نيكسون)، أي منذ استدعائي لوظيفة مستشار الأمن القومي حتى نهاية مباحثات

1– هنري كيسنجر، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ص52.

2– هنالك ترجمتان باللغة العربية للكتاب، الترجمة الأولى: مذكرات في البيت الابيض مابين العامي (1968 – 1973)، ترجمة خليل فريجات في أربعة أجزاء، والترجمة الأخرى: مذكرات، ترجمة: عاطف احمد عمران في مجلدين.

فيتنام، والتي تصادف بصورة تقريبية تولية نيكسون الثانية في كانون الثاني من العام 1973[1]، وفي العام 1982، أصدر كتابه: سنوات العصف (Years of Upheava)، وهو يغطي الحقبة التي تمتد من كانون الثاني من العام 1973 إلى كانون الثاني من العام 1977، والـذي كان في معظمها وزيـرًا للخارجية، وفي العام 1999، أصدر كتابه: سنوات التجديد (Years of Renewal)، وهو المجلد المستخلص لمذكراته.

وعقب تعيين هنري كيسنجر مستشارًا للأمن القومي في العام 1969، طبع كتابه: (السياسة الخارجية الأمريكية)، وكان الكتاب يحتوي عدة مقالات عن هيكل السياسة الخارجية الأمريكية، وفي العام 1973، وبعد تعيينه وزيرًا للخارجية رأى الناشرون اضافة سبعة تصريحات له عن السياسة الخارجية، فكانت النسخة الموسعة[2][3]. ففي ذلك الكتاب يرى هنري كيسنجر: إنّ السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة (الداخلية) (Foreign Policy begins where domestic Policy ends)[4]، ولا صح ذلك المفهوم إلّا في حقب الاستقرار، حيث يكون لدى الدول في تلك الحقب مفهوم وادراك مشترك (لقواعد اللعبة)[5]. وفيما يخص طبيعة القادة (The Nature of Leadership)، ومهما يكن من أمر درجة (الموضوعية) التي تسود العلاقات الدولة، فإنّ القرارات تتخذ فيها من افراد واعين ومدركين تمامًا للتعدد الظاهر لمجالات الاختبار، وهو ادراك ينبع من التجارب التي مروا بها

1- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض (1968 – 1973)، ترجمة: خليل فريجات، ط4، ج1، ص5.

2- أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص172.

3- The American Foreign Policy, Expanded Edition.

4- Henry A. Kissinger, American Foreign Policy, Third edition, w.w. Norton and Company. INC, New York, 1977, P. 11.

5- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص19.

خلال حقب صعودهم سلم السلطة[1]. والحق ان رجل الدولة يجب أن يشعر بحرية تمكنه من مواجهة المستقبل دون أن يرى نفسه مضطرًا إلى التصرف بصورة قهرية تقريبًا، وذلك لتفادي الرجوع إلى الوراء حتى ولو مؤقتًا[2]. ان السياسي لا يقوَّم بجودة افكاره فحسب، بل أهم من ذلك على السياسي أن يفرض شخصيته وذاته، وان يعرف تمامًا انه لايخلق العوامل المؤثرة أو ان في قدرته صنعها، بل كثيرًا ما يواجه بعوامل مفروضة[3]، ويؤكد كيسنجر أيضًا: على اية حال، فنحن نعيش اليوم في عصر الخبراء أو القادة الذي يحتاج إلى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة. فمن المعروف أنّ الخبير لايعمل إلا في محيط يتلائم مع الخطط ذات المدى البعيد، ونحو اهداف تتعدى اهداف نشاطه الشخصي. اما العوامل التي تُسهم في تكوين مجموعات الحكام، فهي: الخبرة التي اكتسبوها خلال ارتقائهم السلطة والبنية أو الهيكل اللذان يعملان في محيطيهما، وقيم مجتمعاتهم. ويمكن تصنيف الحكام أو القيادات السياسية التي تصدر القرار إلى ثلاثة أنماذج، هي[4]:

- **الانموذج الأول**: قادة من الانموذج النفعي – البيروقراطي Bureaucratic – Progmatic Leadership: إذ يمثل ذلك الاتجاه نُخب المجتمع الأمريكي، وهو الانموذج السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دول المعسكر الغربي، وان ذلك الأنموذج تتشابه في الدول الغربية، وهو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع اجتماعي جوهري[5].
- **الانموذج الثاني**: قادة من الانموذج الايديولوجي Ideological Type of Leadership: وهو انموذج القادة الشيوعيون، حيث مهما كان ايمان أي رئيس

1– هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، ص31.

2– المصدر نفسه، ص31.

3– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص130 – 131.

4– Henry A. Kissinger, Op. Cit، P. 29.

5– Ibid، P. 29.

شيوعي في مذهبه، فإنّ حياته التي أمضاها في التدرج الحزبي لا بد أن تكون ذات تأثير ضروري في النمط الأساس لتفكيره، وذلك الانموذج موجود في الاتحاد السوفييتي[1].

- **الانموذج الثالث**: نموذج القادة الثوريين المصلحين Charismatic – Revolutionary Type of Leadership: وهو النوع من الحكام الثوريين المصلحين اللذين لهم أثر كبير في النظام الدولي المعاصر. ففي الأمم الناشئة نرى ان بعض رجال تلك الدول يعتقدون إنّ النظم الواقعية – البيروقراطية السائدة في الغرب لاتناسبهم، لأن المستقبل الذي يرغبون في ارساء قواعده يهمهم أكثر من ذلك التدبير الذي يحكم تفكير الواقعيين، وانّ الايديولوجية كذلك لاترضيهم؛ لأن كل مبدأ لا بد ان يخلق الجمود الذي قد يحجب فاعلية التجارب الشخصية التي أوصلت القادة الثوريين إلى السلطة[2].

كما لحظنا أنّ الأنموذج الأول يمثل المجتمعات الغربية، فيما يتجسد الثاني بالأقطار الاشتراكية، في حين يظهر الثالث في رجل الدولة النامية، ومن ذلك المنطلق يرى كيسنجر، أن معرفة الشخصية القيادية تتطلب دراسة العوامل الآتية:

1- الخبرة التي يكتسبها القائد عن طريق جهده للوصول إلى السلطة.

2- البيئة التي نشأ بها القائد.

3- مجموعة القيم السائدة بالبيئة التي يعيش فيها القائد[3].

وفي كتابه وصف كيسنجر المفاوضات بانّها تعبير بالنقاش والنصوص عن قوى حقيقية، ولا بد من التوفيق بين مصالحها، ولايمكن ان ترضي نتائجها كل الاطراف، بل ينبغي ان تتولد القناعة لدى كل طرف بقسط من عدم الرضا، وشتان بين عدم

1- Henry A. Kissinger, Op. Cit، P. 34.

2- Ibid، P. 39.

3- زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشوراتElga ، مالطا، 1994، ص176.

الرضا والشعور بالظلم المسبب للغضب، والذي يدفع بدوره باتجاه الخروج على اتفاق التفاوض عندما تسنح الفرصة بذلك، ولذلك يجب أن يتفق المتفاوضون على صيغة توافقية مقبولة يتعاملون فيها بينهم داخل اطارها[1]، لذا يرى كيسنجر في مجتمع الدول ذات السيادة تشكل الرغبة في السلام مشكلة كبرى، (فالعدالة الكاملة) التي يرمي أحد الاطراف إلى تحقيقها تثير حفيظة الآخرين بوصفها (ظلمًا فادحًا)، ورغبة طرف من الاطراف ليحقق لنفسه (الأمن الشامل) يعدّه الآخرون (تهديدًا كاملاً) لهم، وعلى ذلك يتوقف تحقيق الاستقرار على النسبة بين الرضاء وعدم الرضاء للدول المختلفة، **أيْ أن الاستقرار يتحقق بالرضاء الناقص للأطراف المعنية**[2].

وفي مذكراته بالبيت الأبيض تحدث كيسنجر عن خبرته التعيسة حسب تعبيره كمستشار نظامي للسياسة الخارجية للرئيس كينيدي: ظهرت ثمينة للغاية؛ لأنها علمته الفرق بين النصح والسلطة، وان صفة رجل الدولة هي: الشعور بالظلال والأبعاد، ومهارة الوصول ضمن كتلة من الأحداث، بل الدخول في الأمور التي يسمح بكشف الأمور بين عدة افتراضات معقولة، تلك الصفة إذا هي التي تتوضح تمامًا في المستقبل، وان السلطة لازمة، وهي قوة تحمُّل الأحداث المتتابعة، وتحديد اتجاه لها قبل خدمته (أي كيسنجر) كمستشار لدى كينيدي، كان اعتقد كمعظم الجامعيين إنّ تطوير أي قرار كان سلوكًا ذاتيًا، إذ كان يكتفي بالدخول إلى مكتب الرئيس، واقناعه بصواب فكرته. وقد اكتشف حالاً ان ذلك الادراك خطر جدًا وغير ناضج وكثير الانتشار، والحق، فإنّ الرئيس في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، هو في نهاية المطاف صاحب السلطة في اتخاذ القرارات، وسلطته التقديرية

1– وقد استشهد كيسنجر بنجاح ذلك الاسلوب إبان مؤتمر فيينا في العام 1815، ولاضير ان يصلح للدبلوماسية في الوقت الحاضر، والنجاح الحقيقي لمؤتمر فيينا، كان التوازن الذي شمل كل الاطراف، فاصبح من مصلحة الجميع المحافظة عليه عن طريق الاتفاق المبرم بينهم. يُنظر: هنري كيسنجر، الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص105.

2– أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص153.

هي أهم من سلطة أي رئيس آخر في أي من البلدان الكبرى - بما فيها طبعًا الاتحاد السوفييتي - غير أن استخدامه للوقت كان مذهلاً بحيث انه لايترك لنفسه الوقت الكافي للتفكير المسبق. وكانت إحدى مهمات الرئيس الصعبة في إجراء الاختيار بين جميع تلك النظريات المتناقضة والمقنع كل منها في موضوعه[1]، ومن أجل أن تكون آلية صياغة القرار مريحة للرئيس لا بد من استجابتها لعدة معايير، منها: ملائمتها لشخصيته وطريقة معالجته الأمور، وتأديتها للعمل، وانّ المناقشات التي لامضمون عملي واضح لها تؤدي إلى الجمود. ولا بدّ فوق كل ذلك من أخذ الوضع النفسي الكائن بين الرئيس ومستشاريه المقّربين بعين الاعتبار بحيث يوطد أولئك ثقته، ويطرحون عليه خيارات واقعية، كما يعرضون عليه اقتراحات دون ايصال كل قضية إلى مرحلة النضج، وتأمين سلطة حقيقية للرئيس بحسب مقتضى الحال دون تشجيعه كل مرة على اتباع جنون العظمة الذي كثيرًا ما يستأثر بمن يشغلون المناصب العالية ومن جهة أخرى، لو مرّت جميع القرارات على مكتب الرئيس لحرم ذلك الأخير من الخبرة العملية ومن تجربة موظفيه الدائميين الواسعة[2]. وقد أشار كيسنجر في مذكراته إلى مقارنة الصفات المطلوبة لمستشار الأمن القومي ووزير الخارجية، إذ يرى: إنّ الصفات المطلوبة لمستشار الامن القومي لاتتلائم بسهولة مع متطلبات وزير خارجية كما يعتقد البعض، وان المستشار ليس سوى صنيعة للرئيس، وعمله مقيّد بالمحافظة على ولاية ذلك الرئيس، وهو مسئول ان يطلع الرئيس عما إذا كانت الوزارات وبقيّة المنظمات المكلفة ببعض المسئوليات تنفّذها وتطلعه على ما يطرأ من خيارات، وعلى وجه العموم وبصورة أكيدة. فإنّ المستشار القابع في زاوية من زوايا البيت الأبيض القريبة من الرئيس يجب أن يكون مستعدًا لحلّ القضايا التي يكلفه بها الرئيس. وختامًا ليس المستشار سوى رجل يسعى للحصول على الاحترام، وتنحصر

1- هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض (1968 - 1973)، الجزء الأول، ص70 - 71.

2- المصدر نفسه، ص72.

مسئوليته في تنفيذ ما يكلفه به الرئيس وقد يسمح لنفسه أحيانًا ان يرى الأمور من الأعلى. ولكن مسئوليات وزير الخارجية تختلف تمامًا، فهو مطالب يوميًا بدراسة جدول مضن من العلاقات الدولية، والتي لاتتطلب اهتمام الرئيس، ولا مجلس الأمن القومي، وعليه ان ينتظر في كل ساعة من النهار أخبار مائة وخمسين بلدًا، وتسوية سلسلة من المشكلات الجماعية من دون المجيء على ذكر علاقاته مع المنظمات الدولية، وعليه ان يهتم أيضًا بالقضايا الاقتصادية، ومراقبة التسلّح، والمعونات الخارجية، والسياسة، وسمات السفر والهجرة، ويتحتم على وزير الخارجية أيضًا حلّ مشكلات عدة، العالمية منها والتقنية. فليست السياسة الخارجية سوى اشتراك وثيق بين الرئيس ووزير خارجيته، كما كانت بين هاري ترومان ودين اشيسون، ودوايت ايزنهاور وجون فوستر دالاس، أو كما هي بيني وبين الرؤساء الذين خدمت[1].

والحق ان هنري كيسنجر كمستشار الامن القومي للرئيس نيكسون قد همش منصب وزير الخارجية. وقد ذكر كيسنجر في مذكراته: إن إحدى ابتكارات حكومة نيكسون كان تقريرًا سنويًا بخصوص السياسة الخارجية، وعليه توقيع الرئيس، وكنت قد اقترحت ذلك على نيكسون في مذكرة قبل بضعة أسابيع من استلامه الحكم، والغاية من ذلك التقرير هو وضع الخطوط العريضة لسياسة الرئيس الخارجية، ومعالجة الوضع السياسي، وهو في الوقت ذاته برنامج عمل، ويمكن أن يفيد الإدارة، وإعلام الحكومات الأجنبية بخصوص ما يتخذ من مواقف[2].

وفي كتابه سنوات العصف (Years of Upheava) يشير كيسنجر في مقدمته إلى أن مذكراته السابقة (سنوات البيت الأبيض) التي تغطي مدة ولاية نيكسون الأولى (1969 – 1973)، كانت احداثها بمثابة مدة توتر بمعنى من المعاني. أما الدبلوماسية في الولاية الثانية لنيكسون، والتي انتهت فجأة في أواخر صيف العام 1974، فقد

1– هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض (1968 – 1973)، الجزء الرابع، ص239 – 240.

2– المصدر نفسه، الجزء الأول، ص260.

كانت صعودًا واضحًا إلى النضج[1][2]: «وخلال السنوات التي يغطيها هذا المجلد تغيرت نظرتي ومداركي، ولم يكن ذلك بسبب الهيجان الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي 22 أيلول 1973، أصبحت وزيرًا للخارجية بعد أن خدمت لدى نيكسون خلال الأربع سنوات ونصف السنة الأولى في البيت الأبيض كمستشار للرئيس لشئون الامن القومي الذي يتمتع بمزية انتقاء تلك القضايا التي تبدو ذات أهمية بالغة»[3]، إذ يرى كيسنجر: «إنّ الفرق بين القادة العظام والعاديين هو المعية وفطنة شكلية اقل منه نفاذ بصيرة وشجاعة، فالرجل العظيم يفهم جوهر المشكلة، في حين لا يقبض القادة العاديين إلاّ على العلاقات والاعراض الخارجية، ويركز الرجل العظيم على علاقة الاحداث بعضها ببعض، بينما لا يرى القادة العاديون إلا سلسلة من الاحداث غير المترابطة ظاهريًا، ويمتلك الرجل العظيم رؤيا للمستقبل تمكنه من أخذ العقبات بعين الاعتبار، بينما يحول القائد العادي الفقاعات التي تعترض طريقه إلى جلاميد صخرية»[4]، ويبقى عند كيسنجر: «ان جهد رجل الدولة يصبح ممارسة

1- هنري كيسنجر، سنوات العصف، المجلد الأول، مصدر سبق ذكره، ص1.

2- سبق وان اشار كيسنجر إلى ذلك في مذكراته بالبيت الأبيض بوضوح قائلًا: ان ممارستي الدبلوماسية خلال مدة حكم نيكسون الرئاسية الثانية التي انتهت بفشل ذريع، بل قل بنكسة نحو نهاية صيف العام 1974، وان ذلك التمرّس جعلني اقترب من النضج السياسي على نحو مفاجيء وغريب، وان اضعاف الحكم في السلطة التنفيذية جعل الصعوبات تتعاظم والتجربة تزيد في وقت لم يكن العالم يفسح مجالًا لأمريكا في تدبير امورها، وكذلك أمور غيرها، إذ إنها جديرة بتحمل مسئولياتها، وذلك بصفتها زعيمة ومحامية عن الديمقراطية. وقد كانت مشكلة (واترغيت) قد أثرت كثيرًا في مسيرة دبلوماسيتنا في جميع اتجاهاتها ومناحيها تقريبًا. لقد علمتنا التجارب – إذا اضطررنا للعودة إليها عند الحاجة – إلى أي حد يجب أن يكون الرئيس قويًا إذا اريد تنفيذ سياسة خارجية، مستوحاة من تصوّرات خلاقة ومبدعة. يُنظر: (هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، ج3، مصدر سبق ذكره، ص10).

3- المصدر نفسه، ص2.

4- المصدر نفسه، المجلد الثالث، ص1072.

أكاديمية إذا لم يستطع اقناع نظرائه بأنه قادر على تنفيذ تصوره وإدراكه، وان مهمة الدبلوماسية هي استبدال الوعود للقيام بأداء مستقبلي بأفضل منها »[1].

وفي كتابه (سنوات التجديد)، وهو المجلد المستخلص لمذكراته، والذي غطى بشكل أساس مرحلة عمله مع جيرالد فورد. كتب كيسنجر عن المبالغة في نفوذه على حساب الرئيس نيكسون، إذ قال كيسنجر: « قال لي الفيلسوف السياسي الفرنسي (ريمون آرون) ذات مرة: إن المبالغة في الحديث عن نفوذي كانت من صنع المثقفين ووسائل الإعلام؛ بسبب كراهيتهم لنيكسون خلال فترة من الإنجاز الكبير، ربما اعطتني رابطة أعداء نيكسون مصداقية غير متكافئة وسيلة لحرمان الرئيس المكروه من ادعاءات تراث مستمر، وبطريقة غريبة، بعض مؤيدي نيكسون التقليديين اليمينيين عززوا رسالة الإعلام بوضع اللوم عليّ تجاه تراجع نيكسون عن مهمته الأصلية المحافظة، وفي نفس الوقت فإن بعض اتباع نيكسون، ومن أجل أن يكسبوا ثقة روءسائهم – وأحيانًا ثقة نيكسون نفسه – كانوا يصفونني بأنّني مجرد موظف مساعد أو دمية ما يشدّها اللاعب الأكبر بخيوط في يده »[2].

إذ يعدّ هنري كيسنجر كلتا الصورتين – صورة المستشار المهيمن والرئيس المهيمن – تخالف الحقيقة، ما حققته إدارة نيكسون كانت ترجع إلى حقيقة أن كلينا (كيسنجر ونيكسون) أوجد تعاونًا وثيقًا مع الآخر، قائمًا على الاحترام المتبادل، وكان أحدنا مكملاً للآخر[3].

أما فيما يخص الرئيس جيرالد فورد، فلم يكن يخشى الخلاف بين مستشاريه، ولايعترض على مجابهة افكاره، كما أنه لم يكن يفقد اعضائه، ويطرح الأسئلة المناسبة، ويتخذ قرارات واضحة في نهاية الاجتماع غالبًا، وكان يقبل النقاش – فيما كان

1– هنري كيسنجر، مذكرات في البيت الأبيض، المجلد الخامس، ص1937.

2– هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص40.

3– المصدر نفسه، ص40.

نيكسون لايحبه أبدًا – مع موظفيه. فلم يكن فورد يحب اتخاذ القرارات، وإذا ما اتخذ قرارًا لايتراجع عنه لاعتبارات سياسية داخلية على الأقل[1]. ومع نضج رئاسة فورد أصبح الجنرال برينت سكوكروفت[2] عجلة التوازن التي لايمكن الاستغناء عنه في جهاز الأمن القومي. وقد انضم سكوكروفت إلى هيئة (مجلس الأمن القومي) كنائب لكيسنجر في ت 2 من العام 1972، وفي شهر ت 2 من العام 1975، أنهى فورد الدور المزدوج لكيسنجر بتعيين سكوكروفت (مستشارًا للأمن القومي)، وكان ذلك يعني الانتقال إلى التحول الصعب. ولكن وقت سكوكروفت وتكامله قد حالا دون أي تقرير، وكان كيسنجر على ثقة تامة بأن سكوكروفت سيمثل آرائه بشكل جيد قُبالة الرئيس، وينقل آراء الرئيس بدقة إليه، وينقل آراءه الخاصة بدقة إلى كل من الرئيس وكيسنجر، أكانت تعجبهما أم لا[3].

ويذكر كيسنجر في مذكراته: انّ: « بعض اعوان فورد كانوا يحاولون احيانًا اثارته ضدي برغم انني افرض سلطتي هنا أو هناك، وان نفوذي غالب، ان الرؤساء ووزراء خارجيتهم يحتاجون إلى فلسفة أساسية مشتركة حول القضايا الأساسية، لذلك فانّ مسألة السيطرة غير واردة على الاطلاق، والخلافات غير القابلة للحل بالتحديد مستبعدة – وإلا على وزير الخارجية أن يستقيل، وفي اجابته عن سؤال حول علاقتي معه، أجاب الرئيس جيرالد فورد: لم يكن هناك أبدًا أي مأزق لم نكن نستطيع حله، إذا كنت ارى إنّه على حق، وأنا على خطأ أو العكس. لم يحدث بيننا أية قطيعة أو سوء تفاهم. طبعًا كان هناك خلافات. ولكن لم يكن ثمة أي خلاف كبير

1– هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص145.

2– عين الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان (سكوكروفت) رئيسًا لقوات المهمات الإستراتيجية وتحديثها، ثم التحقيق في الأخطاء التي جرت في قضية (إيران – الكونترا). ففي عهد الرئيس (جورج هربرت ووكر بوش) عُين مستشارًا للأمن القومي. المصدر نفسه، ص155.

3– المصدر نفسه، ص155.

لايمكن حله بتعديل هنا أو تغيير هناك، وإذا أُنتخبت رئيسًا اليوم سالح عليه أن يبقى وزيرًا للخارجية))[1].

إذ يرى كيسنجر: ((ان المجتمعات المعتدلة ورجال الدولة المعتدلين يقصرون أنفسهم على ما يمكن الحصول عليه بسهولة. أما المجتمعات العظيمة ورجال الدول العظام، فيسعون إلى ماهو ابعد من إمكاناتهم. ولكن رفض اية قيود يؤدي إلى إنهاك أو كارثة. كانت فيتنام فكرة تعلمنا تلك الحدود بشكل جيد جدًا حسب تقديري، ومن دواعي السخرية أن المعالجة التي بدأها فورد وتوجها ريغان كانت غير عادية للغاية كمحاولة لإغراق الولايات المتحدة ثانية في حماسة مشابهه لحماسة ويلسون تهدد من جديد في تورطنا في كل اضطراب في العالم باسم المهمة العالمية))[2]، وان محاولة اضعاف السياسة الخارجية[3] إلى صيغة واحدة تعاكس حقيقة العالم المعاصر. في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأوربا وأمريكا اللاتينية. وهي مناطق تزدهر فيها المؤسسات الديمقراطية، والحروب بين الدول الكبيرة لايمكن التفكير فيها. لا بد ان تسيطر مباديء ويلسون. ولكن في آسيا تنظر الدول بعضها إلى بعض نظرة خصومة استراتيجية، ومن المستحيل فهم السياسة هناك بدون فهم مباديء التوازن. وفي بلدان أخرى مثلاً، ذات الأصولية الإسلامية. تحكم مشاعر أساسية أكثر ثورية. الدرس الحاسم الذي تعلمته في خدمتي لدى الحكومة هو الحاجة إلى فهم الدوافع المختلفة التي تضر بالتوازن. فهذه اكبر مهمة أمام امتنا[4].

1– هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص160.

2– المصدر نفسه، ص949.

3– أشار كيسنجر في مذكراته إلى نقطة في أول تقرير سنوي بخصوص السياسة الخارجية قُدّم إلى الكونغرس في شهر شباط من العام 1970 مُفادها: ((نحن لسنا منخرطين في العالم؛ لأن لدينا التزامات، نحن لدينا التزامات لأننا منخرطون في العالم. مصالحنا هي التي تصوغ التزاماتنا؛ قبل أي شيء)). راجع: هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص80.

4– المصدر نفسه، ص950.

وعن التغيير والتاريخ كتب هنري كيسنجر في مذكراته: التغيير هو قانون الحياة، وهذا ما يعرفه أي طالب يدرس التاريخ. وأية محاولة لاحتوائه تحدث انفجارًا في مسيرته، وكلما كان صلبًا في اتصاله بالوضع الراهن. كانت النتيجة النهائية أكثر عنفًا. ولكن ومن دروس التاريخ أيضًا أنه كلما كان مفاجئًا، كانت الحاجات أكبر لوجود العنف. وسعيد هو المجتمع أو النظام الدولي الذي يمكن أن ينشأ ويتطور بدون عنف – على الأقل من دون عنف شديد – وبدون نمو متوقف. في مثل هذه الظروف تحل الالتزامات المتبادلة محل القوة ويتحقق التقدم بالإجماع. والولايات المتحدة – باستثناء واحد هو الحرب الأهلية – قد وجدت نفسها في مثل هذا الوضع. وكذلك الحال بالنسبة للأنظمة الدولية التي لم تشهد لفترات طويلة حربًا طويلة[1]. ومهما اختلف رجال الدولة في التاريخ، فإن لديهم إدراك للماضي ورؤية للمستقبل. ورجل الدولة المعاصر تغريه التكتيكات على الدوام. والمفارقة أن السيطرة على الحقائق يمكن أن تقود إلى خسارة فهم موضوع المسألة، والسيطرة عليها حقًا. يُخشى ان تتحول السياسة الخارجية إلى فروع للسياسات الداخلية بدلاً من التجربة المثيرة في صياغة المستقبل[2].

المطلب الثالث

كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الضيق

يُعدّ كيسنجر خبير سلطة بالمعنى الضيق على وفق تصنيفنا لكل نتاجاته الفكرية والسياسية بعد أن غادر منصب وزير الخارجية في إدارة جيرالد فورد بعد هزيمته في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

1- هنري كيسنجر، سنوات التجديد، مصدر سبق ذكره، ص950.

2- المصدر نفسه، ص952.

وقد أصدر هنري كيسنجر في العام 1994، كتابه: Diplomacy[1]، إذ ركز في كتابه على توازن القوى، ويرى بانّ الولايات المتحدة الأمريكية ظلت بمأمن فيما يخص معضلات الأمن التي طالت بآثارها الأمم الأوربية على مدى مائة وخمسين عامًا، ودخلت حربين عالمتين اشعلت فتيليهما الدول الأوربية نفسها، وفي كل مرة وساعة تخوض بها الولايات المتحدة الأمريكية غمار الحرب يكون توازن القوى قد فشل[2]. وان مفهوم (توازن القوى) يعكس من الجانب الفكري قناعات اكبر مفكري السياسة أبان عصر التنوير – فهم يرون أن الكون، بضمنه الجزء السياسي قد عمل وفقًا لمبادئ عقلانية يوازن أحدها الآخر[3]، حيث لم تسهم الولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت من تاريخها في نظام توازن القوى، فهي قد انتفعت من عملية توازن القوى قبل الحربين العالميتين دون أن يكون لها ضلع في مناوراتها، وخلال الحرب الباردة انغمست الولايات المتحدة الأمريكية في صراع ايديولوجي وسياسي واستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي، وفيه عملت القوتان العظمتان وفقًا لمباديء مختلفة تمامًا عن مبادئ نظام توازن القوى. ففي عالم ذي قطبين ليس من قول أن صراعًا ما سيقود إلى المصلحة العامه[4]. وقد سبق للرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ويلسون) أن أخبر الأوروبيين مشروعه الذي تضمن أربع عشرة نقطة، والتي تُحتم ان يقوم النظام الدولي لا على توازن القوى، بل على مبدأ حق تقرير المصير[5].

إذ يرى كيسنجر إنّ النظام العالمي الناشيء الآن ينبغي ان يضع حجر أساسه قادة دول يمثلون حضارات مختلفة وانهم يديرون بيروقراطيات تبلغ من التعقيد قد

1- تم ترجمته إلى العربية في كتابين، ترجمة مالك فاضل البديري.

2- هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص16.

3- المصدر نفسه، ص18.

4- المصدر نفسه، ص19.

5- المصدر نفسه، ص15.

يستنزف من طاقات أولئك القادة جُلها خدمة للأجهزة الإدارية لا وصولاً لهوية غاياتهم، ومع ذلك تبقى الانظمة العالمية السابقة المقامة على العديد من الدول – بدءًا من اتفاقية سلام ويستفاليا[1] وصولًا إلى عصرنا الحالي – التجربة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستقاء منها شيئًا في محاولتها فهم التحديات التي تواجه اليوم رجالات الدول. فدراسة التاريخ لاتقدم دلالة يدوية لتعاليم يمكن تطبيقها تلقائيًا، بل هي توعظ عبر المقارنة، وتلقي الضوء على العواقب المحتملة للمواقف المقارنة. بيد ان لكل جيل ان يحدد لنفسه أي الأوضاع المناظرة لسابقاتها[2].

وقد كانت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية قائمة على فرضية حتمية تخيير الاتحاد السوفييتي بين رفع يده عن عملائه العرب الراديكاليين أو قبول تقليص في نفوذه. ففي النهاية حجمت تلك الإستراتيجية النفوذ السوفييتي، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية بموضع بالغ الأهمية في دبلوماسية الشرق الأوسط. لقد اتبعت إدارة نيكسون مسارين تحقيقا لذلك الهدف: ففي حرب الشرق الأوسط فتحت قناة اتصالات يومية تقريبًا مع الكرملين تحاشيًا لاتخاذ قرارات تحت وطأة سخونة اللحظة، أو بناءً على معلومات غير دقيقة[3]، وكانت استراتيجية نيكسون القائمة على معاملة الاتحاد السوفييتي بوصفه ظاهرة جيوسياسية غير مالوفة وغير

1– الحق، ليس السلام في وثيقة سلام ويستفاليا إلا حاصل جمع ثلاث اتفاقيات متكاملة منفصلة موقعة في أوقات مختلفة ومدن متباينة. ففي سلام مونستر المبرم في كانون الثاني من العام 1648، اعترفت إسبانيا باستقلال الجمهورية الهولندية متوجة ثورة هولندية دامت ثماني سنوات كانت قد اندلعت مع حرب الثلاثين سنة، وفي تشرين الأول من العام 1648، أقدمت مجموعات منفصلة على توقيع معاهدة مونستر، ومعاهدة أوسنابروك، وبنود عاكسة (Miroring) كل منهما الأخرى، ومستوعبة بنودًا أساسية تلميحًا. راجع: هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص361 – 362.

2– المصدر نفسه، ص28.

3– هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص423.

موفقة في نظر المحافظين، فجلهم رأوا الصراع مع الشيوعية أيديولوجيا فقط، وإذا اقتنعوا بحصانة الولايات المتحدة الأمريكية ضد التحديات الجيوستراتيجية، تعاملوا مع قضايا الاحتواء بوصفها ذات أهمية هامشية، ووثيقة الصلة بالمساعدة في الصراعات التقليدية للقوى الأوربية التي عدّوها بمجموعها ضئيلة الشأن[1].

إذ يرى كيسنجر بانهيار الاتحاد السوفييتي إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعلن على الملأ وللمرة الثالثة في ذلك القرن (نهاية القرن العشرين) بنيتها بناء نظام عالمي جديد، وذلك بتطبيق قيمها الداخلية على العالم الخارجي، وللمرة الثالثة أيضًا تألق نجم الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية. ففي العام 1918، سيطر ويلسون على مؤتمر سلام باريس، والذي اتكأ فيه حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية عليه كثيرًا للأصرار على التعبير عن هواجس، وحتى يوم انجلاء غبار الحرب العالمية الثانية لاح فرانكلين روزفلت وترومان في وضع يؤهلهما لأعادة صب العالم باسره، وفق التطور الأمريكي. لقد حفز انتهاء الحرب الباردة أكثر على اعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي، إذ كبلت ويلسون العزلة في الداخل. فيما تجشم ترومان صعابًا في مجابهة التوسع الستاليني. أما وأسدل الستار على فصول الحرب الباردة، باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة. بيد ان القوة انتشرت أكثر، وتضاءلت القضايا ذات الصلة بالقوة العسكرية[2]. لقد تحدث كل من: بوش وكلينتون عن النظام العالمي الجديد، كما لو انه طوع البنان. ولكن الواقع إنّه لا يزال في طور التصور، ولن يتاح رؤية معالمه النهائية إلاّ بعد ولوج القرن المقبل لمدة غير قصيرة. فسيبزغ النظام العالمي الجديد ليجيب عن ثلاثة أسئلة، وذلك يعزى جزئيًا إلى كونه امتدادًا للماضي، وجزئيًا إلى أنه غير مسبوق، والأسئلة هي: ما اللبنات الأساسية للنظام الدولي؟ وما وسائلها

1- هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ص428.

2- المصدر نفسه، ص526.

في التفاعل؟ وما الأهداف التي تتفاعل تلك اللبنات لبلوغها[1]؟ إذ يرى كيسنجر: بان من شأن غياب التهديدات الايديولوجية أو الإستراتيجية الطاغية ان يطلق العنان للأمم بالسير في سياسات خارجية قائمة على نحو متزايد على أين مصالحها القومية، وفي خضم نظام دولي ضمت في اركانه خمس أو ربما ست قوى كبرى مع وفرة من البلدان الصغرى، فلا بد ان يضطلع نظام بطريقة شديدة الشبه لما حصل في القرون الغابرة، وتلك حصيلة تراضي وموازنة المصالح القومية المتنافسة[2].

وينبه كسينجر على حقيقة عمر الأنظمة الدولية الذي يرى فيه إنّه في حقيقة الامر آخذ في التناقص مع انطواء كل قرن، فذاك نظام سلام ويستفاليا الذي دام (150) سنة، فيما استمر نظام مؤتمر فيينا مائة سنة، حتى جاء نظام الحرب الباردة الذي لم يعمر غير أربعين سنة، (ولاتُعدّ تسوية فرساي نظامًا تدعمه القوى الكبرى، ومن ثَمَّ فهي ليست غير شيء نافٍ قليلاً عن كونه هدنة بين حربين كونيتين)، فلم يحصل قط ان تغيرت عناصر النظام الدولي، وقدرتها على التفاعل، بتلك السرعة المذهلة، وعلى ذلك النطاق الكوني بتلك الشدة[3].

وفي العام 2001، صدر لكيسنجر كتاب بعنوان: هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين[4]. وكتب فيه عن مواضيع مختلفة ومتنوعة، ومن أهمها عن النظام الويستفالي في نشأته، والأزمة المنهجية التي تواجه ذلك النظام اليوم، إذ يرى كيسنجر: «عكست معاهدة ويستفاليا العزم العام على وضع حد للمجازر مرة واحدة وإلى الأبد. كان غرضها الأساس (بعبارات حديثة) وضع حد للمزج بين السياسة المحلية والخارجية أو (بلغة ذلك العصر)

1- هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، مصدر سبق ذكره، ص527.

2- المصدر نفسه، ص527.

3- المصدر نفسه، ص527.

4- Does America Need a Foreign Policy.

بين الإيمان والدبلوماسية. أكد الموقعون على المبدأ الذي يقتضي بأن الحكام يحددون ديانة اتباعهم. وليس لأي دولة أخرى الحق في التدخل في هذه العملية. وبالتالي وُلد مفهوم عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأُخرى، وتطوّر من أجل هدف معاكس تمامًا لسبب اهماله اليوم. لقد كان بمثابة شعار حقوق الإنسان لتلك الحقبة: وكان استعادة السلم والهدوء هدفه لاتشريع الاضطهاد المحلي. ولأن الانقسام بين الكاثوليك والبروتستانت كان القضية الأكثر اشتعالاً في ذلك الوقت، سعت معاهدة ويستفاليا إلى منع حكام من ديانة معينة من تحريض السكان من نفس الديانة التابعين لأمير من ديانة أخرى. مع انتفاء الدين كعذر يستخدم في الصراعات المحلية، كانت التوقعات أن يعود الهدوء المحلي أيضًا ومعه حكومة أكثر اعتدالاً »[1]. أما اليوم، فإنّ النظام الويستفالي يواجه أزمة منهجية، وتخضع مبادئه للتحدّي على الرغم من عدم التوصّل إلى بديل متّفَق عليه بعد. لقد جرى التخلّي عن سياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى لمصلحة مفهوم التدخل الإنساني العالمي أو الولاية القضائية العالمية، ليس من الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وانما من الكثير من الدول الأوربية الغربية أيضًا. وقد ساندها أيضًا عدد كبير من الدول الأخرى في القمة الألفية للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك في أيلول من العام 2000، ففي تسعينيات القرن العشرين شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في أربع عمليات عسكرية إنسانية – في الصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفا؛ وتزعمت دول أخرى عمليتين، في تيمور الشرقية (بقيادة استراليا)، وسيراليون (بقيادة المملكة المتحدة)، وحظيت كل تلك التدخّلات بموافقة الأمم المتحدة باستثناء التدخل في كوسوفا[2]. لجعل التدخل الإنساني في قمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فيتعين تحقيق شروط

1– هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص240.

2– المصدر نفسه، ص11 – 12.

أربعة، هي: يتعين أن يكون المبدأ قابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي، وأن يؤدي إلى افعال يقبلها الرأي العام الأمريكي، وأن يلقى استحسانًا لدى المجتمع الدولي، وأن يكون ذا صلة ما بالسياق التاريخي، وكل تلك الشروط تتعلق بما اصطلح على تسميته الآن بـ (استراتيجية الخروج) التي تحدد ما إذا كان المرء يُصلح مشكلة مؤقتة أم يغرق في مستنقع دائم[1]. وفي مقالة مثيرة للإهتمام في مجلة (Foreign Affairs) يذكر جوزيف ني جونيور أربعة مبادئ أساسية للتدخل الإنساني، وهي: عدالة القضية في أعين الآخرين، وتناسب الوسائل مع الأهداف، واحتمالات نجاح كبيرة، ومتى كان ممكنًا تعزيز القضية الإنسانية بمصالح قومية قوية أخرى[2].

وقد ذكر كيسنجر في كتابه ثلاث افكار رئيسة وضعها ويلسون ارتكزت عليها بعد ذلك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ففي المقام الأول، الانسجام هو النظام الطبيعي للشئون الدولية، والمشكلات التي زعزعته تاريخيًا ليست مشرّفة ولا مهمة، وينبغي كما شرح لاحقًا جورج كينان الويلسونية ان تحتل المنزلة الثانية خلف الرغبة في عالم منظّم لايعكّره العنف الدولي، وثانيًا إحداث التغيير بالقوة غير مقبول، وانّ كل التحولات يتعين ان تحصل وفقًا لإجراءات تستند إلى القانون أو إلى شيء قانوني مشابه، وبما أن الله منح الناس حق تقرير مصيرهم بانفسهم، فمن الواجب أن تستند الدولة إلى الديمقراطية وحق تقرير مصيرها، وأخيرًا كل أمة بنيت على مثل تلك المبادئ لن تختار الحرب أبدًا كما يرى ويلسون، وانّ الدول التي تفشل في الوفاء بتلك المعايير سوف تُقحم العالم في نزاع عاجلاً أم آجلاً، ومن ثَمَّ فإن جعل العالم آمنًا للديمقراطية كان نتيجة للتعقّل وليس مجرد مطلب أخلاقي، وبما أن الديمقراطيات في تلك النظرية لن تتقاتل أبدًا، فستتمتع بالتركيز في القضايا

1– هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص261.

2– المصدر نفسه، ص278.

التي تعزز مستوى الحياة الإنسانية، فالديمقراطيات في نظر ويلسون لاتمتلك مصالح شرعية غير تقدم القيم العالمية[1].

وكتب كيسنجر بخصوص الموقف الذي ينبغي تجاه روسيا الاتحادية فذكر: إنّ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تحتاجان إلى تحديد أولويتين في سياستهم تجاه روسيا الاتحادية، فالأولى هي الإظهار لروسيا الاتحادية أن صوتها مسموع ومحترم في النظام الدولي الجديد، مع الحرص الشديد على إعطاء روسيا الاتحادية حسًا بالمشاركة في القرارات الدولية، خصوصًا تلك التي تؤثر في أمنها، وفي الوقت ذاته يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها التشديد على أن اهتمامهم بتوازن القوى لم ينتهِ بانتهاء الحرب الباردة، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية القيام بأكثر من مجرد الاحتجاج على دعم روسيا الاتحادية للبرنامج النووي الإيراني، وعلى انتقاداتها المستمرة للسياسات الأمريكية في الخليج، خصوصًا في موضوع العراق، وتوقها لدعم المجموعات التي تهدف إلى ازاحة ما يصرّ القادة الروس على وصفه الهيمنة الأمريكية، وينبغي ان تحترم الولايات المتحدة الأمريكية المصالح الامنية المشروعة لروسيا. لكن ذلك يفترض أن يكون التعريف الروسي (للمشروعية) متوافقًا مع استقلال جيران روسيا الاتحادية، وانها تأخذ على محمل الجد القلق الأمريكي من انتشار التكنولوجيا النووية[2].

أما فيما يخص القيادة ودورها في إدارة السياسة الخارجية، فقد ذكر كيسنجر بمؤلفه: ففي حين أن الثورة التكنولوجية توفر أدوات رائعة لتنظيم المعلومات، فإنّ إدارة السياسة الخارجية تتطلب قبل كل شيء قدرة بديهية على الاحساس بالمستقبل، ومن ثَمَّ التعامل معه. فالقيادة هي فن ملء الفجوة بين الخبرة والرؤيا، ولذلك السبب

1– هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص248.

2– المصدر نفسه، ص71.

يرى معظم رجال الدولة الكبار لايتميزون بمعرفتهم التفصيلية (على الرغم من أن قدرًا أدنى لاغنى عنه) بمقدار فهمهم الغريزي للتيارات التاريخية، وبالقدرة على التمييز بين الانطباعات التي لاتحصى، وتمس شعور أولئك الذين يرجّح أن يسهموا في صنع المستقبل، وذلك ما جعل (الواقعي) بسمارك يلخص نظرته إلى القيادة بالعبارات الآتية: أفضل ما يمكن لرجل دولة ان يفعله هو التفكر في معجزات الله، واستخلاص العبر منها، والمُضي قدمًا على ضوئها[1].

وقد تطرق كيسنجر في كتابه إلى ما أسماه بالنظام الدولي لآسيا، والذي يُعدّ عنده بانّه أكثر شبهًا بالنظام الدولي لأوروبا في القرن التاسع عشر منه بنظام حلف شمال الأطلسي في القرن الحادي والعشرين[2]. بالمقارنة مع أوروبا القرن التاسع عشر، إذ ليس هنالك توازن متجانس في آسيا، فاتساع المنطقة والاختلافات في الثقافة والتاريخ أديا إلى نشوء توازنين استراتيجيين في آسيا الشمالية الشرقية، تتفاعل فيه الصين الشعبية واليابان وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية فيما بينها مع الانفجار المحتمل في شبه الجزيرة الكورية؛ وفي آسيا الجنوبية الشرقية، حيث الصين والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا هي الدول الرئيسة التي يتعين التوفيق فيما بين مصالحها ومصالح فيتنام وتايلاند واستراليا والفلبين[3]، إذ يرى كيسنجر: إنّه لم تعدّ الدول الأوربية تنظر بعضها إلى بعض على أنها تهديدات استراتيجية. وقد جوبهت التهديدات من خارج أوروبا بتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل لم تعترف دول آسيا بخطر مشترك؛ لأن لها وجهات نظر مختلفة بخصوص ما يهدد أمنها. فبعضها يتملكه خوف تاريخي من روسيا،

1- هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص291.

2- المصدر نفسه، ص106.

3- المصدر نفسه، ص109 – 110.

والبعض الآخر قلق من الصين، ولا يزال بعضها يخشى انبعاث اليابان من جديد، وبعض الدول في جنوب شرقي القارة تعدّ فيتنام الخطر الرئيس، كما أن كلاً من: الهند والباكستان يتملكهما الخوف من الطرف الآخر[1]. ان التحدي الجيوسياسي لكل دولة آسيوية رئيسة بما فيها الصين الشعبية، ليس في كيفية الحاق الهزيمة بدول الجوار بقدر ما هو يكمن في كيفية منع تلك الدول من الاتحاد ضدها، فكابوس اليابان هو توطّد العملاق الصيني، إذ تستند هواجس الصين الشعبية من المخططات اليابانية والروسية إلى قرن من التجارب، وما دام كانت الحدود بين الصين الشعبية والهند سببًا للنزاعات لاكثر من نصف قرن، وقبل ذلك كانت مصدرًا للمنافسة بين الصين الإمبريالية والحكام البريطانيين في الهند[2].

وفي كتابه: (النظام العالمي) تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ[3]، والصادر بالانكليزية في العام 2014، والذي تم ترجمته إلى العربية في العام 2015، إذ يطرح (هنري كيسنجر) في الصفحات الأخيرة منه: انه إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ان تضطلع بدور مسئول في تطوير نظام عالمي يخص القرن الحادي والعشرين، فإن عليها أن تكون مستعدة للأجابة عن عدد من الأسئلة التي تخصها، وذلك على وفق الآتي:

- ما الذي نسعى لمنعه بصرف النظر عن كيفية حصوله، وأحاديّاً إذا دعت الضرورة؟ ويتولى الجواب تحديد الحدود الدنيا من شروط بقاء المجتمع واستمراره.
- ما الذي نسعى لتحقيقه، وإن لم نكن مدعومين **بأي** جهد تعددي؟ تلك الأهداف تلقي الضوء على الحدود الدنيا من أغراض الإستراتيجية الوطنية – القومية.

1– هنري كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص109.

2– المصدر نفسه، ص113.

3– World Order, 2014.

- ما الذي لانسعى لتحقيقه أو منعه، **إلا** إذا كنا مدعومين من حليف؟ ذلك يرسم الحدود الخارجية لتطلعات البلد الإستراتيجية بوصفها جزءًا من نظام عالمي.
- ما الذي لايجوز لنا أن ننخرط فيه حتى لو طُلب منا ذلك بإلحاح من مجموعة متعددة الأطراف أو تحالف معين؟ ذلك يحدد الشرط الشارط لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي.
- وقبل كل شيء، ما طبيعة القيم التي نسعى لترويجها؟، وأيّ التطبيقات تعتمد جزئيًا على الأوضاع؟

الأسئلة نفسها تنطبق، من حيث المبدأ على مجتمعات أخرى[1].

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية متأرجحة بين الدفاع عن النظام الويستفالي وشجب مقدمتيه المتمثلتين بتوازن القوة وعدم التدخل في الشئون الداخلية بوصفهما منافيتين للأخلاق من ناحية، أو باليتين (Outmoded) من ناحية أخرى، وكلتيهما معًا احيانًا. وقد تواصل أمريكا تأكيد تلك الأهمية الكونية الشاملة لقيمها في بناء نظام عالمي مسالم، وتحتفظ بحق دعمها عالميًا[2]، وقد كان الرئيس الأسبق (وودرو ويلسون) حريص على شجب توازن القوة الذي لم يكن حلفائه الجُدد قد دخلوا الحرب أساسًا إلا للحفاظ عليه، وكان يرفض الأساليب الدبلوماسية المعتمدة مدانة بوصفها (دبلوماسية سرية)، ويعدُّها سببًا رئيسًا مساهمًا في الصراع. وبدلاً منها، فقد قام بسلسلة من الخطابات الرؤيوية، تطرح مفهوم جديد للسلم الدولي قائم على خليط جملة فرضيات أمريكية تقليدية، ونوع من الأصرار الجديد على دفعها نحو تطبيق نهائي وعالمي. فببضع تنويعات ضئيلة كان ذلك هو البرنامج الأمريكي للنظام العالمي منذ ذلك الوقت، مثل كثير من قادة الولايات المتحدة الأمريكية قبله، إذ دأب ويلسون على تأكيد أن مشيئة ربانية ما قد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية أمة من نوعية مختلفة.

1- هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص361 – 362.

2- المصدر نفسه، ص17.

ففي العام 1916، خاطب ويلسون طلبة من الخريجين في وست بوينت قائلاً: يبدو انّه كما لو أن قارة من تدبير الحرب تُركت من دون استخدام بانتظار شعب عشق التحرر وحقوق البشر أكثر من أي شيء آخر، ليأتي ويشيِّد صرح كومنولث بعيد عن الأنانية (Set up an unselfish Commonwelth)[1]، وكان من شأن انتشار الديمقراطية برأي ويلسون أن يكون نتيجة آلية لتطبيق مبدأ (تقرير المصير). فمنذ مؤتمر فيينا كانت الحروب قد انتهت بنوع من التوافق على استعادة توازن القوة عبر تعديلات حدودية. أما مفهوم ويلسون للنظام العالمي فقد دعا بدلاً من ذلك إلى (تقرير المصير)، ومنح دولة لكل أمة موحدة عرقيًا أو لغويا. وقد شدد ويلسون على أن الشعوب قادرة على التعبير عن ارادتها الكامنة المحبذة للتناغم الدولي عبر الحكم الذاتي فقط، وما أن تكون قد حققت الاستقلال والوحدة القومية – الوطنية (National Unity) حتى لاتعود، كما جادل ويلسون الدوافع ذاتها التي يحفزها على اتباع سياسات عدوانية أو أنانية، فرجال الدولة الملتزمون بمبدأ (تقرير المصير) لن: «يجرأوا على محاولة التورط في مثل تلك المعاهدات القائمة على الأنانية والمساومة التي تم الانخراط فيها في مؤتمر فيينا»، حيث كان الممثلون النخبويون للقوى العظمى قد اعادوا رسم الحدود الدولية في السر، مرجحين كفة التعادل على كفة التطلعات الشعبية[2]. وقد تنشأ التحالفات من نوع من وعي مصلحة مشتركة مهددة تم التعرف إليها سلفًا. أما الأمن الجماعي فيعلن معارضته لاي سلوك عدواني في أي مكان ضمن نطاق صلاحيات جملة الدول المشاركة، وتلك الشاملة في عصبة الأمم المقترحة، وجميع الدول المعترف بها، وعند حصول أي انتهاك سيتعين على نظام الأمن الجماعي ذلك أن يستقطر هدفه المشترك بعد حصول الأمر، من حشد متنوع من المصالح القومية – الوطنية[3].

1– Henry Kissinger, World Order, Penguin Press, New York, 2014, P. 257.

2– هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص255.

3– المصدر نفسه، ص258.

ويرى هنري كيسنجر إنّ (تيودور روزفلت) كان قد صاغ فكرة عن نظام عالمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية هي الوصية على التعادل العالمي. أما نيكسون فذهب إلى ماهو ابعد من ذلك، إذ جادل ان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون جزءًا لايتجزأ من توازن طليق، أبدي التقلب لابوصفه عامل توازن (بيضة القبان)، بل عنصرًا مكوِّنًا[1]. فما من رئيس منذ تيودور روزفلت كان قد تناول النظام الدولي بوصفه مفهومًا عالميًا على ذلك النحو المنهجي والمفهومي أو النظري – الفكري، متحدثًا مع محرري مجلة **تايم** في العام 1971، إذ قام نيكسون يصوغ مفهوم كذلك حسب رؤيته، وثمة خمسة مراكز رئيسة للقوة السياسية والاقتصادية كانت ستعمل من منطلق التزام غير رسمي كل منها بالسعي لتحقيق مصالحه بتحفظ، ومن شأن محصلة تطلعاتها وإحباطاتها المتشابكة أن تكون معادلة أو تعادلاً، إذ: **يجب أن نتذكر المرة الوحيدة في تاريخ العالم التي توفرت فيها لنا مدة سلم مديدة هي عندما كان توازن القوة موجودًا، وعندما تصبح أمة واحدة اقوى على نحو غير محدود نسبة إلى منافستها المحتملة يطفو خطر الحرب على السطح. واعتقد إننا سنتوفر على عالم أكثر أمنًا، وعالم افضل إذا امتلكنا ولايات متحدة، أوروبا، اتحاد سوفيتي، صين، ويابان قوية ومعافاة، تتولى كل منها موازنة الأخرى، وتمتنع عن تشجيع هذه على تلك في توازن متعادل**[2]. فآجًلا إن لم يكن عاجًلا كما يرى كيسنجر لا بد لأي نظام دولي من التصدي لتأثير توجهين متحديين لتماسكه؛ إما نوع من إعادة تحديد مشروعيته أو قدر ذو شأن من التحول الطاريء على توازن القوة، إذ يحصل التوجه الأول عندما تتعرض القيم الكامنة في عمق الترتيبات الدولية للتغيير جذريًا – يتخلى عنها أولئك المكلفون بصونها أو مقلوبة جراء فرض ثوري لمفهوم مشروعية بديل. أما التوجه الآخر لأزمة النظام الدولي يحصل في ابداؤه العجز عن استيعاب تغيير رئيس ففي

1– هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص297.

2– المصدر نفسه، ص296.

علاقات القوة. ففي بعض الحالات ينهار؛ لأن واحدًا من أطرافه المكوِّنة يكف عن اضطلاع بدوره أو يتوقف عن الوجود – كما حصل مع الأممية الشيوعية قبيل نهاية القرن العشرين عندما تفكك الاتحاد السوفييتي أو أن قوة صاعدة قد ترفض الدور المخصص لها في نظام لم تصممه: وقد تبرهن القوى الراسخة على أنّها عاجزة عن تعديل صيغة النظام بما يمكنه من استيعابها[1].

ومع تنامي درجات اختلال التوازن تلك، فقد باتت كما يرى كيسنجر بنية نظام القرن الحادي والعشرين العالمي مكشوفة بوصفها مفتقرة إلى أربعة ابعاد مهمة، هي:

أولًا: ثمة طبيعة الدولة بالذات – الوحدة الرسمية الأساسية للحياة الدولية – التي تعرضت لحشد من الضغوط: مهاجمة ومفككة عن تصميم، متآكلة إهمالاً في مناطق معينة أحيانًا، مسحوقة تحت وطأة الاندفاعة المجردة للأحداث في الغالب، وانّ أجزاء من الشرق الأوسط تفككت إلى مكوِّنات طائفية وإثنية متصارعة فيما بينها؛ وثمة ميليشيات دينية وقوى اثنية داعمة لها تنتهك الحدود والسيادات كما تشاء. فالتحدي في آسيا هو نقيض نظيره في أوربا، ومباديء تـوازن القوة الويستفالية سائدة دونـما ارتباط بأي مفهوم متفق عليه من مفاهيم المشروعية[2].

ثانيًا: جملة المنظمات العالمية السياسية من جهة، ونظيراتها الاقتصادية من جهة أخرى، متفاوتة وعلى خلاف فيما بينها. فالنظام الاقتصادي الدولي بات عالميًا، في حين أن بنية العالم السياسية ما زالت مستندة إلى أساس الدولة القومية (الدولة – الأمة). وان الزخم الاقتصادي العالمي منصب على العمل لإزالة العقبات المعرقلة لتدفق السلع والرساميل. أما النظام السياسي الدولي فما زال قائمًا إلى حد كبير على افكار متناقضة بخصوص النظام العالمي، والتوفيق بين

1- هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص356.

2- المصدر نفسه، ص357.

مفاهيم المصلحة القومية – الوطنية، وذلك من حيث الجوهر، إذ تقوم العولمة الاقتصادية على إهمال الحدود الوطنية – القومية. أما السياسة الدولية فتبقى مصرّة على تأكيد أهمية التخوم والحدود حتى وهي ساعية للتوفيق بين الأهداف الوطنية – القومية المتضاربة أو المتنافرة[1].

ثالثًا: يتمثل البُعد الثالث بغياب آلية فعالة توظفها القوى الكبرى للتشاور، وربما للتعاون بخصوص القضايا الأخطر والأهم. فقد يبدو ذلك انتقادًا غريبًا في ضوء وفرة المنابر التعددية الموجودة أكثر بما لايقاس من أي وقت مضى في التاريخ، وعمليًا تحرص بعض المنابر على الدوران مع أفلاك البرامج الزمنية للقادة لصعوبة جمع الرؤساء في أي مكان محدد على نحو منتظم. فرؤساء الدول المشاركة يركزون انسجاما مع طبيعة مواقعهم في الصدى الشعبي العام لتحركاتهم في الاجتماع؛ ويبقون عرضة لإغراء تأكيد المضاعفات التكتيكية أو جانب العلاقات العامة[2].

وأخيرًا: على الدوام ظلت القيادة الأمريكية ضرورية يتعذر الاستغناء عنها حتى حين كانت تمارس بتردد وازدواجية، وظلت تلك القيادة دائبة على التماس نوع من التوازن بين الاستقرار والدفاع عن مبادئ كونية شاملة غير قابلة بالوقت كله للتوافق مع مباديء عدم التدخل السيادي أو تجربة الأمم الأخرى التاريخية. فالتماس ذلك التوازن بين فرادة التجربة الأمريكية والثقة المثالوية بكونيتها الشاملة، وبين قطبي الثقة والاستيطان، لانهائي بالفطرة. أما ما لايجيزه فهو الانسحاب أو الانكفاء[3].

ويرى المؤلف: ان هنري كيسنجر كخبير سلطة بالمعنى الضيق يرى في مفهومه للنظام العالمي الجديد بانّه عالم في ازمة نتيجة تعدد أزماته ذات البُعد الإقليمي والدولي،

1– هنري كيسنجر، النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص358.

2– المصدر نفسه، ص359.

3– المصدر نفسه، ص360.

كالحرب الأهلية في ليبيا وسورية، وظهور داعش وامتداده، وازمة الديمقراطية في أفغانستان، وعدم استقرارها، وعودة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية للتوتر القائم بينهما نتيجة مواقفهم المتباينة تجاه تلك الأزمات.

ويبقى رجل الدولة كما يرى كيسنجر يستطيع دومًا ان يتخلص من مأزقه بصنع أمثل الافتراضات عن المستقبل، ويتجسد أحد اختباراته في قدرته على درء الطوارئ غير المألوفة وغير المرئية[1].

والجدير بالذكر إنّ الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) ذكر في مذكراته انه قضى ساعات ممتعة في مناقشة العلاقات الخارجية مع كيسنجر بتاريخ 8 آذار من العام 1977، أي بعد أقل من شهر من مغادرته منصب وزير الخارجية، وكان من بين الحاضرين بريجنسكي. وقد علق كارتر على تلك المناقشة بالآتي: كان هنري كيسنجر منفتحًا، وكانت توصياته بنّاءة فيما يخص الصين الشعبية، وقبرص، وأفريقيا الجنوبية، والمحادثات المتعلقة (بسالت). وقد رأى ان الاقتراحات التي وضعناها معًا للحدّ من الأسلحة الإستراتيجية لديها فرصة كبيرة ليقبلها السوفييت إذا كانوا صادقين، ويريدون التقدم في مجال نزع السلاح. وقد كانت طريقة جيدة لنا جميعًا للتشارك وتبادل الأفكار، وأعتقد أيضًا انها ستمنع أو تخفف من فرصة كيسنجر في الانتقاد العلني للشئون الخارجية في المستقبل. وما دام أعجبت بكيسنجر، وقدرت الموقف البنّاء الذي اتخذه في المرحلة الانتقالية عندما أعطى نصيحة صريحة لي ولفانس[2]، وكان لدي دائما احترام وتقدير كبيران لتحليل كيسنجر الثاقب للشئون الدولية[3]، وذلك الرأي لم يمنع كارتر بعد الحملة الشخصية العنيفة التي قام بها

1– هنري كيسنجر، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، مصدر سبق ذكره، ص548.

2– جيمي كارتر، مذكّرات البيت الأبيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص58 – 59.

3– المصدر نفسه، ص494.

كيسنجر لإدخال شاه إيران إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بتاريخ 24 تشرين الثاني من العام 1979، قال كارتر: «اخبرت وزير الخارجية فانس، أن يستدعيه (أي كيسنجر) ويبلغه بشعورنا حيال الدور الذي يؤديه. وقد اخبرته ألاّ يثق به وألاّ يقول أي شيء يمكن لكيسنجر أن يحرّف معناه، وأن يحرص على وجود شاهد أثناء إجراء الحديث»[1]. ومن الطريف يذكر كارتر في مذكراته انه بتاريخ 29 تموز 1979 اتصلتُ بـ (كيسنجر) لسؤاله عن رأيه بمعاهدة سالت: «فأكّد لي انه سيكون مشروعًا بناءً ثم كلّمني في وقت لاحق ليقول لي انه قد يكون ضلّلني لأن معاهدة سالت لن تكون مرضية وقال انه سيحاول تعديله ليكون مفيدًا»[2].

والحق، وفي ختام هذا الفصل أقول: ان هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، ومن ثَمَّ وزير خارجيته، والذي وصف من رئيسه بانه وزير خارجية العصر يُعدّ من أعظم الشخصيات التي مارست نفوذًا غير مسبوق يقترب من أن يوصف بأنّه رئيس مشارك، ومن مفارقات عصر (نيكسون – كيسنجر) هي إنّه في الوقت الذي تميزت به تلك الإدارة بالاعمال السرية التي لا تجارى، إلاّ أن عهدهم تميز فيما بعد بانّه أكثر عهود الإدارات الأمريكية شفافية نتيجة حجم الوثائق والسجلات السرية التي تم الكشف عنها.

1- جيمي كارتر، مذكّرات البيت الأبيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، ص494.

2- المصدر نفسه، ص463.

الفصل الخامس

دور بريجينسكي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي

المبحث الأوّل
السيرة الذاتية والتطور الفكري لبريجينسكي

المطلب الأول
السيرة الذاتية لبريجينسكي

ولد زبيغنيو بريجينسكي في 28 آيار من العام 1928 ببولونيا، من عائلة تنتمي إلى طبقة النبلاء، وهو ابن دبلوماسي بولندي أمضى جزءًا من شبابه في فرنسا والمانيا قبل أن يتوجه إلى كندا[1].

وفي خريف العام 1945، دخل جامعة ميكجيل (McGill University) بمونتريال في كندا، وبرع بريجينسكي أكاديميًا. وبعد خمس سنوات حصل بريجينسكي من تلك الجامعة على درجة البكلوريوس والماجستير في العلوم السياسية، وكانت رسالته للماجستير بعنوان:

(القومية الروسية السوفييتية Russo – Soviet Nationalism)، والذي اكد فيها على أن الاتحاد السوفييتي لم يكن كتلة متماسكة، وإنّما ظهرت وخلال عملية طويلة بميزة إضفاء الطابع الروسي عليه[2]، ومن ثَمَّ قبوله بجامعة هارفارد في العام 1950، ليبدأ بدراسة الدكتوراه في العلوم السياسية، وحصل في العام 1953، على درجة الدكتوراه، وأصبح مواطن أمريكي في العام 1959، وبدأ بالتدريس

1– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص27؛ وكذلك راجع: نصّار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص379 – 380.

2– John Bernell white, Jr, The strategic mind of Zbigniew Brzezinski: How anative pole used Afghanistan to protect his homeland, Submitted to the graduate faculty of the Louisiana state University and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts in liberal Arts, 2012, P. 17.

بجامعة كولومبيا، ودخل ميدان السياسة في العام 1960، كمستشار للرئيس الأسبق (جون كيندي)، واستمر في سيرته المهنية، وأصبح في العام 1964، عضوًا في مجلس تخطيط السياسة، وظل بريجينسكي نشطًا في الميدان الأكاديمي، وخصوصًا في دراسته عن الاتحاد السوفييتي[1].

أسهم انتقال بريجينسكي في شبابه من فرنسا إلى ألمانيا، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عدم تمسكه بهوية واضحة، وانعكس ذلك على برودة تفكيره واهماله للأخلاقيات والايديولوجيا في السياسة الخارجية، كما أثر انتماؤه الأول إلى بولندا بتركيزهِ في فكره السياسي على أهمية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بأوروبا، كونها مفتاح نجاح الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، والسبب الرئيس لجلب الاستقرار إلى المجتمع البشري المعولم والمضطرب[2].

وقد عمل بريجينسكي حتى العام 1968، في مكتب تخطيط أو رسم السياسات الخارجية التابع لـوزارة الخارجية الأمريكية، وعندما اعلن (جيمي كارتر) ترشيحه للبيت الأبيض في العام 1974، كان بريجينسكي من منتقدي سياسات (نيكسون – كيسنجر) الخارجية، ومع أواخر العام 1975، أصبح بريجينسكي مستشارًا لكارتر للشئون الخارجية، وبعد فوز كارتر بالانتخابات الرئاسية في العام 1976، قام بتعيين بريجينسكي مستشارًا للأمن القومي[3].

إنّ بريجينسكي يماثل كيسنجر في اعتقاده بانّ الطبيعة الأساسية للسياسة هي الصراع. وفي رؤيته، ان الصراع والحقد والعنف ينبع من العدوانية المتأصلة في الإنسان (Man's Inherent Aggressiveness). وقد حافظ بريجينسكي على رؤيته نفسها

1– Erika Mclean, Beyond the Cabinet: Zbigniew Brzezinski's expansion of the national Security advisor Position, Thesis Prepared for the degree of master of arts, University of North Texas, August 2011, P. 8.

2– هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص101.

3– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص29 – 30.

بالنسبة للعلاقات الدولية، حيث يعدّ ان التنافس (Rivarly) بين الأمم هو متأصل في النظام الدولي الذي يؤدي وظائفه بدون اجماع عالمي (Global Consensus)، ووفقًا لرؤيته يمكن إنهاء ذلك التنافس عن طريق إعادة هيكلة أساسية للعلاقات الدولية التي من شأنها أن تحد من ذلك فقط[1].

واشارت كتابات بريجينسكي في خمسينيات وآوائل ستينيات القرن الماضي إلى أن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية هما مصدران رئيسان للصراع والعنف في النظام الدولي. ولكن في أواخر الستينيات، وفي وقت مبكر من السبعينيات كان تحليله للثورة التكنوترونيك (Technetronic)، وعولمة تكنولوجيا الأسلحة النووية والاقتصاد والايديولوجيا أدت إلى تحسين (Refine) معتقداته فيما تختص الطبيعة الصراعية (Conflictual Nature) للسياسة، حيث خلص إلى أن الربط بين الصراعات المزمنة كالقومية والدينية والايديولوجية مع تسارع وتيرة التغير التي احدثتها ثورة التكنوترونيك تؤدي إلى زيادة تهديد التجزئة العالمية (Threat of global Fragmentation)، وامكانية الفوضى العالمية[2].

لقد كانت بدايات بريجينسكي في الكتابات العلمية والاكاديمية عن الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1970، حيث أكد في كتاباته على المنافسة بين الأمم، وعدّها صفة ملازمة للنظام العالمي الذي يعمل بدون مفهوم عالمي عام، وهي نتيجة قرون من صياغة نظرة الإنسان للأمم المنافسة التي تصر كل منها على تفوقها الفردي وقيمها الخاصة، إذ يرى بإنّه ليس من المحتمل أن تنتهي مثل تلك المنافسة

1- Gerry Argyris Andrianopoulos, Kissinger and Brzezinski: Th NSC and the Struggle for Control of US National Security Policy, Palgrave Macmillan, New York, 1991, P. 39.

2- Ibid, P. 40.

قبل عملية إعادة بناء جوهرية لطبيعة العلاقات بين الأمم، ومن ثَمَّ لطابع السيادة القومية ذاتها[1].

وقد كان بريجينسكي أستاذًا في السياسة الخارجية الأمريكية في كلية الدراسات المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز (John Hopkins)، وفي اثناء وجوده كمستشار للأمن القومي للرئيس كارتر للمدة من العام (1977 وحتى العام 1981)، قد اسهم في توقيع اتفاقية (سالت 2) المتضمنة الحد من الأسلحة الإستراتيجية، كما أنه ادى دورًا كبيرًا في تحسين العلاقات الأمريكية – الصينية. وبعد انتهاء مدة عمله كمستشار للأمن القومي عاد بريجينسكي إلى الحياة الأكاديمية ليمارس مهنة التدريس في جامعته الأصلية (جون هوبكنز)، والعمل كباحث واستشاري في مجلس العلاقات الخارجية (CFR)، وليصبح عضوًا في العديد من مجالس إدارات الجمعيات والمراكز البحثية[2].

ويُعد بريجينسكي أحد الخبراء الأمريكيين البارزين، إذ بنى سمعته الأكاديمية كخبير في شئون الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، وعُد كتابه الذي كتبه بالتعاون مع صموئيل هنتنجيون (Political Power: USA/USSR) أحد المراجع الأساسية في فهم السياسة السوفييتية والتعامل معها[3].

وفي مقدمته لمجموعة من مقالات بريجينسكي نُشرت بكتاب في باريس كتب (جان بيار كوت) عن بريجينسكي، وعن آرائه في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فأكد على أن هدف بريجينسكي لا يزال هو الحفاظ على الموقع المتميز للغرب الرأسمالي الصناعي في العالم، والحفاظ على موقع الولايات المتحدة الأمريكية المتميز ضمن ذلك العالم الصناعي المتقدم. وقد ركز (جان بيار كوت)

1– زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ط2، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص268.

2– د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص144.

3– د. السيد أمين شلبي، باراك أوباما من الامل إلى الواقع متابعات في السياسة الدولية 2008 – 2010، عالم الكتاب، القاهرة، 2012، ص22.

في أهمية (المفاهيم) لدى بريجينسكي، واكد على أنها لايمكن ان تخفي براغماتيته مع ذلك، وأشار إلى أن بريجينسكي يسعى إلى بناء منظومة دولية تعددية تقوم على ثلاث فرضيات، هي:

1- توازن بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان والاتحاد السوفييتي والصين الشعبية مع تشجيع أوروبا واليابان للتعبير عن ذاتهما ومأسسة علاقات التوازن ذلك.
2- تحسين العلاقة بين الشمال والجنوب بحيث لا تصبح الولايات المتحدة الأمريكية مصدرًا لحراسة النظم الديكتاتورية المفسدة.
3- تحقيق التعادل في نطاق النزاعين العسكري والايديولوجي بين الجبارين، أي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، وفي ذلك يعلن بريجينسكي خطأ التصدي للشيوعية بمجرد العداء لها، ويشير بضرورة خوض المعركة الايديولوجية على كل الساحات بدءًا من حقوق الإنسان وصولاً إلى تصدير نمط الحياة الأمريكية[1].

إذ يُعد بريجينسكي من رجال الدولة البارزين المناصرين للمنهج الواقعي فكرًا وممارسة، بل ويوصف بـ (المهندس) في السياسات الدولية، فنرى في كتاباته الرؤية البنيوية والتخطيط البنيوي والهندسة الدقيقة والبعيدة المدى، محاولاً عبر ذلك الأسلوب وضع حلول بعيدة المدى للاختلالات في التوازن، إذ يمكن القول أنّ بريجينسكي يعتمد على السياسات البعيدة المدى، وبأنّه أكثر أملاً بالمستقبل واستقراره، وإذا كانت مرحلة (هنري كيسنجر) مرحلة خلق الانعطافة باتجاه الواقعية، فإنّ مرحلة بريجينسكي كانت مرحلة التأسيس لاستمرارية تلك الانعطافة آنذاك، إذ واكب بريجينسكي العلاقة مع الصين التي أسس لها كيسنجر، وانتقل بها إلى مستوى

1- زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص14 (من تقديم المترجم).

الاستقرار، وتوصل إلى اتفاقية الحد من التسلح مع موسكو[1]. ولكن بريجينسكي ليس كيسنجر، بل انه يكره علانية على الأقل أن يقارن بكيسنجر، فأحيانًا ينفي إنّه كان بينه وبين كيسنجر أي منافسة، ويقول: « في الحقيقة لم نكن متنافسين... لقد سرنا معًا دائمًا وسنبقى كذلك. لكننا لن نتنافس... هناك اسطورة في الصحافة تقول أننا تنافسنا على المقعد في جامعة هارفارد. ولكننا لم نكن نعمل في المجال نفسه. كنت اعمل في الشئون السوفيتية، وكان كيسنجر يعمل في الشئون العالمية وكنا متوازيين، وكان هو يسبقني بعام تقريبا »[2].

والواقع بالنسبة إلى بريجينسكي إنّه كان بعيدًا عن الإحتكام إلى القيم، فالمصلحة السياسية لن تصبح سببًا ثانويًا في اتخاذ القرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، بل هي الأولوية المطلقة على الدوام، والإختلاف بين الطرائق والمدارس يقع في المنهج لا الأهداف، وفي الوسائل لا الغايات[3].

وأشار بريجنسكي إلى انه أي تحليل للجيواستراتيجي يتضمن في حد ذاته ثلاث مجموعات من المواضيع المركزية، وهي: (1) العقيدة الاستراتيجية، والتي تتضمن إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع بأي ثمن القيام بافضل تعزيز لأمنها القومي؛ (2) الضرورات الجيوبوليتيكية هي التي تحدد البؤر المركزية للمناطق التي تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ (3) الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، والذي يخص النمط أو الأسلوب الذي سوف تمارسه للتأثير في جميع أنحاء العالم[4].

وقد واجه صحفي بريجينسكي بسؤاله: هل حقًا يستطيع بريجنسكي بصفته انسانًا وأبا أن ينصح الرئيس بالضغط على الزر النووي فيقتل بذلك ملايين من

1- هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص102.

2- زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص6 – 7 (من تقديم المترجم).

3- هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص123.

4- Zbigniew Brzezinski, America's New Geostrategy, Foreign Affairs, Vol. 66, No. 4، The Defense Debate (Spring, 1988)، P. 681.

البشر؟ ويدمر المجتمع الإنساني تدميرًا شاملاً؟ فيجيب بريجينسكي: «اعتقد أنني سأفعل ذلك، وسأفعله دون تردد كبير، إذا علمت أن شخصًا آخر سيشن علينا هجومًا نوويًا... فلا يجب أن يخيل لأحد، أن بامكانه البدء بهجوم نووي، دون أن يتحمل عواقب ذلك... أما فيما يتعلق بالمجتمع الإنساني، وما سيتعرض له من دمار شامل، فهذا غير صحيح... ولا أريد أن يفهم ما أقوله، أنه تبرير لاستخدام الأسلحة النووية، لأننا لن نستخدمها أبدًا في الهجوم. ولكن الحقيقة الواقعة، هي أننا لو استخدمنا نحن وأيضًا السوفييت، جميع ما تمتلك من أسلحة نووية، فلن تقضي إلاّ على 10٪ فقط من سكان المعمورة... وهذا بحد ذاته كارثة تخرج عن نطاق الادراك الإنساني، ولايمكن تبريرها على المستوى الأخلاقي على الاطلاق... ولكنها على المستوى الوصفي أو التحليلي، ليست نهاية الإنسانية. إن الناس يحلو لهم احيانًا إستخدام الشعارات، ومن الشعارات الدارجة، أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي لديهما القدرة على تدمير العالم. إنني أوافق على استخدام هذا الشعار (كما فعل كيسنجر) لتعميق النفور من الأسلحة الذرية ولكنني لا أوافق على إعطاء أي طرف الحق في أن يقول للطرف الآخر: إذا لم تفعل هذا فسوف ادمرك. إن العالم لن يتمتع بالاستقرار في مثل هذا السياق»[1].

إذ يقول عنه الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) في مذكراته: «برأيي كان الدكتور بريجينسكي اختيارًا ملائمًا موفقًا كمستشار للأمن القومي لي ولـ (فانس) و(هارولد براون)، فهو محب للاستطلاع، ولديه عقلية ابداعية، ولم يُحدِث مشكلة في محاولته لتكرار ما فعله (هنري كيسنجر) فيما يخص إدارة الدوائر الكبرى من منصبه كمستشار لمجلس الأمن القومي، لقد كان بريجينسكي يعمل كمستشاري الأول للشئون الخارجية في أثناء حملتي الرئاسية، واستمر في الاضطلاع بدوره

1– صحيفة هيرالد تربيون(Herald Tribune) ، عدد 10 تشرين الأول 1977، حديث مع بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، أجراه (جوناثان باور). نقلًا عن: مجلة السياسة الدولية، العدد (51)، يناير 1978، ص214.

كمستشار للأمن القومي. كنا على اتصال وثيق كل يوم، وكنا نتمتع بعلاقات شخصية متميزة »[1]، وعندما شغل (ادموند موسكي) أعلى منصب سياسي كوزير للخارجية مابين العامي (1980 – 1981)، يمكن أن يحظى به شخص أمريكي من بولندا، وقال كارتر: « وتأثرت حياتي بقوةٍ برجلين آخرين من أصل بولندي، وهما، الادميرال » هيمان ريكوفر (وزبيغنيو بريجينسكي) [2].

وقد حصل بريجينسكي على الوسام الرئاسي للحرية؛ لدوره في عملية تطبيع العلاقات الصينية الأمريكية، ولإسهاماته في مجال حقوق الإنسان وسياسات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وكان من مصممي إتفاقية السلام التي أبرمُت بين الرئيسين السادات ومناحيم بيغن بالبيت الأبيض في العام 1978[3].

واعتقد بريجينسكي إنّ القيادة الأمريكية أمر ضروري إذا ما كنا نعني بتلك القيادة **أولاً** وقبل كل شيء إنّها ليست مجرد إملاء الأوامر ولكنها إلهام (Inspiration)، وإذا كنا نقصد بالقيادة البصيرة المستنيرة (Enlightened Insight) بمغزى التاريخ والزمان الذي نحياه، فالقيادة التي تتفهم ماهو جديد حقًا في القرن الحادي والعشرين، وما يحمله ذلك القرن في طياته، وما المخاطر العالمية التي ينطوي عليها؟ إذا كان كذلك الحال فإن ذلك النوع من القيادة يُعدّ حافزًا ليس لما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن نتيجة لنشاط المجتمع العالمي أو المستفيدون في النظام العالمي (Stakeholder in the global System) في استعدادهم الجماعي للتماسك، وتلك القيادة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية ليست مجرد خاصة بالبشر كقادة. ولكن الحاجة هي لمجتمع أكثر تنويرًا من المجتمع الحالي[4]، لذا يؤكد

1– جيمي كارتر: مذَّكرات البيت الابيض، مصدر سبق ذكره، ص44 – 45.

2– المصدر نفسه، ص565.

3– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص71.

4– Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, America and the world, Moderated by: David Igrnatius, Amember of the Perseus books group, New York, 2008, PP. 33 – 34.→

بريجينسكي ان سبب تأكيده على فكرة (الكرامة) في كتابهِ (الفرصة الثانية) هو إنّ الكرامة وليست الحرية هي ما تبحث عنه الشعوب في انحاء العالم، وبخاصة في اليقظة السياسية العالمية[1]، فالناس ينشدون الكرامة في وجودهم والكرامة في قدراتهم[2].

اما فيما يخص العراق. فقد عارض بريجينسكي غزو العراق في آذار من العام 2003، والذي ادان تلك الحرب قبالة الملأ بوصفها خطأً كبيرًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ ملحوظته بخصوص ما يسميه بخيار الحرب معدًا: ((انها فضيحة تاريخية واستراتيجية وأخلاقية)) لأنها تمت بناءً على معلومات خاطئة، وأضاف: ((إنّها تدمر شرعية الولايات المتحدة في كل انحاء العالم. إن ضحاياه المدنيين والمخالفات التي ارتكبت تسيء إلى السمعة الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفاقم اللا إستقرار في المنطقة))[3]. وفي مجلة شئون خارجية (Foreign Affairs) علق بريجينسكي على كتاب (ريتشارد هاس) رئيس مجلس العلاقات الخارجية (حرب الضرورة وحرب الاختيار)، واستعرض فيه الافكار التي يطرحها هاس، ومنها تعريفه لحرب الخليج الثانية بانّها (حرب ضرورة)، إذ إنّها شنت لتحقيق اهداف استراتيجية. أما حرب الاختيار، فهي غزو العراق الذي قام به (جورج دبليو بوش)، بناءً على اختيار وايمان، إذ يقول بريجينسكي إنّ حرب الضرورة هي تلك التي تتحرك فيها الولايات المتحدة الأمريكية ردًا على الافعال

→

وأشار بريجينسكي في كتابه ذلك إلى انه: ((نادرًا ما ترعى دولة في العالم يستطيع فيها شخص انّ يحمل اسمًا صعبًا كاسمه وهو يجلس على الطاولة نفسها التي يجلس عليها (برنت سكوكروفت)، ومن ثَمَّ يرى في ذلك: بانه يعي تمامًا كم كانت الولايات المتحدة الأمريكية ذات فضل عليه))، راجع: Ibid، P. 156.

1– ينظر المبحث الثالث/المطلب الأول/مفاهيم بريجينسكية خاصة ذات ابعاد سياسية واستراتيجية، اليقظة السياسية العالمية، ص469.

2– Ibid، P. 250.

3– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص176 – 177.

الخارجية لدولة أخرى تهدد مصالحها الحيوية. أما حرب الاختيار، فهي التي تسعى عن طريقها لإحداث تغييرات داخل دولة أخرى[1].

والجدير بالذكر فيما يخص ازدواجية (الانتماء) لبريجينسكي من حيث كونه بولندي الـولادة والاصـل، وامريكي الجنسية ورجـل دولـة بانه استغل علاقته الشخصية مع صديق طفولته البولندي الأصل بابا الفاتيكان يوحنا بولص الثاني[2]، والتي كانت إحدى مميزات بريجينسكي إنّه يعرف بولندا جيدًا الواقعة تحت القبضة السوفييتية، ويراهن على أنها قادرة على استعادة حريتها، خصوصًا ان فيها حركة نقابية نشطة، وكانت تلك الحركة تستلهم من تعاليم الكنيسة، وتستند إليها لإبداء معارضتها للسلطة، والوقوف في وجهها. فالكنيسة كانت تُعدّ الملجأ الوحيد للحركة النقابية، ذلك أنّها كانت المكان الذي يمكن أن يلتقي فيه الناس بعيدًا إلى حد ما عن الشرطة السرية[3].

وكان السقوط الأول للاتحاد السوفييتي في بولندا، وكان الفضل في ذلك يرجع ليوحنا بولص الثاني الذي ساند مع بريجينسكي منذ البداية تلك الحركة الشعبية التي أدت أواخر الثمانينيات إلى انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية الواحد تلو الآخر[4].

1- محمد سويفي عبد الله، ص177 – 178.

2- بابا الفاتيكان البولندي الأصل هو صديق الطفولة لبريجينسكي، أختير في العام 1978 للمنصب البابوي، وكان يبلغ من العمر آنذاك (58) عامًا، وهو البابا (265) في تاريخ باباوات الكنيسة الكاثوليكية، كما يُعدّ أول بابا غير ايطالي يتقلد ذلك المنصب منذ (465) عام. راجع: محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص135؛ وقال بريجينسكي: لقد اشعل يوحنا بولص الثاني الشعور بالحيوية الروحية في أوروبا الشرقية المقموعة سياسيًا، كاشفًا خواء التلقين الشيوعي الذي استمر عقودًا من الزمن. راجع: زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص24.

3- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص137.

4- المصدر نفسه، ص138.

وفي مقالة بعنوان: تقدير (An Appreciation) أشار فرانسيس فوكوياما إلى انه يعتقد بانّ هناك نوعان من الانجازات الواسعة من شأنها أن تشكل إرث بريجينسكي لمدة طويلة. الأولى، هي معارضته الاخلاقية للاتحاد السوفييتي، وسيطرتها على أوروبا الشرقية، والأخرى، ان اكبر منطقة أسهم فيها بريجينسكي اسهامات مهمة من ناحية المناقشات في الولايات المتحدة الأمريكية كانت منطقة الشرق الأوسط، حيث تبنى وجهة نظر واقعية للمنطقة؛ وذلك بان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لم تصب بوساطة اطالة الصراع العربي الإسرائيلي، وبوساطة وضع الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967، للضفة الغربية وغزة، وبريجينسكي شارك بذاته في مفاوضات اتفاقات (كامب ديفيد) التي ادت إلى تحقيق معاهدة السلام الإسرائيلية – المصرية[1]، والتي نقلت الصراع بينهما من صراع بين الدول إلى آخر بين الشعوب[2].

المطلب الثاني

بريجينسكي ونظرية الضرب أسفل الجدار

في أعقاب هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية بحربها مع فيتنام في العام 1975، تبلور تيار قوي وصاعد في الولايات المتحدة الأمريكية يقول: «إن البديل الأفضل لتفكيك الاتحاد السوفييتي هو دعم (الأصولية الدينية)، أو إحياؤها، لأنها هي المؤهلة للقضاء على الشيوعية (الكافرة) والماركسية التي تلاقي قبولاً واسعًا من

1– تم ابرام معاهدة (كامب ديفيد) بواشنطن في 26 آذار من العام 1979، في يوم الأربعاء 4 نيسان. وقد وافق مجلس الوزراء المصري بالاجماع في جلسة واحدة عليها. راجع: د. عصمت سيف الدولة، هذه المعاهدة رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد، دار المسيرة، بيروت، 1980، ص9.

2– Francis Fukuyama, An Appreciation, in book: Zbig The Strategy and Statecraft of Zbigniew Brzezinski, edited by Charles Gati, The Johns Hopkins University Press, → → 2013, P. 174.

المجتمعات الفقيرة بعكس الرأسمالية التي لاتنظر للفقراء بتاتًا، كما أن خطة إحياء الأصولية الدينية هي المؤهلة لشرذمة الأقطار العربية والبلدان الإسلامية بعد دحر الشيوعية وحركات التحرر ». وتلك الفكرة طرحها بريجينسكي في النصف الثاني من الستينيات، وتم تبنيها في منتصف السبعينيات حينما أصبح مستشارًا للأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وواصلت السير عليها إدارة رونالد ريغان وهلم جرا[1].

إذ يمكن أنّ نلحظ ان جذور التفكير والتنبه لتلك النظرية من بريجينسكي في كتابه (بين عصرين)[2]، والصادر في العام 1970، إذ أشار إلى أن هناك: نوع آخر خاص جدًا ومثير للحيرة بوجه خاص هو الانشقاق الذي تطرحه حالة القلق المتزايد بين شعوب الاتحاد السوفييتي غير الروسية، لقد تجاهل الباحثون الأمريكيون في الشئون السوفييتية طويلاً الأهمية السياسية لتلك الظاهرة، ومع ذلك فما يقارب نصف الـ (240) مليون من سكان الاتحاد السوفييتي هم من غير الروس، وكثيرون منهم لديهم شعور متميز بتراثهم الثقافي الخاص وبلغتهم وارضهم وتاريخهم الخاص، ومثقفوهم، وهو غالبًا من نشأة سوفيتية كلية يميلون لأنّ يكونوا حاسمين في مواقفهم، وإن لم يكونوا بالضرورة انفصاليين. لقد بدأوا يطالبون بنصيب أكبر في صنع القرار السوفييتي، وكذلك بجزء أكبر من الرخاء الاقتصادي، كما يتزايد تحسسهم من عملية الروسنة (نشر الطابع الروسي). تلك الروسنة تفرضها موسكو اراديا إلى درجة ما. ولكنها أيضًا النتيجة الطبيعية للتصنيع والتحديث. ان النقاشات الرسمية السوفييتية بخصوص تلك المشكلة والهجمات على مخاطر القومية المحلية تشير إلى أن القيادة السوفييتية آخذة في التنبه لها، ومن المؤكد أنّ عددًا من المثقفين غير الروس قد حوكموا، وحكم عليهم في السنوات الأخيرة. ولقد نجحت الحكومة

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص69.

2- سيتم عرض بعض مفاهيم ذلك الكتاب في المطلب الثاني من المبحث الثالث.

السوفييتية إلى الآن في محاصرة الاتجاهات القومية بين قلة نسبية من المثقفين، في حين يبدو موقف ملاك الحزب غير الروسي غير واضح، ومع ذلك فمدى المشكلة نفسها، وكذلك حقيقة إنّ القومية أمر معدٍ سواء أقمعت أم قبلت، إذ يُشيران إلى انه في الاعوام القادمة قد يواجه الاتحاد السوفييتي بمشكلة قومية أسوأ من مضاعفاتها السياسية، ومن المشكلة العرقية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وأشار بريجينسكي إلى أن مخاوف إدارة جورج هربرت ووكر بوش كانت تكمن في أن يفقد غورباتشوف السيطرة على عملية تفكيك الكتلة السوفييتية، ومن احتمال أن تتحوّل البيروسترويكا (إعادة البناء) إلى عنف داخل الاتحاد السوفييتي نفسه. ولعل الأمر الأهم ان جورج هربرت ووكر بوش بخس تقدير العمق الحقيقي للقوميات غير الروسية داخل الدولة المنهارة، وأغرته الفكرة بانّ الاتحاد السوفييتي مرادف لروسيا[2]. ويردف بريجينسكي فيما اشار إليه إلى أن الفكرة كانت بانّ الاتحاد السوفيتي نجح في تشكيل هوية سوفيتية راسخة على وجه الخصوص لدى الجهاز البيروقراطي في وزارة الخارجية، وأشار إلى انه في أواخر السبعينيات عندما كان مستشارًا للأمن القومي للرئيس كارتر كان مقتنعًا بأنّ خاصّية تعدّد القوميات هي موطن ضعف الاتحاد السوفييتي، لذا اقترح برنامجًا سريًا متواضعًا لدعم القوميات غير الروسية في سعيها للاستقلال عن الاتحاد السوفييتي. ولكن ردًا على افكار بريجينسكي اقنع الخبير الأبرز لوزارة الخارجية في الشئون الروسية وزير الخارجية ان هناك واقعًا يدعى (هوية سوفييتية)، وهو مزيجًا متعدّد الإثنيات، مثل الولايات المتحدة الأمريكية[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص166.

2- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأميركية، مصدر سبق ذكره، ص66.

3- المصدر نفسه، ص67.

إن السبب بتحريك المكونات القومية والدينية، ودعم خطة إحياء الأصوليات الدينية (المسيحية واليهودية والإسلامية والهندوسية وغيرها)، لتكون القوة الايديولوجية الجذابة، والقوة البشرية الضخمة القادرة على تحقيق هدفين جوهريين ومترابطين، هما:

1- **الهدف الأول**: تفتيت ودحر الأنظمة الشيوعية بنظرية (ضرب أسفل الجدار)، أي تدمير الأساس الديموغرافي بتحريك المكونات القومية والدينية للاتحاد السوفييتي، واستخدامها لتهديمه من داخله، والتي نجحت في التسعينيات بتحقيق انهيار الاتحاد السوفييتي.

2- **الهدف الآخر**: القضاء على حركات التحرر والقوى القومية بتطبيق نظرية (التفتيت الطائفي والعرقي للأقطار العربية)، والتي تعني تصفية الحركات التحررية الوطنية[1].

ومن الأدوات التي استخدمتها السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق تلك الأهداف استغلال الإعلان عن حقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في العام 1948، وهو أول وثيقة ادرجت فيها حقوق الإنسان في اتفاقيتين، هما: اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، حيث وافقت الجمعية العامة على هاتين الاتفاقيتين التزامًا قانونيًا بتطبيق حقوق الإنسان المدرجة في الوثيقتين كافة، وبدلاً من أن تتابع الأمم المتحدة مبدأ (حقوق الإنسان) وتضع أنماط التعامل وأدوات تطبيق قراراتها بشأنه وانفردت الإدارة الأمريكية بذلك المبدأ، وجعلته أداة فعالة من أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية منذ أن انتهى بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأسبق كارتر من وضع لمساته الدقيقة والخطرة على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي اسماها (الضرب في اسفل الجدار)، وتوصف تلك الاستراتيجية بانّها كونية شاملة

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص70.

بعيدة المدى، وضعت ركائزها بعناية فائقة في ضوء معطيات واقع السياسة الدولية والإقليمية، فضلاً على محصلة التناقضات والصراعات، سواء كانت تناقضات داخلية تُعانيها الدول جراء الكثير من التناقضات العرقية والمذهبية، والمشكلات المادية والفكرية والثقافية على ارض الإقليم، أم التنافس الاقتصادي والإستراتيجي فيما بين تلك الدول لأسباب جيوبولوتيكية تسعى الدول إلى تنفيذ سياساتها من غير اعتبار لواقع التوازنات الإقليمية القائمة أو الصراعات التي يمليها الشعور بفقدان الأمن أو التهديد بالاجتياح من إحدى جاراتها، حيث تعاني خطر الأمن الذي يقود إلى تعطيل التنمية، وانّ الأمن والتنمية ركنان أساسيان للنهضة والتقدم[1].

ويؤكد بريجينسكي، على أن التغيير الايديولوجي في الاتحاد السوفييتي سيكون ذا صلة حتمية وثيقة بالتغيير الاجتماعي – الاقتصادي. ولكنه سيكون من الخطأ التصور: بانّ التغيير الأخير هو الذي سيفرض الأول، وان الاطار الماركسي للتحليل هو أقل الاطر ملائمة لفهم السياسة الشيوعية، حيث البناء الفوقي السياسي يسيطر عمليًا على القاعدة الاقتصادية، وان التغيير السياسي في الاتحاد السوفياتي سيتأثر بالضرورة بظهور نخبة اجتماعية جديدة أكثر تكنولوجية في توجهاتها. ولكنها ستكون أكثر تأثرًا بالتغييرات التي ستحدث في النظرة والطابع الداخليين حيال البيروقراطية الحزبية الحاكمة المهيمنة، وبالدرجة التي يمكن لتلك النخبة ان تنجح بها في مواجهة المشكلات السوفييتية الداخلية[2].

إن استراتيجية بريجينسكي تُعدّ استثمار عدم الرضا الايديولوجي داخل التجمعات العلمية للاتحاد السوفييتي؛ لأنها هي التي تقلق الحزب الشيوعي أكثر من غيرها، ويستشهد بالبيان الذي اصدره العالم الفيزيائي النووي السوفييتي البارز

1– محمد سويفي عبد الله، ص91.

2– زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص159.

(اندريه ساخاروف)[1]، والذي اصبح معروفًا لدى الأوساط العلمية، وذلك البيان الذي تم نشره بالغرب في أواسط العام 1968، كان قد تم تداوله أولاً بين العلماء السوفييت، ثم راجعه مؤلفه على ضوء التعليقات، إذ تُشير حقيقة إنّ رد الفعل السوفييتي على ساخاروف إتخذ شكلاً غير مباشر، ولم يذكر بالاسم أبدًا، كما لم يدن بالطريقة المعتادة باصدار بيان علني بالادانة من زملائه، وتشير تلك الحقيقة إلى أن الحكومة قد قدرت إنّه من الأفضل تحاشي المواجهة المباشرة والنقاش العام[2].

وفي تحليله للحركة الايديولوجية في ظل تلك الأوضاع في العالم الشيوعي، يرى بريجينسكي: «ان أي حركة ايديولوجية في عصرنا لا يمكن أن تكون إلاّ حركة تعددية. ولكي يمكن أن تكون تعددية – أي تستجيب للاوضاع العالمية المتميزة، وللتغيير السريع، ولما ينتج عن ذلك من مزاج فكري – فإنّ محتواها الايديولوجي يجب أن يكون عامًا لدرجة كبيرة، وأخلاقيًا أكثر منه عمليًا، وانسانيًا أكثر منه قوميًا. ان شيوعية عالمية في الواقع لا بد أن تكون شيوعية تعددية بملء الارادة، وستولد الشيوعية التعددية الدولية بدورها وبشكل حتمي، ضغوطًا في سبيل احزاب شيوعية ذات تعددية داخلية »[3].

وتبعًا لذلك، فإنّ بريجينسكي يرى إنّه من المتوقع أن تشهد السبعينيات والثمانينيات شيوعًا تزداد تنوعًا، تندمج مع الأوضاع المحلية الخاصة كجزء من حركة (اممية) دولية وايديولوجية عالمية. وقد يعني ذلك في شرقي أوروبا ظهور بعض الانظمة التي

1- يكشف ساخاروف في نقده للتخلف القائم في المجتمع السوفييتي، وهي حالة تجاهلها الرأي الرسمي المتبلد عن حقيقة غير عادية، وهي إنّ مايقارب (45%) من السكان أو ما يقارب من (110) مليون من المواطنين السوفييت يعيشون في ظل أوضاع سيئة، وهو يقارن ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مايقارب (25%) من السكان هم على حافة الفقر، ومن ناحية أخرى الـ (5%) من السكان السوفييت الذين ينتمون إلى مجموعة المديرين لديهم امتيازات كالمجموعة المماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، مرتبًا على ذلك وجود حالة بارزة من عدم المساواة الاجتماعية في الاتحاد السوفييتي. راجع: المصدر نفسه، ص166.

2- المصدر نفسه، ص166.

3- المصدر نفسه، ص177.

تليق بها تسمية (الفاشية الاجتماعية) بدلاً من الشيوعية، أي ظهور احزاب حاكمة تدعم جمودها الفكري الخاص بانّتطرد من صفوفها أولئك الذين يميلون بأنه شكل إلى الخروج عن المألوف، وستكون المراتب الوسطى والعليا من نخب تلك الأنظمة ذات المشاعر القومية الشديدة مشكَّلة من الموظفين الرسميين الذين ينتمون إلى طبقة الجيل الأول المحافظ اجتماعيًا وسياسيًا، والذين حوّلوا بشكل غامض الايديولوجية الرسمية إلى أمر داخلي – خصوصًا الإيمان بسمو سلطة الدولة – والذين يحكمون متحالفين مع طبقة من الخبراء التكنولوجيين المحايدين آيديولوجيا، والتي تزدري المثقفين الإنسانيين من النمط القديم، ومدعومة بالعسكريتاريا، ومن الممكن أنّ ألمانيا الشرقية وربما بولندا وبلغاريا، فضلاً على الاتحاد السوفييتي سيقتربون من التصنيف المذكور آنفًا الخاص بـ (الفاشية الاجتماعية)[1].

ويذكر بريجينسكي مثال يوغسلافيا بعد وفاة الرئيس اليوغسلافي (تيتو)، إذ يرى إنّ المصدر الرئيس لحالة القلق من المستقبل في يوغسلافيا هو احتمالات الانشقاق بين القوميات المختلفة، خاصة بعد موت تيتو. وقد يؤدي ذلك الانشقاق إلى انقلاب عسكري يستهدف الحفاظ على الدولة، وعندئذ لمن المرجح أن تلجأ القيادة السوفييتية إلى بذل جهود ضخمة لتحسين العلاقات مع مثل ذلك النظام اليوغسلافي الأممي، فإذا أمكن تخطي ذلك الخطر – وهو خطر فعلي – بالتجمع بين المهارة السياسية والنمو الاقتصادي المستمر، فإنّ يوغسلافيا ستستمر في التطور تجاه نمط أكثر تعددية، وستقيم علاقات أوثق مع الغرب، والتي ستتضمن بلا شك شيئًا ما من الحالة المشتركة، كما في السوق الأوربية المشتركة، بل إنها قد تبدأ في ممارسة انتخابات متعددة الأحزاب، ومن المرجح أن تكون اقل عقائدية يومًا بعد يوم بالنسبة إلى القضية التقليدية الخاصة بعلاقة الدولة بالملكية الخاصة[2].

1– زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص182.

2– المصدر نفسه، ص183.

المطلب الثالث

بريجينسكي ونظرية قوس الأزمات

عندما شغل بريجينسكي منصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في المدة الواقعة بين الاعوام (1977) و (1981)، في اثناء الحرب الباردة؛ وبسبب التنافس الأمريكي السوفييتي في ظل نظام عالمي ثنائي القطبية، ابتدع فكرة (الحزام الأخضر) التي مُفادها ان نشوء أنظمة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط مدعومة أمريكيا، وسيكون بامكانها، وبما لديها من دعم جماهيري قاعدته الإسلام أن تشكل بدائل حقيقية للنظم الاستبدادية القائمة من جهة، وأن تكبح جماح حركات اليسار المناصرة للاتحاد السوفييتي قبل انحلال عقده[1].

وبدأت ورقة بريجينسكي الإسلامية (Islamic Card) تدريجيا في السيطرة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط كله، وفي أوج الثورة ضد شاه إيـران أصدر بريجينسكي تصريحه الشهير بأنّ المنطقة عبارة عن قوس أزمات يمتد من شمال وشرق افريقيا عبر الشرق الأوسط وتركيا وايران وباكستان، وادعى بريجينسكي: انه في ذلك الجزء من العالم يقوم الاتحاد السوفييتي بحركة قوة (Apower Play) من أجل الثروات النفطية الموجودة بمنطقة الخليج التي تعتمد عليها صناعة الغرب[2].

إذ توضح نظرية (قوس الأزمات) لبريجينسكي رؤيته لتدهور العلاقات الدولية بمنطقة الخليج وإيـران، عن طريق الشرق الأوسط باتجاه جنوب افريقيا، حيث تتميز تلك المنطقة بهشاشة (Fragile) بنياتها السياسية والاجتماعية. وقد جادل أحد المؤرخين بانّ خطورة إيران في ذلك القوس؛ تكمن في أنّها اكبر رابع منتج للنفط في

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص71.

2- Robert Dreyfuss, Hostage to Khomeini, Published by the New Benjamin Franklin House, New York, 1980, P. 7.

العالم، وكانت تلك التسمية تعني القدرة على تحمل الآثار الثقيلة للشئون الخارجية، وان النظر إلى العالم بتلك الطريقة هو الذي اجبر سياسة إدارة كارتر بالتركيز في تلك المنطقة التي أشار إليها بريجينسكي من الشرق الأوسط إلى جنوب افريقيا، والتي صدرت مايقارب (71) بالمائة من النفط الذي تستهلكه أوروبا الغربية، لذا تُعدّ تلك منطقة مهمة وسريعة التأثر، وان لروسيا تاريخ طويل من الاهتمام في إيران[1].

ونتيجة لذلك يعتقد بريجينسكي: بانّ الاتحاد السوفييتي ربما يحاول الاستيلاء على المنطقة، وليس لإنتاج نفطها فقط، وانما للأيديولوجية الشيوعية، وان ضعف دول المنطقة سيزيد من تأثير الاتحاد السوفييتي، لذا أشار بريجينسكي إلى أن ذلك الفراغ في القوة (Power Vaccdum) سيؤدي إلى تدهور الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن سيطرة الاتحاد السوفييتي على النفط والموارد الأولية بالمنطقة سيؤدي إلى فشل الولايات المتحدة الأمريكية في أن يكون لديها أي دور في قرارات المنطقة[2].

ويدرك بريجينسكي بانّ إيران كانت من أكثر الأنظمة في العالم الموالية للولايات المتحدة الأمريكية على عهد الشاه، وان الأخير ادى دور الموازن (Stabilizer) للمصالح الأمريكية بالمنطقة. ولكن من الناحية التطبيقية، وفي اثناء الثورة الإيرانية ضد الشاه أسفرت نظرية (قوس الأزمات) عن آراء متفاوتة فيما بين إدارة كارتر التي كونت سياسة خارجية قليلة التماسك[3]، وكان بريجينسكي يريد بقاء الشاه في السلطة، وكان مستعدًا ان يعمل أي شيء لبقائه في السلطة، وارسل رسالة لرئيسه

1- Erika Mclean, Op. Cit، P. 14.

2- Ibid، P. 15.

3- Ibid، P. 16.

كارتر ادعى فيها بانّ برقية (وليمساليفان)[1]، آخر سفير الولايات المتحدة الأمريكية بإيران ليست بشيء يدعو إلى القلق بشأنها[2].

والجدير بالذكر إنّه مع نهاية العام 1975، صدر تقرير معهد بروكينغر تحت عنوان: (نحو سلام في الشرق الأوسط). وقد اعدّ التقرير عشرة من الخبراء ذوي الاتصال بشئون الشرق الأوسط، ومنهم: بريجينسكي. وقد تحدث التقرير عن أهمية الشرق الأوسط للمصالح الاحتكارية الامبريالية بشكل واضح. ومما جاء فيه: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة قوية في أمن واستقلال وسلامة إسرائيل والدول العربية، ولها مصلحة كبيرة ونامية في التجارة مع المنطقة بأسرها، والاستثمار فيها والمواصلات عبرها، وان المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة استقرار عالمي اعظم للمساعدة في إدارة الاتصال المتبادل الاقتصادي النامي بين الأمم بمزيد من الفعالية ستحبط على الأرجح، مادام بدأ النزاع والمواجهة (بين العرب وإسرائيل) محتملين في هذه المنطقة، حيث يلتقي الكثير من المصالح القومية »[3]، وتحدث بريجينسكي كمستشار للأمن القومي أكثر صراحة عن: « ان منطقة الخليج تواجه تهديدًا متصاعدًا ناتجًا عن عدم قدرة انظمتها المحلية على الصمود أمام ضغوط التحديث، وموجة تهديد الانبعاث القومي »، وان على الولايات المتحدة الأمريكية التصدي (لخلق الاستقرار المطلوب)[4]، وهو مامادى فيما بعد إلى صياغة مبدأ (كارتر) بـ (التدخل السريع والمباشر)، والذي سبق وان تم الاشارة

1– وكان ساليفان (Sullivan) سفير الولايات المتحدة الأمريكية بإيران قد بعث في الثاني من تشرين الثاني العام 1978، ببرقية إلى البيت الأبيض يطلب فيها: بانه يأمل اصدار أوامر بتنحية الشاه، وتشكيل حكومة عسكرية تحل محله، راجع:.Ibid، P. 48

2– Ibid، P. 46.

3– توفيق أبو بكر، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986، ص256.

4– د. علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية: 1945 – 1982، مصدر سبق ذكره، ص225.

إليه[1]، وهو ما عناه بريجينسكي بانه (قوس الأزمات والعمليات الصاعقة)، والذي يعني التدخل المسلح لمجرد وجود خطر وشيك الوقوع ومحتمل يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية[2].

إن بريجينسكي أول من دعا لتفكيك النظام الإقليمي العربي وطمس عروبته، وإعادة تشكيله على أسس عرقية وطائفية، وفي تصريح له في العام 1977، كشف عن خلفية خططه بالنسبة إلى نزاع الشرق الأوسط، فهو ينكر على سكان مصر وساحل شرقي البحر الأبيض عروبتهم، ويرى إنّ (الداخل السوري) مع الجزيرة العربية هم عرب، فإذا تم اضافة تلك الأفكار إلى فكرته عن ازدياد وتمايز الجماعات العرقية والدينية يمكننا أن نستنتج ان بريجينسكي والإدارة الأمريكية يتصوران (شرق أوسط) مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها اطار إقليمي، أيْ أن بريجينسكي يسعى إلى تفتيت الدول العربية القائمة حاليًا على أساس مبدأ (الدولة/الأمة)، (وهو التفتيت الذي لجأت إليه القوى الكبرى في مطلع القرن العشرين)، وتحويلها إلى (كانتونات) طائفية وعرقية يجمعها إطار اقليمي (كونفدرالية)، وذلك الاطار الإقليمي سيسمح - إذا تحقق - للكانتون الإسرائيلي بالعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية، ومن ثَمَّ فكرة الوحدة القومية، وما يتطلبه تحقيقها من ضرورة تحرير الأرض وحماية الاستقلال[3].

والحق، لايمكن عزل موقف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعيدًا عن تأثير عمّن حوله، إذ يعد بريجينسكي من اشدّ الناس تأثيرًا في فهم الرئيس كارتر السياسي. فقد تحدث بعض الخبراء الإسرائيليين عن أوراق بريجينسكي التي ترتكز على تقسيم

1- راجع ص418.

2- د. عبد الحسين شعبان: (في ثلاثية الإرهاب الدولي... المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف)، مصدر سبق ذكره، ص9.

3- زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص13 - 14.

الأردن إلى منطقتين: المنطقة الاردنية والمنطقة الفلسطينية، وتكون المنطقة الفلسطينية منزوعة السلاح، وترابط فيها قوات تابعة للامم المتحدة، ويحق لإسرائيل تسيير دوريات فيها لضمان تطبيق نزع السلاح، وتقتصر القوات العربية على رجال الشرطة، إذ يتمتع الفلسطينيون بالاستقلال الذاتي، ويكون الأردن مسئولاً عن الأمن الداخلي في فلسطين، وله ممر حر إلى حيفا، وتكون القدس موّحدة ولاتكون بالضرورة عاصمة لإسرائيل وحدها، بل يمكن أن تكون عاصمة إسرائيل، وعاصمة إدارية للأردن وفلسطين، ويتولى الاشراف على الأماكن المقدسة مجلس مكوّن من الأديان الثلاثة[1]. وبشكل عام فإنّ جوهر موقف بريجينسكي المشار إليه، هو ما تحدث فيه كارتر بلقائه الأول مع رئيس وزراء إسرائيل الأسبق (إسحاق رابين) حين سأله عن رأيه بالدولة الفلسطينية - بالمواصفات التي ذكرها بريجينسكي - وإن كان موقف بريجينسكي أكثر تفصيلاً في السماح لإسرائيل بالتفتيش، وفي مسئولية الأردن عن الأمن الداخلي وغير ذلك[2][3].

وقبل العام 1980[4]، وفي اثناء الحرب الباردة تحدث بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق كارتر آنذاك عن (قوس أزمة) يشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. أما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فإنّ الاحداث توحي بانّ قوس بريجينسكي أصبح أكثر بـروزًا من أي وقت مضى عن طريق استقلال الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي، وتغيير انظمة الحكم في عدة دول، والأهم هو بروز الاقتصاد المعولم.

1- توفيق أبو بكر، مصدر سبق ذكره، ص266 – 267.

2- المصدر نفسه، ص267.

3- ان ذلك الموقف هو نفسه الذي تقدم به بريجينسكي إلى معهد بروكينغز بوصفه واحدًا من الخبراء العشرة الذين اشتركوا في إعداد تقرير: (نحو سلام في الشرق الأوسط). راجع: المصدر نفسه، ص267.

4- يُنظر ص229.

وفي تقرير المعهد الدولي لبحوث العولمة (International Institute for research on Globalization) بواشنطن، أفاد بانّ وكالات المخابرات المركزية والبنتاغون قاما باعداد مخططات لتغيير الأنظمة الحاكمة بطرق غير تقليدية تبدأ بتحريك مجموعات شبابية ترتبط بوسائل اليكترونية تمارس الإضرابات وأساليب الكر والفر والتحرك المكثف، (مثل أسراب النحل)، وذلك بهدف خلق أنظمة حكم موالية للولايات المتحدة الأمريكية تُسهم في تنفيذ مخططات التقسيم، وهو ما بدأ بالفعل عن طريق ما عُرِفَ بـ (الثورات الملونة) في جورجيا، و(الثورات الخضراء) في إيران، و(ثورة الأرز) في لبنان، و(ثورة الياسمين) في تونس، و(ثورة اللوتس) في مصر، وان الأنظمة التي تم تغييرها في العالم العربي هي أيضًا موالية[1].

إن اعـادة التقسيم الجيوسياسي للعالم وفقًا للمتطلبات المستجدة في التطور الاقتصادي الرأسمالي بمرحلته العولمية، إنّما مقرر لها أن تنجز في الغالب تحت غطاء قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني الذي يرتبط بقانون الحرب (حق التدخل الإنساني)، وذلك ضمن ما تصطلح عليه الولايات المتحدة الأمريكية بـ (الحرب الشاملة على الإرهاب)، إذ يمكن أن نلحظ في ذلك الشأن إنّ التدخل الإنساني تعارضه روسيا الاتحادية والصين الشعبية، ومجمل الدول النامية، ذلك لأنها تَعدّهُ أداة جديدة للهيمنة في يد الدول الرأسمالية المتقدمة، فضلاً على كونه لايساعد على ايجاد الحلول، بل على زيادة التناقضات[2]، ويمكن أن نلحظ أيضًا إنّه بدلًا من أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بتفكيك صواعق الازمات المعقدة

1– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص128.

2– د. سلوى بن جديد: (فوضى النظام السياسي الدولي للرأسمالية النيوليبرالية)، مصدر سبق ذكره، ص38.

التي يُعانيها المجتمع الدولي، إلاّ أنّنا نراهم يعملون على تكثيف تلك الصواعق، وذلك يعني إنّ (قوس الأزمات) يمكن أن يتحول إلى (دائرة من نار)[1].

لا مراء إذًا (كما يرى بريجينسكي) إنّ العولمة تطورت خلال التسعينيات من نظرية اقتصادية إلى عقيدة قومية[2]، واصبحت العولمة الايديولوجيا غير الرسمية لنخبة رجال الاعمال والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحدد دورها في العالم، وتماثل ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وفوائد العصر الجديد المفترض[3].

إنّ إخضاع السلطة السياسية لمقتضيات السلطة الاقتصادية حسب اصطلاحات مفكري المدرسة التقليدية يُعدّ فعلاً وطريقًا نحو فوضى النظام الدولي والعلاقات الدولية. وفي ذلك الصدد يتوقع بريجينسكي إنّه في اطار تغليب منطق التكنولوجيا على الايديولوجيا إندثارًا للقوميات من جهة، وازدياد الجماعات العرقية والدينية إنغلاقًا على نفسها من جهة أخرى، وذلك بسبب رغبة الافراد في الحصول على الانتماء والحماية[4].

المطلب الرابع

بريجينسكي واللجنة الثلاثية

تشكلت اللجنة الثلاثية في العام 1973، بوساطة مواطنين من أوربا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية لتشجيع تقريب التعاون بين مواطني تلك المناطق الثلاث فيما يخص المشكلات العامة، وإنّها تسعى لتحسين الفهم العام لتلك المشكلات،

1– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص215.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص161.

3– المصدر نفسه، ص162.

4– د. سلوى بن جديد، مصدر سبق ذكره، ص38.

لغرض دعم مقترحات لمعالجتها بشكل مشترك، ولتعزيز العادات وممارسات العمل معًا بين تلك المناطق[1].

وقد تأسست تلك اللجنة الثلاثية عن طريق المناورات المستمرة لـ (دافيد روكيفلر) و (زبيغنيو بريجينسكي)، وروكيفلر هو رئيس مصرف مانهاتن (Chairman of the Ultra – Powerful chase Manhattan bank)، وهو مدير للعديد من الشركات المتعددة الجنسية الكبرى والصناديق الوقفية، إذ يُعدّ ومنذ مدة طويلة شخصية محورية في مجلس العلاقات الخارجية، وبريجينسكي هو أستاذ بجامعة كولومبيا، ومؤلف العديد من الكتب التي كانت بمثابة (المباديء التوجيهية للسياسة) لمجلس العلاقات الخارجية، وعمل بريجينسكي مديرًا تنفيذيًا للجنة منذ أنشائها في العام 1973، حتى أواخر العام 1976، عندما تم تعيينه من الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر مستشارًا لمجلس الأمن القومي[2].

وقد قام بريجينسكي بدور مؤسس في إنشاء اللجنة الثلاثية، فهو الذي أوصى بالفكرة إلى روكيفلر، وكتب في مجلة (مجلس العلاقات الخارجية) يقول: «ثمة حاجة إلى وسيلة جديدة أكثر إتساعًا، وهي خلق مجتمع من الأمم المتطورة التي يمكنها أن تقدم نفسها بشكل فعال على المشاكل والاهتمامات الأكبر التي تواجه الجنس البشري، وان مجلسًا يمثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، فضلاً عن القيام بلقاءات منتظمة من قبل رؤساء الحكومات مع استخدام بعض الوسائل، وتسيير بعض الأمور المتوقفة يمكن أن يشكل بداية جديدة... »[3].

وقد سبق وان حدد بريجينسكي في كتابهِ (بين عصرين) في العام 1970، الاطار العام للجنة الثلاثية قبل تأليفها بثلاث سنوات، عن طريق تأكيده بانّه لا بد من منطلق

1– Antony C. Sutton and Patrick M. Op. Cit، P. 1.

2– Ibid، P. 1.

3– محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص56.

أمريكي يشمل أهم التغيرات الواعدة في السنوات القادمة، وتشمل أيضًا أوروبا الغربية واليابان، وان مقدرة تلك المناطق على الاستمرار في النمو الاقتصادي، وعلى الاحتفاظ باشكال سياسية ديمقراطية نسبيًا ستؤثر بشكل حيوي في التطور التدريجي للنظام العالمي الجديد أكثر من تأثير التغيرات في العلاقات الأمريكية السوفييتية، وان أوربا الغربية واليابان يوفران إمكانيات اكبر للمبادرات التي تؤدي إلى بناء نسيج جديد للعلاقات الدولية؛ ولانهما مثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجبهة الأمامية لعملية التجديد العلمي والتكنولوجي يمثلان أكثر المناطق حيوية في العالم[1].

وعرض بريجينسكي أيضًا أفكاره عن دور النخبة الحاكمة، وعن دور التيار الليبرالي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نظَّر لذلك الدور بحيث رسم له مستقبلاً زاهيًا على الرغم من مشكلات مرحلة التحول إلى العصر التكنتروني. ولقد وصف روكفلر مهمة اللجنة الثلاثية بقوله: « ليس لدى الحكومات الوقت الكافي للتفكير في القضايا الأوسع والابعد مدى، ويبدو منطقيًا ضرورة تشجيع مجموعة من المواطنين المؤهلين الأهليين (غير الرسميين) ليجتمعوا معًا لتحديد القضايا الأساسية التي تؤثر على العالم، وتحديد الحلول الممكنة لها »، ولكي ندرك تأثير تلك اللجنة نذكر أنّ سبعة عشر من المسئولين الكبار في إدارة كارتر هم من الاعضاء السابقين في اللجنة، ومن بينهم نائب الرئيس والتر مونديل، ووزير الخارجية سيروس فانس، وبريجينسكي، وهارولد براون وزير الدفاع[2].

وفي كتابه (بين عصرين) يؤكد بريجينسكي على الرغم من أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في عهد التكنولوجيا الاليكترونية يكمن في تشكيل مجتمع من الأمم المتطورة هو أقل طموحًا من هدف الحكومة العالمية. ولكنه أكثر إمكانية[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي، بين عصرين، مصدر سبق ذكره، ص277.

2- المصدر نفسه، ص8، (من تقديم المترجم).

3- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص56.

فقد كانت الوظيفة الأساسية للجنة الثلاثية هي تشجيع التعاون بين السياسيين، ورجال الاعمال، والنقابات المهنية لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية واليابان، وعلى خلفية تأسيس اللجنة الثلاثية ليس هناك شك من المخاوف فيما يخص تحطم أو تشظي العالم الرأسمالي، وان تلك المخاوف دُعمت عن طريق الصراعات الاقتصادية الناشئة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة، وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وهكذا فإنّ اللجنة الثلاثية انبثقت من المخاوف نفسها كعام أوروبا (Year of Europe) في سياسة كيسنجر[1].

وفي الاجتماع السنوي للجنة الثلاثية في العام 1975، عرض (صموئيل هينتنغتون) ورقته المعنونة بـ (أزمة الديمقراطية The Crisis of Democracy)، إذ كان هنتنغتون وقتها واضحًا بدرجة فظة عندما قال: «إنّ المبالغة في الديمقراطية يقابلها عجز في قدرة الحكومة على ممارسة سلطاتها، وقدرة أقل على فرض التضحيات التي قد تكون ضرورية للتعامل مع السياسة الخارجية والدفاعية»[2].

إن أسلوب الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) في إدارة الشئون السياسية كحاكم لولاية جورجيا الذي كان مشابه لاسلوب الرئيس كيندي. قد اثار إهتمام (ديفيد روكيفلر) الذي قرر لاحقًا تأسيس اللجنة الثلاثية في العام 1973، فقد حاول روكيفلر مد جسور العلاقة مع كارتر، وضمه إلى انشطته السياسية والاقتصادية والاستفادة من خبراته وتطلعاته المستقبلية في العمل السياسي، وبالفعل التحق جيمي كارتر باللجنة الثلاثية في العام 1973، وذلك بدعوة مباشرة من مؤسسها روكيفلر،

1– Raimo Vayrynen, East – west Relations and Global Change: The Foreign Policy Ideology of zbigniew Brzezinski, Current Research on Peace and Violence Vol. 2, No. 1 (1979)، P. 31.

2– عبد الحي يحيى زلوم، مصدر سبق ذكره، ص155.

وكان لبريجينسكي دورًا كبيرًا في مساعدة روكيفلر باختيار شخصيات سياسية بارزة، من ضمنها كارتر للانضمام لعضوية اللجنة الثلاثية[1].

ولا بد أن نزعة كارتر الجنوبية ومقاربته إلى سياسة الدولة بأسلوب كينيدي قد أعجبت روكيفلر. وقد أكد بريجينسكي على أن كارتر قد طلب منه الانضمام، لأنه كان فيما يبدو يشارك بالتزام المنظمة بتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية: «كنا متعجبين جدًا بإنّ كارتر قد فتح مكاتب تجارية لولاية جورجيا في بروكسل وطوكيو. كان ذلك يناسب على نحو أمثل مفهوم ثلاثية الأطراف»[2]، ففي حين كانت مبادرات كارتر الاقتصادية الدولية عندما كان حاكمًا لولاية جورجيا تبدو متزامنة مع تفويض اللجنة الثلاثية، فإنّ احتمال ان يشغل أحد اعضائها المكتب البيضاوي والذي كان فيما يبدو قد أثر في قرار كل من: روكيفلر وبريجينسكي، وقد كانت المصالح المؤسسية وراء دعوة كارتر للانضمام إلى اللجنة الثلاثية، حيث رأى (روكيفلر وبريجينسكي) إنّ كارتر هو مرشحهم المثالي. ولقد ساعداه في الفوز بالترشيح والرئاسة، ولإتمام ذلك الهدف فقد حشدا القوة المالية لمصرفيي وول ستريت، والنفوذ الفكري للمجتمع الأكاديمي – الذي يتبع ثروة المؤسسات الكبرى المعفاة من الضرائب – والمسيطرين على الاعلام الممثلين في عضوية مجلس العلاقات الخارجية واللجنة الثلاثية[3].

تعد افكار كارتر الرامية لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية متشابهة مع توجهات اللجنة الاقتصادية على الصعيد الدولي، فتلك الأفكار هي التي اسهمت في اختياره لعضوية اللجنة، وانّ اللجنة ذاتها كانت تسعى لتحقيق علاقات اقتصادية دولية مع العديد من دول العالم، لا سيّما دول أوربا الغربية، وبذلك توافقت المصالح، ورأت اللجنة الثلاثية في كارتر الشخصية المناسبة التي من شأنها أن تحقق لهم مصالحًا

1– د. صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الأبحاث الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص95.

2– دونالد ايلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مصدر سبق ذكره، ص172 – 173.

3– المصدر نفسه، ص173.

اقتصادية على المستوى العالمي، فتلك العوامل مجتمعة مهدت السبيل لكارتر لأن يكون موضع اهتمام بريجينسكي وروكيفلر، واللذان كانا يطمعان إلى ايصال شخص يحمل أفكارًا تتماشى مع توجهاتهم وطموحاتهم إلى كرسي الرئاسة، وان دعوة كارتر لعضوية اللجنة الثلاثية كانت بدوافع سياسية اقتصادية ولمصالح مؤسساتية. فلقد رأى كل من بريجينسكي وروكيفلر في شخص كارتر المرشح المثالي لشغل منصب الرئاسة الأمريكية[1].

وقد ساعدت اللجنة الثلاثية باعضائها البارزين بريجينسكي وروكيفلر في كسب ترشيح الحزب الديمقراطي لـ (جيمي كارتر)، ومن ثَمَّ الفوز بالانتخابات[2].

وفعلاً تمكنت اللجنة الثلاثية، وعن طريق النتائج الأولى لها أن أفرزت من بينها رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية هو جيمي كارتر، وبفعل الدور المؤثر الذي قامت به اللجنة الثلاثية في دعم الرئيس كارتر خلال حملته الانتخابية بتزويده بالمعرفة والخبرة الذي كان تواقًا للحصول عليها، وخصوصًا الدور البارز الذي أداه رئيس اللجنة بريجينسكي في قيادته لها، وفي تقديم الاستشارات بميدان السياسة الداخلية والخارجية. وقد منح كارتر بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية اعضاء اللجنة العديد من المناصب الإدارية والتنفيذية، وتمتع البعض منهم بمناصب قريبة جدًا من دوائر صنع القرار السياسي، فأغلبية اعضاء اللجنة شغلوا مناصبًا سيادية مهمة في إدارة كارتر، فأصبح بريجنسكي مستشارًا للأمن القومي، وتم تعيين وولتر مانديل (Walter Mandale) نائبًا للرئيس، وسايروس فانس (Cyrus Vance) وزيرًا للخارجية، وأصبح ميشيل بلومينثل (Michael Blumenthal) وزيرًا للمالية، في حين أصبح هارولد براون (Harold Brown) وزيرًا للدفاع[3].

1– المصدر نفسه، ص96.

2– Laurance H. Shop: Jimmy Carter and the Trilateral: Presidental Roots.

على الموقع: http://www.thirdworldtraveler.com/Trilateralism/Jimmy Carter .

3– المصدر نفسه، ص99.

إنّ القليل من المعلقين السياسيين قد تعرّف إلى الرابطة اللصيقة بين كارتر واللجنة الثلاثية في أوائل سبعينيات القرن العشرين. ولكن بحلول العام 1976، أصبح من الواضح بشكل متزايد إنّ مرشح الرئاسة الديمقراطي يعتمد بشدة على زملائه باللجنة الثلاثية. فيما يخص نصائح السياسة. فعلى سبيل المثال، وفي حزيران من العام 1976، وصفت لوس انجلس تايمز (فريق عمل) ساعد المرشح في إعداد خطابه الأول عن السياسة الخارجية الذي بدأ بعبارة: «لقد حان الوقت لكي نسعى إلى شراكة بين أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان»، وشدد كارتر على أهمية تشجيع تعاون أوثق بين الدول الصناعية المتقدمة، وفي الشهور التي تلت ذلك استمر المرشح الديمقراطي في مناصرة توصيات السياسة الخارجية الأخرى التي اقترحتها اللجنة الثلاثية. والواقع: ان اعتماد كارتر المتنامي على مجموعة نخبوية من مستشاري اللجنة الثلاثية، (خاصة بريجينسكي وفانس) قد اقنع بعض مراقبي الحملة بأنّ: «سياسة كارتر الخارجية برمتها، والكثير من استراتيجيته الانتخابية، وعلى الاقل بعض سياسته الداخلية (يأتي) مباشرة من اللجنة واعضائها القياديين»[1].

1- دونالد ابلسون، مصدر سبق كره، ص174.

المبحث الثاني
بريجينسكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول
بريجينسكي وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين الشعبية

قال الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) في مقدمة كتبها لكتاب عن بريجينسكي كان فيها واضحًا وصريحًا عن دور بريجينسكي في تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية عندما كان مستشاره للأمن القومي، وأشار إلى أنه شجع بريجينسكي على القيام بواحدة من المهام الأساسية بوصفها قضية سياسية حساسة، وهي تطبيع (Normalization) العلاقات مع الصين الشعبية بعد فشل وزارة الخارجية للقيام بتلك المهمة، لذا قرر كارتر ان يرسل بريجينسكي مبعوثًا خاصًا به للقاء دينغ زياو بينغ (Deng Xiaoping) رئيس جمهورية الصين الشعبية ليوضح له بالضبط رغبة الرئيس كارتر للمضي قدمًا في تطبيع العلاقات، وكانت مهمة بريجنسكي ناجحة[1].

وقد فرض بريجينسكي نفسه كمؤثر ومفكر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وكمتخصص في الشئون السوفييتية، وأصبح بريجينسكي القوة الدافعة، بل يمكن القول إنّه القوة الأساس وراء إدارة كارتر في تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، وهو ينظر في ذلك إلى شبه تحالف (Qnasi – Alliance)

1- Foreword by Jimmy Carter, In Book: Zbig: The Strategy and Statecraft of Zbigniew Brzezinski, edited by: Charles Gati, The Johns Hopkins University Press, 2013, P. 8.

ضد الاتحاد السوفييتي بوصفها وسيلة لضمان الانتصار في الحرب الباردة، ومن ثَمَّ ألزم كارتر نفسه على إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، وهي المهمة التي سبق وان بدأها ريتشارد نيكسون في المدة مابين العامي (1971 – 1972)، ولكنه تركها غير مكتملة[1].

وكانت إدارة بريجينسكي الناجحة لعملية التطبيع المجمدة مهمة بشكل هائل (Enormously Important) لعدة أسباب، وقد عرض مرارًا وتكرارًا: انه أسهم كثيرًا في دعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصًا بشرق آسيا في التنافس مع الاتحاد السوفييتي عمومًا. فمن غير المرجح أن فانس أو كارتر سيتعين عليهما تنفيذ ذلك بدون بريجينسكي، وانّ أقل تلك الاسباب إنّه فعل ما كان كيسنجر لم يستطع ان يفعله، وانتهت عملية التطبيع بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية[2].

ويدرك القادة الصينيون جيدًا: أهمية بريجينسكي بالنسبة للصين الشعبية، وذلك عن طريق موقفه المعلن المعارض للاتحاد السوفييتي، فضلاً على ذلك تنبئه بإنهياره، لذا فهو يحظى باحترام وتقدير كبير من أولئك القادة.

وأصبح بريجينسكي من المهتمين في الصين الشعبية كدولة معادية إلى الكتلة السوفييتية، وقال إنّه في حيرة بخصوص معنى (الانشقاق) بين الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي، وانه يفهم إنّ مكانة الصين الشعبية كانت على عكس دول أوربا الشرقية الشيوعية، وذلك لأن موسكو اقل تحكمًا على ماوتسي تونغ من فعل ذلك على قادة أوربا الشرقية الشيوعية. وفي العام 1960، توقع بريجينكسي النزاعات الايديولوجية بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، ومع ذلك وبحلول العام 1961، عدّ إنّ الصحفيين يبالغون بالخلاف، وان الكتلة لا انشقاق فيها، وليس

1_ Warrenl, Cohen and Nancy Berkopf Tucker, Beijng's Friend, Moscow's Foe, In Book: Zbig, Ibid, P. 78.

2_ Ibid, P. 78.

من المرجح أن تنقسم، وان الناس الذين يعتقدون خلاف ذلك لايفهمون طبيعة الشيوعية الدولية (International Communism)[1].

وفي أواخر العام 1961، وعندما لم يعدّ ممكنا للحد من الانشقاق، بدأ بريجنسكي بالتركيز في معنى الانشقاق الصيني – السوفييتي، وماهو الرد الأمريكي المناسب لذلك، ورفض فكرة إنّ على الولايات المتحدة الأمريكية ان تفعل كل ما من شأنه تعزيز رئيس الوزراء السوفييتي خروتشوف في صراعه مع ماو؛ لأنه كان مصرًا على أن الاتحاد السوفييتي يبقى يمثل تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على ذلك أن التنازلات لخروتشوف هي: مجازفة تؤدي إلى المزيد من تطرف ماو وجعله راديكاليًا[2].

غير أن التحول الذي طرأ على بنية النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية في اطار جديد، إذ تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم والقوة العظمى الوحيدة. وقد أدى بها ان تنظر إلى تنامي القوة الصينية بريبة، وذلك ضمن استراتيجيتها للمحافظة على وضعها الفريد، ومنع أي قوة من تحدي أو تهديد ذلك الوضع، أو أي قوة تحد من الهيمنة الأمريكية في العالم. فقد عدّ بريجينسكي الصين الشعبية من اهم اللاعبين الجيو – استراتيجيين. ولعلها تصبح قادرة على تحدّي الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، وذلك عن طريق التقدم التنموي والاقتصادي الذي حققته الصين الشعبية في السنوات الأخيرة، وبرامجها التجارية المتعلقة بالتكنولوجيا النووية، وغيرها من السياسات الاقليمية والدولية[3]. لكنه عاد ليؤكد في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) على أن الصين الشعبية تُعدّ قوة إقليمية وليست عالمية،

1– Warrenl, Cohen and Nancy Berkopf Tucker, Beijng's Friend..

2– Ibid.

3– د. محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص214 – 215.

وشكك في احتمال ظهور الصين الشعبية كقوة عالمية خلال السنوات العشرين القادمة، لأن هناك عدد من الثغرات تمنع الخطأ الذي يرتكبه أولئك الذين يتنبأون بالارتقاء الحتمي للصين الشعبية كقوة عالمية على وفق الآتي:

أولًا: ان من غير المؤكد إمكانية المحافظة على نسب النمو الكبير في الصين الشعبية على مدى العقدين القادمين، إذ لايمكن استبعاد حدوث تباطؤ اقتصادي[1].

ثانيًا: السبب الثاني الذي يدعو إلى التشكيك الحذر بشأن التكهنات الشائعة بخصوص ظهور الصين الشعبية كقوة مهيمنة على الشئون الدولية خلال ربع القرن القادم هو، في الحق مستقبل السياسة الصينية، فالطبيعة الدينامية للتحول الاقتصادي الصيني بما فيها الانفتاح الاجتماعي على بقية العالم لاتتلائم – على المدى البعيد – مع الديكتاتورية الشيوعية المغلقة والمتصلبة بيروقراطيًا، كما أن صفة (الشيوعية) التي تدعيها تلك الديكتاتورية تصبح مع الأيام أقل علاقة بالالتزام الايديولوجي، وأكثر ارتباطًا بالمصلحة البيروقراطية المقنعة[2].

ثالثًا: وهناك سبب ثالث للتشكيك في احتمال ظهور الصين الشعبية كقوة عالمية رئيسة – ومهددة بالنسبة لبعض الأمريكيين – خلال السنوات العشرين القادمة أو ما يقاربها، فالصين حتى في حالة تفادي أي تعطل سياسي خطر، وحتى في إمكانية تدبر المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي الاستثنائية على مدى ربع قرن – وكلاهما احتمالان قابلان للشك إلى درجة كبيرة – فإنّها ستظل فقيرة جدًا بالمنظور النسبي. فلو استطاعت الصين أن تضاعف اجمالي ناتجها المحلي ثلاثة اضعاف، فإنّ سكانها يظلون ضمن المراتب الدنيا في معدل الدخل للفرد الواحد ما بين دول العالم[3].

1– زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص199.

2– المصدر نفسه، ص200 – 201.

3– المصدر نفسه، ص203.

ومن نافلة القول، (كما يقول بريجينسكي)، فإنّ الصين الشعبية حتى العام 2020، لايتوقع لها في أفضل الأحوال، أن تصل مرحلة التنافسية في الأبعاد الرئيسة للقوة العالمية، إلاّ أنّ الصين الشعبية في طريقها إلى أن تصبح القوة الإقليمية البارزة في شرق آسيا[1].

إذ يرى بريجينسكي فـ: « بالنسبة للصين الشعبية، فإنّ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة ذات أولوية إلى جانب علاقاتها مع كل من اليابان وروسيا والهند، وانّ أي انكسار في تلك العلاقة سيؤدي إلى انهيار دراماتيكي لتدفق روءس الأموال الخارجية، أي العملة الصعبة والتكنولوجيا »[2].

وقد أشار بريجينسكي إلى أن هناك رغبة مشتركة لاستيعاب (Assimilate) الصين الشعبية في النظام العالمي، وذلك يدل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تتأقلم مع الواقع من حولها، فإستيعاب الصين الشعبية في النظام العالمي (International System) يختلف تمامًا في محاولة استيعاب دولة صغيرة، لأنه يتطلب تغيير تدريجي للنظام العالمي، وإعادة تحديد معنى التفوق الأمريكي، ومما يشجع على ذلك أنّ قادة الصين الشعبية لايريدون فرض نظامهم القيمي على العالم في المستقبل، كما فعل ستالين في الاتحاد السوفييتي أو هتلر في ألمانيا، وانما تقودهم فكرة إنّهم يجب أن يصبحوا جزءًا من العالم، وهم يحاولون وبطريقة عقلانية تحقيق ذلك الهدف[3].

فبعد أن إنقضى (30) عامًا على تأسيس علاقات دبلوماسية تامة بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تم الاعلان عنها في كانون الثاني من العام 1979، تم ببكين، وفي شهر كانون الثاني من العام 2009، عقد ندوة ضمت عددًا من الشخصيات الأمريكية التي أسهمت في عملية التحول بالعلاقات بين

1– زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ص204.

2– Zbignew Brzezinski, Living with china, The National Interest – Spring, 2000.

3– Zbignew Brzezinski, Brent Scowcroft, Op. Cit، P. 114.

البلدين، مثل جيمي كارتر وبريجينسكي وهنري كيسنجر وأقرانهم من الجانب الصيني. فقد وصف بريجينسكي العلاقات الأمريكية – الصينية بإنّها اعتماد متبادل معقد (Complex Interdependence)[1]، وأن الأمريكيين الذين يتعاملون مع السياسة الخارجية يقدرون حقيقة إنّ التفكير الاستراتيجي الصيني للعالم قد تحول من معتقدات الصراع العالمي والثورات العنيفة إلى التأكيد على الصعود السلمي في العالم، ناشدين عالمًا متجانسًا (Harmonies World)؛ لذلك فإنّ البلدين بحاجة إلى توسيع وتعميق تعاون جيواستراتيجي، فضلاً على الحاجة الفورية لتعاون أكثر قربًا للتكيف مع الأزمة الاقتصادية العالمية[2].

وقد دعا بريجينسكي الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية إلى الآتي:

1– الاعتماد المتبادل المعقد (Complex interdependence) مصطلح اطلقه كيوهان (Keohane) وناي (Nye)في كتابهما الصادر عام (Power and Interdependence: World Politics) 1977 فخلافًا لمفهوم الاعتماد المتبادل، كان المقصود من الاعتماد المتبادل المعقّد أن يكون نوعًا نموذجيا. وقد سعى المؤلّفان بشكل خاص إلى مقارنة هذا النموذج مع الواقعية وبيان الفرق بينهما بوصف الأخيرة نموذجًا منافسًا للعلاقات الدّولية. تمّ الطعن في ثلاث فرضيات مركزية في وقت واحد وهي: ان الدّول ليست بالضرورة وحدات متجانسة كما أنها ليست دائمًا عناصر فاعلة مسيطرة، وقد تكون القوة الآن أداة غير مجدية في السياسة وأصبحت الهرمية التقليدية للقضايا الخلافية حيث تكون للمسائل العسكرية/الأمنية الأولوية على المسائل الإقتصادية والإجتماعية، أصبحت الآن إلى حدّ بعيد من المفارقات التاريخية. ويطلق الاعتماد المتبادل المعقد على هذا الوصف الجديد للواقع. وهو يفترض، بوصفه نموذجًا تفسيريًا للعلاقات الدّولية وجود قنوات متعدّدة للاتصال بين المجتمعات وعدم وجود بنية هرمية بين القضايا الخلافية وعدم فائدة القوة العسكرية، أو على الأقل، وجود دور صغير لإستخدام القوة. وهكذا فهو يؤدي إلى ظهور عمليات سياسية متميّزة تترجم مصادر القوات إلى قوة تتحكم بالنتائج. لقد كان عملهما الرائد (كيوهان وناي) ذا أهمية حاسمة في تطوير منطلقات متعدّدة بديلة عن منطلقات القوة والأمن وذلك عن طريق تركيز الاهتمام على الاعتماد المتبادل والعلاقات التي تتجاوز الحدود القومية، حيث قدّما رؤية للسياسة العالمية تكون فيها العناصر الفاعلة والبيئات والهياكل والعمليات والنتائج غير مؤكّدة إلى حد كبير وأكثر تعقيدًا من النظرات الأحادية والساكنة التي طرحتها الواقعية التقليدية. على أن هذه المقاربة، كما أكدّ المؤلفان لاتدّعي الحصرية – فهي نموذج منافس ولايستغني كليًا عن المعتقد التقليدي السابق. يُلاحظ: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2004، ص123.

2– السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، مصدر سبق ذكره، ص208.

- إنّ يطور البلدان رؤية مشتركة بخصوص كيفية التكيف مع المخاطر العالمية التي يفرضها التغير المناخي الذي مكنه ان يهدد بشدة القسم الافقر من الإنسانية.
- أن يبحثا معًا إمكانية إيجاد موقف اكبر عِبَرَ قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام للانتشار الطاريء للقوات في حال حدوث فشل خطر للنظم الاجتماعية في الدول الفاشلة.
- أن يناقشا كيف يمكن لمبادرة دولية تهدف لتبني عالم خالٍ من الأسلحة النووية أن تكون مساعدة في إيقاف انتشار أوسع للأسلحة النووية.
- التعاون الوثيق في توسيع مجموعة الثماني لتشمل: أربع عشرة أو ست عشرة دولة من أجل توسيع دائرة صانعي القرار في العالم، ولتطوير رد أكثر شمولاً للأزمة الاقتصادية الحالية، وإلاّ انّنا سنواجه ازمة كبرى تخص الاستقرار السياسي العالمي[1].

وفي مقال لبريجينسكي بعنوان (نحو ميثاق باسيفيكي) بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية بتاريخ 26 تشرين الثاني من العام 2014، أشار إلى أنه في بكين مؤخرًا، إذ دعا الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) الصين الشعبية لتكون: «شريكًا في تحمل مسئولية النظام الدولي» بدلاً من (تقويضه)، وينبغي الدفع بفكرة أوباما قدمًا، وتبنيها رسميًا في اطار (ميثاق باسيفيكي)[2].

وأشار بريجينسكي في كتابه (رؤية استراتيجية) إلى انه ثمة ثلاث قضايا سيتعين حلها سلميًا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، أولاها ربما في المستقبل القريب، والثانية في غضون الأعوام القليلة القادمة، والثالثة خلال عقد واحد أو نحوه، على أساس إفتراض تطور بناء متواصل لعلاقة أمريكية – صينية

1– السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، ص209.

2– بريجينسكي: (نحو ميثاق باسيفيكي بين اميركا والصين)، البيان، على الموقع:
http//www.albayan.ae/opinions/articles/2014 – 11 – 126 – 1.2252974? ot=ot.

متبادلة في إطار تعاون إقليمي آسيوي أوسع، تتعلق أولى تلك القضايا الحساسة بعمليات الاستطلاع للولايات المتحدة الأمريكية على تخوم المياه الإقليمية الصينية (ستة أميال بَعْد الشاطيء)، فضلاً على الدوريات البحرية الأمريكية المتكررة بانتظام في المياه الدولية التي هي أيضًا جزء من المنطقة الاقتصادية الصينية، ومن المفهوم أنّ تلك الانشطة تشكل عوامل استفزاز للصينيين[1].

والقضية الأخرى المتزايدة الخلاف، قضية العلاقة بين الحشدين العسكريين لدى الدولتين، فلاشك إنّ الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر تنصب على برنامج التسلح بصورة اكبر وأوسع على التوالي؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة بالوقت الحاضر في حرب من ناحية، وبسبب التزاماتها العالمية من ناحية أخرى. أما المشكلة الجيوسياسية البعيدة المدى الثالثة، فهي في آخر المطاف تُمثل المعضلة الأصعب غير أن من شأن حلها ان يتيسر من جراء حصول تقدم في تناول المسألتين المذكورتين آنفًا، إذ تخص المشكلة الوضع المستقبلي لتايوان. ولم تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بـ (تايوان) كدولة ذات سيادة، وتسلِّم بوجهة النظر الصينية التي تقول أنّ كل من: الصين وتايوان تؤلفان أمة واحدة[2].

1– زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص202.

2– المصدر نفسه، ص202 – 203.

المطلب الثاني
بريجينسكي وعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي

قال الرئيس الأمريكي الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية (ريتشارد نيكسون) إنّ زبيغنيو بريجينسكي قدم فكرة للحد من الأسلحة التقليدية، فقد دعا إلى إحداث خفض كبير في قوات الدبابات بأوربا، وإنشاء منطقة خالية من الدبابات في وسط أوربا، وتلك الفكرة، وإن كانت بحاجة إلى إضافة مزيد من التفاصيل إليها، فإنّ لها إمكانات هائلة، فهي تبرز المشكلة الرئيسة منفردة، وهي مشكلة الخطر الهجومي المتمثل بالتفوق الساحق للاتحاد السوفييتي في سلاح الدبابات، وتلك الفكرة قادرة على إثارة رد فعل دبلوماسي كفيل بتعبئة تأييد الرأي العام، وهي تزيد من وعي الرأي العام الغربي بالخطر الحقيقي الذي نواجهه على المستوى التقليدي، والأهم من ذلك أنّها تركز الانتباه في السياسات السوفييتية التي تهدد السلام، والتي لا بد من تغييرها، وإذا رفض الاتحاد السوفييتي فكرة إقامة منطقة خالية من الدبابات، فلاينبغي أن نتراجع عنها، بل يكون علينا أن نوضح في كل منعطف إنّ الزعماء السوفييت يرفضون اتخاذ تدابير لانقاص خطر نشوب حرب كبرى، إذ ينبغي ان نؤكد هنا إنّ السبب الوحيد الذي يدعونا للاحتفاظ بأسلحة نووية فيما يتعلق بأوربا هو ان للسوفييت تفوقًا في الأسلحة التقليدية[1].

لقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) يرمي في علاقته بالاتحاد السوفييتي إلى تحقيق هدفين جوهريين: أولهما تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من (خوفها الجامح من الشيوعية)، وثانيهما إبرام معاهدة (سولت 2) التي كانت ستؤدي إلى تضاؤل فرص اندلاع حرب نووية، وكان وزير الخارجية فانس – وهو محام من

1– ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، مصدر سبق ذكره، ص183.

نيويورك له خبرة طويلة مع الحكومة - من متزعمي الدفاع عن سياسة الوفاق في العلاقات، وقد اتبع اسلوبًا معتدلاً لاستمالة الاتحاد السوفييتي، وكان (كارتر وفانس) على ثقة من أنه قد حان الوقت لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالاتجاه السوفييتي. لقد أكد فانس على ضرورة أن يتبنى الاسلوب الجديد للتعامل مع السوفييت على أساس (الحوافز الايجابية)؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة: «قدرة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الاتحاد السوفييتي»، وبطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تقبل دورًا أقل شأنًا في شئون العالم[1]. وقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن قدمت أول (حافز ايجابي) - في خلال أربع وعشرين ساعة - من تولي كارتر الرئاسة، وذلك عندما أمر بسحب الأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية فورًا من كوريا الجنوبية، ولم تحدث تلك الخطوة الرئيسة أي رد فعل لدى الاتحاد السوفييتي، ما أدى ذلك إلى شدة إحساس كارتر بالاحباط. والجدير بالذكر إنّ اتخاذ كارتر مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقًا مع قادته العسكريين، ومن دون إخطار الكرملين مسبقًا، والحصول سلفًا على بعض التعهدات باتخاذ اجراءات متبادلة، لهو خير دلالة على قلة خبرته[2].

فعلى الرغم من الأزمات التي تعرضت لها سياسة الوفاق كما صاغها كل من: نيكسون وكيسنجر منذ منتصف السبعينيات، إلاّ أن مجيء إدارة ديمقراطية بزعامة جيمي كارتر في العام 1977، جعلت من أولوياتها استمرار البحث عن علاقة رشيدة بين القوتين في مجال سباق التسلح الاستراتيجي والذي مكن من التوصل إلى اتفاقية سالت 2 (Salt2) في حزيران من العام 1979، غير إنّه مثلما تداخلت في مراحل أخرى عددًا من الأزمات لكي تؤخر أو تعيق اتجاه التقدم، فقد تداخلت هذه المرة

1- استيفن أمبروز، مصدر سبق ذكره، ص370 - 371.

2- المصدر نفسه، ص371.

أزمة أخرى، وإن كانت أشد وقعًا وأكثر تأثيرًا، وهي التدخل العسكري السوفييتي بافغانستان في كانون الأول من العام 1979، وهو الحدث الذي جاء لكي يجهز على اتفاقية (سالت الثانية)، بل ربما على جوانب التقدم التي حققتها سياسة الوفاق في مرحلة اندفاعها الأولى كافة، ولكي ترتد بعلاقات القوتين إلى مناخ وافتراضات وسلوك الحرب الباردة في أحلك أيامها[1].

تلك التحركات للاتحاد السوفييتي أدت إلى تقوية مركز بريجينسكي مستشار كارتر للأمن القومي، وقد كان بريجينسكي من مؤيدي سياسة كيسنجر الواقعية، والذي كان يتنافس مع (فانس) من أجل التأثير في كارتر. وقد قدم بريجينسكي حُججًا قومية تؤيد عدم الثقة في السوفييت، وقد ساعدت تصرفات الاتحاد السوفييتي على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال وعندما بدأ الاتحاد السوفييتي في أوائل العام 1979، بوضع حاملة طائرات نفاثة، وفرقة مقاتلة، وحوض لاصلاحات الغواصات بكوبا، غضب كارتر من بريجينيف، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذي تم بعد أزمة (الصواريخ)، وظهر في التليفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوفييتي، ورد بريجينيف – في حدود المتوقع والصواب – بأن الطائرات وغيرها من المعدات لم تكن اسلحة هجومية بطبيعتها، ومن ثَمَّ لم تكن تمثل انتهاكًا للاتفاق، الذي عقده كل من كينيدي وخروتشوف بصفة غير رسمية في العام 1962، ومن ثَمَّ أيضًا لم يسحب بريجنيف الأسلحة أو القوات، وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة في رحلة كارتر التي إمتدت من المثالية إلى التشدد مع الاتحاد السوفيتي[2].

وكان من الطبيعي، وخصوصًا بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان أن يرى بريجينسكي في الغزو السوفييتي لافغانستان، والذي اجهض اتفاقية (سالت

1– د. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص8 – 9.

2– استفين امبروز، مصدر سبق ذكره، ص372.

الثانية/Salt2) تأييدًا عمليًا لرأيه الذي أبداه في حواره مع فانس[1] وتياره، ومنذ تطور التدخل السوفييتي في القرن الافريقي، وموقفه من حتمية التصدي للسياسة السوفييتية في تلك المناطق، وربط ذلك بمحادثات سولت، لذلك نراه يكتب بعد افغانستان: «لقد تأملت حولي متى بدأت الأمور تتطور بشكل خاطيء حقًا في العلاقات الأمريكية – السوفييتية، ووجهة نظري ترجع إلى العام 1979، فقد طالبت في اجتماع لمجلس الامن القومي ان نرسل حاملة طائرات كرد فعل لارسال السوفييت قوات كوبية إلى اثيوبيا، وفي ذلك لم يعارضني فقط سايروس فانس، وأيضًا هارولد براون، وايدهم الرئيس أكثر مما أيدني، ولم ترد على السلوك السوفييتي، ثم جاء المسمار الأخير في نعش اتفاقية السولت بالغزو السوفييتي لافغانستان، ولذلك كان استخدامي لعبارة» إنّ السولت ترقد مدفونة في رمال الأوجادين[2].

وقد سأل الصحفي باور، بريجينسكي عن أهداف إستراتيجية حقوق الإنسان التي يعدّها السوفييت تهديدًا مباشرًا لهم، وهل تستطيع الديمقراطية ان تدخل إلى الاتحاد السوفييتي؟ أجاب بريجينسكي: «إن معظم النظم غير الديمقراطية تتظاهر بتبنيها للمبادئ الديمقراطية، وهذا في حد ذاته اعتراف بقوة هذه المبادئ التي لاتقاوم. نحن لانشن حملات صليبية من أجل ادخال النظام الأمريكي إلى بقاع أخرى من العالم. اننا مدركون تمامًا، لحقيقة ان كل نظام سياسي، هو نتاج تاريخه الخاص، وظروفه النفسية الاجتماعية. ان ما نقوله هو أن النفس البشرية طبيعتها ترغب في مزيد من التغيير المستقل عن ذاتها. ونحن كمجتمع، على الرغم من نقائصه وعيوبه، ندافع عن هذا

1– على الرغم من التصرف السوفييتي بافغانستان، فقد ظل فانس متمسكًا برأيه، ورفض الاشتراك بالحملة التي شنها كارتر ضد السوفييت بعد الغزو، وكان يعتقد ان السوفييت قد قام بغزو افغانستان؛ لأن لديهم مشكلة خطرة في حدودهم، وأكثر من ذلك ليس لديهم الكثير لكي يخسروه في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2– د. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص15.

المبدأ، ونشجع بقية المجتمعات على أن تحذو حذونا... إننا لانتعمد إقلاق السوفييت كما يدعي بعضهم. وإذا كان الشعب مهتمًا بفكرة حقوق الإنسان، فهذا اعتراف بقوة هذه الفكرة وتأثيرها وليس لأن أحدًا أثارها من الخارج، أو حاول فرضها بالتهديد، فهذا لم يحدث... وانني لأجد في ذلك ما يبشر بالخير للانسانية، واعتقد ان الحتمية التاريخية في عصرنا هذا، ليست ثورة خيالية مثالية، وانما هي إحساس الإنسان المتنامي بحقوقه، وتأكيد ذاته... والولايات المتحدة الأمريكية تنادي بهذه الحتمية »[1].

وعلى الرغم من أن الجدل حول السياسة الخارجية السوفييتية جرى بمعظمه في إطار المؤسسات المتخصصة المختلفة، فإنّ النزوع (كما يرى بريجنسكي) كان منصبًا على مساءلة افتراضات الحرب في افغانستان، والدعوة إلى (تفكير جديد) وصفه بازدراء الفرنسي (ميشيل تاتو) المتخصص بالدراسات السوفييتية (سوفيتولوجي) بإنّه بديل لـ (اللاتفكير). ولعل أوفى المعلومات عن ذلك الموقف التحريفي هي تلك التي قدمها (ي. بريماكوف) أحد دهاقنة غورباتشوف (والكلام لبريجينسكي) في مقال رئيس بعنوان (فلسفة جديدة للسياسة الخارجية) نشرتها البرافدا يوم 9 تموز من العام 1987، ودعا فيه إلى نبذ الفكرة القائلة بإنّ التعايش السلمي لا يمثل إلاّ حقبة لالتقاط الانفاس، وإلى التخلي عن تصدير الثورة كجانب من جوانب السياسة السوفييتية، مؤكدًا على واقع الترابط العالمي المتبادل الجديد. اما فيما بعد تم تطوير الاطروحات نفسها أكثر فأكثر في كتاب غورباتشوف نفسه، في حين بدأ الاستراتيجيون السوفييت في الميدان العسكري يطورون موضوعة (العقيدة الدفاعية) بوصفها نقطة ارتكاز علاقة استراتيجية أكثر ثباتًا مع الغرب، وفي كل تلك النقاط كان التناقض بين وجهات النظر تلك في السياسات السوفييتية الأخيرة صارخًا[2].

1– صحيفة هيرالد تربيون(Herald Tribune) ، العدد 15 تشرين الأول 1977، حديث مع بريجينسكي مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، أجراه: جوناثان باور. نقلًا عن: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (51)، يناير 1978، ص213 – 214.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الإخفاق الكبير، ط2، ترجمة: فاضل جتكر، دار كنعان للدراسات والنشر، 1990، ←

فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي رأى بريجينسكي: إنّه من المؤكد أن كل من: روسيا الاتحادية والصين الشعبية قوتان معارضتان لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وقد عبرتا عن ذلك في مطلع العام 1996، في أثناء زيارة قام بها لبكين رئيس روسيا الاتحادية بوريتس يلتسين، كما أنهما، وفضلاً على ذلك تمتلكان ترسانات نووية بوسعها أن تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الحقيقة القاطعة تقول أنّهما وعلى الرغم من قدرتهما على اشعال حرب نووية انتحارية تظلان الآن ولوقت قادم في المستقبل غير قادرتين على الانتصار فيها، وإن افتقارهما إلى القدرة على الدفع بقواتهما عبر مسافات طويلة من أجل فرض إرادتهما السياسية مضافًا إلى تخلفها التكنولوجي الكبير عن الولايات المتحدة الأمريكية يجردهما من وسائل تحقيق أي هدف سياسي مستدام على المستوى العالمي[1].

وقد صيَّر انهيار الاتحاد السوفييتي (قلب أرض) أوراسيا فراغًا سياسيًا، فقد أمسى ملجأ امبراطورية قوية، ومركز تحدٍ فكري عالمي، وانّ المسافة الشاسعة بين طرفي أوراسيا الغربي المتقدم تكنولوجيا، والشرقي البعيد فجوة التاريخ السوداء المؤقتة: ماضٍ حديث كثير الخلاف كالمستقبل القريب. فعلى المدى القريب سيزيل ذلك الوضع التهديد الأمني الذي فرضه الاتحاد السوفييتي ذات مرة على جيرانه، وعلى المدى البعيد يمكن له ان يغدو مصدر أخطار سياسية كبيرة وواسعة، إذ يمثل انهيار الاتحاد السوفييتي نقطة تحول فكرية مهمة، وتؤرخ أيضًا حدثًا ذا أهمية تاريخية كبرى؛ نهاية الإمبراطورية الروسية التي نبضت بالحياة لثلاثمائة سنة[2].

→ دمشق، ص88 – 89.

1– زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص38 – 39.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى: الأضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص135.

إنّ انهيار الاتحاد السوفييتي لن يخلق ثغرات ينتشر عن طريقها النفوذ للولايات المتحدة الأمريكية القوي شطر الفراغ الأوروآسي، خاصة عِبَرَ السعي لتعزيز الدول الحديثة غير الروسية، بل إن لها نتائج جيوسياسية كبيرة على الأطراف الجنوبية الغربية لأوراسيا: فالشرق الأوسط والخليج العربي قد انتقلت إلى منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية مكشوفة واستثنائية، وذلك الموقف فريد من الناحية التاريخية. ففي معظم أوقات العصر الحديث كانت المنطقة موضوع تنافس شديد للقوى العظمى[1].

وهكذا، وكما حلل ذلك بريجينسكي فمن الممكن للفراغ الجيوسياسي الذي احدثه انهيار الاتحاد السوفييتي أن يصبح دوامة خطرة بالنسبة لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية باشكال مختلفة، فالنهوض السياسي الإسلامي لاينتج صِدَامًا مع روسيا الاتحادية المتبقية في الشمال فقط، بل من المرجح له أن ينافس سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الجنوب. وهنا لن تستطيع روسيا الاتحادية الابتعاد عن ذلك؛ بسبب مستوطنيها؛ ولأنها ستشعر بحتمية منافسة تدخل دول إسلامية جنوبية داخل آسيا الوسطى، في حين لن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الابتعاد – حتى وان خاطرت بمزيد من العدائية لها – بسبب مصالحها في النفط، وشعورها الأخلاقي بالالتزام تجاه إسرائيل[2]. لكن بريجينسكي واصل على طريقته بالتفاؤل تجاه روسيا الاتحادية كما في الصين الشعبية، قائلاً: « لاتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أوربا إغراء أو تغيير روسيا الاتحادية، فثورة روسيا الاتحادية ينبغي أن تأتي من الداخل. لكن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يستطيعان ليس إيجاد مجال مصالح مشتركة فقط، بل الوصول إلى مجال ثقة واستعداد ذاتي للتغيير، ولذلك، وعلى الرغم من الرؤية التشاؤمية المسوغة في المدى القريب؛

1– زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى: الأضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ص140 – 141.

2– المصدر نفسه، ص142.

نظرًا للطابع العام للقيادة الروسية السياسية الحالية، فإنّه ثمة أسباب معقولة للتفاؤل في المدى البعيد »[1]، وبتفاؤله ذلك يحاول بريجنسكي تفكيك بنى الرؤية التاريخية للمحافظين الجدد القائلة بتضخم خطر الأقطاب النامية في المدى المتوسط[2].

ففي ذلك السياق إهتم بريجينسكي بالتنظير للشراكة مع روسيا الاتحادية، نظرًا لما تمثله من قوة ذات نفوذ في منطقة أوراسيا، ولما جرى من متغيرات في ثقلها الاقتصادي العالمي بعد ارتفاع أسعار النفط خلال حرب العراق في العام 2003، والإعتماد المتزايد على الغاز في كل من أوروبا والصين الشعبية، وأنحاء أخرى من العالم على حساب المنتجات النفطية الأخرى، فهي تضم أكبر مخزون غاز في العالم، وان تّلك الشراكة المتوازنة التي تحدث عنها بريجينسكي تشبه (نظرية) الاحتواء التي سبق وان طرحها الدبلوماسي (جورج كينان) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء الاتحاد السوفييتي. لكنها تختلف عن الإحتواء في استبعاد المجال العسكري نسبيًا، نظرًا لتدني أرجحيته كعنصر صراع، وإن كان ذلك المجال قد عاد جزئيًا إلى المشهد بعد مشروع نشر الدرع الصاروخي للولايات المتحدة الأمريكية بالبلقان، وترتكز تلك النظرية على معادلة التوازن بين روسيا الاتحادية واوروبا: كمقدمة لخلق توازن قوى وإستقرار تقليدي بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية بانتظار متغيرات داخلية روسية، وعلى ذلك الأساس، فإنّ لدبلوماسية الاقناع دور في استراتيجية دمج روسيا الاتحادية بالعالم الغربي[3].

وبحسب تفكير بريجينسكي الاستراتيجي: « فإنّ السعي الدائم نحو دمج روسيا الاتحادية في المجتمع العابر للأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساس في أي استراتيجية أمريكية بعيدة المدى نحو خلق الإستقرار في القارة الهائلة: (أوراسيا) يمكن خلق المناخ

1– Zbigniew Brzezinski, Living with Russia, The National Interest Fall, 2000.

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص114.

2– هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص114.

3– المصدر نفسه، ص115.

الجيوبوليتيكي الملائم عبر اقناع روسيا الاتحادية ان من مصلحتها التحول نحو دولة أوربية وديمقراطية، والتخلي عن طابعها الاستعماري التاريخي، والانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي »[1]، وكان القرار الاستراتيجي للرئيس الروسي بوتين بالتقرّب من أوروبا ضمن حسابات جيوسياسية واقعية؛ فليس قُبالة روسيا الاتحادية أي خيار نظرًا؛ لتنامي قوة الصين الشعبية في الشرق، حيث يبلغ حجم اقتصاد الصين الشعبية خمس أضعاف حجم اقتصاد روسيا الاتحادية، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا الاتحادية، والاستنتاج أن التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية لا معنى له، والتحالف مع الصين الشعبية يعني الخضوع لها[2].

إن قوة الصين الاقتصادية المقترنة بالطاقات الحيوية لنفوسها الذي يبلغ تعدادهم (1,2) مليار نسمة تعمل حاليًا كما يرى بريجينسكي في رقعته الشطرنجية الكبرى على قلب المعادلة التاريخية بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية تلك الحقيقة لا بد أن تؤثر في احساس روسيا الاتحادية بالامن بمنطقة الشرق الأقصى، كما تؤثر في المصالح الروسية بآسيا الوسطى. ولقد عبر فلاديمير لوكين أول سفير روسي في الولايات المتحدة الأمريكية بمرحلة ما بعد الشيوعية، والذي أصبح فيما بعد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالدوما ببلاغة كما يرى بريجنسكي عن الأهمية الإستراتيجية للواقع الجديد، حين قال: « في الماضي كانت روسيا ترى انها متقدمة على آسيا، وإن كانت متخلفة عن أوروبا. لكن آسيا، ومنذ ذلك الحين تطورت بسرعة أكبر...، ونحن لا نرى انفسنا اليوم بين أوربا الحديثة، وآسيا المتخلفة إنما في موقع وسطي غريب بين أوربيتين »[3].

1– Zbigenew Brzezinski, Living with Russia, Op. Cit، P.

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص115.

2– امجد جهاد عبد الله، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص158.

3– زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص124 – 125.

المطلب الثالث

بريجينسكي وإيران

تعود أصول العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما سعت إيران الشاه إلى طلب الحماية من الولايات المتحدة الأمريكية ضد المطامع السوفييتية، وكذلك ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه على ابعاد مصدق رئيس الوزراء الفائز بالانتخابات والمؤيد شعبيًا. وقد وقَّع الشاه حلفًا استراتيجيًا مع واشنطن يعترف بإسرائيل، ويقدم لها النفط، مثيرًا في ذلك غضبًا عارمًا لدى الدول العربية. ما أدى ذلك إلى أن تقطع مصر على عهد جمال عبد الناصر علاقاتها مع إيران الشاه[1].

وقد أتاحت أزمة النفط في العام 1973، نموًا اقتصاديًا كبيرًا أضيف إلى وزن إيران، وجعل حسن علاقتها بإسرائيل حليفًا كبيرًا للولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت ان تجعل من إيران (شرطي الخليج). وقد كانت من نتيجة الثورة بإيران في العام 1979، واتخاذ الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن لدى طلاب إسلاميين من تشرين الثاني العام 1979 إلى كانون الثاني العام 1981، أن أديا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، وتجميد الأموال الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على تجميد العلاقات التجارية[2].

وقد أدرك بريجينسكي بانّ إيران كانت من أكثر الأنظمة في العالم الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وشاه إيران أدى دور الموازن (Stabilizer) للمصالح الأمريكية بالمنطقة[3].

1– هوبير فيدرين وباسكال بونيفاس، أطلس الأزمات والنزاعات، تعريب: أنطوان إ. الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2011، ص102.

2– المصدر نفسه، ص102.

3– Erika Mclean, Op. Cit، P. 16.

وعندما هزت الثورة الإسلامية عرش الشاه في النصف الأول من العام 1978، كان قليل من المسئولين الأمريكيين على استعداد للاعتراف بانّ أحد العمد المركزية لمبدأ (نيكسون) كان على وشك الأنهيار، وكان (غاري سيك) خبير الملف الإيراني بمجلس الأمـن القومي الأمريكي، والمساعد الرئيس لبريجينسكي يذكر أنّ استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الخليج والمحيط الهندي وكل جنوب شرق آسيا كانت على مدى أكثر من عقد مؤسسة على فرضية أنّ إيران كانت وسوف تظل قوة اقليمية قادرة ومستقرة تتطابق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما لحظ (غاري سيك)، ان هناك هوّة وسوء فهم ثقافيَّين عميقين بين كارتر العلماني الغربي مقابل الخميني برؤيته الإسلامية، على الرغم من أن كليهما كارتر والخميني بحسب سيك كانا متدينين بعمق، لم يكن هناك شيء مشترك على الأرجح بين ايمانيهما: «كان الخميني انموذجًا لنبي من القرون الوسطى خارج من الصحراء مع رؤية حازمة للحقيقة المطلقة. كان هدفه ألوهية قاسية وانتقامية مليئًا بالعنف، يعاقب بالعين والسن كل تجديف على الشرع الإلهي... كان شخصًا تمزقه الكراهية – الكراهية للشاه، الكراهية لكارتر والولايات المتحدة الامريكية، والكراهية لكل من يجرؤ على معارضة رؤيته»[2].

ويستخلص سيك الآتي: (كلنا أسرى فرضياتنا الثقافية)، وبحسب سيك كان الالتزام الثقافي المتزمت لمسئولي إدارة كارتر: «ملحًا جدًا إلى درجة انه تداخل جوهريًا مع العمليات العادية من مراقبة وتحليل اللذين نعتمدهما جميعًا غريزيًا»[3].

1– دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص269.

2– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص87.

3– المصدر نفسه، ص88.

أما فيما يخص أزمة الرهائن بإدارة كارتر، والتي استمرت لأربعة عشر شهرًا لم تكن أكثر من اختبار للإرادات بالنسبة للطرفين، إذ كانت صِدَامًا بين نظامي قيم مختلفين. ولم تستقطب أزمة من قبل مقدار ما استقطبت تلك الأزمة، وشدّت أزمة الرهائن انتباه كارتر والرأي العام الأمريكي[1].

ومايعقد المشهد السياسي بأزمة الرهائن في حينه، إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تحصل على قائمة بالمطالب الإيرانية، حتى شباط من العام 1980، لقد أعلن أبو الحسن بني صدر، والذي انتخب رئيسًا للجمهورية شروط إيران، وهي: عودة الشاه إلى إيران لمحاكمته، وإعادة ثروة الشاه إلى الشعب الإيراني، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمسئوليتها عما اقترفته تجاه إيران في الماضي، فضلاً على اعتذار الولايات المتحدة الأمريكية وتعهدها بألا تتدخل في شئون إيران بالمستقبل، وكان جليًا ان تلك المطالب غير مقبولة؛ خاصة المطلب الأول، حيث إن الشاه كان قد غادر الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل (في كانون الأول من العام 1979)، ليستقر في بنما، وردًا على مطالب بني صدر فقد هدد كارتر بعقوبات قاسية جديدة ضد إيران، وضد المواطنين الإيرانيين داخل الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم تحرز المفاوضات أي تقدم[2].

وقد ابلغت الولايات المتحدة الأمريكية دول أوربا الغربية بأنّ كل من: كارتر وبريجينسكي سينظران إلى رد فعل أوروبا للتدخل بإيران كاختبار لتحالف حلف شمال الأطلسي، وحسب ما أشارت إليه المصادر بكل من فرنسا والمانيا وقتئذ: بان أوربا الغربية أشارت إلى أن أي تصرف عسكري من جانب واحد من الولايات المتحدة الأمريكية لن يؤدي إلى مأساة إستراتيجية فقط، بل من المحتمل أن يؤدي إلى التدخل السوفييتي بإيران، وذكرت صحيفة (فرانكفورت روندشاو الألمانية

1– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص88.

2– استيفن أمبروز، مصدر سبق ذكره، ص389.

الغربية (West German Frankfurter Rundschau) بانّ بريجينسكي رد على ذلك بالآتي: «ان الأمر يعود إلى أوربا الآن في منع وقوع حرب عالمية ثالثة»[1].

وقبل أيام من غارة الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في أثناء أزمة الرهائن فقط، قدم وزير الخارجية (سايروس فانس) استقالته، إذ قال فانس لأحد اصدقائه: «إننا لم نقم بهجوم على إيران فقط. ولكن ربما سنبدأ حربًا عالمية ثالثة». وقد خرج فانس مع مجموعة قليلة من إدارة كارتر ومؤيديها من اللجنة الثلاثية بعد اقتناعه بإنّ بريجينسكي مندفع نحو الحرب[2].

وقد وافق كارتر على تنفيذ عملية عسكرية لمحاولة انقاذ الرهائن، ونفذت في 25 نيسان من العام 1980، لكن كان يعوزها حسن التخطيط ودقة التنفيذ معًا، إذ اضطر كارتر إلى أن يلغيها قبل أن تقترب طائرات الهيليكوبتر الأمريكية من الرهائن بمدة طويلة، وذلك بسبب قصور فني في المعدات. ولقد جعلت تلك العملية الولايات المتحدة الأمريكية تبدو، مثل (عملاق عاجز مثير للشفقة)، وجعلت كارتر يبدو (هشًا) أكثر من ذي قبل، وأدانه المتشددون، لأنه لم يُعجل بعملية الانقاذ، ولأنه عندما قرر إرسالها لم يجهزها بقوة عسكرية كافية، وتراجعه عند ظهور أول إشارة إلى وجود عقبات[3]، وبعد ساعات من فشل الغارة، فسرت الإدارة الأمريكية إنّه ناجم عن عطل ثلاث طائرات عمودية من مجموع الطائرات الثمان، ولم يصدق أحد تلك الرواية الأمريكية، وأشارت مصادر أخرى لها صلة بوكالة الاستخبارات المركزية إلى أن قوات الاتحاد السوفييتي قصفت القوة الأمريكية حال هبوطها على الأرض للقيام بالمرحلة الثانية من الغارة، وان بيان الإدارة الرسمي عن الحادث ليس سوى تغطية[4].

1– Robert Deyfuss, Hostage to Khomeini, the New Benjamin Franklin House, New York, 1980, PP. 65 – 66.

2– Ibid, P. 67.

3– استيفن أمبروز، مصدر سبق ذكره، ص389.

4– Ibid, P. 68.

وقرر كارتر ومستشاروه اتخاذ خطوات لمعاقبة آية الله الخميني، بل إزاحته عن السلطة أيضًا، إذ قال كارتر صراحة: «أريد أن أعاقبه حالما يفرج عن ابنائنا، بضربه جدّيا. يجب أن يدركوا إنّهم لا يستطيعون أن يكونوا حمقى معنا»[1].

وقد وصلت أزمة الرهائن إلى طريق مسدود، وفي 27 تموز من العام 1980، توفّي شاه إيران؛ بسبب السرطان عن عمر يناهز الستين عامًا، وسرعان ما تبخّر أي أمل في أن تساعد وفاته على تحسين وضع الرهائن. ففي أيلول اعلن الخميني عن أربعة شروط للافراج عن الرهائن، وهي انه يتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن: 1- تعيد ثروة الشاه، و2- تلغى كل المستحقات المالية قبل إيران، و3- الافراج عن أرصدة إيران المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، و4- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بألا تتدخل في شئون إيران بالمرة. وحيث إن المطلب الإيراني بضرورة اعتذار الولايات المتحدة الأمريكية عن سلوكها في الماضي لم يذكر تلك المرة، أصبح هناك أساس على الأقل للمباحثات كما تحسنت فرص التوصل إلى تسوية بعد 22 أيلول، عندما قامت الحرب بين العراق وإيران على أوسع نطاق[2].

وانتهت ازمة الرهائن بالتوقيع على اتفاق الجزائر في الجزائر يوم 19 كانون الثاني من العام 1981، وافرج عن الرهائن رسميًا في اليوم الذي تلاه، وبعد دقائق من أداء الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان اليمين[3].

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وفيما يخص أزمة البرنامج النووي الإيراني، عدَّ بريجينسكي إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعاني مشكلة فهم إيران، حيث إن غيابها: «لوقت طويل من التواصل مع إيران وأن تكون موجودة من داخلها قد أضعف الفهم الأمريكي للواقع الإيراني الداخلي، ولدورها الإقليمي، وديناميانها

1- د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص89.

2- ستيفن أمبروز، مصدر سبق ذكره، ص390.

3- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ازمة_رهائن_ايران.

الخارجية »[1]. فقد عايش بريجينسكي إيران الشاه والثورة خلال عهد كارتر، لذا ألم برؤية عامة وفهم تاريخي لإيران، حيث تُعد بانها أمة ذات ارث تاريخي عريق، وينبغي أن يكون لها دور مهم بالمنطقة، وبأن إيران ستلقى شكلاً من أشكال التوافق مع المجتمع الدولي على الاقل بشكل اسرع مما يمكن أن تصل إليه كوريا الشمالية[2].

ومثلما عارض بريجينسكي الحرب على العراق، فإنّه يدعو الإدارة الأمريكية إلى الامتناع عن مثل ذلك العمل ضد إيران. ففي مقالة له بصحيفة (Herald Tribune) تحت عنوان: (Do Not Attack Iran) ذكر بريجينسكي عددًا من الاعتبارات والتوقعات لما يمكن أن يحدث، وبخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إذا ما اقدمت على شن هجوم عسكري على إيران، وذلك على اساس الآتي:

1- إنّه في غياب تهديد وشيك (من حيث إن إيران قُبالتها على الأقل عدة سنوات حتى تمتلك ترسانة نووية)، فإنّ الهجوم الأمريكي سوف يكون عملاً من اعمال الحرب.

2- سيضاعف ردود الفعل الإيراني الصعوبات الأمريكية التي يواجهها حاليًا في العراق وافغانستان.

3- سيرتفع وبشكل سريع أسعار النفط، الأمر الذي سيؤثر في الاقتصاد العالمي، وبشكل تُلام عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

4- ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية أكثر هدفًا للأرهاب وأكثر عزلة، ومن ثَمَّ أكثر انكشافًا، كما يصبح الأمل في أي تسوية اقليمية بين إسرائيل وجيرانها أكثر بُعدًا[3].

1- Iran: Time for a New Approach/CFR – Task Force Rreport – With Brzezinski Chairman – 2004. نقلاً عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص140.

2- المصدر نفسه، ص140.

3- د. السيد أمين شلبي، نظرات في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص171.

فهل ستتجاهل الإدارة الأمريكية تحذيراته وتحذيرات غيره مثلما تجاهلت تحذيراته بخصوص العراق، حيث هناك ثلاث نقاط أساسية في مقال بريجينسكي المذكورة آنفًا، يمكن إجمالها بالآتي:

1- تركيزه في تأثيرات مثل تلك الحرب على السياسة والمصالح الأمريكية.
2- دعوته للولايات المتحدة الأمريكية للدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران.
3- تصوره في أن التوصل إلى ترتيبات متبادلة بخصوص البرنامج النووي الإيراني قد يؤدي في المستقبل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[1].

وقد رأى بريجينسكي في الحرب على إيران مدخلاً لمستنقع جديد للولايات المتحدة الأمريكية أكثر اتساعًا وعمقًا من العراق، إذ ينقل (دايفيد اغناطيوس) في الواشنطن بوست عن بريجينسكي قوله: «أعتقد بأنّ الحرب مع إيران ستنهي دور امريكا الحالي في العالم. وفي حرب مع إيران ستسقط أمريكا لمدة تتراوح من 20 إلى 30 عاما. سيلومنا العالم أجمع، وسنفقد موقعنا في العالم»[2].

أما من الناحية العملية، يجنح بريجينسكي نحو الاعتماد على الاقتصاد للتأثير في القرار الإيراني من عدة جهات، فيطرح مشاهد (سيناريوهات) يمكن التعبير عنها بـ (الجزرة والعصا) وليس (العصا والجزرة)، حيث تقع الأولوية للمحفزات على العقوبات والتهديد، فـ: «ثمة خطوة هامة يمكن أن تكون أحد مفاتيح الحل مع إيران، وتكمن في البدء بمفاوضات في قضايا الاستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في إيـران مع اطـراف اقتصادية إيرانية، والتوصل إلى اتفاقات لايتم تطبيقها إلا في حال التوصل إلى حلول للقضايا السياسية المختلف عليها. إن عودة

1- المصدر نفسه، ص173.

2- Ignatius, David/An Iranian Missile Crisis/Wash Ingtonpost – April 12, 2006, 144 – 143. نقلاً عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص143 – 144.

الإستثمارات الأمريكية إلى إيران سيساعد على التخفيف من أحادية التيار الديني في السلطة، عبر تقوية القطاعات الخاصة، وتقوية موقع الطبقة الوسطى في البلاد، وايجاد فرصة لتصدير القيم الأمريكية إلى الداخل الإيراني »[1].

وجيوبولوتيكيًا، يرى بريجنسكي، إن وقوع إيران في قلب ساحة مشروع المحافظين الجدد ان يجعل منها رقمًا صعبًا، فـ: « بشكل متزامن، ومع إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على الإرهاب اصبحت إيران لاعبًا أساسيًا في هذا السياق على الأقل بسبب تدخلها في افغانستان والعراق، وقد انتجت الحاجة إلى إيران، والعمل على محاصرتها سياسات أمريكية متناقضة في التعاطي معها بدءًا من العام 2001 »[2].

إزاء تلك المعضلة فقد اكد بريجنسكي تكرارًا على المقاربة السياسية الاقتصادية السلمية، ومما قاله في ذلك السياق الآتي: « في المدى البعيد، أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الاستقرار في الخليج يمكن التوصل إليها عبر اشراك إيران في مفاوضات مع جيرانها للتوصل إلى إنشاء منظمة تضمن التعاون الإقليمي والاستقرار »[3].

إذ يرى بريجنسكي إنّه ليس هناك سبب يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التمسك بسياسة تهدف إلى عزل إيران أو أن يتم مطالبة إيران بتنازلات كثمن جلوسها على طاولة المفاوضات، وأشار أيضًا إلى أن هناك طريقان للتعامل مع مشكلة المفاعل النووي الإيراني، فإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تعليق التخصيب كنقطة بداية للمفاوضات، فيجب أن نعطيهم شيئًا ما في المقابل، لأنه طبقًا للقانون الدولي ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لهم حق التخصيب، فإذا تخلّت إيران عن

1– Iran: Time for a New Approach. Op. Cit.

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص146.

2– Ibid. نقلاً عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص140.

3– Ibid. نقلاً عن: المصدر نفسه، ص140.

ذلك الحق، فيجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون على أهبة الاستعداد لتعليق بعض العقوبات القاسية التي فرضتها عليهم. إذن على الولايات المتحدة الأمريكية ان تقدم لهم عوضًا (مقايضة) (Aquid Pro quo)، والطريق الآخر للتعامل مع المشكلة هو على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتفاوض دون شروط، أي بمعنى ان يستمروا في التخصيب، وأن يستمر في الوقت ذاته بالتفاوض حتى يأتي الوقت الذي أما ان تتوقف التفاوضات؛ بسبب عدم تحقيق أي تقدم، أو أن يتم إحداث ذلك التقدم، أي عدم وضع شروط مسبقة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تسعى لإيجاد توافق متبادل يتم فيه ربط تعليق التخصيب بتعليق العقوبات[1].

وقد عملت الإدارة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش على تضخيم التهديد الإيراني، محاولة حشد التأييد الدولي للحرب على إيران، وقد تقدمت وزارة الدفاع على عهد رامسفيلد بمشروع لتغيير قانون استخدام السلاح النووي، إذ كان القانون يمنع استخدامه ضد دولة لاتملك سلاحًا نوويًا، فتم إلغاء ذلك الشرط، وأصبح ممكنًا استعمال القنبلة النووية ضد دولة غير نووية، وقد فهم ذلك الإجراء كاستعداد لاستهداف إيران[2].

وعندما فاز باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية، كان مما يلفت الانتباه في قائمة أوباما بالنسبة لمستشاريه هو اختياره لـ (بريجينسكي) مستشاره الرئيس في السياسة الخارجية، ومعروف عن بريجينسكي توجهه مع الرئيس كارتر أكثر فأكثر نحو صف (الواقعيين الجدد) الذي ينادي باعادة تقويم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والدفع باتجاه حسم الملف الفلسطيني، وبرز أيضًا بريجينسكي مدافعًا عن سياسة

1– Zbigniew Brezezinski, Brent Scowcroft, Op. Cit، P. 58.

2– هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص139.

الحوار، والتفاوض المباشر مع إيران وسوريا وبقية حلفائهما في المنطقة بما في ذلك (حزب الله)[1].

وعلى الرغم من تأخر علاقة أوباما المباشرة مع بريجينسكي حتى خريف العام 2007، فإنّ مضمون افكار كليهما يبدو من العنوان الرئيس الذي رافق حملة أوباما في ملف السياسة الخارجية، أي: «ضرورة التفاوض مع الأعداء لا الأصدقاء» صدى مباشرًا لمقولات بريجينسكي[2].

وفي مقالته (من الأمل إلى الجرأة) في العام 2010، والتي كانت من ضمن أهداف الجهود الطموحة التي بذلها أوباما بعد قدومه إلى السلطة على حد تعبير بريجينسكي من أجل اعادة تعريف رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، واعادة ربطها بالسياق التاريخي الذي بدأ يظهر في القرن الحادي والعشرين[3].

ومن بين المهام الجيوبوليتيكية المهمة التي يجب أن يأخذها في الحسبان أوباما إنّه: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية السعي إلى مفاوضات جدية مع إيران حول برنامجها النووي، وغيرها من المسائل الأخرى[4].

وتحت عنوان فرعي في مقالته اعلاه: (التحدي الإيراني)، ذكر بريجنسكي إنّ التعامل مع طموحات إيران النووية ودورها في الإقليم يُعدّ تحديا على درجة عالية من الخطورة لذا قرر أوباما عقد سلسلة من المفاوضات الحادة مع إيران حول برنامجها النووي على الرغم من المعارضة حتى من بعض افراد في إدارته، وجعل أوباما الخيار العسكري بمرتبة متأخرة في قائمة وسائل التعامل مع إيران[5].

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص219.

2- الصدر نفسه، ص220.

3- Zbigniew Brzezinski, From Hope to Audacity: Appraising Obama's Foreign Policy, Foreign Affairs, January/February 2010, Volume 89, Number 1, P. 16.

4- Ibid, P. 16.

5- Ibid, P. 22.

وأشار بريجينسكي إلى أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون واقعية في مفاوضاتها مع الإيرانيين؛ لأن الوقت يمر، ولايمكن ان يعود، وإن الإيرانيين لديهم القدرة على تخصيب اليورانيوم، وهم لم يتنازلوا عن ذلك الأمر. ولكن إمكانية مواجهة الطموحات الإيرانية النووية ما زالت قائمة عن طريق نظام فاعل للتفتيش على منشآتها النووية، وادخال الولايات المتحدة الأمريكية لشركاؤها للتعامل مع الملف النووي في مفاوضات ذات منهجية بناءة[1]. ولكن استمرار إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على وصف إيران بإنّها الدولة الارهابية والدولة التي لايمكن الثقة بها يمكن أن تؤدي إلى انهاء أي جهود نحو مفاوضات جادة بين الطرفين، ذلك السلوك الأمريكي سيساعد الحكومة الإيرانية على إظهار سلوكها بانّه دفاع عن القومية الإيرانية، والذي بدوره سيؤدي إلى أن يضيق من مساحة الخلافات التي نشبت بين ابناء الشعب الإيراني على خلفية الانتخابات الرئاسية الأخيرة[2].

ويقدم بريجينسكي نصيحة للرئيس أوباما، بان تلك النقاط يجب أن تكون موضوعة في الحسبان عند الحديث عن أي عقوبات جديدة يتم فرضها على النظام الإيراني، ويجب أن تؤخذ بعناية كل الاحتياطات التي تضمن أن تكون تلك العقوبات ذكية من الناحية السياسية (Political Intelligent)، وأن تكون فاعلة في عزل النظام الإيراني أكثر من كونها ستكون موحدة للإيرانيين[3]، ويستنتج بريجينسكي: إنّه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك إن أي سياسة متشددة تنتهجها تجاه إيران، مثل القيام بعمل عسكري سواء كان من جانبها أم من اسرائيل ستكون عواقبه وخيمة على الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، لأن إيران سوف تستهدف القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق في حالة حدوث مثل ذلك الهجوم، ومما

1- Ibid, P. 22.

2- Ibid, P. 24.

3- Ibid, P. 22 – 23.

سيؤدي ذلك إلى تقويض الأوضاع في كلا البلدين، وأيضًا ذلك الهجوم سيؤدي إلى تحويل منطقة مضيق هرمز إلى منطقة حرب، مما سيؤثر ذلك في امدادات الطاقة من ذلك المضيق[1][2].

المطلب الرابع
بريجينسكي وأفغانستان

في السادس من نيسان العام 1979، أعطت لجنة التنسيق الخاصة، وهي مجموعة داخلية كان يرأسها بريجينسكي، تعليماتها للمخابرات المركزية بوضع خطة شاملة لحرب سرية بافغانستان مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح بين (المساعدات المالية غير المباشرة للمتمردين) و(الدعم بالسلاح)، وبعد ثلاثة أشهر وقع الرئيس كارتر قرارًا يسمح للوكالة بالبدء في مساعدة المجاهدين الافغان، وذلك بوساطة الدعاية والمال والإمدادات غير العسكرية، وسرعان ما وضع الرئيس الباكستاني (محمد ضياء الحق) الذي تشترك بلاده مع افغانستان في حدود طويلة ومفتوحة تقريبًا جهاز استخباراته في خدمة تهريب السلاح للعصابات المعادية للسوفييت المجاورة له؛ وبفضل تلك المساعدات السرية من باكستان والولايات المتحدة الأمريكية كان المجاهدون مستعدون في كانون الأول من العام 1979، لمقاومة السيطرة السوفيتية[3].

وكان تقدير بريجينسكي كما عرضه على الرئيس جيمي كارتر، ان الولايات المتحدة الأمريكية لايصح لها ان تظهر علانية بافغانستان (عندما تتحول إلى فيتنام سوفيتية)، وإنما الأفضل ان تظل بعيدة بمسافة كافية، وأن تترك المعركة للمسلمين

1- Ibid, P. 24.

2- يُنظر آخر ص523

3- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص273 – 274.

يخوضونها باسم (الجهاد الإسلامي) ضد (الإلحاد المادي)، وأهم من ذلك يتكفلون بتمويلها؛ لأن العبء أثقل مما تستطيع وكالة المخابرات المركزية تحمّله على ميزانيتها، كما أنه اكبر مما يقبل به الكونغرس بالموافقة على اعتمادات لعملية سرية تقدم إليه (مستقلة لوحدها)، زيادة على ذلك فإنّ الذهاب إلى (لجنة الأمن) (المتفرعة من لجنة الشئون الخارجية) لطلب الموافقة على مبالغ بذلك الحجم يؤدي إلى كشف العملية، وذلك يحرج السياسة الأمريكية، والاحراج في مثل تلك الحالة خطر؛ لأنه قد يؤدي لتعقيدات دولية من الأفضل تجنبها، وكان من معنى ذلك في تقدير بريجينسكي (كما عرضه في مذكرة للرئيس جيمي كارتر): إن الولايات المتحدة الأمريكية لا بد لها من ترتيب يمكّنها من (العمل على الأرض)، والصرف على العمل وإدارته تحت إشرافها من دون أن يظهر دلالة يثبت عليها شيئًا تتورط بسببه فيما لاضرورة له[1].

إن استراتيجية بريجينسكي الإسلامية توّجت بمساعدات الولايات المتحدة الأمريكية السرية، ومساعدات الصين الشعبية العلنية لثوار افغانستان الذين يقومون بأنشطتهم من باكستان وإيران، ومع انتصار الثورة الإسلامية في إيران تم دعم الثوار المتعصبين المعادين للحكومة الأفغانية الموالية للسوفييت بالمساعدات الأمريكية، وان بريجينسكي سيطرت عليه تصورات الانتصار الإسلامي المذهل ضد النظام الأفغاني آنذاك، وحث حلفاؤه في بكين على دعم المجاهدين بافغانستان على الرغم من وجود دلائل في أواخر العام 1979، تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي يستعد للتدخل عسكريًا[2].

ونتيجة لذلك، وبالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية قامت السلطات الباكستانية في نيسان من العام 1978، بإنشاء أول

1– محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، المصرية للنشر العربي والدولي، ط5، 2010، ص248.

2– Robert Dreyfuss, Hostage to Khomeini, Op. Cit، P. 8.

معسكر لتدريب الافغان في قرية (برساك) بمساعدة ضباط افغان تابعون للجيش الأفغاني الإقطاعي القديم، والذين يقيمون في القرية ذاتها، وفي ربيع العام 1979، تم تدريب وتأهيل (10000) من الافغان، والذين تسللوا إلى داخل الأراضي الافغانية لبدء هجماتهم ضد النظام في كابول[1]. وقد كتب زالماي خليل زاد[2] مقالًا بالواشنطن بوست في 10 تشرين الأول من العام 1979، قال فيه: «إنّ الهدف من التدخل الأمريكي في افغانستان هو العمل على تأسيس نظام موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية في كابول. مما يسمح للأمريكيين بإنشاء قواعد عسكرية وقواعد للتنصت موجهة ضد الاتحاد السوفييتي... إنها مهمة عاجلة خاصة بعد سقوط شاه إيران وفقداننا مواقعنا فيها»[3].

وعلى بضعة اميال من الحدود الباكستانية مع افغانستان جاءت زيارة بريجينسكي مستشار الأمن القومي للرئيس كارتر خلال اسبوع من الاجتماعات مع قادة من باكستان والمملكة العربية السعودية لمناقشة الاحتلال السوفييتي لافغانستان حديثًا، وفي مخيم للاجئين بالقرب من الحدود قال بريجينسكي للمقاتلين الافغان: تلك الأرض هناك هي أرضكم، وسوف تعودون لها يوما ما، بسبب ان قضيتكم على حق، وان الله إلى جانبكم[4]، وان الصحفيين المرافقين لبريجينسكي لايعرفون إنّه قبل ستة أشهر من دخول القوات السوفييتية إلى افغانستان، أي عشية عيد الميلاد

1- محمد سويفي عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص72.

2- زلماي خليل زاد: أمريكي من أصل افغاني، ذو علاقة وثيقة بالمخابرات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية، عمل مع شركة راند إحدى الشركات المتخصصة في الصناعات الحربية، وأصبح فيما بعد مستشارًا لواحدة من الشركات النفطية (Unocal) التي شرعت بانشاء خط أنابيب النفط التي تعبر افغانستان، وأصبح سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق بعد الاحتلال. راجع: المصدر نفسه، ص73.

3- المصدر نفسه، ص73.

4- Joshua B. Freeman, American Empire 1945 – 2000, Penguin Group, New York, 2012, P. 390.

في العام 1979، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت برنامجًا سريًا للدعاية والعمليات النفسية، والدعم اللوجستي للجماعات الافغانية التي تقاتل الحكومة الافغانية الشيوعية[1]. ان الجهاد الإسلامي الذي اعلن ضد الاتحاد السوفييتي لم يكن رد فعل طبيعي؛ نتيجة دخول الجيش السوفييتي افغانستان، وإنّما كان خطوة وسط سياق جرى قبلها وبعدها، على وفق الآتي:

- كانت الخطوة الأولى قرارًا أمريكيًا بازعاج السوفييت في جمهورياتهم الجنوبية من قواعد في افغانستان.
- والخطوة الثانية تصعيد ذلك النشاط وتكثيفة إلى درجة تضطر السوفييت إلى التدخل العسكري.
- وأخيرًا الخطوة الثالثة وهي: إعلان الجهاد عندما يقع الدخول السوفييتي المأمول والمطلوب[2].

إن تلك الحقائق تكشفت فيما بعد، واعترف بريجينسكي بذلك بحديث طويل مع المجلة الفرنسية (نوفل أوبزرفر) اعترافًا تامًا عندها سُئل في العام 1998، من الصحيفة عن مدى صحة عمّا نشره المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية (روبرت غيتس) في مذكراته التي صدرت بعنوان (من الظلال) بانّ المخابرات المركزية بدأت تساعد (المجاهدين) بافغانستان بشكل مكثف قبل ستة شهور من الغزو السوفييتي، أي في المدة التي كان فيها بريجينسكي مستشارًا للأمن القومي في إدارة كارتر. وقد أجاب بريجينسكي: نعم. وطبقا لما تقول به السجلات الرسمية، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تدخل بثقلها في افغانستان إلاّ في العام 1980، وبعد أسابيع من دخول

1– Joshua B. Freeman, American Empire 1945 – 2000, P. 390.

2– محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، مصدر سبق ذكره، ص241 – 242.

القوات السوفييتية إلى كابول. ولكنه في التاريخ الحقيقي (بصرف النظر عما تقول به السجلات)، فإن التدخل الأمريكي لمساندة المجاهدين بدأ قبل ذلك بستة شهور[1].

وقد أكد بريجينسكي على أن الجيش السوفييتي دخل افغانستان: «يوم 24 كانون الأول من العام 1979، لكن الحقيقة المحاطة بسرية حتى الآن مختلفة تمامًا. والحق، انه في 3 تموز من العام 1979، فإنّ الرئيس كارتر وقع أول أمر إداري للمساعدة السرية لخصوم النظام السوفييتي في كابول، وكنت اكتب كل يوم ملحوظة للرئيس اشرح له فيها رأيي بانّ المساعدة تلك سوف تسبب تدخلاً عسكريًا سوفيتيًا»[2].

ويفتخر بريجينسكي: «بان العملية السرية التي قمنا بها كانت فكرة رائعة. لقد أدت إلى دخول السوفييت في فخ تمنينا ان يدخلوا في مثله. وقد دخلوا، فهل تريدون أن أقول لكم أنني آسف على مخطط وضعناه ونفذناه ونجح بامتياز»[3].

ويوم تدخل الاتحاد السوفييتي بجيشه في افغانستان، كتب بريجينسكي إلى الرئيس كارتر مذكرة قال فيها: «إن أمامنا الفرصة الآن لكي نجعل الاتحاد السوفييتي يذوق مرارة الكأس التي شربناها في فيتنام، والحقيقة إنّنا ولمدة عشر سنوات جعلنا الروس ينزفون دمًا، ولايستنزفون جهدًا فقط، فهم حين دخلوا أضروا باقتصادهم وأرهقوا سلاحهم وأضعفوا معنويات جنودهم وأضروا بهيبتهم، وذلك ادى في النهاية إلى تمزق الإمبراطورية السوفييتية»[4].

وكتب بريجينسكي في خريف العام 1985، مقالاً بعنوان: افغانستان ونيكاراغوا (Afghanistan and Nicaragua)، والذي يدلّل فيه على التفريع أو التشعب بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فمن ناحية الأخلاق

1- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، ص242.

2- المقابلة مع بريجينسكي: «تدخل (CIA) في افغانستان سبق الدخول السوفييتي! »، مجلة الحكمة، العدد (28)، بغداد، آب 2002، ص24.

3- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، مصدر سبق ذكره، ص243.

4- المصدر نفسه، ص243.

هي: قاعدة السياسة الخارجية، وتلك متجذرة في المبادئ الديمقراطية والايمان بالفعاليات الإنسانية، ومن جانب آخر، فهي سياسة واقعية، والتي تشدد على المقايضات والبراغماتية، وتجادل لفرض التكيف عندما تكون هناك قدرة لتحسين التوازن الدولي[1].

وقد كان بريجينسكي قبل ذلك، وعلى مدى أكثر من عام كمستشار للأمن القومي يحذر رئيسه (جيمي كارتر) من (قوس أزمة) ممتد من القرن الأفريقي حتى الخليج، إذ كان رحيل بريطانيا وسقوط شاه إيران وتدخل الاتحاد السوفييتي في افغانستان كلها عوامل تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ساعات قليلة من وصول الجيش الأحمر إلى كابول أبلغ بريجينسكي رئيسه بانّ: «السوفييت إذا نجحوا في افغانستان، فإنّ حلم العمر بالنسبة لموسكو بالوصول إلى المحيط الهندي سيكون قد تحقق على حساب الولايات المتحدة الأمريكية»[2]. وأضاف بريجينسكي: «إنّ البريطانيين تاريخيًا كانوا بمثابة العائق أمام هذا المسعى، كما كانت افغانستان هي الدولة العازلة وقد اطلعنا بهذا الدور في 1945، ولكن الأزمة الإيرانية أدت إلى انهيار ميزان القوى في جنوب شرق آسيا ويمكن أن تسفر عن وجود سوفييتي على ضفتي الخليج العربي وخليج عُمّان. كان على كارتر أن يتحرك بحسم من أجل صنع» حزام أمني جديد[3].

إن أي مناقشة للسياسة الخارجية لإدارة كارتر تجاه افغانستان قبل وبعد غزو الاتحاد السوفييتي يجب أن تركز في وجهات نظر قادة الرئيس (President's Leaders) في كل من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وعلى الرغم من أن كلاً من وزير الخارجية (فانس)، ومستشار الأمن القومي (بريجينسكي) عمومًا إتفقوا

1- Herbert London & Eugen Loebl, (Brzezinski's Pragmatism)، The National Interest, No. 2 (Winter 1985)، P. 119.

2- دوجلاس ليتل، مصدر سبق ذكره، ص271.

3- المصدر نفسه، ص272.

على التداعيات المحتملة (Potential Ramifications) لتوغل الجيش الأحمر، فقد رأى أولئك من صانعي السياسة نفسيهما في نزاع مستبد بشأن افضل السبل للتعامل مع السوفييت، وبخصوص كيف يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان ترد على الوضع المضطرب بافغانستان. وقد برزت نقاشاتهم إلى الواجهة، وكان بريجينسكي معارضًا لصعود (محمد تراقي) المدعوم من الاتحاد السوفييتي إلى السلطة بافغانستان، كما كان معارضًا لموقف وزير الخارجية (فانس) الذي عدَّ ما حدث مجرد انقلاب داخلي مدعوم دعما واضحا من الاتحاد السوفييتي[1].

وفي بداية العام 1980، كان بريجينسكي متحمسًا بشكل خاص في وضع السوفييت (تحت التجربة) (Ontrial) قبل التودد إلى الرأي العام العالمي، وكان يعارض المقترحات المقدمة من وزير الخارجية (سايروس فانس)، والتي تتحدث عن إمكانية الانفتاح على موسكو بخصوص افغانستان على نطاق أوسع بشأن الاهتمامات الأمنية بالمنطقة[2].

وكان وزير الخارجية فانس يؤثر ضبط النفس، إذ يقول في مذكراته: «كان من رأيي أن موسكو تصرفت على ذلك النحو لحماية المصالح السوفييتية السياسية في أفغانستان، التي كانوا يرونها معرضة للخطر، كانوا يخشون ان تحل حكومة إسلامية إصولية محل النظام القائم، وكان ذلك يمكن أن يتبعه بالتالي انتشار حمى الخميني وانتقالها إلى دول أخرى على امتداد الحدود الجنوبية الروسية»[3].

وفي كلمته قُبالة مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية بتاريخ 1980/3/2، شرح فانس خمسة أهداف للولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو الاتحاد السوفييتي

1– Kyle Tadman, An american Provocation: U.S. Foreign Policy during the Soviet – Afghanistan war, Western lllinois Historical Review © 2013, vol. V, Spring 2013, P. 33 – 34.

2– John W. Young and John kent, International Relation Since 1945, Oxford hniversity Press, Second edition, 2013, P. 382.

3– دوجلاس ليتل، مصدر سبق ذكره، ص272.

لافغانستان، إذ إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية الأول هو فرض ثمن باهظ لذلك العدوان، وذلك بسبب الاشمئزاز مما يتعرض له الشعب الأفغاني، وللمساعدة على ردع أعمال مماثلة في أمكنة أخرى من العالم. أما الهدف الثاني، فهو إنسحاب جميع القوات العسكرية السوفييتية من افغانستان[1].

والهدف الأكثر أهمية، ففي حين تفرض عقوبات لسبب العدوان ما دام كان ذلك ضروريًا، فإنّ من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أن يجري وإلى درجة كبيرة تدبر علاقات الشرق والغرب بطُرِق من شأنها الحفاظ على إطار عملها الأساس، والهدف الرابع هو العمل مع دول جنوب غرب آسيا وعلى غيرهم لتعزيز أمن المنطقة واستقرارها واستقلالها؛ وهدف الولايات المتحدة الأمريكية الخامس في أن تستمد من تلك الأحداث التزامًا متجددًا ببناء قوة الولايات المتحدة الأمريكية الأساس من الناحيتين: العسكرية والاقتصادية[2].

فمنذ نهاية أربعينيات القرن العشرين، كانت مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد تعوّدت على سيطرة عقول معادية بشدة للشيوعية. وقد عدّ المقاتلون الإسلاميون، بحسب طاقم السياسة الخارجية في إدارتّي كارتر وريغان انهم ليسوا أكثر من فرع مؤقت من الحرب الباردة، كما أن الخميني وأتباعه الثوريين هم إزعاج أمني لا يرقى إلى مستوى تهديد استراتيجي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المحور الذي دارت حوله السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وعادت إليه باستمرار هو إحتواء الشيوعية السوفييتية، وإعاقة حركتها، وظلت من ثَمَّ ملتزمة بدعم العناصر الدينية المحافظة في مواجهة القادة والحركات المحلية الشيعية والاشتراكية، وبطريقة ما يمكن أن تُعدّ الحرب التي أعقبت الغزو

1– يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص316 – 320.

2– المصدر نفسه، ص319 – 320.

السوفييتي لافغانستان استمرارًا لا انقطاعًا للسياسة الأمريكية في شرق أوسط ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذا رأى مسئولي كارتر وريغان بدعمهم لجيش المجاهدين في افغانستان بمن فيه من المقاتلين الأجانب، امتدادًا لحربهم – بالوكالة – ضد الاتحاد السوفييتي[1].

لذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعثر على (وكالة إسلامية) معتمدة تحمل المسئولية على الأرض، وتدفع تكاليف العمل، وتتلقى التوجيهات بشأن الخطط والتوقيتات من الأجهزة الأمريكية المعنية. وقد كان في حسابات بريجنسكي: ان (الوكالة الإسلامية الجهادية) المرغوب فيها والمطلوبة مواصفاتها قائمة بالفعل وعاملة في الواقع، وكل ما يلزمها الآن: إثارة همتها، وتطوير وسائلها، وتنشيط خططها، وتركيز فعلها وتعبئته في إطار (جهاد إسلامي) صريح ومُعلن ضد الاتحاد السوفييتي الذي اعتدى على ديار الإسلام[2].

وبعد انسحاب الاتحاد السوفييتي مهزومًا من افغانستان في العام 1989، ثم بعد ذلك انهار الاتحاد السوفييتي، ظهرت فورًا في الأفق التوترات الكامنة بين حركة المجاهدين المستشعرين بقوتهم والقوة العظمى الوحيدة المتبقية. وقد أهملت الولايات المتحدة الأمريكية افغانستان الذي مزقته الحرب، ونأت بنفسها عن المجاهدين حلفائها السابقين. وقد تم اتهامها من أولئك بانّها طعنتهم من الخلف بتجاهلها لهم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومادام استغل الأمريكيون كما تقول التقارير المقاتلين الأجانب السابقين على مستوى العالم، وقامت بتسليمهم إلى اجهزة الاستخبارات والأمن في بلدان الشرق الأوسط الحليفة. ولم تستمر الشراكة التكتيكية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجاهدين الافغان بعد انتهاء الحرب الافغانية، ونهاية الحرب الباردة، بل بات اصدقاء الأمس الدّ الأعداء، لذلك اعلن الأعداء الجدد (المقاتلون

1- د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص91.

2- محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، مصدر سبق ذكره، ص249.

الافغان الأجانب) المقاومة المسلحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وجلبوا الحرب إلى شواطئها. لقد كانوا مخلوقات الحرب الباردة، وعن طريق أولئك الورثة الصعبين، بلغت المواجهة شرق – غرب أخيرًا أراضي الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1– د. فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص93.

المبحث الثالث
الجانب الفكري لبريجينسكي عن طريق أهم مؤلفاته

المطلب الأول
مفاهيم بريجينسكية خاصة ذات أبعاد سياسية وإستراتيجية

١- اليقظة السياسية العالمية The Global Political Awakening

إن أهم تحول في الحالة الشخصية للبشرية هو ما أسماه بريجينسكي بـ (اليقظة السياسية العالمية)، حيث ولأول مرة في التاريخ ينشط العالم سياسيًا بتلك الصورة، وبدأ ذلك الأمر مع بدايات الثورة الفرنسية، ثم انتشر بأوربا، ومنها إلى آسيا في أواخر القرن التاسع عشر، ثم القرن العشرين، وأصبح الآن عالميًا (Global). فعلى المستوى الذاتي (Subjective Level)، فإنّ تلك اليقظة السياسية العالمية تخلق روحًا من التعصب الشديد وضيق الصدر حيال عدم المساواة مع وجود تباينات في مستوى المعيشة، كما أنها توجد احساسًا بالغيرة والاستياء والهجرة وغيرها، والذي يرتبط بكل ذلك بالرغبة في احترام الثقافات المغايرة، والرغبة في تحقيق كرامة فردية، فالسواد الأعظم من البشر يشعرون إنّ الاحترام صار سمة غائبة اليوم، خاصة لدى الأثرياء. أما على المستوى الموضوعي (Objective Level)، فإنّ المشكلات العالمية الجديدة تتضمن أمورًا، مثل: الكوارث البيئية والتهديد الذي يطال حالة البشر المتعلق بالتغيرات المناخية، والقدرة التي لاتصدّق لدى بعض البشر للفتك عمدًا ببني جلدتهم[1].

1- Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, Op. Cit، PP. 229 – 230.

إذ يعزي بريجينسكي صعود تلك الظاهرة حيز الوجود، وإلى حد كبير إلى ثلاثة دوافع كبرى ومترابطة فيما بينها، وهي: (1) انتشار المعرفة، و(2) الثورة الصناعية، و(3) المدينية. فقد باتت العوامل الثلاثة ملموسة خلال القرن التاسع عشر وحصلت على ابعادًا ديناميكية في القرن العشرين[1].

ويوضح بريجينسكي بانّ حالات تطور الوعي السياسي العديدة تلك ذات طبيعة تعايشية وتصادمية على الصعيد العالمي، بل من حقيقة أنّ تلك الجماهير الناشطة سياسيًا من خارج المجتمعات الديمقراطية الثرية لما تزل تعيش المرحلة الأولى من ذلك الوعي، والتي تتميز بهوية ذاتية سياسية ضيقة قائمة على درجة عالية من المبالغة العرقية. أما فيما يخص مناطق العالم الثالث فقد تجلت في جميعها المرحلة الأولى من الوعي السياسي بعد حالة الانعتاق التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إذ ظهر قادة، أمثال سوكارنو وموبوتو، وحتى ماوتسي تونغ ليقدموا خلاصة لسياسات العاطفة الشخصية والسلطة الوحشية بصورة بذيئة وذليلة لاتختلف بشيء عن سياسات هتلر وستالين في اطار الإعجاب بالذات، وثمة خصلة مميزة أخرى للوعي السياسي العالمي المعاصر تندرج في إطار أنّ ذلك الوعي يحدث في حيز فلسفي مجرد، وإلى حد كبير من أي التزامات عميقة، والذي يهيمن على المشهد السياسي العالمي – باستثناء العالم الإسلامي، حيث تتضح امارات النزاعات السياسية المتطرفة – قيم وبلاغات ذات نزعة استهلاكية تؤكد على تعظيم الذات بوصفها الهدف الأول للعمل السياسي[2].

وقد أشار (فريد زكريا) إلى ما دعا بريجينسكي الانتباه إليها، وهي (اليقظة السياسية العالمية)، ووصفها بإنّها ارتفاع المشاعر الجماعي، تغذيها القوى المختلفة والنجاح الاقتصادي، والاعتزاز الوطني، ومستويات عالية من التعليم، وزيادة

1– زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى: الأضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص25.

2– المصدر نفسه، ص53 – 54.

المعلومات والشفافية، وذكريات من الماضي[1]. وقد ارجع بريجينسكي (الإرهاب) إلى الاضطراب العالمي الناتج عن تلك الطاقة، إذ يقول: « إنّني لا أنكر أنّ الإرهاب هو أمر واقعي، وهو تهديد لنا. لكنه رمز وإشارة لشيء اكبر بكثير وأكثر تعقيدًا، يتعلق بالاضطراب العالمي، الذي يأخذ مكانًا له في العديد من الأماكن في العالم، ويعبر عن نفسه بأساليب مختلفة، وهذا الاضطراب هو ناتج عن اليقظة السياسية، أي حقيقة أن جزءًا واسعًا من الجماهير لم يعدّ محايدًا كما كان طوال التاريخ. وقد أصبح الجمهور يمتلك وعيًا سياسيًا. قد يكون هذا الوعي غير محدد، أو موجه باتجاهات مختلفة. وقد يكون أوليًا، وقد يكون حاقدًا. لكنه نوع من النشاط السياسي »[2]. وقد حذر بريجينسكي من أنه: « أحيانًا تبدو كلمة الإسلام الأصولي مساوية لكلمة الإرهاب الإسلامي، وهذا ما سيخلق مخاطر على صعيد رد فعل العالم الإسلامي تجاهنا ستتمثل بكراهية هائلة للولايات المتحدة الأمريكية »[3].

أما الحل فبرأي بريجينسكي يكمن في الإقرار: « بان الإرهاب ليس بنية قائمة بحد ذاتها، بل هو تقنية تستخدم في الصراع ويفضلها الضعفاء، تشجعها وتحركها ظروف موضوعية تاريخية وسياسية في أماكن محددة ومتعددة من العالم، وإذا التقت مع أسلحة الدمار الشامل، فسيكون لها نتائج كارثية، وضمن ذلك السياق ينبغي إعادة تعريف امننا الوطني »[4].

وقد توسع بريجينسكي بمفهوم (اليقظة السياسية العالمية)، إذ يرى: إنّ التوق العالمي إلى الكرامة الإنسانية هو التحدي المركزي المصاحب لظاهرة اليقظة السياسية

1_ Fareed Zakaria, The Post American world, ww. norton company, New York, 2012, P. 36.

2_ Joanne Myers/The Choice/Books for Breakfast – March 25, 2004.

نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص106.

3_ Zbignew Brzezinski at large, Part 1/PBS – Think Tank 26/2/2004.

على الموقع: http://www.pbs.org/thinktank/guests 1144.html.

4_ Joanne Myers, Op. Cit. نقلاً عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص126.

العالمية[1]. ولن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التغلّب على خطر اليقظة السياسية العالمية ضدّها إلا عن طريق الاهتمام بفكرة الكرامة الإنسانية الشاملة، مع ما يتطلّبه ذلك أساسًا من احترام للإنبعاثات السياسية والاجتماعية والدينية المتنوّعة ثقافيًا، وتشمل الكرامة الإنسانية الحرية والديمقراطية. لكنها تتجاوزهما، فهي تضمّ العدالة الاجتماعية والمساواة العامّة، والاهم من ذلك، احترام الفسيفساء الثقافية والدينية للعالم؛ وذلك سبب آخر يفسّر: لماذا يكون الفشل المصير المحتوم للتعجّل في إحلال الديمقراطية المفروضة من الخارج، فالديمقراطية الليبرالية المستقرّة يجب رعايتها على مراحل وتعزيزها من الداخل[2]. انّ دينامية اليقظة الشعبية القومية التي تنطوي على تفعيل قدرات غالبية البشر السلبيين إلى حدّ كبير حتى الآن في كل قارّة لاتشير إلى أن عصر الإمبراطوريات التقليدية قد ولّى فقط، وإنّما إلى أن السيطرة العالمية الخرقاء لدولة واحدة لن تدوم تاريخيًا[3]، ويؤكد بريجينسكي في مفهومه لليقظة السياسية العالمية بانّها مناهضة للامبريالية تاريخيًا، ومناهضة للغرب سياسيًا، ومعادية للولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد سياسيًا، وهي تُحدث في تلك العملية تحوّلاً كبيرًا بمركز الثقل، وذلك بدوره يحدث تغيّرًا في توزيع القوة تكون ذا نتائج كبرى بالنسبة للدور الأمريكي في العالم، وإنّ أهم تأثير جيوسياسي لليقظة السياسية العالمية هو: نهاية العصر الامبريالي. لقد وجدت الإمبراطوريات طوال التاريخ، وغالبًا ما وُصف التفوّق الأمريكي في الأزمنة الحديثة بإنّه إمبراطورية عالمية جديدة، وتلك تسمية مغلوطة نوعًا ما، إذ تعني ضمنًا الاستمرار الأساس لأنظمة

1- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص208.

2- المصدر نفسه، ص211.

3- المصدر نفسه، ص213.

الإمبريالية السابقة. لكن بعض التشابه لايمكن إنكاره ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية محور اتجاه المشاعر المعادية للامبريالية[1].

وفي مقالته التي نشرتها مجلة المصلحة الأمريكية (The American Interest) في 17 نيسان من العام 2016، يرى بريجنسكي بأنّ عصر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهى. ولكن عليها ان تقوم بعملية اعادة تنظيم هيكل القوى العالمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية مركز الهيكل عن طريق خمس ثوابت تتحكم في اعادة التوزيعات الناشئة للسلطة السياسية العالمية، **وصدمة اليقظة السياسية العالمية**، وتلك الثوابت، هي[2]:

أولاً: ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية هي الكيان الاقوى في العالم سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. ولكن لم تعدّ هي القوة الامبريالية العالمية، بل أيضًا أي من القوى الكبرى الأخرى في النظام العالمي، وذلك نظرًا للتحولات الجيوسياسية الأخيرة المعقدة في التوازنات الإقليمية (Complex Geopolitical Shifts in Regional balances).

ثانيًا: ان روسيا الاتحادية ليست مستبعدة كليًا ان تصرفت بحكمة من أن تصبح في النهاية دولة أوربية رائدة، وهي تختبر (Experiencing) اليوم المرحلة الأخيرة في انحطاط إمبراطوريتها.

ثالثًا: الصين الشعبية في نهاية المطاف هي المكافيء والمنافس المحتمل للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تصاعدها بصفة ثابتة، وإن كان أكثر بطئًا مؤخرًا، وهي في ذلك الوقت حذرت من أن تمثل تحديًا صريحًا للولايات المتحدة الأمريكية.

1– زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، ص211 – 212.

2– Zbigniew Brzezinski, (Towards a global Realignment)، The American Interest, April 17, 2016.

رابعًا: ان أوروبا ليس الآن، ولا من المحتمل أن تكون قوة عالمية. ولكنها يمكن لها ان تمارس دور بنّاء حيال التهديدات التي تحيق بالعالم وتهدد بقاء الإنسان.

خامسًا: ان صدمة اليقظة السياسية اليوم بين المسلمين مابعد الاستعمار تمثل في بعضها رد فعل متأخر على القمع غير الإنساني الممارس عليهم بين الفينة والفينة، والذي بصورة عامة كان من قوى أوربية، حيث إن تلك الممارسات صهرت احساسًا عميقًا بالظلم.

إن تلك الثوابت بمجموعها معًا كإطار موحَّد تقول لنا (كما يرى بريجينسكي) إنّ على الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ زمام المبادرة لإعادة تنظيم هيكل القوة العالمي.

وخلاصة القول كما يقول بريجينسكي: إنّ اليقظة السياسية عالمية اليوم في نطاقها الجغرافي، وشاملة في نطاقها الاجتماعي (حيث المجتمعات الفلاحية النائية فحسب لا تزال سلبيًا سياسيًا)، وشابّة في خصائصها الديموغرافية، ومن ثَمَّ متقبلّة للتعبئة السياسية السريعة، وتتخطى الحدود القومية في مصادر إلهامها؛ بسبب التأثير التراكمي للتعلّم ووسائل الاتصال الجماهيري؛ ونتيجة لذلك يمكن إثارة الحماسة السياسية الشعبية الحديثة ضدّ هدف بعيد، مثل: الماركسية على الرغم من غياب مذهب محدد اتجاهها[1].

٢- أوراسيا Eurasia

يستخدم بريجينسكي تعبير (أوراسيا) في الإشارة إلى كل من: أوربا وآسيا اللتين تقوم اطروحاته بوصفهما قارة واحدة، وان أوراسيا عنده هي رقعة الشطرنج التي تدور عليها المعركة المستمرة من أجل الحصول على الزعامة السياسية العالمية، كما أن تلك المعركة تنطوي أيضًا على الجيوستراتيجيا، وهي الإدارة الإستراتيجية للمصالح

1- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص210 – 211.

الجغرافية – السياسية، ومما تجدر الإشارة إليه ان الزعيمين اللذين كانا يتطلعان إلى السيادة العالمية منذ العام 1940، وهما أدولف هتلر وجوزيف ستالين قد إتفقا ضمنًا (في المفاوضات السرية التي جرت في تشرين الثاني من ذلك العام) على حتمية استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن أوراسيا. وقد أدرك كل منهما بانّ إنتقال السيطرة الأمريكية إلى أوراسيا سوف يقضي على طموحات كل منهما بشأن حيازة السيطرة العالمية، وكان كلاهما يشارك الآخر الاعتقاد بإنّ أوراسيا هي مركز العالم وأن من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم. وبعد نصف قرن من الزمان أعيدت صياغة القضية. وصار السؤال يكمن في: هل يمكن لسيادة الولا يات المتحدة الأمريكية أن تصمد في أوراسيا، وما الأَغراض التي تسعى من أجلها؟[1].

فعلى مدى نصف ألفية من السنين خضعت شئون العالم للقوى والشعوب الأوراسية التي حاربت بعضها البعض من أجل السيادة الإقليمية، وتطلعت إلى حيازة النفوذ العالمي، وذلك وهنا ان قوة غير أوراسيا تبرز في أوراسيا، وعلى مدى وفاعلية غلبتها على أوراسيا تتوقف بشكل مباشر سيادة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية[2].

وفي توصيفه الشامل للساحة الأوراسيا الهائلة قال بريجينسكي: « من بين العناصر الكبرى المكونة لأوراسيا (الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان)، وحدها أوروبا واليابان التي يمكن الإعتراف في دورها الفاعل في الاستقرار العالمي. الصين مضطرة للتواصل مع الغرب للمحافظة على نموها المستمر، وروسيا كذلك ولكن لسبب آخر يكمن في أنها لاتملك نموًا مستمرًا. الصين تنمو وتتضخم عبر الأستثمارات الخارجية، أما روسيا فتخشى المخاطر المتنامية في الجنوب والشرق، وتتحسس تدني فاعلية قواتها النووية. الصين تعيش الثقة بالنفس، أما روسيا فإنها

1– زبغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص12.

2– المصدر نفسه، ص47.

تعيش قلقًا داخليًا. لكن كلا من الصين وروسيا قد تتحمسان لإستراتيجية تهدف لإدراجهما في بنية دولية تشاركية. وللوصول إلى هذه النتيجة لا بد من تقسيم موازين القوى في أوراسيا إلى مثلثين أساسيين، وتقوم أمريكا بدور إدارتهما وصلة الوصل بينهما: الأول تشترك فيه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا. أما الثاني فتشترك فيه الولايات المتحدة، واليابان، والصين »[1].

حيث يعيش في أوراسيا نحو (75 بالمائة) من شعوب العالم، وفيها أيضًا موجودة معظم ثروات العالم سواء كانت مخبؤة تحت ترابها أم ظاهرة في مشاريعها وأعمالها. فيما تنتج أوراسيا مايقارب (60 بالمائة) من إجمالي الناتج القومي العالمي، وفيها نحو ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم، كما أن أوراسيا أيضًا تُعدّ موطن الدول الأقدر سياسيًا، والأكثر دينامية في العالم، فالدول الست التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية في ضخامة الاقتصاد وحجم الانفاق على التسلح العسكري تقع في أوراسيا، وفي أوراسيا أيضًا موجودة جميع الدول النووية المعلنة في العالم باستثناء واحدة[2]، كما يكون فيها أيضًا جميع الدول النووية السرية باستثناء واحدة[3]، وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر سكانًا في العالم، والدولتان الأكثر تطلعًا إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. فجميع الأطراف التي يمكن أن تشكل تحديًا سياسيًا (و/أو) اقتصاديًا لسيادة الولايات المتحدة الأمريكية أوراسية، ولو جُمعت معًا، فإنّ قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن من حسن حظ الولايات المتحدة الأمريكية ان أوراسيا أوسع من أن تتوحد سياسيًا[4].

1ـ Zbighnew Brzezinski,/Living with Russia/The National Interest – Fall 2000.
نقلًا عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص105 – 106.

2ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

3ـ جنوب افريقيا انتجت (ست) قنابل نووية في الثمانينيات. ولكنها تخلت عنها، فقامت بتدميرها في التسعينيات. راجع: https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ سلاح – نووي.

4ـ زبيغنو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص48.

وبعد نحو خمسة عشر عاما من صدور كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) قال بريجينسكي في رؤيته الإستراتيجية، وفي عنوان فرعي؛ الهشاشة الجيوبوليتيكية الأوراسية (Eurasia's Geopolitical Volatility): إنّ كل من الخطر الخارجي الأكثر مباشرة، والمهدِّد لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتحدي الأطول مدى الذي يواجه الاستقرار الجيوسياسي العالمي من جهة أخرى ينتصبان فوق كتلة أوراسيا القارية. وانّ الخطر المباشر متموضع حاليًا بالمنطقة الواقعة شرق قناة السويس المصرية، وغرب إقليم كسنجيانغ (Xinjang) الصيني، وجنوب حدود روسيا ما بعد السوفييتية في القفقاس، ومع دول آسيا الوسطى الجديدة، والتحدي الأطول مدى لاستقرار كوكب الأرض ناشيء من الانزياح الذي لا يزال مستمرًا فيبقى إذن غير قابل للتكهن لمركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق، (أو من أوروبا إلى آسيا، بل ربما حتى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين الشعبية)[1].

ويؤكد بريجينسكي على انه يتعين على أي مجهود جيواستراتيجي طويل الأمد ان يتركز على أوراسيا ككل، فخلطة دوافعها الجيوسياسية المتنافسة، وقوتها السياسية، ونشاطها الاقتصادي تجعل تلك القارة المترامية الأطراف العابرة لأوراسيا الحلبة المركزية لشئون العالم ومعضلاته. فبعد انبثاقها في العام 1991، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، توفرت للولايات المتحدة الأمريكية فرصة فريدة للاضطلاع بدور فعال على صعيد الاسهام في تطوير بناء أو صياغة أوراسيا الدولية الجديدة وصولاً إلى ملء الفراغ الذي احدثه اختفاء الكتلة الصينية – السوفييتية التي كانت مهيمنة قاريًا، وانّ تلك الفرصة بُدِّدَتْ، ولا بد الآن إذن من المبادرة إلى تنفيذ المهمة في أوضاع أكثر انطواء على التحدي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

1- زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص143.

2- المصدر نفسه، ص145 – 146.

٣- البلقان العالمي Global Balkans

كتب بريجينسكي في مجلة المصلحة الوطنية (National Interest) في عدد نيسان من العام 2003، في مقالته: (الرمال المتحركة للهيمنة (Hegemonic Quicksand) عن البلقان العالمي الجديد، وكرر العنوان والمحتوى نفسه بتوسع بكتابه (الاختيار) الصادر في العام 2004، بعد مايقارب عام واحد من كتابته للمقال.

وأشار بريجينسكي في مقالته إلى انه لبضعة عقود قادمة سيكون الجزء من أوراسيا بين أوربا والشرق الأقصى من أكثر المناطق تقلّبا وخطورة في العالم - مع احتمال أن يؤدي انفجارها إلى اغراق العالم بالفوضى (Chaos) - فالمسلمون يسكنون المنطقة بكثافة، وحتى يمكن أن نسميها الآن (البلقان العالمي) الجديد، وهي المنطقة التي يمكن أن تنزلق فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصادم مع العالم الإسلامي، والتي يمكن أن تؤدي الاختلافات في السياسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى احداث اضطراب في حلف شمال الأطلسي، ويمكن للاحتمالين معًا ان يعرضا الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية إلى الخطر[1].

حيث يمتدّ البلقان العالمي من قناة السويس بمصر إلى إقليم كسنجيانغ (Xinjiang) في الصين (منطقة إدارة بمستوى محافظة في أقصى شمال الصين)، ومن شمال كازاخستان إلى بحر العرب، وهو صورة مرآوية اليوم من البلقان التقليدي في القرنين: التاسع عشر والعشرين في أنَّ بلدانه غير مستقرة داخليًا، وأن أهميته الجيوسياسية كبيرة، وتشتمل على عنف ديني وإثني شديد يدفعه الاستياء السياسي من السيطرة الأجنبية، وبخاصة عندما تفرضها قوات عسكرية من مجتمعات غريبة دينيًا وثقافيًا، وللمنطقة تأثير استنزافي في القوى الكبرى[2]، إذ يقيم في البلقان المعاصر،

1- Zbigniew Brzezinski, (Hegemonic Quicksand)، The National Interest – Winter 2003/04. P. 5.

2- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص159 – 160.

أي البلقان العالمي نحو (500) مليون نسمة، وهو مثقل بانعدام الاستقرار الداخلي النابع من التوترين: الاثني والديني، والفقر والحكومات السلطوية، ويشمل النزاع الإثني داخل البلقان العالمي (5,5) ملايين إسرائيلي يهودي، و(5) ملايين فلسطيني عربي، و(25) مليون كردي، والدول التي تتقاسمهم، وهي تركيا وإيران والعراق وسورية؛ ويكون موجود بين الهند وباكستان نزاع على كشمير، فضلاً على العديد من النزاعات الحادّة المحتملة بين الاثنيات والأقليات بإيران وباكستان، وتشمل النزاعات الدينية المسلمين والهندوس، والمسلمين الشيعة مقابل السنة، والعديد غيرها[1].

إنّه في تلك المنطقة من أوراسيا (منطقة البلقان العالمي) الجديدة يتطلب التغلّب فيها على الاضطراب العالمي الجديد استراتيجية أكثر مرونة من تلك التي كانت ضرورية لخوض غمار الحرب الباردة، ومقاربة أوسع نطاقًا من الحملة ضد الإرهاب التي تلت احداث 11 أيلول، إذ لايمكن أن تكون الحرب على الارهاب المبدأ الناظم المحوري للسياسة الامنية للولايات المتحدة الأمريكية في أوراسيا، ولا للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، فمحور اهتمامها ضيّق جدًا، وتعريفها للعدو غامض جدًا، والأهم من ذلك أنها لاتستجيب إلى الأسباب الأساسية للاضطراب السياسي الحاد في نقطة الوصل الحاسمة بأوراسيا بين أوربا والشرق الأقصى[2]، إذ يشير بريجينسكي إلى أن: «تعريفنا المبهم للإرهاب قد يوحد العالم الإسلامي ضد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا»[3].

لذلك من الضروري كما يرى بريجينسكي الإقرار بحتمية النظر إلى الاضطراب داخل العالم الإسلامي من منظور اقليمي أساسًا لا عالمي، وعن طريق منظار جيوسياسي لاديني، فالعالم الإسلامي غير موحّد سواء من الناحية السياسية أم

1– زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، ص161.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص55.

3– The Christopher Makins Lecture/by: Zbigniew Brzezinski/The Atlantic Council – May 31, 2006. نقلاً عن: هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص120.

الدينية، وهو غير مستقر سياسيًا وضعيف عسكريًا، ومن المرجح أن يبقى كذلك لسنين عدة، ومع أن العداء للولايات المتحدة الأمريكية، ظاهرة متفشية في بعض الدول الإسلامية، إلاّ أنّه ينبع من مظالم سياسية معينة - مثل الامتعاض الوطني الإيراني من دعم الولايات المتحدة الأمريكية للشاه، أو حقد العرب الذي يثيره دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، أو احساس الباكستانيين بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية منحازة إلى جانب الهند - أكثر من كونه تحّيزًا دينيًا عامًا[1].

إن المهمة الكبرى التي ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية لمدة جيل على الأقل في سعيها لتعزيز الأمن العالمي هي العمل على تهدئة منطقة البلقان العالمي الجديدة، لأنها المنطقة التي تحتوي اعلى تركيز للظلم السياسي في العالم، ومن الحرمان الاجتماعي والاحتقان السكاني (الديموغرافي)، واحتمال اندلاع احداث عنف بالغة القسوة، وإحلال السلام فيها، ثم تنظيمها بشكل تعادلي، فضلاً على ذلك أن المنطقة تحتوي معظم موارد النفط والغاز الطبيعيين في العالم. ففي العام 2002، كانت منطقة البلقان الجديدة تحتوي (68 في المائة) من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، و (41 في المائة) من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، وبلغ حجم إنتاجها (32 في المائة) من النفط المنتج في العالم، و (15 في المائة) من الغاز الطبيعي المنتج في العالم، ويتوقع أن تنتج المنطقة (بما في ذلك روسيا الاتحادية) في العام 2020، قرابة (42) مليون برميل من النفط في اليوم - أي (39 في المائة) من إجمالي الإنتاج العالمي (107,8 ملايين برميل في اليوم)، ويتوقع أن تستهلك ثلاث مناطق رئيسة - أوربا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط - معًا (60 في المائة) من الإنتاج العالمي (16 في المائة، 25 في المائة، 19 في المائة على التوالي)[2].

1- زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص73.

2- المصدر نفسه، ص74.

ومن أجل صياغة استراتيجية عمل للمنطقة يرى بريجينسكي إنّه باختصار: ان الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون متفوقة (Preponderant)، لكنها لايمكن ان تبقى مطلقة القدرة (Omnipotent)، ولن تستطيع تجنّب الغرق بمفردها في الرمال المتحركة للهيمنة إلا بصياغة استراتيجية شاملة مع شركائها الأساسيين مبنية على تعاون واسع للتغلب على الاحتمالات الانفجارية في المنطقة. ولكن كما أظهرت الخبرة الناجحة في تشكيل المجتمع الأوربي – الأطلسي، فإنّ الاعباء لايمكن توزيعها من دون توزيع عملية صنع القرار، وعن طريق صياغة استراتيجية شاملة مع المساهمين الرئيسين فيها فقط يمكن للولايات المتحدة الأمريكية ان تتجنب السقوط في ورطة مجابهة أخطار ما بعد السيطرة وحدها، وعن طريق المعرفة بانّ مشكلات المنطقة هي على العموم نسيج مترابط من الصراعات المتلاحقة، وان الخطوة الأولى لرد فعل شامل، هو تحديد اسبقيات مجابهة تلك المشكلات[1].

وتتمثل تلك المجابهة بثلاث مهمات أساسية تبرز كمسائل مركزية على وفق الآتي:

أولًا: حل الصراع العربي – الإسرائيلي لما يسببه من تمزق كبير في الشرق الأوسط.

ثانيًا: تحول المعادلة الاستراتيجية لمنطقة إنتاج النفط من منطقة الخليج إلى آسيا الوسطى.

ثالثًا: اشراك الحكومات الأساسية وعِبرَ ترتيبات اقليمية يجري اعدادها لاحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار وباء الإرهاب[2].

ويخلص بريجينسكي إلى أن الجهد المبذول للحفاظ على الاستقرار في البلقان العالمي سيدوم عدة عقود، وفي أحسن الأحوال سيكون التقدم تدريجيًا وغير مترابط وعرضه لانتكاسات كبرى، ولن يدوم إلا إذا تعاملت معه القطاعات الأكثر نجاحًا في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية المعبأة سياسيًا، وأوروبا الموحدّة اقتصاديًا بمثابة مسئولية مشتركة في وجه تهديد أمني مشترك.

1– Zbigniew Brezezinski, (Hegemonic Quicksand)، Op. Cit، P. 10.

2– Ibid، P. 11.

المطلب الثاني

نتاجه الفكري في أثناء الحرب الباردة كخبير سياسة وخبير سلطة بالمعنى الموسع

أصدر بريجينسكي مع صموئيل هينتنغتون في اثناء الحرب الباردة، وفي العام 1964، كتابًا بعنوان: (السلطة السياسية: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي). وقد طبع الكتاب عدة مرات، والكتاب مخصص كله لاثبات فكرة التقاطع (Convergence)، وقد حاول المؤلفان وضع تعريف تطبيقي للتقاطع. فعرفا (نظرية التقاطع) بانّه في أواخر خمسينيات القرن الماضي بدأ مفهوم (الأبيض والأسود) الجامد يتراجع لتحتل مكانه نظرية أكثر دينامية عن تقاطع المجتمعين الأمريكي والسوفييتي، وان الفكرة الأساسية في تلك الفرضية هي إنّ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية يصبحان أكثر تشابها. وتبدو الفكرة مثيرة للتفاؤل. وقد ذكرا في مقدمة كتابهما المشترك: «إنّ نظرية التقاطع ليست مجرد موقف فكري تجريدي، وإنّما هي أيضًا مصدر لتفاؤل الكثيرين وترضي الجميع »، وفي كتابه (بين عصرين) الذي صدر في العام 1970، توسع بريجينسكي بذلك المفهوم، حيث جمع بريجينسكي في كتابه ذلك كما في كتابه المشترك مع هيتننغتون قدرًا هائلاً من البيانات الإحصائية وغير الإحصائية الأمريكية والسوفييتية، وقارن بينهما لكي يثبت فكرته، والطريف أنّه يُعدّ ان مجرد حديث الشيوعيين عن: «ان كل العالم سيصبح يومًا ما شيوعيا » هو اعتراف منهم بانّ العالم وظواهرة يسير على قاعدة التقاطع تلك[1].

وتناول بريجينسكي في كتابه (بين عصرين) أيضًا واقع ومستقبل العالم فيما اسماه بـ (العصر التكنتروني)، أي عصر التكنولوجيا والاليكترونيات، أو بكلمات أخرى

1- بريجينسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ترجمة وتقديم: د. محجوب عمر، العربي للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1988، ص10 (من تقديم المترجم).

(العصر مابعد الصناعي)، وعلى غير المألوف من السياسيين الأمريكيين، فقد حرص بريجينسكي على صياغة نظرية تامه، أي منظومة فكرية يُفترض فيها ان تفسر الواقع الراهن، وان أهم ثلاث افكار ذكرت في ذلك الكتاب كانت هي: فكرة التقاطع (Convergence) كما أسلفنا، والعملية أو السيرورة (Process)، وفكرة إنّ العالم يشكل مدينة واحدة[1].

والكتاب كما يقول بريجينسكي هو محاولة للوصول إلى تعريف – في اطار ديناميكي – لمعنى أحد الأوجه الكبرى في واقعنا الحالي ألاّ وهو: العملية السياسية العالمية الأخذة في الظهور، تلك العملية تميِّع بشكل متزايد التمايز التقليدي بين السياسات المحلية والدولية[2].

لقد ولدت السياسات الدولية بالمعنى الأصيل للكلمة عندما بدأت مجموعات من الناس في تعريف أنفسها أو غيرها بعبارات قاطعة متبادلة: (الأرض واللغة والرموز والمعتقدات)، وخلال المرحلة الكلاسيكية للسياسات الدولية كانت الأسلحة والاتصالات والاقتصاد والايديولوجيا كلها ذات طابع قومي في جوهرها. أما الآن فقد اصبحت العوامل الأربعة عالمية، فالأسلحة ذات القدرة التدميرية الشاملة يمكن استخدامها في أي نقطة على الكرة الأرضية خلال بضع دقائق، وان ظهور الاتصالات السريعة التي لم تؤدِ إلى التقريب الفعلي فقط، وانما ادت أيضًا إلى الإدراك الفوري للأحداث البعيدة[3].

إن الانفجار العلمي، وهو أكثر الجوانب انتشارًا وسرعة في واقعنا كله؛ لأنه ينمو بشكل اسرع من نمو السكان والصناعة والمدن، وهو يقوي بدلاً من أن يضعف

1– بريجينسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ص6.

2– المصدر نفسه، ص19.

3– المصدر نفسه، ص24 – 26.

مشاعر عدم الأمان[1]، إذ يقوي العلم من قيمة القيم بدلًا من أن يقلل منها. ولكن الامر يتطلب ان تصاغ تلك القيم في صيغ تتخطى تلك الصيغ الفجة الخاصة بالعصر الصناعي[2]، وان خطر التفتت الفكري الذي تفرضه الفجوة بين سرعة توسع المعرفة ومعدل تمثلها يثير سؤالًا محيرًا يتعلق بآفاق الوحدة الفكرية للإنسانية. لقد كان من المفترض بشكل عام ان العالم الحديث الذي يتشكل بشكل متزايد بوساطة الصناعة والثورات الحضرية سيصبح أكثر تجانسًا في نظرته. وقد يكون الأمر كذلك. ولكنه سيكون تجانس عدم الأمان، وعدم اليقين والفوضوية الفكرية، والنتيجة تبعًا لذلك لن تكون بالضرورة بيئة أكثر استقرارًا[3].

إذ يرى بريجينسكي إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي المنتج العالمي الرئيس للثورة التكنترونية، وان الأثر التراكمي للثورة التكنترونية هو أثر متناقض ضمن جانب تميز تلك الثورة بدايات مجتمع عالمي، ومن جانب آخر تفتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية. ان الثورة التكنترونية تزيد من تنوع الأوضاع الإنسانية وألوانها. فهي توسع الهوة في الأوضاع المادية بين بني البشر حتى وهي تقلص قدرة الإنسان الذاتية على تحمل ذلك التباين[4].

وقد تنبأ بريجينسكي في كتابه بانهيار الاتحاد السوفييتي، إذ يرى إنّ ايديولوجية يتقرر محتواها في عملية سياسية ليس من المتوقع أن تهتم بالقضايا التي تثير التأمل والتفكير، ومن ثَمَّ قد تثير الشقاق، وان مثل تلك الايديولوجية ليس لها علاقة بالخلق الفكري إلا قليلًا، في حين لديها الكثير يتعلق بالجبريات البيروقراطية[5].

1- بريجينسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ص41.

2- المصدر نفسه، ص29.

3- المصدر نفسه، ص42.

4- المصدر نفسه، ص72.

5- المصدر نفسه، ص158.

ان التغير الايديولوجي في الاتحاد السوفييتي سيكون ذا صلة حتمية وثيقة بالتغيير الاجتماعي – الاقتصادي. ولكنه سيكون من الخطأ التصور بأنّ التغيير الأخير هو الذي سيفرض الأول، وان الاطار الماركسي للتحليل هو أقل الأطر ملائمة لفهم السياسة الشيوعية، حيث البناء الفوقي السياسي يسيطر عمليًا على القاعدة الاقتصادية، وان التغيير السياسي في الاتحاد السوفييتي سيتأثر بالضرورة بظهور نخبة اجتماعية جديدة أكثر تكنولوجية في توجهاتها. ولكنها ستكون أكثر تأثرًا بالتغييرات التي ستحدث في النظرة والطابع الداخليين حيال البيروقراطية الحزبية الحاكمة المهيمنة، وبالدرجة التي يمكن لتلك النخبة ان تنجح بها في مواجهة المشكلات السوفييتية الداخلية[1].

ففي العام 1982، أصدر بريجينسكي مذكراته كمستشار للأمن القومي بعنوان (السلطة والمبدأ) (Power and Principle)، وأشار إلى انه عند دخوله البيت الأبيض بتاريخ 20 كانون الثاني من العام 1977، قدم قدرًا كبيرًا من التفكير فيما يجب أن تكون أولوياته. وقد حدد تركيز طاقاته في تحقيق ثلاثة اهداف واسعة: أول تلك الأهداف إنّه من المهم القيام بمحاولة لزيادة تأثير الايديولوجية الأمريكية في العالم، وتعزيز المزيد من التفاؤل التاريخي في نظرة الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم، وثاني الأهداف، تحسين الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعني في المقام الأول العلاقة مع الاتحاد السوفييتي مع الخشية بانّ الاتحاد السوفييتي يميل بشكل متزايد إلى استخدام القوة، إما لاستغلال الاضطراب في العالم الثالث أو لفرض ارادته في بعض قضايا تنافسه السياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وان التحسن في العلاقات الأمريكية الصينية كان في مصلحة استراتيجية الولايات

1– بريجينسكي، بين عصرين: الإستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ص159.

المتحدة الأمريكية، وثالث تلك الأهداف يكمن في استعادة استئناف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الثالث[1].

أما فيما يخص قدرة القيادة الأمريكية كخبراء سلطة على أن تجمع بين الاتجاه الواقعي في سياستها الخارجية فيما يخص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والاتجاه المثالي فيما يخص التمسك بقيم الولايات المتحدة الأمريكية كشعب وكدولة. فقد أشار بريجينسكي إلى انه عندما وضع عنوانًا لمذكراته عن البيت الأبيض (السلطة والمبدأ) لم يكن يعلم إذا ما كان واقعيًا أم مثاليًا، إذ يرى إنّ رجل الدولة إذا كان مشتغلاً بأمور الحكومة عليه ان يتعامل مع واقع السلطة، فالسلطة تهديد ولكنها أداة في الوقت ذاته (Power is a threat but also atool)، فعندما يتصف رجل الدولة (Statecraft) بالذكاء، وإذا ما كانت لديه قوة هو بحاجة إليها، فإنه بامكانه استخدامها بطريقة تعزز من امته ومصالحها القومية، ولكن (كما يرى بريجينسكي) ان ذلك لايكفي، ويجب أن يكون للسلطة مبدأ يقودها (Power has to be driven by Principle)، وهنا يتدخل عنصر المثالية[2].

وقد كتب بريجينسكي صراحة في مذكراته عن دوره في صياغة مبدأ كارتر، وأشار إلى أن مبدأ كارتر مشكّل على غرار مبدأ ترومان، والذي أعلن ردًا على التهديد السوفييتي إلى اليونان وتركيا، وفي عدة مناسبات لفت بريجينسكي انتباه رئيسه إلى اهمية ذلك المبدأ، وبعد الغزو السوفييتي لافغانستان ذكر بريجيسكي إنّه حث الرئيس كارتر بكل صراحة إلى محاكاة فعل الرئيس ترومان التاريخي، إذ يرى يريجينسكي إنّ الأوضاع كسقوط نظام شاه إيران، والضعف المتزايد للمملكة العربية السعودية أملت الحاجة إلى الرد الاستراتيجي الموسع للولايات المتحدة الأمريكية، زيادة على ذلك، كما اشار بريجينسكي في مذكراته إنّه اراد ان يتضمن بيان الرئيس إشارة إلى إطار

1_ Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977 – 1981, Farrar. Straus. Giroux, New York, Revised edition, 1985, P. 3.

2_ Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, Op. Cit، P. 241 – 242.

أمني إقليمي (Aregional Security Framework) لكون ان الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى المفهوم الذي يمكن أن ينفذ بيروقراطيًا؛ لأنه كان هناك حاجة إلى شيء أكثر مرونة بكثير من مجرد تحالف رسمي للتعبير عن تقدير الولايات المتحدة الأمريكية للحساسيات السياسية للدول بالمنطقة[1]، وأشار بريجينسكي أيضًا إلى انه عندما طرح لأول مرة مفهوم (الإطار الأمني) في ربيع العام 1979، كان هناك عدد قليل من المؤيدين للفكرة، ولكن تدريجيًا، وبعد عقد عدد من الجلسات بخصوص ذلك الموضوع نما الدعم له.

والجدير بالذكر إنّه سبق لبريجينسكي ان ذكَّر الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر بان: «لديك الفرصة لعمل ما عمله الرئيس ترومان بالنسبة لليونان وتركيا وربما يكون عليك ان تفكر في مبدأ لكارتر»[2].

ومن المهم الإشارة إلى أن مذكرات بريجينسكي ألمحت إلى إنه كان هناك جانب سري في مبدأ كارتر بالنسبة لافغانستان قبل تسعة أشهر من دخول الجيش الأحمر كابول، وكان بريجينسكي يعبر عن: (قلقه بسبب التدخل السوفييتي المتزايد في افغانستان)، وكان كله إصرار على أن واشنطن لا بدّ من أن تكون: «أكثر تعاطفًا مع أولئك الافغان الذين كانوا مصممين على الحفاظ على استقلال بلادهم»[3].

إذ يمكن أن نلحظ إنّه في اثناء تولي بريجينسكي منصب مستشار الأمن القومي حدثت أربعة احداث كبرى اساسية في العام 1979؛ أولهما معاهدة (كامب ديفيد) للسلام بين مصر وإسرائيل، وثانيهما الثورة الإسلامية في إيران، وسقوط نظام الشاه. أما الثالثة الغزو السوفييتي لافغانستان، وما ادت إليه من توقف لعلاقات الوفاق مع الاتحاد السوفييتي، ورابع تلك الاحداث التطبيع الكامل للعلاقات مع

1– Zbigniew Brzezinski, Power and Principle, Op. Cit، P. 444.

2– دوجلاس ليتل، مصدر سبق ذكره، ص273.

3– المصدر نفسه، ص273.

الصين الشعبية، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بينهما، والمتزامنة مع الإصلاحات الاقتصادية والايديولوجية التي ادخلها الزعيم الصيني دنغ تشاو يانغ، والتي شهد العام 1979، بداية تنفيذها.

والكتاب الآخر المهم في اثناء الحرب الباردة، والذي انتهى من كتابته بريجينسكي في آب من العام 1988، هو: (الإخفاق الكبير: ميلاد الشيوعية وموتها)[1]. وأشار في ملحوظاته عن الكتاب قبل المقدمة بإنّه طرح في كتابه (بين عصرين) فكرة تقول بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية باشرت بالدخول في عصر تكنيتروني جديد، وبأن الاتحاد السوفييتي سيتخلف إذ سيبقى غائصًا أيديولوجيا ومنهجيًا، وفي الحقبة الصناعية من تطوره، وتلك الأطروحة كانت آنذاك مثار جدل وخلاف. أما في هذا الكتاب، فإنّ بريجينسكي يتنبأ بانتهاء الشيوعية بالصيغة التي عرفها بها ذلك القرن، وزوالها اللاحق والوشيك – خلال مدة تاريخية منظورة[2].

لقد كان بريجينسكي يتابع في دراسته مكامن الخطأ في المذهب والتجربة، ويعمل عقله في اعطاء أسباب وقوع الخطأ، وكما يظهر من التوجه العام لدراسته، فإنّه كان على قناعة كبيرة بأن الفشل يلاحق المذهب والتجربة في الاتحاد السوفييتي. ولكن ذلك الفشل لن يكون تلقائيًا، وإنّما لامفر من أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الغرب في اطار إستراتيجية عظمى لدحر الاتحاد السوفييتي ليس في الميدان، وإنّما في التنافس على أن يصبح أحدهما القوة العالمية الغالبة في المستقبل[3].

ويطرح بريجينسكي في مدخل كتابه: ان السبب الكامن وراء احتضار الشيوعية هو اخفاق التجربة السوفييتية، فمع اقتراب القرن العشرين من نهايته، فإنّ الأنموذج السوفييتي الذي كان ينظر إليه في زمن من الأزمان بوصفه انموذجًا ذا جاذبية جديرًا

1– The Grand Failure: The Birth And Death of Communism in the twentieth Century.

2– زبيغنيو بريجينسكي، الإخفاق الكبير، مصدر سبق ذكره، ص7.

3– د. كاظم هاشم نعمة، استراتيجيات الهيمنة الأمريكية (1824 – 1989)، مصدر سبق ذكره، ص240.

بالتقليد، ونكاد لانصدق لمدى انحطاط التجربة السوفييتية، وغوصها في الوحل بنظر العالم، لذا فمن المناسب كما يقول بريجينسكي طرح السؤال الآتي: ما الخطأ الذي وقع وكيف؟[1]. فقد المح غورباتشوف إلى ذلك في محادثات خاصة أجراها في آيار من العام 1987، مع أحد الزعماء القياديين في الحزب المجري (نقلها الأخير إلى بريجنسكي في اليوم الذي تلاه) حين صرح بأنّ التجربة السوفييتية ككل منذ العام 1929، كانت حسب رأيه تجربة خاطئة، وذلك يعني حسب الزعيم السوفييتي الأول ان ما لايقل عن ثلاثة أرباع الممارسة السوفييتية جديرة بالإدانة والشجب، ولا بد من استنكارها أو تصحيحها بتلك الأسلوب أو ذاك[2].

وفي الثامن من كانون الثاني العام 1988، قال غورباتشوف ما يلي: « إن البريستوريكا هي فرصتنا الأخيرة، وإن توقفنا سيعني موتنا »، وتلك الكلمات التي قيلت في اجتماع مع قادة وسائل الاعلام السوفييتية، ونشرت كانت منطوية على الإنذار[3].

وفي حزيران من العام 1988، حلت لحظة الانعطاف لدى عقد المؤتمر الحزبي التاسع عشر الخاص في خطاب غورباتشوف الافتتاحي للمؤتمر، حيث رفع أهمية الإصلاح السياسي إلى ما فوق أهمية اعادة البناء الاقتصادية حين قال: «نواجه العديد من المشكلات المعقدة. ولكنَّ أيَّ تلك المشكلات هي الحاسمة؟ انها، حسب رأي اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي قضية إصلاح نظامنا السياسي »[4].

لذا، وكما يرى بريجينسكي؛ فإنّ التخلي عن السمات التوتاليتارية للنظام السوفييتي سيتطلب الهيكلة المتدرجة لإطار سياسي أكثر إتسامًا بالتعددية، لإطار

1- زبيغنيو بريجينسكي، الاخفاق الكبير، مصدر سبق ذكره، ص21.

2- المصدر نفسه، ص48.

3- المصدر نفسه، ص55.

4- المصدر نفسه، ص59.

سياسي يتيح للمجتمع فرصة أخذ دور أنشط، بل حتى فرصة عيش حياة سياسية أصيلة وحقيقية ما تصبح وجها من وجوه كيان اجتماعي اعتيادي، وإن الإجابة النهائية عن مسألة احتمال مثل ذلك التطور تتوقف على امكانية التغلب على اثنتين من المعضلات المتأصلة في الواقع السوفييتي الراهن، وهاتان المعضلتان تبدوان غير قابلتين للتوفيق بينهما، وهما:

أولًا: أمِن الممكن تحقيق الانبعاث الاقتصادي بدون اعادة تجديد عميقة وأساسية حقًا لدور الحزب الشيوعي في الإدارة الاجتماعية؟

ثانيًا: هل تستطيع اللامركزية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع التقليص الملازم لها لدور الحزب المركزي في الحكم، أن تترسخ بدون التعزيز الكبير لنفوذ غير الروسيين إلى حد يوصل إلى جعل عملية اشاعة اللامركزية مرشحة لأن تصبح موازية لعملية التفكيك التدريجية للاتحاد السوفييتي[1]؟

ويستطرد بريجينسكي: إنّه في أواسط العام 1988، اعترفت القيادة الحزبية في الاتحاد السوفييتي بأولوية الإصلاح السياسي على الإصلاح الاقتصادي. فقد اعلن قرار الحزب بشكل واضح مايلي: «لا بد من اعطاء الأولوية الأولى لإصلاح النظام السياسي إصلاحًا جذريًا»[2].

وباختصار، وعلى حد تعبير بريجينسكي؛ فإنّ المعضلة المميتة للنظام الشيوعي تكمن في الاتحاد السوفييتي في أن نجاحه الاقتصادي مستحيل التحقيق إلا مقابل دفع استقراره السياسي ثمنًا لذلك النجاح، في حين أن الحفاظ على استقلاله السياسي مستحيل إلا مقابل دفع الاخفاق الاقتصادي ثمنًا له[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي، الاخفاق الكبير، ص92.

2- المصدر نفسه، ص92.

3- المصدر نفسه، ص97.

وأشار بريجينسكي إلى: ان الاخفاق التاريخي للشيوعية المعترف به الآن علنا من القادة الشيوعيين الذين يؤيدون الإصلاحات نابع من النواقص والعيوب العملياتية والمؤسساتية الهيكلية والفلسفية للتجربة الشيوعية، وبالفعل كان كامنًا في عمق طبيعة البراكسيس (النظرية المعرفية المستندة إلى الممارسة العملية) الماركسي – اللينيني. فعلى المستوى العملياتي أسهم الاسلوب الماركسي – اللينيني بصنع القرار في إشاعة جو من البارانويا (جنون العظمة)، وفي المزيد من الاعتماد على القوة لدى حل المشكلات الاجتماعية والسياسية[1]. أما فيما يخص العيوب أو النواقص المؤسساتية الهيكلية، فإنّها ساعدت على تضخيم ذلك التشوه العملياتي، فالأسلوب الشيوعي العملياتي أدى إلى إنتاج نظم سياسية تفتقر إلى أي صمام أمان أو أية إليات للانذار المبكر. وقد كانت اعراض المرض تتأخر أساسًا، ولاتصل إلى القمة إلاّ بعد زمن؛ والاعلام الانتهازي كان يتدفق إلى الاعلى بقدر أكبر من اليسر، كما أن الخوف كان يعوق أية محاسبة ذاتية أو تأمل في أعماق الروح بصوتٍ مسموع[2].

أما الجذور الفلسفية للاخفاق فقد كانت أعمق من هذه وتلك، وفي التحليل الأخير، كان تصور مهلك للطبيعة الإنسانية، لذا فإنّ اخفاق الشيوعية ليس في النهاية إلاّ إخفاقًا ذهنيًا وفكريًا، وذلك الاخفاق الفكري أو النظري اصاب الشيوعية أيضًا على المستوى الدولي. فالماركسية – اللينينية لم تستكشف أو تدرك القوى الأساسية التي قامت بصياغة الشئون الدولية في القرن العشرين، وفي المحصلة اسهمت تلك العوامل العملياتية والمؤسساتية الهيكلية والفلسفية في ظهور سياسات أدت لاحقًا ليس إلى ازمة عامة للشيوعية فقط، بل إلى اثارة مزيد من الشكوك، وإشارات الاستفهام بخصوص مستقبلها[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي، الاخفاق الكبير، ص228.

2- المصدر نفسه، ص228.

3- المصدر نفسه، ص228 – 229.

المطلب الثالث

نتاجه الفكري بعد انتهاء الحرب الباردة

كخبير سلطة بالمعنى الضيق

إنشغل بريجينسكي بأوضاع ما بعد الحرب الباردة، وخصص لذلك عدة كتب على وفق السياق التاريخي للأحداث.

إن نهاية الحرب الباردة بحد ذاتها تمثل انحدارًا دراميًا في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تقرير اتجاهات الأحداث، وعليها ان تكيف نفسها للتعايش مع واقع دولي جديد أصبح فيه حلفاؤها، ومن كانوا يعتمدون عليها منافسين لها وبشكل متزايد. وقد دفع ذلك الاعتقاد المحلل الاستراتيجي الأمريكي بريجينسكي إلى القول بانّ تلك المرحلة من تطور النظام الدولي ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في وضع غاية في التناقض، فمن ناحية ليس هناك حتى الآن منافسين قادرين على مسايرة قوتها العالمية الشاملة، غير انه من ناحية أخرى، فإن ديناميكية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يفرغ الكثير من عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية تلك من مضمونها، وهو ما يهدد بتقويض دورها المسيطر في العالم، ويحد من قدرتها على التأثير الفعال باتجاه محاولة تغيير العالم على وفق رؤيتها الخاصة، وينتهي بريجينسكي من ذلك القول بأنّ تفوق الولايات المتحدة الأمريكية هو واقع ووهم معًا (Reality and illusion)[1].

ففي تسعينيات القرن الماضي، وهو العقد الأول ما بعد انتهاء الحرب الباردة تحديدًا في العام 1993، صدر لبريجينسكي كتاب (الفوضى)، وفي العام 1997، صدر له كتاب (رقعة الشطرنج الكبرى)، والتي قال عنها: «بأسلوب أكثر واقعية وأقل ميلاً لصيغة النظريات الكلية. فقد حاولت في كتابيَّ الأخيرين (الفوضى ورقعة

1- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص71.

الشطرنج الكبرى) - اللذين تجب قراءتها معًا - أن أطرح خريطة للسياسات الفعلية. ففي كتاب » الفوضى: « حاولت أن اثبت أن تزامن الصحوة السياسية الواسعة للبشرية، والاكتساب المتسارع للقدرات العلمية الرامية حتى لتغيير الكائن الحي نفسه، إنما يدفع العالم نحو ثورة واسعة النطاق، وفي كتاب » رقعة الشطرنج الكبرى: « سعيت إلى تحديد المعالم الأساسية للنواحي الجيوستراتيجية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها الحفاظ على الاستقرار العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة »[1].

وقد ناقش بريجينسكي في كتابه (الفوضى) ما بعد الوعي السياسي، وتسائل: هل تستقي البشرية من التاريخ شيئًا؟ وهل ستغدو النظرة السياسية الخارجية ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين أكثر نضجًا بوصفها رد فعلٍ للجنون السياسي للقرن العشرين؟ وهل من الاحتمالية أن نشهد الآن اجتماعًا ديمقراطيًا ليبراليًا على صعيد عالمي؟ وأخيرًا وليس آخرًا، هل يقدم مفهوم الديمقراطية الليبرالية اجوبة منطقية للمعضلات الجديدة النامية ذات الوجود الاجتماعي[2].

وقد أشار بريجينسكي إلى انه ثمة قضيتان مهمتان ينبغي التعرف إليهما، هما تعريف الحرية، وتعريف الحياة الجيدة. فالتعريف الأول يتعلق بمعنى (المواطنة)، والآخر يرتبط بجوهر الإنسان. ففي مجتمع يشدد ثقافيًا على الحد الأقصى للقناعات الفردية، وعلى الحد الأدنى للقيود الأخلاقية تتضح الحرية المدنية ميالة إلى الارتقاء إلى مستوى المطلق المُسرَّع ذاتيًا، أو بمعنى آخر انّ تنفصل الحرية المدنية عن مفهوم المسئولية المدنية. لقد تم تعريف مفهوم الحرية عرفيًا، ومنذ الثورتين: الفرنسية والأمريكية في اطار المواطنة، أيْ أنه تعريف الحريات الفردية داخل حيز سياسي - اجتماعي يشتمل

1- زبيغنيو بريجينسكي، محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص141 - 142.

2- زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى، مصدر سبق ذكره، ص49.

على بعض المسئوليات حيال ذلك الحيز نفسه، ومع ذلك، تتطلب تلك المسئوليات بعضًا من المحرض الحقيقي من أجل النهوض بها اراديًا، وهو محرض سينادي بدوره بروح داخلية تحث على التضحية والخدمة، وممارسة ضبط الذات، وان المواطنة الوطنية هي اطار العمل لتعريف الحرية المدنية داخل مجتمع ديمقراطي[1].

إذ يخبرنا التاريخ كما يقول بريجينسكي: ان اية قوة عظمى لايمكنها البقاء مهيمنة إلا إذا ابرزت رسالة كفائتها عالميًا عن طريق مسألة الثقة بالحق الذاتي. وقد كانت تلك تجربة روما وفرنسا وبريطانيا العظمى. ولكن مثل تلك الرسالة إذا لم تنهل من دستور اخلاقي داخلي وضعته تلك الدولة، ويعرّف سلوكًا قياسيًا كإنموذج، فإنّ مسألة الحق القومي ستتحول إلى غرور قومي، وتتجرد من فتنتها الأكبر، وسيرفضها الآخرون في النهاية، كما حصل أمر مشابه كثيرًا بانهيار الإمبراطورية السوفييتية، وتلك العلة التي تجعل من الديناميات الداخلية – لا الاقتصادية حسب، بل الثقافية تحديدًا – للولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة مرتبطة على نحو مباشر بقدرة تلك الدولة على التأثير بشكل بنّاء في ثقل التغيير العالمي[2].

ويرى بريجينسكي في كتابه الفوضى: ان انهيار الاتحاد السوفييتي لن يخلق ثغرات ينتشر عن طريقها نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية القوي شطر الفراغ الاوراسي حسب، خاصة عن طريق السعي لتعزيز الدول الحديثة غير الروسية، بل إن لها نتائج جيوسياسية كبيرة على الاطراف الجنوبية الغربية لأوراسيا؛ فالشرق الأوسط والخليج العربي قد انتقلا إلى منطقة نفوذ أمريكي مكشوفة واستثنائية، وذلك الموقف فريد من الناحية التاريخية[3].

1– زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى، ص67.

2– المصدر نفسه، ص76 – 77.

3– المصدر نفسه، ص141.

ومن الممكن للفراغ الجيوسياسي ان يصبح دوامة خطرة بالنسبة لروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية باشكال مختلفة، فالنهوض السياسي الإسلامي لاينجب صِدَامًا مع الاستعمارية الروسية المتبقية في الشمال فقط، بل من المرجح له ان ينافس سيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الجنوب، وهنا لن تستطيع روسيا الاتحادية الابتعاد عن ذلك؛ بسبب مستوطنيها؛ ولأنها ستشعر بحتمية منافسة تدخل دول إسلامية جنوبية داخل آسيا الوسطى، في حين لن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الابتعاد – حتى وان خاطرت بمزيد من العدائية لها – بسبب مصالحها في النفط، وشعورها الاخلاقي بالالتزام تجاه اسرائيل[1].

أما في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى)[2]. فقد وضع بريجينسكي خريطة الصراع العالمي، وفي ذلك العمل قام باعادة بلورة الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوراسيا بما يتفق مع المعطيات الجديدة التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفييتي. باديء ذي بديء، يؤكد بريجينسكي على أن الساسة الأمريكيين عليهم أن يتوقعوا تمامًا – كما في لعبة الشطرنج – تحركات مضادة من جانب دول أوراسيا[3].

وبعد أن أوضحنا مفهوم بريجينسكي عن أوراسيا، وبإنّها رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية كما ذكرنا ذلك في المطلب الأول من هذا المبحث، فقد حدد بريجينسكي لاعبون جيوستراتيجيون ومحاور جيوبوليتيكية، إذ يمثل اللاعبون الجيوستراتيجيون النشيطون الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ، أي التأثير فيما وراء حدوها لغرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي القائم – إلى الحد الذي يؤثر في مصالح الولايات

1- زبيغنيو بريجينسكي، الفوضى، ص142.

2- الصادر في العام 1997.

3- د. خالد عبد العظيم: (الصراع على النفوذ في الأوراسيا)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (161)، يوليو 2005، ص267.

المتحدة الأمريكية – وتكون لديها الإمكانية (و/أو) الاستعداد لـ (الاشتعال) الجيوبوليتيكي، وان بعض الدول سوف تسعى، ولأسباب عدة، منها تحقيق العزة القومية أو الانجاز الأيديولوجي أو الرسالة الدينية أو الأبهة الاقتصادية إلى الحصول على السيطرة الإقليمية أو المكانة العالمية[1].

ويحدد بريجينسكي مفهوم المحاور الجيوبوليتيكية، بإنّها تشكل من الدول التي لاتستمد اهميتها من قوتها ودوافعها، وإنّما من موقعها الحساس والنتائج التي تترتب على الهشاشة الضمنية لاوضاعها؛ وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوستراتيجيين. فغالبًا ما يتحدد كون دولة محورًا جيوبوليتيكيا بجغرافيتها التي تمنحها في بعض الأحيان دورًا خاصًا إما في تحديد النفاذ إلى مناطق مهمة أو في حجب الموارد عن لاعب مهم[2].

وعن طريق تحديد بريجينسكي لمفهوم ومواصفات كل من اللاعبين الجيوستراتيجين، والمحاور الجيوبوليتيكية، ووفقًا للاوضاع العالمية الراهنة، تمكن من تشخيص مالايقل عن خمسة لاعبين جيوستراتيجيين رئيسين، وخمسة محاور جيوبوليتيكية (من بينهم اثنين مؤهلين جزئيًا لأن يكونا لاعبين) على الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا، إذ تُعدّ كل من فرنسا، وألمانيا، وروسيا الاتحادية والصين الشعبية والهند لاعبين رئيسين ونشطين، في حين تُعدّ كل من: بريطانيا العظمى، واليابان، وأندونيسيا غير مؤهلة لذلك الدور على الرغم من كونها دولاً مهمة جدًا بما لايقبل الشك، إذ تلعب أوكرانيا، وأذربيجان، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وإيران دور المحاور الجيوبوليتيكية ذات الأهمية الحاسمة، على الرغم من أن كلا من تركيا وايران تُعدان إلى حد ما نشيطة جيوستراتيجيًا ضمن قابلياتها المحدودة[3]، ولاتعد

1– زبيغينو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مصدر سبق ذكره، ص59.

2– المصدر نفسه، ص59.

3– المصدر نفسه، ص59 – 60.

الدول المذكورة فيما تقدم من قائمة للاعبين الجيوستراتيجيين والمحاور الجيوبوليتيكية مناطق طوبوغرافية ثابتة ودائمة ومستقرة، وإنما تُعدّ مناطق متحركة قد يستلزم الأمر إضافة أو شطب بعض الدول بين وقت وآخر[1].

ويشير بريجينسكي إلى أن أوكرانيا، وهي المربع الجديد والمهم في رقعة الشطرنج الأورآسية تعد محورًا جيوبوليتيكيا؛ لأن مجرد وجودها كدولة مستقلة يساعد في تغيير وضع روسيا الاتحادية، فبدون أوكرانيا لاتعود روسيا إمبراطورية أوراسية، وبوسع روسيا الاتحادية بدون أوكرانيا أن تجتهد من أجل المكانة الإمبراطورية. لكنها ستكون عندئذ دولة إمبراطورية اسيوية الغالبية أكثر عرضة للانجرار إلى النزاعات الموهنة مع أبناء أواسط آسيا المستفزين الذين سيرفضون فقدان استقلالهم الجديد، والذين سيحصلون على دعم الدول الإسلامية الشقيقة إلى الجنوب، كما أن من المحتمل أن تعارض الصين الشعبية أية استعادة لسيطرة روسيا الاتحادية على أواسط آسيا؛ بسبب إهتمامها المتزايد بالدول حديثة الاستقلال[2].

ويرى بريجينسكي إنّ التعددية الجيوبوليتيكة في أوراسيا ككل لن تكون ممكنة ولامستقرة بدون تفاهم استراتيجي متعمق بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية، ويتبع ذلك أن سياسة إشراك الصين الشعبية في حوار استراتيجي جاد يمكن أن يتطور إلى مجهود ثلاثي الأطراف يشمل اليابان أيضًا، وهي الخطوة الأولى الضرورية نحو تعزيز إهتمام الصين بتحقيق توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية يعكس المصالح الجيوبوليتيكية المتعددة (خصوصًا في آسيا الوسطى، وشمال شرق آسيا) التي يشترك بها البلدان في الواقع[3].

1- زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ص67.

2- المصدر نفسه، ص65.

3- المصدر نفسه، ص252.

وبعد عدة سنوات[1] طور بريجينسكي مثلثه في رقعة الشطرنج إلى مثلثين متداخلين لهما أهمية رئيسة، ويقعان في الطرفين: الغربي والشرقي من أوراسيا بوصفهما مركز الثقل في السياسات الدولية، ورقعة الشطرنج التي سيجري الصراع عليها من أجل التفوق العالمي، ومن ثَمَّ فإنّ معالجة امر استقرار العالم وإدارته يتطلب تعاملاً يقظًا بين هذين المثلثين المتداخلين، وهما: مثلث الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا الاتحادية، ومثلث الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان.

إذ يمكن أن نلحظ انه في كل من المثلثين يُعدّ دور الولايات المتحدة الأمريكية محوريًا، كما يجب أن يلحظ أن سوء إدارة الأمور في أي من المثلثين سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في أوراسيا، ويؤدي إلى تهديد الأمن الدولي أيضًا[2].

ويرى بريجينسكي أيضًا إنّ العلاقة الرئيسة في المثلث الأول اعلاه تُعدّ هي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ حيث تشكل أوربا الشريك الطبيعي لها، كما أنها تمثل رأس جسر ضروريًا على قارة أوراسيا، وبدون وجود العلاقات الوثيقة عبر المحيط الأطلسي سيتلاشى تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا على نحو سريع، وسوف تتعرض سيطرتها على المحيط الاطلسي، وقدرتها على إظهار القوة والنفوذ في عمق أوراسيا إلى تقييد كبير، وعليه فإنّ السؤال الرئيس في تلك العلاقة كما يقول بريجينسكي هو: هل ستتوحد أوربا وتصبح قوة منافسة أو انها ستبقى شريكة للولايات المتحدة الأمريكية؟[3].

1– محاضرة لبريجينسكي في المؤتمر السنوي الخامس لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية للمدة من 9 – 11 تشرين الأول العام 1999، وطبعت ضمن كتاب: (هكذا يصنع المستقبل)، والصادر في العام 2001، وسبق وان تم الاشارة إلى ذلك المصدر.

2– زبيغنيو بريجينسكي، محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص143.

3– المصدر نفسه، ص144.

أما في المثلث الآخر، فإنّ الشكوك الأساسية كما يرى بريجينسكي تحيط بمستقبل الصين الشعبية، أي بمقدار القوة الاقتصادية والعسكرية التي ستحققها الصين الشعبية، وعلى أي أساس؟ تعد الصين الشعبية – كما يشير إلى ذلك بريجينسكي – قوة اقليمية هائلة، فهي اكبر دولة نامية، وبها أكبر تعداد سكان في العالم، كما تسيطر على ثالث اضخم رقعة جغرافية في العالم، وتملك ثالث اضخم ترسانة نووية على مستوى العالم. ولقد زاد الثقل الجيوسياسي للصين الشعبية منذ رحيل (ماوتسي تونغ)، وذلك بعد فتح اسواقها، وتبنيها لسياسات اقتصادية أكثر تحررًا، وبخاصة في اقاليمها الساحلية الشرقية. فمنذ تطبيع علاقات الصين الشعبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979، شهدت الصين الشعبية تحقيق مستويات مذهلة في النمو الاقتصادي، وفي مجال الاستثمارات الأجنبية[1].

ومن نافلة القول فكما يقول بريجينسكي، فإنّه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية – إذا ارادت أن تضمن الاستقرار في المنطقة الشرقية من أوراسيا – أن تواصل استراتيجية الحوار مع الصين الشعبية بهدف تشجيع التطور الايجابي لتلك الحضارة، والمحافظة في الوقت نفسه على تحالفها الأبدي مع اليابان بهدف أن تحول دون حدوث منافسة غير ضرورة، وغير مرغوب فيها بين القوى الآسيوية، كما يعد التوصل إلى علاقة مستقرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية أيضًا عاملًا مهمًا في الحفاظ على تحالف أمريكي – ياباني مستقر، ومثل ذلك التحالف سيسمح لليابان ان تؤدي دورًا بنّاءً وريادي بصورة فعلية في الشئون الدولية. ولكن دون أن تشكل تهديدًا لأي من جيرانها[2].

وفي كتابه (الاختيار) الصادر في العام 2004، تطرق بريجينسكي إلى هذين المثلثين بالآتي: لقد وسّعت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل تدخّلها العسكري

1- زبيغنيو بريجينسكي، محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، ص146.

2- المصدر نفسه، ص148.

في أوراسيا، ولها الآن وجود عسكري مستمر في افغانستان، وفي بعض بلدان آسيا الوسطى المستقلة حديثًا، وبالنظر إلى الامتداد التجاري والسياسي المتنامي للصين الشعبية في آسيا الوسطى، وهي منطقة كانت حتى عهد قريب واقعة تحت السيطرة الروسية بشكل حصري، فإن الحاجة إلى تعاون دولي أوسع من أجل التعامل مع انعدام الاستقرار المحلي تكتسب طابعًا ملحّاً[1].

ويرى بريجينسكي إنّه ينبغي الضغط على كل من اليابان والصين الشعبية لكي تصبحا مشاركتين فعليتين في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بالمنطقة، وإن كيفية صياغة ديناميات القوى في الشرق الأقصى عبر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين الشعبية سوف تؤثر أيضًا في الاستقرار العالمي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية السعي من أجل ترجمة التوازن الناتج بينها وبين اليابان والصين الشعبية إلى علاقة امنية أكثر بنيوية، لأن آسيا من الناحية الجغرافية تشبه أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى. ولقد حفظت الولايات المتحدة الأمريكية الاستقرار في أوروبا لكنها لا تزال تواجه أزمة بنيوية محتملة في آسيا، حيث لا تزال القوى الرئيسة تتصارع، على الرغم من أن الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في محيط المنطقة يعمل على كبح تلك القوى[2]، إذ يشير بريجينسكي إلى أن ذلك الوجود يلقى دعمًا بالعلاقة الأمريكية اليابانية. ولكن تنامي الصين الشعبية المهيمنة اقليميًا، وكوريا الشمالية التي لايمكن التنبؤ بتصرفاتها يبرزان الحاجة إلى مزيد من السياسة الأمريكية النشطة من أجل تعزيز حدٍ ادنى من علاقة أمنية مثلثية، وانه لكي يدوم مثل هذا التوازن المثلثي، فلا بد من المزيد من التدخل الياباني الدولي بحيث تتولّى اليابان بالتدريج مسئوليات عسكرية أوسع. وقد يتطلب – كما أشار

1– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، مصدر سبق ذكره، ص251.

2– المصدر نفسه، ص251.

بريجينسكي – ايجاد مثل ذلك التوازن بدوره رعاية هيكلية امنية عبر أوراسية متعددة الأطراف للتعامل مع الابعاد الجديدة للأمن العالمي[1].

أما في حالة الفشل في اشراك الصين الشعبية واليابان في بنية أمنية بحكم الأمر الواقع على الأقل، فإنّ ذلك قد يؤدي في آخر الأمر كما يرى بريجنسكي إلى التسبب بإعادة تسلح احادية من جانب اليابان التي لديها من الإمكانات ما يجعلها تتحول بسرعة خارقة لتصبح قوة نووية، فضلاً على التحدي الخطر الذي يشكله أصلاً سعي كوريا الشمالية إلى بناء ترسانة نووية خاصة بها[2].

ولكن – كما أشار بريجينسكي – وبالنظر إلى القدرات العسكرية المتنامية لليابان يلازم التفكير الصيني مشهدان (سيناريوهان) على وجه الخصوص، يتضمن الأول يابان طليقة (إما لأنها انفصلت عن الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، وإما بسبب انسحاب أمريكي مفاجيء من الشرق الاقصى)، وتعتمد على قوتها البحرية المتنامية، وعلى قدراتها النووية للشروع في سياسة عدائية مفتوحة تجاه الصين الشعبية مع تشكيلها حلف مع تايوان، إذ يرى الصينيون ان تايوان ستتحول عندئذ إلى منشوريا القرن الحادي والعشرين، وذلك اشارة إلى منشوريا التابعة للصين، والتي فرضتها العسكرية اليابانية دولة في بداية القرن العشرين، وذلك سيؤدي إلى تصادم عسكري صيني – ياباني[3].

أما المشهد الآخر الذي يلازم التفكير الصيني، فيتصور ان الروابط الأمنية الحالية التي تجمع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان – وهي روابط ثنائية رسميًا، وغير رسمية بدرجة كبيرة في حالة تايوان – سيعاد تعريفها بشكل علني من الولايات المتحدة الأمريكية بِعدّها تحالفًا معاديًا للصين، وسيكون الوضع

1– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، ص252.

2– المصدر نفسه، ص252.

3– المصدر نفسه، ص131.

السياسي لتايوان مماثلاً لما هو عليه السيناريو الأول، وعلى أي حال، سترى الصين نفسها مطوَّقة جيوسياسيًا، مما يُغري الهند على الأرجح بانتهاز الفرصة للضغط على الصين من أجل إستعادة الأراضي التي تدعي الهند ان الصين استولت عليها عنوة إثر صراع حدودي في أوائل الستينيات، وثمة دوائر نافذة سياسيًا في تايوان تتقبل حصول أي من هذين التطورين، وهو ما عبّر عنه بطريقة تفوق التلميح الرئيس التايواني (تشن شُوِي بيان)، الذي دعا في أوائل العام 2002، إلى تطوير مشترك للدفاعات الصاروخية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان[1].

أما فيما يخص كتابه (الاختيار) فقد وصفه بانّه تنبؤي من جهة، وتوجيهي من جهة أخرى، ونقطة انطلاقه هي إنّ الثورة الحديثة في التكنولوجيا المتقدمة، وخصوصًا في مجال الاتصالات، تعزز بشكل مفرد بروز مجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة متزايدة محوره الولايات المتحدة الأمريكية. لكن العزلة الذاتية المحتملة للقوة العظمى الوحيدة قد يغرق العالم في فوضى متصاعدة، يزيد من شرورها انتشار أسلحة الدمار الشامل[2]. ويعد بريجينسكي إنّ التهديد الأساس الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية والعالم هو الاضطراب السياسي العنيف الذي قد ينتهي بفوضى عالمية عامة، وما الإرهاب إلا أحد ابشع مظاهرها، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إلاّ أحد أعظم أخطارها[3].

وقد أشار بريجينسكي في كتابه (الاختيار)، وتحت عنوان رئيس: معضلات العولمة. إلى أن لمصطلح العولمة (الطنّان) مضامين متناقضة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعبّر عن بداية عصر وسائل الاتصال العالمية، والشفافية والتعاون.

1- زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، ص131.

2- المصدر نفسه، ص11.

3- المصدر نفسه، ص49 – 50.

لكنه يمثل أيضًا رمزًا للبلادة الأخلاقية واللامبالاة بالظلم الاجتماعي الذي يُزعم انه يميز الدول الاكثر ثراءً في العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولاعجب إذًا – كما يرى بريجينسكي – أن العولمة تطورت خلال تسعينيات القرن الماضي من نظرية اقتصادية إلى أيديولوجيا غير رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يستلزم النظر إلى أن ذلك الحجم الكبير لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية يعني ان الظاهرة الجديدة للعولمة الاقتصادية يُنظر إليها تلقائيًا على نطاق العالم على أنها الوجه الآخر للجاذبية العالمية للثقافة الشعبية الأمريكية، وفي الواقع، فإنّ العولمة تُعدّ نتاجًا للانهيار غير الموجّه للحواجز التقليدية للزمان والمكان بفعل التكنولوجيا الحديثة أكثر من كونها تصميمًا مذهبيًا أمريكيًا متعمَّدًا. ومع ذلك، فإنّ المصادفة التاريخية لانبثاق مجتمع عالمي متفاعل، وأمة مسيطرة سياسيًا، وديناميه اقتصاديًا، وجذابة ثقافيًا تعمل على صهر ظاهرتي العولمة والأمركة معًا[2]. **رأينا فيما يخص هذه الفقرة**: بالرغم من أن العولمة هي جزء من استراتيجية البقاء والتطور لكل المجتمعات، إلاّ أن محاولة جعلها هيمنة رضائية، ومحاولة إيجاد حوار عالمي جاد حول كيفية تحقيق هيمنة ذات توجه إنساني لايمكن تحقيقه سواء بين القوى الفاعلة في النظام الدولي القائم، أو بين القوى القطبية مستقبلاً. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الهيمنة هي عولمة النظام الدولي ذاته، إلاّ أن الدول المهيمنة والكبرى **لاتُعَوْلِمْ ما يجب أن يُعَوْلَمْ، وإنما تُعوْلِمْ ما يجب أن لايُعَوْلَمْ، فهي تُعَوْلِم سلعها المنتجة، ولا تُعَوْلِمْ تكنولوجيا إنتاجها**. بل ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على موقعها المهيمن في المجال العلمي والتكنولوجي والمعرفي، لتأكيد دورها القيادي في سيرورة

1– زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار، ص159.

2– المصدر نفسه، ص169.

العولمة، لأنها تشغل موقعًا مهيمنًا فيها، لأن التفاوت بين الدول في مستويات التنمية هو مبعث انطلاق آلية العولمة في العالم[1].

إذ يصف بريجنسكي (العولمة) بإنّها نعمة ونقمة في آن معًا، لذلك، فإذا لم يعمد صنّاع السياسة الأميركيون إلى صهرها مع محتوى سياسي أخلاقي أكثر وضوحًا يركّز في الرقي بمستوى الإنسان، فإنّ احتضانهم المتضارب لها يمكن أن يفضي إلى عكس النتائج المرجوَّة[2]، ويتعين أن يكون جوهر ذلك المحتوى الأخلاقي المزيد من تطبيق الديموقراطية، وأن تتوفر قنوات للأشخاص المتأثرين بالعولمة كافة لكي يعبّروا عن مصالحهم الأساسية، وبكلام أعم سيكون للعالم الأقل تطورًا ذخيرة – أو رغبة – أقل لمهاجمة الشرعية الأخلاقية للعولمة، وسيكون نشر ديمقراطية العولمة عملية طويلة ومعقدة ومـتردّدة، وستعاني نكسات على نحو منتظم، وستتطلب قيادة دائمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك يمكنها أن تعزز الانصهار الأخلاقي المطلوب في مقاربتها للعولمة بتخفيف حدة دوافعها المذهبية، والتركيز أكثر في الصالح العالمي[3].

ويستنتج بريجينسكي بانّه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتعامل مع العولمة، سواء من حيث الخطاب السياسي أم صناعة السياسة القومية على أنها فرصة لتحسين حالة الإنسان أكثر من حقيقة لاجدال فيها، ومن شأن ذلك أن يخفف من الميل الإيديولوجي الحالي للولايات المتحدة الأمريكية نحو العولمة، وينبغي أن لايكون السعي من أجل أسواق مفتوحة وإزالة الحواجز غاية في حد ذاته. ولكن وسيلة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في العالم أجمع[4].

1– نصّار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص442.

2– المصدر نفسه، ص180.

3– المصدر نفسه، ص181.

4– المصدر نفسه، ص181.

ويؤكد بريجينسكي، إنّه وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بفوائد العولمة، فعليها ان تضمن كذلك الجهود الهادفة إلى تلطيف شعور العولمة. يعتمد رفاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد اليوم على كيفية رؤية العالم لرفاهه الخاص، إذ فكلما بدت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر قسوة في تعاطيها مع المعاناة العالمية، ازداد تمرد العالم على القيادة الأمريكية، ومن ثَمَّ يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لتحمل بعض التكاليف التي تكفل مصالح العالم بدون توقع عائد فوري[1].

ولذلك من الضروري أن تعترف القيادة الأمريكية: بأن الأمن في هذا العصر المتميز بالوعي السياسي ومواطن الضعف الدولية المشتركة قُبالة وسائل إلحاق الدمار الشامل المتقدمة تكنولوجيًا، لايتوقّف على القوة العسكرية وحسب، بل أيضًا على مناخ الرأي السائد، والتعريف السياسي للعواطف الاجتماعية، ومراكز البغض المتعصِّب[2].

إذ يعدّ بريجينسكي في كتابه المذكور آنفًا إنّ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمثل إحدى حقائق الحياة. فليس لأحد بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية خيار في تلك المسألة، وبالطبع ستعرّض وجودها الخاص للخطر عندما تقرر بطريقة ما – كما فعلت الصين منذ أكثر من خمسمائة عام – الانسحاب فجأة من العالم، لأنها، أي الولايات المتحدة الأمريكية، وخلافًا للصين الشعبية لن تكون قادرة على عزل نفسها عن الفوضى العالمية التي ستعقب ذلك الانسحاب مباشرة[3]. ولكن كما هو حال الحياة، وكذلك الشئون السياسية يومًا ما سيشرف كل شيء على الزوال. والهيمنة فما هي إلا مرحلة تاريخية عابرة ولاحقًا إن لم يكن قريبًا جدًا سوف

1– نصّار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ص182.

2– المصدر نفسه، ص182.

3– يتفق بريجينسكي في ذلك مع كيسنجر، يُنظر ص224.

تتلاشى السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن غير المبكر على الأمريكيين السعي إلى تحديد شكل الميراث النهائي لهيمنتهم[1].

أما كيف فهمت إدارات الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق روءسائها: (جورج هربرت ووكر بوش، وبيل كلنتون، وجورج دبليو بوش)، نهاية الحرب الباردة وجوهر العصر الجديد، والذي أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم والقوة المهيمنة عليه، وذلك ماتضمنه كتاب بريجينسكي (الفرصة الثانية) الصادر في العام 2007، والذي وصفه بقوله: ثمة قوّة عظمى واحدة، وخمس عشرة سنة، وثلاثة رؤساء، ذلك هو بأختصار محور اهتمام ذلك الكتاب[2].

لقد أدى ذلك البروز للقوة الأمريكية المهيمنة إلى تحميل القيادة الأمريكية عبء ثلاث مهمات مركزية، إلى جانب المطلب الواضح بحماية امنها القومي وذلك على أساس الآتي[3]:

1- إدارة علاقات القوة المركزية في عالم تتغيّر موازينه الجيوسياسية وتوجيهها وتشكيلها، وتقوية التطلعات القومية لتمكين نشوء نظام عالمي أكثر تعاونًا.

2- احتواء النزاعات أو إنهاؤها، والحيلولة دون الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز حفظ السلام الجماعي بالمناطق التي مزّقتها الحروب الأهلية بحيث يتراجع العنف العالمي بدلاً من أن ينتشر.

3- التعامل بفعّالية اكبر مع تزايد انعدام المساواة التي لايطاق في الشروط الإنسانية، والتوافق مع الواقع الجديد (للضمير العالمي) الناشيء، والحضّ على ردّ مشترك على التهديدات البيئية والايكولوجية الجديدة لخير البشرية.

1- نصّار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ص238.

2- زينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص13.

3- المصدر نفسه، ص12.

إذ يختلف رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص محور اهتمامهم السياسي ما بين الشئون الداخلية أو الشئون الخارجية، والذي سبق وأن تم ذكره في موضوع مجلس الأمن القومي[1]، وذلك يساعدنا كما يرى بريجينسكي في التمييز بين الأساليب المختلفة في صنع السياسة الخارجية من قبل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد جاء جورج هربرت ووكر بوش الزعيم العالمي الأول بعد انتهاء الحرب الباردة، ولديه خبرة كبيرة في الشئون الدولية، فهو كان رئيس السفارة الأمريكية غير الرسمية في جمهورية الصين الشعبية، وسفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، وكان يعرف ما يريد أن يفعله، واختار كمستشار للأمن القومي شخص محنك وفعال يشاركه نظرته إلى العالم (برنت سكوكروفت)، كما أنه كان صديقًا للعائلة[2].

وكان الرئيس جورج هربرت ووكر بوش يدير السياسة الخارجية حيث تدفقت القرارات الإستراتيجية من اعلى إلى اسفل، لا من موظفي مجلس الأمن القومي أو وزارتي: الخارجية أو الدفاع إلى أعلى، وعمل بالتشاور الوثيق مع ثلاثة مستشارين رئيسين (مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت، ووزير الخارجية جيمس بيكر، ووزير الدفاع ديك تشيني)، وكلهم يعرفهم شخصيًا منذ مدة طويلة. لكن مع إنه كان يتشاور معهم، واحيانًا يستقدم اشخاصًا من الخارج للتباحث معهم وجهًا لوجه (بما فيهم بريجينسكي قدّم مشورته بشأن بولندا موطنه الأصلي)، نلحظ بان جورج هربرت ووكر بوش كان صانع السياسة العارف الواثق الأول والاخير، وكان من عهده نظام مجلس الأمن القومي سلسًا ومركّزًا وواضح التراتبية، ومتجاوبًا مع مجموعة لاسابق لها من الاضطرابات الكبرى في السياق التاريخي[3].

1- راجع ص122.

2- زينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص15 – 16.

3- المصدر نفسه، ص53 – 54.

ويجدر الاعتراف – كما يقول بريجينسكي – بأن جورج هربرت ووكر بوش استجاب بشكل جيد لانهيار الاتحاد السوفييتي، وهي عملية خطرة تعامل معها بدقة ومهارة، غير أنّ خطيئة إدارته تكمن في فشلها بإعطاء أي مضمون حقيقي لشعار (النظام العالمي الجديد) الذي توسّلته في الغالب، في زمن لم يكن النظام العالمي بأكمله طيّعًا فحسب، وإنما شديد التجاوب أيضًا للقيادة الأمريكية السياسية والأخلاقية[1]. وباختصار كما يقول بريجينسكي: لم يكن عيبه فيما فعله، وإنّما فيما لم يفعله. فقد غادر منصبه، وهو يتمتّع باحترام عالمي غير مسبوق، وهو احترام استحقّه عن جدارة. لكنّه كزعيم عالمي لم ينتهز الفرصة لكي يصيغ المستقبل أو يخلّف وراءه احساسًا مقنعًا بالاتجاه[2].

أما الزعيم العالمي الثاني (بيل كلنتون) فلم يكن خبيرًا في الشئون الخارجية، بل قدم إلى منصبه بوجهة نظر غير واضحة المعالم عن دور الولايات المتحدة الأمريكية الجديد، وكان يعتقد – كما شدّد في اثناء حملته الانتخابية – انه حان الوقت لتصحيح سنوات الإهمال الرئاسي للشئون الداخلية الأمريكية، وكانت السياسة الخارجية بالنسبة إليه تحتل اهمية ثانوية في البداية[3]، وكانت لبيل كلنتون رؤية عالمية خلافًا لسلفه، فالحتمية التاريخية الملازمة لمفهوم (العولمة) كانت تتلاءم بشكل تام مع قناعته العميقة بان على الولايات المتحدة الأمريكية ان تجدّد نفسها لتسوغ تسميتها: «الامة التي لايستغنى عنها العالم»، وهكذا فإنّ السياسة الخارجية عنده تشكّل إلى حدّ كبير امتدادًا للسياسة الداخلية، بل إنه كان مندهشا من سلفة في اثناء حملته الانتخابية في العام 1992، من عدم اهتمامه الظاهر في الشئون الداخلية[4].

1– زينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، ص188.

2– المصدر نفسه، ص89.

3– المصدر نفسه، ص16.

4– المصدر نفسه، ص91.

وهكذا أصبحت العولمة بالنسبة لبيل كلنتون قناعة رسالية في الداخل والخارج على السواء. ففي اثناء زيارته لفيتنام في تشرين الثاني من العام 2000، وصف (العولمة) بأنّها (المكافيء الاقتصادي لقوى الطبيعة)؛ وقبل ذلك ببضعة شهور وعند زيارته لموسكو ابلغ مجلس الدوما الروسي: بأن: «العولمة هي السمة المحدّدة للعالم»[1].

وكان أسلوب كلنتون مغاير تمامًا لسلفه بوش، والذي اتبع اسلوبًا من أعلى إلى أسفل في إدارة الشئون الخارجية، وحصرها في دائرة ضيقة من صنّاع القرار الكبار المعروفين شخصيًا، إذ تولّى فيها سلفه بوش القيادة الحازمة، وشكل مستشاره للأمن القومي (الأنا) الثانية الحكيمة. أما كلينتون فقد انتهك حسب تعبير بريجينسكي قواعد العملية المنظّمة، واستعصى على التشخيص بسهولة. وقد كانت مداولات السياسة الخارجية في البيت الابيض بعهد كلينتون أشبه: «باجتماع لتناول القهوة، وتبادل الحديث» من المفهوم المعتاد لصنع السياسة على مستوى عالٍ، وكانت تنطوي على اجتماعات طويلة من دون جدول اعمال دقيق التحديد، ونادرًا ما كانت تبدأ وتنتهي وفقًا للموعد، وتتسم بالمشاركة العفوية لمختلف المسئولين في البيت الأبيض[2].

كما أنّ ايمانه بالحتمية التاريخية للعولمة جعلت من بناء استراتيجية لديه غير ضرورية، لذا لم يقم بمسعى منسّق لتطوير استراتيجية لدور أمريكي مسئول في العالم المتقلّب الذي يواجهه وصياغتها ومتابعتها، بل كان يمتلك الفكر والشخصية اللذين يُتيحان له ذلك. لكنّ الأسلوب غير المنتظم الذي يتسم بالانتهازية السياسية لصنع القرار لم يفضِ إلى الوضوح الاستراتيجي[3].

1– زينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، ص91.

2– المصدر نفسه، ص93 – 94.

3– المصدر نفسه، ص138 – 139.

أما الزعيم العالمي الثالث، جورج دبليو بوش، فيصف بريجينسكي قيادته: بانّها قيادة كارثية، وسياسته بانها سياسة الخوف[1]، وكان ميالًا في البداية إلى تفويض صنع السياسة الخارجية إلى شخصية وطنية مميزة (كولن بأول)، وهو جنرال سابق عدَّ على نطاق واسع ذات يوم بانّه مرشح جذاب للرئاسة، ومن ثَمَّ بدأ جورج دبليو بوش، وكأنه يتلائم مع انموذج الاهتمام بالشئون الداخلية. لكن ذلك لم يستمر طويلاً. فقد هزت احداث 11 أيلول في السنة الأولى من ولايته الأولى في العام 2001، وأيقظته من سباته في السياسة الخارجية (حسب تعبير بريجينسكي)، وانتقلت السياسة إلى البيت الأبيض لا لتهيمن عليها مستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس)، وانما نائب الرئيس (ديك تشني) أو مجموعة من المسئولين ذوي الدوافع العالية في البيت الابيض ووزارة الدفاع. وقد رأوا آذانًا صاغية لدى الرئيس، وساعدوا في اعادة تعريفه بإنّه القائد الأعلى (لامة في حالة حرب)، وتواصل ذلك النمط في ولايته الثانية[2].

وباختصار، فقد سعى أول أولئك الزعماء/الرؤساء العالميين، أي جورج هربرت ووكر بوش، إلى اتباع سياسة تقليدية في بيئة غير تقليدية. فيما كانت الرؤيتان العالميتان المتنافستان بطور التبلور في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتنق الثاني، أي بيل كلنتون شكلاً ممنهجًا للعولمة المسئولة عن مصير البشر، واتبع الثالث، أي جورج دبليو بوش، التزامًا ميّالاً إلى الحرب في عالم يُنظر إليه بشكل جازم على انّه مستقطب بين الخير والشر[3].

وفي العام 2012، أصدر بريجينسكي كتابه المهم (رؤية إستراتيجية)، إذ يحتل ذلك الكتاب أهمية كبيرة؛ لأنه نتاج خبرة طويلة عملية وفكرية في الشئون الإستراتيجية لرجل يتمتع بالفكر المبدع، والابتكار في مواجهة التهديدات الإستراتيجية التي

1- زينغيو بريجينسكي، الفرصة الثانية، مصدر سبق ذكره، ص141.

2- المصدر نفسه، ص17.

3- المصدر نفسه، ص49.

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تكمن اهمية رؤياه الإستراتيجية فيما سبق له من تنبؤ إستراتيجي بانهيار الاتحاد السوفييتي في كتابيه (بين عصرين) و(الأخفاق الكبير)، إذ يؤكد بريجينسكي في مقدمة كتابه: ليست ازمة القوة العالمية إلا النتاج التراكمي للانتقال الديناميكي لمركز ثقل العالم من الغرب إلى الشرق، وللبروز المتسارع على السطح لظاهرة اليقظة السياسية العالمية القلقة (دور الجماهير)، ولأداء الولايات المتحدة الأمريكية غير الكفوء على الصعيدين الداخلي والدولي منذ انبثاقها في العام 1990، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم[1]. غير أن تغييرات أساسية في توزع القوة العالمية، وصدمة الظاهرة الجديدة المتمثلة بـ (اليقظة السياسية العالمية) على صعيد ممارسة تلك القوة، وجملة العواقب السلبية المترتبة على مبادرات سياسية خارجية أقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية مع شكوك متنامية بخصوص حيوية النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، اسهمت تراكميًا في إلقاء ظلال من الشك على ذلك الميراث المنطوي على قدر اكبر من الأمل[2]، ومع مرور الزمن تمخّض التحوّل عن تدرّج هرمي جديد للسلطة في المنظومة الدولية، والذي تجلى بقدر من الوضوح للمرة الأولى؛ نتيجة الأزمة المالية أواخر العام 2007، فتلك الأزمة سلطت الضوء على أن التصدي لتحديات الاقتصاد العالمي بات اليوم يتطلب طاقات لا قوة الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ القوة العظمى الوحيدة، ولا الغرب بمجمله وحسب، بل وجملة الدول التي لم تكن تُعد إلى الآن مؤهلة للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المالية – الاقتصادية العالمية[3].

إذ يعدّ بريجينسكي مبادرة العام 2008، والمتمثلة بفتح أبواب مجموعة الـ (8) قبالة اعضاء جدد من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، انه تسليم عملي بذلك الواقع

1- زبينغيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص13.

2- المصدر نفسه، ص16.

3- المصدر نفسه، ص23.

الجديد، ومجموعة الثماني، نادٍ غربي حصرًا وإلى حد كبير لصانعي القرار المالي. ما أفضى ذلك إلى قلب دائرته الضيقة من قَبْلُ إلى مجموعة العشرين (G – 20) الأكثر تمثيلاً عالميًا، ومن الرموز الدالة على حصول ذلك التحول إنّ الدورين الأكثر بروزًا في اجتماع مجموعة العشرين المعقود في الولايات المتحدة الأمريكية تولاهما رئيسا دولتين: الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على التوالي[1].

وأشار بريجينسكي بكل وضوح إلى أن على الأمريكيين أنّ يفهموا ان قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ستكون متوقفة بشكل متزايد على قدرتها التصدي لمشكلات الداخل، وان قرارات وطنية مدروسة بشأن تحسينات نظامية ضرورية بات الآن شرطًا مسبقًا ضروريًا لأي تقويم معقول لآفاق الولايات المتحدة الأمريكية العالمي، وذلك يتطلب (كما يعتقد بريجينسكي) إدراكًا واضحًا من جانب الأمريكيين لما ينطوي عليه بلدهم من نقاط ضعف محددة ونقاط قوة عالمية باقية[2].

وقد حدد بريجينسكي ستة أبعاد نقدية تبرز في الأفق بوصفها نقاط ضعف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسة، ويعدّها أبعاد متزايدة التهديد: الأول، دَيْن الولايات المتحدة الأمريكية القومي المتعاظم وغير القابل لأن يطاق مع مرور الزمن[3]، والثاني، أداء النظام المالي المعطوب للولايات المتحدة الأمريكية[4]، والثالث، تباين المداخيل المتزايد اتساعًا والمقرون بركود الحراك الاجتماعي[5]، والرابع، ضعف البنية التحتية للولايات المتحدة الأمريكية، والخامس، جمهور الولايات المتحدة الأمريكية

1– زبينغيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص23.

2– المصدر نفسه، ص58.

3– المصدر نفسه، ص59.

4– المصدر نفسه، ص60.

5– المصدر نفسه، ص61.

الذي يكاد لايعرف شيئًا عن العالم[1]، والسادس، وهو الخلل المعطوف على الخلل الخامس، والمتمثل بالنظام السياسي المتزايد الاختناق والمفرط في حزبيته[2].

ولكن بريجينسكي يرى إنّ تدهور الولايات المتحدة الأمريكية وانحطاطها ليس من الأقدار المحتومة والمحسومة سلفًا؛ لأنها تمتلك عناصر قوة لها القابلية على تصويب أخطائها المكشوفة، شرط أن تبادر إلى الإفادة التامة من نقاط قوتها ذات الشأن في المجالات الستة الأساسية، وهـي: الأول، القوة الاقتصادية الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث ما زال الاقتصاد الأمريكي يُعدّ اكبر اقتصادات العالم الوطنية بهامش جيد[3]، والثاني، الطاقة الابتكارية، والمتمثلة بالإقدام التكنولوجي والابداعي المستمد من ثقافة مبادرة ومؤسسات تعليم عالٍ متفوقة[4]، والثالث، الديناميكية السكانية، والتي تتمثل بالقاعدة السكانية القوية نسبيًا للولايات المتحدة الأمريكية[5]، والرابع، التعبئة التفاعلية، والتي تتمثل بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التعبئة التفاعلية، وذلك يعود إلى أن نمط سياستها الديمقراطية مشجعة لردود الأفعال المتأخرة والمتبوعة بالتعبئة الاجتماعية في مواجهة الخطر المتهدد لوحدة الأمة في غمرة العمل[6]، والخامس، القاعدة الجغرافية، حيث تتوفر الولايات المتحدة الأمريكية على ميزة امتلاك ثروة طبيعية آمنة على نحو فريد عِبرَ قاعدتها الجغرافية الغنية[7]، والسادس، الجاذبية الديمقراطية، ويتمثل ذلك باحتضان الولايات المتحدة الأمريكية باقة من القيم – حقوق الإنسان، والحرية

1- زبينغيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص65.

2- المصدر نفسه، ص68.

3- المصدر نفسه، ص69.

4- المصدر نفسه، ص72.

5- المصدر نفسه، ص74.

6- المصدر نفسه، ص74.

7- المصدر نفسه، ص76.

الفردية، والديمقراطية السياسية، والفرصة الاقتصادية - المتبناة عمومًا من كتلتها السكانية[1].

ويحدد بريجينسكي تحدي الولايات المتحدة الأمريكية المركزي ورسالتها الملحة جيوسياسيًا خلال عدد من العقود القادمة بانهما يتمثلان باستعادة النشاط والفعالية والمبادرة إلى الدفع نحو اكتساب غرب أوسع وأكثر حيوية مع العمل في الوقت نفسه على تدعيم التوازن المعقد في الشرق وصولاً إلى احتواء الصين الشعبية الصاعدة عالميًا على نحو بنّاء، وتفادي الاختلاف العالمي. فمن دون توازن جيوسياسي مستقر في أوراسيا متمتع بدعم الولايات المتحدة الأمريكية متجددة، من شأنه التقدم في قضايا ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الرفاه الاجتماعي[2]، وفي الوقت نفسه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواصل الانخراط تعاونيًا في الشرق النشيط، والنفاذ ماليًا. ولكن المرشح للاضطراب أيضًا إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية ان تتبادلا الاستيعاب والاحتواء بخصوص قائمة طويلة من القضايا، فإنّ آفاق الاستقرار في آسيا ستتعزز كثيرًا[3].

ويستخلص بريجينسكي بانّه على الولايات المتحدة الأمريكية ان تتجاوب بشكل فعال وناجح من جانبها مع جناحي أوراسيا: الغربي والشرقي على السواء، وأن تبادر إلى الانطلاق بدور مزدوج، وعليها أن تكون الداعمة والضامنة لوحدة اكبر في الغرب من جهة، وراعية للتوازن والمصالحة بين القوى الكبرى في الشرق من الجهة المقابلة، وكلاهما اساسيان، فكل منهما مطلوب لتدعيم الآخر[4].

1- زبينغيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص76.

2- المصدر نفسه، ص210.

3- المصدر نفسه، ص211.

4- المصدر نفسه، ص211.

وينهي بريجينسكي رؤيته الإستراتيجية: ولكنّ أيَّ نظام عالمي مستقر يبقى في نهاية المطاف، معتمدًا على قدرَة الولايات المتحدة الأمريكية في تجديد نفسها، وفي التصرف بحكمة كعامل تعزيز وضمان لغرب تمت إعادة الحيوية إليه، وكعنصر موازنة ومصالحة لشرق صاعد جديد، مادام ان الولايات المتحدة الأمريكية ليست روما بعد، والصين الشعبية ليست بيزنطة بعد[1][2].

1- زبينغيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص219.

2- ومن الجدير بالذكر انه: في تحليل السياسة الخارجية المعاصرة، تراجع كثيرًا الانشغال الواقعي بالدينامية العسكرية/الإقليمية للسياسة العالمية أما التأكيد الليبرالي الجديد على الترابط وعلى تنظيم السياسة العالمية استنادًا بالدرجة الأولى إلى اعتبارات اقتصادية وليس اعتبارات استراتيجية. وهكذا يقال (الاقتصاد الجغرافي) (Geoeconomics) أو حتى المعلومات الجغرافية (Geoinformation) قد حلّ محل السياسة الجغرافية بوصفها الحافز الموجّه في صياغة وسلوك السياسة الخارجية ومع ذلك فإن الاحتفاظ بالسابقة – (Geo) الأرض لا تزال تبرز أهمية الموقع الجغرافي في العلاقات الدولية. يُنظر: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص271.

الخاتمة

إن ما يميز عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي إنه مرن، وذو أبعاد ودلالات ديناميكية وفعالية عالية، ولايهمل أبدًا البُعد المستقبلي بكل أبعاده، انه يستوعب ماهو كائن، وإعادة توجيه مساراته باتجاه ما ينبغي أن يكون، وذلك يتم في ظل حياة سياسية مفتوحة على تأثيرات مختلفة ومعقدة تشمل قوى حكومية وغير حكومية تكون فيه أفق المناقشات مصدر صراع تنزل فيها جميع الأطراف بكل ما تمتلك من قوة سياسية واقتصادية واجتماعية، ووسائل إقناع في طرح أفكارها لصُنّاع القرار، وتعبئة الرأي العام. ولكن تلك الفواعل تتباين في قدرتها على التأثر والتأثير في خلق اتجاهات صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وإتخاذه في محصلته النهائية؛ وذلك لأن القرار السياسي الخارجي الأمريكي يتميز بانّه مؤسساتي الصنع والاعداد (مؤسسات النظام السياسي الأمريكي الحكومية وغير الحكومية)؛ وأحادي الاختيار (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ووحدة التنفيذ (كل المؤسسات تسهم بالتنفيذ بعد إتخاذه)، لذا استهدف هذا الكتاب التعرف إلى صُنّاع ذلك القرار وإتخاذه كخبراء سلطة، والمعايير والاحكام والتقويمات التي حكمتها.

إن (خبراء السلطة)، مصطلح يتم تداوله دون أن يكون محدد بمحتوى أو مقيد بمدى معين ضمن خبراء النُخب السياسية الأمريكية، وتبين للمؤلف في دراسته خبراء النُخب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، إن من الخبراء من يقوم بصنع الافكار، ومنهم من يقوم بصنع القرار وإتخاذه، ومنهم من يقوم بعملية التنفيذ، لذا

توصل المؤلف إلى وضع مخطط وتصنيف خاص لخبراء النُخب السياسية الأمريكية يُبرز تحديد لمفهوم خبراء السلطة يرتكز على معيارين، هما:

- **المعيار الأول**: خبراء حكوميون وغير حكوميين.
- **المعيار الثاني**: حجم تخويل المسئولية والصلاحيات المرتبطة بها، وطبيعة المنصب الحكومي كمناصب عليا رفيعة أو مناصب دنيا.

وفي توظيفنا لمصطلح (خبراء السلطة) هنا، نقول إنّه مفهوم مركب ومتداخل من جهة، ومفهوم مزدوج من جهة أخرى، فهو **كمفهوم مركب ومتداخل** يعني إنّه لايمكن الفصل بينهما (الخبرة، والسلطة)، لأن خبراء السلطة كنُخب سياسية بالمعنى الخاص هم رجال السلطة الذين يمتلكون ارادة التغيير بدرجات، والسلطة كمؤسسات وآليات للتغيير هي وسائلها، لأنه مفهوم ينطلق من ضمن المنظور المؤسساتي للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن ضمن المنظور التفاعلي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية كافة من جهة أخرى، وهي ارادة الافراد التي تستمد قوتها من مرجعيتها المؤسساتية، **وكمفهوم مزدوج** بمعنى التعبير معًا عن توظيف افكار رجال الدولة كمتغير مستقل، وعن وظائف مؤسسات الدولة كمتغير تابع، وبعبارة مقتضبة: هي المسئولية المؤسساتية، المسئولية تخص الصلاحيات الممنوحة لخبراء السلطة كرجال دولة، والمؤسساتية تخص بنية النظام السياسي الأمريكي، وانّ مؤسسات الدولة تمثل الإمكانيات، وخبراء السلطة كنخب سياسية، والتي يفرزها النظام السياسي الأمريكي تمثل تخويل الصلاحيات التي تمنح القدرة لرجال الدولة في استخدام تلك الإمكانيات لصناعة وإتخاذ القرار السياسي.

وباختصار، وكتعريف دقيق لمصطلح (خبراء السلطة) في الولايات المتحدة الأمريكية كحلقة متكاملة، **نقول انه يعني قوة الأفكار التي يتم تبنيها والخبرات التي يتم توظيفها بوساطة رجال السلطة وتنفيذها للتعبير عن وظائف الدولة لتحقيق مصالحها وأهدافها**، لذا فقد أشار هنري كيسنجر إلى مفهوم (الخبير) بصراحة تامة،

بانّه هو الشخص القادر على الحصول على اجماع الرجال الذين في السلطة، وإذا ما كان لدى المسئول الرفيع تلك القدرة بالفعل، فإنّه عندئذ يكون كخبير مسئول في المسائل الخارجية، فذلك هو الجوهر. لذا تعد جهود رجل الدولة كخبير سلطة عند كيسنجر مجرد ممارسة أكاديمية إذا لم يستطع اقناع نظرائه بانه قادر على تنفيذ تصوره وادراكه. لأن الادراك في العلاقات الدولية بعملية صنع القرار السياسي الخارجي لايقتصر على ما هو معروف وانما أيضًا فيما نتوقعه من تحريك للقوة الكامنة للدول الأخرى ببعدَّيها السري غير المعلن، والكامن غير المستغل.

ولكون ميدان عمل السياسة الخارجية يتكوَّن من حيّز لاتتحكم بجزء كبير منه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، لذا فإنّ رجل الدولة، خبير السلطة بالمعنى الموسع لايتحرك في منطقة فراغ يملأها. حيث يريد أو يتمنى وفقًا لافكاره وتصوراته الخالصة، لأنه يواجه دائمًا جمود الوسائل المتاحة، نظرًا لأن الدول الأخرى ذات السيادة ليست بالواقع عناصر سهلة التكييف، بل هي قوى لا بد من تضبيطها وتصويبها، لذا لايمكن الحكم على (خبير السلطة) كرجل دولة استنادًا لافكاره وتصوراته فقط، لأنه بخلاف ما هو عليه الفيلسوف مجبر على ترجمة رؤيته إلى أفعال أو أقوال مادية.

إن الوسط الواقعي الذي يتحرك فيه خبراء السلطة كصنّاع للقرار السياسي الخارجي الأمريكي، والذي لايمكن تجاوزه، والذي يتمثل بجانبين، فهو من جانب يتمثل بالبيئة المؤسساتية (الطوطمية) للنظام السياسي الأمريكي الموجودة بالفعل، والمتموضعة في المجتمع الأمريكي كأنساق مؤسساتية ومجتمعية يتحتم على صانع القرار التكيف معها أو مراعاتها أو التوفيق فيما بينها كقوى قهرية متباينة، ومن جانب آخر يتمثل بطبيعة التكوين التاريخي المتفرد للأمة الأمريكية المتحررة من ضغط الإفرازات السلبية للأرث التاريخي الكلاسيكي لأوطانهم الأصلية المتكوّن عبر العصور، لذا فإنّ القرار السياسي الخارجي الأمريكي يُعدّ ذلك الكل المعقد الناتج

عن طبيعة النظام السياسي الأمريكي الطوطمي المتموضع عبر التاريخ الأمريكي نتيجة قوة المؤسسات في النظام السياسي الأمريكي، وتأثيرها المتبادل في صنّاع القرار، وذلك ما أطلقنا عليه تسمية (البنيوية الديالكتيكية)، فهي **بنيوية** من حيث إنها تعبر عن البنية المؤسساتية للنظام السياسي الأمريكي الذي يُعدّ قوى متباينة في طبيعة الدور والموقف، لذا فالتغيير الذي يحدث في النظام السياسي الأمريكي لايحدث في بنية أو هيكلية النظام السياسي الأمريكي، وإنّما في أدوار ومواقف مكوناته، وهي **ديالكتيكية** من ناحية المرونة في تبادل الأدوار للقوى المهيمنة في النظام، وفي وحدة التنفيذ للنظام كله.

إن وحدة التنفيذ تعني في القرار السياسي الخارجي الأمريكي انتهاء للتوازن الآلي (الميكانيكي) بين المؤسسات (الطواطم) في مرحلة صنع القرار إلى توازن ديناميكي في مرحلة إتخاذه، والمتمثل بصلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بوصفه محصلة تذوب فيه الارادات والرؤى المختلفة في إطار واحد يتموضع كليًا بالفعل عند الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، **وذلك هو سبب وعلة استمرارية استقرار النظام السياسي الأمريكي، ومرونته منذ أكثر من قرنين؛ لأن ذلك الفعل يختزن وحدة الإرادة العامة، وان أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي حتمًا إلى انهيار النظام السياسي الأمريكي، لأنها الإرادة الموحِّدة للقرار السياسي، وانهيار تلك الإرادة سيؤدي إلى تدفق وتمظهر الإرادات المختلفة وتناحرها واستقلالها، أي بمعنى سيأخذ التوازن الآلي (الميكانيكي) للمؤسسات استقلاليته كبديل للتوازن الديناميكي الذي تذوب فيه الإرادات المختلفة بالارادة الموحِّدة، لذا فإنّ أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ستُمثل على المدى البعيد كعب أخيل بالنسبة لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوية وموحَّدة؛ فوحدة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها معلقة بين قوسين: (صلاحيات رئيس الدولة)، وذلك لأن عملية صنع القرار وإتخاذه، والخاص بصلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لاتنبثق**

من فراغ، وإنّما هي محصلة ذلك الكل المتباين والمتناقض، لأنه تتكامل في شخصية الرئيس ثلاثة ابعاد في عملية صنع واختيار القرار السياسي الخارجي الأمريكي: الفكرة الذاتية التي هي نتاج تكوينه العقلي كخبير سلطة، ومشاركة الآخرين كخبراء ومؤسسات حكومية وغير حكومية في عملية صنع القرار، وتفرده في اختيار القرار.

وقد شهدت سبعينيات القرن العشرين احداث سياسية كبيرة وتحولات اقتصادية وتكنولوجية عميقة، وهو العقد الذي برز فيه دور كل من هنري كيسنجر وزبيغنيو بريجينسكي، ليس كخبراء سياسة فقط، وانما كخبراء سلطة بالمعنى الموسع بوصفهم رجال دولة، وقدر تعلق الأمر بصناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي وإتخاذه ما زالت آثارهما قائمة حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد تبين عن طريق دراسة شخصية كل منهم، ان لتكوينهم النفسي في ألمانيا وبولندا تأثير كبير في سلوكهم السياسي كمواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية، فمشاعر كيسنجر كيهودي مضطهد في ألمانيا جعلته متحيز بشدة إلى إسرائيل في صراعها مع العرب، وفي السلوك السياسي لكيسنجر لم ولن ينسى يهوديته وليس ألمانيته. ولقد ظل واعياَ دائمًا لجذوره كلاجيء يهودي من ألمانيا النازية التي قتلت بعض افراد عائلته في معسكرات اعتقالها. أما السلوك السياسي لبريجينسكي فلم ولن ينسى بولنديته وليس كاثوليكيته، وإنْ استثمرها (أي الكاثوليكية) لحرية وطنه الأصلي بولندا من القيد الشيوعي السوفييتي بتوظيف صداقته مع البابا البولندي الأصل أيضًا، وكان بريجينسكي كرجل من أصل بولندي متشكك على الدوام في الاتحاد السوفييتي التي حسب تصوراته انها سلبت حرية وطنه، لذا كان على النقيض من نظرة كيسنجر بالنسبة للوفاق مع الاتحاد السوفييتي التي أسسها وفقًا لنظريته في الترابط، حيث كان بريجينسكي معارض لذلك.

وان ابرز ما يميز كيسنجر عن بريجينسكي هو اسقاطه للتاريخ على الحاضر والمستقبل. ولكن ما يميز بريجينسكي عن كيسنجر هو جعله المستقبل محورًا للحاضر.

إن كيسنجر وبريجينسكي يمثلان الحالة المثالية لتصنيفنا للنُخب السياسية، حيث كل منهم قضى مدة طويلة في صنع الأفكار: كخبراء سياسة بالمعنى الضيق والموسع، ثم انتقلوا إلى الحياة العملية كخبراء سلطة بالمعنى الموسع، حيث قاموا بادوار مهمة في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، كما اتضح في كتابنا كسياسة الترابط ونظرية الدومينو والوفاق مع الاتحاد السوفييتي، والانفتاح على الصين الشعبية بالنسبة لكيسنجر، ونظرية الضرب اسفل الجدار، وقوس الازمات، وتوريط السوفييت في افغانستان، وتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وغيرها بالنسبة لبريجينسكي، واستمر عطاءهم الاستراتيجي بعد مغادرة السلطة كخبراء سلطة بالمعنى الضيق.

إن التفكير الاستراتيجي ماهو إلا الدمج مابين الهدف والوسيلة، وخبراء السلطة هم عقول وفكر ذلك الدمج. لأن النفوذ في بدايته فكرة، وفي الواقع أن الافكار هي المحركة للقرار الأمريكي عِبَرْ ذلك السيل المتدفق من مؤسسات الدولة ومراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية. ان تأثير الأفكار والتميّز في الأدوار ينعكس ويتموضع عمليًا عن طريق تأثير خبراء السلطة كرجال دولة في عملية صنع واعداد واختيار القرارات المهمة والصعبة؛ لأنهم هم من في حوزتهم مقاليد السلطة السياسية، وفعلاً كانت افكار كيسنجر وبريجينسكي أدوات سياسية قوية في تحريك السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق توظيف سمعة قوتها، أي هيبتها، لأن المهم في حكم النظام الدولي هو الترتيب الهرمي للهيبة بين الدول على حد تعبير روبرت غيلبن، وهو يتحدث عن الحرب والتغيير في السياسة العالمية.

إن الاستجابة للتحديات التي تواجه النظام الدولي ليست نتاج تنضيج ذاتي أو عملية أوتوماتيكية مستقلة عن إرادة الإنسان، وإنّما هي دائمًا وأبدًا تموضع ارادة القوى العظمى التي هي محصلة تفاعل فكري مؤسساتي لرجال الدولة كخبراء سلطة في ادراك واستيعاب ما هو كائن من تطورات وتحديات، والمتمثلة بالوضع الراهن إلى

ما ينبغي أن يكون لإحداث (الاستقرار)؛ لأن الاختلال الذي يصيب النظام السياسي الدولي، إما أن يكون ناتج عن اختلال في التوازن الداخلي لرجل الدولة أو خبراء السلطة بالمعنى الموسع، أو نتاج اختلال بنية النظام الدولي، أيْ أن رجل الدولة يكون أسيرًا إما لمؤثرات نتاج ذاته أونتاج القلق الناتج عن اختلال بنية النظام الدولي. مما يخلق حالة من اللاتوازن الديناميكي الديالكتيكي الذي هو عبارة عن الاضطراب الذي يصيب مكوّنات أو بنية النظام السياسي الدولي، أي امكانيات الدول، وتصورات وفكر صنّاع القرار فيها، فيحاول رجل الدولة كخبير سلطة إعادة ذلك التوزان، وهو لايتحرك في منطقة فراغ، وانما يصطدم بمحاولة رجل دولة أخرى في اعادته للتوازن وفقا لتصوراته.

إذ يُعدّ الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون من أكثر رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تأثرًا بافكار كيسنجر كخبير سياسة، وكخبير سلطة بالمعنى الموسع، حيث كان مستشاره للأمن القومي ووزير خارجيته، والذي وصفه بانّه وزير خارجية العصر.

ويعد الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر من أكثر رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية تأثرًا بافكار بريجينسكي كخبير سياسة عن طريق إدارته للجنة الثلاثية التي أصبح الرئيس كارتر عضوًا فاعلاً فيها، وكخبير سلطة بالمعنى الموسع عندما اختاره كارتر مستشاره للأمن القومي، وكذلك يُعدّ الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما من أكثر الرؤساء تأثرًا بأفكار بريجينسكي كخبير سلطة بالمعنى الضيق، وخصوصًا فيما يخص المفاعل النووي الإيراني، ودعوته للتفاوض مع إيران على طاولة واحدة، وعدم مهاجمتها عسكريًا.

الاستنتاجات

- تتموضع محصلة خبرة خبراء السلطة بشكل عقيدة أو مبدأ، لذا استخدم مصطلح (مبدأ أو عقائد الرؤساء) لشرح وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم، وسياستها الخارجية منذ رئاسة الرئيس الأسبق جيمس مونرو، لأن القرار السياسي الخارجي الأمريكي يتميز بفعاليته وتأثيره في النظام السياسي الدولي، لذلك يتمتع خبراء السلطة ومقررو السياسة الخارجية فيها بالقدرة على التفكير في بناء أو تشكيل المستقبل العالمي.
- إن الحركة السياسية دلالة على وجود موازنة قلقة لقوى كامنة تطلب واقع موضوعي جديد؛ لأن الاطار العام للواقع المصاغ الذي يمثله الوضع الراهن أضيق من أن يستوعب نضج ونمو تلك المتطلبات التي يمثلها ما ينبغي أن يتموضع، والذي يعبر عن تلك الامكانيات الجديدة المتاحة، والتي هي القوة الضاغطة التي تجعل من بعض الدول دول تعديلية وليست دول وضع راهن، لأنها غير قانعة عن طريق رجال الدولة أو خبراء السلطة بمكانتها غير المتناسبة مع إمكانياتها.
- إنّ تصورات صانع القرار لايمكن تجريدها من تكوينه العقلي؛ لأنها تمثل تجربته وخبراته المتراكمة هو بالذات، لأن العقل يتشكّل ويتكوّن عبرَّ التاريخ، فهو تطور جدلي تاريخي للإدراك، أي تحديث مستمر للروابط المعبرة عن الحاجات بين المجموعات البشرية. ولكن تعقيده يكمن في تقولب مجالات ادراكية متنوعة ومتناقضة في مسارها الجدلي الطويل (أي المجموعات البشرية)، والتي جعلت من حرية الإنسان نسبية وليست مطلقة، أي بمعنى عدم إمكانية تجريد نفسه من التشكيلات التكوينية القبلية المعطاة في ذهنه كصورة ذاتية للواقع المصاغ الذي هو في حدّ ذاته تموضعات لوعي بعدي سابق.

- ينطلق خبراء السلطة كرجال دولة في الولايات المتحدة الأمريكية من المنظومة الفكرية التي يؤمنون بها، والبيئة التي هُمْ نتاجها، والسياق التاريخي الذي يعيشون فيه، لذا يمكن أنّ نلحظ الخلافات الحادة للمفكرين ورجال الدولة الذين ينتمون إلى المدرسة نفسها في العلاقات الدولية، ويعود ذلك لعدم وجود آيديولوجية كاطار مرجعي ثابت ومستقر.
- إن ترجمة الافكار إلى فعل في الواقع تحتاج إلى سلطة، لذا فإنّ الدور النهائي لعملية التغيير يكمن في خبراء السلطة بالمعنى الموسع كرجال دولة وصنّاع قرارها السياسي، فخبراء السلطة بالمعنى الموسع هم المصب الذي تصب فيه جميع الروافد التي يمثلها الخبراء سواء أكان خبراء سياسة بمختلف مكوناتهم أم خبراء سلطة بالمعنى الضيق، لأنهم يمثلون السلطة التي تقوم بعملية التغيير، وانهم سلطة التغيير.
- كل خبير سلطة هو خبير سياسة، ولايشترط ان كل خبير سياسة هو خبير سلطة؛ وذلك لأن دور خبير السياسة هو صنع الأفكار، ودور خبير السلطة، وبخاصة بالمعنى الموسع هو صنع القرار وإتخاذه، وخبير السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ليس مجرد من بنيته الفكرية المسبقة، ومن انتماؤه ومصالحه الشخصية في المؤسسات والشركات التي يعمل لها وبها، فهي تؤثر في عملية صنعه للقرار السياسي الخارجي الأمريكي.
- إن دور خبراء السلطة في عملية صنع وإتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي يتصف بفلسفة براغماتية في الطرح، لأنهم يتعاملون مع ما هو كائن **لما ينبغي** أن يكون عندما يتجرد قرارهم من القيم والأخلاق؛ وإلى **ما يجب** أن يكون عندما يرتبط بهما في اطار سلسلة معقدة من (السيناريوهات) المتعددة والمرتبطة بالامكانيات الواقعية المؤكدة للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى للامكانيات المحتملة للدول والقوى الأخرى المؤثرة؛ لأن الادراك في العلاقات الدولية

بعملية صنع القرار السياسي الخارجي لايقتصر على ما هو معروف، وإنّما أيضًا بما نتوقعه من تحريك للقوة الكامنة للدول الأخرى ببعدَّيها السري غير المعلن، والكامن غير المستغل.

- إن القيم والمُثُل وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية عند صنّاع قرارها ليست لها وجود حقيقي في ذاتها، وانما هي وسيلة أو آلية تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لذاتها بوصفها اداة يتم توظيفها لتحقيق اهدافها، لأن حتمية تعبير السياسة الخارجية الأمريكية عن مصالحها الحيوية هي الوجود الحقيقي.
- البراغماتية الأمريكية ليست تعبير عن طابع فكري فلسفي مجرد، وانما هي تعبير عن ممارسة عملية للأفكار على أرض الواقع، وهي في طابعها السياسي تجسيد أو ترئية لرؤى خبراء السلطة كرجال دولة عن طريق ترجمة تصوراتهم إلى أفعال وأقوال مادية.
- ظلت في ذاكرة خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية في تخطيط استراتيجياتهم، ورسم سياساتهم، وصنع وإتخاذ قرارهم السياسي الخارجي، صدمَتَّيْ بيرل هاربر في اثناء الحرب الباردة و11 أيلول بعد انتهاء الحرب الباردة.
- تُعد سياسة الانفتاح على الصين الشعبية سواء كان في اثناء الحرب الباردة أم بعد انتهاءها، هو الاتجاه السائد في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في صنع وإتخاذ قرارها السياسي الخارجي، على الرغم من المواقف المتشددة التي يتخذها كل رئيس منتخب تجاه الصين الشعبية، إلاّ أنه سرعان ما يتجه نحو الحوار والتعاون معها وفقًا للأسس التي بدأها كيسنجر، واستكملها بريجينسي كخبراء سلطة بالمعنى الموسع للحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

1- الدكتور إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2009.

2- ......، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العلمية، طرابلس – ليبيا، 1995.

3- الدكتور احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

4- ......، السياسة الخارجية الإيرانية 1979 – 2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

5- ......، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، دار الجنان، عمان، 2010.

6- ......، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة أنموذجًا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.

7- ادوارد سعيد، الاستشراق والسلطة، ترجمة: كمال أوديب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

8- الدكتور إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، مؤسسة الابحاث العربية ش. م. م، بيروت، 1985.
9- ....، العلاقات الدولية: النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.
10- أشرف شتيوي، سقوط CIA، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.
11- امجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.
12- الدكتورة أمل خليفة، هزيمة أمريكا في فيتنام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.
13- أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي: فيتنام – الوفاق الدولي – أيلول الأسود – حرب اكتوبر 1973، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
14- أنور السادات، البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، (بلا).
15- باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط11، 2010.
16- الدكتور بسيوني إبراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات 57، أبو ظبي، 2002.
17- توفيق أبو بكر، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1986.
18- جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي، 2014.
19- الدكتور جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، ط2، شركة الدليل للدراسات والتدريب واعمال الطباعة والنشر، 2014.

20- حازم صادق، سلطة رئيس الدولة بين النظامين البرلماني والرئاسي: دراسة مقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.
21- الدكتور حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
22- ....، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968.
23- الدكتور حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001، ج2، من الحرب الباردة إلى كارثة فيتنام 1945 – 1969، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
24- ....، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783 – 2001، الجزء الثالث: من كارثة فيتنام إلى ريادة حرب النجوم 1969 – 1989، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
25- الدكتور حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية: هل تستطيع USA أن تضمن السلام العالمي، ط2، دار الخيال، بيروت، 2005.
26- الدكتور داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي: بين النص الدستوري والواقع العملي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2011.
27- الدكتور رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2011.
28- رمزي المنياوي، CIA ذراع الشيطان: السجل الدامي لرأس الأفعى الأمريكية، دار الكتاب العربي.
29- زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية، منشورات Elga، مالطا، 1994.
30- الدكتور سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
31- ....، مباديء العلاقات الدولية، مطبعة جامعة بغداد، (بلا).

32- الدكتور سمير التنّير، أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.
33- سهيل رستم، جذور العولمة الأمريكية، دار فكر للابحاث والنشر، بيروت، 2010.
34- الدكتور السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم: متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 – 2005، عالم الكتب، القاهرة، 2005.
35- ....، باراك أوباما من الامل إلى الواقع متابعات في السياسة الدولية 2008 – 2010، عالم الكتاب، القاهرة، 2012.
36- ....، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
37- ....، نظرات في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
38- ....، السياسة الخارجية تبدأ من الداخل، عالم الكتب، القاهرة، 2014.
39- الدكتور صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1990.
40- الدكتور صالح زهر الدين، اليهود الأمريكيون واللوبي الصهيوني، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004.
41- الدكتور صباح عبد الرزاق كبة، مراكز الابحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: Think Tank، مطبعة شركة الاحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015.
42- ....، سياسة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، شركة الأحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015.
43- ....، المنطلقات النظرية والأبعاد الفكرية للسياسات الأمريكية وصنع القرار، مطبعة شركة الأحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015.

44- غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2004.
45- عاطف الغمري، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، مكتبة الشروق، القاهرة - كوالالمبور - جاكارتا، 2001.
46- الدكتور عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
47- عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران - العراق - سورية - لبنان أنموذجًا)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
48- عبد الحق عزوزي، البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013.
49- عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
50- عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، 2011.
51- الدكتور علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية: 1945 - 1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
52- عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 41، 2001.
53- الدكتور فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

54- ....، أوباما والشرق الأوسط: نهاية العصر الأمريكي، ترجمة: د. محمد شيّا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.
55- الدكتور كاظم هاشم نعمة، استراتيجيات الهيمنة الأمريكية، 1924 – 1989، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس – ليبيا، 2001.
56- الدكتور محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، القاهرة – تونس، 2001.
57- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، ط3، دار الشروق، 2004.
58- ....، الحل والحرب، الطبعة التاسعة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
59- ....، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، ط5، المصرية للنشر العربي والدولي، 2010.
60- الدكتور محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
61- محمد سويفي عبد الله، بريجينسكي وشيطنة أمريكا في الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، دمشق – القاهرة، 2013.
62- محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر إلى عرش الزعامة الذهبي، رياض الريس للكتب والنشر: بيروت، 2004.
63- محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار – صامد، عمان، 1990.
64- محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

65- الدكتور مروان بحيري، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر، في كتاب: السياسة الأمريكية والعرب، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

66- الدكتور مصطفى طلاس، الاستراتيجية السياسية العسكرية، ط2، مجموعة من الباحثين باشراف العماد الدكتور مصطفى طلاس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2003 (جزآن).

67- منصف السليمي، القرار السياسي الامريكي، مركز الدراسات العربية - الأوروبي، 1997.

68- موسى محمد آل طويرش، العالم المعاصر بين حربين: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914 - 1991، ط2، دار اينانا للدراسات والطباعة والنشر، بيروت، 2015.

69- الدكتور ميلاد ممتاز منسي، الكونجرس الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013.

70- الدكتور نبيل راغب، حكماء السياسة الأمريكية، المكتبة العالمية، القاهرة، 2011.

71- الدكتور نديم البيطار، هل يمكن الاحتكام إلى أمريكا؟، دار الموقف العربي، القاهرة، 1989.

72- نصّار الربيعي، تكوين العقل الجدلي: نظرية في التكوين التاريخي للبنية العقلية كوعي ومعرفة: محصلة التعددية الفاعلية الجدلية في تفسير النمو النفسي والارتقاء العقلي للفرد والمجتمع والتاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

73- ......، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

74- الدكتور نصر محمد علي، النظام الحزبي وصناعة القرار الأمريكي، المركز الثقافي للطباعة والنشر، بابل، 2014.

75- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

76- الدكتور هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1967 - 1973، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

77- هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في كتاب: صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، ط4، تحرير وتقديم: احمد يوسف احمد وممدوح حمزة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2008.

78- هشام خضير، هنري كيسنجر رجل من البيت الأبيض: مكتبة النافذة، مصر، 2012.

79- الدكتور ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

80- ياسين محمد العيثاوي، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2008.

81- الدكتور ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015.

82- يحيى احمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

ثانياً: الكتب المترجمة

1- إدوارد تيفنن، اللوبي: اليهود وسياسة اميركا الخارجية، ط4، ترجمة وإشراف: د. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993.

2- استيفن أمبروز، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994.

3- آل جور، هجوم على العقل: كيف تضلل سياسات الخوف والسرية والثقة العمياء عملية صنع القرار الحكيم وتهبط بمستوى الديمقراطية وتعرّض امريكا والعالم للخطر، ترجمة: د. نشوى ماهر كرم الله، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2009.

4- إل ساندي مايسل، مقدمة قصيرة جدًا: الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية، ترجمة: خالد غريب علي، مراجعة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.

5- إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

6- آن ماري سلوتر، نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.

7- أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006.

8- ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 13، أبو ظبي، (بلا).

9- باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

10- برتراند رسل، حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي، ترجمة: د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة، 62، الكويت، ج1، 1983.

11- بروسترك. ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: د. ودودة عبد الرحمن بدران، مراجعة: شويكار محمد زكي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.
12- بول روبنسون، قاموس الأمن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.
13- بول فِندلي، مَن يَجرؤ على الكلام: الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، الطبعة السابعة عشر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2004.
14- بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013.
15- بيار بونت وميشال ايزار، معجم الاثنولوجيا والانثروبولوجيا، ترجمة: د. مصباح العمد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
16- بيشال بوغنون - موردان، اميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الساقي، بيروت، 2002.
17- تشارلز جونر، مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ترجمة: محمد أحمد السيد حرفوش، دار الشروق، القاهرة، 2011.
18- توماس ميدفيتز، مراكز الابحاث في أمريكا، ترجمة: نشوى ماهر كرم الله، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015.
19- تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: د. وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

20- تيم دون وكليجدا مولاج، أمريكا ما بعد العراق!، في كتاب: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 105، أبو ظبي، 2012.
21- ثيودور سورنسن، اتخاذ القرارات في البيت الابيض، تقديم: جون كينيدي، ترجمة: محمد سعيد، مطبعة المعرفة، (بلا).
22- جابرييل إيه. الموند وجي. بنجهام باويل الأبن، السياسة المقارنة في الوقت الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1998.
23- جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
24- جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات 167، أبو ظبي، 2014.
25- جورج تنيت، في قلب العاصفة: السنوات التي قضيتها في السي آي ايه، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
26- جورج شولتز، اضطراب ونصر (مذكرات)، ج1، الخيوط الأولى، ترجمة: محمد محمود دبور، محمود العابد، عمار جولاق، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
27- جورج فريدمان، الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، ترجمة: أحمد محمود، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016.
28- جورج ليكوف، التفكر في فيل: الخطاب السياسي بين المحافظين والتقدميين، ترجمة: طارق النعمان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

29- جورج هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ: العقل في التاريخ، ط3، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر، ج1، 1983.
30- جوزيف س. ناي الأبن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: دكتور أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، (بلا).
31- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
32- جوزيف ناي، مستقبل القوة الأمريكية، في كتاب: دراسات عالمية: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 105، أبو ظبي، 2012.
33- جون سكون وجوردون مارشال، مؤسسة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة: احمد زيدان وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
34- جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: وجدان رسمي بسيوني، دار الفرجاني، طرابلس - القاهرة - لندن، 2006.
35- جون لوك، في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.
36- جون هرمان راندل، تكوين العقل الحديث، ج1، ترجمة: الدكتور جورج طعمة، دار الثقافة ببيروت، (بلا).
37- جيمس الآن سميث، سماسرة الافكار، ترجمة: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.
38- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، شركة كاظمة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

39- الدكتور جيمس ماكجان، تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات 138، أبو ظبي، 2011.
40- جيمي كارتر، مذكّرات البيت الأبيض، ترجمة: سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
41- دافيد راي غريفين، شبهات حول 9/11، أسئلة مقلقة حول إدارة بوش وأحداث 9/11، الدار العربية للعلوم ناشرون، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2005.
42- دوجلاس ليتل، الاستشراق الأمريكي، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
43- دوغلاس ج. فايث، الحرب والقرار: من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، تعريب: سامي بعقليني، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010.
44- دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
45- ديفيد كيه. نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1997.
46- روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسات العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
47- رونالد كيسلر، داخل السي آي أي CIA: المخابرات المركزية الأمريكية، ط3، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

48- ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأمريكي في العالم، ترجمة: منذر النعمان، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1974.
49- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
50- ريتشارد نيكسون، مذكرات الرئيس نيكسون: الحرب الحقيقية، ترجمة: الدكتور سهيل سكار، دار حسان للطباعة والنشر، 1983.
51- ....، 1999 نصر بلا حرب، ط4، اعداد وتقديم المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996.
52- ريتشارد نيوستادت، سلطة رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة، ترجمة: الدكتور راشد البراوي، مؤسسة سجل العرب، 1963.
53- زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
54- ....، الاخفاق الكبير، ط2، ترجمة: فاضل جتكر، دار كنعان للدراسات والنشر، 1990.
55- ....، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأميركية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.
56- ....، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
57- ....، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ط2، ترجمة: محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980.
58- ....، رقعة الشطرنج الكبرى، ط3، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2012.

59- ....، رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
60- ....، محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
61- ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الاسس، ترجمة: رشا جمال، الطبعة الثانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.
62- ستيفن فرايزر وغاري غرستل، الطبقة الحاكمة في أمريكا: تأثير الاثرياء والنافذين في دول ديمقراطية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2006.
63- سوزان جورج، اختطاف أمريكا: كيف غير اليمين الديني والعلماني تفكير الأمريكيين؟، ترجمة: د. فاطمة نصر، إصدارات سطور الجديدة، القاهرة، 2009.
64- سيمور هيرش، ثمن القوة: سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة: العميد خالد إسماعيل الصفار والعميد عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، (بلا).
65- سيوم براون، وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، تعريب: فاضل جتكر، بيروت، 2004.
66- صموئيل كرومبتون، رؤساء أمريكا، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 1994.
67- طاهر عبد الحكيم، حول حرب تشرين والتسوية الأمريكية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976.
68- ف. ي. كَرَلوف، (إمبراطور كل الأرض) أو خفايا (النظام العالمي الجديد)، ترجمة: م. منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2007.

69- فرانك دانينو، CIA: حكاية سياسية 1947 – 2007، ترجمة: عبير المنذر، الانتشار العربي، بيروت، 2009.
70- فرانك هارفي، تفسير حرب العراق: نظرية افتراضية وتفسير منطقي مع الادلة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014.
71- ....، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الازمات بعد الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
72- فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.
73- كارين. أ. منغست وإيفان م. أريغون، مباديء العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سورية – دمشق، 2013.
74- الكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ط4، ترجمة وتعليق: أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
75- كلايد كلوكهون، الإنسان في المرآة: علاقة الانثروبولوجي بالحياة المعاصرة، ترجمة: د. شاكر مصطفى سليم، المكتبة الأهلية، 1964.
76- كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: ناجي أبو خليل والدكتور فؤاد شاهين، دار الحقيقة، بيروت، 1970.
77- كوندوليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد 77، أبو ظبي، 2008.
78- كينث تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، ط2، في كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، باشراف روي مكريدس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966.

79- الدكتور لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: الدكتور محمد بن احمد مفتي والدكتور محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1989.

80- ليزلي جيلب، قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.

81- مادلين أولبرايت، مُذكرة إلى الرئيس المُنتخب: كيف يمكننا استعادة سمعة أميركا ودورها القيادي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

82- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

83- مارتن غريفيش، خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

84- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

85- مارفين كالب وبرنارد كالب، كيسنجر، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1975.

86- مايثو رودس، الولايات المتحدة الأمريكية: الزعامة ما بعد القطبية الأحادية، في كتاب: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير جرايمي هيرد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2013.

87- مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأميركية، تعريب: حسين حدير، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.

88- نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

89- ......، تواريخ الانشقاق، ترجمة: محمد نجار، الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1997.
90- ......، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: عمر الأيوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1984.
91- ......، مداخلات، ترجمة: محمود برهوم ونوال القصار سرياني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.
92- نيكولز ديفيد كيه، اسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 1997.
93- هاري أر. بارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011.
94- هانس مورغنثاو، السّنة الأمريكية في السياسة الخارجية، في كتاب: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ط2، باشراف روي مكريدس، ترجمة: الدكتور حسن صعب، بيروت، دار الكتاب العربي.
95- هنري إي. إكسيليس، البيئة المحلية، في كتاب: الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تحرير: هاري أر. يارغر، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الإمارارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة 43، أبو ظبي، 2011.
96- هنري فورد، اليهودي العالمي: المشكلة الأولى التي تواجه العالم، تعريب: خيري حماد، منشورات المكتب التجاري، بيروت، (بلا).
97- هنري كيسنجر، السياسة الخارجية الأمريكية، في كتاب مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد: د. حسين شريف، القاهرة، 1973.

98- ......، ضرورة الاختيار، في كتاب: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.
99- ......، الشراكة المضطربة - اعادة تقييم حلف الاطلسي، في كتاب: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعداد: د. حسين شريف، القاهرة، 1973.
100- ......، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
101- ......، الدبلوماسية: من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
102- ......، العقيدة الإستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة: حازم طالب مشتاق، منشورات دار واسط، 1987.
103- ......، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.
104- ......، درب السلام الصعب، ترجمة: د. علي مقلد، ط2، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
105- ......، سنوات العصف: مذكرات هنري كيسنجر، مركز البحوث والمعلمات، سلسلة الكتب المترجمة، 1984 (خمسة مجلدات).
106- ......، مذكرات في البيت الأبيض 1968 - 1973، ط4، ترجمة: خليل فريجات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993 (أربعة أجزاء).
107- ......، سنوات التجديد: المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة: الدكتور هشام الدجاني، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2009.
108- ......، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط2، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003.

109- هوبير فيدرين وباسكال بونيفاس، أطلس الأزمات والنزاعات، تعريب: أنطوان إ. الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2011.
110- هيلاري كلنتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكيتين، في كتاب: دراسات عالمية: مستقبل القوة الأمريكية، جوزيف ناي وآخرون، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 105، أبو ظبي، 2012.
111- والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيّرت العالم، ترجمة: الدكتور نشوى ماهر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية، القاهرة، 2005.
112- ول ديورانت، قصة الفلسفة: من افلاطون إلى جون ديوي حياة وآراء أعاظم رجال الفلسفة في العالم، ط3، ترجمة: الدكتور فتح الله محمد المشعشع، منشورات مكتبة المعارف، 1975.

ثالثاً: البحوث والدراسات المنشورة

1- أحمد محمود مصطفى: القوى العظمى... ثلاثة خيارات للدور الأمريكي في العالم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 202، اكتوبر 2015.
2- الدكتور أحمد نوري النعيمي: البنتاغون الأمريكي وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 45/كانون الأول/2012.
3- الدكتور أسامة مرتضى، صنع القرار في السياسة الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد 18، 2001.
4- الدكتور إنجي مهدي، دور مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 199، يناير 2015.

5- خالد عبد العظيم: الصراع على النفوذ في الاوراسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 161، يوليو 2005.
6- الدكتور خيري عبد الرزاق جاسم: الأحزاب السياسية: الولايات المتحدة أنموذجًا، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد التاسع عشر والعشرون، 2010.
7- زبيغنيو بريجينسكي: جورج بوش: انه فن الحكم الانتحاري...!، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9813، 10 تشرين الأول 2005.
8- سلوى بن جديد: فوضى النظام السياسي الدولي للرأسمالية النيوليبرالية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 182، اكتوبر 2010.
9- الدكتور السيد أمين شلبي، تداعيات التقارب الأمريكي - الإيراني تساؤلات دولية وعربياَ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 202، اكتوبر 2015.
10- ....، هل كان رونالد ريغان مسئولاً عن نهاية الحرب الباردة؟، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 158، اكتوبر 2004.
11- الدكتور عبد الحسين شعبان: في ثلاثية الإرهاب الدولي... المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، العدد 7، تشرين أول، 2013.
12- ....، قبل وبعد الربيع العربي: الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3، بغداد، حزيران 2012.
13- الدكتور عبد الرضا الطعان: التكنوقراط ونمط رأس المال المعرفي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 37، 19 تموز - كانون الأول 2008.

14- عبد العزيز العجيزي: الصراع السياسي في فيتنام بعد اتفاقية السلام، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 32، ابريل 1973.
15- الدكتور عبد الوهاب المسيري، سر النفوذ الصهيوني (مقدمة للترجمة العربية)، في كتاب: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، جون ميرشايمر وستيفن والت، دار الغرجاني، طرابلس - القاهرة - لندن، 2006.
16- عمرو عبد العاطي، إخفاقات خارجية: مؤلفات أمريكية حول تعامل إدارة أوباما مع الأزمات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 203، يناير 2016.
17- ......، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر بعد الثلاثين من حزيران/يونيو 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 446، حزيران/يونيو 2015.
18- ......، رئيس متذبذب: مسئولون أمريكيون سابقون ينتقدون سياسة أوباما الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهـرام، القاهرة، العدد 199، يناير 2015.
19- عياد البطنيجي: النظام السياسي الأمريكي في أزمة النخب السياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 174، اكتوبر 2008.
20- غسان سلامة: الايديولوجيا والسياسة الخارجية: الإدارة الأمريكية الحالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 29، تموز 1981.
21- كارل أبو الخير، الشعبوية تعود إلى المجتمعات الغربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 184، 2011.
22- كريم حجاج: ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 127، يناير 1997.

23- كيندل سكوت: ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 178، اكتوبر 2009.
24- الدكتور محمد كمال: مبدأ أوباما وسياسته الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 201، يوليو 2015.
25- الدكتور محمد مصطفى كمال، احداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 147، يناير 2002.
26- مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي، العدد 1- آذار - 2013، مجلة سياسات عربية، الدوحة - قطر.
27- الدكتور منار الشورجي: مداخل متشابكة: صنع السياسة الأمريكية تجاه مصر 2011 - 2013، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 196، أبريل 2014.
28- نانيس مصطفى خليل: الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 127، يناير، 1997.
29- الدكتور هشام الغريري، صنع القرار في السياسة الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، العدد 18، جامعة بغداد، 2001.

رابعاً: الاطاريح الجامعية باللغة العربية

1- باسم محمود سلوم، المجتمع الصناعي العسكري والاعلام الأمريكي ودورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية 1990 - 2002، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2004.
2- سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصين (1969 - 1977)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب/جامعة بغداد، آب 2012.

خامساً: الوثائق المنشورة والتقارير

1- تقرير لجنة بيكر - هاملتون، تفاصيل التقرير والتوصيات: محاور استراتيجية: التخبط الاستراتيجي في قوس النفط والأزمات (خطة بوش وبيكر - هاملتون)، المركز الاستراتيجي للدراسات العربية والدولية، 5، بيروت، شباط 2007.

2- تقرير من اعداد مكتب شئون الأمن القومي في وزارة الدفاع الأمريكية (آيار 1995)، في كتاب: توجهات أميركية تجاه الشرق الأوسط، اعداد وتحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1995.

3- الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، تشرين الأول 1974.

4- صحيفة هيرالد تريبيون Herald Tribune/عدد 10 تشرين الأول 1977، حديث مع بريجينسكي مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر للأمن القومي، اجراه جوناثان باور، نقلاً عن: مجلة السياسة الدولية، العدد 51، يناير 1978.

5- مقابلة مع بريجينسكي: تدخل CIA في افغانستان سبق الدخول السوفيتي!، مجلة الحكمة، العدد 28، بغداد، آب، 2002.

6- نص حديث كيسنجر مع زعماء الجالية اليهودية بتاريخ 15 حزيران ولم تنشر إلاّ في عام 1981: نصر شمالي، عصر المفوض السامي الأمريكي، ملحق رقم (2) وثيقة اميركية، دار الحقائق، 1984.

7- نص خطاب الرئيس بوش الابن في الملحق رقم (3) في كتاب: ف. ي. كَرَلوف، (امبراطور كل الأرض) أو خفايا (النظام العالمي الجديد)، ترجمة: م. منتجب يونس، دار علاء الدين، دمشق، 2007.

سادساً: البحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الالكترونية (الانترنيت)

1- آل جور - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: https://ar.m.wikipedia.org.wiki.

2- كعب - أخيل https://ar.m.wikipedia.org/wiki.

3- محجوب الباشا، سياسة التمكين في الخارجية الأمريكية (20 شباط 2014) على الموقع: http://www.hurriyatsudan.com/?P=143616.

4- مارتن آندريك، على الموقع: http://w.w.w.ecssr.com/EGSSR.

5- صحيفة الدستور بتاريخ 17 كانون الثاني 2014، واشنطن بوست: الرؤساء الأمريكيون يتعدون على دور وزارة الخارجية، على الموقع: http://www.dostor.org/178524

6- وزارة الخارجية الأمريكية على الموقع: وزارة الخارجية الأمريكية/الويكيبيديا/ https://ar.m.wikipedia.org/wiki.

7- قضية جاك أبراموف، على الرابط: http://elaph.com/web/Newspapers/2006/11120664.htm? Section-archive = Newspapers.

8- ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة، مجلة اليكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني 2002، على الموقع الالكتروني: http://www.ikhwanweb.com/uploads/trans/NZKKP, TEXBMX23 F.pdf.

9- ثائر دوري: سيطرة المجمع الصناعي العسكري على السلطة الأمريكية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مقال على الانترنيت بتاريخ 2008/2/14: www.mokarabat.com.

10- شبلي التلحمي: على الموقع:

http://ww.ecssr.com/EcssR/print/prt.jsp?lang=ar & Prfid=/profiles – 1314.xml.

11– عن وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر، الموقع:
http://ency.kaaomb.com.

12– عن باراك أوباما، الموقع:
https://www.whitehouse.gov/administration/president – Obama.

13– حول شركة (ITT) وسقوط الليندي:
https://commahpost.com/as – chile – egypt – as – new –/trial – for – shock – therapy.

14– حول (تو) مؤسس الحزب الشيوعي في الهند الصينية:
http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=9742.

15– بريجينسكي: نحو ميثاق باسيفيكي بين أميركا والصين، البيان، على الموقع:
http//www.albayan.ae/opinions/articles/2014 – 11 – 126 – 1.2252974? ot=ot.

16– ازمة – رهائن – إيران:

http://ar.m.wikipedia.org/wiki/1
https://ar.m.wikipedia.org/wiki

سابعاً: الكتب الانكليزية:

1– Antony C. Sutton and Patrick M. Wood, Trilaterals over Washington, The August corporation, 9th Printing, April 1981.

2– Bruce Rusett, Controlling the Sword: the Democratic Governace of National Security. (Cambridge, MA: Marvard University Press, 1990).

3– Charles Gati (edited)، Zbig: The Strategy and Statecraft of Zbigniew Brzezinski, The Johns Hopkins University Press, 2013.

4– Dan Coldwell, Henry Kissinger, His Personality and Policies, North Carolina, Duke University Press, 1983.

5– David Kazak and John D. Marcartony, Congress and Public Policy, the dousey Press, U.S.A، 1982.

6– E. Pendleton Herring, Presidential Leadership, Publisher: Rinehart and Company, New York, January, 1940.

7– Ernest J. Wilson, Hard Power – Soft Power – Smart Power, U.S.A: SAGE Publications, 2008.

8– Fareed Zakaria, The Post American world, ww. norton company, New York, 2012.

9– George R. Lee, U.S. Presidents: Past and Present, Carson – Dellosa Publishing, 2010.

10– Gerry Argyris Andrianopoulos, Kissinger and Brzezinski: Th NSC and the Struggle for Control of US National Security Policy, Palgrave Macmillan, New York, 1991.

11– Gregory D. Cleva, Henry Kissinger and the American Approach to Foreign Policy, London, Bncknell University Press, 1989.

12– Henry A. Kissinger, American Foreign Policy, Third edition,

w.w. Norton and Company. INC, New York, 1977.

13– Henry Kissinger, Diplomacy, Simon and Schuster Paperabacks, New York, 1994.

14– Henry Kissinger, “Limited war: Conventional or Nuclear?” A Reappraisal, Deadallus, Vol. 8, No. 4, New York, Arms control (Fall, 1960).

15– Henry Kissinger, On china, New York, The Penguin Press, 2011.

16– Henry Kissinger, World Order, Pengnin Press, New York, 2014.

17– Henry Paolucci, who is Kinssinger, New York, A graffon – House Publication, 1972.

18– James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in the united States: Academics, Advisors and advocates, Taylor Q Francis elibrary, U.S.A، 2007.

19– James Rosenau, N، The Scientific Study of Foreign Policy, The Free Press, New York, 1971.

20– Joseph S. Nye, Jr. The Future of Power, Public Affairs, New York, 2011.

21– Joshua B. Freeman, American Empire 1945 – 2000, Penguin Group, New York, 2012.

22– Kyle Tadman, An american Provocation: U.S. Foreign Policy during the Soviet – Afghanistan war, Western lllinois Historical Review © 2013, vol. V, Spring 2013.

23– Lain Mclean and Alistair Mcmillan, Oxford concise dictionary of Politics, Oxford University Press, New York, Second edition, 2003.

24– Lains. Maclean and Others, Encyclopedia of Religion in

American Politics Vol. 2, New York, Greenwood Publishing Group, 1999.

25– Leonard W. Levy and Louis Fisher, Encyclopedia of the American Presidency, New York, Simon and Schuster, 1994, Vol. 1.

26– Lynda Lee Kaid and Christina Holtz – Bacha, Encyclopedia of Political Commnnication, Loncon, Sage Publications, 2007.

27– Mishel Joseph Smith, Realist Thought from weber to Kissinger, Louisians, Louisiana University Press, 1982.

28– Raimo Vayrynen, East – west Relations and Global Change: The Foreign Policy Ideology of zbigniew Brzezinski, Current Research on Peace and Violence Vol. 2, No. 1 (1979).

29– Richard Nixon, The Memoirs of Richard Nixon, Grosset Dunlap, New York, 1978.

30– Richard Vallelly and Others, Encyclopedia of U.S Politcal History, New York, Congressional Quarterly Press, 2010.

31– Robert Dallek, John F. Kennedy, Oxford University Press, 2011.

32– Robert Dreyfuss, Hostage to Khomeini, Published by the New Benjamin Franklin House, New York, 1980.

33– Robert K. CARR and Other's, American Democracy IN Theory and Practice. Holt Rinehart and Winston, U.S.A، 1961.

34– Sidney Verba, Assumptions of Rationatiry in Modes of the International System In Klaus and Sidney Verba ed، The International System: The Oretical Essays, Princeton, 1961.

35– Stephen R. Graubard, Kissinger Portrait of a mind, New York, w.w. norton and Company. lnc, 1974.

36– Tom Wicker, Dwight D. Eisenhower: The American Presidents series: The 34th President, 1953 – 1961, Times Books,

2014.

37– Walter Isaacson, Kissinger A Biography, New York, simon and Schuster, 1996.

38– Walter liqueur, Adictionary of Politics, London, Weidenfield and Nicolson, 1971.

39– William B. Quandt. Decade of Decision Policy toward the Arab – Israeli Conflict, 1967 – 1976 (Berkeley, Calif: University of California Press, 1977).

40– William Burr, The Kissinger Transcripts, The Top Secret Talks Beijing and Moscow, New York, The New Press, 1998.

41– Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft, America and the world, Moderated by: David lgrnatius, Amember of the Persens books group, New York, 2008.

42– Zbigniew Brzezinski, Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977 – 1981, Farrar. Strars. Giroux, New York, Revised edition, 1985.

ثامناً: البحوث والدراسات المنشورة باللغة الانكليزية

1– Foreword by Jimmy Carter, In Book: Zbig: The Strategy and Statecraft of Zbigniew Brzezinski, edited by: Charles Gati, The Johns Hopkins University Press, 2013.

2– Francis Fukuyama, An Appreciation, in book: Zbig The Strategy and Statecraft of Zbigniew Brzezinski, edited by Charles Gati, The Johns Hopkins University Press, 2013.

3– Henrry Kissinger, The New Goal of Foreign Policy, Equilibrium in American Journal of Economics and Sociology, Vol. 36, No. 2. New York, (apr. 1977).

4– Henry Kissinger, “China: Containment won't work”، Wash-

inghton Post, June 13, 2005.

5– Herbert London & Eugen Loebl, (Brzezinski's Pragmatism)، The National Interest, No. 2 (Winter 1985).

6– Richard Nixon, (Asia after Vietnam)، Foreign Affairs, Vol. 4, No. 1, (October, 1967).

7– Warren I. Cohen and Nancy Berkopf Tucker, Beijng's Friend, Moscow's Foe, In Book: Zbig the Strategy and statecraft Zbigniew Brzezinski, edited by Charles Gati, the Johns Hoplcins Unlversity Press, 2013.

8– Zbignew Brzezinski, Living with China, The National Interest – Spring, 2000.

9– Zbigniew Brzezinski, From Hope to Audacity: Appraising Obama's Foreign Policy, Foreign Affairs, January/February 2010, Volume 89, Number 1.

10– Zbigniew Brzezinski, (Hegemonic Quicksand)، The National Interest – Winter 2003/04.

11– Zbigniew Brzezinski, (Towards a global Realignment)، The American Interest, April 17, 2016.

12– Zbigniew Brzezinski, America's New Geostrategy, Foreign Affairs, Vol. 66, No. 4، The Defense Debate (Spring, 1988).

تاسعاً: الرسائل الجامعية باللغة الانكليزية

1– Erika Mclean, Beyond the Cabinet: Zbigniew Brzezinski's expansion of the national Security advisor Position, Thesis Prepared for the degree of master of arts, University of North Texas, August 2011

2– John Bernell white, Jr, The strategic mind of Zbigniew Brzezinski: How anative pole used Afghanistan to protect his home-

land, Submitted to the graduate faculty of the Louisiana state University and Agricultural and Mechanical College in Partial Fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts in liberal Arts, 2012.

عاشراً: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية والمنشورة على شبكة المعلومات الالكترونية

1– Laurance H. Shop: Jimmy Carter and the Trilateral: Presidental Roots.

على الموقع:
http://www.thirdworldtraveler.com/Trilateralism/Jimmy Carter.

2– Zbignew Brzezinski at large, Part I/PBS – Think Tank 26/2/2004.

على الموقع: http://www.pbs.org/thinktank/guests 1144.html.

ملحق الكتاب

الفوضى الدولية Anarchy نتاج النظـام الدولي ومنتجة للأنساق الدولية

إن مصطلح **السياسة الدولية** International Politics يستخدم لتحديد التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من الدّول عبر حدودها، والتي لها محتوى وطابع سياسي محدّد. وهذه التفاعلات تتولى معالجتها الحكومات مباشرة عن طريق ممثلوها المفوضون والمقبولون. ويستخدم مصطلح دولي International بدلاً من بين الدول Interstate. وبصفة عامة تعد السياسة الدولية صنفًا أو فئة من العلاقات الدولية، كما أن العلاقة بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية وثيقة الصلة. فإذا كانت الأولى معنية بالتفاعلات فإن الأخرى معنية بالأفعال وردود الأفعال، وتنشأ العلاقات السياسية الدوليّة من منظور السياسة الخارجية للدول التي تمارس رسم السياسة[1].

أما **العلاقات الدولية** International Relation فهو مصطلح يطلق على جميع التفاعلات بين الفاعلين من الدّول عبر حدودها، وهو مفهوم أوسع نطاقًا من السياسة الدولية التي تعد واحدًا من أهم الميادين الفرعية للعلاقات الدولية. وكذلك يعد كل من القانون الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية جزءًا من العلاقات الدولية، وهذا لايعني ان الحسابات السياسية لن تتدخل في هذه المجالات بل انما يمكن فصلها لأغراض التحليل[2]. إذًا فالعلاقات الدولية تخرج عن الإطار المحدد من العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة بغيرها من القوى الفاعلة والمؤثرة في الحياة السياسية، ليصبح محور اهتمامها أوسع مدى من هذا بكثير. انها العلاقات التي يتسع إطارها ويمتد ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في الساحة الدولية، أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي International

1- غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص370.

2- المصدر نفسه، ص372.

Community. إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية[1].

أما **النسق الدولي** International System يعني (مجموعة من الأجزاء المتفاعلة) وهو التعريف المبسط الذي طرحه ديفيد ايستن، أما جوزيف فرانكل يعرفه بانه: « مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام »[2]. أما محمد طه بدوي يعرفه بأنه: « مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بعيدًا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى »[3].

أما **النظام الدولي** International Order يعرفه انتوني دولمان بانه: « انموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقًا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ». ويعرفه نورمان بادلفورد وجورج لنكولن بانه: « عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين »[4].

أما **الفوضى الدولية** Anarchy فهي تعني دول تمارس سيطرتها الشرعية على أراضيها ولاتخضع لأي سلطة عليا، وتحدد الوقت الملائم لتشن حربًا أو لتعقد سلامًا أو لتتحالف مع دول أخرى[5]. ومعنى ذلك أن طبيعة المجتمع الدولي تختلف اختلافًا جوهريًا عن طبيعة المجتمع الداخلي، فالمجتمع الداخلي (الدولة) هو مجتمع

1- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية: النظرية والواقع، مصدر سبق ذكره، ص10.

2- د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص53.

3- د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1976، ص247.

4- د. سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص60.

5- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص324.

منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع أعضاءه طوعًا أو كرهًا، في حين يفتقر المجتمع الدولي (العلاقات بين الدول) إلى وجود اداة تفرض سطوتها على جميع أعضائه[1].

بعد هذا التحديد الدقيق لهذه المفاهيم نرى انه لو استنطقنا التاريخ واستقرأنا كل جزئياته منذ تسوية ويستفاليا للسلام حتى يومنا هذا **نجد ان الفوضى أو الأناركي Anarchy التي جعلت من الأمن هدفًا ازليًا للدّول ليست بنية مجسدة بهيكلية معينة في العلاقات الدولية، بمعنى انها ليست وجود مؤسساتي قائم بذاته، وإنما نتاج غياب بنية في العلاقات الدولية تماثل البنية المؤسساتية الموجودة على مستوى الدولة. إذًا هي تكوين غير مهيكل وافرازات سايكولوجية غير مقصودة تستوجب استجابة مادية مقصودة في تفاعل السياسة الدولية عبر الدول**، بمعنى ان الاستجابة المادية المقصودة للقوى المستقطبة في النظام الدولي (I.O) هي نتاج حتمي وقهري للفوضى الدولية المنتجة للأفكار والأوضاع الدولية الجديدة حيث تأخذ الاستجابة حجمها وشكلها وفقًا لفراغ القوة في العلاقات الدولية ضمن إطار سياق المرحلة التاريخية للنظام الدولي (I.O) الذي يتضمن نمطًا معينًا من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام والتي تفرض من القوى العظمى فيه. لأن كل نظام دولي (I.O) ضمن مرحلته التاريخية يقر نمطًا معينًا من القيم وقواعد السلوك للقوى القطبية التي تتصارع أو تسود فيه. لذا ان فقدان الطابع المؤسساتي المماثل للدولة في العلاقات الدولية ضمن النظام الدولي (I.O) أنتج محاولة مقصودة كنسق دولي (I.S) داخل النظام الدولي (I.O) هو توازن القوى كسياسة لمنع السيطرة والغلبة بين القوى العظمى المستقطبة لتحقيق الاستقرار الدولي من جهة، وفي تقييد نمط التفاعل بينها كنظام. فالفوضى الدولية Anarchy ليست سبب يكمن في حادث بعينه، وإنما في ترتيب معين للعلاقات المستجدة بين الدول، بمعنى انها لاتكمن في

1- د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص70.

دولة بعينها في العلاقات الدولية وانما عبر التوافقات وإعادة التحالفات والمكانة بين الدول العظمى وحلفائها كأنساق دولية (I.S) عن طريق توزيع جديد للقدرات كإمكانيات جديدة متاحة، لأن التوازن داخل النسق (System) يؤدي إلى استقرار قطبية النظام (Order)؛ فالتوازن داخل النسق هو انتظام مقصود لارادة القوى العظمى المستقطبة داخل النظام (Order) يؤدي إلى استقراره؛ لأن الاستقرار للنظام الدولي (I.O) والتوازن للنسق الدولي (I.S). وإذا تحدثنا بلغة الإطار الأكبر والأصغر تُعد الأنساق الدولية أنظمة فرعية (Suborder) **متتابعة** للنظام الدولي (I.O) ضمن مرحلته التاريخية.

إن كينونة أي نظام دولي جديد New International Order تتمثل بقطبيته الجديدة والمستقرة ضمن مرحلته التاريخية، كأن تكون متعددة القطبية أم ثنائية القطبية أم أحادية القطبية، ولكن كل نظام يتضمن عدة انساق دولية (I.S) متتابعة عن طريق إعادة توزيع جديد للقوى الفاعلة داخل نفس هيكلية النظام الدولي (I.O) عبر محطات تغييراته غير النوعية، بمعنى توجد تغييرات ضمن إطار هيكلية الاستقطاب القائمة للنظام الدولي (I.O) لا ترتقي لمستوى التغيُّر النوعي له (أي لا يحدث تحول للنظام الدولي القائم إلى نظام دولي جديد).

إنَّ التغيير أو التعديل غير النوعي للنظام الدولي (I.O) لاعادة تكييف توازنه كنسق دولي (I.S) عند صنّاع القرار للدول وللقوى العظمى فيه يكمن في إدراكهم للفارق ما بين الواقع كما هو موجود والواقع كما هو مطلوب، أي إدراك الفارق عند صنّاع القرار كخبراء سلطة بالمعنى الموسع ورجال دولة، ما بين الصورة الذهنية الفوتوغرافية لواقع المجتمع الدولي كما هو قائم، والصورة الذهنية الزيتية التي يرسمونها لما ينبغي أن يكون عليه الواقع، لأن الامكانيات الجديدة التي تمتلكها الدول والقوى العظمى داخل النظام الدولي (I.O) تعد نزوات تحرك إرادة القادة وصنّاع القرار لتكييف جديد لتوازن القوى لأن تلك الإمكانيات الجديدة المتاحة

هي القوة الضاغطة التي تجعل من بعض الدول دول تعديلية وليست دول وضع راهن لأنها وعن طريق صنّاع قرارها غير قانعة بمكانتها غير المتناسبة مع إمكانياتها الجديدة. لأنه في تفاعل السياسة مابين الدول ليس هناك إرادة مطلقة، وانما هي إرادة حرة نسبيًا ومسيَّرة بأسبابها ومرتبطة بالإمكانيات الجديدة المتاحة والتي تستنطق إرادة التغيير للقادة وصنّاع القرار ضمن هيكلية النظام الدولي (I.O).

أما التغيُّر النوعي للنظام الدولي (I.O) والذي يستوجب تحوله إلى نظام دولي جديد فيتضمن احداث تاريخية كبرى تشمل انهيار اطراف في قطبية النظام يستحيل عندها استمرارية هيكليته مما يؤدي إلى ولادة نظام دولي جديد (N.I.O)، بأختصار شديد، نقول، توجد سلسلة من الأنساق الدولية (I.S) المتتابعة ضمن المرحلة التاريخية للاستقطاب المستقر في اطار النظام الدولي (I.O) لذا وُجِدَت ثلاثة أنظمة دولية (I.O) جديدة يتضمن كل منها عدَّة أنساق دولية (I.S) متتابعة بإطار مرحلته التاريخية وهي:

1- **النظام الدولي الجديد الأول التأسيسي**: هو نظام تسوية ويستفاليا الذي يستند إليه النظام الدولي المعاصر والذي انشيء في ويستفاليا عام 1648 كنظام للدول الأوربية المتعددة ذات السيادة والحديثة التكوين. ويتمثل هذا النظام بالتعددية القطبية والذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتضمن هذا النظام عبر تاريخه الطويل تغييرات كأنساق دولية متتابعة داخل النظام نفسه، كالأحلاف الدينية المقدسة الثلاثية والرباعية، وكذلك تضمن ثلاث ثورات انتهت كل منهما بإمبراطورية: الثورة الفرنسية وإمبراطوريتها النابليونية، والثورة البلشفية وإمبراطوريتها السوفيتية. ومن أهم الثورات الثورة الأمريكية عام 1775 والتي ادّت إلى نشوء دولة مستقلة هي الولايات المتحدة الأمريكية. وشهد ذلك النظام الدولي ولأول مرة عام 1856 إدخال الدولة العثمانية التي هي من خارج نطاق الدول الأوربية المسيحية إلى عضوية النظام القانوني الدولي بموجب معاهدة

باريس التي عقدت في اعقاب حرب القرم. وكذلك رافقت النظام ما يسمى بنظام مؤتمرات القرن التاسع عشر، والتي هي عبارة عن اتفاقات أو تكييفات لتشكيل انساق دولية (I.S) دون المساس بهيكلية النظام الدولي (I.O) والتي تُعد بمثابة وفاقات أوربية للإبقاء على النظام الدولي بإطاره العام المتعدد القطبية. ويعد انبثاق نظام لاهاي في عام 1899 وعام 1907 خطوة كبرى للنظام الدولي فيما يخص اعتراف الدول الأوربية القطبية بمبدأ المساواة والسيادة للدول الصغرى. وكذلك تضمن النظام أيضًا حربان عالميتان أدت فيه الحرب العالمية الثانية إلى نهايته. ويعد ذلك النظام الدولي، نظام ويستفاليا، المؤسس للعلاقات الدولية بمعناها المعاصر اطول نظام دولي عمرًا، حيث استمر منذ عام 1648 حتى الحرب العالمية الثانية، أي تجاوز استمراره أربعة قرون.

2- **النظام الدولي الجديد الثاني**: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تبلور تغيُّر نوعي في النظام الدولي الأول التأسيسي بإطار هيكلية جديدة تمَثلت بالثنائية القطبية (مرحلة الحرب الباردة). وقد تضمن كتابنا هذا الكثير من ملامح النظام الدولي الجديد الثاني. وعمر هذا النظام تجاوز في استمراره أربعة عقود.

3- **النظام الدولي الجديد الثالث**: تكوّن هذا النظام الدولي الجديد الثالث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بإطار هيكلية جديدة هي الأحادية القطبية والمتمثلة بالهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد والتي ابتدأت بهيمنة صلبة مطلقة في بُرهتها الأولى، واتخذت فيما بعد ضمن نظام الأحادية القطبية نسق دولي (I.S) كهيمنة مرنة نسبية وليست مطلقة لوجود قوى كبرى مع القوة العظمى المهيمنة على النظام الدولي والتي ما زالت مستمرة في مرحلتها التاريخية باستثناء البُرهة الثانية للهيمنة الأمريكية المطلقة بعد أحداث 11 أيلول في العام 2001.

ونستطيع ان نعدَّ برهتَّي الهيمنة الأمريكية المطلقة في العقد الأول من عمر الأحادية القطبية، ان هناك تطابق بين توازن القوى كسياسة في النسق الدولي مع توازن القوى كنظام في النظام الدولي، وهي حالة نادرة واستثنائية في العلاقات الدولية.

4- **النظام الدولي الجديد الرابع المحتمل**: هو نظام دولي بطور التكوين يأخذ حجمه وشكله ومكانته وفقًا لدرجات الاسترخاء في الأحادية القطبية المرنة، والذي من المحتمل أن يكون مستقبلاً:

- نظام دولي جديد تتمثل هيكليته باللاقطبية.
- نظام دولي جديد ثنائي القطبية يكون طرفاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين العظمى (بذاتها وبتحالفاتها)، ولكن الاختلاف النوعي لهذه الثنائية القطبية المحتملة عن الثنائية القطبية لمرحلة الحرب الباردة بانها ستبدأ ثنائية قطبية مرنة وتنتهي بثنائية قطبية صلبة، وهنا تكمن خطورتها. ومن الجدير بالذكر هنا انه بسبب ان صناعة القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يتم في ظل حياة سياسية مفتوحة لمؤثرات داخلية متنوعة ومختلفة تخطيطًا واختيارًا وتنفيذًا، لذا فهي مضطرة ان تعلن عن عدة سيناريوهات لقرارها السياسي الخارجي لإرباك الآخر. أما الصين الشعبية وبسبب تحديثها المتسارع ووجود الحزب الحاكم الوحيد فهي قادرة على أن تكمن المستوى الحقيقي لقوتها من ناحية وعدم قدرة الآخر ادراك نيّاتها الحقيقية من ناحية أخرى. ووفقًا لهذه الإمكانية التي تتميز بها الصين الشعبية من جهة، وعدم رغبتها في تحدي القوة العظمى المهيمنة في النظام الدولي (I.O) من جهة أخرى، تنفي عن نفسها ميزة القوة العظمى المحتملة وتصف نفسها دائمًا بانها دولة نامية متقدمة ومتطورة.

نلحظ عبر تاريخ هذه الأنظمة العالمية الجديدة منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648 إلى نظام الأحادية القطبية المرن، **ان هناك اختزال على مستويين:**

- **اختزال على مستوى عمر النظام الدولي الجديد** من الأول الذي تجاوز في استمراره أربعة قرون إلى النظام الدولي الجديد الثاني والذي تجاوز في استمراريته أربعة عقود إلى النظام الدولي الجديد الثالث الذي لم تتجاوز بُرهتَّي أحاديته القطبية الصلبة العقد الأول من عمره.
- **اختزال على مستوى عدد القوى القطبية داخل النظام** من متعدد القطبية في النظام الدولي الجديد الأول، إلى ثنائي القطبية في النظام الدولي الجديد الثاني، إلى أحادي القطبية في النظام الدولي الجديد الثالث، إلى احتمال اللاقطبية في النظام الدولي الجديد الرابع المحتمل.

لو حللنا تلك المراحل التاريخية لوجدنا ان العامل الحاسم لهذا الاختزال في عمر الأنظمة الدولية (I.O) ولعدد القوى القطبية فيه لوجدناه انه التطور العلمي الصناعي والتكنولوجي وثورة المعلومات الذي يتميز من جهة بعلاقة عكسية مع عمر وعدد الاطراف القطبية في النظام الدولي، حيث كلما ازداد تطور هذا العامل تقلص عمر النظام الدولي وعدد الاطراف القطبية فيه، ومن جهة أخرى بعلاقة طردية مع تعدد الأنساق الدولية المتتابعة داخل النظام الدولي، أي كلما ازداد هذا العامل تطورًا ازداد معه عدد الأنساق الدولية (I.S) المتتابعة داخل النظام الدولي (I.O)، إلى الحد الذي جعل التطور المكثف لتكنولوجيا المعلومات من مصطلح الدولي International قاصرًا عن استيعاب التطورات والتداخل والتسارع في تعدد الأنساق الدولية إلى استخدام مصطلح العالمي Global أو World الذي أصبحت تقترن به السياسة العالمية وليس الدولية.

ومما سبق أيضًا نلحظ ان تغيُّر النظام الدولي (I.O) أي تحوله إلى نظام دولي جديد، يشير إلى مرحلة تحول قطبي نوعي وجذري في العلاقات الدولية تحكمها

قواعد جديدة متفق عليها بين القوى القطبية للنظام الدولي الجديد. ولكن في داخل كل نظام دولي بعد استقرار قطبيته يتم خرق غير نوعي له بقوى تعديلية نتيجة تغييرات غير نوعية تكون فيه العلاقات السياسية الدولية للنظام الدولي في حالة اضطراب ينتج عنها اعادة توزيع جديد لمكانة القوى وتوازنها دون أن يحدث تغيُّر نوعي في هيلكية النظام، أي تشكيل اشكال متعددة من الأنساق الدولية (I.S) المتتابعة عِبرَ تاريخ النظام الدولي نفسه.

وكما أشرنا فيما سبق كذلك نلحظ وجود تأثير بنيوي من دون وجود بنية مؤسساتية للمؤثر ذاته، وهي اليد الخفية التي تتحكم بالتغيُّرات والتغييرات النوعية وغير النوعية، والمتمثلة بالفوضى Anarchy. السؤال هنا: من أين تستمد الفوضى الدولية طاقتها؟ ان الفوضى الدولية تستمد طاقتها من تحطيم الروابط بين الدول عن طريق إعادة تكوينها عِبرَ تحالفات جديدة. لذا قلنا ان الفوضى Anarchy في العلاقات الدولية هي نتاج غير مقصود للنظام الدولي (I.O). بمعنى انها إفرازات سايكولوجية لا إرادية تستوجب استجابة مادية بشكل حتمي وقهري، بمعنى انها مُنتِج مقصود لتوازن القوى كأنساق دولية (I.S) متتابعة للنظام الدولي (I.O) ذاته كمحطات تكييفية لاستيعاب إضطرابات النظام على طول مرحلته التاريخية.

ونلحظ أيضًا ان ولادة نظام دولي جديد يتم بانهيار قطب قوي بشكل حاد، والذي يمثل العلة أو المرحلة الحاسمة التي يُصنف بها النظام بانه نظام دولي جديد والذي تستقر فيه العلاقات السياسية الدولية بإطار هيكلية مستقطبة ومستقرة وجديدة بإطارها العام والتي تعطي للنظام الدولي كينونته الجديدة ضمن مرحلته التاريخية، كنظام دولي متعدد الأقطاب، أم ثنائي القطبية، أم أحادي القطبية. وعلى سبيل المثال أدى انهيار ألمانيا النازية وحلفائها إلى انهيار نظام التعددية القطبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وولادة نظام دولي جديد والمتمثل بالثنائية القطبية. كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انهيار نظام الثنائية القطبية وانتهاء للحرب الباردة

وولادة نظام دولي جديد والمتمثل بالأحادية القطبية. وهذه الانهيارات بحد ذاتها تعد نقطة التحول في تغيُّر النظام الدولي القائم إلى نظام دولي جديد.

لذا لايقال على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بانها نظام دوّلي جديد – بالرغم من محاولة الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون إنهاء مفهوم التوازن في العلاقات الدولية ليحل محله مفهوم الأمن الجماعي – لأن الطرف الذي انهار والمتمثل بالدولة العثمانية كانت ولعدة عقود تُوصف بالرجل المريض، فلم يعد انهياره حاد وغير متوقع، وكذلك تم تقييد إرادة الألمان العسكرية في تسوية معاهدة فرساي.

ومن الجدير بالذكر إن تعدد معاني وتعريفات توازن القوى هو نتيجة المرونة المرتبطة بالإمكانيات الجديدة المتاحة للقوى العظمى كأنساق دولية متتابعة ضمن الإطار العام لهيكلية النظام الدولي.

ففي مرحلة التأسيس لنظام ويستفاليا، النظام الدولي الأول، فأول تعريف لتوازن القوى هو: «التوزيع المتساوي للقوى بين أمراء القادة الأوربية ما يؤدي إلى منع أي منهم من إفساد وضع الآخر» وهو تعريف لمؤلف مجهول عام 1741 في كتاب (Europe's Catechism)[1]، بينما يعرفه كلود (Claude) في العام 1962 بانه عندما تصبح أي دولة أو كتلة قوية بصورة مبالغ فيها أو تهدد بأن تصبح كذلك، ينبغي ان تدرك الدول الأخرى بان هذا يمثل تهديدًا لأمنها ويجب التصدي له عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة ومشتركة لتعزيز قوتها وسلطاتها[2]. وهذا ما أدى بـ (ستيفن والت) ان يبيِّن عام 1987 وجوه الاختلاف بين نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد، وأكّد ان هذه النظرية الاخيرة تتضمّن فكرة القوّة، لكنّها تدمجها، بالاضافة

1– ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص37.

2– مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ت: أحمد مصطفى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص14.

إلى الجغرافيا والقدرات والنيّات العدوانية، في مفهوم التهديد الأشمل. ثمّ يقول أن نظرية توازن التهديد تتنبأ بان الدول تتحالف في وجه الدول الأخطر تهديدًا[1].

من الملاحظ بهذا الصدد بعد انتهاء الحرب الباردة كمفارقة ان النظرية الليبرالية تفوقت على النظرية الواقعية فيما يخص الأمن العالمي في فترة البُرهة الأولى للهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، نتيجة لدور الفاعلين من غير الدول في ظل نظام معولم، وقد ضعفت أيضًا الهيمنة الأمريكية واصبحت أحادية قطبية مرنة وليس صلبة، ولكن احداث 11 أيلول 2001 تفوقت النظرية الواقعية على النظرية الليبرالية، وهي ما اطلقنا عليها في كتابنا (دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية) تسمية البُرهة الثانية للهيمنة الأمريكية المطلقة لتعود أحادية صلبة لبُرهة من الزمن.

1- ريتشارد لينل، مصدر سبق ذكره، ص200.

السيرة الذاتية للمؤلف

- دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية/الدراسات الدولية/جامعة بغداد.
- عضو الجمعية الوطنية العراقية (أول جمعية تشريعية عراقية وفقًا لانتخابات 30 كانون الثاني/2005).
- عضو لجنة كتابة الدستور العراقي المنبثقة من الجمعية الوطنية 2005 (لجنة الـ 55).
- عضو مجلس النواب العراقي في دورته الأولى (انتخابات كانون الأول 2005).
- عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي في دورته الأولى.
- عضو مجلس النواب العراقي في دورته الثانية (انتخابات آذار 2010).
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية للمدة من 2011/12/21 ولغاية 2014/9/10.
- وزير التخطيط وكالة للمدة من 2010/12/21 ولغاية 2011/4/5.

صدر للمؤلف

- كتاب: تكوين العقل الجدلي وعقده/مقدمة مشروع فلسفي في النفس: محصلة التعددية الفاعلية الجدلية في تفسير النمو النفسي والارتقاء العقلي للفرد والمجتمع والتاريخ، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط1، 2002، ط2، 2007.
- كراس: إلى مجلس الحكم العراقي/العراق وحدة عقل وتباين فهم وتموضع فكر، العراق، مطبعة النبراس، آب/2003.

- كتاب: دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
- كتاب: تكوين العقل الجدلي/نظرية في التكوين التاريخي للبنية العقلية كوعي ومعرفة: محصلة التعددية الفاعلية الجدلية في تفسير النمو النفسي والارتقاء العقلي للفرد والمجتمع والتاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015.

المحتويات

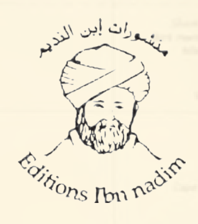
EXPERTS OF POWER
IN THE UNITED STATES OF AMERICA

The Role of Power Experts in the Process of US Foreign Policy Decision-Making
(Kissinger and Brzezinski as a Model)

Dr. Nassar AL-Rubaiee

إنّ كل تعقيدات بنية مؤسسات النظام السياسي وتناقضاتها في الولايات المتحدة الأمريكية تنتهي في التنفيذ عند اتخاذ القرار السياسي، وهنا تكمن مرونة النظام السياسي الأمريكي، لذا يرى المؤلف أنّ أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الرئاسي الأمريكي سيؤدي حتماً إلى انهيار النظام السياسي الأمريكي، لأنها الإرادة الموحِّدة للقرار السياسي، وانهيار تلك الإرادة سيؤدي إلى تدفق وتمظهر الإرادات المختلفة وتناحرها واستقلالها، بمعنى سيأخذ التوازن الميكانيكي للمؤسسات استقلاليته، وليس التوازن الديناميكي الذي تذوب فيه الإرادات المختلفة بالإرادة الموحِّدة، لذا فإنّ أي استرخاء في صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ستُمثل على المدى البعيد كعب أخيل بالنسبة لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية قوية وموحدّة؛ فوحدة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها معلقة بين قوسين: (صلاحيات رئيس الدولة).

Cover designer: dafirphoto@yahoo.com





العراق –بغداد – شارع المتنبي
07819141219 | 07702931543
darktbalmya@yahoo.com

ISBN 978-9933-570-02-6
9 789933 570026